مُعتَمَد ماتريد مِن مُعتَقَد ماتريد

تأليف : م . نور أحمد إسلام جار

Cont ent s

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

مقدِّمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه ونتوب إليه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسِنَا وَمِن سيِّئاتِ أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ؛ فَلَا مُضلَّ لَه، وَمَن يُضْلِلْ؛ فَلَا هاديَ لَه. وأشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ وحدَه لَا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ. صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّيْن. وبعد: هذا بيان عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة[1] على مذهب فقهاءِ الملَّة : أبي حنيفةَ[2] النَّعمان بن ثابت الكوفيِّ، وأبي يوسفَ يعقوب بن إبراهيم الأنصاريِّ، وأبي عبدالله محمَّد بن الحسَن الشَّيبانيِّ، ومَن تَبِعَهُم من الفقهاء الحنَفِيَّة[3]والمتكلِّمين الماتريديَّة،[4]رضوانُ الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدِّين، ويدينون به لربِّ العالمين.

---

١ وإثبات هذا من أهمِّ المباحِث، وأقصد المدارك، فإنَّ كلَّ فرقةٍ؛ بل كلُّ شخصٍ كتب في العقيدة رسالةً يدَّعي أنَّ ما ذهب إليه؛ هو مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجماعة، ويَتَّهِمُ مَن يُخالفه بالتَّهجُّم أو التَّجسُّم،والحقُّ أنَّ منهجَ أهلِ السُّنَّة منهجٌ مَعلوم، له طريقٌ معلوم في الاستدلال؛ ليس بيدِ شخصٍ ولا فرقةٍ مُعيَّنة.

[2] سبب تكنية الإمام بذلک انه کان ملازما بصحبة الدواة وحنيفة بلغة أهل العراق الدواة راجع: عقود الجمان وآب کی مسائل ١/ ٤٣٦ والفتاوى الدينية :١/١٩١

(٣) النِّسبة بين الماتريديَّة والأحناف: عمومٌ وجهيٌّ؛ إذْ بعضُ الأحناف كالمعتزلة ليسَ بِماتريديَّة؛ لأنَّهم لم يتَّبعوا النُّعمان في الأصول، وبعض الماتريديَّة الشَّافعيَّة ليسُوا بأحناف، وهذا قليلُ الوجودِ، ولا مُناسبةَ بين الماتريديَّة والجهميَّة إلَّا التَّضادُّ، فالحكم بأنَّ الماتريديَّة شعبة من الجهميَّة ظُلمٌ وتحكُّمٌ، فقد عُدَّت الجهميَّة من الفِرَق الضَّالَّة؛ كما ورد في التَّحرير لابن الهُمام والدُّرَر المباحة للنَّحلاويِّ والتَّبيين والبحر وتكمِلَة الرَّدِّ، وقال في الاختيار: وعن محمَّد: لا تجوز الصَّلاة خلفَ الرَّافضة والجهميَّة والقَدَريَّة. وفي أُصول البزدويِّ: ودلَّتِ المسائل المتفرِّقة عن أصحابِنَا في المبسوط وغير المبسوط؛ على أنَّهم لم يميلوا إلى شيءٍ من مذاهب الاعتزالِ وإلى سائر الأهواء، وأنَّهم قالُوا بحقِّيَّة رؤية الله تعالى بالأبصار في دار الآخرةو وبحقِّيَّة عذاب القبر لمن شاءَ وحقِّيَّة خَلق الجنَّة والنَّار اليوم، حتَّى قال أبو حنيفةَ لِجَهم: أُخرجْ عَنِّي يا كافِر، وقالوا بحقِّيَّة سائر أحكام الآخرة على ما نطق به الكتاب والسُّنَّة، وهذا فصلٌ يطول تِعدادُه.

(٤) أسَّسَ هذا المذهب العلَّامةُ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن محمود أبو منصور الماتريديُّ، وقد كان مَشهوراً بالاعتدال والتَّوسُّط؛ حتَّى اتَّفقَ النَّاس على عُلُوِّ قَدْرِهِ وتَميُّز منزلَتِه، حتَّى قِيْل: لو لم يكنْ في الحنفيَّة إلَّا هذا الإمَام؛ لَكَفَاهُم.

وهو مَذهبٌ يهدف إلى فهمِ أصولِ الشَّريعة وقواعد الإسلام في ضوء الأُسسِ العقليَّة السَّليمة، فهو مَذهبٌ يَجمع بين العقل والنَّقل، وإنْ كان العَقل تابعاً، وكان المنهج الَّذي اعتمدَه علماء هذا المذهبِ في الرَّدِّ على المخالِفين (كالمعتزلة والرَّوافِض والمشَبِّهة) ومناقشة المسائل الكلاميَّة؛ مَنهجاً مُعتدلاً يوازن بين العقلِ والنَّقل، وهو المنهج الَّذي عَوَّلَ عليه الأشعريُّ.

أثمَرَ اتِّفاق المنهجَيْنِ اللَّذَيْنِ اصطنعَهُما الأشاعِرَة والماتريديَّة؛ اتِّفاقًا بينهُمَا في أُمَّهات المسائل الكلاميَّة.

والخلاف الظاهر بينهما، انما هو في بعض المسائل الجزئيَّة، وهو أمرٌ لا يقدح في نسبتِهِمَا جميعاً إلى مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة ...

عِلْمَا العقيدةِ وَالكلام

العقيدة[1]: هو عِلْم التَّوحيد والصِّفات، والأصل فيه هو التَّمسُّك بالكتاب والسُّنَّة[2]، ومُجانبة الهَوَى والبِدعة، ولزومُ طريقِ السُّنَّةِ والجماعة الَّذي كان عليه

وَلْيعلَمْ أنَّ كُلّاً من الإمامَيْنِ؛ أبي الحسن وأبي منصور –رضي اللّه عنهما وجزاهما عن الإسلام خيراً– لَمْ يَبْتَدِعَا مِن عندهما رأياً، ولَمَ يشتقَّا مَذهباً، إنَّما هما مُقرِّران لمذهب السَّلَف، مُناضلانِ عَمَّا كان عليه أصحاب رسول اللّه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ؛ فأحدُهُما: قام بنصرة نصوص مَذهبِ الشَّافعيِّ وَمَا دلَّت عليه، والثَّاني: قام بنصرة نصوصِ مَذهب أبي حنيفةَ وَمَا دلَّت عليه، وناظرَ كلٌّ منهما ذوي البِدَع والضَّلالاتِ؛ حتَّى انقطعوا وَولَّوا مُنهزمِيْن، وهذا في الحقيقة هو أصلُ الجهادِ الحقيقيِّ، فالانتساب إليهما؛ إنَّما هو باعتبار أنَّ كُلّاً منهما عَقَدَ على طريق السَّلَفِ نطاقاً، وتمسَّك بهِ، وأقامَ الحُجَج والبراهين عليه، فصار المقتَدِي به في تلك المسالِكِ والدَّلائل؛ يُسمَّى أشعريَّاً وماتريديَّاً (مُقدِّمة تفسيرِ الماتريديِّ بقلم د. مجدي باسلوم بتصرُّف)، فالماتريديُّ كما قال البيَّاضيُّ: ليس بِمُبْتَكِرٍ لِطَرِيقٍ جديد؛ بل هو مُفَصِّلٌ لمذهب أبي حنيفةَ رحمه اللّهُ تعالى، وقال د. علي عبد الله المغربيُّ: إنَّ أبا منصور؛ ليس بمجرَّدِ شارحٍ لِكَلام الإمام؛ بل كان مُبتكِرَاً؛ له منهجُهُ ومَذهبُهُ الخاصُّ به؛ لأنَّ أبا حنيفةَ رجعَ عن الكلامِ ونَهَي عنه أخيراً (إِمَامُ أهلِ السُّنَّة أبو منصور الماتريديُّ) أقول: الظَّاهر أنَّ الإمام أبا منصور، وإنْ كان له اجتهاداتٌ في تبيينِ المسائلِ الكلاميَّة، وبعض الفروع ؛لكنْ مَا خالفَ أبا حنيفةَ في الأُصول، يظهر ذلكَ برجوعِكَ إلى الخلافيَّاتِ بين الأشعريَّة والماتريديَّة؛ فإنَّ معظمَها؛بل جميعها يدور حولَ أقوالِ الإمامِ الأعظَمِ، وأمَّا رجوعُ أبي حنيفةَ؛ فَمِن بابِ تَرْكِ المفضول أو عن الكلام المذموم؛ على ما سيجيء.

فائدة: ثمَّ لا بُدَّ من التَّوجُّه إلى أنَّ الماتريديَّة مَشربٌ وَسِيْعٌ، وليس أقوال أبي منصور فقط؛ بل فيهم المجتهدون، وفيهم الفُقَهاء، وفيهم المحقِّقُون، الَّذينَ قد لا يتوافقون مع الإمام أبي منصور في آرائِه، وإنْ يُعدُّ الجميع من حيثُ الاصطلاح: ماتريديَّةً، كما ترى في المذهب الحنفيِّ أنَّ كثيراً من الأقوال المُفتَى بها؛ ليست هي أقوالَ الإمامِ الأعظَم؛ بل أقوال غيرِهِ مِن أصحابِهِ، بل مِن مُتَّبعِيه مِنَ المتأخِّرِيْنَ، وهذا ليس عن ضرورةِ زمانٍ فقط؛ بل قد يُرجح قولُ غيرِه على قولِه؛ لقوَّةِ دليله، كَفَتوَاهُم على قولِ الصَّاحِبَيْنِ بعدمِ وجوبِ الزَّكاة في الفَرَسِ، وَمِثلُهُ المذهب الماتريديُّ؛ ليسَ هو مُنحَصِراً في أقوالِ أبي منصور فقط؛ بل هناكَ رِجالٌ يُرجِّحونَ قولَ غيرِهِ في الاعتقاديَّات، فالماتريديَّةُ جيلٌ كبيرٌ يَسكنون قِسْمَةً كبيرةً مِن أراضي العالَمِ [في كثيرٍ من البلدان، خاصَّةً: تركيا وباكستان وأفغانستان والهند وماليزيا وإندونيسيا وألبانيا ومقدونيا وأوزبكستان، وَغيرها من جمهوريَّاتِ السُّوفييتيِّ السَّابق (من مُقدِّمة التَّبصِرَة)] لهم آراؤهم ونظريَّاتهم في المباحث الكلاميَّةِ العميقة، والَّذي تعتقدُه أكثرُ الماتريديَّة الآن، وأختارُ أن أذكرَه في هذا الكتاب: ما هو الرَّاجحُ والأقرب إلى النَّصِّ، وأقوال السَّلَف دونَ الأقوال الشَّاذَّة، وهذا مِن أصعبِ مراحل تصنيفِ هذا الكتاب، فإنِّي كنتُ بَيْنَ حَجَرَي الرَّحى؛ أحدُهما: حَجَرُ التَّسلُّفِ بيد رجالٍ مُتشدِّدينَ إفراطيِّين يعدُّونَ كُلَّ مَن خالفَهُم ولو في فرعيَّةٍ؛ جَهميَّاً وَمُعَطِّلاً، وحَجَرٌ آخَر: بيد المتوغِّلين في مَشرَبِ الخَلَف؛ يعدُّونَ كلَّ مَن تكلَّمَ في شيءٍ مِن الصِّفات الثَّابتةِ؛ مُشَبِّهاً وَمُجسِّماً، لكنَّ الحقَّ أحقُّ أنْ يُتَّبَع، ولا نخافُ في بيانِهِ لومةَ لائم، فنُبيِّنُ ما هو الأصلُ والرَّاجحُ في المسألة؛ وإنِ اتُّهِمْنَا بألفِ تُهمة، وإنِّي في كلِّ حينٍ مِن تَصنيف هذا الكتاب؛ كنتُ أدعو: «ربِّي وَفِّقْني لِفَهمِ مَا هو الحقُّ مِن شَرعِكَ، وأعوذُ بِكَ مِنْ أنْ أَضِلَّ أو أُضَلَّ »، وإنِّي أتيقَّن: {إنَّ معي ربِّي سَيهدين}، وَمَا ظَنُّكَ أيُّها القَارئُ الكريمُ باثنَيْنِ؛ اللّهُ ثالثُهُمَا؟.

١[وهي]فعيلة بمعنى مفعولة، أي شيء معتقد، والعقيدة في الأصل من العقد، وهو إحكام الشد، وضده الحل.(الدرة المضية) ويُقال له: «التَّوحيد»، «السُّنَّة»، «أُصول الدِّين»، «الفقه الأكبَر»، «الشَّريعة»، «الإيمان»، وهو عِلْمٌ يُبحَثُ فيه عن أسماءِ اللّهِ تعالى وصفاتِهِ وأفعالِه، وأحوال المخلوقِينَ من الملائكة وغيرِها على قانون الإسلام؛ لا على أصول الحكماء (شرح العقيدة الطَّحاويَّة للغزنويِّ)

٢عن نوح الجامع؛ قالَ: قلتُ لأبي حنيفةَ رحِمَهُ اللّهُ تعالى: ما تقولُ فيما أحدثَ النَّاسُ من الكلام في الأعراضِ والأجسامِ؟؛ فقال: «مقالاتُ الفَلاسفةِ ، عَليكَ بالأثرِ وطريقةِ السَّلَفِ، وإيَّاكَ وَكلَّ مُحدثَةٍ؛ فإنَّها بدعة» (الفَقِيهُ والمتفقِّه، ونقلَ شيئاً منه البيَّاضيُّ).

فائدة: يُستفادُ مِمَّا سبقَ أنَّ الحُجَّة في العقيدة؛ هو النَّصُّ الصَّحيح على فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالح؛ فلا تثبتُ العقيدةُ: (١) بآراء الأشخاص ونظريَّاتهم (٢) وَلَا بإلهاماتِهم وَكشفيَّاتهم، وليس الإلهام حُجَّةً في شيءٍ؛ حتَّى لِنَفسِ الملهَمِ (روح المعاني) وفي تقويم الأدلَّةِ للدَّبوسيِّ الحنفيِّ (م ٤٣٠هـ) : قال جمهورُ العلماء: إنَّه خيالٌ لا يجوز العملُ به إلَّا عندَ فقدِ الحُجَجِ كُلِّها في باب مَا أُبِيْحَ عملُهُ بغيرِ عِلْم اهـ .(٣) وَلَا بالمنامات (٤) وَلَا بالتَّاريخيَّات والإسرائيليَّات(٥) وَلَا بالأحاديث الموقُوفَةِ (أقوال الصَّحابة) لا سيَّما إذا اختلفُوا؛ خاصَّةً الصِّغارَ مِنهُم؛ لاحتمالِ روايتهم عن أهل الكتاب وسيَجيء التَحقيقُ فِيهِ فِي مَباحِثِ الصَفَاتِ (٦) وَلَا بالأحاديث الضَّعيفةِ والمحتملةِ؛ فإنْ وُجِدَ حديثٌ

الصَّحابة والتَّابعون، ومَضَى عليه الصَّالحون.[1]

وأمَّا الكلام؛ فهو العِلْم بالعقائد الدِّينيَّة عن الأدلَّة اليقينيَّة[2]، ومَوضوعُهُ: هو المعلومُ مِن حيثُ يتعلَّقُ به إثباتُ العقائِدِ الدِّينيَّة. وغايتُهُ: أنْ يَصيرَ الإيمان والتَّصديقُ بالأحكامِ الشَّرعيَّة مُتْقَنَاً مُحكَمَاً، لا تزلزلُهُ شُبَهُ المبطِلِيْن[3]، فهو خادمٌ للدِّفاع عن العقيدةِ مِنَ الشُّبَهِ وَالاعتراضاتِ، وليس بِمُثَبِّتٍ للعقيدة؛ بل دافع

ضعيفٌ دلَّ على صفةٍ مِن صفاتِ الله تعالى، ولمْ يثبت ذلكَ بدليلٍ مُعتَبَرٍ؛ لَمْ يُعتَبرْ بِهِ، فإنَّ صفاتِ الله لا مِن باب الأعمال. ويلتحقُ بها جميعُ العقائدِ الدِّينيَّة، فلا تثبت إلَّا بحديثٍ صَحيحٍ أو حَسَنٍ لِذَاتِهِ أَو لِغَيرِهِ (ظفر الأماني) (٧) وَلَا بالعقلِ الصِّرفِ والتَّخيُّلاتِ؛لا سيَّما في ما وراءِ المحسوسات، نَعَم له وَلِلحواسِّ قدمٌ ثابتٌ في دركِ المادِّيَّاتِ، وَمَا يُستدلُّ بها مِن إثباتِ توحيد ربِّ الكائنات، فَمَن حاولَ إثباتَ العقيدةِ بشيءٍ منها؛ فَقَد أبعدَ النَّعجةَ وابتعدَ عن أسلوبِ السَّلَفِ، نعم إن اتَّفقَ الأصحاب على شيءٍ؛ فهو إجماعٌ مِنهُم وحُجَّة، وفهمُ الصَّحابةِ بل التَّابعين مِن القرآنِ والحديثِ؛ أصحُّ وأجودُ وأدقُّ وأرفعُ مِن فَهْمِ مَن هو مِن شرِّ القرونِ، والخبرُ الواحدُ الصَّحيح حجَّةٌ في العقائد؛ لكن لا يفيدُ اليقينَ مثل المتواترات، فالثَّابت بها أَدوَنُ مِنَ الثَّابت بالمتواترات.

١وهو الَّذي كان عليه أدركنَا مشايخنَا، وكان على ذلك سلفنُا؛ أعني: أبا حنيفةَ وأبا يوسفَ ومحمَّداً وعامَّةَ أصحابهم – رحمهم الله — الكل (المتن وهذه الحاشية) من مقدِّمة أصولِ البزدويِّ، ومثله في مقدِّمة المبسوط.

استطراد: البزدويُّ هو الملقَّب بأبي العَسير؛ لِتَعسُّرِ فَهْمِ تَصانيفِهِ، وكان أبو جَدِّه تلميذاً للشَّيخِ أبي منصور الماتريديِّ. اتقاني — شبلي على التَّبيين، أقولُ: فالظَّاهر أنَّ هذه عقيدةُ أستاذِ جدِّهِ الإمام الماتريديِّ أيضاً، وهي عقيدةُ جميعِ الأحناف السُّنِّيِّينَ.

٢شرح المقاصد وشَرَحَهُ فى لوامع الأنوار البهيَّة،بـ « العلم بالقواعد الشَّرعيَّة الاعتقاديَّة المكتَسَبَةِ مِن أدِلَّتِها اليقينيَّة »

مَطلَب: ما رُوِيَ مِن مَنْعِ النَّظرِ والبحث في الأدلَّة غيرُ ثابتٍ أو مأوَّل (إشارات المرام للبياضيِّ) وأمَّا المقولةُ المشهورة: «عليكُم بِدِينِ العجائز»، فَمَوضُوْعٌ لَا أصلَ لَهُ (المقاصد الحسنة) وفي شرح المواقف: بل قِيْلَ إنَّه مِن كلام سفيان الثَّوريِّ، فإنَّه روى أنَّ عمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة قالَ: إنَّ بين الكُفرِ والإيمان منزلةً بين المنزلتَيْن، فقالَت عجوزٌ: قال اللهُ تعالى: {هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن}؛ فَلَم يجعل اللهُ مِن عبادِهِ إلَّا الكافر والمؤمن، فبطلَ قولُك، فَسَمِعَ سفيان كلامَها فقالَ: عليكُم بدين العجائِزِ، وإنْ سلَّمْنَا صحَّتَه؛ فالمرادُ به التَّفويض إلى الله سبحانه فيما قضاه وأمضاه، والانقياد له فيما أمرَ به ونهى عنه؛ لا الكفُّ عن النَّظر والاقتصار على مجرَّدِ التَّقليد اه. قالَ في "المقاصِد": لا أصلَ له بهذا اللَّفظ؛ ولكن عند الدَّيلميِّ عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا كان آخر الزَّمان واختلفَت الأهواء؛ فعليكُم بدِين أهلِ الباديةِ والنِّساء»، وفي سنده: محمَّد بن البيلمانيِّ ضعيفٌ جدَّاً، قال ابن حِبَّان: حدَّثَ عَن أبيهِ بنسخةٍ؛ منها مائتا حديث مَوضوعة؛ فلا يجوز الاحتجاجُ بِهِ وَلَا ذكره إلَّا للتَّعجُّبِ، وقالَ في الدُّرَر: وسندُه واهٍ. نعم روي عن عمر: «تركتُكُم على الواضحةِ؛ ليلُها كنهارِها، كونُوا على دينِ الأعراب والغِلمان والكتاب». قال ابنُ الأثير في "جامع الاصول": أراد بقولِه: "دين الأعراب والغِلمان"؛ الوقوفَ عندَ قبولِ ظاهرِ الشَّريعةِ واتِّباعَها مِن غير تفتيش وتَنقير عن أقوالِ أهل الزَّيغ والأهواء، ومثله [يمكن أنْ يُترجَم] عليكُم بدينِ العجائِزِ، انتهى "

٣قال في المواقِف: [وغرضه] الثَّالث بالنِّسبة إلى أصول الإسلام، وهو حفظ قواعد الدِّين، وهي عقائدُهُ عن أنْ تزلزلَها شُبَهُ المبطلين اه فإنَّهم طعنُوا في بعضٍ منها بأنَّه غير مَعقول. فيبين علماء السُّنَّةِ بأنَّ زعمَهم غيرُ صحيح. فإنَّ الأنبياء تأتي بمحارات العقول – أي: مَا يُحيِّرُ العقولَ؛ لا بمحالاتِها – أي: بما تراه مُستحيلاً، ثمَّ بيَّنَ علماءُ السُّنَّةِ بالقواعدِ الكلاميَّةِ مَعقوليَّةَ مَا نكروا. وذلك بالنَّظرِ والقياس. والنَّظَرُ المقصودُ هنا؛ المستندُ إلى دليلٍ مِن كتابٍ وسُنَّةٍ أو قياسٍ جليٍّ؛ لا التَّخمين؛ فهذا مِن ألطَفِ فهمِ النُّصوصِ وأدقِّهِ؛ لا الرَّأي المجرَّد بغير دليل.(منهج علماء الحديث والسُّنَّة في أصول الدِّين).

عن حريمها بالدَّلائلِ العقليَّة [1]والمثبت هو النَّصُّ وبس[2] فجائزٌ بَل واجبٌ، وإنمَّا ذمَّ السَّلفُ الكلامَ المشحونَ بالفلسفةِ[3] والتَّأويلاتِ الشَّاذَّة[4] وصرف النُّصوص[5] عن معانيها الظَّاهرة.

---

١ يقولُ السَّفارينيُّ: وَاعلَمْ أنَّا لا نأخذ الاعتقادات الإسلاميَّة من القواعد الكلاميَّة. بل إنَّما نأخذها من النُّصوص القرآنيَّة والأخبار النَّبويَّة. وليس القصدُ بالأوضاع الكلاميَّة إلَّا دفع شبهِ الخصومِ والفِرَقِ الضَّالَّةِ عن الطُّرُقِ الحقيقيَّة. فإنَّهم طعنُوا في بعضٍ منها بأنَّه غير معقول، فبيَّن لهم بالقواعد الكلاميَّة معقوليَّةَ ذلك البعض. اه

وفي الطَّريقة وشرحِها الحديقة الندية:١/١٥٥: فَمرجعُ الأحكام ومثبتها اثنان فقط؛ وهما: الكتابُ والسُّنَّة، والأدلَّة الباقية راجعةٌ إليهما.

٢ يقول الإمام أبو حنيفة: وَلَا الأمر إلَّا مَا جاء به القرآن، ودعا إليه محمَّدٌ عليه السَّلام، وكان عليه أصحابه، وأمَّا مَا سوى ذلك؛ فَمُبتَدَعٌ ومُحدثٌ وَلمْ يشهدْ له أصلٌ من الشَّرع. وَلَا اهتداءَ إلَّا بما بيَّنَهُ اللهُ تعالى ورسولُه، وكشف عنه أصحابُه. (إشارات المرام)

تنبيه: يظهر من كلام الإمام: أنَّ القياسَ والعقلَ لا قدمَ لهما في إثباتِ العقائد، بل المرجع؛ الأصلان فقط، لكن قالَ المتكلِّمون قاطبةً بحُجِّيَّةِ العقلِ في العقائد، وجهُ الجمعِ: إنَّ العقلَ له قدمٌ في إثباتِ التَّوحيد وتنزيهِهِ تعالى عن شوائِبِ النَّقص، وإليه يشيرُ ظاهر القرآن، وأمَّا مَا سوى ذلك من إثباتِ الصِّفاتِ وأحوالِ يومِ المعاد؛ فَلَا قدم للعقل فيه، وَمَنْ أرادَ أنْ يُثبتَها بالعقلِ أو يجعلَ العقلَ معياراً لِقبولها؛ فقد ضَلَّ.

استطراد:وأما بس: فهكذا ضبطها: السين ساكنة، وهي بمعنى: فقط، وحسب، وهي كلمة عربية فصيحة، وقيل: لغة ضعيفة مسترذلة. كما في " القاموس ". تحقيق الشيخ محمد عوامة على "الكاشف للإمام الذهبى "

٣ فائدة: كثيراً ما يكون الشَّيءُ ممدوحاً مِن جهةٍ وَمَذموماً مِن جهةٍ أُخرى؛ كما ترى في القضاءِ: فقد ذُمَّ في الحديث، وذَمَّه السَّلَفُ، مع أنَّ خيرَ هذه الأُمَّةِ من الصِّدِّيقِ والفَاروقِ والكرَّارِ؛ كلُّهُم كانوا على القضاء، فلا بُدَّ مِنَ الجمع بأنَّ المذمومَ؛ هو خوفُ الجورِ والظُّلْمِ، أمَّا نَفْسُ القضاءِ؛ فَمَمدوحٌ، وَمثلُهُ الفقر، ومثلُهُ الموتُ فجاةً، والكلام أيضاً من هذا الباب، فالغلوُّ فيهِ مَذمومٌ، أمَّا هو مِن حيثُ هو هو ؛ فمحتاجٌ إليه".

٤ ثمَّ التَّأويل تأويلان: تأويلٌ لَا يُخالف قاطعاً من الكتاب والسُّنَّةِ واتِّفاق الأُمَّة، وتأويلٌ يُصادم مَا ثبت بالقاطع، فذلك الزَّندقة،(إكفار الملحدين) فمَن أنكرَ أمرا ضروريا من الدين وقالَ: لا أثقُ بهؤلاءِ الرُّواة، أو قالَ: أثقُ بِهِم لكنَّ الحديثَ مُأوَّلٌ، ثمَّ ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمعْ مِن قبله؛ فهو الزِّنديق.

٥ وبالجلمة؛ فالعلماءُ ذَمُّوا الغُلوَّ فيه؛ لَا الاستفادةَ منه على قدرِ الضَّرورة، يدلُّ عليه مَا في البحر: وفي الخلاصة عن الحلوانيِّ: يُمنع عن الصَّلاة خلفَ مَن يخوض في عِلْمِ الكلام ويُناظر صاحبَ الأهواء، وحمله في المجتبى على مَن يريد بالمناظرة أن يزلَّ صاحبَه، وأمَّا مَن أراد الوصولَ به إلى الحقِّ وهدايةِ الخلق؛ فهو ممَّن يُتبرَّكُ بالاقتداءِ بِهِ، ويندفع البلاء عن الخَلقِ بهدايتِهِ واهتدائِهِ،اه

واعلَمْ أنَّ أوضاعَ الأُمة في خير خيرِ القرونِ كانَت باقيةً على أصلِ الفطرة، وفي أوائل القرن الثَّاني؛ وجد أصحاب الآراء الشَّاذَّة؛ ولا سيَّما بعدَ ترجمةِ الحكمةِ اليونانيَّة إلى العربيَّة، اغترَّ بعض المسلمين بها؛ وحدثَت فِتَنٌ وَفِرَقٌ بدعيَّة مُحدثة مُعترِضة على العقائد الإسلاميَّةِ بالدَّلائل العقليَّة، فاتَّخذ علماء الإسلام في مقابلتهم مَنهجَيْنِ عظيمَيْنِ؛ هما باقيان إلى عصرنا هذا، المنهج الأوَّل: الاستمساك على ظاهر الشَّرع وتكفيرُ مُنكرِي الحديث وتَفسيقُهم ومُطالبتُهم بإيراد دليلٍ من القرآن والحديث، وهو الَّذي اختارَه سيِّدنا الإمام أحمد بن حنبل ومَن نهجَ نهجَه مِن المحدثين، فتري في مناظرتِهِ مع كبار المعتزلةِ يقولُ: «اعطوني شيئاً مِن كتاب اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ؛ حتَّى أقولَ به». ونَرى اثراً مِن هذا المنهج من ابن عمر رضى الله عنهما حيث يقول:ليحيى بن يعمر راداً من ينكر القدر :«فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني» على ما رواه مسلم

والثَّاني: الاستدلالُ العقليُّ في مقابلهم، ودفعُ شُبَهِهِم بمثلِ مَا يستدلُّونَ بِهِ، وبيانُ فسادِ آرائهم بالدَّلائل الجليَّةِ الَّتي يفهمُها كلُّ واحد، وهذا الَّذي كان عليه الإمام أبو حنيفة، رحمه اللهُ، في أوَّلِ أمرِهِ؛ فَفِي مناقِب الموفَّق: ((كان أبو حنيفة في أوَّل أمرِهِ يُجادلُ أهلَ الأهواء؛ حتَّى صارَ رأساً في ذلك؛ مَنظوراً إليه. ثمَّ تركَ الجِدالَ ورجعَ إلى الفقهِ والسُّنَّةِ؛ فصارَ إماماً فيه))، ومِن مَظاهره فى الصحابة مُناظَرَة ابْن عَبَّاس للخوارج التى رَجَعَ بها مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، (البداية والنهاية) والحقُّ أنَّ كل واحد من المنهجَيْنِ له فوائدُه في بعض الظُّروف، فَفِي حين يُفيدُ التَّمسُّكُ بالظَّاهِرِ والتَّشدُّدُ في الإنكار؛ إصلاحَ المقابلِ ورجعه إلى السُّنَّة؛ وقد يضرُّ التَّشدُّد في الإنكارِ وينجرُّ إلى كُفرِهِ؛ فيطلبُ الجوُّ والحالُ إرخاءَ

فَصلٌ[1]

حقائقُ الأشياءِ ثابتةٌ، والعِلْمُ بها مُتحقِّقٌ؛ خِلَافاً لِلسُّوفسطائيَّةِ، وَمَا وراءَ المادَّةِ مَوجود عند المتألِّهِيْنَ خلافاً للدَّهريَّةِ[2]، والعالَمُ حادثٌ خِلافاً للفلاسفة.[3]

العنانِ معه وإقناعَه بدلائلَ عقليَّة، ومَا قُلْتُ مِن التَّقسيم؛ إنَّما هو بحسب الغالِب، وإلَّا؛ فأصحاب كلٍّ مِنَ المنهجَين قد يسلكونَ طريقَ الآخَرِ في بعض الأحيان، وبالجملة: فَعِلمُ الكلام الَّذي هو نتيجة النَّهجِ الثَّاني؛ شعبةٌ من الدِّفاع عن الدِّيْن بطريقٍ خاصٍّ كان له ضرورةٌ في صدرِ الإسلام، وأمَّا في عصرنا هذا؛ حيث نرى مغالبةَ الكُفرِ وآثارَه، وظهور مكاتب فكريَّة مُنحرِفَة تستهدفُ الحديثَ والسُّنَّة، ويتسمَّون باسمِ المتنوِّرِيْنَ والمجدِّدين والعلمانيَّة؛ فإنَّنا نحتاجُ إلى جيلٍ مِنَ المجاهدين يُدافع عن النَّبيِّ وشَرعِهِ في هذا الثَّغر مِن ثغور الغزوةِ الفكريَّة، والَّتي ربَّما هي أشدُّ وأشدُّ، فلا بُدَّ للمسلمين من مُتكلِّمينَ باحثين خبراء في أحوال العصرِ والشُّبَهِ المعاصرة، لكن لا بالجمود على ما في الكُتُبِ القديمة، فإنَّ المعتزلةَ قد ماتوا ودُفِنُوا مع أفكارهم، فَحِفْظُكَ الآنَ دلائلَ بُطلانِ الاعتزالِ لَا فائدةَ فيه؛ بل الغزوُ الفكريُّ يتطلَّب مُجاهِدَاً مُشمِّراً عَن ساقِ الجدِّ في مقابلةِ السُّكولاريِّين والرَّوافضِ والعلمانيِّيْنَ والغُلاةِ مِنَ البرلويِّيْنَ وغيرهم على ماسيجيءُ في هذا الكتاب إن شاءَ الله .

١. «المذاهب في المعتقدات»: اِعْلَم أنَّ الشَّخصَ في كلِّ عصرٍ لا يخلو من أن يكونَ إمَّا مُعتقداً بوجودِ شيءٍ في الخارج؛ أوْ لَا، الثَّاني يُسمَّي سوفسطائيَّاً، ومنه إيدئاليسميُّ وَ بلواريسميُّ، أمَّا الأوَّل: فهو إمَّا قائلٌ بوجودِ عالَمٍ وراءَ المادَّةِ أوْ لَا، الاول يُقالُ له: المُتَألِّهُ – مِتَا فِيْزِك–بارنرمال، والثَّاني: هو الدَّهريُّ؛ ثمَّ المُتَألِّهُ إمَّا قائلٌ بوجودِ إلهٍ واحدٍ حقيقةً أوِ ادِّعاءً؛ كَأهلِ الكتابِ، أو آلهة كثيرة، فالأوَّل: هو الموحِّدُ، والثَّاني: هو المشرك، والموحِّدونَ القائلون بالتَّوحيدِ حقيقةً؛ ينقسمون إلى فِرَقٍ، فَمِنهُم مَن يُثبِتُ مُعتقداتِهِ بالدَّلائل العقليَّة، فَهُم المتكلِّمون، وَمنهُم مَن لا يخرجُ في إثباتِ مُتعتقداتِهِ عن نطاقِ النَّصِّ ولا يُعدُّونَ العقلَ شيئاً، وهم المحدثون والحنابلة الظَّاهريَّة، ومنهم السَّلفيَّة، وَمِنَ المتكلِّمين مَن يُلاحظ في معتقداتِهِ النَّصَّ وكلامَ السَّلفِ أصلاً، ويدور حولَهما في ذِكْرِ دلائلِهِ العقليَّة، وهم الأشعريُّونَ، ويُسمَّون هُم والظَّاهريَّة: أهل السُّنَّة والجماعة، ومنهم مَن لا يعتبر النَّصَّ شيئاً، بل المدار عندَه العقلُ الصِّرفُ؛ كالمعتزلةِ والكراميَّةِ والجهميَّة، ثمَّ إنَّ بعضَ الأشعريِّينَ يُقلِّدون الإمامَ أبا منصورٍ الماتريديَّ في مُعتقداتِهم، ويُخالفونَ عامَّةَ الأشعريِّين، وهم الماتريديَّة، ومن لا، فهم الاشعرية بالمعني الخاص ، فالاشاعرة اذا ذكرت مطلقة شاملة للماتريدية ايضا .

٢ هُمُ الَّذين يُنكرون الرُّبوبيَّة، ويعدُّونَ الأمر والنَّهيَ والرِّسالةَ مِنَ اللهِ تعالى مُستحيلاً في العقول، ويقولون بِقِدَمِ العالَمِ، ويُنكرون الثَّوابَ والعِقَاب، وينسبونَ النَّفعَ والضَّررَ إلى الدَّهر. انظرْ: المِلَل والنِّحَل للشَّهرستانيِّ تحقيق بدران ٢/٢٤٤ – ٢٤٥، البرهان للسَّكسَكِيِّ ص٨٨، المقالات والفِرَق للأشعريِّ القمِّيِّ ص١٩٤ – ١٩٥.

٣ التَّوضيح: فاللهُ جلَّ جلالُه {هو الأوَّل} الَّذي تفرَّدَ وحدَهُ بالقِدَم، حيث لم يكن إنسٌ وَلَا جانٌّ، وَلَا ملائكة وَلَا شيطان، وَلَا مكان وَلَا زمان، وَلَا أرضٌ وَلَا سماء، وَلَا قَلَمٌ وَلَا ماء، وَلَا عرشٌ وَلَا هواء، وَلَا فرشٌ وَلَا ضياء، وَلَا ظلمة وَلَا نور؛ لِقولِهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم –: «كان اللهُ ولم يكنْ شيءٌ قبلَه» رواه البخاريُّ وغيرُه، وجاء أيضاً في الحديث الصَّحيح: «إنَّ أوَّلَ شيءٍ خلقَه اللهُ تعالى: القَلَم، وأمرَهُ أن يكتبَ كلَّ شيءٍ يكون»، وأئِمَّةُ المسلمين نقلُوا الإجماعَ على أنَّ الله تعالى كانَ وحدَه في الأزلِ ولم يكنْ معه شيءٌ مِنَ المخلوقات ، بل نقلُوا الإجماع على كفرِ مَن خالفَهُم في هذا، ووافقهُم ابن حزم في مراتب الإجماع، وذكرَهُ الحافظ القاضي عياض في الشِّفَاء وغيرهم، وهو أمرٌ مَعلومٌ مِنَ الدِّين بالضَّرورةِ اه (قِدَم العالم وتسلسل الحوادث)، ويقول الشَّهرستانيُّ: مَذهب أهلِ الحقِّ مِن أهلِ المِلَلِ كلِّها؛ أنَّ العالَمَ مُحدثٌ ومَخلوقٌ؛ أحدثَهُ الباري تعالَى وأبدعَهُ، وكانَ اللهُ تعالى ولم يكن معه شيء، ووافقتهم على ذلك جماعة من أساطينِ الحِكمة وقدماء الفلاسفة؛ مثل: تاليس وانكساغورس وانكسمايس ومَن تابعهُم مِن أهلِ ملطيَّة، ومثل فيثاغورس وانبدقلس وسقراط وأفلاطُن من أثينية واليونان، وجماعة من الشُّعراءِ والنُّسَّاك اه

قال ابنُ حَجَر:[روى الحديث] في رواية أبي معاوية: «كان الله قبلَ كلِّ شيءٍ»، وهو بمعنى: كانَ اللهُ وَلَا شيءَ معه، وهي أصرحُ في الرَّدِّ على مَن أثبتَ حوادثَ لَا أوَّل لَهَا مِن رواية الباب، وهي مِن مُستشنَعِ المسائلِ المنسوبةِ لابنِ تيمية، وَوقفْتُ في كلامٍ لهُ على هذا الحديث يُرجِّح الرِّواية الَّتي في هذا الباب "لفظ لم يكن شيء قبله" على غيرها، مع أنَّ قضيَّة الجمع بين الرِّوايَتَيْنِ تَقتضي حملَ هذه على الَّتي في بدء الخلقِ؛ لا العكس، والجمع يُقدَّم على التَّرجيح بالاتِّفاق. اه لعل مراده اتفاق المحدثين والا فعند الاصوليين الأحناف الترجيح مقدم.

والحاكمُ هو اللهُ؛ خلافاً للدِّيمقراطيَّة[1]، والعقلُ عاجزٌ عن درك حكمِ الأحكام عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة[2] خلافاً للإماميَّة والعصرانيَّة والعَلمانيَّة[3]، لكن له دخلٌ

فائدة: نُسِبَ إلى الشَّيخِ ابن تيمية أنَّه قائل: "إنَّ الحوادثَ لَا أوَّلَ لها"، وفي فيض الباري :"واختارَ الشَّاه وليُّ اللهِ في بعض رسائله قِدَمَ العالَمِ " اه، وقال الكوثريُّ في مقالاته: وهذا داهيةُ الدَّواهي،اه ونسبَ الكوثريُّ إليه وإلى ابن تيمية وابن القيِّمِ القولَ بِقِدَمِ العرش، وفي فيض الباري: "ونسبَ بحرُ العلوم إلى الشَّيخ الأكبر رحمَهُ الله تعالى قِدَمَ بعضِ الأشياء. وظنِّي أنَّ تلكَ النِّسبة صَحيحة. اه، أقولُ: تكفيرُ هذه الاجلة عظيم، فَلِذَا؛ ذهبَ جمعٌ إلى أنَّ هذه الانتسابات باطلةٌ، قالَ في الفيض: وأمَّا مَا نَسَبَ الدَّوَّانيُّ إلى ابنِ تيمية رحمَه الله تعالى مِن قِدَمِ العَرش؛ فليسَ بِصَحيحٍ عندي، اه، وقال الشَّعرانيُّ الشَّافعيُّ رحمَه اللهُ تعالى: إنَّ هذه العبارات [في قِدَم بعض الأشياء] كلُّها مَدسوسة. وَلَو ثبتَ وسلم كما هو مُصرَّحٌ في كُتُبِ الشَّيخ اِبن تيمية "إنَّ الحوادث لَا أوَّلَ لَها"؛ فكلامُهم مُؤوَّلٌ؛ بَلِ الحقُّ أنَّ هذا خطأ اجتهاديٌّ مِنهُم، رحمَهُم الله، نشأ عن سوءِ فَهمٍ في تعلُّقِ صفاتِ اللهِ تعالى ومعنى الأزليِّ؛ فلا نحكم بِكُفرِهِم، وسيجيء تفصيلُه في مَبحثِ التَّكوينِ وغيرِه؛ كَمَبحَثِ أزليَّةِ الصِّفَةِ وحدوث التَّعلُّق.

فائدة: وقد يختلجُ في القلبِ أنَّ النِّزاعَ بين الحمكاءِ والمتكلِّمينَ: لفظيٌّ دائرٌ على تعريفِهِم الزَّمان، فإنَّ الزَّمان عندَ الحكماء مِقدارُ الحركةِ، وقبلَ تخليقِ المصدورِ الأوَّلِ لم يكنْ شيءٌ حتَّى تكون حركة، بل وُجِدَ الزَّمانُ والمخلوقات بمرَّةٍ عندَهم، فلم يكنْ زمانٌ قبلَ الزَّمان وَلَا قبلَ العالَمِ على رأيِ الحكماء، نعم عند المتكلِّمين؛ الزَّمان هو الفراغُ المتوهَّم، فَقَبْلَ خَلْقِ العالَمِ؛ كان الزَّمان موجوداً عندَهم.

[1]مُعرَّب دموكراسي: كلمة يونانيَّة، عرَّفَها عبدُ الغنيِّ الرَّحَّال في كتابِه: (الإسلاميُّونَ وسراب الدِّيموقراطيَّة) بقولِهِ: "حُكْمُ الشَّعْبِ بالشَّعْبِ" ومعناها: الشَّعبُ مَصدر السُّلطة، وذكرَ أنَّ أوَّلَ مَن عبَّر عَنِ "الدِّيموقراطيَّة" هو أفلاطون، وعرَّفَ بهذا التَّعريفِ في كتابِهِ: (مذاهب فكريَّة مُعاصرة)، و(الدِّيموقراطيَّة في الإسلام)، وغيره.

تقومُ "الدِّيموقراطيَّة" على ثلاث نقاط:١- التَّشريع: فَلَا شرعَ إلَّا لِل"ديموقراطيَّة"، وأحكام أحكمِ الحاكمين مُعطَّلةٌ عندَهُم؛ فلا يجوز له أن يُشرِّعَ لِعبَاده، والتَّشريعُ هو سَنُّ القوانين، ولهذا؛ وُضِعَت دساتير لِتَعميق "الدِّيموقراطيَّة" وحمايتها.

٢- القضاء: وهو أنَّه لا يُسمَحُ لأيِّ حاكمٍ أن يقضي إلَّا بتشريع الدُّستور، وإلَّا؛ كان مُعاقباً وَلَا قبولَ له أبداً، والدَّليل على هذا: ما تقولُهُ المادَّةُ (١٤٧) من الدُّستورِ اليمنيِّ [مثلا]: "القضاء سُلطةٌ مُستقلِّةٌ قضائيَّاً وماليَّاً وإداريَّاً، وتتولَّى المحاكمُ الفصلَ في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مُستقلِّون لَا سُلطانَ عليهِم في قضائِهم لغيرِ القانون.

٣- التَّنفيذ: أي: إنَّه لا يُنفَّذُ أيُّ حُكْمٍ إلَّا مَا كان خاضعاً للدُّستور، ومعنى هذا: تجميدُ جميعِ الأحكام الشَّرعيَّة، فإلى اللهِ المُشتَكى. وانظرْ المادَّة (١٠٤) من الدُّستور الَّتي تقول: "يمارسُ السُّلطةَ التَّنفيذيَّةَ نيابةً عَنِ الشَّعبِ رئيسُ الجمهوريَّةِ ومجلسُ الوزراءِ ضمنَ الحدودِ المنصوصِ عليها في الدُّستور".

وإذا عَلِمْنَا أنَّ "الدِّيموقراطيَّة" منهجُ حياةٍ في نظرِ واضعيها والمدافعين عنها؛ تأكَّدَ لَنَا جيِّداً وبكُلِّ وضوحٍ: أنَّها لا تقبل التَّنازلَ أو التَّغيير، فَهِيَ أحكامٌ دوليَّة ثابتة، اتَّفَقَت عليها دول كُبرى، وصارت نظاماً عالميَّاً ومنهجَ حياة، ولا مانع في نظرِ حُماةِ "الدِّيموقراطيَّة" مِن تغييرِ مادَّةٍ أو كلمةٍ مِنَ المادَّة لمصلحةِ "الدِّيموقراطيَّة" لا لِلإحاطةِ بِ"الدِّيموقراطيَّة" كما هو الواقع في أيَّامِنَا. وهذه فكرةٌ جاهليَّةٌ قديمةٌ، أساسُها على الإباحيَّةِ والتَّمرُّد على قوانين اللهِ، وَهِيَ في زَعْمِ أصحابِها تكفلُ الحرِّيَّات؛ كَحرِّيَّةِ العقيدةِ والرَّأي، والتَّملُّك، والحرِّيَّة الشَّخصيَّة، وحرِّيَّة البيان والمطابع.

[2]السُّنَّة؛ أي: طريقُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، والجماعة؛ أي: طريقةُ الصَّحابةِ رضي اللَّه عنهم اه.

وَسُئِلَ أبو بكرٍ القاضي عَنِ الرَّجُلِ: هَل يعلمُ أنَّه على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة؟ فقال: إذا رجعَ عِلْمُهُ إلى كتابِ الله، وإلى مَا قالَهُ السَّلَفُ الصَّالح؛ فهو على مذهبِ السُّنَّةِ والجماعة. (البحر الرَّائق)

[3]وسيجيء تفسيرهما.

في دركِ الحُسْنِ والقُبْحِ[1] عندَ الماتريديَّة[2] منهم [3] خلافاً للأشعريَّة والظَّاهريَّة [1]

١النِّزاع في حُسْنِ الفِعْلِ وَقُبحِهِ؛ بمعنى استحقاق مدحِه تعالى وثوابه، فعند الأشاعرة: شَرعيٌّ فَقَط لا غير، فَمَا أمرَ بِهِ؛ حَسَن، وَمَا نَهَى عنهُ: قبيح؛ وَلَوِ انعكسَ الأمر؛ لانعكسَ الأمر، وعند الماتريديَّة والمعتزلة عقليٌّ؛ أي: لا يتوقَّفُ على الشَّرعِ، لكن عندنا: لا يستلزم حكماً مِنَ الله سبحانه في العبدِ؛ بل يصيرُ موجباً لاستحقاق الحُكمِ من الحكيمِ الَّذي لا يُرجِّحُ المرجوح، فالحاكِمُ هو اللهُ تعالى، والكَاشِفُ هو الشَّرعُ، (فَمَا لم يحكم) الله تعالى بإرسال الرُّسلِ وإنزالِ الخطاب؛ ليس هناك حكمٌ أصلاً اهـ.

وفى فواتح الرَّحموت شرح مسلم الثُّبوت :الحُسْنُ والقبحُ عقليَّانِ، وليَسَا مُوجبينِ لِلحُكْمِ وَلَا كَاشِفَيْنِ عن تعلُّقِهِ بذمَّةِ العبد، وهو مُختار الشَّيخِ ابن الهمام؛ صاحب التَّحرير، وتَبِعَهُ المصنِّف اهـ.

٢الماتريديَّة: مَنسوبٌ إلى الإمامِ مُحمَّد بن مُحمَّد بن محمود أبي منصور الماتريديِّ ، (٠٠٠ – ٩٤٤ م): مِن أئمَّةِ علماء الكلام. نسبته إلى ماتريد (محلَّة بسمرقَند) مِن كُتُبِه: (التَّوحيد – خ) وَ (أوهامُ المعتزلة) و (الرَّدُّ على القرامِطَة) وَ (مآخِذُ الشَّرائع) في أُصولِ الفقه، وكتاب (الجدَل) وَ (تأويلاتُ القرآن – خ) و (تأويلاتُ أهلِ السُّنَّةِ – ط) ، وَ (شرحُ الفقهِ الأكبرِ المنسوب للإمام أبي حنيفة – ط) . مات بسمرقند (الأعلام لزركليِّ) لكن؛ قالَ مولانا الكوثريُّ: إنَّ نِسبةَ شرحِ الفقهِ الأكبر إلى الإمام الماتريديِّ؛ سهوٌ.

٣نداءٌ خفيٌّ: بلادُ العَجَم (أحنافُ أفغانستان وباكستان والهند) أكثرُهم سُنِّيَّةٌ ماتريديَّة، لكنَّها قد تضرَّرَت كثيراً في مُعتقداتهم؛ بسببِ مجاورتِهم الرَّوافض (أكثر أهالي إيران)؛ وذلكَ لأنَّ الرَّوافض، لعدمِ اعتنائِهم بالنَّصِّ، انهمكوا كثيراً على العلومِ العقليَّة، لا سيَّما المنطق والفلسفة، واستيلاء بعضِ أجلَّتِهم على كرسيِّ الوزارة في إيران في أدوار مُختلفة؛ كابنِ سينا والطُّوسيِّ ومير باقر داماد —كما قالَ الإمام النَّدويُّ في تاريخ الدَّعوةِ والعزيمة–كان سبباً لانتشار هذين العِلْمَين أكثرَ فأكثرَ في بلاد العجم، وهذا كان سبباً لِبُعدِ علماءِ هذه البلاد الكبيرِ عن المنقولِ، واشتهار المعقول في بلادنا على وجهِ الغُلوِّ والجنونيِّ وخفاء العلومِ النَّقليَّةِ كثيراً عليهم، ومِن ثَمَّ؛ ترى تصنيفات أسلافنا في المنطق والحكمة؛ أضعافاً مُضاعفةً لِتَصنيفِهم في المنقولِ، كأصولِ الحديثِ والكلامِ والتَّفسير .... فكانتِ النَّتيجةُ أنْ خَفِيَ كثيرٌ مِنَ المعتقداتِ والأصولِ علينا، واشتُهِرَ فينا مُعتقداتُ الأشاعرةِ وإخوانِنَا الشَّافعيَّة، فَمَنْ صنَّفَ في أصولِ الحديثِ أو العقائدِ شيئاً أو درسَه في مدرسةٍ؛ يكونُ تَصنيفُهُ وتَدريسهُ على مَنهجِ إخوانِنَا الشَّافعيَّةِ أوِ الأشعريَّةِ؛ ذاهلاً عَن منهجِ الحنفيَّةِ والماتريديَّة، حتَّى حكمَ على كثيرٍ من المعتقدات بالضَّلالةِ والفسادِ؛ معَ أنَّه مِن عقائدِ الماتريديَّة، وليسَت بِفاسدةٍ على التَّحقيق، أخا العِلْمِ لَاْ تَعْجَلْ: إنِّي لَسْتُ مُتعصِّباً أرى الدِّيْنَ مُنحَصِراً في مَنهجِ الماتريديَّةِ وأصولِ الأحناف، لكنْ ليس جميعُ مَا ذهبَ إليه الإمامُ الأشعريُّ مُوافِقاً لَمشرَبِ جمهورِ أهلِ السُّنَّةِ، فَقَد قالَ في نِصَابِ الاحتساب: (وقد صنَّفَ الأشعريُّ كُتُباً كثيرةً لِتَصحيح مذهبِ المعتزلةِ، ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى لَمَّا تفضَّلَ عليه بالهُدى؛ صنَّفَ كتاباً ناقضاً لِمَا صنَّفَ لتصحيحِ مَذهبِ المعتزلةِ، إلَّا أنَّ أصحابَنَا مِن أهلِ السُّنَّةِ خَطَّأَهُ في بعض المسائِل، فَمَن وقفَ على المسائِلِ الَّتي أخطا فيها أبو الحسن وعرف خَطَأَه؛ فَلَا بأسَ بالنَّظرِ في كُتُبِهِ وإمساكِهَا) اهـ و في الهنديَّة:٣٧٨/٥ :(ويطول تِعدادُ مَا أخطأ أبو الحسن... إنَّما يحلُّ النَّظرُ بشرطِ الوقوفِ على مَا أخطأ فيه، كذا في الظهيريَّة.) هذا بالنَّظرِ إلى أصلِ المذهب الأشعريِّ، وفِي زمانِنَا قد وقعَت تطوُّراتٌ كثيرةٌ في المذهبِ الأشعريِّ بسببِ بعضِ الاجتهاداتِ مِنَ المتأخِّرينَ، منهم قالَ الصَّلابيُّ في كتابِهِ دولة السَّلاجقة :(وَمِنَ الإنصافِ العلميِّ القولُ بأنَّ المذهبَ الأشعريَّ لم يستقرَّ على مَا مَات عليه الإمامُ أبو الحسن الأشعريِّ، بل حدثَ تطوُّرٌ في المذهبِ الأشعريِّ، بحيث إنَّ أقوالَ الأشاعرةِ تعدَّدَت واختلفَت في مسائلَ عديدةٍ، وَمِن أشهرِ الَّذين اجتهدُوا وخالفُوا أبا الحسن الأشعريَّ، في بعض المسائل، أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ وابنُ فورك وعبدُ القاهرِ البغداديُّ، والبيهقيُّ والقُشيريُّ، والجُوَيْنِيُّ والغزاليُّ وغيرُهم على درجاتٍ مُتفاوتةٍ بينَهم في ذلك، وقد قام الدُّكتور عبدُ الرَّحمن بن صالح بن صالح المحمود بِتَتبُّعِ هذا التَّطوُّرِ بنوعٍ مِنَ التَّفصيل في كتابِهِ القَيِّم: موقفُ ابنِ تيمية من الأشاعرة).

وعلى كلِّ حالٍ؛ فإنَّ الماتريديَّةَ سوادٌ عظيمٌ مِن هذه الأُمَّةِ، وقد جهدوا في فهمِ الدِّيْنِ وتَوضيحِهِ جهوداً كثيرةً، فكيف تُنسَى مآسيهم على انتشارِ الدِّيْنِ؟ وهل هذا إلَّا ظُلْمٌ لِمَن أنتَ وارثُه؟ بل رجلُ العِلْمِ ينظرُ في الآراء والنَّظريَّاتِ، ثمَّ يختار مَا هو أقربُ عندَه إلى رضاء الله تعالى.

وهذه الثَّلاثة هي الفرقة النَّاجية[٢] المتَّفقة في الشَّرعيَّة

١ومنهم الحنَابِلَة، وأهل الحديث، ومنهم السَّلفيَّة الَّذين يُقالُ لهم: الوهابيَّة والنَّجديَّة، فَفِي الفريديَّة:١٥٨/١ : أهلُ السُّنَّةِ والجماعة خمس فِرَق: مُتَّبِعُو المذاهب الأربعةِ وأهل الحديثِ الغير الغالي اه، نعم الغُلاةُ منهم أشرِبُوا في قلوبِهم التَّشدُّد على الأُمَّةِ؛ فتكفيريَّة نعوذُ باللّه منهم . وقالَ سيِّدي الكشميريُّ: والمتكلِّمون [مِن أهلِ السُّنَّةِ طائفتان؛ الأشعريَّة: هم المنسوبونَ إلى أبي الحسن الأشعريِّ وتوابعه الشَّافعيَّة والمالكيَّة، والطَّائفة الثَّانية: الماتريديَّة، هم المنسوبون إلى أبي منصور الماتريديِّ وتوابعه الأحناف، وأبو الحسن وأبو منصور؛ مُعاصران، وأبو منصور أصغرُ سِنَّاً، وأمَّا الحنابلة؛ فَلَا ينتسبون إلى الماتريديِّ والأشعريِّ [بل يُقالُ لهم: الظَّاهريَّة]. واعلَمْ أنَّ لفظَ الأشاعرةِ يُطلَق على جميع من الأشعريِّيْنَ والماتريديِّيْنَ (العَرف الشَّذيُّ)

٢وَهُم أهلُ الحقِّ والسَّوادُ الأعظم مِنَ الأُمَّةِ وأهل السُّنَّةِ والجماعةِ بشهادةِ النُّصوص واتِّفاقِ مَن يُعتدُّ به من المسلمين، وهُم أكثرُ مقلِّدي المذاهب الأربعةِ والسَّلفيَّة الغيرِ الغالية، وقد اعترف الحنابلةُ أنفسُهم أنَّ الأشاعرةَ هُم أهلُ السُّنَّةِ والجماعة، فقالَ الشَّيخُ عبدُ الباقي الحنبليُّ: إنَّ طوائفَ أهلِ السُّنَّةِ؛ ثلاثة: أشاعرة، وحنابلة، وماتريديَّة (العَين والأثر) وَمِثلُهُ في (لوامع الأنوار البهيَّة) وَ(المنهج الأحمد) وَ(الإشارات الإلهيَّة) وَ(تبصير القانع)، بل سائرِ كتبِ السَّادة الحنابلة. [وسُئِلَ الشَّيخُ عبد الرَّزَّاقِ عفيفي (المتوفَّ: ١٤١٥هـ): هَل الأشاعرةُ والماتريديَّة مِن أهل السُّنَّة؟ فقال الشَّيخ –رَحِمَه الله–: "الأشاعرةُ والماتريديَّة مِن أهلِ السُّنَّةِ فيما وافقوا فيه أهلَ السُّنَّةِ؛ لَا على العموم".اهـ، وأقول: وَمَا خالفَ بعضُهم بعضاً أقلُّ قليلٍ بالنِّسبةِ إلى مَا اتَّفقُوا] فإنْ قُلْتَ: لفظُ الحديثِ يُنافي التَّعدُّدَ لأنَّه لا يصدقُ إلَّا على فِرقةٍ واحدةٍ، والمذكورونَ ثلاث فِرَقٍ؛ قُلْتُ: لَا مُنافاة؛ لأنَّ أهلَ الحديثِ والأشعريَّةِ والماتريديَّة فرقةٌ واحدةٌ؛ مُتَّفقونَ في أصولِ الدِّينِ على التَّوحيدِ وَتقديرِ الخيرِ والشَّر، وفي شروطِ النُّبوَّةِ والرِّسالةِ، وَفي مولاةِ الصَّحابةِ كُلِّهِم وَمَا جرى مَجرى ذلك، كعدمِ وجوبِ الصَّلاحِ والأصلح، وفي إثباتِ الكَسْبِ وإثباتِ الشَّفاعةِ وخروجِ عُصاةِ الموحِّدِين مِنَ النَّار، والخلافُ بينَهم في مسائلَ قليلةٍ؛ كتأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها: هَل هو جائزٌ أو مُمْتَنِعٌ ؟ وكذلك الخلافُ في صفاتِ الأفعالِ ونحوها نزرٌ يسيرٌ لا يُوجِبُ تكفيرَ بعضِهِم لِبَعضٍ وَلَا تَضليله. (المنهج الأحمَد للشَّيخ ابن صوفان الحنبليِّ)

مَطلب: علائمُ الفرقةِ النَّاجيةِ وخواصُّها: ١– هم المتمسِّكونَ بمحكمات الكتابِ والسُّنَّةِ في العقائد ٢– وهُم مُتَّحِدُو الأفرادِ في أصولِ الاعتقاد؛ وإنْ وقعَ الاختلافُ في التَّفاريع بينهم ٣– وهم مخالفونَ في الأصولِ لِسائرِ الفِرَق مخالفةً كثيرةً.

مَطْلَبٌ مُهِمٌّ: وُجِدَ في عصرِنَا قومٌ حُدثاءُ الأسنانِ، سُفهاءُ الأحلام، يقولونَ مِن قولِ خيرِ البَرِيَّةِ، ينتسبونَ إلى الحديث، يدَّعونَ انحصارَ الحقِّ في أفرادِهم، ويَعدُّون مَن عداهُم مِن غيرِ أهلِ السُّنَّةِ؛ فيقولونَ في دروسِهم لِلطُّلَّاب: هذا عندَ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ خِلَافاً لِلماتريديَّةِ والأشعريَّة، وهذا الغريبُ يستحقُّ أن يُقالَ له: إنْ لمْ يكنْ جهابذةُ الأُمَّةِ ونَاقِلُو علومِ الدِّين في طول التَّاريخ إلى عصرِنَا هذا مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، وإذا لم تكنِ المدارسُ العُظمَى في بلادِ الإسلامِ كالأزهرِ وديوبند والزَّيتونة مِن أهلِ السُّنَّةِ؛ فلا يَبقى سُنِّيٌّ إلَّا أنتَ وأُمُّكَ، لِأُمِّكَ الويل،كيف تَجترِء على تبديع أُمَّةٍ خدمُوا السُّنَّةَ وحفظوا القرآنَ والحديثَ وفسَّروه وشرحوه ونقلُوه وعَمِلُوا به؟ لقد صدقَ فيكَ قولُ الصَّادقِ المصدوقِ: «مَن قالَ: هَلَكَ النَّاسُ؛ فهو أهلكهم»، ومَا أحسنَ قولَ الإمامِ الذَّهبيِّ في سِيَرِ أعلامِ النُّبلاء: وَلَو أنَّ كلَّ مَن أخطأ في اجتهادِهِ –مع صحَّةِ إيمانِهِ، وتوخِّيْهِ لاتِّباعِ الحقِّ– أهدرناهُ، وبَدَّعناهُ؛ لَقَلَّ مَن يسلمُ مِنَ الأئمَّة معنا، رحمَ اللّٰهُ الجميعَ بِمَنِّه وكَرَمِه.اهـ

وَلِتَوضيحِ المقام؛ أذكرُ عدداً من المشايخ الأشاعرةِ على سبيلِ الأنموذجِ، فَمِنَ المفسِّرين: القرطبيُّ والحافظُ ابنُ كثير –كما في الدُّرَرِ الكامنة – وابن عطيَّةَ الأندلسيُّ وَالإمامُ أبو حيَّان الأندلسيُّ والإمامُ فخرُ الدِّين الرَّازيُّ، وَمُحْيِي السُّنَّةِ البَغويُّ، وأبو ليثٍ السَّمرقنديُّ، والواحديُّ والآلوسيُّ والنِّيسابوريُّ والسُّيوطيُّ والشَّربينيُّ وابنُ عاشور والزّهيليُّ، وَمِن المحدِّثين: الدَّارقطنيُّ والعسقلانيُّ والهيثميُّ والنَّوويُّ والعينيُّ والبيهقيُّ وابنُ عساكر والخطيبُ البغداديُّ وابنُ الصَّلاحِ المنذريُّ والكرمانيُّ والسَّخاويُّ والقسطلانيُّ، وسائرُهُم مِمَّن يطولُ بِذكرِهم الكلام – فقد قال الإمامُ تاجُ الدِّيْن السُّبكيُّ، وهو [يعني: مذهبَ الأشاعِرَة] مذهب المحدِّثين قديماً وحديثاً، وقالَ الحافظُ ابنُ عساكر (تبيين كذبِ المفترِي ص ٤١٠): «وأكثرُ العلماءِ في جميعِ الأقطار عليه –يعني: مذهبَ الأشعريِّ – وأئمَّةُ الأمصارِ في سائرِ الأعصار يدعون إليه ... وَهَل مِنَ الفقهاءِ مِنَ الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّة إلَّا موافقٌ لهُ أو مُنتَسِبٌ إليه أو راضٍ بحميدِ سعيِهِ في دينِ اللهِ أو مُثْنٍ بكثرةِ عِلْمِه»، وَمَن أرادَ تِعدادَ الأسماء؛ فَلْيَرجِعْ إلى كُتُبِ طبقاتِ الفقهاءِ لِيَعلَمَ حقيقةَ مَا نقول، وَلْيَطَّلِعْ على جليَّةِ الأمرِ. مأخوذٌ مِن (أهلِ السُّنَّةِ، الأشاعرة، حمد سنان وفوزي العنجري) بتصرُّفٍ واختِصَار.

والمتخالفة [1] في الفرعيَّة[2]، فالماتريديَّة تُخالِفُ الأشاعرة في قريبٍ مِن خمسين مسألة. وهما تُخالفان الظَّاهريَّةَ في مسائل كثيرة .[3]

مَطْلَبٌ أهمٌّ: قالَ مَولانا اللَّكنويُّ في (الرَّفعِ والتَّكميل): اِعلَمْ أنَّه ذكرَ مولانا عبدُ القادر الجيلانيُّ في غنية الطَّالبين: أمَّا المرجئةُ؛ فَفِرَقُها اثنتا عشْرةَ فرقةً: الجهميَّة والصَّالحيَّة والشَّمريَّة واليونسيَّة والثَّوبانيَّة والنَّجَّاريَّة والغيلانيَّة والشَّبيبيَّة والحنفيَّة والمعاذيَّة والمريسيَّة والكراميَّة، انتهى. ثمَّ قالَ: وأمَّا الحنفيَّة؛ فَهُم أصحابُ أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابت اهـ، فهذا يدلُّ على أنَّ الحنفيَّة من المرجئة الضَّالَّة المبتدعة، وقد استندَ بهذه العبارة جمعٌ مِنَ الشِّيعة؛ فطعنُوا به إلزاماً على أتباع أبي حنيفة، واقتدى بهم كثيرٌ مِن أهل السُّنَّة مِمَّن لهم تعصُّبٌ وافرٌ وتعنُّتٌ ظاهرٌ بأبي حنيفةَ ومُقلِّديه؛ فأوردُوا هذه العبارةَ في معرضِ معايبةِ ومثالبةِ إيذاء لمقلِّديه، وقد تحيرُ أنظارُ المشايخ مِن وجودِ مثلِ هذه العبارة في كلامِ الشَّيخ؛ فقيل في الحلِّ: "إنَّ الغنية ليسَت مِن تَصانيفِ الشَّيخ"، ويشهدُ له قولُ الشيخِ عبد الحقِّ الدَّهلوليِّ في عنوانِ ترجمةِ الغنية، وقيل: إنَّ هذه العبارةَ ليسَت مِنَ الشَّيخِ؛ بل أدرجَها مَن لهُ بُغضٌ وتعصُّبٌ ظاهرٌ، واختارَه الشَّيخ عبدُ الغنيِّ النَّابلسيُّ في الرَّدِّ المتبيِّن، وقال القاريُّ: إنَّ الإرجاءَ على قِسمَيْن: إرجاءُ البدعة، وإرجاءُ السُّنَّةِ، فكلامُ الشَّيخ محمولٌ على الإرجاءِ السُّنِّيِّ، وقيل: المراد من الحنفيَّة؛ فرقةٌ منهم، وهم المرجئة، وتوضيحُه أنَّ الحنفيَّةَ فرقةٌ تُقلِّد الإمامَ أبا حنيفةَ في المسائل الفرعيَّةِ؛ سواءٌ وافقَتْهُ في أصولِ العقائدِ أمْ خالفَتْهُ، فَكَم مِن حنفيٍّ في الفروعِ؛ مُعتزليٌّ عقيدةً كالزَّمخشريِّ ومؤلِّف القنية والحاوي والمجتبي وغيرهم، وكَم مِن حنفيٍّ فرعاً مُرجئٌ أو زيديٌّ أصلاً، وقيل: [وهذا عندي تتمَّة للقولِ السَّابق]: إنَّ المرادَ هاهنا بالحنفيَّة: الحنفيَّة القائلون بأنَّ الإيمانَ هو المعرفة باللهِ وحدَه، ونحو ذلك من خرافاتِ المرجئةِ الخالصة، وتوضيحُهُ: أنَّ النِّسبةَ بين أهلِ السُّنَّةِ والمرجئةِ؛ التَّباينُ الكلِّيُّ، والنَّسبة بين الحنفيَّةِ بمعنى المتابعين له أصلاً وفرعاً، وبينَ أهلِ السُّنَّةِ عموم وخصوص مُطلقاً، فكلُّ حنفيٍّ مِن أهلِ السُّنَّةِ، وَلَا عكس، والنِّسبة بين الحنفيَّة بمعنى مُقلِّديه في الفروع فقط، وبينَ أهلِ السُّنَّةِ عموم وخصوص من وجه، فَمادَّةُ الافتراق: مَن يكون حنفيَّاً ولا يكون مِن أهلِ السُّنَّةِ كالمرجئة الحنفيَّةِ، ومَن يكونُ من أهلِ السُّنَّةِ ويكونُ شافعيَّاً مثلاً، ومادَّةُ الاجتماعِ: مَن يكون موافقاً لأبي حنيفةَ في الفروعِ والعقيدة، إذا عرفتَ هذا؛ فنقولُ: مَفادُ عبارةِ الغنية أنَّ الحنفيَّة الَّذين هم فرعٌ مِن فروعِ المرجئةِ الضَّالَّةِ أصحاب أبي حنيفةَ الَّذين يقولون: إنَّ الإيمانَ هو المعرفة والإقرار بالله ورسوله، وهذا لا ينطبق إلَّا على الغسَّانيَّة، فيكون هو المراد من الحنفيَّة، وغسَّان الكوفيُّ كان يحكي مذهبَه الخبيثَ عن أبي حنيفةَ، ويعدُّه كَنفسِهِ من المرجئة اهـ، كلامه باختصار وتصرُّف، وهذا الجوابُ هو أحسنُ الأجوبةِ عندَ مولانا اللَّكنويِّ رحمه اللهُ، وبقيَّتُها مَخدوشة.

تذييلٌ ونداءٌ حزين: هذا — اختلاطُ المعتزلةِ في الفروعِ بالحنفيَّة السُّنِّيَّة — كان سبباً لشيوعِ داءِ إنكارِ الصِّفات في المتأخِّرينَ مِنَّا، وإنِّي في شَكٍّ مِن بعضِ الجزئيَّاتِ الموجودةِ في فتاوانا– كَتكفيرِ مَن أشارَ إلى السَّماء – هَل لها أصلٌ سُنِّيٌّ؟ أم مأخوذة من مطاوي فتاوي المعتزلة الحنفيَّة (كالزَّاهديِّ وَمختار بن محمود مصنّف مجتبي) بسببِ المجاورة والاختلاط والاشتراك في الاسم؟ فَكُنْ على حذرٍ يا أخا العِلْمِ.

١ فإنْ قِيْلَ: كيفَ تكون المذاهبُ الأربعةُ حقَّاً؛ مع اختلافِهم في الأحكام والمسائل؟ فنقول: إنَّ الاختلافَ بينَهم؛ إنَّما هو في الصَّوابِ والخطاء (الفروع) دونَ الحقِّ والباطل (الأصول) ففي الاعتقاديَّاتِ: كلُّها مُتَّحدةٌ وحقٌّ، إنَّما اختلافُهم في الفروع والأحكام.

٢ اِعلَمْ يا طالبَ الحقِّ أنَّ المسائل العقديَّةِ والكلاميَّة لَيست كلُّها أصليَّة ينجرُّ الاختلاف فيها إلى تكفيرِ بعضِهم بعضاً؛ بل منها مَا هي فرعيَّة وظنِّيَّة اجتهاديَّة؛ بل منها مسائل تُقالُ على وجهِ حُسْنِ الظَّنِّ والقياس، فَمسألةُ رؤيةِ النِّساء ربَّهُنَّ في الجنَّة؛ مسألةٌ عقديَّةٌ فرعيَّةٌ اختلافيَّةٌ بين العلماء، فَمنهم مَن يقول: لا يرينَ اللهَ تعالى أصلاً، ومنهم مَن يقول: يرينَ في بعضِ الأحيان، وقيل: في جميعِ الأحيان، وَلَا نُكفِّر؛ بل لا نُفسِّقُ إحدى الفِرَقِ؛ لأنَّ المسألةَ فرعيَّةٌ اجتهاديَّةٌ، وعلى هذا القياس: المسائل الكلاميَّة؛ بعضُها أصليَّةٌ وَبعضُها فرعيَّةٌ نظريَّةٌ اجتهاديَّةٌ؛ كَمسألةِ التَّكليفِ بالمحال، (راجِع النِّبراس:٥٩٨) فَلَا بُدَّ مِن التَّدقيق في الحُكمِ على الفِرَقِ المخالفة؛ هل الخلافُ في الأصولِ؟ أم في الفروعِ والاجتهاديَّات؟ وإذا تمهَّدَ هذا؛ فاعلَمْ أنَّ الخلافَ في المذاهبِ المنتسبةِ إلى الإسلامِ قد يكونُ أصليّاً ونهجيَّاً ينتجُ تكفير أحدِ الفريقَين الآخَر، وقد يكونُ فرعيَّاً وَمشربيَّاً لَا ينجرُّ إلى التَّكفير؛ وإنْ صدرَ مِن بعضِ المناظرين الحكمُ بتَفسيقِ مُخالِفِهِ؛ بل بتكفيرِهِ تشدُّداً، والخلافُ بين أهلِ السُّنَّةِ والرَّوافض؛ إنَّما هو في الأصول: كمسائلِ التَّوحيدِ والعدلِ والبداءِ وختمِ النُّبوَّةِ وصحَّةِ القرآنِ والإمامةِ وعدالةِ الصَّحابةِ وحجِّيَّةِ الحديثِ، نعم هم مُخالفون لنا في الفروعِ أيضاً، أمَّا الخِلافُ بين الفِرَقِ المنسوبةِ إلى السُّنَّةِ؛ فَجميعُها في الفروعِ؛ لَا شيءَ منها في الأصولِ، والحمدُ للهِ، فَلَن تجدَ سُنِّيَّاً ولو مُبتَدِعاً عندَك يعتقدُ بالبداءِ أو يُنكرُ صحَّةَ القرآنِ أو عدالةَ الصَّحابةِ أو حجِّيَّةَ الحديث، وهكذا... نعم يُخالفُ بعضُهم بعضاً في تفسيرِ كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِه وكلام السَّلَفِ الصَّالح، بل قد يكون نوع مخالفةٍ في التَّعبير والعنوان دونَ الواقع والمعنوَن .

٣ وسيجيءُ تفصيلُها في مَطلبٍ مُستقلٍّ آخِرَ الكتاب .

فصل: أصلُ التَّوحيدِ وَمَا يصحُّ الاعتقادُ عليه

يُفترض [(١)] أن يقولَ: آمنْتُ باللهِ كَمَا هو بأسمائه وصفاته.

١-الإيمانُ لغةً: التَّصديق[٢] والإذعانُ والإقرارُ والاعتراف. [٣]

٢-واصطلاحاً: هو التَّصديقُ[٤] بجميعِ مَا عُلِمَ مَجيئهُ عن الشَّارع .[٥]

٣-ويزيدُ وينقصُ مِن جهة اليقينِ والتَّصديق (الكيف)[٦] أي: يقوَى ويضعفُ.

---

(١) ومَن قالَ: يجبُ مراده منه الواجب العام الشَّامل للفرض مُستفاد من (شرح القورصاريِّ على الفقه الأكبر).

٢ لقوله تعالى: {وَمَا انْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا}؛ أي: بِمُصَدِّقٍ لنا.

٣ الإيمان: إفعالٌ من الأمن، يُقالُ: أمنته وآمنته غيري، ثمَّ يُقال: آمَنَه إذا صدَّقَه، وحقيقته: أمنه [من]التَّكذيب والمخالفة، وأمَّا تعدِّيته بالباء؛ فَلِتَضمينه معنى أقرَّ واعترفَ، وأمَّا ما حكى أبو زيدٍ عن العرب: ما أمنتُ أن أجِدَ صحابة؛ أي: ما وثقتُ، فحقيقتُه: صرتُ ذا أمنٍ بِهِ؛ أي: ذا سكونٍ وطمانينة، وقال بعضُ شُرَّاحِ كلامه: وحقيقةُ قولِهِم: آمنت؛ صرتُ ذا أمنٍ وسكون، ثمَّ ينقل إلى الوثوق، ثمَّ إلى التَّصديق، وَلَا خفاءَ أنَّ اللَّفظ مجازٌ بالنِّسبة إلى هذين المعنيين؛ لأنَّ مَن امنه التَّكذيب؛ فقد صدقه، وَمَن كانَ ذا أمنٍ؛ فهو في وثوق وطمانينة، فهو انتقالٌ من الملزومِ إلى اللَّازِم .

٤ فائدة: قال مولانا عبدُ الحكيم في حواشي الخَيَاليِّ: إنَّ المعتبرَ في الإيمان هو التَّصديقُ اللُّغويُّ، وإنَّ التَّصديقَ المنطقيَّ بعينِهِ التَّصديقُ اللُّغويُّ، ويؤيِّده مَا أوردَهُ السَّيِّد الشَّريف في حاشيةِ شرحِ التَّلخيص: إنَّ المنطقيَّ؛ إنَّما هو عين مَا هو في العرفِ واللُّغة.

لكن قالَ صدرُ الشَّريعة: إنَّ التَّصديقَ اللُّغويَّ أخصُّ مِنَ المنطقيِّ، فإنَّ الصُّورةَ الحاصلةَ مِنَ النِّسبةِ التَّامَّةِ الخبريَّةِ تصديقٌ قطعاً، فإنْ كانَ حاصلاً بالقصدِ والاختيارِ بحيث يستلزمُ الإذعانَ والقبولَ؛ فهوَ تصديقٌ لغويٌّ، وإنْ لم يكنْ كذلك، كَمَن وقعَ بصرُه على شيءٍ فَعَلِمَ أنَّهُ جدارٌ أو فرسٌ؛ فهو معرفة يقينيَّة وليس بِتَصديقٍ لغويٍّ ا هـ، وفي المسايرةِ: وذهبَ إمامُ الحرمَيْنِ وغيرُه إلى أنَّه مِن قَبيل الكلامِ النَّفسيِّ. قال صاحبُ الغنية: اختلفَ جوابُ أبي الحسن – أي: الأشعريِّ – في معنى التَّصديق؛ فقالَ مرَّةً: هو المعرفةُ بوجودِه وإلهيَّتِهِ وَقِدَمِه. وقالَ مرَّةً: التَّصديق؛ قولٌ في النَّفسِ، غيرَ أنَّه يتضمَّن المعرفةَ، وَلَا يصحُّ دونها، وارتضاهُ القاضي – أي: الباقلَّانيُّ اهـ، وهو الموافق لِمَا ذهبَ إليهِ صدرُ الشَّريعةِ، وبِهِ يندفعُ الاعتراضُ على مانعيَّةِ التَّعريفِ بتصديقٍ ضروريٍّ لِمَن لمْ يقرَّ، فإنَّه ليسَ بتصديقٍ لغويٍّ؛ بل تصديقٌ منطقيٌّ فقط، وبِهِ يصحُّ كونُ الإيمانِ أمراً اختياريّاً.

٥ إجمالاً في مَا علمَ إجمالاً، وتفصيلاً في ما علم تفصيلا (فتح الملهم) هذا على مَشربِ المتكلِّمين، لكنْ بشرطِ الإقرارِ، وأمَّا على مَشربِ الأصوليِّينَ؛ فهو التَّصديقُ والإقرار.

٦ كذا في الفقه الأكبر، وفي الدُّرَرِ المباحة للنَّحلاويِّ: والإيمان لا يزيدُ ولا ينقصُ بالنَّظرِ إلى كمِّيَّتِهِ، يزيد وينقصُ بالنَّظرِ إلى كيفيَّتِهِ اهـ.كيف لَا؛ والكَيف (اليقين) له مراتب؟ فإيمانُ المحقِّقِ أقوى مِن إيمانِ المقلِّدِ، وَلِليقين مراتبُ ثابتة بالنَّصِّ: ١- علمُ اليقين ٢- وعينُ اليقين ٣- وحقُّ اليقين. قال أئمَّة الحقيقة: العِلمُ باللهِ إنْ كانَ بالأدلَّةِ؛ فهو عِلْمُ اليقين. فإذا قَوِيَ؛ فهو عينُ اليقين. فإذا فَنِيَ؛ فيه فهو حقُّ اليقين. ويُقال: عِلْمُ اليَقين: كالنَّاظرِ إلى البحرِ، وعينُ اليقين: كَراكبِ البحرِ، وحقُّ اليقين: كَمَن غرقَ في البحر. اهـ. وقالَ النَّبيُّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم –: «ليس الخبرُ كَالمعاينة» رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط. ورجاله ثِقَات،اهـ وفي تعليق فيض الباري: ثمَّ الإيمان على نحوين: تقليديٌّ وتحقيقيٌّ. والتَّحقيقيُّ أيضاً ينقسم إلى قِسمَين: استدلاليٌّ وَكَشفِيٌّ. وَكلٌّ منهما على نَحوين: إمَّا أن يبلغَ إلى حدٍّ لا يتجاوزه؛ أولا. والثَّاني: يُسمَّى علمَ اليقين. والأوَّل على ضَربين: إمَّا المشاهدة، ويُسمَّى بعين اليقين، أو الشُّهود الذَّاتيُّ، ويُسمَّى حقَّ اليقين.

فائدة: الظَّاهر من الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام؛ هو القولُ بقبولِ الإيمان، الزِّيادة والنُّقصان في اليقين، ونفيهما في المؤمنِ به، وهو الحقُّ الموافقُ للنُّصوصِ الكثيرة؛ بل قبولُ اليقينِ الزِّيادة والنُّقصان من البدهيَّات، فإذَن كلامُهُ موافقٌ لظاهرِ النُّصوصِ، لكن قالَ بعضُ الأحبابِ كالبابرتي شَارح الوصيَّة وغيره: إنَّ نَفْسَ التَّصديق (الكيف) لَا يزيدُ وَلَا ينقص عند الإمام، والتَّوفيق أنَّ الكيفَ لا يقبلُ الزِّيادة والنُّقصان في

٤- ولَا يزيدُ ولَا ينقصُ مِن جهة المؤمَن به (الكمُّ)[1].

فالمؤمنون (أهلُ السَّماءِ والأرض) مُستوون في الإيمان[2] والتَّوحيد؛ مُتفاضلونَ في اليقين، فليسَ إيمانُ أحدٍ مثلَ إيمانِ الصِّدِّيقِ كَيفاً[3]، وهو مثلُه كَمَّاً، لكن يُكره[4] أن يُقالَ: إيماني كَإيمانِ جبرئيل.[5]

التَّدقيقِ الفلسفيِّ، ويقبل القوَّةَ والضَّعف، وهذا مِنَ المقرَّارت عند المتكلِّمين والحكماء، لكنْ في العُرفِ العامِّ؛ يُطلق على القوَّةِ والضَّعفِ، الزِّيادة والنُّقصان، وعليه جرى ظاهرُ النُّصوصِ وكلامُ الإمام، وعلى الأوَّلِ يحملُ ما نقلَ عن بعضِ السادةِ المتكلِّمين.

١قال مولانا الكشميريُّ: وَاعلَمْ أنَّ مسالةَ عدمِ الزِّيادةِ والنُّقصانِ لم أجدْهَا مرويَّةً عن أبي حنيفةَ (رحمه اللهُ تعالى) غير أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ نسبَها إليهِ في التَّمهيد [ولعلَّ انتسابَ الفقهِ الأكبرِ إلى الإمامِ غيرُ صحيحٍ عند سيِّدي الكشميريِّ] وأثبتُ شيءٍ في عقائدِ الإمامِ الأعظَم (رحمه الله تعالى) وصاحبيه؛ عقيدة الطَّحاويِّ، وفيه مَا يدلُّ على أنَّ الإمامَ (رحمه الله تعالى) إنَّما ينفي الزِّيادة في مرتبةٍ محفوظةٍ؛ بحيث لو انحطَّ عنه؛ لَزالَ اسمُ الإيمان، وأمَّا فيما بعدَه؛ فيقول بهما، وروى الزبيديُّ في شرحِ الإحياءِ عن أبي حنيفةَ (رحمه الله تعالى) الزِّيادة فيه مع نفي النُّقصان، وهو يرجع إلى مَا قالَه الطَّحاويُّ، واللهُ اعلَمُ. (فيض الباري) بل رأيتُ أنا في كتاب العالِمِ والمتعلِّم هكذا: قال العالِمِ (أبو حنيفة): (الإيمانُ هو التَّصديقُ واليقينُ والمعرفةُ والإقرارُ والإسلامُ) فدخلَ الإسلامُ في تعريفِ الإيمان، والإسلامُ هو الأعمال، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُفسَّرَ هَهنا بمعنى الانقياد، واللهُ أعلَمُ ".

٢ قال اللهُ تعالى: {فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا}؛ يعني: أنَّ أهلَ الكتاب والمشركين إنْ هُم آمنوا بما آمن به مُحمَّدٌ وأصحابُه؛ فقد اهتدوا، فدلَّ أنَّ إيمانَ المشركين . لو آمنوا . وأهل الكتابِ وايمان النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وإيمان الصَّحابة؛ سواءٌ [في المؤمن به] كتاب أصول الدِّيْنِ للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

٣وبهذا يُدفَعُ اعتراضٌ عويصٌ على مَا يُنسبُ إلى الإمام: "إيماني كإيمانِ جبرئيل" فإنَّه لم يثبتْ، وَلَو ثبتَ؛ فمرادُهُ الاستواءُ في المؤمنِ به فقط؛ دونَ الكيفِ.

٤الظَّاهر مِن كلامِ السَّلَفِ أنَّ الكراهةَ تحريميَّةٌ حيث قالَ: بدعة، والله أعلَمُ.

٥بل يقول: آمنتُ بِمَا آمنَ بهِ جبرئيل.كذا في الخلاصة:٣٢٨/٤ عن محمَّد. وقالَ ابنُ أبي مليكة: "أدركتُ ثلاثين مِن أصحابِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كلُّهُم يخافُ النِّفاقَ على نَفْسِه، مَا منهم أحدٌ يقول: إنَّه على إيمانِ جبريل وميكائيل". (صحيحُ البخاريِّ).

فائدةٌ مُهمَّة: المقولةُ المنسوبةُ إلى الإمامِ أبي حنيفةَ: "إيماني كإيمانِ جبرئيل" غيرُ ثابتةٍ، فَفِي الكاملِ في الضُّعفاءِ عَن حمَّاد بن زيد، قال: قلتُ لأبي حنيفةَ: إنَّ جابراً روى عنكَ، وإنَّك تقولُ: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، قالَ: مَا قلتُ هذا، وَمَن قالَ هذا؛ فهو مُبتدِعٌ، قالَ: فذكرتُ ذلكَ لمحمَّد بن الحسن؛ صاحبِ الرَّأي؛ قول حمَّاد بن زيد؛ فقالَ: صدقَ حمَّاد، إنَّ أبا حنيفةَ كان يكرهُ أن يقولَ ذلك.اهـ ...وفيه عن عليِّ بنِ الجعدِ، سمعتُ أبا يوسفَ يقولُ: مَن قالَ: إيماني كإيمان جبريل؛ فهو صاحبُ بدعة.اهـ وفي فيض الباري: وعن أبي يوسفَ رحمه اللهُ تعالى في: «تذكرة الحفَّاظ» بإسنادٍ صحيح: لا أقولُ: إيماني كإيمانِ جبريل اهـ ولو سلم ثبوتها عن الإمام؛ فقد تصدَّي العلَّامةُ الشَّاميُّ لِلجمع بعد ترديدها فقالَ: لكن مَا نُقِلَ عن الإمام هنا [إيماني كإيمان جبرئيل] يخالفُهُ مَا في الخلاصةِ مِن قوله: قالَ أبو حنيفةَ: أكرهُ أن يقولَ الرَّجل: إيماني كإيمان جبريل، ولكن يقول: آمن بما آمنَ به جبريل اهـ، وكذا ما قالَه أبو حنيفةَ في كتاب العالِمِ والمتعلِّم: إنَّ إيماننا مثل إيمان الملائكة؛ لأنَّا آمنَّا بوحدانيَّةِ اللهِ تعالى وربوبيَّتِه وقُدرتِهِ ومَا جاءَ مِن عندِ اللهِ عزَّ وجلَّ بمثلِ مَا أقرَّت بِهِ الملائكةُ وصدَّقَت بِهِ الأنبياءُ والرُّسل، فَمِن هاهنا إيمانُنا مثلُ إيمانِهم؛ لأنَّا آمنَّا بكلِّ شيءٍ آمنَتْ بِهِ الملائكةُ مِمَّا عاينَته مِن عجائبِ اللهِ تعالى وَلم نعاينْهُ نحن، ولهم بعد ذلكَ علينا فضائلُ في الثَّوابِ على الإيمانِ وجميع العبادات ...إلخ. ولَا يَخفى أنَّ بين هذه العبارات الثَّلاث تخالفاً بحسب الظَّاهر. ويمكن التَّوفيق بحملِ الأُولى على العالِمِ؛ لأنَّه قال: أقولُ إيماني كإيمان جبريل، ولا أقول: مثل إيمان جبريل. والثَّانية: على غيره؛ لقوله: أكره أن يقول الرَّجل. والثَّالثة: على ما إذا فصل، وصرَّح بالمؤمن به وإن كان بلفظِ المثليَّةِ؛ لعدمِ الإيهام بعد التَّصريح، فيجوز لِلعالِمِ والجاهل".

٥-وإيمانُ المقلِّدِ صحيحٌ، لكن يكونُ آثماً بتركِ الاستدلال.[1]

٦- والمِلَّة الإبراهيميَّةُ:شاملةٌ للأديان الثَّلاثةِ السَّاميَّةِ[2]،والأُمَّةُ: خاصَّةٌ؛ كالأُمَّةِ المحمَّديَّةِ الخاصَّةِ بدينِ الإسلام .[3]

والإسلامُ هو التَّسليمُ والانقيادُ لأوامرِ الشَّارع، فهو غيرُ الإيمانِ لغةً، لكنَّهما كالظَّهرِ معَ البطنِ، فَلَا إيمانَ بِلَا إسلام.

والدِّينُ: اسمٌ واقعٌ على الإيمانِ والإسلامِ والشَّرائعِ كلِّها.

ودينُ اللهِ في الأرض والسَّماء واحد[4]، وهو دينُ الإسلام. [5]

وهو بين الغُلُوِّ والتَّقصير، وبين التَّشبيهِ والتَّعطيل، وبين الجبرِ والقدرِ، وهو ظاهرٌ على الدِّينِ كُلِهِ، ناجحٌ لِاحتياجِ النَّاس في العباداتِ، وله برنامجُ في الاقتصادِ[6] والسِّياسةِ[7] إلى يومِ المعاد، لَا رهبانيَّة[8] فيه

١وهذا قلَّ مَا يوجد؛ ولو في العوامِّ، فإنَّ كلَّ شخصٍ سألته عن ربِّهِ؛ لاستدلَّ لكَ بدليلٍ على قدرِ فَهْمِهِ، والتَّقليدُ أن يقولَ الشَّخصُ: آمنتُ باللهِ؛ لأنَّ النَّاس يقولونَ كذا، وهذا نادرٌ في جنسِ البشرِ، ولو وجد؛ فإيمانُهُ صحيحٌ على الصَّحيح.

٢ أديانُ بني سام بن نوح (اليهوديَّة والنَّصرانيَّة والإسلام) وإنَّما اخترتُ السَّاميَّة على السَّماويَّةِ؛ لِمَا في إطلاقِ السَّماويَّةِ على اليهودِ والنَّصارى المعاصرة خلافاً ".

٣ هذا هو الَّذي يظهر لي بمراجعة القرآنِ واستعمال العُرف.

٤ فيه ردٌّ على فرقةٍ مُستحدثةٍ تدعو إلى توحيدِ الأديانِ أو تقريبِها، ويعتقدونَ أنَّ جميع الأديانِ على الحقِّ، فَمِنهُم مُستغربون يُسمُّون أنفسَهُم مُتنوِّرينَ (روشن فكران) أشهرُهم السروشيَّة؛ مُتَّبِعُو عبدِ الكريمِ سروش الإيرانيِّ، ومنهُم صوفيَّةٌ غُلَاةٌ مُستغرقونَ في الحُبِّ، يعدُّون كلَّ مَن دعى اللهَ مُفلِحَاً؛ ولو كانَ مُشركاً، فنعوذُ باللهِ مِن شرِّ المستغربِ والمستغرق **(راجع المحمودية :١/٧٠٨)**.

٥ قال اللهُ تعالى: {إنَّ الدِّين عند الله الاسلام}. وقال تعالى: {ورضيتُ لكم الإسلامَ دينا}.

٦وما يُقالُ إنَّ الإسلامَ لَا اقتصادَ له؛ فإنَّما يريدونَ بِهِ الاقتصادَ الرِّبَويَّ الَّذي هو أعظمُ دعامةٍ للنِّظام الرَّأسماليِّ (كابيتاليسم) الظَّالم على الفقراء، والَّذي يصبح فيه الغنيُّ أقوى وأغنى يوماً بعدَ يوم، أمَّا الفقيرُ؛ فيزداد فقراً وشقاءً يوماً بعدَ يوم، فترى في دولةٍ مثل أمريكا مثلاً؛ أنَّ ٩٥% من الأموالِ بأيدي ٥ % من مجموعِ السُّكَّان، ف ٩٥ % مشتركون في ٥%، فهل ترى هذا اقتصاداً رؤيائيا للبشر؛ أم ظُلماً بواحاً للفقراء؟.

٧روى ابنُ ماجه بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرة، قالَ: قالَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إنَّ بني إسرائيل كانت تسوسهم أنبياؤهم، كلَّما ذهبَ نبيٌّ؛ خَلَفَه نبيٌّ»، أمَّا التَّفريق المبتدَعُ بين الدِّيْن والدَّولة، أو الفصلُ بينَ الدِّيْنِ والسِّياسة، أو بين الدِّينِ والحياةِ الدُّنيا؛ فَمِن خُزعبلاتِ الغربيِّين.

٨فائدة مُهمَّة في الفَرْقِ بينَ الرَّهبانيَّةِ والزُّهد: الرَّهبانيَّة: هي المبالغةُ في العبادةِ والرِّياضةِ والانقطاع عن النَّاس، وإيثار العزلةِ والتَّبتُّل، وأصلُها

ولَا تقشُّفَ[١] ولَا اختيالَ ولَا خصاءَ ولَا إترافَ ولَا ذلَّ ولَا ظُلمَ؛ بَل دينُ العدلِ والاعتدالِ والإنصافِ،

فيجبُ أنْ يتبرأََ المسلمُ مِنَ الأديانِ الباطلةِ أوِالمنسوخةِ:

الفعلةُ المنسوبةُ إلى الرَّهبان، والرَّهبان: بفتح الرَّاء؛ هو الخائف، فعلان: من رهب، كخفيان مِن خفي، والظَّاهر مِن كلام المشايخ في فرقها مع الزُّهدِ والتَّقوى؛ أنَّها طريقةٌ بدعيَّةٌ فيها تشدُّد، فكلُّ ما ثبتَ عن السُّنَّةِ ليسَت برهبانيَّة، والفَرقُ الدَّقيقُ أنَّ المقصدَ الأصليَّ في الرَّهبانيَّةِ هو إتعابُ الجسمِ والبدنِ؛ لترقى الرُّوح، بخلافِ الزُّهدِ والتَّقوى، فإنَّ المقصودَ منها هي العبادة وإرضاء الله عزَ وجلَّ، وإنْ أصابَ الجسمَ والبدنَ تعبٌ، فَمَن يتوضَّأ للتَّهجُّدِ بالماءِ البارِدِ مَع وجودِ الماءِ الحارِّ ويقوم للصَّلاةِ في البردِ مع وجودِ مكانٍ دافِيء؛ فهو راهِب، وَمَن يعبدُ ربَّهُ مع استفادتِهِ عن الملاذِ والإمكاناتِ؛ فهوَ مُتَّقٍ، نعم: قد يوجدُ، وإن كانوا قِلَّةً، مَن شدَّد على نفسِه وتركَ الملاذَ وأكْلَ اللَّحمِ والنَّوم، وأنكرَ استخدامَ هذهِ النِّعَم؛ مثلَ :المكرفون والكرسيِّ والأدوات والسَّاعة والنَّظَّارة وغيرها، وهذا نوعٌ مِنَ الرَّهبنة، ولكن –والحمد للهِ– ليسَتْ ظاهرةً؛ لأنَّ الظَّاهرة هِيَ الَّتي تحكَّمَت وعُرِفَت واشتهرَت بين النَّاس.

١فسَّره في (التَّعريفات الفقهيَّة) بـ: لبس الثِّياب المرقَّعة الوسخة، والقَشَف: شِدَّةُ العَيش، والمتقشِّفُ: المتزهِّدُ المتبلِّع بقوت ومرقَّع ومَن لا يبالي بما تلطَّخ جسده، والوسخُ ما يعلو الثَّوبَ وغيرَه من الدَّرن.اهـ والمرادُ منه عند السَّلَف الإيغالُ في الزُّهدِ بتركِ المباحات والملذَّات والرَّدُّ وطعنُ المسلمين والمسلمات، وهو أمرٌ زائدٌ على الزُّهدِ المشروع، بالمبالغةِ في التَّجوُّعِ والتَّعرِّي وتركِ الحلال والتَّعنُّت وتعذيبِ النَّفْس وتكليفها ما لَا يُطاق، وجلب الأذى، والتَّجاوز في أوامرِ اللهِ ونواهيه، وهذا شائبةٌ من النَّصرانيَّة؛ قد تستحوذ على بعضِ الزُّهَّادِ، لا سيَّما الجُهَّال منهم، روى ابنُ العربيِّ أنَّ مالِكاً قالَ في الرَّدِّ على الغالين في العبادة والتَّقشُّف: "فإنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يُحبُّ الحلواء، ويشربُ العسلَ، ويستعمل الشِّواء، ويشربُ الماءَ البارد".

وروى ابن أبي حاتم: إنَّ جماعةً من الصَّحابة عزمُوا على التَّقشُّف المفرط والعبادة المفرطة الدَّائمة من الصِّيامِ الدَّائم، وتركِ إتيانِ النِّساءِ واللَّحمِ والودكِ والطِّيبِ ولبس المسوحِ والسِّياحة في الأرض وجب المذاكير، فنهاهُم الرَّسول عن ذلك، ونزلَت: {يا أيُّها الَّذين آمنوا لا تُحرِّموا طيِّبات مَا أحلَّ الله لكم}.

فائدةٌ في ذكرِ بعضِ الأقوال والأفعال والعقائد من أهلِ التَّقشُّف:

(١) تركُهم الملذَّات والطَّيِّبات الحلال، وعدُّهم هذا من العبادة واستعباد النَّفسِ وأسباباً في التَّقرُّب إلى الله سبحانه وتعالى.

(٢) تعذيبُهم أنفسَهم بالحرِّ والبردِ والجوعِ وعدمِ النَّومِ وعدمِ التَّدواي.

(٣) وقالَ قومٌ مِن جُهَّالِ أهلِ التَّقشُّفِ وحَماقى أهلِ التَّصوُّف: إنَّ الكسبَ حرامٌ لا يحلُّ إلَّا عندَ الضَّرورةِ؛ بمنزلةِ تناولِ الميتةِ، وقالوا: إنَّ الكسبَ ينفي التَّوكُّلَ على اللهِ أو يُنقِصُ منه. (الكسب لمحمَّد بن حسن والمبسوط للسَّرخسيِّ)

(٤) يعدُّون أنفسَهم؛ بل الأُمَّة مُذنبين في عدمِ تبليغِهِم الإسلام وفي مَوتِ أهلِ الكُفرِ كافرين.

(٥) مِن آثار التَّقشُّف: الرَّدُّ على الحجيجِ في اشترائهم بعض الأشياء، والأموال وعدُّهم الحُجَّاجَ تُجَّاراً.

فائدة: رُوِيَ عن بعضِ السَّلَفِ ظهورُ آثارٍ وأقوالٍ من التَّقشُّف عليهم، وهذا مع غمضِ طرفٍ مِن ضعفِها إسناداً يُحمَل على غلبةِ الخوفِ عليهِم، فلا نردُّ عليهِم، ولا يجوز الاقتداءُ بهم في تلك الأفعال، فَمنها مَا روى التِّرمذيُّ عن أبي سلام الحبشيِّ، قالَ: بعثَ إليَّ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، فحملتُ على البريد، قالَ: فلمَّا دخلَ عليهِ قالَ: يا أميرَ المؤمنين، لقد شقَّ على مركبي البريد، فقال: يا أبا سلام، ما أردتُ أن أشقَّ عليكَ، ولكن بلغَني عنكَ حديثٌ تُحدِّثُه، عن ثوبان، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الحوض، فأحبَبْتُ أن تشافهَني به، قال أبو سلام، حدَّثني ثوبان، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، قالَ: «حوضِي مِن عدن إلى عمان البلقاء، ماؤه أشدُّ بياضاً مِنَ اللَّبن، وأحلى مِنَ العسل، وأكوابُهُ عددُ نجومِ السَّماء، مَن شَرِبَ منهُ شربةً لم يظمأ بعدَها أبداً، أوَّلُ النَّاسِ وروداً عليه فقراءُ المهاجرين، الشُّعثُ رؤوساً، الدَّنس ثياباً، الَّذين لا ينكحونَ المتنعِّمات، ولا تُفتح لهم أبوابُ السُّدد»، قال عمر: «لكنِّي نكحتُ المتنعِّمات، وفُتِحَ لي السُّدد، ونكحْتُ فاطمةَ بنت عبد الملك، لا جرمَ أنِّي لا أغسل رأسي حتَّى يَشعَث، ولا أغسل ثوبي الَّذي يلي جسدي حتَّى يتَّسِخ».

كالهندوسيَّةِ[1] والبرهميَّةِ[2] وشينتو[3] والبوذيَّةِ[4] والسِّيخيَّةِ[5] والمجوسِ واليهودِ [6]

١الهندوك فِرَقٌ شتَّى، ويعبدون مَعبودين شتَّى؛ بالغا الي ملايين وليس في الهندوسيَّة دعوةٌ إلى التَّوحيد؛ بل إنَّهم يقولون بأنَّ كل طبيعة نافعة أو ضارَّة إليها، يعبد. ثمَّ قالوا بوجودِ آلهةٍ ثلاثة، مَن عبدَ إحداها؛ فقد عبدَها جميعاً، وهي: براهما، وفشنو، وسيفا، وبينهُم اختلافٌ كثيرٌ، حتَّى إنَّ بعضَهم يُكفِّرُ بعضاً، يقولُ الرَّحَّالةُ محمَّد ناصرُ العبُّوديُّ: وَمِن اقربِ ذلكَ وأظهرُهُ أنَّ (روان) الَّذي يزعمُ أهلُ جنوبِ الهندِ أنَّه إلهُهُم أو كبيرُ آلهتِهِم؛ يزعمُهُ أهلُ وسطِ الهندِ، فضلاً عَن شمالهم، شيطاناً من الشَّياطين؛ لكونِهِ آذَى إلهَهُم أو كبيرَ آلهتِهِم (رام)؛ فاختطفَ زوجتَه الجميلةَ (سيتا) وهربَ بها إلى جزيرةِ (لنكا) الَّتي هي سيلان؛ المسمَّاة الآنَ سريلانكا. ولم تُعِدْها إليهِ إلَّا شهامةُ القِرْدِ (هانومان) الَّذي أخذَ بِذَنَبِهِ ناراً، واجتازَ البرزخَ البحريَّ، فأحرقَ الجزيرةَ وأعادَ (سيتا) إلى زوجِهَا (رام)، قالَ: الَّذي رأيْتُ بِنَفسي أهلَ مدينةِ (اندرو) في ولايةِ (مدهي بردش) – الولاية الوسطى– يُقيمونَ لِ(روان) تماثيلَ مِن الأعوادِ والخشب؛ ويلبسونَها الخَيش، ثمَّ يُحرقونَها وسطَ صراخِهِم وَزعيقِهِم، يزعمونَ بذلك أنَّهُم يحرقونَ (روان) خصمَ إلهِهِم (رام) وغريمَه، ولذلك عبدُوا القردَ (هانومان) وشيَّدوا له معابد مُتعدِّدةً ظاهرةً في أنحاءِ الهندِ الوسطَى والشَّماليَّة، وخصَّصُوا يوماً في السَّنةِ يُسمُّونَه: عيدَ هانومان، أو (هانومان داي) تُعطَّلُ فيه المدارسُ والشَّركاتُ و المؤسَّساتُ أعمالَها، قالَ: وقَد صادفَ أنِّي كنتُ في مدينةِ لكنهو، فحلَّ عيدُ (هانومان) وأنا فيها، فرأيْتُ النَّاسَ يَجتمعون حولَ معبدِ القِرد، وشاهدْتُ كيفَ يتعبَّدونَ له، ويتقرَّبون إليه؛ بأنْ يزحفَ الواحدُ منهُم على صدرِهِ على رصيفِ الشَّارع حتَّى يصلَ إلى المعبدِ، وكلَّما بَعُدَ موضعُ ابتداءِ زَحْفِ المرءِ منهُم إليه؛ عَظُمَ أجرُهُ مِن (هانومان)، والحمدُ لله على نعمةِ الدِّينِ والعقلِ (بعضه من الجواهر والدُّرَر، محمَّد خير رمضان).

٢ البرهميَّة – دينُ الهند – البراهمة: قوم ينتسبونَ إلى رجلٍ منهُم يُقالُ له "براهم". (الملل والنِّحَل ٢/٢٥٨،). وكانَت تُسمَّى مِن قبلُ بالهندوسيَّةِ، وَمِن عقائدِهم: الكارما؛ أي: الجزاء؛ ثواباً كانَ أو عقاباً، وهو يقع في هذه الحياة، فلا قيامةَ ولا بعثَ ولا نشورَ عندَهُم، كما قالوا بتناسُخِ الأرواح، ومنهُم جاءت فكرةُ التَّثليثِ الَّتي دانَ بها النَّصارَى، وَوحدة الوجودِ الَّتي دانَ بها بعضُ ملاحدةِ المسلمين، ولقد قال ابنُ سبأ: بأنَّ عليَّاً صارَ إلهاً بحلولِ روحِ الإلهِ فيه. (انظر: الفرق بين الفرق وأديان الهند الكُبرى لأحمد شلبي ص٦١–٦٩ من الطَّبعة الرَّابعة ١٩٧٦م)، ومنها أنَّها تنكر أن يكونَ للهِ رسولٌ، (رسالة إلى أهلِ الثَّغرِ للأشعريِّ) اشتهرت بكثرةِ المعبوداتِ والآلهة، وقد بلغت الوثنيَّةُ أوجَها في القرنِ السَّادسِ الميلاديِّ، فبلغَ عددُ الآلهةِ في هذا القرنِ ٣٣٠ مليون، وقد أصبحَ كلُّ شيءٍ رائعٍ، وَكلُّ شيءٍ هائلٍ، وَكلُّ شيءٍ نافعٍ؛ إلهاً يُعبَدُ، وارتمَت صناعةُ نحتِ التَّماثيل في هذا العهد،

٣ وهي ديانةٌ مُنشقَّةٌ عن الهندوسيَّة، وتدعو إلى التَّحرُّر مِن كلِّ قيودِ الحياةِ، والعيش بعيداً عن الشُّعورِ بالقِيَم كالعيبِ والإثمِ والخيرِ والشَّرِّ. (الموسوعة الميسَّرة في الأديانِ والمذاهِب).

٤ وهي الدِّيانة الَّتي ظهرَت في الهند بعدَ البراهميَّة (الهندوسيَّة) في القرنِ الخامسِ قبلَ الميلاد. وهي تدعو إلى التَّصوُّفِ والخشونةِ ونبذِ التَّرَفِ والمناداةِ بالتَّسامُح، ويَعتقدُ البوذيُّونَ أنَّ بوذا هو ابنُ الإله عندَهم، وأنَّهُ مُخلِّصُ البشريَّةِ مِن مآسيها. المرجع السَّابق.

٥ وهي ديانةُ السِّيخِ الَّذين هُم جماعة دينيَّةٌ هنديَّة تدعو إلى دينٍ جديدٍ تزعمُ فيه شيئاً من الدِّيانتَين؛ الإسلاميَّة والهندوسيَّة تحتَ شعارٍ: (لا هندوس ولا مُسلمين) المرجع السَّابق.

٦ وهو دينُ سيِّدنا موسى، لكن الآن بسببِ التَّحريفِ؛ صارَ ديناً أسودَ ظالماً خاصَّاً بقومٍ مُجسِّمةٍ مُتكبِّرين يعدُّونَ أنفسَهم أبناءَ اللهِ وأحبَّاءَه، ويعتقدون بأنَّهم شعبُ اللهِ المختار، وأنَّ أرواحَ اليهودِ جزءٌ من الله. وإنَّ الفَرقَ بين درجةِ الإنسانِ والحيوانِ هو بمقدارِ الفَرقِ بين اليهوديِّ وغيرِ اليهوديِّ. يجوز عندَهم غِشُّ غيرِ اليهوديِّ وسرقتُهُ وإقراضُه بالرِّبا الفاحِش، وشهادةُ الزُّورِ ضدَّه، وعدمُ البرِّ بالقسَمِ أمامَه.[حتَّى الزِّنا بغيرِ اليهوديَّةِ ولو أمامَ النَّاس]. بل يتقرَّبون إلى اللهِ بفعلِ ذلك؛ لأنَّ غيرَ اليهودِ في عقيدتِهم كالبهائم؛ لا احترامَ فيهِم للرَّبِّ ولأنبيائه، فَالرَّبُّ ليسَ إلهاً مَعصوماً عندَهم؛ بل يُخطئ ويثورُ ويقعُ في النَّدم وهو يأمر بالسَّرقة. وهو قاسٍ مُتعصِّبٌ مُدمِّرٌ لِشَعبِهِ، إنَّه إله بني إسرائيل فقط، وهو بهذا عدوٌّ للآخرين. ويقولون: إنَّ يعقوبَ قد صارعَ الرَّبَّ؛ فصرَعَه ولم يُفلِت منهُ إلى الفجرِ، وإنَّ لوطاً قد شربَ الخمرَ وزنى بابنتَيْهِ بعد نجاتِهِ إلى جبل صوغرء، وإنَّ داود قبيحٌ في عينِ الرَّبِّ. المرجع السَّابق بتصرُّف.

والنَّصرانيَّة[١]؛وعن الأحزابِ والأفكارِ الإلحاديَّة:كالشُّيوعيَّةِ[٢] والرَّأسماليَّةِ[٣]؛والعِلمانيَّةِ[٤]ومُلحقاتها: كالدِّمقراطيَّة والفمنيسميَّةِ[٥] والدَّاروينيَّةِ[٦] والماسونيَّةِ[٧]

١ صلاةُ النَّصارى مِفتاحُهَا النَّجاسة، وتحريمها التَّصليب، وقِبلتُها الشَّرق، وشِعَارها الشِّرك- يقوم أعبَدُهُم وأزهَدُهُم إليها؛ والبول على ساقِهِ وأفخاذِهِ، فيستقبلُ المشرقَ ثمَّ يُصلِّب على وجهِهِ (يرسم بين عينيه خَطَّيْنِ مُتَخالِفَيْنِ) ويَستفتحُ الصَّلاةَ بقولِهِ: يا أبانا أنتَ الَّذي في السَّمواتِ تُقدِّسكُ سمك وَلْيأتِ مُلكك، وَلْتَكُن إرادتُك في السَّماء مثلها في الأرض، أعطِنَا خبزَنا الملايم لنا، ثمَّ يدعو تلك الصُّورةَ الَّتي هي صنعةُ يدِ الإنسان، وهي الإلهُ المصلوبُ بزعمِهِم، ويقرؤونَ في صلاتهم كلاماً قد لحَّنَه لهم أَئِمَّتُهُم؛ يجري مجرَى النَّوحِ والأغاني.

٢ ويُقال له: الكمونيسم؛ مذهبٌ اقتصاديٌّ اجتماعيٌّ. وضعَ له أساسٌ اعتقاديٌّ فكريٌّ قائمٌ على إنكارِ وجودِ ربٍّ خالقٍ لهذا الكون، وأنَّ المادَّةَ هي كلُّ الوجود. وأنَّ أحداثها وتغيُّراتها مع أحداث التَّاريخِ الإنسانيِّ؛ تخضع لقانونٍ جبريٍّ مَزعومٍ في المادَّة. على أنَّها صِفَةٌ مِن صفاتِهِ الذَّاتيَّة. أساسُهُ فكرةٌ فلسفيَّةٌ عنوانها "المادِّيَّة الجدليَّة". والمذهبُ الاقتصاديُّ وهو الاشتراكيَّة العلميَّة. أو الشُّيوعيَّة. يقوم على إلغاءِ الْمُلكيَّةِ الفرديَّةِ إلغاءً كاملاً، وتطبيقُ القاعدة: "كلٌّ حسبَ طاقتِهِ. وَلِكُلٍّ حسبَ حاجتِهِ" (الألفاظ والمصطلحات المتعلِّقة بتوحيد الرُّبوبيَّة، آمال بنت عبد العزيز العمرو)

٣ ويُقال له: (كافيتاليسم) الرَّأسماليَّة نظامٌ اقتصاديٌّ ذو فلسفةٍ اجتماعيَّةٍ وسياسيَّة. يقوم على أساسِ إشباعِ حاجات الإنسان الضَّروريَّةِ والكماليَّة، وتنميةِ الملكيَّةِ الفرديَّةِ والمحافظة عليها؛ مُتوسِّعاً في مفهوم الحرِّيَّة، مُعتَمِداً على سياسةِ فصلِ الدِّيْنِ نهائيَّاً عن الحياةِ، ولقد ذاقَ العالَمُ بسببِهِ ويلاتٍ كثيرةً؛ نتيجةَ إصرارِهِ على كونِ المنفعةِ واللَّذَّةِ؛ هُمَا أقصى ما يُمكن تحقيقُهُ مِنَ السَّعادةِ للإنسان. (الموسوعة الميسَّرة).

٤ ويُقال له: (سكولاريسم) وترجمتها الصَّحيحة: اللَّا دينيَّة أو الدُّنيويَّة، وهي دعوةٌ إلى إقامةِ الحياة على العِلْمِ الوضعيِّ والعقل، ومراعاة المصلحةِ بعيداً من الدِّيْن، وتعني في جانبها السِّياسيِّ بالذَّات: اللَّا دينيَّةَ في الحُكم، وهي اصطلاحٌ لا صِلَةَ لهُ بكلمةِ العِلْمِ، وقد ظهرَت في أوربَّا منذُ القرنِ السَّابعَ عشر، وانتقلَتْ إلى الشَّرقِ في بداية القرن التَّاسعَ عشر، وقد اختِيرَتْ كلمةُ علمانيَّة؛ لأنَّها أقلُّ إثارةً من كلمة لا دينيَّة. ومدلولُ العلمانيَّةِ المتَّفقِ عليه؛ يعني عزلَ الدِّين عن الدَّولةِ وحياة المجتمع، وإبقائِهِ حبيساً في ضميرِ الفردِ لا يتجاوزُ العلاقةَ الخاصَّةَ بينَهُ وبينَ ربِّهِ، فإن سمحَ له بالتَّعبيرِ عن نفسِهِ؛ فَفِي الشَّعائرِ التَّعبُّديَّةِ والمراسمِ المتعلِّقَةِ بالزَّواجِ والوفاةِ ونحوِهما. المرجع السَّابق.

٥ حركةُ تحرير المرأة: حركةٌ علمانيَّةٌ، نشأت في مصر في بادئ الأمر، ثمَّ انتشرَت في أرجاءِ البلادِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، تدعو إلى تحريرِ المرأةِ من الآدابِ الإسلاميَّةِ والأحكامِ الشَّرعيَّةِ الخاصَّةِ بها؛ مثلَ الحِجَابِ وتقييد الطَّلاق، ومنع تَعدُّدِ الزَّوجاتِ والمساواة في الميراث، وتقليد المرأة الغربيَّة في كلِّ أمرٍ. المرجع السَّابق.

٦ الدَّاروينيَّة: نسبةً إلى تشارلز داروين "١٨٠٨ – ١٨٨٢م" الباحثُ الإنجليزيُّ، مؤلِّفُ كتابِ أصلِ الأنواع، وهو مذهبُ التَّحوُّلِ أو التَّبدُّل، ويتلخَّصُ في أنَّ الكائناتِ الحيَّةَ في تطوُّرٍ دائمٍ على أساسٍ مِنَ الانتخابِ الطَّبيعيِّ. وبقاء الأصلَح، فتنشأ الأنواع بعضها من بعض، ولاسيَّما النَّوعَ الإنسانيَّ الَّذي انحدرَ عن أنواعٍ حيوانيَّة، [وعلى زَعْمِهِ تطوَّرَ الإنسانُ مِنَ القِرَدِةِ بعدما قطع ذنبها]. وهو ينفي يدَ اللهِ مِن عمليَّةِ الخَلْقِ كُلِّهِ، ويُقرِّرُ أنَّ الحياةَ وُجِدَت على الأرضِ بالصُّدفة في ظُروفٍ مُعيَّنة!. واعلَمْ أنَّ نظريَّة داروين دخلَت متحفَ النِّسيانِ بعدَ كشفِ النِّقابِ عن قانون مَندِل الوراثيِّ، واكتشافِ وحداتِ الوراثةِ (الجينات)؛ باعتبارِهِ الشِّفرة السِّرِّيَّة لِلخَلق، واعتبار أنَّ الكروموسومات تحمل صفات الإنسان الكاملة، وتحفظ الشَّبَه الكامِلَ للنَّوع. وقد أثبتَ العِلْمُ القائمُ على التَّجربةِ بُطلانَ النَّظريَّةِ بأدلَّةٍ قاطعةٍ، وأنَّها ليسَت نظريَّةً اه، ومِنَ التَّجارب الحسِّيَّة: أنَّ المهرة قطعُوا أذنابَ الفئرانِ نسلاً بعدَ نسلٍ عدَّةَ مرَّاتٍ؛ راجينَ تولُّدَ فأرةٍ بِلَا ذَنَب، لكنَّها لم تتولَّد، وَمِنَ المشاهداتِ نرى أنَّ البناتِ تُولَدْنَ عذارىَ مع زوالِ بكارةِ أُمَّهاتِهِنَّ، وعلى قانونِ داروين الجاهليِّ؛ لا بُدَّ أن تتولَّد البنات بِلَا بكارة، فكيف تولَّدَ الإنسانُ مِن قِردٍ قُطِعَ ذَنَبُهُ مرَّةً!؟ ولِمَ لَا يتولَّد إنسانٌ الآنَ مِن قِرْد؟ ومع هذا كُلِّه؛ لا تزالُ بلادُ الكُفْرِ تشيع هذه الفكرة الحمقاء بين الشَّبابِ والجُهَّال بالأفلامِ وا لمجلَّات.

٧ لغةً معناها: البنَّاؤون الأحرار، وهي في الاصطلاح: مُنظَّمة يهوديَّة سرِّيَّة هدَّامة إرهابيَّة غامضة مُحكمة التَّنظيم، تهدف إلى ضمان سيطرة اليهودِ على العالَم، وتدعو إلى الإلحادِ والإباحيَّةِ والفساد. وتتستَّر تحتَ شعاراتٍ خدَّاعه (حرِّيَّة – إخاء – مساواة إنسانيَّة)، جُلُّ أعضائِها من الشَّخصيَّات المرموقة في العالم؛ يوثِّقهُم عهدٌ بحفظ أسرار هذه المنظَّمة، ويقيمون مَا يُسمَّى بالمحافل للتَّجمُّع والتَّخطيط والتَّكليف

وَمِنَ الزَّنادقةِ:كالإباحيَّةِ[1] والقاديانيَّةِ [2]

بالمهام؛ تمهيداً لتأسيسِ جمهوريَّة ديمقراطيَّة عالية عالميَّةكما يدَّعون، وتتَّخذ الوصوليَّةُ والنَّفعيَّة أساساً لتحقيق أغراضِهَا في تكوين حكومةٍ لا دينيَّةٍ عالية عالميَّة. (الموسوعة الميسَّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة)

[1] جاء في 'تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند'، قال: سادساً: ظهرت فئة من الإباحية والملاحدة تدعو الناس إلى الزندقة والإلحاد، وكان ديدنهم أن يجتمعوا في الليالي ويتعاطوا الخمور ويحسبونها تعبداً منهم. وكانوا يأتون فيها بأمهاتهم وأخواتهم ونسائهم، يهتكون فيها أعراضهن ويتجاسرون على اقتراف الكبائر الشنيعة، ولا يفرقون في ذلك بين المحرمات والمحصنات، وإنما يباشر الرجل منهم كل من وصلت يده إليهن من النساء المحتشدة في تلك الأندية والليالي. اهـ اقول : هم فرق شتى فمنهم الباطنية الاسماعلية الذين لا يحرمون محرّما ولا يلتزمون بشرع، بل الحلال ما حل في أيديهم، والحرام ما منعوا منه. ويستدلون بقول الله عز وجل: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً} ومن أدلتهم على ما يذهبون إليه أيضاً من استحلال المحرمات حسب بواطن النصوص التي اطلعوا عليها بفهمهم السقيم قول الله عز وجل: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ} ، وقوله عز وجل: {وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ} ، أي أن فيه حكماً ظاهراً وحكماً باطناً.فقالوا: إن الظواهر من النصوص قد تدل على التحريم، بينما بواطنها تدل على الإباحة، وهذه حيلة من حيلهم لاستدراج الناس إلى مذاهبهم الرديئة وحججهم الباطلة على أن الأحكام لها ظاهر ولها باطن، فهم يريدون من التأكيد على هذا المفهوم هدم ظواهر النصوص بعد ذلك بتلاعبهم بمعانيها وفق أهوائهم وتحريفاتهم. راجع :(فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) د عواجى وقد اشتهر فى بلاد الافغان ان الاسماعيلية لهم ليلة معينة يجتمعون فيها ويطفئون السرج فيقع كل واحد على من وقع ويقال لها بالفارسية چراغ كش. والله اعلم .

٢ حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزيّ في القارَّةِ الهنديَّة، بهدفِ إبعادِ المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكلٍ خاصٍّ... مؤسِّسها مرزا غلام أحمد القادياني (١٨٢٩– ١٩٠٨م) ولد في قرية قاديان مِن بنجاب في الهند، وكان ينتمي إلى أُسرةٍ اشتُهِرَت بخيانةِ الدِّين والوطن، وكان معروفاً عند أتباعِهِ باختلالِ المزاجِ وكثرةِ الأمراضِ وإدمان المخدِّرات. الأفكار والمعتقدات: بدأ غلام أحمد نشاطَه كداعيةٍ إسلاميٍّ حتَّى يلتفَّ حولَه الأنصار، ثمَّ ادَّعى أنَّه مُجدِّدٌ ومُلهَم من اللهِ، ثمَّ تدرَّج خطوةً أُخرى؛ فادَّعى أنَّه المهديُّ المنتظَر والمسيح الموعود، ثمَّ ادَّعى النُّبوَّة، وزعمَ أنَّ نبوَّتَه أعلى وأرقَى مِن نبوَّةِ سيِّدنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم.(٢). يعتقد القاديانيُّون أنَّ الله يصومُ ويُصلِّي وينامُ ويصحو ويكتبُ ويُخطِئ ويُجامِع – تعالى اللهُ عمَّا يقولونَ عُلوّاً كبيراً .(٣) يعتقد القادياني بأنَّ إلهَهُ إنجليزيٌّ؛ لأنَّه يُخاطبه بالإنجليزيَّة!!!.(٤)وبأنَّ النُّبوَّة لم تُختَمْ بمحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، بل هي جارية. واللهُ يُرسِلُ الرَّسولَ حسبَ الضَّرورة، وأنَّ غلام أحمَد هو أفضلُ الأنبياءِ جميعاً.(٥) و أنَّ جبريل عليه السَّلام كان ينزل على غلام أحمد،(٦) وأنَّه كان يوحِي إليه. وأنَّ إلهاماته كالقرآن. (٧) يقولون: لا قرآنَ إلَّا الَّذي قدَّمه المسيح الموعود (الغلام)، وَلَا حديثَ إلَّا مَا يكون في ضوءِ تعليماته، وَلَا نبيَّ إلَّا تحتَ سيادته، كتابهم مُنزَلٌ واسمه: الكتابُ المبين، وهو غير القرآن الكريم . (٨). يعتقدون أنَّهم أصحابُ دينٍ جديدٍ مستقلٍّ، وشريعةٍ مُستقلَّةٍ، وأنَّ رفاقَ الغلامِ كالصَّحابة (٩). و أنَّ قاديان كالمدينة المنوَّرة ومكَّة المكرَّمة؛ بل وأفضل منهما، وأرضها حرمٌ، وهي قبلتهُم وإليها حجُّهُم. (١٠). ونادوا بإلغاءِ عقيدةِ الجهاد، كما طالبُوا بالطَّاعةِ العمياءِ للحكومةِ الإنجليزيَّة؛ لأنَّها –حسبَ زعمِهِم – وليُّ الأمر بنصِّ القرآن!. (١١)وكلُّ مسلمٍ عندَهم كافرٌ حتَّى يدخلَ القاديانيَّة، كما أنَّ مَن تزوَّجَ وَزوَّج مِن غيرِ القاديانيِّين؛ فهو كافر. (١٢) . ويُبيحونَ الخمرَ والأفيون والمخدِّرات والمسكِرَات. وللقاديانيَّةِ علاقاتٌ وطيدةٌ مع إسرائيل، وقد فتحَت لهم إسرائيلُ المراكزَ والمدارسَ، ومكَّنَتْهُم مِن إصدارِ مجلَّةٍ تنطق باسمِهِم، وطبعِ الكتبِ والنَّشراتِ توزيعها في العالم. وتأثُّرهم بالمسيحيَّة واليهوديَّةِ والحركات الباطنيَّةِ واضحٌ في عقائدهِم وسلوكِهِم؛ رغمَ ادِّعائهم الإسلامَ ظاهريّاً.. معظمُ القاديانيِّينَ يعيشونَ الآنَ في الهندِ وباكستان، وقليلٌ منهم في إسرائيل والعالم العربيِّ، ويسعون بمساعدةِ الاستعمار للحصول على المراكزِ الحسَّاسةِ في كلِّ بلدٍ يستقرُّون فيه. وللقاديانيِّين نشاطٌ كبيرٌ في إفريقيا. وفي بعض الدُّولِ الغربيَّة. ولهم في إفريقيا وحدَها مَا يزيد عن خمسة آلاف مُرشِد وداعية مُتفرِّغين لدعوةِ النَّاسِ إلى القاديانيَّة. ونشاطهم الواسع يؤكِّد دعمَ الجهاتِ الاستعماريَّةِ لهم. هذا وتحتضنُ الحكومةُ الإنجليزيَّةُ هذا المذهب، وتُسهِّل لأتباعِهِ التَّوظُّفَ بالدَّوائرِ الحكوميَّةِ العالية، وتتَّخذُ منهُم ضُبَّاطاً مِن رتب عالية في مخابراتها السِّرِّيَّة.. نشط القاديانيُّونَ في الدَّعوةِ إلى مَذهبِهِم بكافَّةِ الوسائل، وخصوصاً الثَّقافيَّةَ منها؛ حيثُ إنَّهم مُثقَّفون ولديهم كثير من العلماء والمهندسين والأطبَّاء. ويوجد في بريطانيا قناة فضائيَّة باسمِ: التِّلفزيون الإسلاميِّ؛ يديرونها. طرائف حولَهم: ١– وممَّن تصدَّى لدفعِ الغُلام؛ الشَّيخ أبو الوفاء ثناء اللهِ الأمرتسريُّ أميرُ جمعيَّةِ أهلِ الحديث في عموم الهند. حيثُ ناظرَهُ وأفحمَ حُجَّتَه.. ولَمَّا لمْ يرجِع غلام أحمد إلى رُشدِه؛ باهلَهُ الشَّيخ أبو الوفا على أن يموتَ الكاذِبُ منهما في حياةِ الصَّادق، ولم تمرَّ سوى أيَّام قلائل؛ حتَّى هلكَ القادياني [في بيتِ

واليـنجريَّة [1] والبابيَّة[2] والبهائيَّة [3]

الخلاء، فَقِيل: لا بُدَّ أن يدفَنَ فيه؛ لأنَّ النَّبِيَّ لا يموتُ إلَّا في موضعٍ يُحِبُّ أنْ يُدفَنَ فيه] الموسوعة الميسَّرة في الأديانِ والمذاهب والأحزاب المعاصرة، وما بين المعكوفَين مَسموعٌ مِنَ المشايخ ٢. وكتبَ العلَّامةُ النَّدويُّ رحمه الله مع ذكر دلائل مُسجَّلة مِن كُتُبِ القاديانيَّةِ أنَّه ادَّعى أنَّ فتاةً باسمِ محمدي بيگم ستكون زوجتَه؛ بِكراً كانَت أو ثيِّباً، وَمَن تزوَّجَ بها سيموت بعامين ونصف ... وقال: إنِّي أجعل هذا النَّبأ معياراً لِصِدقي وكَذِبي؛ لكنَّ أهلَ الفتاةِ لم يزوِّجوها القاديانيَّ، وتزوَّجَت بشابٍّ آخر اسمُه سلطان محمَّد، ولمْ يَمُتْ سلطان محمَّد في السَّنتين كَمَا أخبر؛ بل عاشَ بعد ميرزا زمناً طويلاً؛ ومع وجودِ هذه الواقعة الصَّريحةِ في إظهارِ كَذِبِه؛ قالَ جاهلٌ مِن مُتَّبعيه، الحكيم نور الدِّين: لو تزوَّج فتىً مِن أولاد المرزا بفتاةٍ مِن ذرِّيَّة محمدي بيگم في عصرٍ مِنَ العصور؛ لتحقَّقَت هذه النُّبوَّة (راجع القاديانيَّ والقاديانيَّة لمولانا النَّدويِّ).

١ الينجريَّة: هم أتباع سيِّد أحمد خان الكشميريِّ الدَّهلويِّ، وهذه الطَّائفة قد نبغَت في مملكة الهند بعد سنة ١٢٧٣ هـ و جحدَت الأفكارَ القرآنيَّةَ وَمَا فيها من وجودِ الملائكة والجنِّ، وأحلَّت المنخنقةَ مِنَ الحيوانِ؛ حتَّ ادَّعَى زعيمُها النُّبوَّةَ. (جلاء العينين) والتَّحقيق في إمداد الفتاوى ٤:٩٩ "

٢ وَهُمْ أتباعُ محمَّد حسين وأخيه؛ اللَّذَين ادَّعيَا أنَّهما الباب ، واشتُهِرَ عنهم أنَّهم يبيحونَ المحرَّماتِ ويُسقطونَ التَّكاليفَ الشَّرعيَّة، وأنَّهم يدَّعون الوحيَ ويظهرون الكتب السَّماويَّة، وقد تستَّروا بدعوى الصُّوفيَّة حتَّى تَبِعَهُم خَلْقٌ كثير من الشِّيعةِ وغيرِهم؛ حتَّى من اليهودِ والنَّصارى على ما قِيل، وهجمُوا على الشَّاهِ وأرادوا قتلَهُ، فَسَلِمَ ثمَّ أوقعَ بهم وأفنى منهم طوائفَ كثيرةً، ونَفَى رئيسَهُم من بغداد، والآن يوجد منهم العديد من الأفراد في كثيرٍ من البلاد. (جلاء العينين) وكان عمر الباب الشيرازي آنذاك خمساً وعشرين سنة، واعتبر ذلك اليوم عيد المبعث لظهور الباب ودعوته جهراً، وآمن بدعوته كثير من زعماء الشيخية وأهمهم ثمانية عشر شخصاً جمعهم في حروف ((حي)) ؛ لأن الحاء والياء يعادلها ثمانية عشر بحساب الحروف الأبجدية.ثم وزع هؤلاء في أقاليم مختلفة من إيران وتركستان والعراق اهـ (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام) د. غواجي

٣) نسبةً إلى مؤسِّسها؛ البهاء حسين علي؛ ابن الميرزا عبَّاس بزرك النُّوريِّ المازندرانيِّ، المولود بإيران سنةَ (١٢٢٣) والهالِك في فلسطين سنة ١٣٠٩ – اعتنقَ البابيَّةَ ولم يكنْ مُعتبراً مِن حروفِ (حي) ، فوجدَ علي الباب الشِّيرازيَّ. إلَّا أنَّه ظلَّ يتحيَّن الفُرَص للظُّهور، ووجدَ فرصتَه حينما عقدَ البابيُّونَ مؤتمرَهم في صحراءِ بدشت.. واستحوذَ علي قرة العين غانية البابيِّين، وكان مُحِبَّاً مائلاً لأقوالِ الصُّوفيَّةِ وشَطحاتِهم، وإلى أفكارِ البَراهمةِ والبوذيِّينَ والباطنيَّةِ والمانويَّةِ. .. وبعدَ ظهورِ الخلافِ بينَه وبينَ أخيه؛ رأت الحكومةُ أن تُبعِدَ كلَّ واحدٍ عن الآخَرِ؛ فَنَفَت البهاءَ إلى فلسطين، وأخاه يحيي صبح الأزل إلى قبرص. فَلَقِيَ التَّأييدَ الكاملَ مِنَ اليهودِ الَّذين كانُوا يحاولونَ إقامةَ دولتِهم وإسقاطَ الحكمِ العثمانيِّ. وقد تدرَّج في دعواه، فبدأ يُبشِّر بأنَّهُ هو خليفة البابِ الشِّيرازيِّ وحدَه، ثمَّ ادَّعى أنَه هو الباب. ثمَّ انتقلَ إلى دعوى أنَّ البابَ لم يأتِ إلَّا لِيُبشِرَ به كما كان يوحنَّا مُبشِّراً بالمسيح. ثمَّ ادَّعى أنَّه هو نفسُه المسيح الَّذي بشَّرَ عنهُ، وأنَّه هو النَّبيُّ. بل تاقَتْ نفسُهُ إلى ادِّعاء الألوهيَّة. وأنَّ اللهَ ظهرَ في صورتِهِ. وكان يُسدلُ على وجهِهِ برقعاً؛ لئلَّا يُشاهدَ بهاءُ الله. وهذا المذهبُ لا يتَّفق مع الإسلامِ في شيء، وتعاليمُهُ كلُّها قائمةٌ على نسخِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ حسبَ مَا قرَّرهُ أقطابُها، وأهمُّ دعاياتهم الخياليَّة:١– وحدة جميع الأديان، والالتقاء على دينٍ واحد وهو الدِّينُ البهائيُّ.

٢– وحدة الأوطان: بحيث تنمحي المفاهيم الوطنيَّة، ولا يبقي في الأذهان إلَّا الوطن الَّذي سيختاره المازندرانيُّ لهم.

٣ – وحدة اللُّغة: بحيث لا يتكلَّم النَّاسُ كلُّهم بأيِّ لغةٍ؛ لا محلِّيَّةٍ وَلَا عالية إلَّا اللُّغة الَّتي سينتخبها لهم المازندرانيُّ. وهي الفارسيَّة

٤– السَّلامُ العامُّ والتَّعايشُ الهادي بين كلِّ الشُّعوب: وهي أهمُّ وسيلةٍ إلى تحريم الجهاد، يقول المازندرانيُّ: ((قد نهيناكم عن النِّزاعِ والجدالِ نهياً عظيماً))، وقال: ((لَأَنْ تُقتَلُوا؛ خيرٌ مِن أنْ تَقتُلوا)). وقالَ: ((لا يجوزُ رفعُ السِّلاحِ وَلَو للدِّفاعِ عن النَّفْس)).

٥– المساواة بين الرَّجُلِ والمرأة حتَّى في الميراث: لا قوامةَ لأحدٍ على آخَر، ولا يُجوِّزونَ الحِجَابَ، وسياستُهم أن يتفنَّنوا في النِّفَاقِ فيصلُّوا مع المسلمين، ويدخلوا كنائسَ النَّصارى ومحافلَ اليهودِ ومعابدَ الهندوس.

آراء البهائيَّةِ الخفيَّة:١– حسين علي المازندراني هو ربُّهُم وإلهُهُم حيَّاً وميتاً. ٢– هم من كبار القائلين بالحلولِ والاتِّحاد. ٣– يُقرُّونَ تبعاً لأعداءِ الإسلامِ أنَّ المسيحَ قُتِلَ وصُلِبَ.٤– الشَّريعة البابيَّة البهائيَّة ناسخة للشَّريعة الإسلاميَّة، فجميعُ العقوبات الواردة في الشَّرعِ الإسلاميِّ مُلغاةٌ إلَّا الدِّية. ولقد اهتمَّ البهائيُّونَ والبابيُّونَ أيضاً بمحاربةِ الإسلام وسبِّ تعاليمه. ٥– لا يؤمنون باليومِ الآخِر، فالقيامة تعني مجيءَ البهاءِ في مظهرِ اللهِ تعالى، وقيامَه بأمرِ النَّاسِ وانتهاءَ الدَّورِ المحمَّديِّ،و ما ذُكِرَ مِن البعثِ والحسابِ والجزاءِ وسائرِ أخبارِ القيامة؛ فإنَّها تدلُّ على ما سيقعُ في هذه الحياةِ الدُّنيا عند مجيءِ البهاء. ٧– يعتقدون أنَّ محمَّداً عليه الصَّلاةُ والسَّلام ليس هو خاتم الأنبياء، وأنَّ الوحيَ

والذكريَّة[1]ومُنكري النَّصِّ (المتنوِّرين)ومُنكري الحديث[2].

وأن يجتَنبَ المكاتِبَ المنسوبة الى الإسلام الشَّاذَّةَ الَّتي تُخالِفُ الجمهورَ: كالإماميَّةِ والنُّصيريَّة[3]

لا انقطاعَ له، فيزعمونَ أنَّ البيانَ العربيَّ لِلشِّيرازيِّ. والأقدس للمازندرانيِّ، والبيان المختلف عليه بين حسين المازندرانيِّ وصبح الأزل؛ كانَت وحياً، وأنَّها أفضل من القرآن الكريم. ٧- لا يؤمنونَ بالملائكة وَلَا بالجنِّ. ٨ - يُقدِّسونَ العددَ ١٩، وَيبنونَ بموجبِهِ كثيراً مِنَ الأحكَامِ والمعاملاتِ فيما بينَهُم وبينَ النَّاس؛ فعددُ الشُّهورِ ١٩ شهراً، والصَّوم ١٩ يوماً، وعددُ أيَّامِ الشَّهر ١٩ يوماً، وكتابهم البيان ١٩ باباً.- وزكاة أموالِهم ١٩ في المائة – وعدد الطَّلاق ١٩. (فرق مُعاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها د. غالب بن علي عواجي)

١ فرقة باطلة باطنيَّة، نشأت في بلوشيستان باكستان، يرون سيِّد محمَّد الجنبوريَّ (٩١٠-٨٧٦ هج) مَهديًّا، وذلك الدَّجَّال كان اسمُ أبيه محمَّد يوسف أو سيِّد خان؛ فبدَّلَه بعبدِ الله، وكان اسمُ أُمِّهِ اقا ملك؛ فبدَّلَه بآمنة، وهم يعدُّون هذا الكذَّابَ مَهديًّاً؛ بل نبيًّاً، فيقولون في الشَّهادتَين: لا إله إلَّا الله نور پاك محمَّد مهدي مراد الله، ويقولون: نور پاك محمَّد. مهدي رسول الله. (عمدة الوسائل) يُنكرونَ الصَّلواتِ الخمس. لا يصومونَ رمضان، بل يأكلونَ ويشربونَ، ويصومونَ بدلَه ثلاثةَ أشهرٍ وثمانيةَ أيَّامٍ مُتفرِّقات؛ بأن يصوموا الإثنين في الأسبوع والأيَّام البيض وثمانية من ذي الحجَّة. ينكرون الحجَّ إلى بيتِ اللهِ ويذهبونَ للطَّوافِ والزِّيارةَ إلى جبل مراد. وينكرونَ كونَ الكعبةِ قِبْلَة. وَلَا يُصلُّون على الجنازة. ولا يغتسلون من الجنابة، ولهم خرافاتٌ كثيرةٌ؛ منها الرَّقص المذهبيُّ چوگان -صولجان. مأخوذٌ مِن (أحسن الفتاوى :١/١٩٣) وانتشرت في بلوشيستان إيران في ١٥٦٩ م مقارنا لحكومة الصفويَّة، وكثُرَ انتشارها حين اعتنقَها أبو سعيد بليدئي؛ أحد حُكَّامِ البلوش في سنة ١٢٦٥ فسعى في ترويجها، وأحيا أعيادَها الخرافيَّة (ماهيت ذكريان —وياقوت أحمر) وحكم بكفرهم فى المحمودية :٢٩/٢

٢" قومٌ مستغربون متأثِّرون من ترقياتِ المادِّيَّةِ للغربِ، ظنُّوا أنَّ الأحكامَ الإسلاميَّةَ مانعةٌ مِنَ التَّرقِّي، فبدؤوا مشروعَ تحريفِ الإسلامِ وأحكامِه ليُطابقوه مع حالات الغربيِّين، ويُسمَّون مُجدِّدين، وَلَمَّا رأوا أحاديثَ الرَّسولِ أعظمَ مانعٍ مِن نَيْلِهِم مرامَهُم؛ أنكرُوا حُجِّيَّةَ الحديث. رفعَ هذا الصَّوتَ القَبيحَ في هندوستان سر سيِّد أحمد خان وزميلُه چراغ علي، وفي مصر: طه حسين، وفي تركية: ضياء گوگ، وفي هندوستان؛ تستَّرُوا تحتَ اسمِ فرقةِ أهلِ القرآن الَّتي أسَّسَها عبدُ اللهِ چكروالي، حتَّى وقعَ لجامُ الفتنةِ بيدِ مَفتونٍ اسمُهُ غلام أحمد پرويز، وكان عارفاً بحالاتِ الزَّمانِ والعلومِ العصريَّةِ، فانتشرَتِ الفتنةُ في زمانِهِ في البرِّ الصَّغيرِ كثيراً. (تعريب درس ترمذي لسيِّدي العثمانيِّ حكمهم: وفي منبعِ العُلومِ للسَّربازيِّ رحِمَهُ اللهُ: ٧٠/١: اتَّفقَ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ هؤلاء المنكرين: مُلحدونَ كَفَرَة، كذا في «ياقوت الأحمر»، وسيجيءُ تَفصيلُهم في مَبْحَثٍ مُستقلٍّ.

٣حركة باطنيَّة ظهرَت في القرنِ الثَّالثِ للهجرة، أصحابُها يُعدُّون مِن غلاةِ الشِّيعةِ الَّذين زعمُوا وجودَ إلهٍ في عليٍّ وأَلَّهُوه به...... . وقالوا بأنَّ ظهورَه الرُّوحانيَّ بالجسدِ الجسمانيِّ الفاني كَظهورِ جبريل في صورةِ بعضِ الأشخاص.. يُحبُّونَ (عبدَ الرَّحمن بن ملجم) قاتلَ الإمامِ عليٍّ، ويترضَّون عنه؛ لِزَعمهِم بأنَّهُ قد خلَّصَ اللَّاهوتَ مِنَ النَّاسوت، ويُخطِّؤونَ مَن يلعنُه.. يعتقدُ بعضُهم أنَّ عليَّاً سكنَ السَّحابَ بعدَ تخلُّصِهِ من الجسدِ الَّذي كانَ يُقيِّدُه، وإذا مرَّ بهم السَّحابُ؛ قالوا: السَّلامُ عليكَ يا أبا الحسَن، ويقولونَ: إنَّ الرَّعدَ صوتُهُ والبرقَ سَوطَه.. يعتقدون أنَّ عليَّاً خلقَ مُحمَّداً صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأنَّ محمَّداً خلقَ سلمانَ الفارسيَّ، وأنَّ سلمانَ الفارسيَّ قد خلقَ الأيتامَ الخمسةَ الَّذين هم: المقداد بن الأسود: ويعدُّونه ربَّ النَّاسِ وخالقَهُم والموكَل بالرُّعود.- أبو ذَرٍّ الغفاريُّ: الموكَلُ بدورانِ الكواكبِ والنُّجومِ. عبدُ اللهِ بنُ رواحة: الموكَل بالرِّياحِ وقبضِ أرواحِ البشر.- عثمان بن مظعون: الموكَل بالعدَّةِ وحرارةِ الجسدِ وأمراضِ الإنسان. قنبر بن كادان: الموكَل بنفخِ الأرواحِ في الأجسام. لهم ليلةٌ يختلطُ فيهم الحابل بالنَّابل؛ كشأنِ بعضِ الفِرَقِ الباطنيَّة.

. يُعظِّمونَ الخمرةَ، وَيحتسونَها، ويُعظِّمونَ شجرةَ العِنَبِ لذلك. ويستفظعونَ قلعَها؛ لأنَّها أصلُ الخمرةِ الَّتي يُسمُّونها: (النُّور) . يُصلُّون في اليومِ خمسَ مرَّاتٍ، لكنَّها صلاةٌ تختلفُ في عددِ الرَّكعاتِ وَلَا تشتملُ على سجود؛ وإن كان فيها نوعٌ مِن رَكوعٍ أحياناً.

وَلَا يُصلُّونَ الجمعةَ وَلَا يتمسَّكون بالطَّهارةِ مِن وضوءٍ ورفعِ جنابةٍ قبلَ أداءِ الصَّلاة.- ليس لهم مساجدُ عامَّة، بل يُصلُّون في بيوتِهم. وصلاتُهم تكون مَصحوبةً بتلاوةِ الخرافات (الموسوعة الميسَّرة في الأديانِ والمذاهب) يسكن معظمهم في سورية.

والإسماعيليَّة [1] والزَّيديَّة[2] والإباضيَّة(الخوارج)[3] والمودوديَّة[4]

١ فرقة باطنيَّة، انتسبَت إلى الإمامِ اسماعيل بن جعفر الصَّادق، ظاهرُهَا التَّشيُّع لأهلِ البيت. وحقيقتُها هدمُ عقائدِ الإسلام. تشعَّبَت فِرَقُها وامتدَّت عبرَ الزَّمانِ حتَّى وقتِنَا الحاضِر، وحقيقتُها تُخالفُ العقائدَ الإسلاميَّةَ الصَّحيحة. وقد مالَت إلى الغلوِّ الشَّديدِ؛ لدرجةِ أنَّ الشِّيعةَ الاثني عشريَّة يُكفِّرونَ أعضاءَها. (المرجع السَّابق) منهُم مُتَّبِعُو كريم آغا خان السَّاكنون في شمال أفغانستان، وبعضُهم في باكستان.

٢ نسبةً إلى مؤسِّسها زيد بن عليٍّ زين العابدين؛ الَّذي صاغَ نظريَّةً شيعيَّةً في السِّياسةِ والحُكم. وقد جاهدَ مِن أجلها وقُتِلَ في سبيلها. وكان يري صِحَّةَ إمامةِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي اللهُ عنهم جميعاً، ولمْ يَقُلْ أحدٌ منهم بِتَكفير أحدٍ مِنَ الصَّحابةِ، وَمِن مَذهبِهِم جوازُ إمامةِ الفضول معَ وجودِ الأفضل.... . يميلونَ إلى الاعتزالِ فيما يتعلَّقُ بذات الله تعالى، والاختيار في الأعمال. ومُرتكبُ الكبيرةِ يعتبرونَه في منزلةٍ بينَ المنزلَتَيْنِ كما تقولُ المعتزلةُ، يرفضونَ التَّصوُّف رفضاً قاطعاً. معظمُ الزَّيديَّةِ المعاصرينَ يرونَ خلافةَ أبي بكرٍ وعمر، ولا يَلعنونَهُما كما تفعلُهُ فِرَقُ الشِّيعة؛ بل يترضَّون عنهما ، يخالفُونَ الشِّيعةَ في زواجِ المتعةِ ويَستنكرونه.. يتَّفقونَ مع الشِّيعةِ في زَكاةِ الخمسِ وفي جوازِ التَّقيَّةِ إذا لزمَ الأمر.. هُم مُتَّفِقُون مع أهلِ السُّنَّةِ بشكلٍ كاملٍ في العباداتِ والفرائضِ؛ سوى اختلافاتٍ قليلةٍ في الفروعِ مثل: – قولهم: "حيَّ على خيرِ العَمَل" في الأذانِ على الطَّريقةِ الشِّيعيَّة. وإرسال أيديهِم في الصَّلاة. وعدُّوا صلاةَ التَّروايحِ جماعةً؛ بدعةً. (المرجع السَّابق) يسكنون في اليمن.

٣ إحدى فِرَقِ الخوارج، وتُنسَبُ إلى مؤسِّسها عبد اللهِ بن إباض التَّميميِّ، والحقيقةُ أنَّهم ليسُوا مِن غلاةِ الخوارجِ كالأزارقةِ مثلاً، لكنَّهُم يتَّفقُون مع الخوارج في مسائل عديدة، كَمَا يتَّفقُون مع الخوارج في تعطيلِ الصِّفاتِ والقولِ بخلقِ القرآنِ وتجويزِ الخروجِ على أئمَّةِ الجور. يعتقدونَ بأنَّ مُخالفيهِم مِن أهلِ القِبلَةِ كُفَّارٌ غيرُ مُشركين، ومناكحتُهم جائزةٌ وموارثتُهم حلال، وغنيمةُ أموالِهم من السَّلاحِ والخيلِ وكلِّ ما فيهِ مِن قوَّةِ الحربِ حلال، وَمَا سواه حرام. الَّذي يرتكب كبيرةً من الكبائر؛ يُطلقون عليه لفظة (كافر)؛ زاعمين بأنَّ هذا كُفرُ نعمةٍ أو كُفر نِفَاق؛ لا كفر مِلَّة، العاصِّيُّ مُخلَّدٌ في النَّار. يُنكرونَ الشَّفاعةَ لِعُصاة الموحِّدين؛ يتهجَّمُ بعضُهم على أميرِ المؤمنين عثمان بن عفَّان وعلى معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهم. (المرجع السَّابق وأحسن الفتاوى:١/١٩٨ ناقلا عن الكامليَّة/٢) يسكنون سلطنةَ عُمَان، مسقط وشمال إفريقيا كَتونس والمغرب.

٤فرقة عصرانيَّة سياسيَّة نشأت في باكستان، وانتشرَت في البلادِ المجاورة، تُنسَبُ إلى مؤسِّسها أبي الأعلى المودوديِّ، كان له ذكاءٌ عجيب، لكنَّه لمْ يتَتَلْمَذْ على أحد من المشايخ، فاغترَّ بسببه وانجره ذكائه إلى الأقوالِ الشَّاذَّةِ والأفكارِ المخالفةِ لِلجمهور، لكنْ سترَ أقوالَه وأفكارَه تحتَ السِّترةِ العجميَّةِ، فإنَّه قلَّما كتبَ بالعربيَّةِ، وكانت أكثرُ كُتُبِهِ بالأرديَّة، فَخَفِيَ حالُه على سائرِ علماءِ الأُمَّةِ حتَّى عبروا عنه بـ الأستاذ المودوديِّ، وهذا الأستاذ فتحَ على الأُمَّةِ أبواباً مِنَ الفِتَنِ لم تكن لِتُفتَح بأيدي مَن يُنسَبُ إلى السُّنَّةِ قبَله، وله شذوذٌ فكريٌّ لم يكن قبله في أهلِ السُّنَّةِ، ١)منها: الاجتراءُ على نقدِ الصَّحابةِ والانتقاد منهم، فكتب الخلافة والملوكيَّة، واعترض فيه على سيِّدنا عثمان وسيدنا معاوية اعتراضاتٍ؛ أكثرُها غيرُ ثابت، وقد أجاب عنها سيِّدي مفتي تقيُّ العثمانيُّ في كتابه القَيِّم (معاوية وحقائق تاريخيَّة) وتكلَّم في المقولةِ المشهورةِ المقبولةِ بين الأُمَّة: « الصَّحابةُ كُلُّهُم عدول»، وقال: عدالتُهُم محصورةٌ في روايتِهِم فقط؛ يعني: روايتُهم صحيحة، ليس فيهم كذَّاب، أمَّا في سائرِ الموراد؛ فَلَا. وقالَ أيضاً: معيارُ الحقِّ قولُ الله ورسوله دونَ عملِ الصَّحابة. (ترجمان القرآن أغسطست ١٩٧٩)

٢) ومنها: الاجتراءُ على الحديثِ الصَّحيحِ بشمول المتَّفق عليه بوضعِهِ في ميزان العقلِ، فَمَا وافقَ عقلَه؛ فَمقبول، وإلَّا؛ فَمردود، فَمِن ثمَّ ردَّ حديثَ سليمان عليه السَّلام، المشهور المتَّفق عليهِ بادِّعاءِ أنَّ العقلَ لا يتصوَّر مجامعةَ شخصٍ واحدٍ مائة من النِّساءِ في ليلةٍ، وقالَ في حديث: «لم يكذبْ إبراهيم عليه السَّلام إلَّا ثلاثَ كذبات» الَّذي رواه البخاريُّ: هذا أسطورة (رسائل ومسائل) وتكلَّم في أحاديثِ الدَّجَّال على نحوٍ تظهر فيه السُّخريةُ والاستهزاء.

٣) ومنها: الاجتراءُ على المسائل الفقهيَّةِ والأصول المذهبيَّة الثَّابتة عن السَّلَفِ، فأفتى بجوازِ المتعةِ عندَ الضَّرورةِ، وَلَمَّا كثرَ الشَّغَبُ عليه؛ رجعَ وقالَ: كان ذاك مشورةً لأهلِ التَّشيُّعِ فقط!!! (ترجمان القرآن:اوت/٩٥) وأفتى بجوازِ نكاحِ الأختَين المزوَّجتَين، وأنكرَ كونَ اللِّحيةِ قدرَ القبضةِ فَمَا فوقَها من سنن الدِّين، وأجازَ الزَّكاةَ للمراكز الإسلاميَّة بِلَا قبض، وارتقى في اجترائِهِ حتَّى ادَّعى أنَّ الصَّلاةَ والصَّومَ والزَّكاةَ والحجَّ وغيرَها مِنَ العباداتِ ليسَت مَقاصدَ أصليَّةً للدِّين، وإنَّما هِيَ ذرائع إلى إقامةِ الحكومةِ الإسلاميَّة (خطبات ٢٢٧)

٤) ومنها: مَا يُنسَبُ إليهِ أنَّه كانَ مُتسامِحاً في نسبةِ الذُّنوبِ إلى الأنبياء.

والبريلويَّة[1] والوجديَّة والنَّجديَّة الغَالِيَتين[2]

---

٥) ومنها: وضعُهُ في ميادين السِّياسةِ والاجتماع ضابطةَ الحكمةِ العمليَّةِ (التَّقيَّة) لِيُجوِّزَ تحتَ اسمِها أنواعَ المداهناتِ والمخالفاتِ للشَّريعة فقال في (ترجمان القرآن دسمبر ١٩٥): إنَّ رسولَ اللهِ تحت ضابطة الحكمة العمليَّة (التَّقيَّة) قرَّرَ أنَّ الأئمَّة مِن قريش؛ مع أنَّه مُخالفٌ لِلمساواةِ القرآنيَّة، وعملَ بِهِ نفسَه أيضاً –على زعمه– حيث دافعَ عن فاطمة جناح في ادعائها زعامة باكستان.

٦) منها: أنَّه كان جريئاً في اتِّهامِ الأُمَّةِ بالجهلِ، فادَّعى أنَّ الكلماتِ الأربع (الإله . ربّ . دين ٠ عبادة) قد حُرِّفَت عن أصلِهَا الَّتي نزلَت بها، والأمَّةُ اليومَ لا تدري كُنهَهَا، واخترعَ هوَ لهذه الكلماتِ معاني جديدة دخَّل فيها السِّياسة، وهو نوعٌ من تحريف الدِّين، نبَّهَ عليه الشَّيخ أبو الحسنِ النَّدويُّ في كتابه القيِّم: « الإسلام السِّياسيُّ» وادَّعى أنَّ أصولَ الحديثِ لا بُدَّ له من تجديد.

٧) ومنها: أنَّه أذعنَ بمنزلةٍ بينَ المنزلتَيْنِ –كماهو اعتقادُ المعتَزلة– للفرقة القاديانيَّة.

٨) ولعلَّ حكمَته العمليَّة كانَت سبباً لِحُبِّهِ الكبير للرَّوافضِ الإيرانيَّة، ولا سيَّما محبَّته القَلبيَّة للخمينيِّ، يظهر ذلكَ بمراجعةِ (الشَّقيقان: المودوديُّ والخُمينيُّ) وغيره من الكتب. (مأخوذ من أحسن الفتاوى:١/ ٢٩٩)

تنبيهٌ مُهِمٌّ: هذه نماذج من عقائد شاذَّة مَنسوبة إلى هذا الشَّخصِ، فكُلُّ مَن كانَ يعتقدُها؛ فهو مَودوديٌّ بالمعنى المذموم، أمَّا مَن كان يُطالعُ كُتبَه للاستفادة منها في المجالات السِّياسيَّة، ولم يعتقدْ بهذه العقائدِ الشَّاذَّةِ؛ فهوَ مودوديٌّ بالاسمِ فقط، ولا يجوزُ متاركته ولا الرَّدُّ عليه، وسمعْتُ مِن شَيخِي مُفتي سيفِ اللهِ الحقَّانيِّ؛ المفتي الأعظَم بالحقَّانيَّة – حفظهُ الله – (أنَّ كبيراً من المودوديَّة؛ رئيس الجماعة الإسلاميَّة، قالَ: "إنَّ أبا الأعلى المودوديَّ ماتَ وَدُفِنَ مع أفكارِهِ في الأرض") فقلتُ: الحمدُ للهِ ربِّ العالين.

وهم معَ كونِهم مُتديِّنين؛ يبغضونَ العلماء، لا سيَّما الدِّيوبنديِّين كثيراً، فيقولون فيما بينهم وللنَّاس: ماذا فعل هؤلاء العلماء؟ النَّاسُ يهلكونَ والعلماءُ غافلون، النَّاس يذهبونَ إلى كرة القَمَر؛ والعلماءُ ينظرونَ في الكتبِ القديمةِ لهم افكار ارتجاعية كثيراً ما تخرج أمثال هذه الأراجيف والخُزعبلاتِ مِن أفواهِهِم، ونعوذ باللهِ مِن أن يكونَ مَا في صدورِهِم أكبر.

١طريقة صوفيَّة مُنتشرة في شبه الجزيرة الهنديَّة منذ عهد الاستعمار البريطانيِّ، وقد اشتهرَت بمحبَّةِ وتقديسِ الأنبياءِ والأولياءِ عامَّةً، والنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم خاصَّةً. يقولُ أمجد علي منهم: " إنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام نائبٌ مُطلَق للهِ سبحانه وتعالى، وإنَّ العالَمَ كلَّه تحت تصرُّفاته، فيفعل مَا يشاء". ويقول أحمد رضا خان: "يا غوث" أي: يا عبدَ القادرِ الجيلانيَّ، إنَّ قدرةَ " كُنْ "حاصلةٌ لمحمَّد من ربِّه، ومِن محمَّد حاصلةٌ لك. وكل مَا يظهر منكَ يدلُّ على قُدرَتِكَ على التَّصرُّف. وأنَّكَ أنتَ الفاعلُ الحقيقيُّ وراءَ الحِجَاب". ويقول في حدائق بخشش: ٢/١٠٦: "يا محمَّد: لا أستطيعُ أن أقوْل لكَ الله، ولا أستطيعُ أن أُفرِّقَ بينَكُمَا". ويقول في خالص الإعتقاد: ص ٣٣: "إنَّ اللهَ تباركَ وتعالى أعطى صاحبَ القرآنِ سيِّدَنا ومولانا مُحمَّد جميعَ مَا في اللَّوحِ المحفوظ ".

لديهم عقيدةٌ اسمُها: (عقيدةُ الشُّهود)؛ حيثُ إنَّ النَّبيَّ في نظرِهم حاضرٌ وناظرٌ لأفعالِ الخَلْقِ في كلِّ زمانٍ ومكان، (أحمد يارخان – جاء الحقُّ ١/١٧٠). يُنكرونَ بشريَّةَ النَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّم، ويجعلونَه نوراً مِن نورِ الله. (أحمد يارخان – مواعظ نعيميَّة ص ١٦): يَحُثُّونَ أتباعَهُم على الاستغاثةِ بالأنبياءِ والأولياء. وَمَن يَستنكر عليهِم ذلكَ؛ يرمونَهُ بالإلحاد (أمجد علي بهار شريعت ١) يُشيدونَ القبورَ ويعمِّرونَها ويُجصِّصونها ويُنيرونَ فيها الشُّموعَ والقناديلَ وينذرونَ لها النُّذور. ويتبرَّكونَ بها ويُقيمونَ الاحتفالاتِ لأجلها، ويضعونَ عليها الزُّهورَ والورودَ والأرديةَ والسَّتائر، ويدعونَ أتباعَهُم للطَّوافِ حولَ الضَّريح تبرُّكاً به. لديهم غلوٌّ شديدٌ في تقديسِ شخصيَّةِ عبد القادرِ الجيلانيِّ، ويُعظِّمونَ باقي الأولياءِ مِن أئِمَّةِ المتصوِّفةِ، وينسبونَ إليهم أفعالاً خياليَّةً خارقةً للعاداتِ؛ مُتَّسِمَةً بالنَّسيجِ الخرافيِّ الأسطوريِّ. أعظمُ أعيادِهم هو ذكرى المولدِ النَّبويِّ الشَّريف. كما لهم أعراسُهُم الخاصَّة؛ والَّتي تتمثَّل بزيارةِ القبورِ والإجتماعِ عليها، كما يفعلون في عُرسِ الشَّيخِ الشَّاه وارث في بلدة ديوه، ويُكفِّرونَ غيرَ البريلويِّين لأتفه الأسباب؛ إذ لم يسلمْ تَجمُّعٌ إسلاميٌّ وَلَا شخصيَّة إسلاميَّة مِن وَصفهم لها بالكُفْرِ، وكثيراً مَا يردُ في كُتُبِهم بعدَ تَكفيرِ أيِّ شخصٍ عبارةُ: "وَمَن لمْ يُكفِّرْهُ؛ فهو كافر". وقد شملَ تكفيرُهم الدِّيوبنديِّين وجماعةَ الدَّعوةِ والتَّبليغ، وزعماءَ التَّعليمِ والإصلاحِ ومُحرِّري الهند من الاستعمار. كما شملَ الشَّيخَ إسماعيلَ الدِّهلويَّ ومحمَّد إقبال والرَّئيسَ الباكستانيَّ الرَّاحل ضياءَ الحقِّ وعدداً مِن وزرائِه. اِنطلقَتِ الدَّعوةُ مِن بريلي بولايةِ اوترابرديش بالهند؛ لِتَنتَشِرَ في القارَّةِ الهنديَّةِ كُلِّهَا (الهند والباكستان وبنجلاديش وبورما سريلانكا) .. لهم وجودٌ في إنجلترا، كما لهم نفوذٌ في جنوبِ إفريقيا وكينيا ومورشيوس وعددٍ مِنَ البُلدانِ في القارَّةِ الإفريقيَّة.

٢ المراد بالوجدية الغالية قوم مستغرقون فى التصوف ويعدونه مخالفًا للشرع والمراد بالنجدية فرقة مستحدثة إفراطية تكفيرية يسمونها الناس بالوهابية اعلى مقاصدهم الرد على اهل المذاهب والفقهاء

فصلٌ

الإيمانُ باللهِ هو الغايةُ العُظمى مِن خَلقِ البَشَرِ والعَالم، وعليه أكثر العالمين وعلى وجوده تعالى وتوحيده دلائلُ كثيرة[1] عقليَّةٌ[2] وفطريَّةٌ ونقليَّة.

وَمِن أقوا ها: وجودُ نظامٍ رائعٍ بديعٍ يُسيطرُ على العَالَم؛ دالٍّ على وجودِ خالِقٍ[3] عالِمٍ بَصيرٍ مُقتَدِرٍ حَيٍّ قَيُّومٍ[4].

«واللهُ واحدٌ لَا مِن طريقِ العَدد»؛ لأنَّ كلَّ جزئيٍّ واحدٌ عدديٌّ، فالمرادُ نفيُ الإرادةِ؛ لَا نفي الوحدةِ العدديَّة[5].

أمَّا حركَةُ الإخوانِ وحزبُ التَّحريرِ وأهلُ الحديثِ والفنجفيريَّة والجماعة التَّبليغيَّة؛ فَفِيهم مِنَ التَّفرُّداتُ مَا شاءَ اللهُ، لكنَّهم داخلونَ فِي السَّوادِ الأعظَمِ والفرقةِ النَّاجيةِ إنْ شاءَ اللهُ.

فائدة :المرادُ بالسَّوادِ الأعظَمِ: هم العُلماءُ الرَّبَّانيُّونَ،وليسَ المرادُ الكثرة فَقَط.

[1] يقال: إن طائفة من السُّمنية جاؤوا إلى أبي حنيفة رحمه الله، وهم من أهل الهند، فناظروه في إثبات الخالق عز وجل، وكان أبو حنيفة من أذكى العلماء فوعدهم أن يأتوا بعد يوم أو يومين، فجاؤوا، قالوا: ماذا قلت؟ أنا أفكر في سفينة مملوءة من البضائع والأرزاق جاءت تشق عباب الماء حتى أرسلت في الميناء ونزلت الحمولة وذهبت، وليس فيها قائد ولا حمالون. قالوا: تفكر بهذا؟! قال: نعم. قالوا: إذاً ليس لك عقل! هل يُعقل أن سفينة تأتي بدون قائد وتنزل وتنصرف؟! هذا ليس معقولا! قال: كيف لا تعقلون هذا، وتعقلون أن هذه السماوات والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب والناس كلها بدون صانع؟ فعرفوا أن الرجل خاطبهم بعقولهم، وعجزوا عن جوابه هذا أو معناه.

٢منها برهانُ التَّمانع: وتقريرُه (أنَّه لو أمكَنَ إلهانِ؛ لَأمكنَ بينَهما تمانع، بأن يُريدَ أحدُهما حركَةَ زيدٍ، والآخَرُ سكونَه ... ؛ وحينَئذٍ: إمَّا أن يحصلَ الأمران؛ فيجتمعُ الضِّدَّان؛ أوْ لَا؛ فيلزمُ عجزُ أحدِهما) .

[3] ولهذا لما قيل لأعرابي بم عرفت ربك؟ قال على البديهة: البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير، ألا يدل هذا الكون على اللطيف الخبير. قال بعضهم :دلت على وجوده الحوادث ... سبحانه فهو الحكيم الوارث

٤ أمَّا الاعتقادُ بالصُّدفةِ العمياء؛ فَيَمُجُّهُ العقلُ السَّليم، إذْ وجودُ النَّظْمِ العجيبِ الَّذي هو فوقَ طاقةِ البشرِ بالصُّدفة: إنَّما هو احتمالٌ بعيدٌ؛ بل مُستحيل.

٥ إشاراتُ المرام (١٠٧) ومثلُهُ في البَدرِ الأنوَر، شرح الفقهِ الأكبَر لِنضال آله رشي، يعني أنَّ الواحدَ يُطلَقُ إطلاقَين؛ الأوَّلُ: عَدَدِيٌّ، والثَّاني: بمعنى مَن لَا شريكَ له فيما يختصُّ به، والأوَّل شاملٌ لِكُلِّ جزئيٍّ؛ فكلُّ جزئيٍّ واحد عدداً، فإنَّ زيداً مثلاً واحدٌ عدديٌّ وليسَ باثنين، فَلَو فُسِّرَ به جملة: ((الله واحد))؛ لا يكونُ الكلامُ مُفيداً فائدةً كثيرةً، بخلافِ المعنى الثَّاني، فإنَّ الواحدَ العدديَّ يحتملُ أن يكونَ له شريكٌ فيما يختصُّ بِهِ كَالمُلْكِ والقُدرةِ هَهُنا، وأن لَا يكون، فاللهُ واحدٌ مِن طريقِ العددِ؛ وَلَا مِن طريقِ العددِ، والمرادُ هَهُنا هو الثَّاني، التَّوضيح المثاليُّ: فلو كانَ زيدٌ نجَّارَ البلدِ، و ليسَ لِلبلدِ نجَّارٌ سواه؛ فهو واحدٌ مِن حيثُ العددُ ومن حيثُ إنَّه لَا شريكَ لهُ في وظيفَتِه؛ بخلافِ مَا لو كانَ في البلدِ نجَّارٌ غيرُه، حيث لا يكونُ واحداً في أنَّه لَا شريكَ له (مِن غيرِ طريقِ العدد). وهو المستفادُ مِن شرحِ القورصاريِّ على الفقهِ الأكبرِ وشرحِ القولِ الفَصْلِ على الفقهِ الأكبرِ والبدرِ الأنوَرِ لنضال آله رشي.

استطراد: ويُقالُ إنَّ المرادَ مِن قولِهِ: لَا مِن طريقِ العددِ؛ أنَّه تعالى لَا يُمكن أن يكونَ مِنَ المعدودات، وذكروا له دلائلَ منها: أنَّه لو كانَ واحداً مِن جهةِ العددِ؛ لاحتملَ ثانياً وثالثاً وهكذا، ومنها: أنَّ الأعدادَ بينها تجانُسٌ، واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ وَمُتَعَالٍ عَنِ الجنسيَّةِ، وهذا القولُ وإنْ صدرَ عَن جمعٍ مِنَ الشُّرَّاحِ؛ لكنَّه بعيدٌ؛ لأنَّ الشَّارِعَ قد أطلقَ عليهِ تعالى العددَ؛ قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِصاحبِهِ: «مَا ظَنُّكَ يَا

قُدُّوسٌ عن شوائبِ النَّقصِ، ليسَ كَمِثلِهِ شيء سبحانه وتعالى عمَّا يصفونَ مِن اِنتسابِ شَبَهٍ[1] أو نَقْصٍ أو جسم [2]أو جَوهرٍ أو عرض أو حَدٍّ[3] أو مكان[4].

أبا بكرٍ باِثنين؛ اللهُ ثالثُهما؟» (رواه البخاريُّ)، وقالَ الله تبارك وتعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ}.

وما ذُكِرَ من الدَّلائل؛ فَضعيفة، أمَّا قولُهم إنَّه لو كانَ واحداً مِن جهةِ العدد؛ لاحتملَ ثانياً وثالثاً.. فلا دليلَ عليه، وقولُهم: إنَّ الأعدادَ بينها تجانس؛ فَفيه أنَّ تجانسَ الأعدادِ لَا يستلزمُ تجانسَ المعدوداتِ (وإلى كونِ هذه الادِّلة ضعيفةً ذَهب صاحبُ النِّبراس)، ومن أقوى دلائلِ بطلانِ هذا القول: مَا وردَ في(النِّبراس: ١٥٤) عن الإمامِ الأشعريِّ: إنَّ اللهَ واحدٌ مِن طريق العدد.اه بل وردَ مثلُه عن الإمام الأعظَم.

وأمَّا قولُ النَّسفيَّة: (ليس بمعدود)؛ فالمرادُ منهُ أنَّه ليسَ بكثيرٍ وذي أفرادٍ كما في شرحِ التَّفتازانيِّ.

١فائدةٌ مُهمَّة: التَّنزيه عندَ أهلِ السُّنَّة ليسَ كَتنزيهِ الفلاسفةِ. وكذا التَّشبيه عندَهم ليسَ كَتشبيهِ المشبِّهَة، بل نقولُ: {ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير}، فَنفى المثليَّةَ وأثبتَ السَّمْعَ والبَصَرَ بدونِ تأويلٍ وتشبيه، فليس ربُّنا مُجَّرداً عن السَّمعِ والبصرِ مُنزَّهاً عنهما كما زعمَهُ عقلاءُ الفلاسفةِ، وَلَا مُشبَّهاً سمعُه بِسمعنا، وبصرُه ببصرنا، كما توهَّمه جُهلاءُ المشَبِّهَة، وإنَّما أمرنا بين التَّعطيلِ الصِّرفِ والتَّشبيهِ البَحتِ كما قالَ الشَّيخ الأكبر:

++ فلا تنظر إلى الحقِّ == وتعروه عن الخلقِ
++ وَلَا تنظُرْ إلى الخلقِ == وتكسوه سوى الحقِّ
++ وَنَزِّهْـهُ وَشَبِّهْـهُ == وَقُمْ في مقعدِ الصِّدقِ اه.

وترجمة قوله: ونَزِّهْهُ وشَبِّهْهُ: (أور تنزيه كي جاور تشبيه دائى جا) — منزه مي دان و تشبيه مي كن- فيض الباري.

٢ قال محمَّد عيَّاش الكبيسيُّ وهو يُقرِّرُ مذهبَ السَّلَف: إنَّهم ــ أيْ: أهلَ السُّنَّةِ ــ مع هذا ينفونَ كلَّ صفةٍ تُفيدُ النَّقصَ أو التَّشبيه، وكلَّ مَا لا يليقُ بالله تعالى؛ كالتَّركيبِ والتَّجسيمِ والأعضاءِ والجوارحِ للأدلَّةِ العقليَّةِ القاطعةِ، والنُّصوصِ العامَّةِ في التَّنزيهِ. إلَّا أنَّ مِنَ المعاصرين [الوهابيَّة] مَن ذهبَ إلى إنكارِ ذلكَ؛ فلا يجوزُ عندَهم أن ننفيَ عنِ اللهِ إلَّا مَا نفاهُ عَن نَفْسِهِ بالنَّصِّ الصَّريحِ، وينسبون هذا إلى السَّلَفِ، يقولُ مثلاً صالح بن فوزان الفوزان في ردِّهِ على الصَّابونيِّ : « فقولُهُ: ننزه عن الجسميَّةِ والشَّكلِ والصُّورة؛ هذا ليس مِن مذهبِ السَّلَفِ، فهم ينفونَ مَا نفاهُ اللهُ عن نَفْسِهِ، ولم يَرِدْ نفيُ الجسمِ والشَّكلِ» (تنبيات في الرَّدِّ على مَن تأَوَّلَ الصِّفات)، والأعجبُ مِن هذا: قولُ الشَّيخ عبد العزيز بن باز رحمَهَ الله في معرضِ الرَّدِّ على الشَّيخِ الصَّابونيِّ أيضاً: « ثمَّ ذكرَ الصَّابونيُّ — هداهُ اللهُ – تنزيهَ اللهِ سبحانه عن الجسمِ والحدقةِ والصِّماخِ واللِّسان والحنجرة، وهذا ليس بمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ، [على زعمِ الوهابيَّة]بل هو من أقوالِ أهلِ الكلامِ المذموم، وتكلُّفهم، فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ [يعني به الوهابيَّة] لا ينفونَ عنِ اللهِ إلَّا مَا نفاهُ عَن نَفْسِهِ، أو نفاهُ عنهُ رسولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم»

وبودي أنْ أُعَقِّبَ على هذا الكلامِ بالملاحظات التَّالية: ١- كونُ هذا مذهباً للسَّلفِ أو لأهلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ فهذا غيرُ صحيحٍ، وإليكَ هذه النُّقولات عن أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، كأمثلةٍ فقط للتَّدليل على بطلانِ هذه الدَّعوى: ويقول أبو سعيدٍ الدَّارميُّ في الرَّدِّ على المريسيِّ: وأمَّا دعواكَ إنَّهم [أهلَ الحديث] يقولون: جارح مركَّب؛ فهذا كُفْرٌ لا يقولُهُ أحدٌ مِنَ المسلمين، ولكنَّا نُثبتُ له السَّمعَ والبصرَ والعينَ بِلَا تَكييف، كما أثبتَهُ لِنَفسِهِ فيما أنزل مِن كتابه، وأثبتَهُ له الرَّسول، وهذا الَّذي تُكرِّرُهُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ: جارح وعضوٌ ومَا أشبهه؛ حشوٌ وخرافاتٌ، وتَشنيعٌ لا يقولُهُ أحدٌ مِنَ العالمين .... ويقول أحمد بن حنبل رحمَه الله: «وكذلك اللهُ تكلَّمَ حيث شاءَ، مِن غيرِ أنْ يقولَ بِجَوفٍ وَلَا فَمٍ وَلَا شَفَتَيْنِ وَلَا لِسَان».

٢- إنَّ نَفْيَ صِفَاتِ النَّقصِ والتَّشبيهِ عَنِ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ قائمٌ على الأدلَّةِ القطعيَّةِ مِنَ العقلِ والنَّقلِ، أمَّا العقلُ؛ فظاهرٌ، وأمَّا النَّقلُ؛ فَقولُهُ تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} و{وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا احَدٌ} و{سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ}؛ فهذه الآياتُ جاءَت لِنَفيِ صفاتِ النَّقصِ والتَّشبيهِ مِنَ الله، وهذا ظاهر، ولذلكَ قالَ الشَّيخُ ابنُ تيمية: «وهؤلاء الآيات؛ إنَّما يدلُّلْنَ على انتفاءِ التَّجسيمِ والتَّشبيه» مع أنَّ التَّجسيمَ لم تنصَّ عليه آيةٌ مِنْهُنَّ. راجع :(القول التَّمام بإثباتِ التَّفويضِ للشَّيخ سيف بن علي العصريِّ).

٣يقول الإمامُ أحمدُ بن حنبل: وَلَا يوصَفُ اللهُ تعالى بأكثرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَه أو وَصَفَهُ بِهِ رسولُهُ بِلَا حدٍّ وَلَا غايةٍ اه ذمُّ التَّأويل.

٤لأنَّه تعالى قُدُّوسٌ وَمُنَزَّهٌ عن شوائب المكان، فلو كانَ له مكانٌ؛ فأينَ كانَ قبلَ خَلْقِهِ المكان؟ ولم يردْ نصٌّ صحيحٌ يُثبِتُ له المكان، وَمَنْ يستدلُّ مِنَ الوهابيَّةِ لإثباتِ المكانِ من صفةِ الاستواء؛ فقد استدلَّ مِن لازمِ الصِّفةِ وكيفِه، وهو استدلالٌ باطلٌ وقياسٌ مع الفارق،

ثمَّ اعتقادُ أنَّه تعالى مُنَزَّهٌ عن الاحتياجِ إلى الحلولِ والمكان؛ اعتقادٌ سلفيٌّ وفِطريٌّ، وموافقٌ لظاهرِ النُّصوصِ، فالَّذي يقتضيه ظاهرُ النُّصوصِ هو تعاليه عن المكان يقول تبارك وتعالى:

١) {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}

٢) ويقول عزَّ مِن قائلٍ: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ}

٣) ويقول جلَّ جلالُه: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ انْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْارْضَ فَاذَا هِيَ تَمُورُ (١٦) امْ امِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ انْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ} (١٧)

٤) ويقول تعالى اسمُه: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَايْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ انَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} (١١٥)

٥) ويقول سبحانه وتعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْانْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ اقْرَبُ الَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} (١٦)

٦) ويقول تباركَ وتعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ ايْنَ مَا كُنْتُمْ}

٧) وقالَ رسولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إنَّ أحدَكُم إذا قامَ في صلاتِهِ؛ فإنَّه يُناجي ربَّه، أو إنَّ ربَّه بينَه وبينَ القِبلة».

٨) وقالَ رسولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ينزل ربُّنا تباركَ وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا حين يبقى ثلث اللَّيلِ الآخِر».

٩) وقالُ رسولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ».

١٠) ورُوِيَ عن الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «لَو أَنَّكُمْ دليتم بِحَبلٍ إِلَى الأَرْضِ السُّفْلَى؛ لهبطَ على الله».

١١) وقالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «يا أيُّها النَّاسُ اربعوا على أنفسِكُم، فإنَّكم لا تدعونَ أصمَّ ولا غائباً، إنَّه معكم، إنَّه سميع قريب،».رواه البخارى وفى رواية ابى داود: ((،أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته))

فإنَّ الجمعَ بين هذه النُّصوصِ سهلٌ لِمَن يستطيعُ أن يعبدَ ويتصوَّرَ مَعبوداً مُتعالياً عن المكانِ والتَّجسُّمِ والحلولِ والجلوسِ، فإنَّ مخلوقاً من مخلوقاتِ ربِّنا (مَلَكَ الموت) قادرٌ على الحضورِ في شتَّى الأمكنة وفي آنٍ واحد، فَلَو ماتَ أُلوفٌ من النَّاسِ في مشرقِ الأرضِ، ومثلُهم في مغربِها، ومثلُهم في الشَّمالِ والجنوبِ في لحظةٍ واحدة؛ لَقَبَضَ أرواحَهُم شخص واحدٌ؛ هو مَلَكُ الموت، فكيفَ لا يستطيعُ القادرُ المطلَقُ الحضورَ في كلِّ مكانٍ معَ استوائِهِ على العَرش،؟ فَإِنْ أنكرْتَ هذا؛ فإنَّكَ تعبدُ ذاتاً أضعفَ مِن أحدِ مَخلوقاتِهِ، وإذ اذعنت ما قلت اذعنت أنَّ اللهَ قادرٌ على الحضورِ في كلِّ مكانٍ؛ بل كلُّ الأمكنةِ إليهِ سواءٌ، وهذا هو معنى عدمِ احتياجِهِ إلى المكان، وتعاليه عن الأمكنةِ؛ معَ استوائِهِ على العرشِ بِلَا كيفٍ وَلَا تمكُّنٍ، ولقد بيَّنَ الإمامُ الغزاليُّ المرادَ حقَّ البيان، وعرفَ ربَّهُ حقَّ المعرفة، حيثُ قالَ: "وإنَّه مُستوٍ على العرشِ على الوجهِ الَّذي قالَه، وبالمعنى الَّذي أرادَه، استواءً مُنَزَّهاً عن المماسَّةِ والاستقرارِ والتَّمكُّنِ والحلولِ والانتقالِ، لا يحملُهُ العرشُ؛ بَلِ العرشُ وحَمَلَتُهُ مَحمُولونَ بِلُطْفِ قُدرَتِهِ، وَمَقهورونَ في قَبضَتِهِ، وهو فوقَ العرشِ والسَّماءِ، وفوقَ كلِّ شيءٍ إلى تخومِ الثَّرى؛ فوقيَّةً لا تزيدُهُ قُرباً إلى العرشِ والسَّماءِ، كَمَا لَا تزيدُهُ بُعْداً عن الأرضِ والثَّرى، بل هو رفيعُ الدَّرجاتِ عَنِ العرشِ والسَّماء، كما أنَّه رفيعُ الدَّرجاتِ عَنِ الأرضِ والثَّرى، وهو معَ ذلك قريبٌ مِن كلِّ مَوجودٍ، وهو أقربُ إلى العبدِ مِن حبلِ الوريد، وهو على كلِّ شيءٍ شهيد، إذْ لا يماثلُ قربُه قربَ الأجسامِ، كَمَا لا تماثلُ ذاتُه ذاتَ الأجسام، وأنَّه لا يحلُّ في شيءٍ وَلَا يحلُّ فيه شيءٌ، تعالى عن أن يحويَه مكانٌ، كما تقدَّسَ عن أن يَحُدَّهُ زمان، بل كانَ قبلَ أن خلقَ الزَّمان والمكان، وهو الآن على مَا عليه كان" اه (إحياءِ علومِ الدِّين) وقال سيدى الكشميرى : وكذا الاستواء على العرش، والمعية، وقربه تعالى، كلها من باب واحد عندي، لا ندرك كيفياتها في غير أن نقول بتشبيه أو تجسيم كما يقوله الزائغون، فكما أن تلك الأشياء كلها على ظاهرها بدون تأويل عند الأئمة الأربعة، كذلك هذه المواجهة ووصلة المناجاة عندي. اه (فيض البارى) واليه ذهب المجدد السرهندى فى مكتوباته المكتوبة بالفارسية :حصه ٤ دفتر أول مكتوب ٢٦٦

أمَّا لَو تَرَجَمتَ الآيةَ الأولى بأنَّه تعالى مُستوٍ على العرشِ بذاتِهِ على وجهِ التَّمكُّنِ اللَّازمِ منه الحلول؛ فيجبُ عليكَ تأويلُ مَا بقي من النُّصوصِ بنحوٍ من الأنحاء، ولو انجرَّ إلى التَّعطيلِ والتَّحريفِ، أو الجمع بينها على وجهٍ تصيرُ إلى التَّشبيه والتَّكييف، وفهمُ مَا قلتُ سهلٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

وأمَّا مَن يعبدُ ويتصوَّر مَعبوداً جالساً على العَرشِ واضعاً رجلَيْهِ على الكرسيِّ، وَلِلعرشِ أطيطٌ كأطيطِ الرحل، والعرش أكبر منه بقدرِ شخص، فهذا مُجسِّمٌ هالِكٌ ضالٌّ مُضِلٌّ لا يسطتيع أن يعبدَ إلَّا جسماً قاسَهُ على نَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ وأن يُؤَوَّل النُّصوص الواردة في إثباتِ وجودِه تعالى في كلِّ مكان، بلاكيف والَّتي تقتضي تعاليه سبحانه عن كلِّ مكان. نعم من أثبت العلوَ والإستواءَ بلا كيف ولا مَكانٍ ولا حلولٍ ، ثم أوَّل نصوص المعية والاحاطة، بالمعية العلمية والإحاطة العلمية ؛فقد ذهب المذهب الصحيح ، ولا نُبَدِّعُهُ بل هو قولُ الجمهور راجع: جامع الفتاوى : ١/ ٣٦وإمداد الفتاوى : ٥٩/٦ وچند أهّم مسائل من فتاوى دار العلوم ديوبند : ٢٥/١

فإنْ قُلْتَ: ذهبَ السَّلَفُ جُلُّهم بل جميعُهم إلى أنَّه تعالى مُستوٍ على العرشِ بذاتِهِ، فما تذهبون إليه معاشرَ الأشاعرةِ فَهْمٌ مُستحدثٌ مُخالِفٌ لِمَا عليه خيرُ القرون، فكيف تَدَّعونَ أنتم أنَّكُم مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعة؟ وهل كانَ الجماعةُ إلَّا جماعةَ الصَّحابة والتَّابعين؟ أقولُ:

وتُحرَّمُ الاستعانةُ[1]والاستغاثةُ[1]والاستجارةُ والاستمدادُ[2]مِن غيرِهِ تعالى[3]

إطلاقُ لفظ "بذاته" لم يعرف قبلَ القرن الثَّالث، وأوَّل مَن نُقِلَ عنه إطلاقُها فيما وقفْتُ عليه: ابنُ أبي شيبة "ت ٢٩٧". انظرْ كتابَ العرشِ له ص ٥١، ثمَّ أَطلقَ ذلكَ بعدَه ابنُ أبي زيد القيروانيُّ "ت ٣٨٩"، وأبو عمر الطلمنكيُّ، وأبو نصر السَّجزيُّ، وابنُ عبد البرِّ وغيرهم. وأومأ الإمامُ الذَّهبيُّ إلى أنَّ ذلكَ مِن فضولِ الكلامِ الَّذي يحسن تركُه، وأنكرَ على السِّجزيِّ نسبةَ ذلك للأئمَّةِ كسفيان الثَّوريِّ والإمام مالك وغيرهما، والحقُّ أنَّه لم يثبت عن سفيان وطبقتِهِ إطلاقُ ذلك "العلو: ١٧١، ١٨٠". ولعلَّ السِّجزيَّ نسبَها إليهم بالمعنى، وأنَّهم يثبتون الاستواء على الحقيقة. والَّذي دعا هؤلاء إلى إطلاقِ لفظ "بذاته" هو أنَّ الجهميَّةَ لَمَّا قالُوا إنَّ الاستواءَ مجازٌ صرَّحَ أهلُ السُّنَّةِ بأنَّه مُستوٍ بذاتِهِ؛ مبالغةً في إثباتِ استواءِ المولى عزَّ وجلَّ على عرشِهِ على الحقيقة. (مأخوذ من تحقيق محمَّد با كريم با عبد الله على رسالة السجزيِّ)، وقالَ الألبانيُّ: هاتانِ اللَّفظتانِ ((بذاته)) ((وبائن)) لم تكونَا معروفتَين في عهدِ الصَّحابةِ – رضي اللهُ عنهم – اهـ. وأمَّا تأويلُهم صفةَ قُرْبِهِ تعالى الثَّابت بالقرآن والحديث؛ بقُربِهِ بالعِلْمِ؛ فَلَهُ وجهان؛ الأوَّل: هذا ليس بتأويلٍ؛ بل توضيحٌ، فإنَّه تعالى ليسَ بجسمٍ حتَّى يكونَ قربُهُ وبُعدُهُ فيزيكيًّاً؛ بل هو مُتَعالٍ، فَلَا تعبيرَ إلَّا بالعِلْمِ، وتحرُّزاً عن شبهةِ الحلولِ والمكانِ، وإلَّا؛ فهو تعالى معنا بالعِلْمِ التَّامِّ الشَّامل، بصيرٌ بكلِّ حركةٍ، سميعٌ لكلِّ همسٍ، عالمٌ بكلِّ إحساسٍ قلبيٍّ أو شوقٍ أو ذوقٍ في الصَّدر، يعلمُ خائنةَ الأعْيُنِ وَمَا تُخفِي الصُّدور، نعم لَا حضورَ له جسماً ومكاناً؛ لأنَّه تعالى مُتعالٍ عنهما، وَلَو سَلِمَ؛ فهذا بيانٌ لِفَهمِ المخاطبِ الَّذي لا يستطيعُ تصوُّرَ ذاتٍ قريبٍ بلا كيف في الصَّلاةِ مُستوٍ على العرش بلا كيف في حينٍ واحِد.(راجع امداد الفتاوى :٥/ ٤٣٤و جامع الفتاوى:٤٣/١) أيُّهَا المُنْصِفُ: إنَّ شخصاً لو آمَنَ بأنَّ الله استوى على عرشِهِ بِلَا كيفٍ وَلَا حلولٍ وَلَا تمكُّن، وَمع هذا؛ آمنَ وصدَّقَ بكونِهِ تعالى أقربَ مِن حبلِ الوريدِ، وبنزولِهِ تعالى كلَّ ليلةٍ، بِلَا تكييف وَلَا تعطيل وَلَا تشبيه وَلَا تحريف؛ كيف يخرجُ عن أهلِ السُّنَّة؟ وكيف يكون جهميًّاً؟ فقد قال الشَّيخُ ابنُ تيمية: وأمَّا "النُّزولُ" الَّذي لا يكون مِن جنسِ نزولِ أجسامِ العِبَاد؛ فهذا لا يمتنع أن يكونَ في وقتٍ واحدٍ لِخَلْقٍ كثير، ويكون قدره لبعضِ النَّاسِ أكثر، بل لا يمتنع أن يقربَ إلى خلقٍ من عباده دونَ بعضٍ، فيقربُ إلى هذا الَّذي دعاهُ دونَ هذا الَّذي لم يدعُهُ.. وهذا كما أنَّ حسابَه لعبادِهِ يومَ القيامة؛ يحاسبهُم كلُّهُم في ساعةٍ واحدة، وَكلٌّ منهُم يخلو بِهِ فيقرِّره بذنوبِهِ، وذلك المحاسَبُ لا يرى أنَّه يحاسبُ غيرَه. وقالَ رجلٌ لابنِ عبَّاسٍ: كيفَ يُحاسبُ اللهُ العبادَ في ساعةٍ واحدة؟ قال: كَمَا يرزقُهُم في ساعةٍ واحدة. وكذلكَ مَا ثبتَ في "صحيح مُسلم" عن أبي هريرةَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قال: «يقولُ الله: قسمتُ الصَّلاةَ بيني وبينَ عبدي نصفَين: فَنصفُها لي ونِصفُها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قالَ العبدُ: {الحمدُ للهِ ربِّ العالمين}؛ قالَ اللهُ: حَمَدَنِي عبدي، فإذا قالَ العبدُ: {الرَّحمن الرَّحيم}؛ قالَ اللهُ: أثنى عليَّ عبدي ...الحديث، فهذا يقولُهُ سبحانه وتعالى لكلِّ مُصَلٍّ قرأ الفاتحةَ اهـ. (من مجموع الفتاوى وشرح حديث النُّزول باختصار).

تذييل : قد ظهر مما مر إنَّ لأهل السنة المتقدمين فى نصوص الاستواء والمعية قولين : الأول الإيمان بظاهر نصوص الاستواء وتأويل نصوص المعية الثانى : الايمان بظاهر جميع النصوص(المعية والاستواء) وكلا القولين حق بإذن الله .

تنبيه: وفي الذَّيل: "ما وسعَني سمائي وَلَا أرضي؛ بل وسعَنِي قلبُ عبدي المؤمِن"وَ: " القلب بيت الرَّبِّ" قالَ ابن تيمية: مَوضوعانِ؛ قُلْتُ: وهما كَمَا قالَ، وفي المختصَر: "لم تسعني أرضي وسمائي، ولكن وسعَني قلبُ عبدي المؤمن"؛ لم يوجد له أصل، وفي المقاصد: ذكر في الإحياء، وقال مُخرِّجُهُ العراقيُّ: لمْ أرَ له أصلاً، وقالَ ابنُ تيمية: مذكورٌ في الإسرائيليَّاتِ، ومعناهُ: وسعَ قلبُه الإيمانَ بي ومحبَّتِي، وإلَّا؛ فالقولُ بالحلولِ كُفْرٌ، وقالَ الزَّركشيُّ: وَضَعَهُ الملاحدةُ، وَ: "القلبُ بيتُ الرَّبِّ" لَا أصلَ لهُ في المرفوع. (تذكرة الموضوعات لطاهر الفتني)

١ لا تجوز الاستعانة بالأموات أو النداء لهم عند الكرب؛ فإن النداء أو الاستعانة إنما تجوز إذا كان المستعان ممن يَعلم المستعين ويقدر على إعانته، إليه أشار قوله تعالى (**إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ** (**الفاطر/١٤**) ومن المعلوم أن الأموات لا علم لهم ولا قدرةَ على إعانة من يستعيذ ، فكيف تجوز الاستعانة بالأموات والنداء لهم ؟ كما لا تجوز الاستعانة أو النداء بمثل "يا غوث أغثنى" معتقدًا بأن الله مَنَحَهُم القُدرة على اعانة مَن يستعينه ، أو معتقدًا بأن هؤلاء شُفَعَائنا عندَ الله ؛ فإن كلاً مِن هذين الاعتقادين باطلٌ، لم ينزل الله به من سلطان ،ولم يأت به اثر ، ولم يتبينه سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والعلماء الربانيين .... والمزيد من التفصيل فى : إمداد الفتاوى :٥/ ٣٤٤و٣٤١و٣٤٣و٣٦٧ ط: إدارة تأليفات أولياء ، ديوبند . كتبه زين الاسلام مفتى دار العلوم ديوبند ١٤٣٥/٨/١٢(چند اهم مسائل :٤٣/٢)

مِنَ الأحياءِ والأمواتِ في ما فوقَ الآلاتِ[4]، بل شِرْكٌ، وَمَا نُسِبَ إلى بعضِ السَّلَفِ؛ فمُأَوَّلٌ[5] إنْ صحَّ.

فائدة مهمة :هذه الأعمالُ والاعتقاداتُ: أفكارٌ برلويَّة؛ فإنَّهم خلافاً لهداياتِ الإسلامِ وحقيقةِ التَّوحيد؛ يجعلونَ نداءَ غيرِ اللهِ والاستعانةَ به جزءاً مِن عقيدتِهم، ويعتقدونَ أنَّ اللهَ جعلَ بعضَ عبادِهِ مَأمورينَ لِقضاءِ حاجاتِ العِبَادِ، والنَّاسُ يطلبونَ حاجاتِهم مِنهُم بخوفٍ ورَهبة. (الأمن والعلى لِنَاعتي المصطفى – أحمد رضا خان)

ويقول أحمد رضا خان: الاستمدادُ مِنَ الأمواتِ ونداؤهم والتَّوسُّل بِهِم ليسَ أمراً غيرَ مشروعٍ؛ بلْ مرغوبٌ ومُستحسَنٌ، لا يُنكِرُهُ إلَّا المعاندونَ وأعداءُ العدلِ والإنصافِ. ويقول أيضاً: الاستعانةُ من الأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصَّالحين حتَّى بعدَ موتِهم جائزٌ، فإنَّ الأولياءَ يتصرَّفونَ في الدُّنيا بعدَ موتِهم. (فتاوى رضويَّة) مأخوذ مِن (ياقوت أحمر)

١ وقد رأينا كثيراً مِنَ النَّاسِ على نحوِ الصِّفةِ الَّتي وصفَ اللهُ تعالى بها المشركين؛ يهشُّون لذكرِ الأموات، يستغيثونَ بهم ويطلبون منهم من سماعِ حكاياتٍ كاذبةٍ عنهم تُوافِقُ هواهم واعتقادَهم فيهم، ويُعظِّمونَ مَن يحكي لهم، وينقبضونَ مِن ذكرِ اللهِ تعالى وحدَه، ونسبةِ الاستقلالِ بالتَّصرُّفِ إليهِ عزَّ وجلَّ، وسردِ مَا يدلُّ على مزيدِ عظمتِهِ وجلالِهِ، وينفرون مِمَّن يفعلُ ذلكَ كلَّ النَّفرة، وينسبونه إلى ما يكره، وقد قلتُ يوماً لِرَجُلٍ يستغيثُ في شدَّةٍ بِبَعضِ الأمواتِ ويُنادي: يا فلانُ أغِثْني، فقلتُ له: قُلْ يا الله، فقد قالَ سبحانَه: {وإذا سألك عبادي عنِّي فإنِّي قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الدَّاعِ إذا دعاني}؛ فَغَضِبَ وبلغَني أنَّه قال: فلانٌ مُنكِرٌ على الأولياءِ، وسمعتُ عن بعضِهم أنَّه قالَ: الوليُّ أسرعُ إجابةً مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ، وهذا مِنَ الكُفرِ بمكانٍ، نسألُ اللهَ تعالى أن يعصمَنَا مِن الزَّيغِ والطُّغيانِ. (روح المعاني، وللتَّحقيق راجِع بلوغَ المرام لمولانا الدِّيوبنديِّ **والمحمودية :١/٣٤٥**).

٢ وفي العَرفِ الشَّذيِّ:كلُّ رقيةٍ لا تكون معانيها مَعلومةً؛ لا تجوزُ الرُّقيةُ بها؛ لاحتمالِ الشِّرك والاستمدادِ بغيرِ الله. اهـ **راجع الحقانية** :١/٢٣٠ والمحمودية :١/٣٤٧– ٣٤٩ ،وصرح فى : ١/ ٣٥٠ : انه شرك ،ومثله فى الرشيدية ،راجع فتاوى قاسمية :١/٤٣٣باب الاستمداد بغير الله .

استطرادٌ: أمَّا الاستفاضةُ مِن غيرِهِ تعالى مِنَ الأمواتِ والأحياءِ؛ فقالَ الإمامُ الكشميريُّ: ثمَّ لا يخفَى عليكَ أنَّ بعضَ الفقهاءِ قد أنكرُوا الاستفاضةَ عن القبورِ مُطلقاً، وذلكَ لفقدانِ تفاصيلِهِ في الشَّرعِ، فينبغي أن يرجعَ في أمثالِهِ إلى كلامِ العرفاءِ؛ فإنَّهم أعلمُ بهذا الموضوعِ، ولكلٍّ فنٍّ رجَال. وكتبَ المحشِّي بدرُ العالمِ في تعليقِهِ على الفيضِ: فقد سألتُ عنه مرَّةً عن الاستفاضةِ من أهلِ القبور، هل يجوز ذلكَ أم لا؟ فقالَ لِي: أمَّا المحدثون؛ فلا أراهُم يجوِّزونَه، ولكن أُجيزُه أنا؛ لكونِهِ ثابتاً عندَ أربابِ الحقائق. غير أنَّه ينبغي لِمَن كانَ أهلاً له، أمَّا مَن كانَ مُنغمِساً في الظُّلماتِ؛ فَلَا خيرَ فيه اهـ. وفي المهنَّد على المفنَّد: وأمَّا الاستعانةُ مِن روحانيَّةِ المشائخ الأَجِلَّة، وَوصولُ الفيوضِ الباطنيَّةِ مِن صدورِهم وقبورِهم؛ فيصحُّ على الطَّريقةِ المعروفةِ في أهلِها وخواصِّها؛ لا بِمَا هو شائعٌ في العوامِّ.

أقولُ: قد شاعَ في عصرِنا هذا الجهلُ والفسادُ، وبُعْدُ النَّاسِ عَنِ العِلْمِ والتَّحقيق، فالأفضلُ كلَّ الفَضْلِ: البُعْدُ عن هذه الشُّبهات. فلذا قال سيدى مولانا رشيد احمد الجنجوهى : لا يجوز هذا للعوام ابدا ...وبيان هذه الأمور للعوام فتح باب الشرك عليهم (فتاوى رشيدية ١٠٠) فتاوى الدينية :١/ ١٧١

فائدةٌ هامَّةٌ: المرادُ بالاستفاضة: أن يفيضَ اللهُ عليكَ الرَّحمةَ بِبَركةِ حضورِ شخصٍ مُتديِّنٍ؛ لَا أن يفيضَ هوَ عليكَ شيئاً. مستفاد من تقرير الرافعى نقلاً عن السندى

٣ مِن شجرٍ أو حجرٍ أو قمرٍ أو بقرٍ أو قبرٍ أو نفرٍ أو جِنَّةٍ أو مَن بِهِ جِنَّة، فَعَن عائشةَ وعبدِ اللهِ بن عبَّاسٍ، قالَا: لَمَّا نزلَ برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ طَفِقَ يطرحُ خميصةً له على وجهِهِ، فإذا اغتمَّ بها؛ كشفَها عن وجهِهِ، فقالَ: وهو كذلك: «لعنةُ اللهِ على اليهودِ والنَّصارى، اتَّخذُوا قبورَ أنبيائِهم مساجد» يحذر مَا صنعوا. رواه البخارى

[4] راجع إمداد المفتين : ١/١٦٤

٥ منها مَا قالَ في المرقاة: (إنَّه – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – حيٌّ يُرزَقُ ويستمَدُّ منه المددُ المطلق) والَّذي يظهر لي في ترجمةِ كلامِهِ: أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يَستمدُّ مِنَ اللهِ المددَ المطلَق.

ومعنى «لا إلهَ إلَّا الله»: لا إلهَ مَعبودٌ بحقٍّ أو لا إلهَ موجودٌ إلَّا الله[1].

ويجوزُ إطلاقُ ترجمةِ«الله»عليه تعالى مِن غيرِ العربيَّةِ مثل:«خداوند،خداي، گاد»[2].

وهو: أحدٌ لَا شريكَ له، وَلَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نِدَّ لَهُ، وَسِعَتْ رحمتُهُ كلَّ شيءٍ[3]

---

١ لأنَّ الخِطَابَ كان مع جاهلي العربِ القائلينَ بوجودِ آلهةٍ غير الله، فالمقصود: نفيُ وجودِ آلهةٍ غيرِ اللهِ، وهو حاصل، وهذا جوابٌ لِمَا يُقال: لو يقدر الخبر ممكن؛ لا يلزمُ وجودُ الباري؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن إثباتِ الإمكانِ؛ إثباتُ وجودِ الله، فالإمكانُ لا يستلزمُ الوجود، وبتقديره موجودٌ لا يلزمُ نفي الإمكان عن غيرِ اللهِ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن نفيِ الوجودِ؛ نفيُ الإمكان، فَلَا يلزم التَّوحيد الكامِل؟ قالَ في عمدةِ القاري: وخبرُ لَا، الَّتي لِنَفيِ الجِنْس مَحذوفٌ اتِّفاقاً، تقديرُهُ: موجودٌ إنْ أُريدَ بالإلهِ المعبود بحقٍّ، وإلَّا؛ فتقديره: معبود بحقٍّ، وإنَّما لم يقدر «ممكن» لأنَّ الخطابَ كان مع مُشركِي العرب، وهم كانوا قائلين بوجودِ آلهةٍ غيرِ الله.

وأجابَ عنه في الفتاوي الحديثيَّة: لا شكَّ أنَّ المرادَ؛ تقديرُ موجودٍ لَا مُطلقاً؛ بل مع ملاحظةِ وجوبِ اتِّصافِ وجودِهِ بأنَّه واجبٌ لذاتِهِ؛ أي: لا مَوجودَ وجودُه واجبٌ لذاتِهِ إلَّا الله، وهذا لا يردُ عليه شيء، وبفرضِ الغفلةِ عن هذا والاقتصارِ على تقديرِ موجودٍ فقط؛ يمكن توجيهُهُ بأنْ يُقالَ: إنَّ الممكنَ يُسمَّى مَوجوداً بالقوَّةِ، فإذا قُدِّرَ مَوجوداً؛ انتفَى وجودُ الألوهيَّةِ بسائرِ اعتباراتِهِ عن غيرِ اللهِ تعالى، وإثباتِه بسائرِ اعتباراتِهِ للهِ تعالى. اهـ

٢ لأنَّ كلمةَ إيل عندَ الجمهور: اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ تعالى، ومُرادفٌ لـ ((الله)) قال البخاريُّ: قوله تعالى: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ}؛ قالَ عكرمةُ: جبر وميك وإسراف: عبد، إيل: الله، ورواه ابن جرير بسنده عن عكرمة أنَّه قالَ: إنَّ جبريل اسمُهُ عبدُ الله، وميكائيل اسمُهُ عبدُ الله، إيل: الله، ورواه يزيدُ النَّحويُّ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ مثله سواء، وكذا قالَ غيرُ واحدٍ من السَّلَفِ كما سيأتي قريباً. (تفسير ابن كثير باختصار). هذا قولُ ابنِ عبَّاسٍ، وليسَ لهُ فِي المفسِّرين مُخالِف. (تفسيرُ القرطبيِّ)ومِن طريقِ يزيد النَّحويِّ، عن عكرمةَ عن ابن عبَّاسٍ نحو الأوَّل، وزادَ: وكلُّ اسمٍ فيه "إيل" فهو الله. ومِن طريقِ عبد اللهِ بن الحارث البصريِّ – أحد التَّابعين – قال: إيل: اللهُ بالعبرانيَّة. (فتح الباري) وفي فتاوي اللَّجنةِ الدَّائمةِ للبحوثِ العلميَّةِ والإفتاء: تجوزُ ترجمةُ أسماءِ اللهِ لِمَن لَا يعرفُ اللُّغةَ العربيَّةَ بِلُغتِهِم إذا كانَ المترجِمُ بصيراً لِلُّغتَين، كما يجوز أن تُترجم لهم معاني الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ لِتَفهيمِهِم الدِّين. ونقلَ الآلوسيُّ في تفسيرِهِ احتجاجَ المعتزلةِ بعدمِ إنكارِ أحدٍ من المسلمين على إطلاقِ الفرس (خدا) وزاد عليه اسم (تكرى) وهو تركيٌّ، وكافه نون في النُّطق، وقالَ: إنَّهم اِدَّعوا أنَّ هذا إجماع، وأنَّه لو ثبتَ؛ لكانَ كافياً في الإذنِ الشَّرعيِّ. وفي نخبةِ اللَّآلي: انعقدَ الإجماع عليه. اهـ

فائدة: ومَا نُقِلَ عن بعضِ السَّلفِ مِن منعِهِم ترجمةَ كلمةِ الله؛ فَمرادُهم منعُ ترجمتِها بالعربيَّةِ لَا بغيرِها من الألسنة، وبهذا؛ يُفسَّر قولُ الشَّيخِ محمود طحَّان في تيسير مصطلح الحديث: "أمَّا الكُتُب المصنَّفة؛ فلا يجوزُ روايةُ شيءٍ منها بالمعنى، وتغيير الألفاظ الَّتي فيها، وإنْ كان بمعناها؛ لأنَّ جوازَ الرِّواية بالمعنى كان للضَّرورةِ إذا غابَت عن الرَّاوي كلمةٌ من الكلمات، أمَّا بعدَ تثبيتِ الأحاديثِ في الكُتُبِ؛ فليس هناك ضرورةٌ لِروايةِ مَا فيها بالمعنى" فمرادُه: الرواية بالمعنى العربيِّ لاالحكم بحرمةِ ترجمتها الفارسيَّة.

فائدة: الظَّاهرُ من كلامِ الشُّعراءِ الفارسيِّين وسائرِ مَن كتبَ بالفارسيَّة؛ أنَّهم يُطلقونَ اسمَ إيزد مُرادفاً لاسمِ اللهِ، وهو الَّذي مشَى عليه في قاضي خان والهنديَّة والدر والبزازيَّة؛ حيثُ نقلُوا انعقادَ اليمينِ به، وروى المستغفريُّ في "فضائلِ القرآن"بسندِهِ عن أبي بكرٍ المعروفِ بأبي حنيفةَ الصَّغير يقولُ: بلغَنَا أنَّ أهلَ فارس كتبوا إلى سلمانَ أن يكتبَ إليهم بشيءٍ مِنَ القرآنِ بلسانِهم؛ فكتبَ إليهم: بسم الله نام إيزد بخشا وند بخشا يشرگر اشتهل خيش[ستايش] خداي همه جهان ...اهـ، وفي القاموس:(إيزد) من أسماء الله تعالى، وقد تُكسَرُ الزَّاي. لكن كان ابنُ المبارَك يكرُه إيزد أنْ يُحلَفَ به، وقالَ: لا آمنُ أن يكونَ أُضِيفَ إلى شيءٍ يُعبَد (فتاوى يسألونك لِ عفَّانة)، وقالَ معين ودهخدا:"إيزد" ١ . فرشته، ملك. ٢ . خدا، آفريدگار."فيُعلَمُ مِن كلامِهما أنَّ إيزد يُطلَق على الملَكِ أيضاً، نعم: الظَّاهرُ مِن كلامِ أهلِ اللُّغةِ الفارسيَّةِ أنَّ "يزدان" خاصٌّ بِهِ تعالى.

فائدة : وفى المحمودية : ٢٦٧/١: إن الأدبَ مع اسمائِه تَعالى لازمٌ والقولُ بانَّ كلمة "گاد" اسمٌ له تعالى، من سوء الأدب، ولا حق فيه لاحد . أقولُ : إذا كانت الكلمة مستعملةً بين جميع الناس ولا يخطر ببال أحد سوء الأدب لا منع فى اطلاقها عليه تعالى ان شاء الله.

٣ حكايةٌ: حاجَّ إبليسُ الشَّيخَ عبد اللهَ التُّستريَّ قائلاً: أنَّك تقول: إنِّي أُعذَّبُ في النَّار، وكيف يكون ذلك؟ مع أنَّ الله تعالى أخبرَ أنَّ رحمتَه

يَهدي مَن يشاءُ فَضلاً، ويُضِلُّ مَن يشاءُ عدلاً[1]، وإضلالُه: خُذلانُهُ، بأن لا يوفِّقَه إلى مَا يرضَى.

{لا يُسأَل عَمَّا يَفعَل[2] وَهُم يُسألون}، فَمَن سأَلَ: لِمَ فعلَ؟ فقد ردَّ حكمَ الكتاب.

مُستغنٍ عَنِ العرشِ وَمَا دونَه، محيطٌ بكلِّ شيءٍ وفوقه.

ولا نخوضُ في اللهِ، وَلَا نُماري في دينِ الله.

والميثاقُ الَّذي أخذَه مِن آدمَ وذُرِّيَّتِه[3] حقٌّ.

وهو الشَّارعُ المحرِّمُ المحلِّلُ.[1]

وَسِعَت كلَّ شيءٍ، أَلَسْتُ بشيءٍ؟ فَلَمْ أدخلْ تحتَ الرَّحمة؟ فأجابه التُّستريُّ: إنَّ الرَّحمةَ لِلَّذين يقيمون الصَّلاةَ ويؤتونَ الزَّكاة، وبربِّهم يؤمنون، ولَسْتَ مِنهُم. فَضَحِكَ منه، وقالَ: كنتُ أرى أنَّكَ عالمٌ عارِف، فإذا أنتَ مِمَّن لا يعرفُ شيئاً؛ قيَّدْتَ صفاتِهِ المطلقة، فإنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على الإطلاق، وخالقٌ على الإطلاق؛ فكذا هو رحيمٌ على الإطلاق، وأنتَ تُقيِّدُها، فَلَم يدرِ التُّستريُّ مَا يقولُ له، قلتُ: ولا أدري ماذا أفحمَ التُّستريَّ، وأينَ اللَّعينُ مِن قولِه تعالى؟ فإنَّه ليس فيه إلَّا بيانُ سعتِها، لا حكمَ بالرَّحمةِ، فهو على حدِّ قولِكَ: هذه الدَّارُ تَسَعُ ألفَ رجلٍ، ولو لم يدخُلْ فيها واحدٌ، فَفِيه بيانٌ لِسِعَتِهَا، لا حكم بكونِ هذا العددِ فيها بالفعل، فرحمةُ الله أيضاً وَسِعَت العوالِمَ كلَّها، وهذا اللَّعينَ أيضاً. فلو أرادَ الدُّخولَ فيها؛ لم يجدْ فيها ضِيقاً، ولكنَّ الشَّقيَّ إذا حجرَ نفسَه عنها، ولم يدخلْهَا، فَمَا ذَنبُ الرَّحمة؟ {أَنُلزِمُكموهَا وأنتم لها كارهون} [هود: ٢٨]. (فيض الباري)

استطرادٌ: قالَ بعضُ المتوغِّلِينَ في التَّأويلِ من المتأخِّرينَ – غفرَ اللهُ لهم وهداهُم – إنَّ الرَّحمةَ عبارةٌ عن رقَّةِ القلبِ، وهو في اللهِ مُحالٌ، فإسنادُها إليهِ تعالى مجازٌ، وعبارةٌ عن إيصالِ النَّفعِ، قالَ سيِّدي الكشميريُّ –رحمهُ اللهُ تعالى – رَادَّاً عليه: وَيَا لِلعَجبِ؛ فإنَّ الرَّحمةَ إذا كان إسنادُها إلى اللهِ تعالى مجازا؛ فإلى مَن يكونُ حقيقةً؟ اه (فيض الباري)، أقولُ تأييداً لقولِ سيِّدي: أيُّها القوم، إذا لمْ يكنْ أرحمُ الرَّاحمينَ رحيماً؛ فإلى أيِّ بابٍ نتوجَّه؟ وَمَن يرحمُنا. رَحِمَكُم الله.؟

١ ولا يجبُ عليه شيءٌ، وهو مُتَفَضِّلٌ على عبادِهِ، عادلٌ، قد يُعطي مِنَ الثَّوابِ أضعافَ مَا يستوجبُهُ العبدُ؛ تَفضُّلاً منه، وقد يُعاقِبُ على الذَّنبِ؛ عدلاً منه، وقد يعفو؛ فضلاً منه.

ومَا اشتُهِرَ أنَّ أرزاقَ الأحياءِ واجبةٌ على الله؛ فَمِن هذيانِ العوامِّ؛ حيثُ يقولون: (الشَّخصُ إلى مَوتِهِ؛ رِزقُهُ واجبٌ على ربِّه)، فَكَم مِنْ شخصٍ ماتَ من الجوعِ أو العطش، قال الإمام ابو منصور فى قوله تعالى :(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا) قَالَ بَعْضُهُمْ: ما جاءها من الرزق إنما جاءها من اللَّه لم يأتها من غيره وعلى اللَّه بمعنى من اللَّه وذلك جائز في اللغة؛ كقوله: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ) أي: من الناس؛ وهو قول مجاهد. ويحتمل قوله: (عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا) أي: على اللَّه وفاء ما وعد، وقد كان وعد أن يرزقها، فعليه وفاء وعده وإنجازه.اه راجع تفسير الماتريدى

٢لا يجبُ على اللهِ تعالى عذابُ الكفَّار والمشركين؛ يعني: يمكنُ أن يغفرَ لهم، لكن لا يقعُ على مَا أخبرَ به الرَّبُّ تبارك وتعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}، ومِمَّا يدلُّ على إمكانِ المغفرةِ لهم: ١) استغفارُ سيِّدنا إبراهيمَ لأبيه ٢) واستغفارُ سيِّدنا رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم لِعَمِّه ٣) وقولُ سيِّدنا عيسى عليه السَّلام في حقِّ مُشركِي أُمَّتِهِ: {إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } ٤) ودعاءُ نوح عليه السَّلامُ لِابنِهِ، فَلَو كانَتِ المغفرةُ لِلكُفَّارِ مُحالاً؛ لَمَا طلبَها الرُّسُل عليهم الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّ طَلَبَ المحالِ عَبَثٌ.

٣ "حين أخرجَهُم مِن ظهرِ أبيهِم آدمَ عليه السَّلامُ وأشهدَهُم على أنفسِهِم: {أَلَسْتُ بِرِبِّكُم قالُوا بَلَى} الايات، وهو الَّذي قالَهُ جمهورُ المفسِّرينَ. رَحِمَهُم اللهُ. في هذه الآيات، وهو نصُّ الأحاديثِ الثَّابتةِ في الصَّحيحَيْنِ وغيرِهما.

معلوماتُهُ ومقدوراتُهُ ومُراداتُهُ لا نهايةَ لها[2].

يراهُ المؤمنونَ،[3]الرِّجالُ والنِّساءُ[4]، وهُم في الجنَّةِ[5]بأَعينِ رؤوسِهم بِلَا تشبيهٍ وَلَا كيف[6].

ويمكن أن يُرى في الدُّنيا يقظةً، لكن لا يقعُ[7] ويقعُ في المنام[8]، ومَا يُقالُ إنَّ الأولياءَ يرونَه يقظة ؛ فَكَذِبٌ عليهِم[9]؛ لأنَّه مَا وقعَ لموسى عليه السَّلامُ واختلف في وقوعِهِ ليلةَ المعراج، فقالت أُمُّ المؤمنينَ: لم يرَهُ، وقالَ الحِبرُ: رآهُ، والجَمع أنَّهُ رآهُ بِقَلبِه، أو أُوتيَ بصرُهُ قوَّةَ البصيرة.[10]

---

١ التَّحليلُ والتَّحريمُ مِن صفاتِ الرَّبِّ، فقد قالَ سبحانه: {إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا}. فائدةٌ: القولُ بأنَّا نُفتي بتحريمِ أموالِ شركةِ فلان أو بلدِ كذا تعزيراً له، كما لو فعلَ أمراً خلافَ الشَّرعِ؛ إنَّما هو تحريمٌ لغيره، وليس بتحريمٍ شرعيٍّ بذاتِهِ، والظَّاهر أنَّ هذه الإصلاحات مِن دخيلاتِ الفقهِ الجعفريِّ والله أعلَم.

٢ لِأَنَّهُ لَو كَانَ لَهَا نِهَايَة؛ لَكَانَ لِعِلْمِهِ نِهَايَةٌ، وَلَا نهايةَ لِعِلْمِهِ. كتاب أصولِ الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

٣ فائدةٌ: وفي آخرِ البدورِ السَّافرةِ لِلحافظِ السِّيوطيِّ: وقعَ في كلامِ بعضِ الأئمَّةِ أنَّ رؤيةَ اللهِ تعالى خاصَّةٌ بمؤمني البشرِ، وأنَّ الملائكةَ لا يرونه، قالَ السِّيوطيُّ: وقد نصَّ البيهقيُّ على خلافِهِ فقالَ في كتابِ الرُّؤية: ذكرُ مَا جاء في رؤيةِ الملائكةِ ربَّهُم – فأخرج عن عبدِ الله بن عمرو قال: خلقَ اللهُ الملائكةَ لِعبادتِهِ أصنافاً، ...وملائكة سجوداً منذُ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرضَ، لا يرفعونَ رؤوسَهُم، وَلَا يرفعونها إلى يومِ القيامة، فإذا كانَ يومُ القيامةِ؛ تجلَّى لهم ربُّهم، فينظرون إليه، قالوا: سبحانَك، مَا عبدناكَ كَمَا ينبغي لك»، والحقُّ الَّذي لا مِريةَ فيهِ؛ أنَّهم يرونَه تعالى، بل ومؤمنو الجنِّ. (لوامعُ الأنوارِ البهيَّة).

٤ ذهبَ جماعةٌ مِنَ العلماءِ، إلى أنَّ النِّساء لا يرينَ اللهَ تباركَ وتعالى في الآخِرَة، وذهبَ جماعةٌ، منهم العزُّ بن عبد السَّلامِ، وتبِعَه صاحبُ آكامِ المرجانِ وابنُ جماعة، إلى أنَّ الملائكةَ أيضاً لَا يرونَ اللهَ تبارك وتعالى في الجنَّة، وهذا خلافُ التَّحقيق، فإنَّ النَّصَّ الصَّريحَ والخبرَ الصَّحيحَ يردُّ هذا ويُبعدُهُ ويُبطلُهُ ويُدحضُهُ ويطردُهُ، فعندَ الدَّارقطنيِّ مرفوعاً: «إذا كانَ يومُ القيامةِ؛ رأى المؤمنونَ ربَّهُم – عزَّ وجلَّ – فأحدَثُهم عهداً بالنَّظرِ إليه في كلِّ جمعة، قال: ويراهُ المؤمنات يومَ الفطرِ ويوم الأضحى؛ أي: في مثلِ يومِ الفطرِ ويوم الأضحى»، وعمومُ الأحاديثِ شاملةٌ للنِّساءِ من غيرِ توقُّف. وبظاهرِ حديثِ الدَّارقطنيِّ؛ أخذَ ابنُ كثيرٍ، فاختارَ أنَّ النِّساء يرينَ ربَّهم في الأعيادِ دونَ الجُمَعِ، واستثنى الحافظُ السُّيوطيُّ زوجاتِ الأنبياءِ عليهم السَّلام وبناتِهِ، فيرَينَهُ تعالى في غيرِ الأعياد، كما أنَّ أبا بكرٍ وعمر يريانه تعالى أزيدَ مِن غيرِهما مِن غير الأنبياءِ عليهِم الصَّلاة والسَّلام، قلتُ: ومريمُ ابنةُ عمران، وامرأةُ فرعون ينبغي أن تكون من المستثنيات، وكذا نحوهما؛ كأُمِّ موسى وأخته، والله أعلم. (لوامع الأنوار البهيَّة، ومثله في الفتاوي الحديثيَّة) وخير هذه الأقوال اوسطها .

٥ في الهنديَّة: ولو قالَ: أرى اللهَ تعالى في الجنَّةِ؛ فهذا كُفْرٌ، ولو قالَ: مِنَ الجنَّةِ؛ فهو ليس بِكُفرٍ، كذا في المحيط.اهـ والحقُّ أنَّ الظَّرفيَّة ليسَتْ للهِ تعالى؛ بل للرَّائي، فلا يلزم شيءٌ، وهذه الجملةُ يستعملها النَّاسُ كثيراً.

٦ ولا يكونُ بينَهُ وبينَ خَلقِهِ مسافةً وَجِهةً، وكلُّ مَا جاءَ في ذلك مِن الحديث الصَّحيح عن الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم؛ فهو كما قال، ومعناه على مَا أراد، لا ندخلُ في ذلك مُتأوِّلينَ بآرائِنَا، وَلَا متوهِّمين بأهوائِنَا. كذا في العقيدة الطحاوية

٧ يدلُّ على إمكانِهِ سؤالُ موسى عليه السَّلام، وجوابُ اللهِ تعالى بِ{لن تراني}، فإنَّه لو كانَ مُحالاً؛ لكانَ السُّؤالُ عنه عبثاً، وكلمة "لن" تُستعمَلُ في الممكناتِ. (إشارة المرام)

٨ وسيجيءُ البحثُ فيه في مباحث مَا لا يكفر به الشَّخص.

٩ فتاوي رشيديَّة، أو مجاز عن زيادة الإحسان.

١٠ فتاوى حقانية :٢٢٤/١ و مرقاة المفاتيح

كما هو بأسمائه وَصِفَاته

«كما»: تتعلَّقُ بِمُقدَّرٍ؛ أي: كما هو مُتَّصِفٌ بأسمائِهِ وصفاتِه[1]

الصِّفةُ: مَا دلَّ على معنى فقط، والاسمُ: مَا دلَّ على معنىً وذاتٍ[2]خاصٍّ، والخبرُ: مَا دلَّ على معنىً وذاتٍ عامٍّ مُراداً بِهِ واحد.[3]

وأسماء اللهِ تعالى توقيفيَّة[4]، فَحُرِّمَ إطلاقُ غيرِ مَا وردَ[5]وما وَرَدَ على غيرِ ما وَرَدَ[6].

---

١ أو الضَّمير (هو) راجعٌ إلى الإيمان، فيكون المعنى: كما أنَّ إيماني ثابتٌ بأسمائِهِ وصفاتِهِ، وهو المستفاد من بلوغِ المرامِ للدِّيوبنديِّ، والأوَّلُ أقرب؛ ففى مقدمة فواتح الرحموت :ونؤمن به كما هو بأسمائه ونشكره على ما وهبنا من نعمائه اهـ

٢ فالمحمولُ بالمواطأةِ كَرحيم وكريم: اسمٌ، وَمَا لا يُحمَل به كالرَّحمةِ والكَرَمِ: صفةٌ. (مُستفادٌ مِن شرح العقائد للسَّفارينيِّ)

٣ فائدة: الفرقُ بين إطلاقِ الاسمِ والخبرِ عليه تعالى مِن أهمِّ المهمَّات، فإنَّ في إطلاقِ الاسمِ يذكرُ الخاصُّ مُراداً بِهِ الخاصُّ كقوله تعالى: {إنَّ اللهَ هو الغفورُ الودود}، وأمَّا في الخبر: يذكر عامٌّ يُرادُ له فردٌ خاصٌّ منه، كَقولِهِ تعالى: {والله خيرُ النَّاصرين}، وقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوترَ»، فالغفورُ اسمٌ له تعالى، بخلافِ الوتر؛ فإنَّه خبرٌ وصِفَة، فَلِذَا؛ لم يثبت التَّسمية بِـ «عبدِ الوِتْرِ»، والدَّعاء بِـ «يا وِتْرُ» من السَّلَف، ثمَّ التَّقييدِ والتَّوقيف؛ إنَّما هو في الإطلاقِ الاسميِّ بخلافِ الإطلاقِ الصِّفَتيِّ أوالخبريِّ، والله اعلَم.

٤ وَلَا يجوز أخذُهَا قِيَاساً، وفى(النِّبراس :١٧٣) قالَ الإمامُ الأشعريُّ: لا بُدَّ مِن إذنِ الشَّارِعِ، وفي شرحِ المواقف: هو المختار اهـ وفى حاشية النبراس : وقال بعدَ ذلك: الاحتياطُ الاحتراز عمَّا يُوهِم باطلاً اهـ أي: وإن كانَ معناهُ صحيحاً في الظَّاهر؛ فقد يكفي توهُّم البطلان في المنع.

٥ فلا يجوز أن يُذكرَ فيها ما ليسَ ثابتاً في كتابِ اللهِ وَلَا سُنَّةِ رسولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم. (المواقف ٣٠٦/٣). فلا يجوزُ أن نقولَ: مكانُ العِلْمِ المعرفةُ، وَلَا مكانُ المحبَّةِ العِشْقُ، وَلَا مكانُ الجودِ السَّخي و السَّخاء. (المعتمَد للتوريوشتيِّ).

تذييل: اشتُهِرَ بين النَّاسِ لا سيَّما الأعاجِم: فلانٌ عاشِقُ الله، وفلانٌ عاشِقُ الرَّسول، وهذا ممنوعٌ أيضاً، فإنَّ العِشْقَ في الأصلِ؛ هو المحبَّةُ مع الشَّهوةِ، وهو المرادُ عند الإطلاق، نعم: هُم عندَ ذِكرِهم تلكَ الكلماتِ لا يريدونَ ذلكَ، بل يريدونَ إفراطاً في المحبَّةِ، لكنَّ الكلمةَ إذا كان يتوهَّم منها معنىً شنيعٌ؛ لا يجوز إطلاقُها على الرَّبِّ تباركَ وتعالى، وَلَا على رسولِهِ، كَقَوْلِهِم: {رَاعِنَا}.

٦ قاعدة ذهبيَّة: يُشتَرَطُ في كونِ الاسمِ المفردِ مِن الأسماءِ الحسنى؛ أن يردَ الاسمُ في سياقِ النَّصِّ الصَّحيح مُفرداً مُطلقاً دونَ إضافةٍ مُقَيِّدةٍ أو قرينة ظاهرةٍ تحدُّ مِن الإطلاق؛ دالّاً على وصفٍ دالٍّ على الكمالِ المطلَق.

فَمَا كانَ كمالاً في حالٍ ونقصاً في حال؛ لا يصحُّ فيه إطلاقُ الاسمِ على الله – عزَّ وجلَّ – بل لا يجوز إطلاقُ الوصفِ دونَ تقييد، كالمكرِ والخِدَاعِ والنِّسيان، والاستهزاء والكَيدِ والخذلان، والتَّردُّد والصُّحبةِ والاستخلافِ والملل.

والأسماءُ المقيَّدةُ بالإضافة؛ حسنُها أن تذكَرَ على مَا وردَ بِهِ النَّصُّ، ويجوز الدُّعاءُ بها على الوضعِ الَّذي قُيِّدَت بِهِ فتقول: يَا مُقلِّبَ القلوبِ، ولا تقل: يا مُقَلِّب فقط، ويجوز: يا خيرَ النَّاصرين؛ لَا: يا ناصِر، وَلَا: يا خير.

وماوردَ في القرآنِ والحديثِ مِن أفعالٍ أطلقَها اللهُ ورسولُه على سبيلِ الجزاء والعدلِ والمقابلةِ؛ لا يجوز أن يُشتقَّ له تعالى منها أسماء، ولا تُطلق عليه في غيرِ مَا سِيْقَت فيه مِنَ الآيات والأحاديثِ كَقولِهِ تعالى: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُم} ونحو ذلك، فلا يجوز أن يُطلَقَ على اللهِ تَعالى: مُخادِع، ماكِر، ناسٍ، مُستهزِئ، ونحو ذلك ممَّا تعالى اللهُ عنه، ولا يُقال: اللهُ يَستهزىءُ ويخدعُ ويمكرُ وينسى ويملُّ على سبيلِ الإطلاق، تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً.

وما يدخلُ في بابِ الإخبار عنه تعالى أوسعُ ممَّا يدخلُ في باب أسمائِه وصفاتِه، ولا يجبُ أن يكون توقيفاً كالقديمِ والشَّيء والموجود والقائم بنفسه؛ فإنَّه يُخْبَرُ به عنه، ولا يدخل في أسمائِه الحُسنى وصفاتِهِ العُليا، فلا يُقال: يا مَوجود، أو يا شيء، أو يا ذات اِغفرْ لي، وارحَمْني ، (بدائع الفوائد بتصرُّف).

وهي أكثرُ مِن مائة[١]، وَما وردَ في سردها؛ ضَعَّفَهُ جماعةٌ، ولعلَّه مِن جَمْعِ بعضِ الرُّواة.[٢]

والاسمُ الأعظمُ سببٌ مِن أسبابِ القبولِ[٣]، وخفاؤه كخفاءِ ليلةِ القَدرِ، وليسَ أمراً مَكتوماً يؤثِّر تأثيرَ السِّحر ويظهرُ لبعضِ النَّاسِ ولو فاسقاً..[٤]

تذييل: مَا يُطلق عليه تعالى مِن الكلماتِ أربعةُ أبوابٍ، فَبابُ الصِّفاتِ أوسعُ مِن بابِ الأسماء، وبابُ الأفعالِ أوسَع مِن باب الصِّفات، (ولهذا أَطلق اللهُ تعالى على نَفْسِهِ أفعالاً لم تُسَمَّ منها أسماءُ الفاعل، كأرادَ، وشاءَ، وأحدثَ. ولم يُسَمَّ "بالمريد" و"الفاعل" وغير ذلك من الأسماء الَّتي أطلقَ أفعالها على نفسه. وقد أخطأَ أقبحَ خطأٍ مَن اشتقَّ له مِن كلِّ فعلٍ اسماً، وبلغَ بأسمائه زيادةً على الأَلْفِ، فسمَّاهُ "الماكِر، والمخادِع، والفاتِن، والكائِد" ونحو ذلك (مدارج السَّالكين) وباب الإخبار أوسعُ مِن بابِ الأفعال، فإنَّ الاسمَ إذا أُطلِقَ على الله – عزَّ وجلَّ – جازَ أن يُشتقَّ منه المصدرُ والفعلُ، فيخبر به عنه فعلاً ومصدراً، نحوَ: السَّميع البصير القدير، يُطلق عليه منه السَّمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعالِ إن كانَ الفعل مُتعدِّيًا، فإنْ كان لازمًا؛ لم يخبر. ولعل وجه الفرق ان لم نكتف بالسمع هو إن اللازم دال على صفات الذات وهى لا تتغير والأخبار تدل على الحدوث والتغير فلا يخبر عنه الحى والقيوم والحليم فلا يقال حلم الله بخلاف اماته الله.

١ وقد اختلفَ في هذا العدد: هل المراد بِهِ حصرُ الأسماء الحسنى في هذه العدَّة، أو أنَّها أكثرُ من ذلك؟ ولكن اختصَّت هذه بأنَّ مَن أحصاها؛ دخلَ الجنَّة، فذهبَ الجمهورُ إلى الثَّاني، ونقل النَّوويُّ اتِّفاقَ العلماءِ عليه فقالَ: ليس في الحديث حصرُ أسماءِ الله تعالى، وليس معناه أنَّه ليسَ له اسمٌ غيرُ التِّسعة والتِّسعين، وإنَّما مقصود الحديثِ أنَّ هذه الأسماء؛ مَن أحصاها؛ دخلَ الجنَّة. فالمرادُ الإخبارُ عن دخولِ الجنَّة بإحصائِها؛ لا الإخبار بحصر الأسماء اهـ. ويؤيِّده قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم في حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه؛ الَّذي أخرجَه أحمد وصحَّحَه ابنُ حِبَّان: «أسألُكَ بكلِّ اسمٍ هو لَك، سمَّيْتَ به نَفْسَك، أو أنزلتَه في كتابك، أو علَّمتَهُ أحداً مِن خَلْقِك، أو استأثرتَ بِهِ في عِلْمِ الغيبِ عندكَ»، وأجابَ في شرحِ المقاصِد عن ظاهر الحصرِ بأنَّ التَّخصيص على اسمِ العددِ ربَّما لا يكون لنفي الزِّيادة؛ بل لغرضٍ آخر كزيادةِ الفضيلةِ مثلاً، الثَّاني: أنَّ قولَه: «مَن أحصاها؛ دخلَ الجنَّةَ»؛ في موقع الوصف كقولِكَ: للأميرِ عشرةُ غِلْمان يكفون مهمَّاته، بمعنى أنَّ لهم زيادةَ قُربٍ واشتغالاً بالمهمَّات، أو أنَّ هذا القدرَ مِن غلمانِهِ الجمَّةِ كافٍ لمهمَّاتِهِ مِن غيرِ افتقارٍ إلى الآخرين اهـ، وذكرَ في تحفةِ الأحوَذيِّ في شرح التِّرمذيِّ أنَّ بعضَهم جمعَ من الكتابِ والسُّنَّةِ مِن أسماءِ اللهِ ألفَ اسمٍ، فاللهُ أعلمُ. (تفسير ابنِ كثير)

استطراد: وقد عدَّ ابن حزمٍ ((الدَّهرَ)) مِن أسماءِ الله تعالى، وغلَّطَه العلماء، وأوضحوا أنَّه غَلِطَ غلطاً فاحشاً، قالوا: ولو كان مَا ذكرَهُ ابن حزمٍ صحيحاً؛ لكانَ قولُ الَّذين قالوا: {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} صواباً.(معجم المناهي اللَّفظيَّة) وذكرَ صاحبُ «القاموس» أيضاً أنَّه يُحتملُ أن يكونَ مِن أسمائِهِ تعالى، وهو [صاحب القاموس] مِن مُعتقدِي الشَّيخِ الأكبَر. وكذا [مِن مُعتقدي] الإمامِ أبي حنيفةَ أيضاً، كَمَا في «طبقات الفيروزآباديِّ» – رسالة صُنِّفَت في طبقاتِ الحنفيَّة. (فيض الباري) وقد مرَّ أنَّ الصحيح أنَّه ليس باسم .

٢ والأحاديثُ الواردةُ في سردِ الأسماءِ ضعيفةٌ لا يصحُّ شيءٌ منها أصلاً، ...وقد استضعفَ الحديثَ أيضاً جماعةٌ، فقال الدَّاوديُّ: لم يثبتْ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عيَّن الأسماءَ المذكورة، وقال ابنُ العربيِّ: يُحتَمَل أن تكونَ الأسماء تكملةَ الحديثِ المرفوعِ، ويُحتمل أن تكونَ مِن جَمْعِ بعضِ الرُّواةِ، وهو الأظهَر عندي، وقال أبو الحسن القابسيُّ: أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ لا تُعلَم إلَّا بالتَّوقيف من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع، ولا يدخل فيها القياس، ولم يقع في الكتاب ذكرُ عددٍ معيَّن، وثبتَ في السُّنَّةِ أنَّها تسعةٌ وتسعونَ، فأخرجَ بعضُ النَّاسِ مِنَ الكتابِ تسعةً وتسعين اسماً، واللهُ أعلمُ بما أخرجَ من ذلك؛ لأنَّ بعضَها ليست أسماءً؛ يعني: صريحة، وإذا تقرَّرَ رجحانُ أنَّ سردَ الأسماءِ ليسَ مرفوعاً؛ فقد اعتنى جماعةٌ بتتبُّعها من القرآن من غير تقييد بعددِ «فتح الباري» لابن حجرٍ بتصرُّف، وفي العَرف الشذى: وفي الأسماء الحُسنى كثيرُ اختلاف، وأمَّا حديثُ الباب؛ فعلَّلوه مِن وجوهٍ، منها: أنَّ الأسماءَ ليسَت بموجودةٍ في الصَّحيحَيْنِ؛ مع أنَّ الرِّواية مَوجودةٌ فيها، فتكون مُدرجةً من الرَّاوي، وأيضاً راوي الحديث وليد بن مسلم، وهو يدلِّسُ تدليسَ التَّسويةِ، وأيضاً في المذكورة في التِّرمذيِّ والمرويَّةِ في ابنِ ماجه اختلاف شيء.أقول: ؟؟

٣ كالصَّلاةِ والتَّأمينِ والصَّدقةِ وغيرِها.

٤ ففي لوامعِ الأنوارِ البهيَّةِ للسَّفارينيِّ: وَعَدَمُ الْإِجَابَةِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ مَعَ الدُّعَاءِ بِهِ؛ لِتَخَلُّفِ بَعْضِ الشُّرُوطِ الَّتِي مِنْ أَهَمِّهَا: الْإِخْلَاصُ وَأَكْلُ الْحَلَالِ.

وهو عندَ أكثرِ أهلِ العِلْمِ: لفظُ الجلالة،[1]وقِيْلَ: «الحيُّ القيُّوم».[2]

ومن الأسماءِ مَا لا يجوزُ إطلاقُهُ على غيرِه تعالى بأيِّ وجه. منها[3]:١-الله ٢-الرَّحمن[4] ٣- ذو الجلالِ والإكرام ٤- القيُّوم[5] ٥- الصَّمَد[6] ٦- القَهَّار[7] ٧-الإله.[8]

ومنها مَا لا يجوزُ إطلاقُهَا على غيرِه تعالى الا بإضافة،أو قرنيةٍ مثل: ١- الرَّبُّ[9]٢- المتكبِّر[10]٣-الأحد[11].٤- السَّلام[12]٥ - الملِك[13]٦- الحقُّ،٧- المحيِي[14]٨- البَرُّ،[1]

---

١ وإليه ذهبَ في الفريديَّة (٣٤٧/١) وفي شرحِ الفقهِ الاكبر للقارى، وقالَ في العَرفِ الشَّذيِّ، وفي مشكلِ الآثار، وشرحِ تحريرِ ابن همام لابن أمير الحاج عن أبي حنيفةَ: إنَّ الاسمَ الأعظمَ هو لفظُ الله، إذا قُلْتَهُ مِن أصلِ قلبِكَ وأنتَ صافٍ عن غير الله، اه ، وما في الفقه الأكبر: «وكذلك الأسماءِ والصِّفات، كلُّها مستويةٌ في العظمةِ والفضلِ، لَا تفاوتَ بينها»، فلعلَّ المرادَ الحكمُ العامُّ.

٢ القائلُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ، ويؤيِّده حديثٌ صحيحٌ رواه النَّسائيُّ عن أنس بن مالك، أقولُ: ويُحتملُ أنْ يكونَ هو أمراً كُلِّيّاً صادقاً على عددٍ كثيرٍ من الأسماء، وبه يجمع بين الرِّوايات.

٣ ومنها: ١-الوهَّاب ٢-الفتَّاح ٣-مالكُ الملكِ٤ -الغفَّار ، ٥-المتعال، ٦ -المقيت، ٧-المقتدر، ٨-العفوُّ، ٩- البارئ ١٠- الخلَّاق ١١- المليك ١٢- الرَّزَّاق ١٣-الخالِق١٤- ذو العرشِ ١٥- القُدُّوس ١٦- الغفور ١٧- الغَفَّار .

٤ قالَ السَّفارينيُّ – رحِمَهُ اللهُ تعالى –: (وأمَّا قولُ بني حنيفةَ في مسيلمةَ الكذَّاب: رحمان اليمامة، وقولُ شاعرِهِم: ++ وأنتَ غيثُ الورى لا زِلْتَ رحمانا ==؛فكان كما قالَ الزَّمخشريُّ: مِن تَعنُّتِهِم في كُفرِهِم، وإلَّا؛ فهوَ كَ ((الله)) خاصٌّ بِهِ تعالى لغةً وشرعاً، اهـ.

٥ يدلُّ القيُّومُ على معنى الأزليَّةِ والأبديَّةِ مَا لا يدلُّ عليهِ لفظُ القديم، ويدلُّ أيضاً على كونِهِ موجوداً بنفسِهِ، وهو معنى كونِهِ واجبَ الوجودِ، والقيُّوم أبلغُ مِنَ "القيام"؛ لأنَّ الواو أقوى مِنَ الألِف، ويُفيد قيامه بنفسه، باتِّفاق المفسِّرين وأهلِ اللُّغة، وهو معلومٌ بالضَّرورةِ، وهل تفيدُ إقامتُهُ لغَيْرِهِ وقيامُهُ عليه؟ فيه قولان؛ أصحُّهما: أنَّه يُفيد ذلك، وهو يُفيدُ دوامَ قيامِهِ؛ لِمَا فيه من المبالغة، (شرح العقيدة الطَّحاويَّة لأبي العزِّ الحنفيِّ). وأما ما نقل مولانا بانى بتى فى تفسير سورة ضحى عن الشيخ السرهندى :"كونه مجددا وقيوما" اه فلعلهم ترجموها بغير ما يترجمه الجمهور أو هذا قول شاذ ومرجوح لا نتابعها فيه والله اعلم

٦ راجع فتاوي عثماني : ٤٧/١.

٧ ومعناه: الَّذي لا يقصد إلَّا ويغلب. (الأسماء والصِّفات للبيهقيِّ)

٨ وقال في الكشاف: الله أصله الإله فحذفت الهمزة، وعوض عنها حرف التعريف وعليه: يلزم الجمع بين العوض والمعوض، فى الإله وأجيب بأن حرف التعريف في الإله من الحكاية لا من المحكى ، فهذه غير اللام العوض ولو سلم أنها من المحكي ففي كلام الزمخشرى مضاف مقدر أي عوض عنها لزوم حرف التعريف، من (حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي،) بتصرف واختصار.

٩ فائدة : ويُكره تنزيها اطلاق الرب على غيره تعالى انظر احكام القرآن لمولانا التهانوى : ٣٢/٢ يدل على الجواز قولُ يوسفَ: {اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ}، وقولُهم: ربُّ السَلَم. وفى حديث أشراط الساعة «أن تلد الأمة ربتها أو ربها.» واما قوله عليه السلام : «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ولا المولى ربي وربتي» فأجيب عنه بجوابين:(أحدهما) أن النهي فيه للأدب والتنزيه دون التحريم. (ثانيهما) أن المراد النهي عن الإكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة، ولم ينه عن إطلاقها في نادر من الأحوال واختاره القاضي عياض.

١٠ وقال الغزاليُّ رحِمَهُ الله: المتكبِّر المطلَق: هو الَّذي يرى الكُلَّ حقيراً، بالإضافةِ إلى ذاتِهِ، فإنْ كانَت هذه الرُّؤيةُ صادقةً؛ كان التَّكبُّرُ حقّاً، وصاحِبُهُ مُحِقّاً، ولا يتصوَّر ذلك على الإطلاق إلَّا الله، وإنْ كانَت كاذبةً؛ كان التَّكبُّرُ باطلاً، والمتكبِّر مُبطِلاً. (المواقف)

يقول اللهُ تعالى: «أنا الملِك، أين الجبَّارون؟ أين المتكبِّرون؟»، رواه مُسلِم، ويُقالُ: الكِبْر معَ المتكبِّر عبادة.

١١ قال اللهُ تعالى: {وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ}، ويُقالُ: اليوم السَّبت، وغداً الأحد.

١٢ وفي حديث عمَّار: «وبذلُ السَّلَامِ عَلَى العا لَمِ»، وقال اللهُ تعالى: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}.

١٣ قال الله تعالى: {وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ}. اى ملك مصر

١٤ كقولهم: مُحيي السُّنَّة البغويُّ.

وبعضُها مُشتركةٌ بينَه تعالى وبينَ العبادِ، وهي الَّتي سمعَ مِن الشَّارع،[2] وجرى في العُرفِ إطلاقُها على غيرِه تعالى[(3)] منها :١ الجبَّار[4] ٢ – القويّ[5]- ٣ المتين[6]٤-المحيط[7] ٥-المهيمِن[8] ٦-التَّوَّاب[9] (...)٧-العظيم،[10] ٨-العليم[11]، ٩-الودود.[12]

ومنها مَا لم يثبت اشتراكُها، فلا يجوزُ إطلاقُها على غيرِه تعالى.[13]

ومنها مَا يُطلَق عليهِ تعالى مُفرداً ومُقترناً،ومنها مَا لايُطلق بمفردِه؛بل مَقروناً بمقابِله[14] أو مُضافاً[1].

[1] قال الله تعالى : وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا

[2] والتسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير والرشيد والبديع جائزة لأنه من الأسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا في السراجية. اه الهندية :٣٦٢/٥

٣ حقيقة فيهما، وهذا قول أهل السُّنَّة، وهو الصَّواب. ومنها : ١-الرَّحيم ٢-الكريم ٣-المجيب ٤ -الرَّؤوف ٥-العزيز٦-العلي٧ -العظيم ٨-الرَّشيد ٩-الكبير ١٠-البديع ١١-الكَفيل ١٢-الهادي ١٣-الواسع ١٤-الحكيم ١٥-الولي ١٦ –الـمُجِيب،١٧-الظَّاهر ١٨-الباطِن١٩-الشَّكور٢٠-الحليم، ٢١-الواحد، ٢٢-المصوِّر،٢٣-الأوَّل، ٢٤-الآخِر، ٢٥-الحيُّ، ٢٦-الغنيُّ، ٢٧-الكريم، ٢٨-اللَّطيف،٢٩-الخبير، ٣٠-السَّميع، ٣١-البصير، ٣٢-الرَّقيب، ٣٣-الحسيب، ٣٤-الشَّهيد، ٣٥-الحميد، ٣٦-المجيد، ٣٧-الحفيظ، ٣٨-الوارث، ٣٩-الوليُّ، ٤٩-القادِر، ٤١-الحافظ، ٤٢-الوكيل، ٤٣-المؤمن، ٤٤-الشَّاكر، ٤٥-القدير،٤٦- المولى، ٤٧-النَّصير، ٤٨-القريب،٤٩- الرَّؤوف،٥٠- المستعان،٥١- الحفيُّ،٥٢- الغالِب، ٥٣-القاهِر، ٥٤-الكفيل،٥٥-الأكرم، ٥٦-الأعلى.

٤ قال الله تعالى: {إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ}، وفي مُعجَمِ البُلدان: هي مدينة الجبَّارين في الغور من أرضِ الأردن اه.وَمِنْهَا «الْجَبَّارُ» في قولِ مَن جعلَ ذلكَ مِن جبرِ الكَسرِ؛ أي: المصلح لأحوالِ عِبَادِهِ، والجابر لها والمخرج لهم ممَّا يسوؤهم إلى مَا يسرُّهم، وممَّا يضرُّهم إلى ما ينفعُهم (الأسماء والصِّفات للبيهقيِّ).

٥ {إنَّ خيرَ مَنِ استأجرْتَ القويُّ الأمين}، وفي الحديث: «المؤمن القويُّ، خيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ من المؤمنِ الضَّعيف». رواه مُسلِم.

٦ المتين أَصله فعيل من الْمَتْن الَّذِي هُوَ الْعُضْو وَيُقَال مَا تَنْتَهِ على ذَلِك الْأَمر إِذا قاويته مقاواة وَهُوَ يُفِيد فِي الله سُبْحَانَهُ التناهي فِي الْقُوَّة وَالْقُدْرَة (تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج)

٧ يقول الفقهاء: كذا في المحيط، ويقول علماءُ الجغرافية: البحر المحيط.

٨ قال ابنُ العربيِّ في العواصِم: وَمَا خرجَ إليهِ [الحسين] أحدٌ إلَّا بتأويلٍ، ولَا قاتلوه إلَّا بما سمعُوا مِن جدِّه المهيمِن على الرُّسل، المخبرِ بفسادِ الحالِ، المحذِّرِ مِن الدُّخولِ في الفِتَن. اه

[9] **ورجل تواب: تائب إلى الله. والله تواب: يتوب على عبده. (لسان العرب) والظاهر من كلام الإمام البخارى انه مشترك بينهما حيث قال :تواب على العباد والتواب من الناس التائب من الذنب»**

١٠ قال الله تعالى :{رب الْعَرْش الْعَظِيم}

١١ قال يوسف عليه السَّلام: {إِنِّي حفيظ عليم} وَقَالَ: {وبشروه بِغُلَام عليم}

١٢ «تزوَّجوا الودودَ الولودَ، فإنِّي مُكاثرٌ بكم الأُمَم» رواهُ أبو داود بسندٍ صحيح.

[13] ففي العثمانيَّةِ: أنَّ مَا لم يَرِدِ الشَّرعُ والعُرف في استعمالِهِ على غيرِهِ تعالى؛ يلزمُ الاحترازُ عن تسميةِ غيرِ اللهِ بها

١٤ كالمانع، فلا يجوز أن يفردَ عن مقابلِهِ ولو على سبيلِ الإخبارِ، فإنَّه مقرونٌ بالمعطي؛ فهو المعطي المانع، المعزُّ المذلُّ؛ لأنَّ الكمالَ في اقتران كلِّ اسمٍ مِن هذه بما يقابلُه؛ فهذه الأسماءُ المزدوجةُ تجري الأسماءُ منها مجرى الاسمِ الواحدِ الَّذي يمتنع فصلُ بعضِ حروفِهِ عن بعض. فلو قلتَ يا مُذلُّ، يا مميتُ، وأخبرتَ بذلك؛ لم تكن مُثنياً عليه وَلَا حامداً له حتَّى تذكرَ مقابلَه.

وقد تكلّم في ثبوتِ بعضِ الأسماءِ المشتهرة[2] ١) كواجبِ الوجودِ[3] ٢) القديم[4] ٣) السَّتَّار ٤) السُّبحان[5] ٥) الجليل[6] ٦) الباعث ٧) المحصي[7] ٨) المنتقِم[8] ٩) النَّافع ١٠) الضَّارِّ[9] ١١) العدل[10] ١٢) المميت[11] .

---

١ منها: غافرُ الذَّنب، قابلُ التَّوبِ، شديدُ العِقَاب، ذو الطَّوِل، رفيعُ الدَّرجات، سريعُ الحسابِ، فاطرُ السَّموات والأرض، بديعُ السَّمواتِ والأرض، نورُ السَّموات والأرض، فإنَّها وأمثالها أُطلِقَت عليهِ تعالى مُضافةً، ولا يجوزُ إطلاقُها بِلَا إضافةٍ، فلا يجوز أن تقولَ: يا سريع، يا بديع، واللهُ اعلَمُ، وَمِن هذا الباب: صِيَغُ التَّفضيلِ المقرونِ بالإضافةِ كَخيرِ الماكرين، وخيرِ النَّاصرين، وخيرِ الفاصلين، وخيرِ الحاكمين، وخيرِ الفاتحين، وخيرِ الغافرين، وخيرِ المنزلِين، وخيرِ الرَّاحمين، وأسرعِ الحاسبين، وأحكمِ الحاكمين، وأرحمِ الرَّاحمين، تلك الصِّيَغ تُذكَرُ في حقِّ اللهِ كما هي، ولا يصحُّ فصلُها أو إطلاقُها، ثمَّ جعلُها ضمنَ الأسماءِ الحُسنى الَّتي تُفيدُ المدحَ والثَّناءَ بنفسها، فتقول كما قال البعض: مِن أسمائه الحُسنى: الخيرُ والأسرعُ والأحكمُ والأرحمُ، أو تُطلقُ لفظَ الماكرين وتفصلُهُ عن اللَّفظِ المقارنِ في خيرِ الماكرين، ثمَّ تُسمِّيه: الماكِر والنَّاصر والغَافر والفاصِل والفاتح والحاكِم والحاسِب والرَّاحم وغير ذلك؛ فَلَا يصحُّ أن نطلقَ مَا قيَّدَه اللهُ عزَّ وجلَّ، أو نفصلَ ما أضافَه رسولُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

٢ وليس في نصوصِ الوحيَّين أنَّه مِن أسماءِ اللهِ سبحانه: الأزليُّ، الأبديُّ، الدَّهريُّ، الدَّيموميُّ.

٣ فإنَّه لم يثبتْ في حديثٍ صحيحٍ وَلَا ضعيف، بل مِن مخترعاتِ أهلِ المعقول، وفي معناه أيضاً مَا لا يناسبُ ذاتَه تعالى؛ إذ هو يدلُّ على أنَّ النِّسبةَ بينَهُ تعالى ووجودِه؛ واجبةٌ، فالوجود إذن يكون غير ذاته تعالى، وَمَا ذهبَ إليه العلَّامة التَّفتازانيُّ مِن أنَّ دليلَ جوازِ هذا الإطلاقِ هو الإجماعُ أو التَّرادف، فقد قالَ نفسه:" فيه نظر"، وبيَّنَ مولانا محمَّد إلياس النَّغريُّ في تعليقِهِ عليه: وجهَ النَّظرِ بوجهَين: أحدُهما: في التَّرادف، يعني أنَّ التَّرادفَ ممنوعٌ، والثَّاني: في اتِّحاد حكمَي المترادفينِ في الإطلاقِ عليهِ تعالى؛ لأنَّه قد يكون أحدُهما موهماً بالنَّقصِ؛ فلا يصحُّ إطلاقه؛ ولذا لَا يُطلق العاقل، وإن كان مُرادفاً للعالم.

أقول: وفي اِدِّعاءِ الإجماع أيضاً نظرٌ، فإنَّ إصطلاحَ واجبِ الوجودِ اصطلاحٌ مُحدثٌ بعدَ خيرِ القرون، ولا يستعمله إلَّا المنطاقةُ والحكماء، نعم يجوز إطلاقُ هذه الكلمات عليه تعالى على سبيلِ الإخبار والحكايةِ؛ دون التَّسميةِ والنِّداء، فيجوز أن يُقالَ إنَّه مَوجودٌ، ووجودُهُ واجبٌ، ولا يجوز أن يُقالَ: يا واجبَ الوجودِ. والظاهر إن استعمال المناطقة من قبيل الإخبار .

٤ والحديثُ الواردُ فيه ضعيفٌ على مَا مرَّ، ولم يثبت من مقامٍ آخر، ومعناهُ أيضاً لا يناسبُ ذاتَه تعالى؛ إذ هو يدلُّ على الضَّعفِ والكسلان ولا يفيدُ التَّقدُّم على كلِّ شيءٍ؛ بل التَّقدُّم النِّسبيُّ، ويُقال له بالفارسيَّة: كهنه — زور قال سبحانَه وتعالى: {حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ} (٣٩)، يُسمَّى العرجون القديم إذا وُجِدَ العرجونُ الجديدُ، فليس مُتقدِّماً على كلِّ شيء.

٥ فإنَّه لم يثبتْ في حديثٍ صحيحٍ وَلَا ضعيفٍ، بل مِن هذيان العوامِّ، كيف وهو مصدرٌ لا يصحُّ حملُهُ عليه تعالى، فمعنى عبد السُّبحان: بنده پاكي يا بنده پاک بودن و بنده پاک دانستن (مستفاد المحموديَّة)

٦ لا تصحُّ تسميةُ اللهِ عزَّ وجلَّ بالجليل، حيث لا يوجد دليلٌ في الكتابِ أو صحيحِ السُّنَّةِ وردَ فيه الاسمُ بنصِّه، ولكن وردَ الوصفُ في قول اللهِ تعالى: { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ } [الرَّحمن:٢٧]، وفرقٌ كبيرٌ بينَ الاسمِ والوصف؛

٧ لم يردْ إطلاقُهُ في النُّصوصِ الصَّحيحةِ، وإنَّما وردَ في القرآنِ فعلاً كما في قوله تعالى: { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ } [المجادلة:٦]، ومن الملاحظ أنَّ الَّذي اشتقَّ الباعث مِن قوله: {يبعثهم الله}، والمحصي مِن قوله: {أحصاه الله}؛ ترك المنبِّئ من قوله: {فينبئهم}.

٨ اسم المنتقِم: لم يردْ على سبيلِ الإطلاقِ، ولكن وردَ مُقيَّداً في ثلاثةِ مواضع من القرآن، منها قولُه عزَّ وجلَّ: { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ } [السَّجدة:٢٢]

٩ هذانِ الاسمانِ لا دليلَ عليهما في القرآن أو السُّنَّة الصَّحيحة، ولم يرد الضَّارُّ اسماً وَلَا وصفاً وَلَا فعلاً.

١٠ واسم العدلِ معناه: حقٌّ، لكنَّه لم يرد في القرآن اسماً أو فعلاً، ولا دليلَ لِمَن سمَّى اللهَ بهذا الاسمِ سوى مَا ورد من الأمر بالعدلِ في قولِهِ تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ }. وقد مرَّ ما فى رواية الترمذى مِنَ الكَلام .

١١ اسم المُميت: لم يرد في الكتاب أو السُّنَّة، والَّذي وردَ في القرآن والسُّنَّةِ صفاتُ أفعال، وذلك لا يكفي وحدَه في إثباتِ الاسم، ولا يجوز أن نُسمِّي الله عزَّ وجلَّ بِمَا لم يُسمِّ به نفْسَه.

والإلحادُ في أسمائِه هو العدول بها وبحقائِقها ومعانيها عن الحقِّ الثَّابت لها.[١]

صفات الله تعالى

وصفاته تعالى لا تُحملُ عليه حملَ المواطأةِ، فليسَت عينَه وَلَا تنفكُّ عنه تعالى، فليسَت غيره.

وهي أزليَّةٌ [٢] كلُّها[٣] غيرُ حادِثةٍ وَلَا مَخلُوقةٍ، نعم: تعلُّقُ بعضِهَا بالعبادِ حادثٌ.

والأزليُّ[٤] هو المتعالي عن الزَّمانِ، وإن كانَ مَعَنَا ونحن في الزَّمان، وليسَ معناهُ الموجودَ في الزَّمانِ الماضي ليكونَ زمانيَّاً.

---

١ من أنواعِ الإلحاد: أنْ يُسمَّى غيرُ الله بها؛ كَتَسميتِهِم اللَّاتَ من الإله ، والعُزَّى من العزيز، وتسميتهم الصَّنم إلهاً.
ومنها: تسميتُهُ بِمَا لا يليقُ بجلالِهِ كتَسميةِ النَّصارى له أبًا،وتسمية الفلاسفة له مُوجبًا بذاته، ونحو ذلك.
ومنها: وصفُه بما يتعالى عنه من النَّقائِص؛ كقولِ اليهود: إنَّه فقير، وقولهم: إنَّه استراحَ بعد أنْ خلقَ خَلْقَه، وقولهم: {يدُ اللهِ مَغلولة}،
ومنها: تعطيلُ الأسماءِ عن معانيها، وجحدُ حقائِقها؛ كقولِ الجهميَّة وأتباعِهم: إنَّها ألفاظٌ مجرَّدةٌ لا تتضمَّن صفاتٍ وَلَا معانٍ، فيطلقون عليه اسمَ السَّميعِ والبصيرِ والحيِّ والرَّحيم والمتكلِّم والمريد، ويقولون: لا حياةَ له ولا سمعَ ولا بصرَ ولا كلامَ ولا إرادةَ تقوم به.
ومنها: تشبيهُ صفاتِهِ بصفاتِ خلقِهِ تعالى اللهُ عمَّا يقول المشبِّهون علوَّاً كبيراً.

٢ استطراد: الأزليُّ مَنسوبٌ إلى الأزل، وهو مَا ليسَ بمسبوقٍ بالعدَم،... وصرَّحَ أقوامٌ بأنَّ الأزليَّ ليسَ بعربيٍّ، وأصلُهُ: يزلي، مَنسوبٌ إلى قولهم لِلقديم: لم يزلْ، ثمَّ نُسِبَ إلى هذا، فلم يستقِمْ إلَّا باختصار، فقالوا: يزلي، ثمَّ أُبدِلَت الياء ألِفاً للخفَّةِ فقالوا: أزليٌّ، كما قالُوا في الرُّمحِ المنسوبِ إلى ذي يزن: أزنيٌّ، وإلى يثرب: نصلٌ أثربيٌّ، نقلَهُ الصَّاغانيُّ هكذا عن بعضِ أهلِ العِلم. وفي الأساس: وقولهم: كان في الأزل قادراً عالماً، وعلمُهُ أزليٌّ وله الأزليَّة، مَصنوعٌ لا من كلامِهم، ولعلَّهم نظروا إلى لفظِ لم يزل، قال شيخُنا: وقال قومٌ: هو مُشتقٌّ مِنَ الأزل، وهو الضِّيْقُ؛ لِضيقِ العقلِ عن إدراكِ أوَّلِهِ. (تاج العروس)

٣ ومذهبُنا، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، أنَّ صفاتِ اللهِ أزليَّة، واللهُ تعالى مَوصوفٌ بها في الأزل؛ سواءٌ كانَت راجعةً إلى الذَّاتِ أو إلى الفعلِ اهـ، (بدائع الصَّنائع، كتابُ الإيمان، فصل: في ركنِ اليمين، ومثلُه في التَّبيين والبحرِ والسِّراجيَّةِ ومجمَع الأنهُر معزياً إلى الكافي).

٤ نكتَةٌ مهمَّةٌ: الأزليُّ يُقالُ له القديمُ أيضاً، وقد اشتُبِه على كثيرٍ من النَّاسِ الفهمُ الصَّحيح لمعنى الأزليِّ (القديم) فيتصوَّرون أنَّ معناهُ: ما كان في زمانٍ لم يكنْ فيه أحد، وعليه يرد إيرادتٌ كثيرة منها: أنَّ الكلامَ إذا كان قديماً على هذا المعنى؛ فَمَا معنى تكلُّمِهِ تعالى مع موسى عليه السَّلام؛ معَ عدمِ وجودِهِ في ذلكَ الزَّمان؟ وأجابُوا عنه بأجوبةٍ بعيدةٍ باردةٍ، منها: ما في شرحِ مُختصرِ الرَّوضةِ: أنَّه لا يلزم من مخاطبةِ اللهِ سبحانه وخطابه لخلقه، أن يكونوا معه أزلاً، إذ قد اتَّفقنَا والأشاعرة على جوازِ تكليفِ المعدوم، بمعنى توجُّه الأمرِ والنَّهي إليه إذا وجد، فكذا يتوجَّه الخطابُ إليه إذا وجد.اهـ

والَّذي أرى: أنَّ الأزليَّ معناه: المتعالي عن الزَّمانِ وفوقَ الزَّمانِ والخارج عن إحاطةِ الزَّمان؛ يعني: أنَّ اللهَ تعالى كما هو مُتعالٍ عن المكان؛ فكذلِكَ مُتعالٍ عن الزَّمانِ أيضاً، فإنَّ أفعالَ اللهِ تعالى زمانيَّةٌ ومكانيَّةٌ بالنِّسبةِ إلينا؛ لكونِنَا محصورينَ في الزَّمانِ والمكان، وهو تعالى معنا يكلِّمُنَا بـ: ((هَلْ مِن مُستَغفِر)) كلَّ ليليةٍ؛ حالَ كونِنَا في هذهِ اللَّيلةِ، والمكانُ وهو مُتعالٍ عنهما، فمعنى صفات الله أزليَّة: (قديمة) وتعلُّق بعضها حادث أنَّ صدور الصِّفة ليس مُقيَّد بزمان؛ بل مُتعَالٍ عنه، لكنَّ وقوعَهُ وتعلُّقَهُ بِنَا واقعٌ في الزَّمانِ وحادث، كما أنَّ زيداً يضربُكَ بالحَجَرِ من خارجِ المسجدِ وأنتَ فيه، فصدورُهُ ليسَ مَسجديَّاً، لكنَّه وقعَ في المسجدِ، وَقِسْ عليهِ الزَّمان أيضاً، ثمَّ رأيتُ بعدَ زمانٍ أنَّ العلَّامةَ النَّابلسيَّ في شرحِهِ الحديقة النَّديَّة؛ حقَّقَ المسألة كما أقول؛ حيثُ قال: ومعنى الأزلِ عندَ المحقِّقينَ: حضرةُ اللهِ تعالى؛ الَّتي هو موجودٌ فيها، حيثُ لَا ماضي وَلَا مُستقبل وَلَا حال بالنِّسبةِ إليها، وَلَا مكان وَلَا جهة، فكما أنَّ شيئاً من الحوادثِ لا يمكنُ أن يوجدَ فيها؛ لا يمكنُ أن

لم يَزَلْ وَلَا يزالُ بأسمائِهِ وصِفَاتِهِ الذَّاتيَّةِ والفعليَّةِ لمْ يحدثْ له صفةٌ وَلَا اسم[1].

أمَّا الذَّاتيَّةُ: فالحياةُ والقدرةُ والعِلْمُ والكلامُ والسَّمْعُ والبصرُ والإرادة[2].

وأمَّا الفعليَّةُ: فالتَّخليقُ والتَّرزيقُ والإنشاءُ والإبداعُ والصُّنْعُ وغيرُ ذلكَ من صفاتِ الفعل.

يوجدَ هو سبحانَه وتعالى في الزَّمانِ أو المكان أو الجهة، وفي زبدةِ الحقائقِ لِعَين القضاةِ الهمدانيِّ قدَّسَ اللهُ سِرَّه: مَنْ ظنَّ أنَّ الأزليَّةَ شيءٌ ماضٍ؛ فقد أخطأَ خطأً فاحِشَاً، فحيثُ الأزليَّةُ لا ماضٍ وَلَا مُستقبَل، وهي مُحيطةٌ بالزَّمنِ المستقبلِ كَإحاطتِهَا بالزَّمنِ الماضي مِن غيرِ فرقٍ، فليسَ زمنُ آدمَ عليه السَّلامُ أقربَ بالأزليَّةِ مِن زمانِنا هذا؛ بل نسبةُ الأزمنةِ كلُّها إلى الأزليَّةِ واحدةٌ، فإذا فهمْتَ هذه المعاني؛ فاعلَمْ أنَّه لَا مغايرةَ بين الأزليَّةِ والأبديَّةِ في المعنى أصلاً، بل إذا اعتُبِرَ وجودُ ذلكَ المعنى مع نسبتِهِ إلى الماضي من الأزمنةِ؛ استعِيْرَ لهُ لفظةُ الأزليَّة، وإنِ اعتُبِرَ وجودُهُ معَ نسبتِهِ إلى المستقبلِ من الأزمنةِ؛ استُعِيرَ له لفظةُ الأبديَّةِ اهـ، وهذا الكلامُ في أعلى طبقاتِ التَّحقيقِ، ولا يشعرُ به إلَّا أهلُ العنايةِ والتَّوفيق اه. (الحديقة النَّديَّة :١/ ٢٥-٢٣) قال في شرح المواقف: «وَلَا القِدَمُ عبارة عن أن يكونَ قبلَ كلِّ زمانٍ زمانٌ، وإلَّا؛ لم يتَّصِفْ به الباري تعالى، وَمَا ذكرناه مِن أنَّه تعالى ليسَ زمانيَّاً؛ يبسطُ العُذرَ في ورودِ مَا وردَ مِن الكلامِ الأزليِّ بصيغةِ الماضي، ولو في الأمورِ المستقبلة الواقعة فيما لا يزال كقولِهِ تعالى: {إنَّا أرسلنَا نوحاً}، وذلك له إذا لم يكن زمانيَّاً؛ لا بحسبِ ذاتِهِ وَلَا بحسبِ صفاتِهِ؛ كانت نسبةُ كلامِهِ الأزليِّ إلى جميعِ الأزمنةِ على السَّويَّة»،اهـ وكذا نسبةُ سمعِهِ ورؤيتِهِ وخلقِهِ، فإذن: اللهُ خالقٌ لأفعالِنَا اليوميَّة، وهو ليسَ بمحلٍّ للحوادث، وبعدَ فهمِكَ هذا المطلب؛ يسهُلُ عليكَ دركُ صفةٍ أزليَّةٍ تعلُّقها حادثٌ، فإنَّ الصُّدور أزليٌّ (مُتعالٍ عن الزَّمان) والوقوع والتَّعلُّق حادثٌ زمانيٌّ، هذا موقعٌ قد زلَّت فيه أقدامُ كثيرٍ من العظَام، فَلِصعوبةِ الجمعِ بينَ الأزليِّ والحادِثِ؛ ذهبَ الإمامُ الأشعريُّ إلى أنَّ صفاتِ الفعلِ حادثةٌ وليسَت بصفاتٍ له تعالى، وهذا. كما ترى. خروجٌ عن الجادَّةِ، وقد ذهبَ الإمامُ الغزاليُّ إلى أنَّ اللهَ تعالى كان خالقاً بالقوَّةِ ورازِقَاً بالقوَّةِ، وبعدَ خلقِهِ المخلوق؛ صارَ رازِقَاً. وهذا أبعدُ مِنَ الأوَّل، كيفَ وجميعُ صفاتِهِ تعالى ثابتةٌ له تعالى بالفعلِ ولا استعداد في ملكوته؟، وذهب الشَّيخ ابنُ تيمية إلى قِدَمِ العالَمِ بنوعِهِ وَقِدَمِ العرشِ، كيف وَخالقيَّته كانَت أزليَّةً؛ فلا بُدَّ مِن مَخلوقٍ أزليٍّ، وهو العالمُ بنوعِهِ، وكذا أزليَّةُ صِفَةِ الاستواء؛ تستلزمُ قِدَمَ العَرشِ اه. وهذه المذاهبُ كلُّها ليسَتْ على الصَّوابِ في هذا الباب، بل الحقُّ الحقيقُ بالقبولِ: أنَّ صفاتِهِ تعالى أزليَّةٌ متعاليةٌ عن الزَّمان، ومَا تتعلَّقُ به الصِّفاتُ حادثٌ زمانيٌّ، فإنَّ اللهَ تعالى يراكَ الآن، ويخلقُ فيَّ فعلِ الكتابةِ وفيكَ فعلَ النَّظرِ والفَهْمِ، وهو أزليٌّ مُتعالٍ عن الزَّمان اهـ. وَقِيلَ: عَنْ زُبْدَةِ الْحَقَائِقِ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْأَزَلِيَّةَ شَيْءٌ مَاضٍ فَقَدْ أَخْطَأَ فَاحِشًا فَإِنَّهُ لَا مَاضِيَ وَلَا مُسْتَقْبَلَ فِيهَا بَلْ هِيَ مُحِيطَةٌ بِالزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ كَالْمَاضِي وَقِيلَ: هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ اهـ (البريقة المحمودية)

وقال العلَّامةُ المرجانيُّ في شرحِهِ على العقائدِ النَّسفيَّةِ: فاللهُ قديمٌ بمعنى أنَّهُ موجودٌ "لم يزلْ" بجميعِ أسمائِهِ وصفاتِهِ على نهجٍ واحد "لا يزالُ"؛ أي: مِن غيرِ تغيُّرِ الأكوانِ وتبدُّلِ الأحوالِ وتجدُّدِ الأحيانِ، وأن ينتقلَ مِن شأنٍ إلى شأنٍ، ولكنْ جميعُ الأزمنةِ والأمكنةِ بأسرِهَا، والموجوداتُ عن آخرِها حاضرةٌ عندَه تعالى على السَّواءِ؛ كلٌّ في حدِّهِ وَوقتِهِ كما وردَ في الحديث: «ليسَ عندَ ربِّكَ صباحٌ وَلَا مساء»، فَلَا يتصوَّر أن يكونَ بالنِّسبةِ إليهِ قُرْبٌ وَلَا بُعْدٌ وَلَا أوَّل وآخِر، وأن يجري عليه ماضٍ وآتٍ وحاضِر اهـ، إنِّي لمْ أجِدْ هذا الحديثَ بعدَ المراجعةِ، فَلْيُراجَعْ.

وفى النبراس:١٨١ : وههنا نكتة شريفة [ذكرها العلماء كعلى القارى] وهى إنَّ تنزه الحق سبحانه وتعالى يحل كثيرا من الإشكالات منها: لزوم العبث فى الأمر والنهى فى الأزل ومنها :لزوم الكذب والحدوث فى نحو إنا ارسلنا نوحا بلفظ الماضى. ومنها : تعطل السمع والبصر قبل وجود المسموعات والمبصرات . ومنها تغير العلم بالجزئيات . وكل ذلک ؛ لما انه ليس بالنسبة اليه تعالى ماض وحال واستقبال .

١وفي السِّراجيَّةِ: صفاتُ اللهِ تعالى قديمةٌ كلُّها مِن غيرِ تفصيلٍ بينَ صفاتِ الذَّاتِ وصفاتِ الفعلِ، وإنَّها قائمةٌ بذاتِ اللهِ تعالى لا هو ولا غيره. (البحر الرَّائِق)

٢ لم يزلْ عالِماً بعلمِهِ، والعِلْمُ: صفةٌ في الأزل، وقادراً بقدرتِهِ، والقدرةُ صِفَةٌ في الأزل، ومُتكلِّماً بكلامِهِ، والكلامُ صِفَةٌ في الأزل، وخالِقَاً بتخليقِهِ، والتَّخليقُ صِفَةٌ في الأزل، وفاعِلَاً بفِعْلِهِ، والفعلُ صفةٌ في الأزل، والفاعلُ هو اللهُ تعالى، والفعلُ صفةٌ في الأزل، والمفعولُ مخلوقٌ، وفعلُ الله تعالى غيرُ مَخلوق.

ومِن الصِّفاتِ مَا لا يجوزُ توصيفُ غيرِهِ تعالى بها؛ كعِلْمِ الغيبِ وحضورِ كلِّ شيءٍ عنده.

وله يدٌ وَوجهٌ ونَفْسٌ كَمَا ذكرَ في القرآنِ والحديث، فهي له صِفَاتٌ بِلَا كيفٍ، وَلَا يُقالُ: إنَّ يَدَهُ قُدرتُهُ أو نِعمَتُه على التَّعيينِ واليقين؛ لأنَّ فيه إبطالَ الصَّفةِ، وهو قولُ أهلِ القَدَرِ والاعتزالِ، ولكنَّ يدَه صفتُهُ بِلَا كيفٍ، وغَضبُهُ ورِضَاهُ صفتانِ مِن صفاتهِ بِلَا كيف[1]، نعم يجوزُ ويُحتَملُ أنْ يُرادَ باليدِ:النِّعمةُ، وهذهِ وأمثالُها هِيَ الصِّفات[2] السَّمعيَّةُ[3]، ويُعبَّر عنها بالمتشابهات[4]..

وفي الاعتقادِ بها أربع مذاهبَ مشهورة.

---

١ الفقهُ الأكبر.

٢هَلْ للهِ تعالى صفةٌ غيرُ مَا ذكرناه؟ [الصِّفات السَّبع] فمنعَهُ بعضُ أصحابِنَا؛ مُقتَصِراً على أنَّه لَا دليلَ عليه، فيجبُ نفيُه، وَلَا يخفَى ضعفه، ومنهم مَن قالَ: نحنُ مُكلَّفونَ بكمالِ المعرفةِ، فلو كانَ له صفةٌ غيرُها؛ لعرفناها، والجوابُ: منع التَّكليف بكمال معرفته؛ إذ هو بقدرِ وسعِنَا أو يعرفُهُ بعضٌ دونَ بعض، ولا يمتنع كثرة الهالكين، وأثبت بعض صفاتٍ أُخَر اه (المواقف)، أقولُ: الظَّاهر مِن كلامِهِ أنَّ لِلأشاعرةِ في الصِّفاتِ الزَّائدةِ وراءَ السَّبعةِ الذَّاتيَّة قولَيْنِ، والرَّاجحُ عندَهُ الإثبات، وهو الحقُّ، وهو أحدُ قولَي الإمامِ الأشعريِّ، فَفِي شرحِ المقاصِد: فعن الشَّيخ أنَّ كُلَّاً منها[الاستواء واليد والعين وغيرها] صفةٌ زائدةٌ، وعن الجمهور وهو أحدُ قولَي الشَّيخ أنَّها مجازاتٌ اه، وقال العلامة المرجانى: وزاد ونقص [مصنفُ النَسَفَية] فى المقامين اشارةً الى عدم انحصارها فيما ذكر وعدم دخولها تحت العد والحصر بل كل ماورد فى الكتاب والسنة من تسميته تعالى باسم وتوصيفه بصفة فَهُوَ كما وصفه وسماه وحق بالمعنى الذى أراده ولايصح ارجاع بعضها إلى بعض اه فَمَن يعترض عليهم بأنَّهم مُنكِرون لِلصِّفاتِ سِوَى السَّبع؛ لم يرَ سوى ما ذكر في متونِ المتأخِّرين.

٣ لأنَّها ثابتةٌ بالخبرِ، ويُقال لها: السَّمعيَّة.

٤ الصِّفاتُ الخبريَّةُ مُتشابهةٌ كيفيَّاتها دونَ أصلِهَا، وليسَتْ كحروفِ العجمِ على مَا توهِّمَ. قالَ الإمامُ الغزاليُّ في الاقتصاد: ولكنْ لسنَا نرتضي قولَ مَن يقول: إنَّ ذلكَ مِنَ المتشابهاتِ كحروفِ أوائلِ السُّوَر، فإنَّ حروفَ أوائلِ السُّورِ ليسَتْ موضوعةً باصطلاحٍ سابقٍ للعربِ للدَّلالةِ على المعاني. ومَن نطقَ بحروفٍ وهُنَّ كلمات لم يُصطلحْ عليها؛ فواجبٌ أن يكونَ معناهُ مجهولاً، إلَّا أن يعرفَ مَا أردته. فإذا ذكرَهُ؛ صارَتْ تلكَ الحروفُ كاللُّغةِ المختَرَعَةِ من جهتِه، وأمَّا قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: «ينزلُ اللهُ تعالى إلى السَّماءِ الدُّنيا»؛ فَلَفَظٌ مَفهومٌ، ذُكِرَ للتَّفهُّم، وَعُلِمَ أنَّه يسبقُ إلى الإفهامِ منه المعنى الَّذي وُضِعَ له، أو المعنى الذي يُستعار، فكيف يُقال إنَّه مُتشابهٌ؟ بل هو مُخيِّلٌ معنىً خطأ عند الجاهلِ، ومُفهِمٌ معنىً صحيحاً عند العا لم. اه

والدَّليل على أنَّ بعضَ الصِّفات من المتشابهات باعتبارِ الكيفِ؛ ما روى عبد الرَّزَّاقِ [بسندٍ صحيحٍ]عن معمر، عن ابنِ طاووس، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما؛ أنَّه رأى رجلاً انتفضَ لَمَّا سَمِعَ حديثاً عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في الصِّفاتِ؛ استنكاراً لذلكَ، فقال: مَا فرقُ هؤلاءِ يجدونَ رِقَّةً عند محكمِهِ ويهلكونَ عندَ مُتشابهِهِ؟.

وكذلك الإمامُ أحمد؛ سمَّى مَا تمسَّكَ بِهِ الجهميَّةُ مُتَشابهاً، قالَ: «وكذلك الجهمُ وشيعتُهُ دعوا النَّاس إلى المتشابهِ من القرآنِ والحديثِ؛ فَضَلُّوا وأضلُّوا بَشَراً كثيراً» (رسالة الرَّدِّ على الجهميَّة، للإمام أحمد).

وقالَ الإمامُ الطَّبريُّ: وقالَ ابنُ عبَّاسٍ (في توضيحِ آيةٍ تدلُّ على بعضِ الصِّفات): «نُؤْمِنُ بهَا وَلا نُفَسِّرُهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْمُتَشَابِهَاتِ: { وَمَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إلَّا اللَّهُ}».

الأوَّل: مَذهبُ المعَطِّلَةِ القائلينَ بإنكارِ الصِّفاتِ وإنكارِ نصوصِهَا الغيرِ المتواترةِ، وَوجوب تأويلِ المتواترةِ ولو تأويلات باطلة بعيدة، وهو التَّحريف، كَالمعتزلةِ والإماميَّةِ والجهميَّةِ[1].

الثَّاني: مَذهبُ المجسِّمَةِ[2]المشبِّهَةِ[3] القائلينَ بإثباتِ صفاتِ البشريَّةِ له تعالى[1].

---

١ الرَّاجحُ عندَ أكثرِ الفقهاءِ والمتكلِّمينَ أنَّهم [الجهميَّة المعطِّلَة] فُسَّاقٌ عُصاةٌ ضُلَّال، ويُصلَّى خلفَهُم وعليهِم ويُحكَم بتوارثِهم مع المسلمين منَّا اهـ. (ردُّ المحتارِ بتصرُّف).

٢ التَّجسيم في الأُممِ السَّابقةِ (اليهود والنَّصارى): قال الإمامُ أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ: [نقلَ اليهودُ في شأنِ الله] ما تحيلُهُ العقولُ مِن قولهم بالتَّشبيه والتَّجسيم، وأنَّ اللهَ تعالى جسمٌ ذو صورةٍ، ومُتناهٍ محدودٌ، أبيضُ الرَّأسِ واللِّحيةِ [وأنَّه جالسٌ على كُرسيٍّ، والملائكةُ قِيَامٌ بين يديه، والكتبُ تُقرَأ بحضرتِهِ، ، وردَ ذلكَ التَّجسيمُ في سِفرِ دانيال :١٠٧/٧] وأنَّه مَهمومٌ محزونٌ بِمَا عليهِ العبادُ مِن الظُّلمِ والفسادِ في الأرض، وأنَّه تعالى عن قولهم؛ نَدِمَ على الطُّوفانِ وتغريقِ العالمِ، وقال: لن أعودَ إلى إغراقِ الأرضِ أبداً (تمهيدُ الأوائلِ في تلخيصِ الدَّلائل) ومَا بين المعكوفين: من تحقيقِ محمود عبد الرَّحمن. (قدح تخجيل من حرفِ التَّوراةِ والإنجيل، لأبي البقاءِ الهاشميِّ)

٣ مطلبٌ في حكمِ المجسِّمة: اشتُهِرَ في فتوانا، جُمَلٌ تُصرِّح أو تدلُّ على كُفرِهِم؛ فَفِي قاضي خان: لا تجوزُ الصَّلاة خلفَهم اهـ وَلَا تُقبَل شهادةُ المجسِّمة؛ لأنَّهم كَفَرة، (المجمع) والمختار أنَّه لا يجوز الصَّرف[صرفُ الزَّكاة] إليهِم اهـ (البزَّازيَّة)، حاصلُ كلامِ الفتاوي: أنَّه يكفرُ في لفظين: هو جسمٌ كالأجسام، هو جسم، ويصير مبتدعاً في الثَّالث: هو جِسم لا كَالأجسام. (مأخوذ من البحر) وقيل: يكفرُ بمجرَّدِ الإطلاق[إطلاقِ الجِسم] أيضاً، وهو حسن، بل أولى بالتَّكفيرِ (تبيين الحقائق). لكنَّ الحقَّ عدمُ تكفيرِ أهلِ القِبلةِ وإن وقعَ إلزاماً في المباحثِ، بخلافِ مَن خالفَ القواطعَ المعلومةَ بالضَّرورةِ على ما صرَّح به المحقِّقون، (مجمع الأنهر)، أقولُ: عدمُ التَّكفيرِ هو الحقُّ مِن وجوهٍ؛ الأوَّل: الأصلُ والأحوَط الحكمُ بعدمِ التَّكفيرِ، لا سيَّما في الأمورِ الاجتهاديَّة، الثَّاني: ثبتَ عن الإمامِ الهمامِ وكثيرٍ من المجتهدين القولُ بعدمِ تكفيرِ أهلِ القبلةِ، قالَ في البحرِ وذكرَ في شرحِها[الهداية] للكمالِ بن أبي شريف؛ إنَّ عدمَ تكفيرِهم هو المنقولُ عن جمهورِ المتكلِّمين والفقهاء، فإنَّ الشَّيخ أبا الحسن الأشعريَّ قالَ في كتابِ مقالاتِ الإسلاميِّين: اختلفَ المسلمون بعد نبيِّهم في أشياء ضلَّلَ بعضُهم بعضاً، وتبرَّأ بعضُهم مِن بعض، فصاروا فِرَقاً متباينين، إلَّا أنَّ الإسلام يجمعُهم اهـ. وما ذكره المصنِّف[صاحب الهداية] أنَّه ظاهرُ قولِ أبي حنيفةَ جزمَ بحكايته عنه الحاكمُ صاحبُ المختصرِ في كتابِ المنتقى، وهو المعتمد اهـ. باختصار الثَّالث: قالَ العلَّامة ابنُ حجر: إنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أنَّ مخالفيها مُبتدِعة، وقد تُبالغُ فتُكفِّر مخالفَها، فلو أخذَ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائف. اهـ (نخبة الفكر بتصرُّف).

وما وردَ في الفتاوي من تكفيرِهم صراحةً أو دلالةً؛ يُحمَل على أنَّ ذلكَ المعتقَد نفسَهُ كفر، فالقائلُ به قائلٌ بِمَا هو كُفر، وإنْ لم يكفر؛ بناءً على كونِ قولِهِ ذلك عن استفراغ وسعه مُجتهداً في طلبِ الحقِّ، لكنَّ جزمَهم ببطلانِ الصَّلاةِ خلفَه لا يُصحِّح هذا الجمع، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرادَ بعدمِ الجوازِ خلفهم عدمُ الحلِّ؛ أي: عدمُ حلِّ أن يفعلَ، وهو لا ينافي الصِّحَّة، وإلَّا؛ فهو مُشكلٌ، والأَولَى أن يُقالَ: إنَّ هذه الفروع المنقولة في الفتاوى من التَّكفير لم تُنقَلْ عن المجتهدينَ وَلَا عبرة بغير المجتهدين اهـ. فالحاصل أنَّ المذهبَ عدمُ تكفيرِ أحدٍ من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدِّين ضرورةً، ويدلُّ عليه قبولُ شهادتِهم؛ إلَّا الخطابيَّة، فدلَّ ذلكَ على أنَّ هذه الفروعَ المنقولةَ من الخلاصةِ وغيرِها بصريحِ التَّكفيرِ لم تُنقَلْ عن أبي حنيفةَ، وإنَّما هِيَ من تفريعاتِ المشايخ كألفاظِ التَّكفيرِ المنقولةِ في الفتاوى، واللهُ سبحانه هو الموفِّق. (ملتقط من البحر)، وكلامُهُ حقٌّ، وحقيقٌ أن يكتبَ بماءِ الذَّهب، لكن في النَّهر: هذه المقالة ردَّها البزَّازيُّ في فتاويه اهـ. وخلاصتُهُ: "ويُحكَى عن بعضِ مَن لَا سلفَ له؛ أنَّه كانَ يقولُ ما ذكرَ في الفتاوى أنَّه يكفرُ بكذا وكذا، فذلكَ للتَّخويفِ والتَّهويلِ؛ لا لحقيقةِ الكُفْرِ، وهذا كلامٌ باطلٌ، وحاشا أن يلعبَ أمناءُ اللهِ تعالى بالحرامِ والحلالِ والكفرِ والإسلامِ، بل لا يقولون إلَّا الحقَّ الثَّابتَ عن سيِّدِ الأنامِ، وما أدَّى إليه اجتهادُ الإمامِ، والَّذي حرَّرْتُهُ هو مُختارُ مَشايخي" اه باختصار، أقولُ: ليسَ مرادُ البحرِ أنَّ التَّكفيرَ بمعنى التَّخويفِ، وقولُهُ: "وما أدَّى إليهِ اجتهادُ الإمام"؛ كلامٌ مُجملٌ ودعوى محض بجعلِ الأكثرِ مقامَ الكُلِّ، وإلَّا؛ فكثيرٌ مِن مسائلِ المذهبِ لم يثبتْ عن الإمام، لكنَّ صاحبَ النَّهرِ مولعٌ بالاعتراضِ على أخيهِ في غيرِ محلِّه.

وفي فتاوي الفقهيَّة الكبرى للهيثميِّ: والأصحُّ أنَّه [لازم المذهب]غير مذهب وإذاً لم نكفِّر المجسِّمة أو الجهميَّة أو المنكرين للكلامِ النَّفسيِّ بمجرَّدِ ذلكَ، وإنْ لزمَ عليهِم مكفِّرات كما هو مُقرَّرٌ في محلِّه؛ لجوازِ أنَّهم لا يعتقدونَ تلك اللَّوازم، وقال جماعةٌ من الأئمَّةِ بكفرِهِم بناءً على القولِ المقابلِ للأصحِّ أن لازم المذهب مذهب.

الثَّالث: مذهبُ السَّلَف[2] من أهلِ السُّنَّةِ

١ فإنَّهم لا يتحاشونَ إطلاقَ صفاتِ البشريَّةِ عليه تعالى، منهم: محمَّد بن سعدون المغربيُّ الظَّاهريُّ، الإمام أبو عامر القُرَشيُّ العبدريُّ نزيلُ بغداد؛ أحدُ الحُفَّاظِ والعلماء المبرزين، كان مِن كبارِ أهلِ الظَّاهر، قالَ ابنُ عساكر: كانَ أحفظَ شيخٍ لَقِيتُه، قالَ لي في سوقِ بابِ الأزج: {يومَ يُكشَفُ عَن ساق}، فضربَ على ساقِهِ وقالَ: ساق كساقي هذه! وقال: أهلُ البِدَعِ يحتجُّونَ بقولِهِ تعالى: {ليسَ كَمِثلِهِ شيء}؛ أي: في الإلهيَّةِ، فأمَّا في الصُّورةِ؛ فهو مثلي ومثلُك، فقد قالَ تعالى: {يا نساء النَّبيِّ لستُنَّ كأحدٍ من النِّساء} أي: في الحرمةِ لَا في الصُّورة، وسُئِلَ عن وجوبِ الغُسلِ على مَن جامعَ ولم يُنزِلْ؛ فقالَ: لا غُسْلَ عليه؛ ألآنْ فَعَلتُ ذلكَ بأمِّ أبي بكر، وكان بَشِعَ الصُّورةِ زريَّ اللِّباس، وخملَ ذِكْرُهُ لِبدعتِه، وتُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وعشرين وخمس مائة.

قال فى التبصير : وأول من أفرط في التشبيه من هذه الأمة السبأية من الروافض الذين قالوا بآلهية علي كرم الله وجهه حتى أحرق على قوما منهم فازدادوا بعده عتوا في ضلالتهم وقالوا الآن علمنا على الحقيقة أنه الإله لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يعذب بالنار إلا رب النار ثم البيانية أتباع بيان بن سمعان الذي كان يقول أن معبوده نور صورته صورة إنسان وله أعضاء كأعضاء الإنسان وأن جميع أعضائه تفنى إلا الوجه ثم المغيرية أتباع مغيرة بن سعيد العجلي الذي كان يقول إن للمعبود أعضاء وأعضاؤه على صورة حروف الهجاء

ثم المنصورية أتباع أبي منصور العجلي الذي كان يقول إنه صعد إلى السماء إلى معبوده وإن معبوده مسح على رأسه وقال "يا بني بلغ عني"

ثم الخطابية الذين كانوا يقولون بإلهية الأئمة وكانوا يقولون إن أبا الخطاب الأسدي إله

ثم الحلولية الذي كانوا يقولون إن الله تعالى يحل في صورة الحسان ومتى ما رأوا صورة حسنة سجدوا لها

ومن جملتهم الهشامية أتباع هشام بن الحكم الرافضي الذي كان يقيس معبوده على الناس وكان يزعم أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه وأنه يتلألأ كما تتلألأ النقرة البيضاء من كل جانب

ومن جملتهم الهشامية وهم أتباع هشامِ بنِ سالم الجواليقي الذي كان يزعم أنَّ معبودَه على صورةِ إنسانٍ ولكن نصفُه الأسفَل مُصمتٌ ونصفُه الأعلى مجوفٌ وله شعرٌ أسودُ على رأسِه وأنّش قلبَه منبع بالحكمة نبعَ الماءِ من العيون

ومِن جُملتهم اليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي الذي كان يقولُ حَمَلة عرشِ الرحمنِ يحملونَه وإن كان هو أقوى منهم ؛كما أنَّ رِجلَ الكرْكي[طائر يقال له بالفارسية : كلند- درنا] تحمل بدنه وإن كان بدنه أقوى من رجله. وكان داود الجواربي من جملة المشبهة يثبت لمعبوده جميع أعضاء الإنسان، وكان يقول أعفوني عن الفرج واللحية والكرامية من جملة المشبهة لقولهم بأنه جسم وله حدٌ ونهايةٌ وأنَّه محل الحوادث وأنَّه مماس للعرشِ ملاقٍ له فهؤلاء كلهم مشبهة ذاته بالذوات (التبصير للأسفراييني م : ٤٧١هـ)

٢ المرادُ بمذهبِ السَّلفِ: مَا كانَ عليه الصَّحابةُ الكرامُ – رضوانُ الله عليهم – وأعيانُ التَّابعين لهم بإحسانٍ وأتباعُهُم وأئمَّةُ الدِّيْنِ مِمَّن شُهِدَ لهُ بالإمامةِ، وعُرِفَ عِظَمُ شأنه في الدِّيْن، وتلقَّى النَّاسُ كلامَهم خَلَفاً عَن سَلَف، دونَ مَن رُمِيَ بِبدعةٍ، أو شُهِرَ بِلَقَبٍ غيرِ مُرضيٍّ مثل الخوارج والرَّوافض. قال الشَّيخ أبو حسن الأشعريُّ في كتابِهِ (الإبانة في أصولِ الدِّيانة): قولُنا الَّذي بِهِ نقول، وديانتُنا الَّتي بها ندين: التَّمسُّكُ بكتابِ اللهِ وسنَّةِ نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وما رُوِيَ عن الصَّحابةِ والتَّابعين وأئمَّةِ الحديث، فنحنُ بذلك مُعتَصِمون، انتهى.

فائدة مهمة الفروق الجلية بين السلف والسلفية المعاصرة : هناكَ فرقةٌ من الغُلاةِ والإفراطيِّينَ في الإثباتِ يُسمُّونَ أنفسَهُم: السَّلفيَّة، ويسمُّونَهم العامَّةُ: الوهابيَّة، لهم بعضُ التَّشديدات المضرَّةِ بالدِّينِ في المسألة، فلا بُدَّ مِنَ التَّنبيهِ عليها، لعلَّ اللهَ يشرحُ صدورَهم لقبولِ الحقِّ، منها: إنكارُ التَّأويلِ مُطلقاً؛ فيعتقدونَ أنَّ مَنْ أوَّلَ صِفَةً؛ فهو ليسَ على طريقِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، يقولُ ابنُ عُثَيمين في شرحِهِ على العقيدةِ الواسطيَّةِ: "والمراد بالتَّعطيل: إنكارُ مَا ثبت اللهُ لِنَفسِهِ مِنَ الأسماءِ والصِّفات؛ سواءٌ كانَ كُلِّيّاً أو جزئيّاً، وسواءٌ كانَ ذلك بتحريفٍ أو بجحود. هذا كلُّهُ يُسمَّى تعطيلاً"، فقولُهُ: (أو جزئيّاً) وقولُهُ: (تحريفاً) يدلُّ على أنَّ مَن أوَّلَ صفةً واحدةً؛ فهو مُعطِّل، مع أنَّ التَّأويلَ في بعضِ الصُّورِ ثابتٌ عن السَّلَفِ حتَّى عن الصَّحابةِ رضي اللهُ عنهُم؛ كما سيجيء.

ومنها: التَّمسُّكُ بكلِّ حديثٍ مُتشابهٍ فيه شائبة التَّجسُّم ولو ضعيفاً أو مَوقوفاً، وهذا تجاسرٌ عظيمٌ على اللهِ، يقول أبو سعيد الدَّارميُّ (وهذا غيرُ الدَّارميِّ المشهورِ المحدِّثِ الكبير) في كتابِهِ «الرَّدِّ على المريسيِّ»: إنَّ كُرسيَّه وسعَ السَّمواتِ والأرض، وإنَّه ليقعدُ عليه، فَمَا يفضل منه إلَّا قدرُ أربعِ أصابع، ومدَّ أصابعَه الأربعة، وأنَّه له أطيطاً اطيط الرَّحلِ الجديد، إذا ركبَهُ من يثقله، يقولُ مُحقِّقُه رشيد بن حسن الامي: الحديثُ بهذا الإسنادِ ضعيف.

القائلينَ باعتقادِ ثبوتِهَا بلَا كيف[١].

الرَّابع[٢]: مذهبُ المتأخِّرينَ من أهلِ السُّنَّةِ القائلينَ بوجوبِ الاعتقادِ بأصلِ مُرادِ الصِّفَةِ معَ تجويزِ تأويلِها[٣]

وفي معارجِ القبولِ للحكميِّ (المتوفَّى: ١٣٧٧هـ): وله في كلِّ سماءٍ كرسيٌّ، فإذا نزلَ إلى سماءِ الدُّنيا؛ جلسَ على كُرسيِّه ثمَّ مدَّ ساعديه فيقول: مَن ذَا الَّذي يقرض غير عديم ولا ظلوم، مَن ذا الَّذي يستغفرني فأغفر له، مَن ذا الَّذي يتوب فأتوب عليه، فإذا كانَ عندَ الصُّبحِ؛ ارتفعَ فجلسَ على كُرسيِّه"، يقولُ مُحقِّقه: عمر بن محمود بو عمر: وسنده ضعيف، فيه محفوظ بن أبي توبة، وقد ضعَّفَ أحمد أمرَه جدّاً.

ومنها: قبولهم لوزامَ الصِّفاتِ البشريَّةِ والجسميَّة، وعدم الإنكار عنها، كَقولِ الدَّراميِّ في كتابهِ «الَّردِّ على المريسيِّ»: لأنَّ الحيَّ القيُّوم يفعل مَا يشاءُ ويتحرَّك إذا شاءَ ويهبطُ ويرتفع إذا شاء، ويقبضُ ويبسطُ ويقومُ ويجلسُ إذا شاء؛ لأنَّ إمارة مَا بين الحيِّ والميِّتِ: التَّحرُّك، كلُّ حيٍّ مُتحرِّكٌ لَا محالة، وَكلُّ ميِّتٍ غيرُ مُتحرِّكٍ لا محالة اه، قالَ مُحقِّقُه: ذكر حامد الفقيُّ في تعليقه على المطبوعة: "إنَّ هذه الألفاظ لم ترد في القرآن وَلَا في السُّنَّةِ، فنتوقَّف عن وصفِ اللهِ تعالى بها"، وتجدُ أمثالَ هذهِ الألفاظِ الغيرِ الثَّابتةِ عن صاحبِ الشَّريعة كثيراً في كتابِ السُّنَّةِ المنسوبِ إلى عبد اللهِ بن أحمد، وتعليقُ الهراس على التَّوحيدِ لابنِ خزيمة.

ومنها: البحث والجدالُ حولَ كيفيَّاتِ الصِّفاتِ السَّمعيَّةِ بِمَا لم يثبتْ عن السَّلَفِ؛ بل ينجرُّ إلى التَّشبيهِ والتَّجسيم.

قال مولانا محمَّد عمر سربازيُّ الإيرانيُّ: إنِّي كنتُ أظنُّ أنَّ السَّلفيَّةَ [المعاصرةَ] كما هو المتبادر مِن اسمِهِم؛ يتابعونَ السَّلَف في مَا يعتقدون، لا سيَّما في المتشابهات، فَهْمُهُمْ مِن (استواءِ الرَّحمنِ على العرشِ) كَفَهْمِنَا [الجمهور] القائلين بأنَّه على العرشِ قائم بلا بحثٍ عن الكيف، لكن لَمَّا التَقَيْتُ معَ أحدٍ مِن علمائِهم الَّذي وصلَ إلى درجةِ الدُّكتوراة من جامعةِ أُمِّ القُرى والجامعة الإسلاميَّة؛ ظهرَت لي حقيقةُ حالِهم، وطلبتُ منه تبيُّن الموضوع، وَلَمَّا علمَ بقصدي؛ ناظرني، وفي أثناء البحثِ سألتُه: ماذا ترى العرشَ؟ فقال: العرشُ مثلُ السَّرير، فقلتُ: كيفَ تفسِّر استواءَ اللهِ عليه؟ فقال: إنَّه تعالى جالسٌ عليهِ. فقلتُ: هذه عقيدتُكَ وحدَك أم عقيدةُ أساتذتك وزُملائك أيضاً مِمَّن هم علي مذهبِك ؟ فقال: هذه عقيدةُ جميعِنَا. فقلتُ: أنتم مُجسِّمةٌ أيضاً (تبيين الفرقان وياقوت أحمر).

ومنها: قولُهم بعدمِ جوازِ نفيِ صفةٍ لم تُنْفَ في النَّصِّ وإنْ كان فيها شوائبُ الجسميَّة، يقول صالح فوزان الفوزان رادّاً على الصَّابونيِّ: «فقولُهُ: ننزه عن الجسميَّةِ والشَّكلِ والصُّورة، هذا ليس مِن مذهبِ السَّلفِ، فهُم ينفونَ مَا نفاهُ اللهُ عن نفسِهِ، ولم يرد نفيُ الجسم والشَّكل» (تنبيهات في الرَّدِّ على مَن تأوَّلَ الصِّفات). والأعجبُ مِن هذا؛ قولُ الشَّيخ عبد العزيز بن باز، رحمَه اللهُ، في معرض الرَّدِّ على الشَّيخِ الصَّابونيِّ أيضاً: « ثمَّ ذكرَ الصَّابونيُّ – هداه اللهُ – تنزيهَ اللهِ سبحانه عن الجسمِ والحدقةِ والصِّماخِ واللِّسانِ والحنجرة، وهذا ليسَ بمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ [على زعمِ الوهابيَّةِ] بل هو مِن أقوالِ أهلِ الكلامِ المذموم، وتكلُّفُهم، فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ [يعني به الوهابيَّة] لا ينفون عن اللهِ إلَّا مَا نفاهُ عن نَفْسِه، أو نفاه عنه رسولُهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم».

ومنها: شدَّةُ اللَّهجةِ مع سائرِ فِرَقِ أهلِ السُّنَّةِ، والحكمُ عليهم بالكُفرِ والزَّندقةِ والتَّجَهُّم. راجع بيان القرآن تفسير سورة آل عمران رسالة التواجه بماتعلق بالتشابه

١ قال الغزنويُّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ) في كتابه أصولِ الدِّين: استِوَاؤه على الْعَرْش حقٌّ وَصدقٌ، وَنحن نؤمنُ ونعتقدُ على الْوَجْه الَّذِي أَرَادَهُ، وَلَا نشتغلُ بكيفيَّتِه.

٢ الأصلُ أنَّه لَا فرقَ بينَ الخَلَفِ والسَّلَفِ؛ بل كُلُّهُم أهل السُّنَّةِ، إلَّا أنَّ الخَلَفَ لَمَّا كثرَ فيهم التَّأويلُ لظروفٍ دَعَت إليها؛ اشتهروا بأهلِ التَّأويلِ، والسَّلَفُ لَمَّا قَلَّ منهم التَّأويل؛ اشتهرو بأهلِ التَّفويض، وإلَّا؛ فالخلفُ قائلونَ بأصلِ الصِّفةِ، والسَّلَفُ قائلونَ بجوازِ التَّأويلِ عندَ الحاجة، وهذا كَمَا اشتهرَ أنَّ عمر كان أشدَّ الصَّحابةِ في أمرِ الله، وأنَّ عليّاً أقضاهُم؛ معَ أنَّ عمر كانَ قاضياً، بل أقضى، وأنَّ عليّاً كان شديداً في أمرِ اللهِ؛ بل أشدَّ، نعم: وقعَتْ بعضُ إيغالاتٍ مِن بعضِ مَن صُنِّفَ على مشربِ الخَلَف؛ بعَّدَتِ البَونَ بين المذهبين؛ كما سيأتي.

٣ جوازُ التَّأويلِ مع عدمِ الجزمِ؛ هو أصلُ مذهبِ المتأخِّرينَ، لكن وقعَ في عصرِنَا بعضُ إيغالاتٍ وإفراطاتٍ في هذا المذهب من بعضِ الأحبابِ انجرَّ إلى نوعِ تعطيلٍ لا بُدَّ من التَّنبيه عليها؛ منها: عدَّ بعضُهم التَّأويلَ أصلاً وراجحًا على التَّفويض، حتَّى خصَّصَ بعضُهم التَّفويضَ بالعوامِّ، منها: ردُّهُم الأحاديثَ الواردةَ في الصِّفاتِ سريعاً، والحكم عليها بالضَّعفِ والوضعِ حتَّى حكمَ على رواياتِ البخاريِّ ومُسلم بالوضعِ؛ معَ أنَّ ردَّ حديثِ الرَّسولِ كَقَتلِ المؤمنِ: صعبٌ وشديد. ومنها: البحثُ عن الكيفِ وإنكارُ الصِّفةِ؛ لعدمِ تعقُّلِ الكيفِ،

عندَ الحاجةِ[١] بمحتملٍ[٢]

وهذا بعينِهِ مَذهبُ المعتزلةِ. ومنها: الغلوُّ في التَّأويلِ وإنكارُ الصِّفاتِ حتَّى انجرَّ إلى إنكارِ الصِّفاتِ؛ كالرَّحمةِ، فقالوا: إنَّ أرحمَ الرَّاحمينَ ليسَ بِرَحيمٍ؛ بل رحمتُهُ إيصالُ نفعٍ فقط، وإذاً: فَلَا رحمن.

ومنها: غلوُّهم في التَّأويلِ، حتَّى انجرُّوا التَّفويضَ (قولَ السَّلَف) إلى التَّأويلِ الإجماليِّ، يقولُ الشَّيخُ العصريُّ حفظه اللهُ تعالى: ما يوهِمُ بمعناهُ الظَّاهرِ الحقيقيِّ: النَّقص؛ لأنَّهُ –بمعناهُ الظَّاهرِ الحقيقيِّ– دالٌّ على صفاتِ الأجسام، ولهُ في لغةِ العربِ معانٍ أُخرى لائقةٌ باللهِ تعالى، لا تختصُّ بالبشرِ وَلَا بالمخلوقاتِ ... مثال ذلك: اليدُ، فَلَها معانٍ كثيرةٌ، الحقيقيُّ منها: الجارحة، فهذا المعنى ينفي قطعاً باتِّفاقِ السَّلَفِ والخَلَفِ، بقي لليدِ معانٍ مجازيَّةٌ، فالسَّلَفُ لا يجزمونَ بواحدٍ منها؛ لأنَّ الجزمَ بواحدٍ منها قطعٌ في محلِّ الظَّنِّ اهـ (القول التَّمام /١١١) فالشَّيخُ يحكمُ حُكمَيْنِ ليسَ فقهاء الأحناف معه على ما سيجيء، فلو كانوا معهُ في هذينِ القَولَيْنِ؛ لَمَا بقيَ خلافٌ بين السَّلَفِ وبين الجهميَّةِ والمعتزلةِ في شيءٍ، الأوَّل: حصرُ المعنى الحقيقيِّ لليدِ في الجارحةِ، وهذا قياسٌ تجسيميٌّ لربِّ الأربابِ على التّراب، بل يد؛ الَّتي هي صفةٌ للهِ تعالى؛ مُتعاليةٌ عن الجسمِ والجارحةِ، والتَّشبيه ليس كمثلها شيء كرؤيته المتعالية عن اللَّونِ والجهةِ، والحكمُ الثَّاني المتفرِّع على الأوَّلِ: أنَّ السَّلَفَ والخَلَفَ كلُّهم ذهبُوا إلى المعنى المجازيِّ، والفرقُ بينَهم في عدمِ التَّعيين؛ فهذا هو تأويلٌ إجماليٌّ للصِّفةِ، بقي على شيخِنا ومَن يمشي مشربَه سؤال، إذن: أيُّ فرقٍ بين أسلافِنَا وبينَ الجهميَّةِ والمعتزلةِ الضَّالَّة؟ فإنَّهم ما كانوا مُنكرينَ وجودَ لفظِ اليدِ في القرآن، إنَّما أنكرُوا ثبوتَ معناه، وذهبُوا إلى المجاز، يقولُ في المواقف: القصدُ الثَّامن في صفاتٍ اختلفَ فيها: فأثبتَ الشَّيخُ صِفَتين ثبوتيَّتين زائدتين على الذَّاتِ وسائرِ الصِّفات، لكن لا بمعنى الجارحتين، وعليه السَّلَف، وإليه ميلُ القاضي في بعضِ كُتُبِه اه كالتَّمهيد، فأين ذهبُوا إلى المجاز؟ بل اثبتُوا صفتَيْنِ زائدتَيْنِ على الذَّات وسائرِ الصِّفات الَّتي منها القدرة، ومنها: حكمُهم على مَن ذهبَ إلى قولِ السَّلَف على مشربِ الفقهاءِ بأنَّه مُجسِّمٌ وكافرٌ، حتَّى حكمَ الشَّيخُ العلَّامةُ الكوثريُّ على شيخِ الإسلام أبي إسماعيل خواجه عبد اللهِ الأنصاريِّ الهرويِّ بأنَّهُ مُجسِّم؛ فقالَ في تعليقِهِ على الفقهِ الأبسطِ المطبوعِ في ضمن الكلام والعقيدة: ((نجمَ في الحشويَّةِ شخصٌ جريءٌ يُلقِّبُهُ شركاؤه في الضَّالِّ بشيخِ الإسلام، وهذا الأفَّاكُ تناولَ في «الفاروق» لفظَ أبي حنيفةَ السَّابق، وتزايدَ مَا شاءَ تزيداً شائناً)) اه. وقد مرَّ أنَّ سيِّدي العثمانيَّ والآلوسيَّ قائلان إنَّ بعضَ السَّلَفِ ذهبوا إلى تفويضِ الكيفِ، بل هو قولُ جماعةٍ من السَلَف اه(ر:التكملة /القدر/تصريف الله القلوب) فلو كانَ هذا تجسيماً وكُفْراً؛ لَلَزِمَ أن يكونَ أسلافُنا. ولو بعضُهم. كَفَرةً ومُجسِّمةً، أعاذَهُمُ اللهُ من ذلك. فهذه وأمثالُها أفكارٌ إفراطيَّةٌ لا بُدَّ مِن تعديلِها وإصلاحِهَا اه.

١ قال ابنُ الهمام: فأمَّا كونُ المرادِ أنَّه [الاستواء] استيلاؤه على العرشِ؛ فأمرٌ جائزُ الإرادةِ؛ إذ لَا دليلَ على إرادتِهِ عيناً، وإذا خِيْفَ على العامَّةِ عدمُ فهمِ الاستواءِ إذا لم يكنْ بمعنى الاستيلاءِ إلَّا بالاتِّصالِ ونحوِهِ مِن لوازمِ الجسميَّةِ، وأن لا ينفوه؛ فلا بأسَ بصرفِ فهمِهِم إلى الاستيلاءِ، فإنَّه قد ثبتَ إطلاقُهُ وإرادتُهُ لغةً في قوله: قد استوى بَشَرٌ على العراق ... وقد تُأَوَّلُ اليدُ والإصبعُ بالقدرةِ والقهر ...وهو ممكن أن يُراد، وَلَا يجزمُ بإرادتِهِ اه المسايرة، ومثله قالَ العلَّامة ابنُ عساكر (تبيين الكذب المفترى) وإليه يُشير كلامُ الإمامِ، واختارَهُ أحمد بن حنبل، واختارَهُ صاحبُ الكفايةِ نورُ الدِّين البخاريُّ، وصاحبُ التَّسديد، كذا في إشاراتِ المرام، وإليه ذهب التُّوربشتيُّ الحنفيُّ في المعتمَد. وقالَ في العَرفِ الشَّذيِّ: وأمَّا التَّأويلُ؛ فعندَ الضَّرورة ... والمتكلِّمونَ إنَّما احتاجوا إلى التَّأويلاتِ عندَ المناظرة مع معاندِي الإسلام.واليه ذهب سيدى الإمام التهانوى فى امداد الفتاوى فى الرسالة العرشية

شبهةٌ: يقولُ الشَّيخ ابن عثيمين السَّلفيُّ مُعترضاً على المتأخِّرينَ مَا خُلاصتُهُ: إنَّ منهجَهُم غيرُ سُنِّيٍّ وَلَا إسلاميٍّ، فإنَّهم يُأوِّلونَ الصِّفاتِ بل ينكرونَ أصلها؛ خوفاً مِن إفسادِ عقيدةِ العوامِّ لو بقيَت الصِّفاتُ على ظاهرِها، مع أنَّ الواجبَ على العلماءِ بقاءُ الصِّفاتِ على أصلِهَا وتفهيم العوامِّ اه. بالمعنى أقول: مَا ذهبَ إليهِ المتأخِّرون، وإنْ كانَ مَرجوحاً بالنِّسبةِ إلى مَا ذهبَ إليهِ السَّلَف، لكنْ لهم قدمُ صدقٍ وسَلَفٌ صالحٌ في ما اختاروه من المنهج، فَفِي السَّلَفِ مَن أنكرَ الأصلَ سدَّاً للذَّرائع وعدمِ فهمِ العوامِّ المقصدَ، فقد أنكرَ عمر الفاروق مَشروعيَّةَ التَّمتُّعِ، وأنكرَ هو وابنُ مسعودٍ مشروعيَّةَ التَّيمُّمِ لِلجُنبِ؛ مع أنَّهما ثابتانِ بنصوصٍ صحيحةٍ صريحةٍ، وقصارى توجيه الشَّارحين: أنَّ هذا الإنكارَ إنَّما كانَ سَدَّاً للذَّرائع، وَلِئَلَّا يَستفيدَ منه العوامُّ سوءَ استفادةٍ، فيَتَيَمَّمُونَ لِكُلِّ بردٍ ولو قليلاً، يقولُ ابن مسعود: "لو رَخَّصْتُ لهم في هذا؛ كان إذا وجدَ أحدُهم البردَ؛ قال: هكذا – يعني تيمَّمَ – وصلَّى. (راجِعْ فتحَ الباري).

٢ قال ابنُ دقيق العيد: ونقولُ في الألفاظِ المشكلةِ: إنَّها حقٌّ وصِدْقٌ على الوجهِ الَّذي أرادَهُ. وَمَنْ أَوَّلَ شيئاً منها؛ فإنْ كانَ تأويلُهُ قريباً على مَا يقتضيه لسانُ العربِ وتَفهَمُهُ في مخاطباتِهَا؛ لمْ نُنْكِرْ عليه، ولمْ نُبَدِّعْهُ، وانْ كان تأويلُه بعيداً؛ توقَّفْنَا عنه، استبعدناه، ورجعنا إلى القاعدةِ في الإيمانِ بمعناهُ مع التَّنزيه. نقلَهُ الزَّركشيُّ في البحرِ المحيط وقالَ: وشرطُهُ [التَّأويل] أنْ يكونَ موافقاً لوضعِ اللُّغةِ أو عرفِ الاستعمالِ أو عادةِ

على سبيلِ الاحتمالِ[1] دونَ الجزمِ[2].

وقولُ المتقدِّمينَ:أسلمُ وأعلمُ وأرجحُ وأصحُّ[3] وأحكمُ، واختارَهُ إمامُ الحرمَيْنِ[4] والغزاليُّ[5]والرَّازيُّ[6] مِنَ الأشعريَّةِ والمحقِّقون من الماتريديَّةِ[7]

صاحبِ الشَّرع. وكلُّ تأويلٍ خرجَ عن هذه الثَّلاثة؛ فباطلٌ. ونقلَ البيَّاضيُّ عن الكفاية: بشرطِ أنْ لا يخرجَ عن مقتضى اللَّفظِ لغةً، ولا يقطعَ القولَ بكونِه مرادَ اللهِ تعالى، هو طريقُ المحقِّقينَ مِن أصحابِنَا.

١. قال الزَّركشيُّ: وحيثُ ساعدَ التَّأويلُ لغةَ العربِ؛ فلا يقطع بأنَّه هو المراد. فاللهُ أعلمُ بمرادِهِ، بل نقول: يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ كذا، وقد يترجَّحُ ذلكَ بالقرائنِ المحتفة باللَّفظ. (البحر المحيط في أصولِ الفقهِ للزَّركشيِّ).

٢تنبيهٌ مُهِمٌّ: بعدَ إمعانِ النَّظرِ في المتنِ وكلامِ العلَّامةِ ابنِ الهمامِ وسائرِ مَن نقلَ كلامَهم؛ تظهرُ فروقٌ جليَّةٌ بينَ مَذهبي مُتَأخري الأشاعرةِ والجهميَّة:

الأوَّل: ذهبَتِ الجهميَّةُ إلى إنكارِ أصلِ الصِّفَةِ، والمتأخِّرونَ يثبتونَها.

الثَّاني: ذهبَتِ الجهميَّةُ إلى وجوبِ تأويلِ الصِّفةِ، والمتأخِّرونَ إلى جوازِها.

الثَّالث: تأويلُ الصِّفةِ أصلٌ عَقِيدويٌّ عندَ الجهميَّةِ؛ خلافاً لِلمتأخِّرين، حيثُ يُجوِّزونَ التَّأويلَ عندَ الحاجةِ والضَّرورة.

الرَّابع: ذهبَتِ الجهميَّةُ إلى أنَّ التَّرجمةَ الحاصلةَ مِن التَّأويلِ؛ هو الحقُّ على سبيلِ الجزم، وأمَّا المتأخِّرونَ؛ فقائلون إنَّه معنىً مُحتَمَل.

الخامِس: الجهميَّةُ يُأوِّلونَ الصِّفةَ ولو كانَ بعيداً لم تقتضيه قواعدُ العربيَّةِ، أمَّا المتأخِّرونَ؛ فقائلونَ بجوازِهِ فيما يحتملُهُ ظاهرُ النَّصِّ.

شكوةٌ إلى الله: ومعَ وجودِ هذهِ الفُروقِ الجليَّةِ؛ فهناكَ البعضُ ممَّن ينتسبونَ إلى السَّلَفِ؛ يشتمونَ الماتريديَّةَ والأشاعرةَ بأنَّهم هُم الجهميَّة، فإلى اللهِ نشتكي مِن سوءِ ظنِّهم بإخوانهم المسلمين المجاهدين، اللَّهُمَّ اهْدِ هذه الفرقةَ الإفراطيَّةَ إلى سواءِ السَّبيلِ، اللَّهُمَّ اِهدِهِمْ.

وبالجملة؛ فمنطلقُ المتأخِّرين في هذا البابِ مُنطلقُ الصَّحابيِّ الجليلِ ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنه؛ لما توصَّلَ حفظُهُ وفهمُهُ على أنَّ القاتِلَ ليسَ له توبة، وهذا القولُ موافقٌ لقولِ الخوارجِ الَّذين يُكفِّرونَ فاعلَ الكبيرةِ، لكنَّه ما يقول هذا في كلِّ كبيرةٍ، وهكذا كذلك الحالُ عند بعضِ السَّلَفِ والخَلَفِ الَّذين أَوَّلُوا بعضَ الصِّفات اه.

٣ قالَ في البحر: (والأصحُّ مذهبُ المتقدِّمينَ في المتشابهِ كاليد).

٤ قال إمامُ الحرمَينِ: والَّذي نرتضيهِ رأياً، ونَدينُ اللهَ بِهِ عقداً: اتِّباعُ السَّلَف اه. (الرِّسالة النِّظاميَّة كَمَا في المسامرة وإشاراتِ المرام).

٥ قال ابنُ الصَّلاح: وعلى هذهِ الطَّريقةِ مضى صدرُ الأُمَّةِ وسادتُها، وإيَّاها اختارَ أئِمَّةُ الفقهاءِ وقادتُها، وإليها دعا أئِمَّةُ الحديث وأعلامُه، وَلَا أحدَ مِنَ المتكلِّمينَ يصدفُ عنها ويأباها، وأفصحَ الغزاليُّ عنهُم في غيرِ مَوضعٍ بتهجيرِ مَا سواها. حتَّى ألجمَ آخِرَاً في إلجامِهِ كلَّ عالمٍ وعامِّيٍّ عمَّا عداها، قال: وهو كتابُ "إلجامِ العوامِّ عن عِلْمِ الكلام"، وهو آخرُ تصانيفِ الغزاليِّ مُطلقاً، أو آخرُ تصانيفِهِ في أصولِ الدِّين، حثَّ فيه على مذهبِ السَّلَفِ وَمَن تَبِعَهُم. اه. (البحر المحيط في أصولِ الفقهِ للزَّركشيِّ).

٦ قال الرَّازيُّ: فَلِهَذَا التَّحقيقِ المتينِ مذهبٌ: أَنَّ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى أَنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى الظَّاهِرِ؛ مُحَالٌ لَا يَجُوزُ الْخَوْضُ فِي تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ، فَهَذَا مُنْتَهَى مَا حَصَّلْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْهِدَايَةِ وَالرَّشَادِ. (تفسيرُ الرَّازيِّ ٧:١٤٠، إشارات المرام من عبارات الإمام للبيَّاضيِّ).

٧ قال الغزنويُّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ) في كتابه أُصولِ الدِّيْن: اِستواؤُهُ على الْعَرْشِ حقٌّ وصدقٌ، ونحن نؤمن ونعتقد على الوجهِ الَّذي أرادَ، ولا نشتغلُ بكيفيَّتِه. اه وعدَّ البيَّاضيُّ في إشاراتِ المرام؛ أنَّ أحدَ وجوهِ الاختلافِ بينَ الأشعريَّةِ والماتريديَّة؛ جوازُ التَّأويلِ عندَ الأشعريَّةِ دونَ الماتريديَّةِ، وهو الظَّاهرُ مِن كلامِ الإمامِ الأعظمِ في الفقهِ الأكبر.

فائدة : قال مولانا اشرف على التهانوى فى امداد الفتاوى:٢٦/٥ : عقيدتى ما هو عقيدة السلف :ان تحمل النصوص [الواردة فى الصفات] على حقيقتها لكن كنهها مجهول وفى فتاوى دار العلوم ديوبند١٠٧/١٨ : الله جل جلاله ليس بحال فى شَيءٍ لكنه قريب مع كل شَيءٍ ومحيط بكل شَيءٍ الا انا لاندرى كيفية ذلك القرب والمعية . قال الشيخ زين الاسلام القاسمى مفتى دار العلوم ديوبند: ظهر من هذا التفصيل: أن مسلك اكابر علمائنا الديوبندية ،ماهو مسلك جمهور السلف يعنى "مسلك التفويض" . چند أهم مسائل :٢٩/٢ الناشر مكتبة دار العلوم ديوبند

و قولُ المتأخِّرين ليسَ بأحكم ،إلَّا فيما يظهرُ تأويلُه؛ إذ لَا أحكامَ بدونه. [1]

ثمَّ اختلفَ السَّلَفُ[2] أو الخَلَفُ في فهمِ كلامِ السَّلَفِ[3]، فأكثرُ المتكلِّمينَ على أنَّ مُرادَهم تفويضُ عِلْمِ المرادِ إلى اللهِ تعالى[4]، وهو التَّفويضُ المطلَق.[5]

وذهبَ المحدِّثونَ والفقهاءُ؛ لاسيَّما الأحناف[6] إلى أنَّ المرادَ

---

١ إشاراتُ المرام للبيَّاضيِّ، وقال الزَّركشيُّ في البحرِ المحيط في أصولِ الفقه: وأمَّا قولُهم: ومذهبُ الخَلَفِ أعلَم؛ فقد يتبادرُ الذِّهن إلى أنَّ المرادَ قويٌّ في العِلْمِ، وإنَّما المرادُ أنَّه أحوجُ إلى مزيدٍ من العِلم واتِّساعٍ فيه؛ لأجلِ أبوابِ التَّأويل اه، وإليه ذهبَ في شرحِ الجلالِ المحلَّى على جمعِ الجوامع، وقال في حاشيةِ العطَّار عليه: وليس أراد أنَّ الخَلَفَ أعلمُ مِنَ السَّلَفِ اه.

٢ وقال سيدي محمَّد تقيُّ العثمانيُّ في تقريظه على كتاب: (القول التَّمام بإثباتِ التَّفويض) إنَّ كلامَ السَّلَفِ أنفسِهِم مُختلفٌ، فذهبَ جمهورُ السَّلَفِ إلى أنَّ هذه النُّصوص مِنَ المتشابهاتِ الَّتي لَا يعلمُ معناها إلَّا اللهُ سبحانه وتعالى، فيجبُ فيها التَّوقُّف والسُّكوت (التَّفويض المطلق) وذهبَ جماعةٌ مِنَ السَّلَف إلى أنَّنا نعتقدُ بأنَّ اللهَ تعالى أرادَ بها المعنى الحقيقيَّ، ولكنَّ المعنى الحقيقيَّ المنسوبَ إلى اللهِ سبحانه وتعالى؛ يُغايرُ المعنى الحقيقيَّ المنسوبَ إلى المخلوقاتِ والحوادثِ، فَلِلَّهِ تعالى يدٌ بالمعنى الحقيقيِّ كَمَا يليقُ بشأنِهِ، ولكنَّهَا ليسَتْ كيدِ المخلوقاتِ والحوادث؛ لأنَّه سبحانَه {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء}، وأمَّا كنهُ يدِهِ تعالى؛ فَلَا سبيلَ إلى معرفتِهَا، فَنُفَوِّضُ ذلكَ إلى اللهِ تعالى اه. وهو الظَّاهرُ مِن كلامِ روحِ المعاني؛ حيثُ قال: نعم، ذهبَت شِرذمةٌ قليلةٌ مِنَ السَّلَفِ إلى إبقاءِ نحوِ المذكوراتِ على ظواهرِها، إلَّا أنَّهُم ينفونَ لوازمَها المنقدحةَ للذِّهنِ الموجبةَ لنسبةِ النَّقصِ إليهِ عزَّ شأنه، ويقولون: إنَّما هي لوازم لا يصحُّ انفكاكُها عن ملزوماتها في صفاتنا الحادثة، وأمَّا في صفاتِ مَن {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء}؛ فليسَتْ بلوازم في الحقيقة؛ ليكونَ القولُ بانفكاكِهَا سَفسطةٌ، وأينَ التُّرابُ مِن ربِّ الأرباب؟ وكأنَّهم إنَّما قالوا ذلكَ؛ ظنَّاً منهم أنَّ قولَ الآخرين من السَّلَفِ تأويل: {والرَّاسخونَ في العِلْمِ} لا يذهبون إليه، أو أنَّهم وجدوا بعضَ آثار يُشعِرُ بذلك؛ مثلَ مَا حكى مُقاتل والكلبيُّ عن ابنِ عبَّاسٍ في: {استوى} أنَّه بمعنى استقرَّ، وَمَا أخرجَهُ أبو القاسِم مِن طريقِ قرة بن خالد عن الحسنِ عن أُمِّهِ عن أُمِّ سلمةَ في قولِهِ تعالى: {الرَّحمنُ على العرشِ استوى}؛ أنَّها قالَت: الكيفُ غيرُ مَعقول، والاستواءُ غيرُ مجهول، والإقرارُ بِهِ مِنَ الإيمان، والجحودُ بِهِ كُفْر."

٣وهذا هو الرَّاجِحُ، فإنَّ السَّلَفَ لم يختلفُوا، وكانَتْ كلمتُهُم مُتَّحِدَةً، نعم: وردَ عن بعضِهِم جملاتٌ مُحتملةٌ مُجملةٌ يفسِّرها عملُهم في تفسيرِ الصِّفات.

قال الرِّيحاويُّ الحلبيُّ شارحُ الكنزِ بعدَ نقلِهِ كلامَ الأئمَّةِ الأربعةِ في صفةِ العُلُوِّ: فَعُلِمَ بهذا أنَّهُ لا خِلَافَ بين الأئمَّةِ الأربعةِ في ذلك اه. (نخبة اللآلي شرح بدء الأمالي)

٤ قال الإمامُ النَّوويُّ رحمه اللهُ تعالى في شرحِهِ لصحيح مُسلم عند حديث الرُّؤيةِ: اِعلَمْ أنَّ لِأهلِ العِلْمِ في أحاديثِ الصِّفاتِ وآيات الصِّفات قولَيْنِ؛ أحدُهما: وهو مَذهب معظمِ السَّلَفِ أو كلِّهم؛ أنَّه لا يتكلَّم في معناه، بل يقولون: يجب علينا أنْ نؤمنَ بها ونعتقدَ لها معنىً يليقُ بجلالِ اللهِ تعالى وعَظَمَتِهِ؛ معَ اعتقادِنَا الجازمِ أنَّ اللهَ تعالى: {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء}، وأنَّه مُنزَّهٌ عن التَّجسيمِ والانتقالِ والتَّحيُّزِ في جهة، وعن سائرِ صفاتِ المخلوق.

٥ ثمَّ اختلفَ كلامُهُم في تفسيرِ تفويضِ المطلقِ أيضاً: المستفادُ مِن نورِ الأنوارِ والتَّفسيراتِ الأحمديَّةِ أنَّ المعاني اللُّغويَّةَ لهذه الكلماتِ معلومةٌ، ومعناه المراد مجهول،مثلاً: {الرَّحمن على العرشِ استوى}؛ معناهُ اللُّغويُّ معلومٌ، لكنَّ معنى المراد التَّفصيليِّ وتعيينه في حقِّهِ تعالى خفيٌّ؛ واللهُ أعلمُ بما هو مرادُهُ منه، والَّذي يظهرُ مِن كلامِ الشَّيخ عيسى الحميريِّ في تصحيحِ الفاهيم، والشَّيخِ العصريِّ في القولِ التَّمام، ومِن كلامِ الإمامِ الرَّازيِّ في أساسِ التَّقديس: "أنَّ السَّلَفَ اتَّفقُوا على أنَّ المعاني الحقيقيَّةَ للصِّفاتِ ليسَت بِمُرادةٍ، وإنَّما توقَّفُوا في تعيينِ المعنى المجازيِّ، فهذا على اختلافٍ في تفسيره، وما يأتي مِن قولِ الفقهاءِ؛ فهمان مِن كلامِ السَّلَفِ قريبانِ في المقصود.

٦" فائدةٌ مُهمَّةٌ لعلَّك لا تجدها في غير هذا الكتاب: الظَّاهر مِن كلامِ الإمامِ الماتريديِّ أنَّ المختارَ عندَهُ في تفسيرِ قولِ السَّلَف؛ ما ذهبَ إليهِ الفقهاءُ الحنفيَّة، لكنَّه محتملٌ لِمَا ذهبَ إليه متأخِّرو المتكلِّمين؛ فإنَّه رَحِمَهُ الله قالَ في تفسيره: والأصل عندَنا ... أنْ نَصِفَهُ بالَّذي جاءَ به التَّنزيلُ على مَا جاء. ونعلم أنَّه لا يُشبَّه على ما ذُكِرَ من الفعل فيه بغيره؛ لأنَّكَ بالجملةِ تعتقدُ أنَّ اللهَ {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء...}، وإذا

إجراءُ الصِّفاتِ الخبريَّةِ على ظاهرِها[1] اللَّائقِ باللهِ تعالى[2]

بطلَ هذا؛ بطلَ التَّشابه وانتفى، ولزِمَ أمر السَّمع والتَّنزيل على مَا أرادَ اللهُ اه. وقال في التَّوحيد: وأمَّا الأصلُ عندَنا في ذلك؛ أنَّ اللهَ تعالى قالَ: {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء}؛ فَنَفَى عن نفسِهِ شبهَ خلقِهِ، وقد بيَّنَّا أنَّه في فعلِهِ وَصِفَتِهِ مُتعالٍ عن الأشباه، فيجبُ القولُ بـ{الرَّحمن على العرشِ استوى} على مَا جاءَ بِهِ التَّنزيل، وثبتَ ذلك في العقل، ثمَّ لا نقطعُ تأويلَه على شيءٍ؛ لاحتمالِهِ غيره ممَّا ذكرنَا، واحتماله أيضاً مَا لمْ يبلغنا ممَّا يعلم أنَّه غيرُ محتمل شبه الخلق، ونؤمن بما أرادَ اللهُ بِهِ، وكذلك في كلِّ أمرٍ ثبتَ التَّنزيل فيه؛ نحو الرُّؤية وغيرِ ذلك، يجبُ نفيُ الشَّبهِ عنه، والإيمانُ بما أرادَه مِن غيرِ تحقيقٍ على شيءٍ دونَ شيء. وقال في تفسير الماتريديِّ عندَ تفسيرِ المجيء: ثمَّ الأصلُ في المجيء المضاف إلى اللهِ تعالى؛ أنْ يتوقَّفَ فيه، وَلَا يقطع الحكم على شيء؛ لِمَا ذكرنَا أنَّ المجيءَ ليس يُرادُ بِهِ وجهٌ واحد؛ ... فحقُّه الوقفُ في تفسيره؛ مع اعتقادِ مَا ثبتَ بالتَّنزيلِ مِن غيرِ تشبيه، واللهُ أعلَم. اه فَمِن تشبيهه الاستواء بالرُّؤية وقوله: (مع اعتقادِ ما ثبتَ بالتَّنزيل من غيرِ تشبيه) يظهرُ ميلُه إلى ما ذهبَ إليهِ الفقهاء، وقولُه: لا نقطعُ تأويلَه على شيءٍ؛ لاحتمالِهِ غيره ممَّا ذكرنا "يحتمل تفسير المتأخرين، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرادَ بالتَّأويلِ: بيانُ الكيفيَّة، يعني: لا نقطعُ بالكيفِ، وعلى كلٍّ فالأمر سهلٌ.

والظَّاهر مِن كلامِ الايجي في المواقفِ أنَّهُ مذهبُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ حيثُ قالَ: الصِّفةُ الخامسةُ: "اليد"، قال اللهُ تعالى: {يد اللهِ فوقَ أيديهم}، وَ: {ما منعك أن تسجدَ لِمَا خلقتُ بيدي} فأثبتَ الشَّيخُ صِفَتين ثبوتيَّتَين زائدتين على الذَّاتِ وسائرِ الصِّفات، لكن لا بمعنى الجارحتَيْن، وعليه السَّلف، وإليه ميلُ القاضي في بعضِ كُتُبِهِ اه. وبمثله نقلَ عنه في الاستواءُ والوجهُ أنَّه صفةٌ زائدةٌ، راجِع المواقف، المقصدَ الثَّامِن في صفاتٍ اختلفَ فيها.

[1] قال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله عز وجل، والذي نرتضيه رأيا وندين الله تعالى به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتما لأوشك :أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، إذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى

ونقل نصوص الأئمة في إجراء ذلك على الظاهر مع التنزيه من غير تأويل يفضي إلى مزيد بسط وتطويل وقد ألفت فيه كتب معتبرة مطولة ومختصرة.

وفي تنبيه العقول لشيخ مشايخنا إبراهيم الكوراني أن إجماع القرون الثلاثة على إجراء المتشابهات على مواردها مع التنزيه بــ «ليس كمثله شيء » دليل على أن الشارع صلوات الله تعالى وسلامه عليه أراد بها ظواهرها والجزم بصدقه صلى الله عليه وسلم دليل على عدم المعارض العقلي الدال على نقيض ما دل عليه الدليل النقلي في نفس الأمر وإن توهمه العاقل في طور النظر والفكر. فمعرفة الله تعالى بهذا النحو من الصفات طور وراء ذلك انتهى. (روح المعانى من سورة ملك باختصار)

وقال الخطيب: مذهب السلف إثباتها واجراؤها على ظواهرها ونفى الكيفية والتشبيه عنها (تفسير المظهرى)

وقالَ التُّوربشتيُّ الحنفيُّ مَا تعريبُهُ وخلاصتُهُ: إنَّ حملَ هذه الصِّفات المتشابهات على ظاهرِها: واجبٌ، والتَّأويل فيها: غيرُ جائزٍ؛ إلَّا عندَ الضَّرورة.(المعتمَد في المعتقَد. الَّذي استحسنَه الإمامُ الرَّبَّانيُّ السَّرهنديُّ.)

وَلَا يخفَى أنَّ إجراءَ المتشابهات على ظاهرِهَا مع التَّنزيهِ اللَّائقِ بجلالِ ذاتِهِ سبحانه؛ طورٌ ما وراءَ طورِ العقل، وبحرٌ لا يسبحُ فيه إلَّا مَن فازَ بقربِ النَّوافل اه روح المعانى

وقال الشَّيخُ عبد الغنيِّ الميدانيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى: " الواجبُ إجراؤه على ظاهره، وتفويضُ علمه إلى قائله؛ مع تنزيهِ الباري عن الجارحة ومشابهة الصِّفاتِ المحدثة. اهـ (شرح الطَّحاويَّة للميدانيِّ)

وقال سيدى الكشميرى : وكذا الاستواء على العرش، والمعية، وقربه تعالى، كلها من باب واحد عندي ...، فكما أن تلك الأشياء كلها على ظاهرها بدون تأويل عند الأئمة الأربعة، كذلك هذه المواجهة وصلة المناجاة عندي. فيض الباري

وقالَ ايضاً: (واعلَمْ) أنَّ المتشابهات مثل نُزول الله إلى السَّماءِ الدُّنيا، واستوائه على العرش؛ فرأى السَّلَفُ فيها الإيمانَ على ظاهرِه ما ورد إمهاله على ظاهره بلا تأويل وتكييف، ويُفوِّضُ أمرَ الكيفيَّةِ إلى الله تعالى اهـ العَرفُ الشذى

[2] وفيه دفعُ مَا يتوهَّم أنَّ حملَه على الظَّاهر هو مذهبُ المجسِّمةِ، فقد قالَ ابنُ حَجَر: (وقد اختُلِفَ في معنى النُّزولِ على أقوال، فَمِنهُم مَن حملَهُ على ظاهرِهِ وحقيقتِهِ، وهم المشبِّهة، تعالى اللهُ عن قولهم)، والجواب على ما هو المفهوم من المتنِ أنَّ الظَّاهرَ يُطلقُ على مَعنيين؛ الأوَّل: الظَّاهر بمعنى المفهومِ البشريِّ، والقولُ بِهِ تجسُّم وتشبُّه، والثَّاني: الظَّاهر بمعنى يليقُ بِهِ تعالى، وهذا هو مذهبُ السَّلَفِ، قالَ في المواقف: [فَمِنهُم] إخباريَّة يعتقدونَ ظاهرَ مَا وردَ بِهِ الأخبار المتشابهة، وهؤلاء ينقسمون إلى: مُشبِّهةٍ يُجرونَ المتشابهات على أنَّ المرادَ بها ظواهرُها،

مِن غيرِ تكييف[1]، وَلَا تمثيل[2]،

وسلفيَّة: يعتقدون أنَّ مَا أرادَ اللهُ بها حقٌّ بِلا تشبيه، كما عليه السَّلف.اهـ وفي الدُّرَّةِ المضية،: وعلى كلِّ حالٍ؛ فقد اشتركَ هذانِ القِسمانِ [السَّلَف والمجسِّمة] في إجراءِ النُّصوصِ على ظاهرها، وافترقَا في أنَّ السَّلَفَ أجروها على اللَّائقِ باللهِ عزَّ وجلَّ، وهؤلاء أجروهَا على وجهِ التَّمثيلِ بالمخلوقات، وهذا فرقٌ عظيم. وقال مولانا التهانوى : المراد من الظاهر فى من حمل النصوص على الظاهر هو الحقيقة اهـ (امداد الفتاوى : ١٣٨/١٢ ط جديد) وبالجملة النزاع بين من اثبت الظاهر ومن انكره لفظى فالمثبت يثبت الظاهر اللائق به تعالى وغير ما نعرفه(المعنى الحقيقى) والمنكر ينكر الظاهر البشرى الجسمى . والله اعلم

١ الظَّاهِرُ مِن كلامِ الإمامِ الماتريديِّ في كتابَيْهِ: التَّوحيد والتَّأويلات؛ أنَّ المرادَ نفيُ الكيفيَّةِ مُطلقاً، حيث قال: وَلَا نَصِفُ الرُّؤية بالكيفيَّة؛ إذ الكيفيَّة تكونُ لذي صورة؛ وهو يري بِلَا كيف اهـ. وإليهِ ذهبَ في البدرِ الأنوَر، والظَّاهر مِن كلامِ الإمام مالك وغيرِه؛ أنَّ المرادَ بهذا القول؛ هو نفيُ عِلْمِنَا بالكيفيَّةِ حيثُ قالَ مالك: "الاستواءُ معلومٌ والكيفُ مجهول، والإيمانُ بِهِ واجِب، والسُّؤالُ عنه بِدعَة" ولم يقلْ: الكيفُ مَعدومٌ، وقالَ الإمامُ القرطبيُّ: لم يُنكِرْ أحدٌ من السَّلَف الصَّالح أنَّه استوى على عرشِهِ حقيقةً، وإنَّما جهلوا كيفيَّةَ الاستواءِ، فإنَّه لا تُعلَمُ حقيقتُه اهـ. وفي ابي المنتهي: قوله: بلاكيف؛ أي: بلا بيان الكيفيَّة، فإنَّ كيفيَّتَها مجهولةٌ لنا اهـ. وجهُ الجمعِ على مَا أفادَه في القولِ التَّمام: إنَّ الكيفَ في كلامِ مالك والقرطبيِّ رحمَهما اللهُ تعالى بمعنى حقيقةِ الصِّفةِ وكُنهِهَا، والمرادُ بالكيفِ في كلامِ الماتريديِّ رحمَهُ اللهُ؛ هو الكيفُ المصطلَح، بمعنى العوارض والتَّشخُّص اهـ . أقولُ: ويمكن أن يُقالَ: إنَّ الماتريديَّ ينفي مَا هو مَعلومٌ للبشرِ، ومالِك يُثبتُ ما هو غير معقولٍ وغير معلومٍ لنا، ومُتعالٍ عن معلوماتنا، فَلَا مُنافاةَ إن شاءَ الله، واللهُ أعلَم.

٢ قال سيدى العثمانى : ذهب اليه جماعة من السلف ، واختاره الحافظ الذهبى ، والعلامة ابن تيمية وتلميذه ابن قيم رحمهما الله تعالى ، وهو أنَّ المراد من الإصبع معناها الحقيقى لكنها صفة الله تعالى وليست جارحة ، وليست مثل اصابع المخلوقات ، بل كيفيتها مجهولة . (ر:التكملة /القدر/تصريف الله القلوب) اقول :لكنْ أفرطَ الشَّيخ ابنُ تيمية، فيه، فَلِذَا كثُرَ عليه الشَّغَب، وقد صدرَ منه رَحِمَهُ اللهُ في الباب كلماتٍ خطيرةً لَا بُرهانَ عليها من الكتابِ والسُّنَّةِ، يقولُ في الفتاوي الكُبري:١٣٦/٦ : "واللهُ سبحانه مُنزَّهٌ عن الأكلِ بخلافِ اللَّمسِ، فإنَّه بمنزلةِ الرُّؤيةِ، وأكثرُ أهلِ الحديثِ يصفونَه باللَّمس...بخلافِ إدراكِ الذَّوقِ؛ فإنَّه مُستلزمٌ للأكلِ، وذلك مُستلزِمٌ للنَّقصِ كما تقدَّم" اهـ، مع أنَّ اللَّمسَ لم يُذكَر في حديثٍ مَا؛ وإن كانَ المرادُ إدراكَ الملموسات، فهو تعالى يُدرِكُ كلَّ شيءٍ مِنَ الملموسات والمذوقات. ومن العلماء مَن يعدُّه مِنَ المجسِّمة، والحقُّ مَا ذهبَ إليه مشايخنا كَملَّا علي القاري في المرقاة، ومولانا العثمانيِّ في تكملةِ فتحِ الملهم، ومولانا مفتي فريد في الفريدةِ، :أنَّه بهذه العقيدةِ لا يصيرُ مُجسِّماً؛ بل هو وتلميذه ابنُ القيِّم مِن أئمَّةِ هذه الأُمَّةِ وأوليائِهَا وعلمائِها، نعم كانَ لهما تفرُّداتٌ لا نتابعُهما، وكان هو شديدَ اللَّهجةِ معَ الشَّيخِ ابن عربيٍّ في كُتُبِهِ، وكان الشَّيخُ ابنُ حجر الهيثميُّ والشَّيخُ الزَّاهد الكوثريُّ شديدا اللَّهجةِ معه، رحمَ اللهُ جميعَهم.

فائدة: كان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية وتلميذُه ابن القيِّمِ صوفيَّيْنِ بالمعنى المتعارفِ على ما حقَّقَهُ الشَّيخ شمسُ الدِّين الفقهيُّ في كتاب"علامة ابن تيمية را بهتر بشناسيم ".

فائدة: ذكرَ ابنُ بَطوطةَ في رحلته: كنتُ إذ ذاكَ بدمشقَ، فحضرتُهُ يومَ الجمعةِ، وهو[الشَّيخُ ابن تيمية] يعظُ النَّاسَ على منبرِ الجامع، ويذكِّرُهم، فكانَ مِن جملةِ كلامِهِ؛ أنْ قالَ: إنَّ اللهَ ينزلُ إلى سماءِ الدُّنيا كنزولي هذا، ونزلَ درجةً من درجِ المنبر، فعارضَهُ فقيهٌ مالكيٌّ يُعرفُ بابنِ الزَّهراء، وأنكرَ ما تكلَّم به، فقامَتِ العامَّةُ إلى هذا الفقيهِ وضربُوه بالأيدي والنِّعالِ ضرباً كثيراً، حتَّى سقطَت عمامتُهُ،..اه وهذه القصَّةُ إنْ صحَّتْ؛ دَلَّتْ على أنَّه مُجسِّمٌ ومُشبِّه، لكن في القصَّةِ بعضُ الانتقادات؛ لأنَّ وصولَ ابنِ بطُّوطةَ دمشقَ يومَ الخميس ٩ رمضان ٧٢٩ مع العِلْمِ بأنَّ ابنَ تيميةَ أُودِعَ السِّجنَ منذ السَّادس شعبان ذلك العام أي: قبلَ وصولِ الرَّحَّالة إلى دمشق !! فكيفَ يصحُّ قولُ ابنِ بطُّوطةَ هذا؟ مع أنَّه لم يثبتْ عنه شيء من التَّشبيهِ والتَّمثيلِ في كُتُبِهِ، حتَّى في ما صنَّفَه في النُّزول. وأحسنُ مَا يمكن الجوابُ به عن هذا الانتقاد؛ ما قالَه عبدُ الله كنون رحمَهُ اللهُ؛ مِن أنَّ الخبرَ وقعَ فيه تزيُّدٌ مِن خصومِ ابنِ تيمية؛ فرواهُ رحَّالتُنَا عنهم، واللهُ أعلَم. وقال سيدى مفتى فريد: عد ابن تيمية مجسما من اجل هذه الواقعة ليس بصحيح اما اولا فلعدم ثبوتها بسند صالح واما ثانيا فلانه قائل بعدم التشبيه فلعله اراد انه ينزل لا كنزول الاجسام اهـ الفريدية : ٥٠٧/١

فجميع ما وردَ مِنَ الصِّفاتِ السَّمعيَّة[1] في الأخبارِ الصَّحيحةِ[2] المرفوعةِ[3] الصَّريحةِ[4]

١ "كَذكرِ اليدِ والعينِ والوجهِ والاستواءِ والمجيءِ والرُّؤية".

٢ "دونَ الرِّاوياتِ الضَّعيفةِ الشَّاذَّة المعلولَة".

٣ لا اعتدادَ للموقوفاتِ والمقطوعاتِ في هذا الباب، لا سيَّما الَّتي تُشَمُّ منها رائحةُ التَّجسيم؛ إذ يُحتملُ أنَّ الصَّحابيَّ أو التَّابعيَّ سمعَها من أهلِ الكتابِ، وهذا كَمَا لا تُقبلُ الموقوفاتُ والمقطوعاتُ من الرِّواياتِ المنافيةِ لِعصمةِ الأنبياءِ أو الملائكةِ عليهِم السَّلام؛ مع صحَّةِ سندِهَا، كَقصَّةِ زهرة وغيرِها، قال الإمامُ ابنُ كثير: وقد يكون [الحديث] صحيحاً إلى مَن دونِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ويكون مِن الإسرائيليَّاتِ لَا مِنَ المرفوعات، واللهُ أعلَم.

تنبيهٌ هامٌّ: تَقَدُّسُهُ تعالى عن شوائبِ التَّجسُّم والتَّركيبِ ولوازمِهِ ثابتٌ مِن دلالةِ النُّصوصِ ودرايةِ العقول ، لكنْ نجدُ في عصرِنا جمعاً كثيراً مولعاً في إثباتِ صفاتٍ تسلتزمُ النَّقصَ فيه تعالى؛ وَلَو بآثارٍ مَوقوفةٍ أو مَقطوعةٍ، ويقولونَ: ثابتة عن السَّلَفِ، وَمَن أنكرَها؛ فليسَ مِنَ الفرقةِ النَّاجية الَّتي عليها أصحابُ الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم، منها: قولُ مُجاهد: يُجلسُهُ معه على العرشِ في تفسير قولِهِ تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}، ومنها: ما روي عن سيِّدنا ابنِ عبَّاسٍ " الكرسيُّ: موضعُ القدمين" فالعلماء في تلقِّي أمثالِ هذه الرِّوايات الموقوفةِ أو المقطوعة التَّي تُشَمُّ منها رائحةُ التَّجسُّم فِرْقَتَان: فالجمهور يُبَيِّنُونَ ضعفَ أَسَانيدهَا أو يأولونها تنزيهاً للهِ تعالى عن التَّجسُّم ، وجمعٌ لهم هَلَعٌ وحِرْصٌ شديد في إثباتِها، والإغماض عن ضعفها منهم الشَّيخ ابن تيمية وتلميذُه ابنُ القيِّم ومَن تَبِعَهُما مِن إخوانِنَا الوهابيَّة، وهنا مَطلبٌ مُهِمٌّ: لا بُدَّ مِن توجُّهِ فرسانِ العِلْمِ إليهِ، وهو أنَّ اليهودَ والنَّصارى –خَذَلَهم الله –؛ كُلُّهُم مُجسِّمَةٌ يظنُّونَ اللهَ جِسماً بشريَّاً ضعيفاً، فَفِي (التَّوراةِ –سِفر التَّكوين ٣٢: ٢٦– ٣٠): "بقيَ يعقوب وحدَه، وصارعَه [الرَّبُّ في صورة] إنسان حتَّى طلوعِ الفجر، ولما رأى أنَّه لا يقدرُ عليه؛ ضربَ حقٌّ فخذَهُ؛ فانخلعَ حقُّ فخذَ يعقوب في مصارعته معه. وقال: أطلقنِي لأنَّه قد طلعَ الفجر، فقال: لا أُطلقُكَ إن لم تباركني"، وأمثالُ هذه الرِّوايات الدَّالَّة على تجسُّمِ اليهودِ والنَّصارى كثيرةٌ، وَمِن الصَّحابةِ والتَّابعين مَن كانَ كثيرَ المجالسةِ مع أحبارِ اليهود، لا سيَّما الَّذين أسلموا كعبد اللهِ بن سلام وكعب الأحبارِ وابنِ منبه. فعلى تقديرِ صحَّةِ السَّندِ؛ علامَ نعتمدُ في أنَّ الصَّحابةَ والتَّابعين لم يَرْوُوا هذه الرِّواياتِ عن أحبارِ اليهود؟ انظرْ يا أخا العِلْمِ، إنَّ في مرويَّاتِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ الَّتي فيها شَيْنٌ بالأنبياءِ أو بِعِصمَتِهِم كلمةَ المحقيقن مُتَّفقةٌ على أنَّها مَردودةٌ وَلَو رُوِيَت منهُم بأسانيدَ صحيحة؛ لاحتمالِ سماعِهِم إيَّاها مِمَّن جلسُوا معهُم مِنَ الأحبارِ، وعلى سبيلِ المثالِ: انظرْ بدقَّةٍ وإنصافٍ أنَّه لمْ يَرِدْ نَصٌّ صريحٌ صحيحٌ في الذَّبيح، لكنَّ الظَّاهرَ مِن سياق القرآن أنَّ الذَّبيحَ هو إسماعيل، وعليهِ جمهورُ الأمَّةِ، ومع هذا؛ رُوِيَ بأسانيد صحيحة عن جمعٍ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين أنَّ الذَّبيحَ هو إسحاق، فيقول د. أبو شهبة: وَما رُوِيَ مِن أنَّه إسحاق؛ المرفوعُ منه: إمَّا مَوضوعٌ، وإمَّا ضعيفٌ لا يصحُّ الاحتجاجُ به، والموقوفُ منه على الصَّحابةِ أو على التَّابعين: إنْ صحَّ سندُهُ إليهم؛ هو من الإسرائيليَّاتِ الَّتي رواها عن أهلِ الكتابِ الَّذين أسلمُوا، وأنَّها في أصلِها مِن دسِّ اليهودِ وكذبِهم وتحريفِهِم للنُّصوصِ؛ حسداً للعَرَب، وَلِبنِيِّ العرب، فقاتَلَهُمُ الله أنَّي يُؤْفَكُون."انظرْ ردَّ الشِّيخ –وَنِعْمَ مَا فعل– روايات الصَّحابة الصَّحيحة الصَّريحة في جعلِ إسحاق ذبيحاً؛ لاحتمالِ سماعِهِم إيَّاها مِن بني إسرائيل، يقولُ الشَّيخُ أيضاً في ترديد الإسرائيليَّات: "إنَّه لَا مُنافاةَ بين كونِهَا صحيحةَ السَّنَد، أو حسنةَ السَّندِ، أو ثابتةَ السَّنَد. وبين كونها من إسرائيليَّاتِ بني إسرائيل، وخرافاتهم، وأكاذيبِهِم؛ فهي صحيحةُ السَّنَدِ إلى ابنِ عبَّاس، وعبدِ اللهِ بن عمرو بن العاص، أو إلى مُجاهِد أو عكرمة أو سعيد بن جُبَير وغيرِهم. ولكنَّها ليسَتْ مُتلَقَّاة عن النَّبيِّ؛ لَا بالذَّاتِ وَلَا بالواسطة، ولكنَّها مُتلقَّاةٌ عن أهلِ الكتاب الَّذين أسلمُوا، فَثُبُوتُها إلى مَن رُوِيَتْ عنهُ شيءٌ، وكونُها مَكذوبةٌ في نفسها وباطلة وخرافة؛ شيءٌ آخَر". ومثلُها قصَّةُ هاروتَ وماروتَ وغيرُها مِنَ القصص، فإذا كانَ يجوز ترديدُ روايةٍ صحيحةٍ صريحةٍ من الصَّحابيِّ والتَّابعيِّ بسببِ مخالفتها لدلالةِ القرآنِ أو لِوُجودِ شَينٍ فيها بِنَبِيٍّ مِنَ الأنبياءِ؛ لاحتمالِ كونِها إسرائيليَّة؛ فأيُّ قيامةٍ في ردِّ روايةٍ ضعيفةٍ أو صحيحةٍ مِن تابعيٍّ أو صحابيٍّ تُخالِفُ سياقَ القرآن، وفيها شَينٌ باللهِ تعالى؛ لِاحتمالِ كونِها مِنَ الإسرائيليَّات.

٤ "دونَ المحتملة".

معانيها اللَّائقة[1] معلومةٌ[2] بِلَا تَشبيه[3] وكيفُها غيرُ مَعقول[4] .

١ "دونَ ما فِي معانيها نقصٌ أو مُحالٌ؛ كالنِّسيانِ والمللِ والفراغِ؛ فإنَّها مُأَوَّلةٌ بالإجماع، والعجبُ بلِ الأعجب: قولُ الشَّيخِ ابن عُثَيمين في شرحِ حديث: «فَوَاللهِ لا يملُّ اللهُ حتَّى تملُّوا»: وأمَّا مَلَلُ اللهِ إنْ كانَ هذا الحديث يدلُّ عليه؛ فإنَّه مَلَلٌ يليقُ بِهِ عزَّ وجلَّ، ولا يتضمَّنُ نقصاً بوجهٍ مِنَ الوجوه" (مجموع فتاوي ومقالاتِ العلَّامة ابن عثيمين)، فإنَّ الحديثَ لا يدلُّ على ثبوتِ المللِ؛ بل على نفيِهِ؛ أي: وَلَا يملُّ بعد أن تملُّوا؛ كقولِ الصَّحابيِّ في مقابلةِ الكافرِ الَّذي طلبَ منه الكفرَ فقال: لَا أُعطيكَ[حقَّكَ] حتَّى تكفرَ بمحمَّد، فقلتُ: «لا حتَّى تموت، ثمَّ تُبعَث» أي: لا أكفرُ أبداً، وعلى تقديرِ دلالتِهِ على الثُّبوت؛ فجميعُ مَن يُعتدُّ بِهِ من المسلمين على أنَّه مُأوَّلٌ، كيفَ وإنَّ النَّقصَ داخلٌ في ماهيَّةِ المللِ وجزءٌ من مَفهومِه؛ بخلافِ اليدِ؛ فإنَّ التَّشبُّه إنَّما هو في كيفيَّتِه؛ بل المستفادُ من القرآنِ سلبُ المللِ عنهُ تعالى، يقولُ تبارك وتعالى: {وَمَا مَسَّنَا مِن لُغُوب}، وهذا – أي: اِنتسابُ المللِ والتَّعَبِ إليهِ تعالى– سهوٌ بَيِّنٌ وزلَّةٌ مِنَ الشَّيخِ رحمهُ اللهُ وَمَن تَبِعَه، وهو مِن ثمراتِ الغلوِّ والإيغالِ في المسألة.

٢ يظهرُ من كلامِ الشَّيخين الجليلين؛ العثمانيِّ والآلوسيِّ المارِّ في التَّعليقِ على: (ثمَّ اختلفَ السَّلَف) جوابُ شُبهةٍ عويصةٍ واردةٍ على مذهبِ السَّلَفِ على هذا التَّفسير، وهي: إنَّكم تقولونَ إنَّ معاني الصِّفاتِ السَّمعيَّةِ مَعلومةٌ، فَمَا هي؟ والجوابُ ظاهرٌ مِن كلامِ هذينِ الشَّيخينِ الجليلَيْنِ، فإنَّ أصلَ الصِّفَةِ معلومةٌ أنَّ للهِ استواءً، فأمَّا وصفُهُ وَكيفُهُ؛ فَمجهولٌ لا ندري ما هو، هذا وقد سألني طالبٌ سؤولٌ؛ سؤالاً حينَ الدَّرسِ عن مِصداقِ قولِ اللهِ تعالى في الحديثِ القدسيِّ: «أعدَدْتُ لعبادي الصَّالحين مَا لَا عينٌ رأت، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَت، وَلَا خطرَ على قلبِ بشر، فَاقرأوا إن شئتُم: {فلا تعلمُ نفسٌ مَا أُخفِيَ لهم من قرَّةِ أعين}» فقلتُ: يا مَنهوم: كيفَ أُبيِّنُ لكَ مصداقَ مَا لم يخطرْ على قلبِ بشر؟ فالسُّؤال عن بيانِ صفاتِ اللهِ كَسؤالِ ذلكَ السَّؤولِ، والجوابُ هو الجواب.

المثالُ الثَّاني: إنَّ ذاتَ اللهِ معلومةٌ، لكن لا يجوزُ السُّؤال بأنَّه ما هو، وَلَا يمكنُ جوابه، فَقِسْ صفاته على ذاتِه.

٣ قال الإمامُ الطَّحاويُّ في بيانِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ على مذهبِ أبي حنيفةَ وصاحبَيْه: "وَمَن وصفَ اللهَ بمعنىً مِن معاني البَشَر؛ فقد كَفَر" اه، والمبتَدِعةُ تُسمِّي مَن أثبتَ للهِ صفاتِ الكمالِ الَّتي لا يشتركُ معه فيها أحدٌ؛ مُشَبِّهاً ومُجَسِّماً اه. وفي ذلك يقولُ القونويُّ الحنفيُّ: "قالَ كثيرٌ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ: علامةُ الجهميَّةِ تَسميتُهُم أهلَ السُّنَّةِ مُشبِّهة، فإنَّه مَا مِن أحدٍ نَفَى شيئاً مِنَ الأسماء والصِّفاتِ؛ إلَّا يُسمِّي المثبتَ لَهَا مُشَبَّهاً، حتَّى بعضُ المفسِّرين كَعبدِ الجبَّارِ والزَّمخشريِّ وغيرِهما من المعتزلةِ، والرَّافضةُ يُسمُّونَ كلَّ مَن أثبتَ شيئاً مِنَ الصِّفاتِ أو قالَ برؤيةِ الذَّاتِ: مُشَبِّهاً، والمشهورُ عند الجمهورِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّهم لا يريدونَ بنفيِ التَّشبيه؛ نفيَ الصِّفات، بل يريدونَ أنَّه سبحانَه لا يُشبه المخلوق في أسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ كَمَا بَيَّنَهُ الإمامُ بياناً شافياً". (شرح الفقهِ الأكبر للقاري)

٤ نكتتان لا بُدَّ مِنَ التَّوجُّهِ إليهما: الأُوْلَى: اِعْلَم يا طالبَ الحقِّ أنَّ كيفيَّةَ كلِّ صفةٍ مِن صفاتِ اللهِ غيرُ معقولة، ولا تدركُها العقول المتوسِّطة؛ فالعِلمُ مثلاً صفةٌ معلومٌ مُتَّفقٌ على توصيفِ اللهِ تعالى بهِ، لكنَّ كيفيَّةَ اتِّصافِهِ تعالى به من المتشابهاتِ: هَل هو عينُه أو غيره؟ مُتَّصِل أو مُنفَصِل؟ اِنضماميٌّ أو غير اِنضماميٍّ؟ وإنَّك إنْ راجعتَ تصانيفَ مَلَّا حسن وقاضي محمَّد المبارك وسيِّد زاهد رحمَهم الله، ونظرتَ في كلامِهم؛ علمْتَ باليقينِ أنَّهم قصدوا بيانَ كيفيَّةِ صفةِ العِلم، لكن لم يستطيعوا، فنادَوا بأعلى نداء: «إنَّه تعالى مُتعالٍ عن درك العقولِ المتوسِّطة»، ولجؤوا إلى مذهبِ الصُّوفيَّةِ، فإذا كانت كيفيَّةُ صفةِ العِلم، الَّذي هو مِن أجلى البديهيَّاتِ، مُتشابهاً ولم تصلْ إليهِ عقولُ أشخاصٍ مثل سيِّد زاهد؛ فكيفَ لا تكونُ كيفيَّات سائرِ صفاتِهِ مُتشابهاً؟ وإذاً: علمتَ أنَّه لا فرقَ بين صفاتِ اللهِ تعالى جميعِها؛ بأنَّ أصلَها ثابتٌ على ما قالَ اللهُ ورسولُه، وكيفَها مجهولٌ، وعلمُ الكيفِ مُفوَّضٌ إلى الله.

الثَّانية: فتنةُ إنكارِ الصِّفاتِ إنَّما نشأت مِن التَّشبيهِ، فالمعطِّلُ مُشبِّهٌ مِن وجهٍ؛ لأنَّ الرَّجلَ الَّذي يقيسُ اللهَ على البشرِ؛ لا يعقلُ ولا يستطيعُ أن يتعقَّلَ من اليدِ إلَّا الجارحةَ المتعارفة، فإنَّه يقيسُهُ على نفسِهِ؛ فيضطرُّ إلى الإنكارِ، فأمَّا مَن لَا يقيسُ ذاتَ اللهِ وصفاتِه على نفسه؛ فهو في سعةِ أن يؤمنَ بذاتٍ لهُ صفاتٌ بِلَا كيفٍ وَلَا مشابهةٍ بالبشر.

و هو تفويضُ التَّفصيلِ والتَّكييفِ إلى اللهِ تعالى،ما أَقرَبَهُما[1]،وأقرَبُهُما قول الفقهاء[2].

[1] وقال سيدى محمد تقى العثمانى : وهذه المذاهب الأربعة [وهى:التفويض المطلق،والتأويل،وتأويل البعض،وتفويض الكيف]كلُها محتملةٌ ذهب إلى كل واحد منها جماعات من العلماء المحقيقن ، فإن المهم فى العقيدة هو تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتعطيل، وإن كل واحد من هذه المذاهب الأربعة جازم بذلك ، والاختلاف بينها ليس اختلاف عقيدةٍ وإنَّما هو اختلافُ رأيٍ فى التعبير عن تلك العقيدة ، وتقعيدها على النصوص، فليس شىءٌ من المذاهبِ باطلاً محضاً أوضلالاً صرفاً وإن كانت المناظرات والمجادلات النظرية ألتى لم تزل جارية بينها منذ قرونٍ، رُبَّمَا وقع التهويل والغلوَّ والافراط من الجوانب المختلفة ،وربما أدّى بعضهم إلى التجاوز عن الاعتدال، ولكِن الحق أَنَّ أَصلَ الخلاف ليس إلا خلافا اجتهاديا.تكملة فتح الملهم :كتاب القدر/ باب تصريف الله تعالى القلوب.

قالَ الشَّنقيطيُّ: وأمَّا التَّفويضُ في المعنى؛ فإنَّه لم يُعرف الكلامُ فيه قديماً، بل أوَّلُ مَن ذُكِرَ عنه أنَّه صرَّحَ بِهِ؛ هو: أبو الحسن الأشعريُّ. [أقول:بل بعضُ متأخِّري الأشاعرة] وذلك حين خالطَ الأعاجمَ، واختلطَتِ اللُّغة العربيَّة بغيرِها مِنَ اللُّغاتِ، فقالَ: إذا قُلْتُ للأعجميِّ: الاستواءُ مَعلومٌ والكيفُ مجهولٌ؛ قالَ لي: معلومٌ عندَك، أمَّا أنا؛ فغيرُ معلومٍ عندي. وإذا قُلْتُ له: اليدُ معلومةٌ في اللُّغة؛ قالَ: أنا غيرُ معلومةٍ عندي، فأضطرُ حينَئذٍ إلى أنْ يفوِّضَ وأن يقولَ له: اللهُ أعلمُ بمرادِهِ به. وسنتكلَّمُ عن هذا النَّوعِ مِن أنواعِ التَّفويض. وهل هو مذهبُ السَّلَفِ، أم هو قريبٌ من مذهبِ السَّلَفِ؟ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يزعمُ أنَّه مذهبُ السَّلَفِ تماماً، وهذا الَّذي ذكرَه السِّبكيُّ و السُّيوطيُّ وغيرُهما؛ حتَّى الحافظُ ابنُ حَجَر. ولكنَّ الواقعَ أنَّ بينَهُ وبينَ مذهبِ السَّلَفِ فرقاً بسيطاً جدَّاً؛ فالسَّلَفُ مثلاً يقولونَ في مثلِ هذه الصِّفات: الاستواءُ معلوم. وأصحابُ التَّفويضِ يقولون: الله أعلمُ به. ولا يُأوِّلُ ذلكَ واحدٌ منهما، ولا ينفيه واحدٌ منهما، ولا يُصرِّح بشرحِ لفظٍ من ذلك واحدٌ منهما. الخلافُ فقط في الجوابِ عنه، فهذا يقول: معلوم، وهذا يقول: اللهُ أعلَم به، فالأمرُ فيه سهل. (سلسلةُ الأسماء والصِّفات، دروس صوتيَّة محمَّد الحسن الدَّدو الشَّنقيطيُّ) "

أقول: لابعد بين المذهبين ؛فإن البعض يقولون حقيقةُ الصفات مجهولة وبعضهم يقولون الكيف مجهول وكلا الفريقين يثبتون الصفات كما يليق به تعالى وكلاهما ينفى المشابهة بالجسم والتجسم .

[2] ١) قال فخرُ الإسلامِ البزدويُّ: إثباتُ اليدِ والوجهِ حقٌ عندنا، لكنَّه مَعلومٌ بأصلِهِ، مُتشابهٌ بوصفِهِ، وَلَا يجوزُ إبطالُ الأصلِ بالعجزِ عن دركِ الوصفِ، وإنَّما ضَلَّتِ المعتزلةُ مِن هذا الوجه، فإنَّهم ردُّوا الأصولَ لجَهلِهِم بالصِّفاتِ على وجهِ المعقول؛ فصارُوا مُعطِّلة (أصول البزدويِّ).

٢) وقالَ شمسُ الأئمَّةِ السَّرخسيُّ: ثمَّ هو مَوجودٌ بصفةِ الكمالِ، وفي كونِهِ مرئيَّاً لِنَفسِهِ وَلِغَيرِهِ معنى الكمال، إلَّا أنَّ الجهةَ مُمتنِعةٌ، فإنَّ اللهَ تعالى لَا جِهَة له، فكانَ مُتشابهاً فيما يرجع إلى كيفيَّةِ الرُّؤيةِ والجهةِ؛ معَ كونِ أصلِ الرُّؤيةِ ثابتاً بالنَّصِّ معلوماً كرامةً لِلمؤمنين، فإنَّهم أهلٌ لهذهِ الكرامة، والتَّشابه فيما يرجع إلى الوصفِ؛ لا يقدحُ في العِلْمِ بالأصلِ وَلَا يبطل، وكذلك الوجهُ واليدُ. على مَا نصَّ اللهُ تعالى في القرآنِ. معلومٌ، وكيفيَّة ذلك من المتشابه، فلا يبطلُ به الأصل المعلوم، والمعتزلةُ. خذلَهم اللهُ. لاشتباهِ الكيفيَّة عليهِم؛ أنكرُوا الأصلَ؛ فكانُوا مُعطِّلةً بإنكارِهِم صفاتِ اللهِ تعالى، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ. نصرَهُم اللهُ. أثبتُوا مَا هو الأصلُ المعلومُ بالنَّصِّ، وتوقَّفُوا فيما هو المتشابه؛ وهو الكيفيَّة؛ فلم يجوِّزُوا الاشتغالَ بطلبِ ذلك. (أصول السَّرخسيِّ)

٣) وقالَ حسام الدِّين السِّغْنَاقيُّ: (وكذلك إثباتُ الوجهِ واليدِ حقٌّ عندَنا مَعلومٌ بأصله)؛ لأنَّ اللهَ تعالى نصَّ في القرآن بِهِ في حقِّه، وكيفيَّة ذلك من المتشابه؛ لأنَّ اللهَ تعالى مُنزَّهٌ عن الجارحة، فَلَا نُبطل الأصلَ المعلومَ بسببِ ذلكَ التَّشابه، (ولن يجوز إبطال الأصلِ بالعجزِ عن دركِ الوصف)؛ لِمَا فيه من إبطالِ الأصلِ بسببِ الوصف، وذلك لا يجوز؛ لِمَا ذكرنَا أنَّ الأصلَ إذا ثبتَ في حقِّ اللهِ تعالى بالدَّليلِ القطعيِّ؛ لمْ يَجُزْ إبطالُ ذلكَ الأصلِ بسببِ أوصافِ ذلكَ الأصلِ الَّذي لا يعقلُ في الشَّاهد وجود ذلكَ الأصلِ بدونِ تلك الأوصاف، فلا يصحُّ أن يُقالَ: وتلكَ الأوصافُ لا يصحُّ ثبوتُها في حقِّ اللهِ تعالى، فيجبُ ألَّا يصحَّ الأصل الثَّابت بالدَّليل القطعيِّ أيضاً، كما لا يصحُّ أن يُقالَ: إنَّ موجودًا مَا لَا يتصوَّرُ ثبوتُهُ في الشَّاهدِ بدونِ أن [يكونَ] جوهرًا أو جسمًا أو عرضًا، وهذه لا تتحقَّقُ في حقِّ اللهِ تعالى، فلا يصحُّ وجودُ اللهِ تعالى لِمَا فيه من إبطالِ الأصلِ؛ بسببِ أنَّ وصفَ ذلك الأصل لا يتحقَّق في حقِّهِ، وهو لا يجوز؛ فكذا هنا. وكذلك أيضًا في الشَّاهد: لا يجوزُ إبطالُ الأصلِ بسببِ الجهلِ بوصفِهِ كَمَن كان على شطِّ نهرٍ كبيرٍ لا يتصوَّر في ذهنِهِ العبور مِن هذا النَّهر، ثمَّ رأى شخصاً فيما وراءَ النَّهرِ مِنَ الشَّطِّ، ثمَّ رآه في هذا الجانب الَّذي فيه، فلا يشكُّ في ثبوتِ عبورِهِ وتحقُّقه؛ وإنْ جهلَ هو طريقَ العبور، لما أنَّه ثبت له كونه في هذا

الجانب بالدَّليلِ القطعيِّ، وهو رؤيته ذلك في هذا الجانب، فكذلك ها هنا: لما ثبت صفة الكمال للهِ تعالى بالدَّلائل القطعيَّة؛ لم يجزْ إبطالها بسببِ الجهلِ بطريقِ الثُّبوت. (الكافي شرح البزدوي)

٤) وقال علاءُ الدِّين البخاريُّ الحنفيُّ (المتوفَّى: ٧٣٠هـ): وكإثباتِ الرُّؤيةِ؛ إثباتُ الوجهِ واليدِ للهِ تعالى حقٌّ عندَنا، فبقوله عندنا احترز عن قولِ مَن قالَ: لا يوصفُ اللهُ تعالى سبحانه بالوجهِ واليدِ؛ بل المراد من الوجه: الرضاء أو الذَّات ونحوهما، ومن اليدِ: القدرة أو النِّعمة ونحوهما، فقال الشَّيخ: بل اللهُ تعالى يوصَفُ بصفةِ الوجهِ واليدِ مع تنزيهه جلَّ جلاله عن الصُّورة والجارحة؛ لأنَّ الوجهَ واليدَ مِن صفات الكمال في الشَّاهد؛ لأنَّ مَن لَا وجهَ له أو لَا يدَ؛ يُعدُّ ناقصاً، وهو تعالى مَوصوفٌ بصفاتِ الكمالِ، فيوصف بهما أيضاً، إلَّا أنَّ إثباتَ الصُّورة والجارحة مُستحيل، وكذا إثباتُ الكيفيَّة، فتشابه وصفه، فيجب تسليمه على اعتقادِ الحقية من غيرِ اشتغالٍ بالتَّأويل. (كشف الأسرار، شرح البزدويِّ)

٥) وقال العلَّامةُ التَّفتازانيُّ: والحقُّ أنَّه [مثل العين، والقدم، والسَّمع، والبصر، والمجيء، وجواز الرُّؤية بالعين،]ثبتَ بالدَّليلِ القاطِع ثبوتُ هذه الأمور؛ فتكون حقَّاً، إلَّا أنَّه لا يُرجى درك الكيفيَّةِ فتكون من المتشابه، اهـ (التَّلويح على التَّوضيح).

٦) وسُئِلَ الإمامُ أبو حنيفةَ رحمه اللهُ تعالى في حديث النُّزول، فقال: «ينزلُ بِلَا كيفٍ»، كذا في الأسماءِ والصِّفات للبيهقيِّ /٤٥٦

٧) وقالَ الحلبيُّ بعدَ نقلِهِ كلام الأئمَّةِ الأربعة: وكذلك يقولون في كلِّ مَا جاء من المتشابهات في كتابٍ أو سُنَّةٍ اهـ (نخبة اللآلي)

٨) وقال الإمام أبو منصور الماتريديُّ رحمهُ اللهُ تعالى: والأصلُ عندنَا ...أنَّها تحتمل وجوهاً؛ أحدُها: أنْ نَصِفَهُ بالَّذي جاءَ به التَّنزيل على مَا جاء، ونعلمَ أنَّه لا يُشبَّه على ما ذُكر من الفعل فيه بغيره؛ لأنَّك بالجملة تعتقد أنَّ اللهَ ليس كَمِثله شيء، وأنَّه لا يجوز أن يكونَ له مثل في شيء؛ إذ لا يوجد حدثه فيه، أو قِدَمُ ذلك الشَّيءِ مِنَ الوجهِ الَّذي أشبه الله، وذلك مَدفوعٌ بالعقلِ والسَّمع جميعاً، مع مَا لم يَجُزْ أن يقدرَ الصَّانع عند الوصف بالفعلِ كغيره، وأنَّه حيٌّ، قديرٌ، سميعٌ، بصيرٌ، نَفَى ما عليه أمر الخلق لما يصير بذلك أحد الخلائق، وإذا بطلَ هذا؛ بطلَ التَّشابه وانتفى، ولزمَ أمر السَّمعِ والتَّنزيل على مَا أرادَ الله، وباللهِ التَّوفيق. (تفسير الماتريديِّ)

٩) وقال الإمامُ الشَّافعيُّ رحمه اللهُ تعالى: ونثبت هذه الصِّفاتِ وننفي عنها التَّشبُّه. (فتح الملهم)

١٠) وقال الإمامُ أبو بكرٍ الباقلَّانيُّ: صفاتُ ذاته هي الَّتي لم يزلْ ولا يزالُ مَوصوفاً بها، وهي الحياةُ والعِلمُ والقدرةُ والسَّمعُ والبصرُ والكلامُ والإرادةُ والبقاءُ والوجهُ والعينانِ واليدانِ والغضبُ والرِّضى اهـ. (التَّمهيد)

١١) قال الإمامُ الطَّحاويُّ: واللهُ تعالى يغضب ويرضى، وليس كأحدٍ من صفات الورى اهـ. (العقيده الطَّحاويَّة)

١٢) قال الشَّيخُ عبد الغنيِّ الميدانيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى: "لأنَّه تعالى مُنفردٌ بصفاتِهِ لذاتِهِ، فكمَا لا تشبه ذاتُه الذَّواتِ؛ فَصِفاتُهُ لا تُشبه الصِّفاتِ، {ليس كَمِثلِهِ شيءٌ وهو السَّميع البصير}، ولا يُأَوَّلانِ"، وقالَ أيضاً: فالواجبُ إجراؤه على ظاهره، وتفويضُ عِلمه إلى قائِله؛ مع تنزيهِ الباري عن الجارحة ومشابهة الصِّفاتِ المحدثة. اهـ (شرح الطَّحاويَّةِ للميدانيِّ)

١٣) وفي البحرِ الرَّائقِ ناقلاً عن السِّراجيَّةِ: ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى مَوصوفٌ بصفاتِ الكمال، ويوصَفُ بأنَّ له يداً وعيناً، ولكن لَا كالأيدي وَلَا كالأعين، وَلَا نشتغلُ بالكيفيَّة اهـ.

١٤) وفي الحاوي القدسيِّ: قال بعضُ السَّلَفِ: الجملة الصَّحيحة أن يقولَ العبدُ عندَ الإمكان مع التَّسمية: آمنْتُ بجميعِ مَا جاءَ بِهِ رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – على معنى مَا أرادَ به رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم. اهـ (كذا في البحر)

١٥) وقالَ ابنُ الهمام: إنَّه تعالى استوى على العرش مع الحكمِ بأنَّه ليسَ كاستواءِ الأجسامِ من التَّمكُّنِ والمماسَّةِ والمحاذات، بل بمعنىً يليقُ به، هو سبحانَه أعلمُ به، وحاصله: وجوبُ الإيمانِ بأنَّه استوى على العرشِ؛ مع نفيِ التَّشبيه ..... وعلى نحوِ ما ذكرنا: كلُّ ما وردَ مِمَّا ظاهرُهُ الجسميَّةُ في الشَّاهدِ؛ كالإصبعِ والقدمِ واليدِ؛ فإنَّ اليدَ وكذا الإصبع وغيره؛ صفةٌ له تعالى، لا بمعنى الجارحة؛ بل على وجهٍ يليقُ بِهِ، وهو سبحانَه أعلمُ به (المسايرة)، أقولُ: والمرادُ بالوجهِ في كلامِهِ: هو الكيفيَّة.

١٦) وفي الهديَّة العلائيَّة:١/ ٤٠ ومن هذا القبيل: الإيمانُ بحقائقِ معاني مَا وردَ من الآياتِ والأحاديثِ المتشابهاتِ كَقولِهِ تعالى: {الرَّحمنُ على العرشِ استوى} وَقوله تعالى: {يدُ اللهِ فوقَ أيديهم}، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «ينزلُ ربُّنَا كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدُّنيا.. الحديث»؛ مَا ظاهرُهُ يفهم أنَّ اللهَ تعالى له مكانٌ وجارحةٌ، فإنَّ السَّلَف كانُوا يؤمنونَ بجميعِ ذلكَ على المعنى الَّذي أرادَ اللهُ تعالى وأرادَ رسولُهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ مِن غيرِ أن تطالبَهُم أنفسهُم بفهمِ حقيقةِ شيءٍ من ذلك حتَّى يُطلعَهُم اللهُ تعالى عليه.

١٧) وفي حجَّةِ اللهِ البالغة: لا فرقَ بينَ السَّمعِ والبصرِ والقدرةِ والضَّحكِ والكلامِ والاستواء، فإنَّ المفهومَ عند أهل اللِّسان مِن كلِّ ذلكَ غيرُ مَا يليقُ بجناب القدس، وهَل في الضَّحِكِ استحالةٌ إلَّا مِن جهةِ أنَّه يستدعي الفم، وكذلك الكلام؟ وهَل في البطشِ والنُّزولِ استحالةٌ إلَّا مِن جهةِ أنَّهما يستدعيان اليدَ والرِّجْل؟ وكذلك السَّمع والبصر يستدعيان الأذنَ والعينَ، واللهُ أعلمُ. واستطالَ هؤلاءِ الخائضونَ على معشرِ أهلِ الحديث، وسمَّوهُم: مُجسِّمةً وَمُشبِّهة، وقالوا: "هُم المتستِّرون بالبلكفة" اهـ ؛ المنحوتة مِن قولِهم: بِلَا كيف.

و هو الأرجَحُ[١]. وليسَ قُرْبُ اللهِ تعالَى وَلَا بُعْدُهُ مِن طريقِ طولِ المسافةِ وقصرِها؛ والمطيعُ قريبٌ منه بِلَا كيفٍ، والعاصي بعيدٌ منه بِلَا كيف، والقُرْبُ والبُعْدُ والإقبالُ يقعُ على المناجي،

١٨) وقال الخفاجيُّ مُحشِّي البيضاويِّ: وَمِن المتشابه الصِّفات السَّمعيَّة مِنَ الاستواءِ واليدِ والقدم، والنُّزول إلى السَّماء الدُّنيا والضَّحِك والتَّعجُّب وأمثالها، فعندَ السَّلفِ، ومنهُم الأشعريُّ، أنَّها صفاتٌ أُخَرُ غيرُ الثَّمانيةِ ثابتةٌ وراءَ العقلِ، مَا كلفنا إلَّا اعتقاد ثبوتها مع اعتقادِ عدم التَّشبيه والتَّجسيم؛ لِئَلَّا يتعارضَ العقلُ والنَّقل اه.

١٩) وقالَ المولويُّ برخوردار في هامش النِّبراس: وبالجملةِ؛ مذهبُ سلفِ الأُمَّةِ وأَئِمَّتِها أنَّ وصفَ اللهِ بِمَا وصفَ بِهِ نفسَه وَبِمَا وصفَ بِهِ رسولُه مِن غيرِ تحريفٍ وَلَا تعطيلٍ وَلَا تكييفٍ وَلَا تمثيلٍ، فَلَا يجوزُ نفيُ الصِّفاتِ الَّتي وصفَ بها نَفْسَه أو رسوله، ولا يجوز تمثيلُها بصفاتِ المخلوقِين.

٢٠) وقالَ العلَّامةُ المرجانيُّ في شرحِهِ على العقائدِ النَّسفيَّةِ: اِعْلَمْ أنَّ طريقةَ الأصحابِ الَّتي عهدوها من السَّلَفِ ... مِن توصيفِه تعالى بكلِّ مَا وصفَ بِهِ نَفْسَه وتسميتِه بكلِّ مَا سمَّى بِهِ نَفْسَه على ما وردَ به الكتابُ والسُّنَّة ... مِن الجلالِ والإكرامِ والإنعام والعزَّةِ والعَظَمَةِ واليدِ والوجهِ والاستواءِ، ومَا تشابه منها: معلومٌ أصله، وَمجهولٌ بوصفه اه باختصار.

أقولُ: مُحصِّل جميعِ ما مرَّ مِن كلامِ فحولِ الفقهاءِ الحنفيَّةِ: أنَّ صفاتِ اللهِ تعالى السَّمعيَّة؛ صفاتٌ للهِ تعالى ثابتةٌ مُحكمةٌ بأصلِها، مُتشابهةٌ بوصفِهَا، وهو الَّذي يظهرُ راجحاً؛ نظراً إلى تعاملِ المفسِّرينَ والمحدثين وعلماءِ الأُمَّةِ كابراً عَن كابرٍ، فمثل: استوى؛ يترجمونه بـ: استواء يليقُ به؛ بخلافِ قوله تعالى: {الم} حيثُ يترجمونَه بـ: اللهُ أعلمُ بمرادِهِ منه، فلو كانَ الاستواءُ مثلَ {الم} بتمامِهِ؛ لَفسَّروهُ بـ: اللهُ أعلمُ بمرادِهِ، مع أنَّهم يقولون: استواءٌ يليقُ بِهِ، فيثبتون استواء يليق به تعالى، وعلى هذا القياس: «يداً تليقُ به»، ومثله قيد «بلا كيف»، فيقولون: له «يد»، فتراهُم يُثبتونَ اليدَ وينفونَ الكيفَ، وهذا المعنى هو المستفادُ مِن سَوقِ كلامِ الإمامِ التِّرمذيِّ؛ حيثُ قالَ: وقد ذكرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في غيرِ مَوضعٍ مِن كتابِهِ اليدَ والسَّمعَ والبصرَ، فَتَأَوَّلَتِ الجهميَّةُ هذه الآياتِ فَفسَّروها على غيرِ مَا فسَّرَها أهلُ العِلْم، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلقْ آدمَ بيدِهِ، وقالوا: إنَّ معنى اليدِ هاهنا: القوَّة. وقالَ إسحاقُ بنُ إبراهيم: إنَّما يكون التَّشبيه إذا قالَ: يدٌ كَيد، أو: مثل يد، أو: سمعٌ كَسمع، أو: مثل سمع، وأمَّا إذا قالَ كما قالَ اللهُ تعالى: يد، وسمع، وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع، ولا كَسمع؛ فهذا لا يكون تشبيهاً، اه . وإذا أمعَنْتَ النَّظَرَ في كلامِ الإمامِ التِّرمذيِّ؛ عَلِمْتَ أنَّهُ عطفَ السَّمعَ والبصرَ على اليد؛ يعني أنَّ حكمَ هذه الصِّفاتِ واحد، والإيمانَ بها حقٌّ ولازمٌ، والكيفَ مَجهولٌ.

تتميم: والخلاصةُ أنَّ المتشابهاتِ على نَوعين: نوع مُتشابه بأصلِهِ وَوصفِهِ؛ كالحروفِ المقطَّعات، ونوع مُتشابه بوصفِه مُحكماً بأصله، ومنه نصوصُ الصِّفات، وممَّا يدلُّ على وجودِ هذا النَّوعِ مِنَ المتشابه: كونُ أحاديثِ تفسُّحِ القبرِ للأتقياءِ مدَّ بصرهِم؛ لا سيَّما إذا كانُوا مَدفونين مُتجاورين، وحديث: «تدنو الشَّمسُ من الأرضِ يومَ القيامة، فيعرقُ النَّاس، فَمِنَ النَّاسِ مَن يبلغُ عَرَقُهُ كعبَيه، ومنهُم مَن يبلغُ إلى نصفِ السَّاق، ومنهُم مَن يبلغُ إلى رُكبتيه، ومنهُم مَن يبلغ العجز، ومنهُم مَن يبلغ الخاصرة، ومنهُم مَن يبلغ منكبيه، ومنهُم مَن يبلغ حلقَه، ومنهُم مَن يلجمه» مع كونِهم في صعيدٍ واحد؛ لا عوجَ فيه وَلَا أمتا، من المتشابهاتِ في التَّحقيقِ؛ أي: وصفُها لَا أصلُها، فإنَّه لا يُنكرُ أصلَها إلَّا ضالٌّ، وَلَا يدَّعي العِلْمَ بوصفِهَا إلَّا مجنون.

١ قال سيِّدي الكشميريُّ: وأمَّا تفويضُ السَّلف؛ فيَحتملُ المعنيين: أحدُهما: تفويضُ الأمرِ إلى اللهِ وعدمُ الإنكارِ على مَن تأوَّلَ كيف ما تأوَّلَ؛ بسببِ إقرارِهم بعدمِ العِلْمِ. ثانيهما: تفويضُ التَّفصيلِ والتَّكييفِ إلى اللهِ تعالى، والإنكار على مَن تأوَّلَ برأيه وعقلِه، ومُرادُهم هو الاحتمالُ الثَّاني لَا الأوَّل. (العَرفُ الشَّذيُّ)

وذهب الى ترجيح مذهب السلف مولانا أشرف على فى إمداد الفتاوى الرسالة العرشية : ١٢/١٦٤ طبع جديد

ومِن وجوهِ ترجيحِ تفسيرِ الفقهاء: إنِّي بعدَ تفتيشٍ عميقٍ؛ لم أَجِدْ في كلامِ السَّلَف –ولن يوجدَ– مَن يقولُ في مثلِ صفةِ النُّزول: اللهُ أعلم به، بل عندهم جميعهم صفةُ النُّزول والرُّؤية سواءٌ، فيقولون: نزولٌ بلا كيف.

نُكات ونصائحُ لا بُدَّ منها:

وكذلك جوارُهُ في الجنَّةِ والوقوفُ بينَ يديه واستواؤه على العرشِ[1]

الأُولَى: بعدَ ثبوتِ رجحانِ مذهبِ السَّلَفِ على مشربِ الفقهاء؛ إيَّاكَ أيُّها العزيز وَالشَّماتةَ والإفراطَ في المسألة، فإنَّكَ على شَفَا حفرةٍ من النَّار؛ وهو التَّجسيم، فعليكَ بالإنابةِ إلى اللهِ والمشورةِ مع العلماءِ الصُّلحاءِ في فهمِ كلِّ صفةٍ وبيانِها حتَّى لا تفتحَ على الأُمَّةِ باباً من الابتداعِ بجهلِكَ؛ أعني: انتسابَ مَا لا يليقُ به تعالى بدونِ عِلْم.

الثَّانية: وَاعلَمْ أنَّ ظهورَ رجحان مذهب السَّلَف؛ ليسَ بمعنى انسدادِ بابِ التَّأويلِ بالكُلِّيَّةِ، فإنَّ التَّأويلَ بشرائطِه عند الضَّرورةِ نهجٌ شرعيٌّ سُنِّيٌّ؛ كانَ وسيكونُ، ولا يستطيعُ أب أحدٍ وَلَا جدُّهُ انسدادَه بالكلِّيَّة؛ بل الاستعاراتُ والكناياتُ والمجازاتُ بشرائطها؛ إنَّما هي روحُ بلاغةِ القرآنِ، وسيجيءُ في مَبحثٍ مُستقلٍّ.

الثَّالثة: هَوِّنْ على نَفْسِكَ: فإنَّ الخطأ في فهمِ الصِّفاتِ لا يجعلُ الرَّجُلَ جَهنَّمِيّاً بالسُّرعة؛ بل رحمةُ اللهِ الواسعة أوسع ممَّا نظنُّ.

فإنَّ مَن أخطأ في فهمِ صفةٍ أو صفاتٍ، وَأوَّلَهَا تأويلاتٍ غير صحيحة؛ مَا أرادَ إنكارَ الصِّفات؛ بل أرادَ تنزيهَ اللهِ تعالى عن بعضِ صفاتٍ لا تليقُ بِهِ في زعمِهِ؛ فَهَوِّنْ على نَفْسِكَ وَلَا تجترئ في الحكمِ على إخوانِك بالكُفرِ والزَّندقةِ بمجرَّدِ خطأٍ اجتهاديٍّ في مسألةٍ عقديَّةٍ عميقة، ورَضِيَ اللهُ عَنِ المترضي إذ قالَ: "ليسَ الَّذي أرادَ الحقَّ فَأخطأ؛ كالَّذي أرادَ الباطلَ فأصابَ"، وروى البخاريُّ عن أبي هريرةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قال: «قالَ رجلٌ لم يعملْ خيراً قطُّ: فإذا ماتَ فحرِّقوهُ واذروا نصفَه في البرِّ، ونصفَه في البحرِ، فَوَاللهِ لَئِن قدر اللهُ عليهِ لَيُعذِّبَنَّهُ عذاباً لا يُعذِّبُهُ أحداً مِنَ العالمين، فأمرَ اللهُ البحرَ، فجمعَ مَا فيه، وأمرَ البرَّ فجمعَ مَا فيه، ثمَّ قالَ: لِمَ فعلتَ؟ قالَ: مِن خشيتِكَ وأنتَ أعلَمُ، فغفر له»، وهذا مِن مُشكلات الحديث، فإنَّ الشَّخصَ في الظَّاهرِ كان مُنكِرَاً لقدرةِ اللهِ عليه، مع أنَّ اللهَ غفرَ له وأدخلَهُ الجنَّة، وَمَا أجابَهُ بعضُ الشُّرَّاحِ مِن كونِهِ مجنوناً أو قدر ههنا بمعنىَ ضَيَّقٍ؛ فعيد وبارد، بل الحقُّ ما قالَ أبو مُحمَّد بن قتيبة الدَّينوريُّ (المتوفَّى: ٢٧٦هـ): وهذا رجلٌ مؤمنٌ باللهِ، مقرِّبه، خائفٌ له، إلَّا أنَّه جهلَ صفةً مِن صفاتِهِ، فظنَّ أنَّه إذا أُحرِقَ وذري الرِّيح؛ أنَّه يفوت الله تعالى، فغفرَ اللهُ تعالى له بمعرفته مَا بنيَّتِهِ وبمخافتِهِ مِن عذابِهِ؛ جهلَهُ بهذه الصِّفةِ مِن صفاتِه.

وقد يغلطُ في صفاتِ اللهِ تعالى قومٌ من المسلمين، ولا يحكم عليهم بالنَّار، بل تُرجأ أمورُهم إلى مَن هو أعلمُ بِهِم وبنيَّاتِهِم.اهـ (تأويل مختلف الحديث) وابنُ قتيبة هذا؛ من كبارِ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ، مَقبولٌ عندَهُم حتَّى عندَ السَّلفيَّةِ، وقد مدحَهُ الشَّيخُ ابنُ تيمية، وقالَ في تفسيرِ سورةِ الإخلاص: «هو لأهلِ السُّنَّةِ مثلُ الجاحظِ لِلمعتزلة»، وقال الحافظ السُّيوطيُّ في البغية: «كان ابنُ قتيبةَ رأساً في العربيَّةِ واللُّغةِ والأخبارِ وأيَّام النَّاس، ثقةً ديِّناً فَاضِلاً»، وقالَ ابنُ خلكان: «وكان فاضلاً ثِقَةً، وتصانيفُهُ كلُّها مُفيدة»، وقال الخطيبُ البغداديُّ: «كانَ ثِقَةً ديِّناً فاضلاً»، وقال الذَّهبيُّ: «مَا عَلِمْتُ أحداً اتَّهَمَهُ في نَقْلِه»، وقال ابنُ النَّديم: «كانَ صادقاً فيما يرويه، عالماً باللُّغةِ والنَّحوِ وغريبِ القرآنِ ومعانيه، والشِّعر والفقه، كثيرَ التَّصنيفِ والتَّأليف، اهـ . مأ خوذٌ مِن (فكر ومباحث- للطَّنطاويِّ)

١قال الإمامُ أبو حنيفةَ في الوصيَّة: نقرُّ بأنَّ الله تعالى على العرشِ استوى، مِن غير أن تكونَ له حاجةٌ واستقرارٌ عليه. وهو حافظُ العَرشِ وغيرِ العرشِ مِن غيرِ احتياجٍ، فلو كان مُحتاجاً؛ لَمَا قدر على إيجادِ العالَمِ وتدبيرِه كالمخلوقين. ولو كان مُحتاجاً إلى الجلوسِ والقرار؛ فقبلَ خلقِ العرشِ أينَ كانَ اللهُ؟ تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً. قال البابرتيُّ في شرحه: وكلامُ الإمامِ رحمَهُ اللهُ يُشير إلى مذهبِ السَّلَف.اهـ

وقال الإمامُ الماتريديُّ في التَّوحيد: فيجبُ القولُ بِ{الرَّحمن على العرشِ استوى} على مَا جاءَ به التَّنزيل، وثبتَ ذلك في العقل، ثمَّ لا نقطع تأويلَه على شيءٍ اهـ، وقالَ في تفسيره: ونحن نقول – وباللهِ التَّوفيق-: قد ثبتَ مِن طريقِ التَّنزيلِ بأنَّه استوى على العرش، وقد لزم القول بأنَّه ليس كمثلِهِ شيء، وعلى ذلكَ اتِّفاقُ القولِ أَلَّا يُقدِّر كلامُه بما عُرِفَ من كلامِ الخَلْق، وَلَا فعله به، وَمَا يوجبه، وَلَا عِلْمه، وَلَا مَا قيل: هو ربُّ كذا أو مالكُ كذا، لا يُراد به المفهوم من الخلق. لكنَّ الوجهَ الَّذي يليقُ به. وما يوجبُهُ حقّ الرُّبوبيَّة؛ فَمثلُه في الأوَّل. ثمَّ يلزمُ تسليمُ المرادِ لِمَا عندَه؛ إذ لم يبيِّنْهُ لنا، وقد ثبتَ نفيُ ما يُفهَم مِن غيره. اهـ،

وقال النسفي فى المدارك :والمذهب :قول علي رضي الله عنه :" الاستواء غير مجهول والتكييف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة لأنه تعالى كان ولا مكان فهو على ما كان قبل خلق المكان لم يتغير عما كان" اهـ

وعُلُوُّه تعالى[1] على خَلْقِه[2] ثابتٌ بِلَا كيف.

++ ربُّ العرشِ فوقَ العرشِ لكنْ == بِلَا وَصْفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ[3]

بَل بِلا جِهَةٍ[4] عندالمتأخِرين ولَمَّا كانَ التَّنزيهُ عن الجهةِ مِمَّا يقصرُ عنه

وفي سِيَرِ أعلامِ النُّبلاءِ في ترجمةِ الإمامِ الرَّازيِّ: وقد اعترفَ في آخرِ عُمْرِهِ حيث يقول: لقد تأمَّلْتُ الطُّرقَ الكلاميَّةَ والمناهجَ الفلسفيَّةَ؛ فَمَا رأيتُها تشفي عليلاً، وَلَا تروي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطُّرقِ: طريقةَ القرآن، أقرأ في الإثبات: {الرَّحمن على العرشِ استوى}، {إليهِ يصعدُ الكلم}، وَأقرأ في النَّفي: {ليسَ كَمِثْلِهِ شيء}. ومَنْ جرَّب مثلَ تجربتي؛ عرفَ مثلَ معرفتي. اهـ راجع :إرشاد المفتين :١٦٤/١ وإمداد الفتاوى:٢٦/٥ وچند هم مسائل :٢٤/٢ ودار العلوم ديوبند :١٠٧/١٨

[1] قال إسحاق بن راهويه: إنَّه أجمعَ أهلُ العلم أنه فوقُ العَرش استوى ،ويعلم كل شيء . وهو قول المزني والذهبي والبخاري وابو داؤد والترمذي وابن ماجة وابن ابى شيبة وابو يعلى والبيهقي وغيرهم من ائمة الحديث– وقال ابو زرعة الرازي : ما ينبئ عن اجماع أهل السنة على ذلك– وقال عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ :اتفقت الكلمة بين المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سمواته، وقال سهل بن عبد الله التستري لا يجوز لمؤمن أن يقول كيف الاستواء؟، لمن خلق ،الاستواء ،ولنا عليه الرضاء والتسليم ، وقال محمد بن جرير :حسب إمرئ أن يعلم أنَّ ربَّه الذي على العرش استوى، فمن يجاوز ذلك، فقد خاب وخسر؛ وقال الشيخ ابو الحسن الأشعري: إنَّ الله على عرشه كما قال وقال ابنُ عبد البَرِّ: إنَّ الله فى السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة؛ وقال الشبلي أعلم الصوفية فى زمانه: الرب فى السماء يقضى ويمضى؛ وقال شيخ الإسلام عبد الله الأنصاري :إنَّ الله فى السماء السابعة على العرش ؛ وللشيخ عبد القادر الجيلاني فى الباب كلام كثير فى الغنية ؛ هذه الأقوال كلها ذكرها الذهبي فى كتاب العلو، وذكر هذا المذهب عن جماعة كثيرة من اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن دونهم من الفقهاء والمحدثين والصوفية يطول الكلام بذكرهم (تفسير المظهرى باختصار) وأئمة السلف لم يذهبوا إلى غيره تعالى فهم مؤمنون بأنه عز وجل في السماء على المعنى الذي أراده سبحانه مع كمال التنزيه، وحديث الجارية من أقوى الأدلة لهم في هذا الباب وتأويله بما أول ابن الخلف خروج عن دائرة الإنصاف عند أولي الألباب.(تفسير رو ح المعانى من سورة الملك) ومثله فى احكام القرآن لمولانا التهانوى .

[2] قال المرعشى (ساجقلى زاده): وقول على رضى الله عنه :" والايمان به واجب". اى : الايمان باستوائه تعالى على العرش –ومعناه كونه تعالى عاليا على جميع مخلوقاته؛ لأنه اثبات أصل صفة العلو له تعالى– من ضروريات الدين ؛لأن معنى قول على رضى الله الاستواء غير مجهول أنه معلوم من الدين ضرورةً ،وإنما المجهول كيفية ثبوت أصلِ صفةِ العلوِ له تعالى فإذا ذُكِر: "أنه تعالى ليس فى جهة الفوق" فربما ينكر أصل صفة العلو له تعالى فيكفر فالأصح أن يقال –كما قال الأمالى–: "**ربُّ العرشِ فوقَ العرشِ لكنْ == بِلَا وَصْفِ التَّمكُّنِ واتِّصالِ** " شرح رسالة التنزيهات .

"ومن يقولُ إنَّ علوَّه تعالى مُستلزمٌ لِلمكانِ المستلزمِ لِلحلولِ، فقد قاسَ علوَّ ربِّ الأربابِ على المخلوقِ مِنَ التُّراب، وهو قياس والله مع الفارقِ بمقابلةِ النُّصوص، فيُقال له على ما ذهبَ، فإنَّ الرُّؤية تستلزمُ المواجهةَ المستلزمةَ للمكان.

[3] بدء الأمالي (١٢): قال محمَّد سليمان الرِّيحاويُّ الحلبيُّ شارحُ الكنز؛ في نخبة اللَّآلي: يعني: يجوزُ أن يقولَ إنَّه تعالى فوقَ العرشِ؛ لقولِهِ تعالى: {الرَّحمن على العرشِ استوى}، لكن نعتقدُ أنَّ ذلكَ الاستواءَ لَا كاستواءِ الأجسامِ، وأنَّ تلكَ الفوقيَّةِ لَا كالفوقيَّاتِ المقتضيةِ للجهاتِ، والمماسة والمحاذاة وارتفاع الجسمِ على الجسمِ، فإنَّ ذلكَ محالٌ في حقِّهِ تعالى، بل نفوِّضُ حقيقةَ العِلْمِ بذلكَ إليهِ تعالى؛ مُعتقدينَ الفوقيَّةَ معَ جهلِنَا بحقيقةِ الكيفيَّةِ، وهذه طريقةُ المتقدِّمينَ مِنَ الخائفين من أئمَّةِ الدِّين.

[4] و فيه دفع تَوَهم انكم اثبتم العلو بلا كيف وهو يستلزم الجهة وكتب الأحناف مشحونة بنفى الجهة ،وجه الدفع ان مثبتى العلو هم المتقدمون ومنكرى الجهة هم المتأخرون وفي المواقف: ومِنهُم [المجسِّمة] مَن قالَ: ليس كونُهُ في الجهةِ كَكَوْنِ الأجسامِ في الجهةِ، والمنازعةُ مع هذا القائلِ راجعةٌ إلى اللَّفظِ دونَ المعنى. اهـ، وهذا دالٌّ على أنَّ الاعتقاد بكونِهِ في الجهةِ لَا كالأجسامِ؛ هو مَذهب الأشاعِرَة. ولاخلاف لنا مع المجسمة فى هذا الا لفظًا نعم الخلاف مع القائلين بالجهة كعلو الأجسام معنوى لا سيما القائلون بالمكان والحد والحلول والجلوس.

عقول العامَّة[1]حتَّى كاد يجزمُ بنفيِ مَا ليس في الجهة[2]؛ كانَ الأنسَب في خطاباتهم،[3] والأقرب إلى إصلاحِهِم، والأليَق بدعوتهم إلى الحقِّ ما يكونُ ظاهراً في الجهة[4]،

فائدة : ويظهر من كلام المواقف أنَّ للعلو اطلاقين الأول :الجسمي وهو المعروف المستلزم للمكان والحيِّز وعدم الحضور فى جانب آخر والثاني:اللائق به تعالى المجهول الكنه والكيف وهو غيرمستلزم للمكان وتصوره صعب للمجسم المستغرق فى الماديات فالنافى من أهل السنة ينفى الأول والمثبت يثبت الثانى فلا خلاف بين المتقدمين والمأخرين واذن لا يرد على بعض مشايخنا قولهم علو بلا جهة نعم لم يرد اطلاق الجهة عليه تعالى فالتوقف أحوط .

١ لما تقرَّر في فطرةِ العقلاءِ مع اختلافِ الأديانِ والآراءِ مِنَ التَّوجُّهِ إلى العلوِّ عندَ الدُّعاءِ ورفعِ الأيدي إلى السَّماء.

٢ وهنا سِرٌّ وحِكْمَةٌ أُخرى تختلجُ في قلبي، إنْ كانَ حقَّاً؛ فَمِنَ اللهِ، وإنْ كانَ باطلاً؛ فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيطانِ، وهو أنَّ اللهَ غنيٌّ ومُتعالٍ عن العرشِ والجهةِ، وإلَّا؛ فأينَ كانَ قبلَ خَلْقِهِ العَرش؟ لكنَّ عبادَه مُحتاجونَ إلى بابٍ يذكرونَ عندَهُ حاجتَهم، وإلى نُقطةٍ يتَّصلونَ به، فإنَّهم كلَّهم؛ جنَّهُم وإنسَهُم وملكَهُم: مخلوقٌ من المادَّةِ والجسمِ، لا يستطيعونَ التَّواصلَ معَ ربٍّ مُتعالٍ عن الجهةِ والمكانِ، فعيَّنَ اللهُ تعالى لهم أفضلَ نُقاطِ مُلْكِهِ؛ يعني: العرشَ، والعلوَّ نقطةَ اتِّصالٍ لمخلوقِهِ منه؛ يأخذونَ الوحيَ وإليه يرجعون، وإليه يعرجون، وباب تَضرُّعٍ إليه يَلْتَجِؤون، وجذر ذاك في قلوبهم، فالخلقُ جميعاً بطباعِهِم وقلوبِهِم السَّليمة؛ يرفعونَ أيديهم عندَ الدُّعاءِ، ويقصدونَ جهةَ العلوِّ بقلوبِهِم عندَ التَّضرُّعِ إلى اللهِ تعالى، وذَكَرَ محمَّد بن طاهر المقدسيُّ أنَّ الشَّيخ أبا جعفرٍ الهمدانيُّ حضرَ مجلسَ الأستاذِ أبي المعالي الجوينيِّ؛ المعروفِ بإمامِ الحرمَين؛ وهو يتكلَّمُ في نفيِ صفةِ العلوِّ ويقول: كانَ اللهُ وَلَا عرشَ، وهو الآنَ على مَا كان! فقالَ الشَّيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضَّرورةِ الَّتي نجدُها في قلوبنا؛ فإنَّه ما قالَ عارفٌ قطُّ: يا الله؛ إلَّا وجدَ في قلبِهِ ضرورةَ طلبِ العلوِّ، لا يلتفتُ يُمنةً وَلَا يُسرةً، فكيف ندفعُ بهذه الضَّرورةِ عن أنفسِنَا؟ قال: فَلطمَ أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنُّه قالَ: وبكى! وقال: حيَّرني الهمدانيُّ حيَّرني! أرادَ الشَّيخَ: إنَّ هذا أمرٌ فطرَ اللهُ عليهِ عبادَه مِن غير أن يتلقَّوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضروريَّاً يتوجَّه إلى اللهِ ويطلبُه في العلوِّ، تفكَّرْ يا أخا العِلم ولا تعجَلْ، إنَّ اللهَ غنيٌّ عن الجهة، ومَا له جهة؛ مُمكنٌ وحادث، هذا لا يشكُّ فيه مَن له مُمارسةٌ بالكلامِ والفلسفة، لكنَّ العبادَ الضُّعفاء من المَلَكِ والجنِّ والإنسِ؛ بل الحيوانات إلى أين يتوجَّهون؟ فإلى أين يكون مُعراجُ أشرفِ المخلوقات؟ ومِن أين يأخذ الملائكةُ الوحيَ؟ وإلى أينَ يذهبونَ بكتبِ الأعمال؟ فالعالَمُ كلُّه مُحتاجٌ إلى نقطةِ وَصْلٍ وبابِ تضرُّعٍ، والخالقُ لا حاجة له إلى شيءٍ، ولِحَاجةِ عبادِه؛ جعلَ سبحانه وتعالى لِذاتِهِ تَعلُّقاً رحمانيَّاً بعرشِهِ بِلَا حلولٍ وَلَا تحيُّزٍ، ولا نعلمُ كيفَه وَلَا تفصيلَه، بل نُعبِّرُ عنه بالاستواءِ كما عبَّرَ جلَّ جلالُه، وبفهمِ مَا قلتُ لكَ؛ سَيسهلُ عليك فهمُ مئاتٍ بل ألوفٍ من الآياتِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ والآثارِ الموقوفةِ وأقوالِ السَّلَفِ الصَّالحِ بِلَا إنكارٍ وَلَا تحريف.

٣ قال المرعشى ساجقلى زاده :وبالجملة لايجوز اسماع نفى الجهة للعوام لأنه يودى الى التعطيل البتة اه شرح رسالة التنزيهات

٤ إشاراتُ المرام للبياضيِّ ناقلاً عن شرحِ المقاصد، وقالَ سيِّدي شاه وليُّ اللهِ الدِّهلويُّ : إنَّ الشَّارعَ لم يخاطبْهُم إلَّا على ميزانِ العقلِ المودَعِ في أصلِ خلقتِهِم قبلَ أن يتعانوا دقائقَ الحكمةِ والكلامِ والأصول، فأثبتَ لنفسِهِ جهةً فقالَ:{الرَّحمن على العرشِ استوى}، وقالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لِامراةٍ سوداء: «أينَ الله؟ فأشارَت إلى السَّماء، فقالَ: هِيَ مؤمنة» (حجَّة الله البالغة) وقالَ الإمامُ الرَّازيُّ في أساس التَّقديس: وإنَّما أكتفى منها بتلكَ الإشارةِ؛ لقصورِ عقلِها وقلَّةِ فَهمِهَا اه. ومثلُه في الكفايةِ لنور الدِّينِ البخاريِّ على مَا نقلَه البياضيُّ ومثله فى تفسير ابى سعود والمظهرى والنسفى لكن قال فى روح المعاني:وهذا في غاية السخافة فكيف يناسب بناء الكلام في مثل هذا المقام على زعم بعض الجهلة كما لا يخفى على المنصف، اه فإن بناء الكلام على زعم بعض الجهلة غير مناسب(حاشية الشهاب–الخفاجى)

اقول : بل هو اقرب طريق للجمع بين الكلامين (علم الكلام وكلام الله) وبين العقل الكلامى والنقل الكلامى ونظائره مما بنى الكلام فى كلام الله على ظاهر كلام الناس كثيرة منها قوله تعالى : «وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ» ومنها قوله تعالى :« وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا» عند المعتقدين بهيئة كوبرنيك كذا فى الفريدية ومنها قوله تعالى فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً : أي عندكم،و« قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى،» وقوله : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أي: لقلتم إنهم مائة ألف أو يزيدون كذافى (إيجاز البيان للنيسابورى)

فائدة: والظَّاهرُ مِن تعاملِ هؤلاءِ الأجلَّةِ أنَّ حديثَ الجارية صحيحٌ مُتَّفَقٌ على صحَّتِهِ كما ذكرَه السِّبكيُّ في شرحِ عقيدةِ ابنِ منصور، وهو الحقُّ، كيف لا ؟! وقد رواه مالكٌ ومُسلمٌ وأبو داود والنَّسائي. وَقد أخرجه البُخَارِيّ فِي " الْقِرَاءَة خلف الإِمَام " عَن مُسَدّد بن يحيى عَن الْحجَّاج الصَّواف وَهُوَ من شَرطه، وَلم يتَّفق لَهُ إخْرَاجه فِي الْجَامِع الصَّحِيح.اه ر:الجمع بين الصحيحين

فالعلو حقيقة عرفية اعتبرها الشرع[1] فترى الكتبَ السَّماويَّة والأحاديث النَّبويَّة مُشعِرةً في مواضع لا تُحصَى بثبوتِ ذلك من غيرِ أن يقعَ في موضعٍ منها تصريحٌ

---

[1] وهنا سِرٌّ وفائدةٌ تختلجُ في قلبي: إنْ كانَ حقًّاً؛ فَمِنَ اللهِ، وإنْ كانَ باطلاً؛ فَمِنِّي وَمِن الشَّيطان، وهو أنَّ بعضَ الأشياءِ قد يكون له هويَّتان؛ هويَّةٌ في متفاهم العُرف، وهويَّة في التَّدقيقِ الفلسفيِّ، كارتفاعِ الشَّمسِ وطلوعها وغروبها، هذا واقعٌ في العُرف العامِّ، أمَّا في التَّدقيقِ الفلسفيِّ؛ فإنَّ الشَّمسَ لا تطلعُ ولا تغربُ، بل الأرضُ مُتحرِّكة، وبسببِ حركتِهَا يوجد الغروبُ والطُّلوع، فَمِن هاتين الجهتين من النَّظر يختارُ الشَّارعُ مَا هو مُتفاهم العُرف وأسهلُ على العوامِّ؛ دونَ مَا هو مُتفاهم الفلاسفة، وفي مَا نحن فيه: تعاليه تعالى وسبحانه وتنزيهُه عن الجهةِ أمرٌ صعبٌ كلامي لا يُدرَك إلَّا بتعمُّقِ النَّظرِ والاستدلال، فأخذَ اللهُ ورسولُه ما هو متفاهم العُرف العامِّ، بل أخذ السَّلف الصَّالحون و فقهاؤنا أيضاً ما هو المتعارف، ولم يتوجَّهوا إلى الدَّقائقِ الكلاميَّةِ والفلسفيَّة، ففي قاضي خان والبزَّازيَّة والبحر عن الظَّهيريَّة: ولو قال: «إن فعلتُ كذا فَلَا إله لي في السَّماء؛ يكون يميناً» اهـ، ولا يكفر (كذا في العتابيَّة. كذا في الهنديَّة) اهـ. وفي المحيط البرهانيِّ: قال أبو الأسدِ وعبدُ اللهِ الكرمنسيُّ إنَّه يمينٌ عندنَا ولا يكفر اهـ، ومثلُهُ في الدُّرِّ، وأقرَّهُ عليهِ شارحاهُ؛ الحلبيُّ والطَّحطاويُّ، ولعلَّ وجهَه أنَّ إطلاقَ هذا اللَّفظِ واردٌ في النُّصوصِ كَقولِهِ تعالى: {وهو الَّذي في السَّماءِ إله} [الزُّخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: {أَأَمِنْتُم مَن في السَّماءِ} [الملك: ١٦]، فلا يكفرُ بإطلاقِهِ عليه تعالى وإن كانَت حقيقةُ الظَّرفيَّةِ غيرَ مرادة، فبالنَّظرِ إلى كونِ هذا اللَّفظِ وارداً في القرآن؛ كان نفيُهُ كُفراً، ولذا انعقدَت به اليمين كما في نظائره، اهـ (ردُّ المحتار)، ولأنَّ غايةَ مَا يلزم عليه إثبات الجهةِ، ومُثبتُها مُبتدعٌ لَا كافِر، وإن لزمَ منه الجسم لِمَا تقرَّرَ أنَّ لازمَ المذهبِ ليس بمذهب، وفي شرحِ الشَّافية: إنَّ جارية أُريد بها إعتاقها في كفَّارة، فجيءَ بها إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فسألها: أينَ اللهُ؟ فأشارَتْ إلى السَّماءِ، فقالَ: اَعتِقْهَا فإنَّها مُسلِمَة (الحمويُّ على الأشباه) ولعلَّ في نقلِهِ قولَ شارحِ الشَّافيةِ إشارةً إلى استدراكِه القولَ بالابتداعِ، واللهُ أعلَم.

وقالَ في الأشباه: وإنْ لم يكنْ معتقل اللِّسان؛ لم تعتبرْ إشارتُهُ مُطلقاً إلَّا في أربع: الكُفر والإسلام والنَّسب والإفتاء.

أقول[القائلُ الحمويُّ] في شرح الشَّافية إنَّ جاريةً أُريدَ إعتاقُها في كفَّارةٍ، فَجيء بها إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فسألها: أين اللهُ؟ فأشارَت إلى السَّماءِ، فقال: أعتِقْهَا فإنَّها مُسلِمَة اهـ، فقد استدلَّ رحمَه اللهُ بهذا الحديث بصحَّةِ الإشارةِ في الإيمانِ، وأقرَّه في تكملةِ الرَّدِّ في بابِ الإقرارِ، وقال ابنُ أمير الحاج في التَّقرير والتَّحبير: فهذا [الحديث] دليلٌ على الاكتفاءِ بالشَّهادتين في صحَّةِ الإيمان، وإن لم يكنْ عن نظرٍ واستدلالٍ، قالَ النَّوويُّ: هذا هو الصَّحيح الَّذي عليه الجمهور اهـ. وذهبَ مولانا شبير أحمد العثمانيُّ إلى هذا الحديث من أحاديث الصِّفات، وذكرَ فيه قولَ السَّلَف.

تنبيه: بالنَّظرِ العميقِ في المسألتين؛ يظهر لكَ إن شاءَ اللهُ أنَّ فحولَ الفقهاءِ الحنفيَّة جعلُوا إنكارَ كونِ اللهِ في السَّماءِ كُفْراً، وعقدُوا بسببه اليمينَ في المسألة الأولى، وفي المسألةِ الثَّانية: جعلُوا الإشارةَ إلى السَّماءِ كافيةً في إقرارِ الإيمانِ وشهادةِ التَّوحيد، وهذا مُهِمٌّ في فهمِ الاعتقادِ الحنفيِّ الماتريديِّ.

وقال الإمامُ أبو حنيفةَ للمرأةِ الَّتي سألته: أينَ إلهُكَ الَّذي تعبده؟ قالَ: إنَّ اللهَ سبحانه وتعالى في السَّماءِ دونَ الأرض، فقالَ رجلٌ: أرايتَ قولَ اللهِ تعالى: {وهو معكم} [الحديد: ٤] قال: هو كما تكتبُ للرَّجُلِ: إنِّي معكَ وأنتَ غائبٌ عنه. (الأسماءُ والصِّفات للبيهقيِّ) والغيابُ في كلامِ الإمامِ بالنَّظرِ إلى الشَّخصِ دونَ اللهِ عزَّ وجلَّ، إذ هو ليسَ بغائبٍ، ولا يغيب عنه شخص، وإنَّما صرَّح به الإمامُ تفهيماً لِفَهم المخاطبِ، والله أعلَم.

١. وأمَّا مَا في البحرِ: و[يكفرُ]بإثباتِ المكانِ للهِ تعالى، فإن قالَ: اللهُ في السَّماء؛ فإن قصدَ حكايةَ ما جاءَ في ظاهر الإخبار؛ لا يكفر، وإن أرادَ المكانَ؛ كَفَرَ، وإنْ لم يكنْ له نيَّةٌ كُفرٍ عندَ الأكثرِ، وهو الأصحُّ، وعليه الفتوى اهـ وما فى الهندية : إذا قال: خدا فرومينگرد از آسمان، أو قال: مى بيند، أوقال: از عرش فهذا كفر عند أكثرهم اهـ وما فى قاضيخان : ولو قال "مرا بر آسمان خداي أست وبرزمين فلان " كفر ففى التعليقات : رادا عليه :وخلافه هو الحق الصواب المتبع الواجب التعويل اهـ اقول : ما فى (التعليقات) هو الحق لانه هذه الاقوال مطابقة لظاهر النصوص فكيف نحكم بكفر شخص يتكلم بما هو ظاهر نص القرآن والحديث وقد تكلم به الصحابة والسلف رحمهم الله ومر الكلام عليه فى مبحث الصفات ان هذا القول مبنى على تدقيق الفلسفى والكلامى لا يدركه كثير من الناس واما القرآن والحديث وظاهر كلام الامام انما هو على متفاهم العرف . بل نقل فى مجمع الانهر : عن الخزانة خلافه اهـ اى الفتوى بعدم التكفير وكتاب الخزانة وان كان ضعيفا لكن يعمل بالضعيف عند الاختلاف فى التكفير أومحمول على القائلين بالتجسيم والحلول والمثبتين المكان كما صرح به صاحب البحر نفسه .

بنفي ذلك[1]، فعلوه تعالى حقيقة خارجية أوشرعية[2] وعليه كانَ تعامُل السَّلَف[3]وقال الإمام ابوحنيفة:مَن قالَ لَا أعرفُ ربِّي في السَّماءِ أو في الأرضِ فقد كَفَر.[4] وعليه يُحملُ مَا رُوِيَ أنَّ رجلاً أتى بِأَمَةٍ سوداءَ فقالَ: وجبَ عليَّ عتقُ

وقال بعضُ الظُرفاء إن فى نفسِ تَكفيرِ المجسمة خِلافًا عظيمًا فكيفَ فى مَن يلزمُ مِن قُوله التجسيم على رأى خصمه .

وفى جامع الفتاوى:١/٣٥: وان كان مراد القائلين بانه تعالى على العرش إن العرش له تعالى مكان وحيز يلزم منه النقص وان اراد ان له تعالى مع العرش خصوصية لا يصل اليها الذهن فهو موافق لظاهر النصوص والاسلم عدم التكلم فى هذا الباب (إمداد الفتاوى :٦/٢٢)

١ قالَ الشَّاميُّ: فبالنَّظرِ إلى كونِ هذا اللَّفظِ وارداً في القرآنِ؛ كان نفيُهُ كُفْراً ، اهـ (ردُّ المحتار).

فإن قلت : قال عليه السلام كان الله ولم يكن شيء والمكان شيء ؟ قلت: المكان عند المتكلمين، بعد موهوم غير موجود ...وهو ليس بشيءٍ . شرح رسالة التنزيهات للمعرشى (ساجقلى زاده)

٢ اى حقيقة خارجية عند السلف وحقيقة شرعية عند المتاخرين وظنى ان الخلاف بين المشربين لفظى فان المتقدمين يثبتون العلو بلا كيف والمتاخرون ينفون العلو الجسمى المتشابه بالخلق والحق عند الماتريدة الاحناف اثبات صفة العلو على وجه عدم الانكار عن ظاهرسائر النصوص وانكاره على وجه التمكن والتجسم والتشبه فإذا خيف هذا يجوز التأويل إما فى نصوص العلو أوفى نصوص المعية

فائدة : الظاهر من كلام الإمام الماتريدى انه قائل بمشرب السلف على سبيل الجزم و مجوز لمشرب الخلف فانه يقول مفسرا قوله تعالى: (أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ) أراد نفسه تعالى، أخبر أنه إله السماء،لا على تثبيت أنه في الأرض سواه وعلى النفي أن يكون هو إله الأرض، بل هو في السماء إله وفي الأرض إله؛ وهو كقوله تعالى: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) ليس فيه أن النجوى إذا كانت بين اثنين فهو لا يكون ثالثهم. وجائز أن يكون قوله: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) أي: أأمنتم من في السماء ملكه وسلطانه، اهـ (تفسير الماتريدى) فقوله :« أراد نفسه تعالى، » صريح فى مشرب السلف لكن لا على وجه التمكن وقوله :« وجائز أن يكون » مشير الى مذهب الخلف ومراد ابى منصور من قوله «لا على تثبيت أنه في الأرض سواه...» الإشارة الى نفى التمكن والحلول والى الفرق بين علوه تعالى وعلو المخلوق لانه تعالى متعال عن المكان والزمان فانه مستو على العرش حين ينزل الى السماء واقرب من حبل الوريد حين استوى على العرش وسميع حين يجيب ويجيب حين يسمع كما قال الامام الغزالى : وإنَّه مُستوٍ على العرشِ على الوجهِ الَّذي قالَه، وبالمعنى الَّذي أرادَه، استواءً مُنَزَّهاً عن المماسَّةِ والاستقرارِ والتَّمكُّن والحلولِ والانتقالِ، لا يحملُهُ العرشُ؛ بَلِ العرشُ وحَمَلَتُهُ محْمُولونَ بِلُطْفِ قُدرَتِهِ، وَمَقهورونَ في قَبضَتِهِ، وهو فوقَ العرشِ والسَّماءِ، وفوقَ كلِّ شيءٍ إلى تخومِ الثَّرى؛ فوقيَّةً لا تزيدُهُ قُرباً إلى العرشِ والسَّماءِ، كمَا لَا تزيدُهُ بُعْداً عن الأرضِ والثَّرى، بل هو رفيعُ الدَّرجاتِ عَنِ العرشِ والسَّماء، كما أنَّه رفيعُ الدَّرجاتِ عَنِ الأرضِ والثَّرى، وهو معَ ذلك قريبٌ مِن كلِّ مَوجودٍ، وهو أقربُ إلى العبدِ مِن حبلِ الوريد، وهو على كلِّ شيءٍ شهيد،اهـ

٣ فكانت زينب تفخرُ على أزواجِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم تقول: زَوَّجَكُنَّ أهاليكُنَّ، وزوَّجَنِي اللهُ تعالى مِن فوقِ سبعِ سموات، والأحاديثُ الواردةُ في البابِ بلغَت إلى حدِّ التَّواترِ من غير مَا وردَ فيه إشارات؛ بل تصريحاتٌ من القرآن الكريمِ وأقوالِ السَّلَفِ الصَّالحين، وحمل هذا كلِّه على غيرِ ظاهره مُتعذَّرٌ؛ بل قريبٌ إلى المحال، نخاف أن يكونَ تحريفاً.

٤ وكذا مَن قالَ إنَّه على العرشِ، وَلَا أدري العرش أَفي السَّماءِ أو في الأرض، واللهُ تعالى يُدعى مِن أعلى؛ لأنَّا سُفل، ليسَ من وصف الرُّبوبيَّة والألوهيَّة في شيء كذا في «الفقهِ الأبسط».

فائدةٌ مُهمَّة: وجودُ هذه العبارة في الفقهِ الأبسطِ مِن أصعبِ المشكلات لدى سادتنا الأحنافِ المتأخِّرين، فإنَّا لإيلافنا العبارات الواردة في سلبِ المكانِ والجهة؛ لا تكاد قلوبُنا تقبلُ صدورَ مثلِه عن الإمامِ الأعظمِ، وهنا طامَّةٌ أُخرى، كيفَ التَّوفيقُ بين هذه العبارةِ وقولِ البحرِ: (يكفرُ مَن قالَ إنَّ اللهَ في السَّماءِ ولم يكن له نيَّةٌ عندَ الأكثر، وهو الأصحُّ وعليه الفتوى)؟ ولحلِّ هذا المشكل؛ أنكرَ بعضُ مشايخِنا صدورَ هذا القولِ عن الإمامِ، فقالَ: «إنَّ في سندِهِ أبا مُطيع البلخيَّ، وهو ضعيف»، وهذا مُشكلٌ قبولُه، بل مُتعذَّرٌ، كيف وأبو مطيع البلخيُّ من كبارِ علماءِ الأحناف؟ ثمَّ لو كان كاذباً في ما نقلٍ؛ فهل هو كافرٌ في ما اعتقَدَ؟ ولو سلمَ ضعفُه؛ فقد نقلَ الفقهَ الأبسطَ بتمامِهِ كبارُ مشايخِ الماتريديَّة، فلو كان هذا الكلامُ كلاماً كفريَّاً مَدسوساً على أبي حنيفةَ مِن جانبِ أبي مُطيع على زعمِ القائل؛ فكيفَ نقلَهُ مَن دونَ أبي مطيع من المشايخ الكبار؟ ولتوضيحِ المقامِ أذكرُ سندَ الفقهِ الأبسطِ، روى الإمامُ أبو بكر بن محمَّد الكاسانيُّ مصنِّفُ بدائع الصَّنائع عن أبي بكر علاء الدِّين محمَّد بن أحمد السَّمرقنديِّ [مُصنِّفِ تحفةِ الفقهاء] قالَ: أخبرَنا أبو المعين ميمون بن محمَّد بن مكحول النَّسفيُّ [مُصنِّفُ تبصرةِ الأدلَّة] أخبرَنا أبو عبد الله الحسين بن عليِّ الكاشغريُّ الملقَّب بالفضل [المتوفَّى سنة ٤٨٤. قالَ ياقوت في المعجم: تصانيفه

رقبةٍ، أَفتجزءُ هذه؟ فقالَ لها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أمؤمنةٌ أنتِ؟ فقالَت: نَعَم، فقالَ: أينَ اللهُ؟ فَأشارَت إلى السَّماءِ، فقالَ: أعتِقْهَا فإنَّها مؤمنة[1].

في الحديث تزيدُ على مائة وعشرين مؤلَّفاً] قالَ: أخبرَنا أبو مالك نصران بن نصر الختليُّ عن عليٍّ بن الحسن بن محمَّد الغزال، عن أبي الحسن عليٍّ بن أحمد الفارسيِّ، حدَّثَنَا نصير بن يحيى الفقيه قال: سمعتُ أبا مُطيع الحكم بن عبد اللهِ البلخيَّ يقول: مِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة: سألتُ أبا حنيفةَ النُّعمان بن ثابت رضي اللهُ تعالى عنه وعنهم الفقهَ الأكبر اه، فلو خفي بقيَّة رجالِ سندِ الكتاب؛ فهذه الثَّلاثة، أعني: الكاسانيَّ والسَّمرقنديَّ والنَّسَفيَّ، أشهرُ مِن أنْ تَخفى جلالةُ قدرِهم على حنفيٍّ، فَهُم لِمَ نقلوا هذا الكلامَ ولم يتعرَّضوا له بنقد؟ {لقد كنتَ في غفلةٍ مِن هذا فكشفنا عنكَ غطاءَك فبصرُكَ اليومَ حديد}، فَلَا معنى لإنكارِ صدورِ الكلام عن الإمام.

وذهب جمعٌ إلى تأويلِهِ، فقد أوَّلَ العلَّامةُ البياضيُّ مُتَّبِعاً للسَّمرقنديِّ شارح الفقهِ الأبسط، كلامَ الإمامِ عن ظاهره، وارتضاهُ شيخُنا الكوثريُّ في تعليقه عليه، والتَّأويل بعيدٌ أيضاً، وأنا أنقلُ عبارةَ البياضيِّ بحروفه، ثمَّ عبارة كلام الإمام؛ ليظهرَ لكَ الحقُّ جليَّاً، يقول البياضيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى ضمنَ نقلِ كلام الإمام: مَن قالَ: لا أعرفُ ربِّي في السَّماءِ أو في الأرض؛ فقد كفرَ؛ لكونِهِ قائلاً باختصاصِ الباري بجهة، وكلُّ ما هو مُختصٌّ ومُحتاجٌ بالجهةِ والحيز؛ فإنَّه محتاجٌ ومحدثٌ بالضَّرورة، فهو قولٌ صريحٌ بالنَّقصِ في حقِّه تعالى اه. أقول: هذا التَّوجيهُ وإن يكن دالَّاً على دقَّةِ نظرِ السَّمرقنديِّ والبياضيِّ رحمَهُمَا اللهُ تعالى، حيث وفقا بين القولَين المتناقضين ظاهراً ، لكنَّه بعيدٌ عن سياقِ كلامِ الإمامِ وسباقه؛ لأنَّه ذكر في بعض الرِّواياتِ وجهَ كُفره "بأنَّه أنكرَ كونَه في السَّماء، وفرع عليه حديث الجارية، فالحقُّ الحقيقُ بالقبول: صدورُ هذا الكلام عن الإمام وبقاؤه على ظاهره، وحمله على ما قلت، وكذا حملُ الحديثِ وسائر ما ورد.

١ رواه مُسلم وغيرُه.

واختلفُوا فِي ترجمةِ الصِّفاتِ السَّمعيَّةِ بغيرِ مَا وردَ مِنَ العربيَّةِ والفارسيَّة، فالأصلُ هو الجواز[1] لأهلِه[2]، والمنعُ لخَوفِ الفتنة[3].

١ وكلُّ شيءٍ ذكرَهُ العلماءُ بالفارسيَّةِ من صفاتِ اللهِ عزَّ اسمُهُ؛ فجائزٌ القولُ به؛ سوى اليدِ بالفارسيَّةِ، ويجوزُ أن يُقالَ: «برويء خداي» عزَّ وجلَّ بِلَا تشبيه وَلَا كيفيَّة (الفقه الأكبَر)، وفِي البحرِ ناقلاً عن السِّراجيَّة: وهل يجوزُ وصفُ اللهِ تعالى بهذَين الصِّفتَين بالفارسيَّة؟ قالَ السَّيِّد الإمامُ أبو شجاع: باليدِ يجوز، وبالعين لا. اهـ، وفِي أبي المنتهي: وكذلك كلُّ شيءٍ ذكرَهُ العلماءُ بغيرِ العربيَّةِ مِن أسماءِ اللهِ تعالى؛ فجازَ القولُ بِهِ؛ فيجوزُ أن يقولَ كَ(خداي تعالى توانا هست) اه. وفِي العَرف: ويُتوهَّم مِن جامع الفصولين، وهو مِن مُعتبراتِنَا، النَّهيُ عن التَّرجمة اللُّغويَّة أيضاً لِلمتشابهات. لكنَّ قريحتي يحكمُ أنَّ النَّهيَ عنه تفسيرهُا؛ لَا ترجمتُها تحتَ الألفاظِ مِنَ الحقو واليد والوجه وغيرهما.اهـ وقد ترجمَها مَن يُعتدُّ بِهِ من علماءِ الأُمَّةِ بالعربيَّةِ والفارسيَّةِ، ففِي صحيحِ البخاريِّ: قالَ أبو العالية: (استوى إلى السَّماء): «ارتفع»، وقالَ مُجاهد: (استوى): «عَلَا» (على العرشِ) اهـ، وقالَ سيِّدي شاه وليُّ اللهِ الدِّهلويُّ في ترجمتِهِ المشهورة: ((باز مستقر شد بر عرش)) وَ:((و وي بسيار بخشاينده است بر عرش قرار گرفت)) ويقول: (و گفتند يهود دست خدا بگردن بسته است بگردن بسته با دستهاي ايشان و لعنت كرده شد ايشانرا بسبب انچه گفتند بلكه دو دست او گشاده است خرج ميكند چنانچه ميخواهد)، وفِي تفسيرِ الحسينيِّ: {وَمَا منعكَ أن تسجدَ} [{لِمَا خلقْتُ بيديَّ} (بر دو دست خود اه). وأمَّا مَا فِي الفقهِ الأكبر (سوى اليد)؛ فقالَ البياضيُّ: إنَّه مِن سهوِ بعضِ النُّسَّاخِ اه، والَّذي أرى؛ أنَّ مقصدَ العبارةِ أنَّه يجوزُ ترجمةُ الصِّفاتِ سوى اليدِ الَّتي اتَّفقَ على جوازِ ترجمتِهَا، واللهُ أعلمُ، وَمِن دلائلِ جوازِ التَّرجمةِ؛ جوازُ القراءةِ بالفارسيَّةِ فِي الصَّلاةِ عندَ الإمام؛ مع أنَّ كلَّ ركوعٍ منهُ لا يخلو عن ذكرِ صفةٍ، وقد ترجم بالسِّريانيَّة والعبرانيَّة؛ لأنَّه فِي {زُبُرِ الأوَّلِين}.

وقال الإمام أشرف على التهانوى :والصفات التى هى ذات معانٍ متعددةٍ؛ إن عبر عنها بلفظ منصوص ، فلا اختلاف فيه ؛ مثلاً صفة الإستواء، بلا ترجمة ،ولا اشتقاق شيءٍ منه ولكن لدفع توهم المعنى المتعارف [الجسمى المادى لابُد وأن] يزاد فى آخره احتياطاً، شيءٌ، فيقال: "استواء يليق به" ،وهذا صنيع جمهور المفسرين ،وهو محمل قول الأئمة ،:"الاستواء معلوم والكيف مجهول ..."وإن فُسِرَ بلفظ غير منصوص، ففيه مذهبان:الأولُ:مذهب السلف وهو أن يحمل على المعنى الحقيقى، سواء عُين بدليل قطعى، أو ظنى ؛كترجمة بعضهم [الاستواء] بالإستقرار، وبعضهم بالعلو ،وبعضهم بالاستيلاء ،وبعضهم بالاقبال ؛وجميع هذه ،معان حقيقية لُغَوية ؛كما يظهر من كتب اللغة ،و[راجع]تفسير الطبرى فى قوله تعالى "ثم استوى إلى السماء" وجميع هذه التراجم والتفاسير، جارية على مذهب السلف ، التعيين ظنى ،وكل واحد من المعانى محمل حقيقى [لكلام الله تعالى] وهذا ،حاصل مذهب السلف؛ لكن كل ترجمة تكون كترجمة السمع والبصر، يعنى يجب مع كل واحد أن يُقَال [استقرار] لا كاستقرارنا المستلزِم للمادية، ولا كعلونا المقتضى للجهة، ولا كاستيلائنا المسبوق بالعجز، ولا كاقبالنا المسبوق بالادبار ؛والوجه إن تبيلغ مضامين القرآن عموما، مأمور به، وظاهر إن ابلاغ الأعاجم ،لايمكن بدون الترجمة ؛ فلو لم تجز اقامة الترجمة مقام الأصل؛ للزم عدم امكان تبليغ القرآن على مذهب السلف؛ مع انه هو الأصل ؛فإقامة الترجمة مقام الأصل لازم ،و الاستواء كيف تُرجِمَ فقد تُرجِمَ ،بمعنى حقيقى لُغَوى ؛فالتعبير بجميع ما مر من المعانى بدل "استواء لا كاستوءنا"هو مذهب السلف ،بالاتفاق؛ لكن تحفظ لفظ الاستواء ،هو اسلم واحكم . راجع :بيان القرآن تفسير سورة آل عمران رسالة التواجه بماتعلق بالتشابه.

٢ مَن عرفَ وجهَ إطلاقِهِم ولمْ يُشبِّه (البياضيُّ)

٣ وفِي التَّحبيرِ مَا جاءَ فِي القرآنِ من اليدِ والوجهِ للهِ تعالى، وليس بجارحة؛ هَل يجوز إطلاقُ هذه الأشياء بالفارسيَّة؟ قالَ بعضُ المشايخِ رحمَهُم اللهُ تعالى: يجوزُ إذا لمْ يعتقد الجوارح، وقال أكثرُهم: لا يصحُّ، وعليه الاعتماد، كذا فِي التَّتارخانيَّة. الهنديَّه٢:/ ٢٥٨، وقال سفيانُ بنُ عيينة: مَا وصفَ اللهُ تباركَ وتعالى به نفسَه فِي كتابِهِ؛ فقراءته تفسيره، ليس لأحدٍ أن يُفسِّرَه بالعربيَّةِ وَلَا بالفارسيَّةِ (الأسماء والصِّفات للبيهقيِّ)، وقال ابنُ سريج؛ فقيهُ العراق: وَلَا نترجمُ عن صفاتِهِ بلغةٍ غيرِ العربيَّة. ونسلم الخبرَ الظَّاهرَ والآيةَ الظَّاهر تنزيلها. (مختصر العلوِّ للعليِّ العظيمِ للذَّهبيِّ)، وفِي كشفِ الأسرار: وَاعلَمْ أنَّ فِي أمثالِ مَا ذكرنَا يتبع اللَّفظ الَّذي وردَ به النَّصُّ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، فَلَا يُشتقُّ منه الاسمُ وَلَا يُقال: اللهُ تعالى متوجِّهٌ إلى فلانٍ بنظرِ الرَّحمةِ أو العنايةِ، ولا يُبدل بلفظٍ آخَر؛ لا بالعربيَّةِ وَلَا بغيرِها، فلا يُبدل لفظُ العينِ بالباصرة، وَلَا لفظُ القدمِ بالرِّجْل، وَلَا يُقال بالفارسيَّةِ أيضاً: "چشم خداي وروي خداي ودست خداي" وغير ذلك.اه، ولو قالَ به؛ كَفَر. (الكافِي). أقولُ: التَّكفيرُ مُشكِلٌ؛ لأنَّ المسألةَ ليسَت بعقديَّة نصِّيَّة، بل هي فرعيَّة اجتهاديَّة، اللَّهُمَّ إلَّا أن يصدرَ تغليظاً أو على المعتقد بالتَّجسُّم. وفِي منحة الخالق: جاءَ فِي الحديثِ أنَّه: «يوقف بين يدي اللهِ تعالى على الصِّراط»، قال شمسُ الأئمَّةِ الحلوانيُّ – رحمَهُ اللهُ – هذا

فصلٌ في إثباتِ التَّأويلِ في بعضِ الصِّفاتِ مِن كلامِ السَّلَف[١]

١) قال الحسنُ البَصريُّ: {ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ}؛ معناهُ: استوى أمرُهُ على العرش.[٢]

٢) وعن احمد : {وجاءَ ربُّكَ} إنمَّا معناه: وجاءَ أمرُ ربِّكَ[٣]، وفي رواية: أي: جاءَ ثوابُه[٤]؛ وعنهُ: إنمَّا تأتي قدرتُه؛ أي: أثرُ قُدرتِهِ؛[٥]

٣) وقالَ حمَّادُ بن زيد: نزوله: إقباله.

٤) و قال البخاريُّ رحمَهُ اللهُ : معنى الضِّحك [المذكور في الخبر] الرَّحمة[٦].

٥) وقال ابنُ عبَّاسٍ ومُجاهِد: يدُ اللهِ بالوفاءِ بِمَا وعدَهم من النَّصرِ والخيرِ؛ أقوى وأعلى مِن نصرتِهم إيَّاه.[٧]

اللَّفظُ موسعٌ بالعربيَّةِ والفارسيَّةِ يطلق على الله تعالى؛ وإن كان تعالى مُنزَّهاً عن الجهةِ، وجوَّزَه السَّرخسيُّ أيضاً، وَمَن يتحرَّز عن إطلاقِهِ بالفارسيَّةِ؛ فإنَّما ذلك مخافةَ فتنةِ الجهَّالِ، فأمَّا مِن حيثُ الدِّينُ؛ فَلَا بأسَ بِهِ اهـ.

١ ولَمَّا كان ما ذهبَ إليه المتأخِّرونَ مِن تأويلهِم الصِّفاتِ الخبريَّة مُشكلاً وموردًا للاعتراضاتِ، لا سيَّما من جانبِ السَّلفيَّةِ بأنَّه مذهبُ الجهميَّةِ والأشاعرةِ، لا سيَّما المتأخِّرونَ منهم ليسوا مِنَ الفرقةِ النَّاجيةِ على مَا تُوهِّمَ؛ وضعْتُ باباً مُستقلَّاً؛ لإثباتِ تأويلِ الصِّفاتِ في كلامِ السَّلَفِ لِدَفعِ هذه الاعتراضات، ودفعاً لتوهُّم أنَّ مُطلقَ التَّأويل خروجٌ عن جادَّةِ الحقِّ، فإنَّ التَّأويلَ أقسام:

باطلٌ، وخطأ، وصحيح. أمَّا الباطل: فَمَا كان عن قصدِ سوءٍ بِلَا نظرٍ إلى القرينة، ووجودُهُ بل ناشئٌ عن هوىً شخصيٍّ أو تعصُّبٍ مذهبيٍّ، والخطأ: ما كان بنيَّةٍ صحيحةٍ، وظنَّ وجود قرينة مع عدمِهَا، والصَّحيح: مَا كانَ عن قصدٍ صحيحٍ معَ وجودِ قرينةٍ ظاهرةٍ؛ إمَّا لفظيَّة أو معنويَّة. فالمؤول بالتأويل الصحيح مصيب له أجرى والمخطى له أجر واحد والمؤول بالتأويل الباطل لا أجر له بل هالك وعليه والوبال.

٢ النُّكَت والعيون للماورديِّ، وتفسيرُ الماتريديِّ.

٣ نقلَه ابنُ حزمٍ في الفصل في الملل (٢:١٣٢) كذا في تفسير ابن مقاتل.

٤ قال البيهقيُّ: هذا سندٌ لا غبارَ عليه.

٥ روى البيهقيُّ في كتابِ مناقب أحمد بن حنبل عن إسحاق قال: سمعتُ عمِّي أبا عبدِ اللهِ – يعني الإمام أحمد – يقول: احتجُّوا عَليَّ يومَ إذن – يعني يومَ نُوظِرَ في دارِ أميرِ المؤمنين – فقالوا: تجيء سورةُ البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم: إنَّما هو الثَّواب، قالَ اللهُ تعالى: {وجاءَ رَبُّكَ} إنَّما تأتي قدرتُه (أي: أثرُ قُدرتِهِ) وإنَّما القرآنُ أمثالٌ ومَواعِظ، وقال: وهذا إسنادٌ صحيح لَا غبار عليه. قال البيهقيُّ: وفيه دليلٌ على أنَّه كانَ لَا يعتقدُ في المجيءِ الَّذي وردَ به الكتاب، والنُّزول الَّذي وردَت به السُّنَّة انتقالاً مِن مكانٍ إلى مكانٍ؛ كمجيء ذواتِ الجسام ونزولها، وإنَّما هو عبارة عن ظهور آياتِ قدرته، فإنَّهم لَمَّا زعموا أنَّ القرآن لو كان كلامَ اللهِ وصفةً مِن صفاتِ ذاتِه؛ لم يجزْ عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنَّه؛ إنَّما يجيء ثوابُ قراءته الَّتي يريد إظهارَها يومئذ، فعبَّر عن إظهاره إيَّاها بمجيئِه اهـ.

٦ راجع الأسماء والصِّفات للبيهقيِّ.

٧ يُقال: اليد لِفلان؛ أي: الغَلَبَة والقوَّة. وإن كانَت بمعنيين؛ فَفِي حقِّ اللهِ تعالى بمعنى الحفظ. وفي حقِّ المبايعين بمعنى الجارحة. (تفسير السِّراج المنير، المؤلِّف: محمَّد بن أحمد الشَّربينيُّ، شمس الدِّين).

٦) وقال ابنُ برهان: ونقل هذا المذهب الثَّالث [التَّأويل] عن عليٍّ، وابنِ عبَّاسٍ، وابنِ مسعود، وأُمِّ سَلَمَة.

٨)وقال البخارى : {كلُّ شيءٍ هالكٌ إلَّا وجهَه}؛ إلَّا مُلكَه، ويُقالُ: إلَّا مَا أُريدَ به وجه الله.[1]

٩) وقال التِّرمذيُّ: ومعنى قوله: اليومَ أنساك؛ يقول: اليوم أتركُك في العذاب، وقد فسَّرَ بعضُ أهلِ العِلْمِ هذه الآية: {فاليوم ننساهُم} قالوا: إنمَّا معناهُ: اليومَ نتركُهُم في العذاب.

١١) وسُئِلَ ابن عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما عن قولِه تعالى: {يوم يكشف عن ساق} فقالَ: إذا خَفِيَ عليكُم شيءٌ مِنَ القرآن؛ فابتغوه في الشِّعرِ؛ فإنَّه ديوانُ العَرَبِ، أَمَا سمعتُم قولَ الشَّاعر:(اِصبرْ عناق إنَّه شرٌّ باق) (قد سنَّ لي قومُك ضربَ الأعناق) (وقامَتِ الحربُ بِنَا عن ساق)

قالَ ابنُ عبَّاس: هذا يومُ كَرْبٍ وَشِدَّة[2].

١٢) وَمِمَّن أَوَّلَ السَّاقَ بالشِّدَّةِ مِنَ الأئمَّة: مُجاهدٌ وسعيد بن جُبَير وقَتَادة[3]، بل قالَ جماعةٌ من الصَّحابةِ والتَّابعين مِن أهلِ التَّأويل: ((يبدأ عن أمرٍ شديد)) [4]

١٣) وقال سفيان في قولِه تعالى: {هو معكُم أينما كنتُم}: أي: بِعِلْمِهِ، وقد ثبتَ عن السَّلَفِ الاتِّفاقُ على تأويلِ المعيَّة بالعِلْم.

١٤) و عن ابنِ عبَّاس: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمواتِ والأرض}؛ قالَ: عِلْمُه.[5]

١٥): وقال فى تفسير{فإنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الكافرين}؛ لا يقرب[1].

---

[1] راجع :صحيح البخاريِّ، كتاب التَّفسير

[2] رواه الحاكمُ بسندٍ صحَّحَهُ الذَّهبيُّ.

[3] تصحيح المفاهيم.

[4] (تفسير الطَّبريِّ)

[5] روى في تفسيرِ الطَّبريِّ بسندٍ حَسَن.

١٦) وقال يحيى: الظَّاهر على كلِّ شيءٍ عِلْماً، والباطِنُ عَلَى كلِّ شيءٍ عِلْماً. [٢]

١٧) وفي سُنَنِ التِّرمذيِّ: سورةُ البقرةِ وآلِ عِمران تأتيانِ كأنَّهما غيابتان، وبينَهُما شرقٌ،...اه، قال أبو عيسى: ومعنى هذا الحديثِ عندَ أهلِ العِلم أنَّه يجيء ثوابُ قراءته، كَذَا فسَّرَ بعضُ أهلِ العِلم هذا الحديثَ وَمَا يُشبه هذا من الأحاديث؛ أنَّه يجيءُ ثوابُ قراءةِ القرآن[٣]**.**

١٩) وعن ابن عبَّاسٍ قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}؛ يقول: اللهُ سبحانه هادي أهلِ السَّماوات والأرض[٤]**.**

٢٠) وقولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ينزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ» روى ابن حبيب عن مالِك: ينزلُ أمرُهُ ونَهيُهُ، وأمَّا هو تعالى: فَدائمٌ لا يزول، وقاله غيره[٥]**.**

وقبلْتُ جميعَ أحكامِه

نُقِرُّ بإطاعةِ جميعِ أحكامِهِ تعالى، وَمَن أنكرَ شيئاً مِنَ الأحكامِ الضَّروريَّةِ؛ فقد كفر.

وأحكامُ اللهِ تعالى أربعةُ أقسام:

ما هو قطعيُّ الثُّبوتِ، وقطعيُّ الدَّلالةِ، وبديهيُّ الفَهْمِ لكلِّ شخصٍ كالصَّلواتِ الخمس.

---

١ **روى في تفسيرِ أبي حاتم بسندٍ حسن** تصحيح المفاهيم.

٢ راجع البخارى و هو يحيى بن زياد أبو زكريَّا الفرَّاء؛ النَّحويُّ المشهور. (فتح الباري)

٣ وفي حديثِ النَّواسِ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ مَا يدلُّ على مَا فسَّروا؛ إذ قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «وأهلُهُ الَّذين يعملونَ به في الدُّنيا»، ففي هذا دلالة أنَّه يجيء ثوابُ العمل.

٤. رواه الطَّبريُّ بسندٍ صحيحٍ ورُوِيَ نحوُهُ ، عن أنس بن مالك، ورُوِيَ عن ابن جُرَيج، قال: قال مجاهد وابن عبَّاس في قوله: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}:

يُدبِّرُ الأمرَ فيهما؛ نجومهما وشمسهما وقمرهما.

٥مشارقُ الأنوارِ على صحاحِ الآثار لِ عياض بن موسى بن عياض، ومثلُهُ في مطالِع الأنوارِ على صحاح الآثارِ لإبراهيم بن يوسف الوهرانيِّ الحمزيِّ.

ما هو قطعيُّ الثُّبوتِ وقطعيُّ الدَّلالةِ وليسَ بِبَديهيٍّ لكلِّ شخصٍ كَميراثِ الأُختِ[1].

ما هو قطعيُّ الثُّبوتِ وليسَ بقطعيِّ الدَّلالة[2].

ما ليسَ بِقطعيِّ الثُّبوت[3].

فَمُنْكِرُ القِسْمِ الأوَّلِ كافرٌ[4]، ومُنْكِرُ الثَّاني إنْ كانَ عالماً؛ فَكافرٌ، وإنْ كانَ جاهلاً؛ يمكن أن يعذرَهُ اللهُ بالجهلِ، ومُنكِرُ الأخيرَيْنِ؛ إنْ أنكرَ عن دليلٍ؛ فَلَا شيءَ عليه، وإنْ كانَ بِلَا دليل؛ فهو ضالٌّ في الثَّالِث، فَاسقٌ في الرَّابع[5].

وأوَّلُ مُنْكِرٍ كانَ الشَّيطان؛ حيث أنكرَ السُّجودَ، فكانَ مِنَ الكافرين.

والقولُ المشهور: «لا نُكَفِّرُ أهلَ القِبْلَةِ» ليس على إطلاقِهِ، بل المراد: إذا لم ينكرْ أمراً من ضروريَّاتِ الدِّيْنِ[6]، أو المراد: لا نُكَفِّرُ أهلَ القِبْلَةِ بالمعاصي[7].

وَ«مُنْكِر الواجبِ والسُّنَّةِ لا يكفر»، ليسَ على إطلاقِهِ، بل المراد: سُنَّةٌ لم تبلغْ مرتبةَ التَّواتر، أمَّا السُّنَّةُ والواجبُ المتواتران؛[8] فَمُنكِرهما كافرٌ، وكذا لو أنكرَهما استخفافاً، ومنه: أن يردَّ سُنَّةً بعدَ عدِّها سُنَّةً،

---

١ (وَلَا يكفر جاحد) المجمع عليه (الخفيُّ) بأن لا يعرفه إلَّا الخواصُّ، كَفسادِ الحجِّ بالجماعِ قبلَ الوقوفِ. (ولو) كانَ الخفيُّ (مَنصوصاً) عليه، كَاستحقاقِ بنتِ الابنِ السُّدس معَ بنتِ الصُّلب، فإنَّه قضى بِهِ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ كما رواهُ البخاريُّ، "شرح جمع الجوامع". إكفار الملحدين لمولانا الكشميريِّ.

٢ كَدلالةِ قوله تعالى: {وانحر}؛ على وجوبِ الأُضحية.

٣ كَقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «لا وضوءَ لِمَن لمْ يُسَمِّ» فإنَّه حديثٌ ضَعيف.

٤ وفي "المحيط": مَن أنكرَ الأخبارَ المتواترةَ في الشَّريعةِ كَفَر، مثل حرمةِ لبسِ الحريرِ على الرِّجال، ثمَّ اعلَم أنَّه أرادَ بالمتواترِ ههنا: التَّواتر المعنويَّ؛ لَا اللَّفظيَّ ...إلخ. "شرح الفقه الأكبر"، ونحوه في "الهنديَّة" عن الظَّهيريَّة. وتوارده الأصوليُّونَ في بابِ السُّنَّةِ، ونقلُوا عن الإمامِ أنَّه قال: أخافُ الكفرَ على مَن لمْ يرَ المسحَ على الخفَّين، فصارَ منكر المتواتر ومخالفه كافراً. "أصول البزدويِّ" وَ"الكشف". (إكفار الملحدين للكشميريِّ).

٥ ومَن أنكرَ المتواترَ؛ فقد كفر، ومَن أنكرَ المشهورَ؛ يُضلَّل وَلَا يُكفَّر،وهو الصَّحيح، ومَن أنكرَ خبرَ الواحد؛لا يكفر، غير أنَّه يأثم بتركِ القبول.

٦ والتَّأويل في ضروريَّاتِ الدِّين لا يدفعُ الكُفْر."العلَّامة عبد الحكيم سيالكوتيُّ" على" الخَيالى "، وإكفارُ الملحدين لمولانا الكشميريِّ.

٧ ومعنى: "عدم تكفيرِ أهلِ القِبلة: أن لا يكفر بارتكابِ المعاصي، وَلَا بإنكارِ الأمورِ الخفيَّةِ غيرِ المشهورة. هذا مَا حقَّقَه المحقِّقونَ؛ فاحفَظْه. (إكفار الملحدين)

[8] والسواك سنة، وإعتقاد سنيته فرض، وتحصيل علمه سنة، وجحودها كفر، وجهله حرمان. اكفار الملحدين و المحمودية :٢/٣٣٥

وأركانُهُ إقرارٌ باللِّسانِ وتصديقٌ بالقلب

«أركانُهُ»: مُبتدأ، وَ«إقرار باللِّسان» معَ مَعطوفه: خبر[1].

والإيمانُ: هو التَّصديقُ، وَالإقرارُ: شرطٌ لإجراءِ الأحكامِ الدُّنيويَّةِ، ومقصودٌ عندَ المطالبة[2]، وقِيْلَ: بل ركنٌ زائدٌ، وعلى كِلَا القولَيْنِ يسقطُ عندَ الضَّرورةِ؛ كَحالةِ الإكراه.

صفةُ الإيمانِ المفصَّل
آمنْتُ بالله

يفترضُ على كلِّ مُسلم أن يعتقدَ(١) أنَّ له خالقاً وربَّاً هو اللهُ(٢)، وأنَّ رَسولَ الله هو المبعوث (٣) أنَّه يحشرُ يومَ القيامةِ، وهي أصولُ الدِّيْن، والزَّائدُ عليها مِن معاني صفةِ الإيمانِ المجمل والمفصَّل فروع.

(وملائكتـه)
هُم أجسامٌ نورانيَّةٌ لطيفةٌ قادرةٌ على التَّشكُّل بصورٍ مُختلفة[3]، ولهم قِوَى عظيمة، وقدرةٌ كبيرةٌ على التَّنقُّل، لا يعلمُ عددَهُم إلَّا الله، قد اصطفاهُمُ اللهُ تعالى لِعبادتهِ وَالقيامِ بأمره، فَلَا يعصونَ اللهَ مَا أمرَهُم[4]، مَعصومونَ مِنَ الذُّنوبِ

١وليسَ بمجرورٍ عطفاً على أحكامِهِ كَمَا هو المشهور؛ لأنَّ الضَّمير إمَّا أن يرجعَ إلى الله، وهو كَمَا ترى سخيفٌ جدَّاً، أو إلى الإيمانِ، ويلزم منه انتشارُ الضَّمائرِ في جملةٍ واحدةٍ، ويلزم أيضاً كونُ «إقرار باللِّسان وتصديق بالقلب» تركيباً غيرَ مفيد، إلَّا أن يقدَّرَ مبتدأ، أو خبراً، ولا يخفى بُعْدُهُ وركاكتُهُ . راجع : بلوغ المرامِ لمولانا الدِّيوبنديِّ ص ٦٩

٢ الإقرارُ بِاللِّسَانِ ليظْهرَ عِنْد النَّاس مَا فِي الْجنان، فتجري عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَام، فَمَن أَتَى بالتَّصديق بِالْقَلْبِ؛ يكون مُؤمناً بَينه وَبَين الله تَعَالَى، وَمَن أَتَى بهما يكون؛ مُؤمناً عِنْدَ اللهِ وَعندَ النَّاس. (كتاب أصول الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ، المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

٣ فَمِنهم مَن هو على صورةِ الإنسان، ومنهم على صورةِ الطَّيْر، ومنهُم على صورةِ السِّباع، ومنهُم على صورةِ الأنعام، وكلُّهُم ملائكةٌ ولهم أجنحةٌ على أعداد مُتفاوتة، قال اللهُ تعالى: {الحمدُ للهِ فاطرِ السَّمواتِ والأرضِ جاعلِ الملائكةِ رُسُلاً أولي أجنحةٍ مثنى وثُلاث ورُباع}.

فائدة : وفى الصحيح : (**وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ**) قال مولانا محمد يعقوب فى الخير الجارى : قوله (يتمثل) اى يتصور مشتق من المثال و صيغة التفعل يدل على التكلف و ان تلك الصورة ليست باصلية. اهـ

٤ فقصَّة هاروت وماروت الَّتي ذُكِرَت في بعض التَّفاسير ...غير مقبولة؛ وخلاصتها: أنَّه لَمَّا وقعَ النَّاسُ في المعاصي والكُفْر بالله؛ قالت الملائكة: أَي ربِّ، إنَّما خلقتَهُم لعبادتك،، وقد ركبوا الكُفْرَ والمعاصي، فجعلوا يدعون عليهم، وَلَا يعذرونَهم، فقيل لهم: لو كنتُم مكانَهم لعملتُم مثلَ أعمالهم،؟ قالوا: لا. فقيل لهم: اختاروا منكم ملكَيْنِ آمرُهما بأمري، وأنهاهُمَا عن معصيتي، فاختاروا هاروت وماروت، فأُهبِطَا إلى الأرض، وركبت فيهما الشَّهوة، وأُمِرَا أن يعبدا الله، فَلَبِثَا على ذلك زماناً، ، وفي ذلك الزَّمانِ امرأةٌ؛ حسنُها في سائرِ النَّاسِ كَحُسنِ

والعيوبِ وَأدناسِ البشريَّةِ والذُّكورةِ وَالأنوثة، ويُفترض احترامُهم[1]، وأفضلُهُم: المقرَّبون؛ كَجبريل وميكال وإسرافيل[2] ومَلَكُ الموتِ[3] ومالك.

والصَّحيحُ[4] أنَّ إبليسَ[1] لم يَكُنْ مَلَكاً مِنَ النُّورِ؛ بل كانَ مِنَ الجنِّ مِنَ النَّارِ، فَفَسَقَ عن أَمرِ ربِّه.

الزَّهرةِ في سائرِ الكواكب، وأنَّهما راودَاها على نفسِها، فأبَتْ إلَّا أن يكونا على دينها، فلمَّا رأت أنَّهما قد أبيَا أن يعبدا الصَّنم؛ قالَت لهما: اختارا إحدى الخلال الثَّلاث:...فلمَّا وقعا فيما وقعا فيه من الخطيئة؛ قيل لهما: اختارَا عذابَ الدُّنيا، أو عذابَ الآخرة، فاختارَا عذابَ الدُّنيا، فَجُعِلَا ببابل، فهما بها يعذَّبان مُعلَّقَيْنِ بأرجلِهما، وفي بعض الرِّوايات؛ أنَّهما علَّمَاها الكلمةَ الَّتي يصعدانِ بها إلى السَّماء؛ فصعدَت، فمسخَها اللهُ، فهي هذا الكوكَب المعروف بالزُّهرة.

ولا ينبغي أن يشكَّ مُسلمٌ عاقلٌ؛ فضلاً عن طالبِ حديثٍ في أنَّ هذا مَوضوعٌ على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ مهما بلغَت أسانيده من الثُّبوت، فَمَا بالُك إذا كانت أسانيدها واهية، ساقطة، ولا تخلو من وَّضاع، أو ضعيف، أو مجهول؟! ونصَّ الشِّهابُ العراقيُّ على أنَّ مَن اعتقدَ في هاروت وماروت أنَّهما مَلَكانِ يُعذَّبانِ على خطيئتهما؛ فهو كافرٌ بالله العظيم، وفي "الشِّفاء": لم يردْ فيه شيءٍ لا سقيم، ولا صحيح عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وليس هو شيئًا يؤخذ بالقياس. وكذلك: حكمَ بوضعِ المرفوعِ مِن هذه القصَّة: الحافظ: عماد الدِّين ابنُ كثير، وأمَّا مَا ليس مرفوعا: فبيَّنَ أنَّ منشأهُ روايات إسرائيليَّة عن كعب وغيره، ألصقَها زنادقةُ أهلِ الكتاب بالإسلام، ... ورفع مثل هذه الإسرائيليَّات إلى النَّبيِّ كذبٌ واختلاقٌ؛ ألصقَهُ زنادقةُ أهلِ الكتاب، زوراً وبهتانا"، وذكر مثلَ ذلكَ في البداية والنِّهاية. وهذا هو الحقُّ الَّذي لا ينبغي أن يُقالَ غيرُه. (الإسرائيليَّات والموضوعات) باختصار، والصَّحيح أنَّهما كانا مَلَكَينِ لم يعصيا ربَّهما نزلَا لتعليمِ النَّاسِ السِّحْرَ؛ للامتحانِ و ليعلموا الفرق بينَه وبينَ المعجزةِ لِيَحتَرِزوا عنه،لا ليعملوا به.

١ ولو قال: روى فلان دشمن ميدارم چون روى مَلَك الموتِ أكثر المشايخ على أنَّه يكفر [لكن في التَّعيقات الرِّضويَّة: والرَّاجح لَا اه، اقولُ: لأنَّ البغضَ مع سيِّدنا مَلَكِ الموتِ ليس لأجلِ كونِهِ مَلَكًا؛ بل لأجلِ التَّعبِ وألمِ الموت [ومع هذا يخاف على قائله الكفر] وفي التَّخيير؛ لو قال: لا أسمعُ شهادةَ فلان، وإن كان جبرائيل وميكائيل؛ يكفر. (رَجُلٌ عابَ مَلَكاً مِنَ الملائكة كَفَر، (من الهنديَّة)

فالقصَّة المشهورة أنَّ في السَّماءِ مَلَكاً بيده طبلٌ يطربه حين اطعم عالم شخصا يخاف علي قائلها الكفر

٢فائدة: روى ابنُ كثير بسنده عن عكرمةَ أنَّه قالَ: إنَّ جبريلَ اسمه عبد الله، وميكائيل اسمه عبد الله، إيل: الله، قال: ورواهُ يزيد النَّحويُّ عن عكرمةَ عن ابن عبَّاس مثله سواء، وكذا قال غير واحد من السَّلَفِ كما سيأتي قريباً، وَمِن النَّاس مَن يقول: إيل عبارة عن عبد، والكلمة الأُخرى هي اسم الله؛ لأنَّ كلمةَ إيل لا تتغيَّر في الجميع، فوزانه عبد الله، عبد الرَّحمن، عبد الملِك، عبد القدُّوس، عبد السَّلام، عبد الكافي، عبد الجليل، فَعَبد مَوجودةٌ في هذا كلِّه، واختلفت الأسماء المضاف إليها، وكذلك جبرائيل وميكائيل وعزرائيل وإسرافيل ونحو ذلك، وفي كلامِ غيرِ العرب؛ يُقدِّمونَ المضاف إليه على المضاف، واللهُ أعلمُ. اهـ، أقولُ: لكنَّ كونَ إيل معناهُ الله؛ ثابتٌ مِنَ السَّلَف ومُتَّفَقٌ بين الأديان؛ فلا بُدَّ مِن تغييرِ معاني المضاف، كَصفيِّ اللهِ ورحيمِ اللهِ وكريمِ اللهِ، فَمَنْ فسَّرَهُ بعبدِ الله؛ فسَّرَه بِلَازم معناه، وفي الفيض: والجبر القوَّة، وإيل: هو الله، فمعناه: العبدُ القويُّ للهِ تعالى، وكذلك: ميخا؛ بمعنى الصِّدِّيق والحميم، وإسراف: بمعنى المصطفى.

٣ فائدة: خلاصُ كلامِ أهلِ العِلْمِ في هذا: أنَّه لا يصحُّ في تسميةِ مَلَكِ الموتِ بعزرائيل – وَلَا غيره – حديث. اهـ، وفي البداية والنِّهاية: وأمَّا مَلَك الموت؛ فَلَيس بِمُصرَّحٍ باسمِهِ في القرآن وَلَا في الأحاديثِ الصِّحَاح. وقد جاءت تَسميتُهُ في بعضِ الآثارِ بعزرائيل، واللهُ أعلَم. وراجع للتَّحقيق: الحجج البيِّنات للغماريِّ. أهوال القبور لابن رجب، الاعتراضات والعراقيل لِمَن يُسمِّي مَلَكَ الموت عزرائيل – لعبد الحيِّ الكتَّانيِّ، ذكر في مقدِّمةِ فهرسِ الفهرسِ، الفهارس والإثبات له ١/ ٢٦، ولم أطَّلِعْ عليه. العقيدة في ضوء الكتاب والسُّنَّةِ للأشقر ٢/ ١٨. الألفاظ الموضحات للدويش ٢/ ٣٦. راجع معجم المناهي اللَّفظيَّة وتعليقه

٤ قالَ في النِّبراس (٤٦٢): الصَّحيحُ أنَّه مِنَ الجنِّ كَمَا اختارَه جلالُ الدِّين السُّيوطيُّ معَ حذاقتِهِ في الأحاديث، وقولُ اللهِ: {كانَ مِنَ الجنِّ}؛ نصَّ فيه، وما قيل في تأويلِهِ: تكلُّفٌ باردٌ، وما حكي عن الصَّحابةِ مِن كونه مَلَكاً؛ أنكرَه القاضي عِيَاض اهـ، أقول: ومن الدَّلائلِ في الآيةِ المذكورة: {فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}؛ حيث انتسب إلى الفسقِ والعصيان، وقولُه تعالى: {وذرِّيَّته}؛ فإنَّ المَلَكَ لَا ذُرِّيَّةَ له، ومنها أنَّه مخلوقٌ مِنَ النَّارِ والملك من النور بنصِّ القرآن.

ويمكن أن يراهُم الإنسيُّ في المنامِ واليقظةِ[2]، والمختارُ أنَّ خواصَّ بني آدمَ؛ وهم الأنبياء: أفضلُ مِن كلِّ الملائكة، وعوامُّ بني آدم؛ وهم الأتقياء: أفضلُ من عوامِّ الملائكة[3].

(وَكُتُبِه)

يُفترض أن نعتقدَ بأنَّ مَا نزلَ مِنَ الكُتبِ حقٌّ، وما وقعَ مِنَ التَّحريفِ في غيرِ القرآنِ كانَ بعدَ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلام،

والقرآن؛ النَّظم والمعنى جميعاً[4] كلامُ الله[5].

---

١ وَمِن أسمائِهِ: الحارثُ والحكم، وكنيتُهُ: أبو مُرَّة. وفي كتاب " ليس لابنِ خالويه " كنيتُهُ: أبو الكروبيِّين، (فتح الباري)، وكُنِّيَ إبليس بأبي مُرَّةَ وبأبي الغمر وبأبي كردوس (الفواكه الدَّواني).

٢ كما ثبتَت الرُّؤيةُ عن أُمِّ موسى ومريم أُمِّ عيسى في القرآن، وعن سيِّدنا عمر وجمعٍ من الصَّحابةِ في الصَّحيحَيْنِ حينَ جاءَ جبرئيل لِسؤالِ الإيمان.

٣ كتاب أصولِ الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

٤ في قولِ عامَّةِ العلماء: وهو الصَّحيح مِن قولِ أبي حنيفةَ عندَنا [أصولُ البزدويِّ] والمرادُ مِن عامَّةِ العلماء: جمهورُهم ومعظمُهم، ومنهم مَن اعتقدَ أنَّه اسمٌ للمعنى دونَ النَّظم، وزعمَ أنَّ ذلك مذهبُ أبي حنيفةَ – رحمَهُ اللهُ تعالى – بدليلِ جوازِ القراءةِ بالفارسيَّةِ عندَهُ في الصَّلاةِ بغيرِ عُذرٍ؛ معَ أنَّ قراءةَ القرآنِ فيها فرضٌ مقطوعٌ به، فردَّ الشَّيخُ – رحمه الله – ذلكَ، وأشارَ إلى فسادِهِ بقولِهِ: وهو الصَّحيح مِن مذهبِ أبي حنيفةَ عندنا؛ أي: المختارُ عندي أنَّ مذهبَه مثلُ مذهبِ العامَّةِ في أنَّه اسمٌ للنَّظم والمعنى جميعاً. اهـ (كشف الأسرار).

٥ قال أبو يوسف رحمَهُ اللهُ تعالى: ناظَرْتُ أبا حنيفةَ في خلقِ القرآنِ ستَّةَ أشهُر، فاتَّفقَ رأيي ورأيه أنَّ مَن قالَ بخلقِ القرآن؛ فهو كافر اهـ. أخرجَهُ البيهقيُّ في «الأسماءِ والصِّفات»، إلَّا أنَّه قالَ: «سنةً جرداء» بدلَ «ستَّة أشهر»، وقال: رواةُ هذا كُلُّهم ثِقَات.

استطراد: ذكر مَا جاء في محنةِ أبي عبد اللهِ أحمد بن حنبل في أيَّامِ المأمون، ثمَّ المعتصِم، ثمَّ الواثق بسببِ القرآنِ العظيم.

المأمون كان قد استحوذَ عليه جماعةٌ من المعتزلة ، وزيَّنُوا له القولَ بخَلْقِ القرآنِ ونَفي الصِّفات عنِ اللهِ عزَّ وجلَّ. ولم يكن في الخلفاءِ قبلَه خليفةٌ إلَّا على مذهبِ السَّلَفِ، واتَّفقَ خروجُه إلى طرسوس لغزوِ الرُّوم، فكتبَ إلى نائبه ببغداد يأمره أن يدعو النَّاسَ إلى القولِ بخلقِ القرآن، فلمَّا وصلَ الكتابُ؛ استدعى جماعة من أئمَّةِ الحديثِ فدعاهُم إلى ذلكَ؛ فامتنعوا، فتهدَّدَهُم بالضَّربِ وقطعِ الأرزاقِ، فأجابَ أكثرُهم مُكرَهين، واستمرَّ على الامتناع من ذلك الإمامُ أحمد بن حنبل، ومحمَّد بن نوح الجنديسابوريُّ، فَحُمِلَا على بعيرٍ وسُيِّرا إلى الخليفة وهما مُقيَّدانِ متعادلانِ في محملٍ على بعيرٍ واحد، فلمَّا اقتربا من جيشِ الخليفةِ ونزلوا دونَه بمرحلة؛ جاء خادمٌ وهو يمسحُ دموعَه بطرفِ ثوبِهِ ويقول: يعزُّ عليَّ يا أبا عبدِ اللهِ أنَّ المأمونَ قد سلَّ سيفاً لم يسلَّه قبلَ ذلك، وأنَّه يُقسِمُ لَئِنْ لمْ تُجِبْهُ إلى القولِ بخلقِ القرآنِ؛ ليقتُلَنَّكَ بذلك السَّيف. قال: فجثى الإمامُ أحمد على ركبتيه ورمقَ بطرفِهِ إلى السَّماءِ وقال: سيِّدي، غرَّ حلمُكَ هذا الفاجرَ حتَّى تجرَّأ على أوليائِكَ بالضَّربِ والقتل، اللَّهُمَّ فإن يكن القرآنُ كلامَك غيرَ مَخلوقٍ؛ فاكفِنَا مؤنته. قال: فجاءَهم الصَّريخ بموتِ المأمونِ في الثُّلثِ الأخير من اللَّيل. قال أحمد: فَفَرِحْنَا، ثمَّ جاءَ الخبرُ بأنَّ المعتصم قد وُلِّيَ الخلافة، وقد انضمَّ إليه أحمد بن أبي دؤاد، وأنَّ الأمرَ شديد، فرَدُّونا إلى بغداد في سفينةٍ مع بعض الأسارى، ونالَني منهم أذىً كثير، وكان في رجليه القيود، وماتَ محمَّد بن نوح في الطَّريق، فأُودعَ في السِّجنِ نحواً من ثمانية وعشرين شهراً، وقيل: نيِّفاً وثلاثين شهرا، ثمَّ أُخرجَ إلى الضَّربِ بين يدي المعتصم. ولَمَّا أحضرَه المعتصمُ من السِّجن؛ زادَ في قيودِه، قال أحمد: فَلَمْ أستطِعْ أن أمشي بها، فربطتُهَا في التِّكَّةِ وحملتُها بيدي،، ثمَّ دُعيْتُ فأُدخِلْتُ على المعتصم، فلمَّا نظرَ إليَّ وعندَهُ ابن أبي دؤاد؛ قالَ: أَليسَ قد زعمتُم أنَّه حدَث السَنَ وهذا شيخ مكهل؟ ...، ثمَّ قالَ: ناظِرْهُ يا عبدَ الرَّحمن، فقالَ لي عبدُ الرَّحمن: ما تقولُ في القرآن؟ فَلَمْ أُجِبْهُ، فقالَ المعتصم: أَجِبْهُ، فقلتُ: ما تقولُ في العِلْم؟ فسَكَت، فقلتُ: القرآنُ مِن عِلْمِ الله، ومَن زعمَ أنَّ عِلْمَ اللهِ مخلوقٌ؛ فقد كفرَ باللهِ،

منهُ بدا[1] بِلَا كيفٍ قولاً[2]، وأنزلَهُ على رسولِهِ وحياً، ليسَ بِمَخلوقٍ[3]،

فَسَكَتَ، فقالوا فيما بينهم: يا أميرَ المؤمنين؛ كفَّرَكَ وَكَفَّرَنا، فَلَم يلتفِتْ إلى ذلك، فقالَ عبدُ الرَّحمن: كانَ اللهُ وَلَا قرآن، فقلتُ: كانَ اللهُ وَلَا عِلْمَ؟ فَسَكَت. فجعلوا يتكلَّمون مِن هَاهُنا وهَاهُنا، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين؛ أعطوني شيئاً مِن كتابِ اللهِ أو سُنَّةِ رسولِهِ حتَّى أقولَ به، فقال ابنُ أبي دؤاد: وأنتَ لَا تقولُ إلَّا بهذا وهذا؟ فقلْتُ: وهل يقوم الإسلامُ إلَّا بهما. وَجَرَتْ مُناظراتٌ طويلة، ثمَّ أحضروه في اليوم الثَّاني وناظروه أيضاً، ثمَّ في اليومِ الثَّالث، وفي ذلك كُلِّه يعلو صوتُهُ عليهِم، وتغلبُ حُجَّتُه حُجَجَهُم. قال: فإذا سكتُوا؛ فتحَ الكلامَ عليهِم ابنُ أبي دؤاد، وكان مِن أجهَلِهِم بالعِلْمِ والكلام، وقد تنوَّعَت بهم المسائل في المجادلة، وَلَا عِلْمَ لهم بالنَّقل، فجعلوا يُنكرونَ الآثارَ ويردُّون الاحتجاجَ بها، وقد تكلَّمَ معي ابنُ غوث بكلامٍ طويلٍ، ذكَرَ فيه الجسمَ وغيرَه بِمَا لَا فائدةَ فيه، فقلتُ: لا أدري مَا تقول، إلَّا إنِّي أعلمُ أنَّ الله أحدٌ صَمَد، ليسَ كَمِثلِهِ شيء، فَسَكَت عنِّي. وفي غبونِ ذلك كُلِّه؛ يتلطَّفُ به الخليفةُ ويقول: يا أحمد أجبْنِي إلى هذا حتَّى أجعلَكَ مِن خاصَّتي وَمِمَّن يطأُ بساطِي، فأقولُ: يا أميرَ المؤمنين: يأتوني بآيةٍ مِن كتابِ اللهِ أو سُنَّةٍ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ حتَّى أُجيبَهُم إليها. واحتجَّ أحمد عليهِم حين أنكروا الآثارَ بقولِهِ تعالى: {يا أبتِ لِمَ تعبدُ مَا لَا يسمعُ وَلَا يُبصرُ وَلَا يُغني عنكَ شيئاً}، وبقولِهِ: {وَكَلَّمَ اللهُ موسى تكليماً}، ونحو ذلك من الآيات. فلمَّا لمْ يَقُمْ لهم معه حُجَّة؛ عدلوا إلى استعمالِ جاهِ الخليفةِ، فقالوا: يا أميرَ المؤمنين؛ هذا كافرٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وقال له إسحاق بن إبراهيم؛ نائبُ بغداد: يا أميرَ المؤمنين ليس مِن تدبيرِ الخلافةِ ان تُخْلِيَ سبيلَه ويغلبَ خليفتَيْنِ، فعندَ ذلكَ حميَ واشتدَّ غضبُه، قال أحمد: فأُخِذْتُ وسُحِبْتُ وخُلِعْتُ وَجِيءَ بالعقَّابين والسِّياط، وكان معي شَعراتٌ مِن شَعْرِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ مَصرورةً في ثوبي، فجرَّدُوني منه وصِرتُ بين العقَّابين، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين؛ اللهَ اللهَ، إنَّ رسولَ اللهِ قال: «لا يحلُّ دمُ امرئٍ مُسلمٍ يشهدُ ...»، وقالَ: «أُمِرْتُ أن أُقاتلَ النَّاسَ حتَّى يقولُوا: لا إله إلَّا الله...» : فَبِمَ تستحلُّ دمي؟ يا أميرَ المؤمنين؛ أُذكُرْ وقوفَكَ بينَ يدى اللهِ كَوقوفي بينَ يديك، فكأنَّه أمسكَ. ثمَّ لم يزالوا يقولونَ له: يا أميرَ المؤمنين؛ إنَّه ضَالٌّ مُضِلٌّ كافر، فأمر بي، فقُمْتُ بين العقَّابين، وَجِيءَ بالضَّرَّابين؛ فضربوني أسواطاً؛ فأُغميَ عليَّ، وذهب عقلي مراراً، كلَّما سكنَ الضَّربُ؛ يعود عليَّ عقلي، وقامَ المعتصِم إليَّ يدعوني إلى قولِهِم؛ فَلَمْ أُجِبْه، وجعلوا يقولون: ويحَك! الخليفةُ على رأسِكَ، فَلَم أقبل، ثمَّ أعادوا الضَّربَ فذهبَ عقلي؛ فَلَم أحسَّ بالضَّربِ، وأرعبَهُ ذلكَ مِن أمري، وأمرَ بي فأُطلِقْتُ ولم أشعُرْ إلَّا وأنا في حجرةٍ من بيت، وقد أُطلِقَتِ الأقياد من رِجلي، وكان جملة ما ضربَ نيِّفاً وثلاثين سوطاً، ضرباً مُبرحاً شديداً جدَّاً، وَلَمَّا حُمِلَ إلى دارِ إسحاق بن إبراهيم وهو صائِمٌ؛ أتوه بِسُوَيقٍ لِيُفطرَ من الضَّعفِ؛ فامتنعَ من ذلك وأتمَّ صَومَه، ويُروى أنَّه لَمَّا أُقِيمَ لِيُضرَبَ؛ انقطعَت تكَّةُ سراويله، فخشي أن يسقطَ سراويله؛ فدعا اللهَ فعادَ سراويلُهُ كما كان، ولَمَّا رجعَ إلى منزله؛ جاءَهُ الجرائحيُّ، فقطعَ لحماً ميتاً مِن جسدِهِ وجعلَ يداويه، والنَّائبُ في كلِّ وقتٍ يسأل عنه، وذلك أنَّ المعتصمَ نَدِمَ على مَا كان منهُ إلى أحمد ندماً كثيراً، وَلَمَّا شفاهُ اللهُ بالعافية؛ جعلَ كلَّ مَن آذاهُ في حِلٍّ؛ إلَّا أهل البدعة، (البداية والنِّهاية باختصار)

استطراد :وفى هذه القصة المبكية عبر وفوائد : ١. أهل البدع لنيل مقصدهم يكذبون(أليسَ قد زعمتُم أنَّه حدَث السَنَ وهذا شيخ مكهل؟) ٢. من يستدل بالعقل الصرف مهزوم ومبهوت ٣.أهل البدع يستميلون أهل القدرة لنيل مقاصدهم (: يا أميرَ المؤمنين ليس مِن تدبيرِ الخلافةِ ان تُخْلِيَ سبيلَه ويغلبَ خليفتَيْنِ، فعندَ ذلكَ حميَ واشتدَّ غضبُه،)

١ المراد بِـ«بدا» هنا: هو الظُّهور دونَ الابتداء، وفي الشَّرح الكبير على العقيدةِ الطَّحاويَّة: وَكثيراً ما يلتبس قولُهم: «منه بدء» بقولهم: «منه بدا» ... وهذا الكلام (بدي) يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنَّ كلامَ اللهِ قديمٌ لَا بدايةَ له، ولكنَّ ظهوره هو المحدث.

٢ كذا في العقيدةِ الطَّحاويَّة؛ حيثُ قالَ الإمامُ الطَّحاويُّ في مُقدِّمته: هذا ذكرُ بيانِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ على مذهبِ فقهاءِ المِلَّةِ؛ أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابت الكوفيِّ، وأبي يوسفَ يعقوب بن إبراهيم الأنصاريِّ، وأبي عبدِ الله محمَّد بن الحسن الشَّيبانيِّ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين، والإمام الطَّحاويُّ نفسه مِن أجِلَّاءِ المذهبِ المعتمد على قولهم، وكذا في الحاوي القدسيِّ، أقول: في كلامِهما هذا أشارة؛ بل تصريحٌ بأنَّ الكلامَ الَّذي هو صِفَةُ اللهِ تعالى؛ قولٌ بِلَا كيفٍ، وليس بمعنى، وقد روى اللَّالكائيُّ في شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ عن عليٍّ وعمرو بن دينار وابن عبَّاس، ورواهُ عن ابن عبَّاسٍ البيهقيُّ في الأسماءِ والصِّفَات.

٣ وممَّا يدلُّ مِن كتابِ اللهِ على أنَّ كلامَه غيرُ مَخلوق؛ قولُهُ سبحانَه: {إنَّما قولُنا لشيءٍ إذا اردناهُ أن نقولَ له كُنْ فيكون}، فلو كانَ القرآنُ مَخلوقاً؛ لوجبَ أن يكونَ مَقولاً له: {كن فيكون}، ولو كان اللهُ عزَّ وجلَّ قائلاً لِلقول: "كُنْ" لَكانَ للقولِ قولا، وهذا يوجبُ أحدَ أمرَين:

متواترٌ ليسَ بمُحَرَّفٍ، فى المصاحف مَكتوبٌ و فى الصدورمَحفوظ،وعلى الألسن مَقروءٌ[١]، وقراءتنا مخلوقٌ، وهو عَلَمُ[٢] جنسٍ كأسامي الكُتُبِ، بعضُ أفرادِهِ حادثٌ؛ كَتِلاوَتِنَا، وهو الكلامُ اللَّفظيُّ[٣]، وبعضُهَا أزليٌّ؛ كَصِفَةِ اللهِ، وهوَ الكلامِ النَّفسيِّ[٤].

إمَّا أن يؤول الأمر إلى أنَّ قولَه تعالى غير مخلوق، أو يكون كلُّ قولٍ واقعاً بقولٍ لا إلى غاية، وذلك مُحال، وإذا استحالَ ذلك؛ صحَّ وثبتَ أنَّ للهِ عزَّ وجلَّ قولاً غيرَ مَخلوق. (الإبانة للإمام الأشعريِّ)

فائدة: قالَ الصَّلَّابيُّ: وعلى هذا دلَّ الكتابُ والسُّنَّة، وإجماعُ السَّلَف، [الَّذين منهم أئمَّةُ أهلِ البيت] والاثنا عشريَّة حَذَت حذوَ الجهميَّةِ في القولِ بخلقِ القرآن، فقد عقدَ المجلسيُّ في البحار في كتابِ القرآن بابًا بعنوان: (بابُ أنَّ القرآنَ مَخلوقٌ) وهذا بناءً على إنكارِهَا لِصِفَة الكلامِ للهِ، وزَعمِهم أنَّ اللهَ سبحانه يوجِدُ الكلامَ في بعضِ مَخلوقاتِهِ كالشَّجرةِ حين كلَّم موسى، وكَجبرائيل حينَ أنزله بالقرآن، وإذا رجعْتَ إلى الرِّواياتِ الَّتي ينقلونَها في «آلِ البيت»؛ وجدتَها تخالفُ في أكثرِها مَا يذهب إليه هؤلاء، فَمِن ذلك: ما جاءَ في تفسيرِ العيَّاشيِّ عن الرِّضَا أنَّه سُئِلَ عن القرآنِ فقالَ: إنَّه كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوق. وفي التَّوحيدِ لابنِ بَابوَيْهِ القمِّيِّ: قيلَ لأبي الحسَن موسى رضي اللهُ عنه: يا ابنَ رسولِ اللهِ ما تقولُ في القرآنِ، فقد اختلفَ فيه مَن قبلَنا، فقالَ قومٌ: إنَّه مَخلوقٌ، وقالَ قومٌ: إنَّه غيرُ مَخلوق؟، فقالَ رضي اللهُ عنه: أما إنِّي لَا أقولُ في ذلكَ مَا يقولون، ولكن أقولُ: إنَّه كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ. وفي هذا المعنى رواياتٌ كثيرةٌ عندهم، ولكن يُلاحَظ أنَّ ابنَ بابويه القمِّيَّ قد ذهب في تأويلِ هذه النُّصوصِ إلى اتِّجاهٍ آخَر، فأثبتَ أنَّ قولَ الأئمَّة: القرآنُ غيرُ مَخلوقٍ؛ يعني أنَّه غيرُ مَخلوق؛ أي: غيرُ مَكذوب، لا يعني به أنَّه غيرُ محدث، وفي كتابِ تفسيرِ الصِّراطِ المستقيم، لِعَلَّامَتِهِم ولآيَتِهِم البروجورديِّ؛ نقل نصًّا عن ابنِ بابويه –أيضًا– يحيلُ فيه النُّصوص الَّتي فيها المعنى السَّابق على التَّقِيَّة؛ فقالَ: ولعلَّ المنعَ مِن إطلاقِ الخَلْقِ على القرآن؛ إمَّا لِلتَّقِيَّةِ مُمَاشاةً مع العامَّة، أو لِكَونه موهمًا لمعنىً آخَر، أطلقَ الكُفَّار عليه بهذا المعنى في قولهم: «إن هذا إلَّا اختلاق»، فلم يجدْ هؤلاء الشُّيوخ مَا يلوذونَ به إلَّا القول (بالتَّقِيَّة) أو مَا ماثلَها.. وهذا المنهجُ يُثبتُ أنَّهم ليسُوا على شيء، وأنَّ احتمالَ التَّقِيَّةِ في كلِّ نصٍّ قد أفسدَ عليهم أمرهم، أو أضاعَ حقيقةَ المذهَب، فأصبحَ دينُهُم دينَ المجلسيِّ أو الكلينيِّ أو ابن بابويه القمِّيِّ؛ لا روايات الأئمَّة، ولو أردْتَ أن تطبِّقَ هذه النَّظريَّة –أي: ما تتفِّق فيه روايات أهل السُّنَّةِ مع رواياتِ الشِّيعةِ عن أهلِ البيتِ في هذه المسألة– لَوجدْتَ أنَّ كُتُبَ الشِّيعةِ رَوَت رواياتٍ عن أهلِ البيتِ بأنَّ كلامَ اللهِ مُنزَلٌ غيرُ مَخلوق، وكُتُب أهل السُّنَّةِ رَوَت مثل هذا، فقد أخرجَ البخاريُّ في كتابِ أفعالِ العِبَاد، وجمع غيره عن جعفر الصَّادق؛ أنَّه حينما سُئِلَ عن القرآن قال: ليسَ بِخَالِقٍ وَلَا مَخلوق، قال ابن تيمية: إنَّه قد استفاض ذلكَ عن جعفر، والرِّوايات الواردة في كُتُبِ الشِّيعةِ الَّتي تنصُّ على أنَّ القرآنَ مُنزلٌ غيرُ مَخلوق؛ قد تُمَثِّلُ مذهبَ قُدماءِ الشِّيعةِ، كما أنَّ الاعتقادَ بأنَّ القرآنَ مُنزَلٌ غيرُ مَخلوق، هو الثَّابت عن أهلِ البيت، إذ ليسَ مِن أئمَّةِ أهلِ البيتِ مَن يقولُ بخَلْقِ القرآن، ولكنَّ الإماميَّةَ تخالفُ أهلَ البيتِ في عامَّةِ أصولِهِم، (سيرة عليِّ بن أبي طالب بتصرُّف)

١ وآيات القرآن في معنى الكلامِ كلُّها مُستويةٌ في الفضيلة والعَظَمَةِ، إلَّا أنَّ لِبَعضِهَا فضيلةَ الذِّكْرِ وفضيلةَ المذكور، مثل آيةِ الكُرسيِّ؛ لأنَّ المَذكورَ فيها جلالُ اللهِ تعالى وعَظَمَتُهُ وصفاتُه، فاجتمعَتْ فيها فضيلتانِ: فضيلةُ الذِّكْرِ وفضيلةُ المذكور، ولبعضها فضيلةُ الذِّكْرِ فَحَسْب؛ مثل قصَّةِ الكُفَّار.

٢ فهو غيرُ مُنصَرِف، لكن مع الأَلِف والَّلام، أمَّا بدونه؛ فليسَ بِعَلَمٍ، و عَلَمِ الجنسِ: ما وضع لشيء بعينه ذهنًا، كأسامة؛ فإنه موضوع للمعهود في الذهن. التعريفات

ثمَّ هو على وزنِ فُعْلَان إنْ كانَ مِن قرء، وقيل: على وزنِ فُعَال إن كانَ مِن قرن، لكنِّي لمْ أَجِدْ له أصلاً في كلامِ العرب.

٣ الأقوالُ في إطلاقِ الكلامِ على اللَّفظيِّ ثلاثة، قيلَ: إنَّه كلامُ اللهِ مجازاً؛ لكونِهِ دالًّا على النَّفسيِّ، وقالَ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ: إنَّه مُشتركٌ لفظيٌّ بينهما، ومالَ العلَّامةُ ابن الهمام إلى أنَّه مُشتركٌ معنويٌّ، وقالَ: هو الأوجَه اهـ. قالَ في المسايرةِ: لأنَّ الإطلاقَ في كلٍّ مِنَ المعنيين يكون حقيقةً مع وحدةِ الوضع .... والأصلُ في الوضعِ عدمُ التَّعدُّد.

٤ قالَ في النِّبراس: مَذهبُ المحقِّقينَ وهو أنَّ القرآنَ اسمٌ لِلألفاظِ المخصوصةِ الموجودةِ بدونِ اعتبارِ الشَّخصِ بالمحلِّ، فيكون القرآنُ واحداً بالنَّوع، ويكون كلُّ قارئ يقرأ القرآنَ نفسه، وهكذا الحالُ في كلِّ كتابٍ يُنسَبُ إلى مُصنِّفِه اهـ، أقولُ: فالكلامُ النَّفسيُّ على التَّحقيقِ؛ فردٌ مِن أفرادِ القرآن، أزليٌّ (قديم) صفةٌ للهِ تعالى، وليس بمخلوق، وهو كلامُ اللهِ حقيقيةً، كما أنَّ الكافية الَّتي صنَّفَها ابنُ حاجب فرد من أفراد

وهو معنى قائم به تعالى عندَ المتأخِّرين[١]،وعند المتقدِّمينَ:كلامٌ حقيقيٌّ أزليٌّ، وليس معنىً فقط[٢]، وهو الأصحُّ.

الكافية، وكلامُ ابنِ حاجب، إلَّا أنَّ كلامَ اللهِ ليسَ بمخلوق، وكلامَ ابنِ حاجِب مَخلوق، وأنَّ كلامَ اللهِ ليس بزمانيٍّ؛ بل مُتعالٍ عن الزَّمانِ، وهو قادرٌ على التَّكلُّم بِلَا حاجةٍ له إلى الزَّمان، وَلَا إلى التَّرتيبِ بين الكلماتِ والجملاتِ وغيرها، وإن يُسمع كلامُه مُرتَّباً فِي الزَّمانِ؛ لِكَونِ السَّامع زمانيّاً، فاللهُ حينَ كلَّمَ موسى عليه السَّلام؛ كلَّمَهُ بكلامٍ أزليٍّ مُتعالٍ عن الزَّمان غيرِ مُرتَّبٍ، وإن سَمِعَه موسى عليه السَّلام فِي الزَّمانِ ومُرتَّباً، تفكَّر بتعمُّقٍ فِي قولِهِ تعالى: {فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى (١١) إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى (١٢)} فالآيةُ تنصُّ على أنَّه تعالى ناداهُ حينَ إتيانِهِ إلى ذلكَ المكانِ؛ لأنَّ موسى عليه السَّلامُ زمانيٌّ، وأمَّا هو تعالى؛ فَمُتعالٍ عن الزَّمانِ، وهذا كما أنَّ اللهَ يُميتُ الشَّخصَ اليومَ ويرزقُهُ اليومَ وهو مُتعالٍ عن اليومِ واليوميَّاتِ، ومثالٌ أوضح منه: أنَّكَ إذا تكلَّمْتَ بِـ «نَصَرَ»؛ لَا شكَّ أنَّ التَّلفُّظَ بالصَّاد لا يمكن قبلَ التَّلفُّظ بالنُّون، ثمَّ إنَّ «ن» وَ«ص» وَ «ر» كما هي توجد بِكَسبِكَ؛ توجد بخلقِ اللهِ أيضاً، فاللهُ خلقَ «ن» وَ«ص» وَ «ر»، لكنَّ التَّرتُّبَ في المخلوقيَّةِ إنَّما هي بالنِّسبةِ إلينا، أمَّا بنسبتِهِ تعالى؛ فَلَا ترتُّب، بل لَا زمان، فكما أنَّ تخليقه تعالى لـ «نصر» زمانيٌّ بالنِّسبةِ إلينا أزليٌّ بالنِّسبةِ إليه تعالى؛ كذلك كلامُهُ تعالى، وقالَ البابرتيُّ فِي شرحِ وصيَّةِ الإمامِ والغرنويِّ فِي الحاوي القدسيِّ: إخبارُ اللهِ تعالى لا يتعلَّق بزمان؛ لأنَّه أزليٌّ، والمخبر عنه مُتعلِّقٌ بزمان، والتَّغيُّر على المخبر عنه لا على الإخبارِ الأزليِّ، كما أنَّ اللهَ تعالى كانَ عالِمَاً فِي الأزلِ بأنَّه سيخلقُ العالَمَ، ثمَّ لَمَّا خلقَهُ فيما يزال؛ كانَ عالماً بِهِ بأنَّه قد خلقَه، والتَّغيُّر على المعلومِ لَا على العِلْمِ عندنَا، وَلَا على الذَّات. وهو المستفادُ من شرحِ القورصاريِّ على الفقهِ الأكبرِ وحواشيه، فتنَبَّهْ فإنَّه دقيقٌ، وبِهِ تدفعُ الاعترضات الواردة الكثيرة مِنَ الرَّوافضِ والسَّلفيَّةِ على الأشاعرة.

١ قال العلَّامةُ الكوثريُّ: وَقَد صحَّ عن أحمد بن حنبل، وقد جاوبَ المتوكِّلَ وغيرَهُ أنَّه كانَ يقول: ((القرآنُ مِن عِلْمِ اللهِ، وعلمُ اللهِ غيرُ مَخلوق))، وهذا دليلٌ على أنَّه كان يريد بالقرآن: ما هو قائمٌ باللهِ تعالى، وتابعه ابنُ حزم فِي الفصل.

وقالَ الباقلَّانيُّ، رحمه اللهُ، فِي التَّمهيد: قال الله تعالى: {ويقولون فِي أنفسهم لولا يعذِّبنا الله بما نقول} وقال تعالى: {سواء منكم مَن أسرَّ القولَ وَمَن جهرَ به}، ويقولُ العربُ: فِي نفسي كلامٌ أُريد أن أُبديه لك، وقد قالَ اللهُ تعالى: {إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون}؛ أرادَ بِهِ: فَبِمَا فِي نفوسِهِم لَا قولِهِم للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

٢ قال سيِّد شريف رحمه اللهُ تعالى: وَاعلَمْ أنَّ لمصنِّفِ المواقفِ مقالةً مفردةً فِي تحقيقِ كلامِ اللهِ تعالى، ومحصولها أنَّ لفظَ المعنى يُطلقُ تارةً على مدلولِ اللَّفظِ، وأُخرى على الأمرِ القائمِ بالغير، فالشَّيخُ الأشعريُّ لَمَّا قالَ: الكلامُ هو المعنى النَّفسيُّ؛ فَهِمَ الأصحابُ منه أنَّ مرادَه مدلولُ اللَّفظِ وحدَه، وهو القديمُ عندَه، وأمَّا العبارات؛ فإنَّما تُسمَّى كلاماً مجازاً؛ لِدَلالتها على مَا هوَ كلامٌ حقيقيٌّ، حتَّى صرَّحُوا بأنَّ الألفاظَ حادثةٌ على مذهبِهِ أيضاً، لكنَّها ليسَتْ كلامَه حقيقةً، وهذا الَّذي فهموه مِن كلامِ الشَّيخِ؛ له لوازم كثيرة فاسِدَة؛ كَعدمِ إكفارِ مَن أنكرَ كلاميَّة مَا بين دفَّتي المصحف مع أنَّه عُلِم من الدِّين ضرورةُ كونِهِ كلامَ اللهِ تعالى حقيقةً، وكعدمِ المعارضةِ والتَّحدِّي بكلامِ اللهِ تعالى الحقيقيِّ، وكعدمِ كونِ المقروءِ والمحفوظِ كلامه حقيقةً، إلى غيرِ ذلك مِمَّا لا يخفى على المتفطِّن فِي الأحكامِ الدِّينيَّة، فوجبَ حَمْلُ كلامِ الشَّيخِ على أنَّه أرادَ به المعنى الثَّاني، فيكون الكلامُ النَّفسيُّ عندَه أمراً شاملاً لِلَّفظِ والمعنى جميعاً، قائماً بذاتِ اللهِ تعالى، وهو مكتوبٌ فِي المصاحفِ مَقروءٌ بالألسنِ مَحفوظٌ فِي الصُّدور، وهو غيرُ الكتابةِ والقراءةِ والحفظ الحادثة، وما يُقال مِن أنَّ الحروفَ والألفاظَ مُترتِّبةٌ مُتعاقبةٌ؛ فجوابُهُ: إنَّ ذلكَ التَّرتُّب إنَّمَا هو فِي التَّلفُّظِ [بالنِّسبة إلينا] بسببِ عدمِ مساعدةِ الآلةِ، فالتَّلفُّظ حادثٌ، والأدلَّةُ الدَّالَّةُ على الحدوثِ يجبُ حَمْلُها على حدوثِهِ دونَ حدوثِ الملفوظِ جمعا بين الأدلَّة، وهذا الَّذي ذكرناهُ، وإنْ كان مُخالفاً لِمَا عليه متأخِّرو أصحابِنَا، إلَّا أنَّه بعدَ التَّأمُّلِ تعرفُ حقيقته اهـ، وهذا المحمل لِكلامِ الشَّيخِ مِمَّا اختارَهُ الشَّيخ محمَّد الشَّهرستانيُّ فِي كتابِهِ المسمَّى بنهايةِ الإقدام، ولا شبهةَ فِي أنَّه أقربُ إلى الأحكامِ الظَّاهريَّةِ المنسوبةِ إلى قواعدِ المِلَّةِ اهـ. وقال العلَّامةُ التَّفتازانيُّ: هو جيِّدٌ؛ لموافقتِهِ قواعدَ الشَّرعِ، لكنْ اعترض عليه بما حاصلُهُ: ولكنَّه غيرُ مَعقول، فأجابَ عنهُ كسيلي مُحشِّي النِّبراس بأنَّه: إنْ أرادَ أنَّ كيفيَّةَ قيامِ اللَّفظِ بِهِ تعالى غيرُ مَعقولةٍ لَنَا؛ فَلَا كلامَ فيه، وإنْ أرادَ أنَّه لا يجوز عقلاً؛ فَلَا يخفَى فساده، فإنَّه لَمَّا جازَ قيامُه ببعضِ الموجودات؛ فَلِمَ لَا يجوزُ قيامُهُ بذاتِهِ تعالى؟ لا بُدَّ لِنَفي ذلكَ مِن دليل اهـ. وقال مولانا عبيدُ اللهِ القندهاريُّ فِي تعليقِهِ على شرحِ العقائد: هذا [اعتراض التَّفتازانيِّ مأخوذ من] ما قال الفاضِلُ القوشجيُّ فِي شرحِ التَّجريد:

مِن أنَّ عدمَ ترتُّبِ الملفوظِ خارجٌ عن طورِ العقلِ، ونحن نقول: إن أرادَ كيفيَّةَ ذلكَ القيامِ غير معقولة لنا؛ فذلِكَ مُسلَّمٌ ولا يضرُّ؛ لأنَّ شيونَه تعالى لا يُقاسُ على غيرِها، وإنْ أرادَ أنَّ ذلكَ القيامَ غيرُ جائزٍ عقلاً؛ فَفسادُهُ ظاهرٌ؛ لعمومِ القدرةِ الإلهيَّةِ على أصولِ الأشاعرةِ؛ فتدبَّرْ اهـ.
ومثلُهُ في تعليقِ شرحِ العقائدِ برمزِ (اح)، وفي البريقة للنابلسى : ١٦٤/١: لعلَّ الأولى في مثله تفويضُ الوقوفِ على كيفيَّتِه إلى اللهِ تعالى اهـ، ومثله فى البريقة المحمودية للخادمى وفيها : "ولَعَلَّ الْأَقْرَبَ مَا قَرَّرَ بِهِ شَارِحُ الْمَوَاقِفِ" اهـ وقالَ مولانا عصام بعدَ ذكرِ أبحاثٍ على كلامِ السَّيِّد وصاحبِ المواقف: ويمكنُ دفعُ الجميع بأنَّ اختيارَ هذا التَّحقيقِ؛ لأنَّه أقربُ إلى الأحكامِ الظَّاهريَّةِ؛ لَا أنَّه لَا يتَّجه عليه شيءٌ وَلَا شُبهة في كونِهِ أقربَ مع هذه الأمورِ المتوجِّهة، وَلَا يخفَى أنَّه بعدَ تمامه يُمكن توجيهُ قدمِ كلامِ اللَّفظيِّ على مذهبِ الحنابلةِ، وإخراجُ قولِهِم مِن حضيضِ الوهنِ إلى ذروةِ المتانة. اهـ. وفي جامعِ التَّقارير: بل هو أقربُ إلى ما ذهبَ إليهِ جمهورُ الأشاعرةِ مِن رجوعِ معاني القرآنِ إلى صِفَةٍ شخصيَّةٍ قديمة، فإنَّ تلكَ المعاني إنْ كانَت راجعةً إليها باعتبارِ وجودِهَا الخارجيِّ، ومِن جملتِها مقولاتُ الجواهرِ والأعراضِ القائمةِ بالممكنات، فَلَا معنى لرجوعِ شيءٍ منها إلى الصِّفةِ القديمة، وإن كانَت راجعةً إليها باعتبارِ وجودِهَا العلميِّ الأزليِّ، فهي بهذا الاعتبارِ مَوجوداتٌ علميَّةٌ لَا خارجيَّة، فكيف تكونُ راجعةً إليها مُتَّحدةً معها بالذَّاتِ؛ بخلافِ رجوعِ الألفاظِ إلى اللَّفظِ الواحدِ البسيطِ كَمَا لَا يخفى؟ أفاده الكلنبويُّ اهـ.
والظَّاهر مِن كلامِ العلَّامةِ البياضيِّ في إشاراتِ المرامِ أنَّ القولَ بكونِ كلامِ النَّفسيِّ لفظاً قديماً؛ هو قولُ المتقدِّمين مِن أهلِ السُّنَّةِ، حيث قال: بعدَ ذِكْرِ قياسِ استدلالِ المعتزلةِ بأنَّ كلامَ اللهِ مؤلَّفٌ مِن حروفٍ مُترتِّبة مُتعاقبة في الوجود، وكلُّ ما هو كذلك؛ فهو حادث" فأهلُ السُّنَّةِ مِنَ الماتريديَّةِ والأشعريَّةِ منعوا صُغرى القياسِ، وذهبَ المحقِّقونَ منهم إلى أنَّ كلامَ اللهِ حقيقة هو المعاني المذكورةُ في الأزل، كما في الإرشاد ... وقالَ المتقدِّمون منهم: هو المعاني والعبارات مِن غيرِ أصوات ومِن غيرِ تَرتُّبٍ في الوجود، فإنَّ ذلكَ إنَّما هو في التَّلفُّظِ؛ لِعَدمِ مساعدةِ الآلةِ على التَّلفُّظِ دفعةً غير داخلة في حقيقةِ الكلام، وإنَّ دلائلَ الحدوثِ محمولةٌ على حدوثِ تلكَ الصِّفاتِ المتعلِّقةِ بالكلام في الوجودِ دونَ حقيقةِ الكلامِ جمعاً بينَ الأدلَّةِ كَمَا صرَّحَ بِهِ صاحبُ المواقفِ في مقالتِهِ المفردة، وأوَّلَ قولَ الأشعريِّ: إنَّ الكلامَ هو المعنى النَّفسيُّ بحملِ المعنى على القائمِ بالغيرِ، فيقابل العين دونَ مدلولِ اللَّفظِ، وقالَ الشَّهرستانيُّ في نهايةِ الإقدام: هو مَذهبُ السَّلَفِ اهـ، ويحتملُهُ قولُ الإمامِ الأعظَم: «مُتكلِّمٌ بِلَا آلةٍ وَلَا حرف» [فإنَّ الإمامَ الهمامَ أثبتَ التَّكلُّمَ حقيقةً ونفى الآلة] وقالَ العلَّامةُ شمسُ الدِّين الفناريُّ في فصولِ البدائع: وهو [الكلامُ النَّفسيُّ] مدلولُ الكلامِ اللَّفظيِّ إنْ لم تكن الحروفُ قديمةً كما اختارَهُ المتأخِّرونَ، واللَّفظ الحاصِلُ في النَّفسِ إن كانَ كَمَا عليه المتقدِّمون قولاً بأنَّ الضَّروريَّ حدوثُ التَّلفُّظِ لَا اللَّفظ، واختاره جمهورُ الحنابلةِ والحشويَّةِ من المحدِّثين اهـ، وإليهِ يشيرُ كلامُ عمدةِ القاري، حيث قال: قولُ أهلِ الحقِّ أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّه كلامُهُ تعالى قائمٌ بذاته لا ينقسمُ وَلَا يتجزَّأ، أو لا يُشبه شيئاً مِن كلامِ المخلوقين. اهـ
وقال في فواتحِ الرَّحموت: إنَّ إطلاقَ الكلامِ على النَّفسيِّ مجازٌ، وعلى اللَّفظيِّ حقيقةٌ أو بالعكسِ أو حقيقةٌ فيهما [على الاشتراك اللَّفظيِّ] وعلى الأوَّلِ: يلزمُ أنَّ يكونَ ما هو كلامُ اللهِ تعالى حقيقةً مخلوقاً حادثاً، وما هو غيرُ مخلوق؛ ليس كلام الله تعالى حقيقةً، وعلى الثَّاني: أن لا يكون هذا المقروء كلامَ اللهِ حقيقة هذا وإن التزمَ؛ لكن لا يجترئ عليه المسلم، وعلى الثَّالث: يلزمُ أن لا يؤاخَذَ مَن قال: إنَّ القرآنَ غيرُ منَزَّلٍ مِنَ الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّه صادقٌ إن أرادَ النَّفسيَّ، والارتدادُ لا يثبت بالشُّبهة، مع أنَّهُ تواترٌ عن الصَّحابةِ والتَّابعين المؤاخذة بهذا القول، وحكمهم بالقتلِ، فإذن الحقُّ الصَّراح الَّذي يفترض أن يعتقدَ ما نقل عن صاحبِ المواقفِ إنَّ هذا المقروءَ كلامُ الله تعالى حقيقةً، وهو صفةٌ بسيطةٌ قائمةٌ بذاتِهِ تعالى، وله تعلُّقاتٌ بالإخباراتِ والإنشآت، وبحسبها يكون إنشاءً وخبراً، وهي صفةٌ قديمةٌ غيرُ مَخلوقةٍ كما في سائرِ الصِّفاتِ، وهي المنَزَّلُ على الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إذا صدرَ عن اللِّسانِ بالحركةِ؛ صارَتْ ذاتَ أجزاءٍ؛ لعدمِ مساعدةِ اللِّسانِ بالتَّكلُّمِ بالكلامِ البسيط اهـ.
أقول: فالقولُ بكونِهِ تعالى مُتكلِّماً بكلامٍ حقيقيٍّ لفظيٍّ قديمٍ قائمٍ بذاتِهِ؛ هو قولُ المتقدِّمين مِنَّا، ومُحتمل كلام الإمامِ الهمام، بل صريح عقيدته وعقيدة صاحبَيهِ على مَا نقلَهُ الطَّحاويُّ والحاوي، وهو قولُ السَّلَف، ومختارُ بعضِ المحقِّقين كَصاحبِ المواقفِ وسيِّد الشَّريف، وموافق لنصوصِ القرآن، ومِئات مِن الأحاديثِ الصِّحاح الدَّالَّةِ على كلامِهِ تعالى معَ الملائكةِ والنَّبيِّينَ وغيرِهم، وأيَّدَهُ التَّفتازانيُّ بقولِهِ: جيِّد، وبعضُ المعاصرينَ كَمولانا عبيدِ اللهِ القندهاريِّ وسائرِ مُحشِّي شرحِ العقائدِ والنِّبراس و الخَيالى ، وليس بتفرُّدٍ مِن صاحبِ المواقفِ كَمَا في حاشيةِ ملَّا أحمد، وذكرَ الفخرُ الرَّازيُّ في "المطالب العالية": (إنَّ قولَ مَن قالَ: إنَّه تعالى مُتكلِّمٌ بكلامٍ يقومُ بذاتِهِ بمشيئتِهِ واختيارِهِ؛ هو أصحُّ الأقوالِ نقلاً وعقلاً). وفي البريقة: لعلَّ الأقربَ مَا قرَّر به شارحُ المواقفِ اهـ، فلا معنى في الأخذِ الغالي الجنوبيِّ بظاهرِ كلامِ بعضِ المتأخِّرينَ القائلينَ بكونِ الكلامِ النَّفسيِّ معنى فقط.

فائدةٌ مُهمَّةٌ: اختلفَ كلامُ المشايخ في طريقِ أخذِ جبريل القرآنَ مِنَ اللهِ تعالى، فقالَ العينيُّ في العمدةِ: يتلقَّاها الملَكُ مِنَ اللهِ تلقِّياً روحانيّاً [يحتمل ان يكون :سماعًا مِنَ اللهِ بلفظِهِ المخصوص] أو يحفظها من اللَّوحِ المحفوظِ وينزل بها فيُلقيها على الأنبياءِ، عليهم الصَّلاةُ والسَّلام، قالَ منَّاع القطَّان :والرَّأي الأوَّل على التفسير المار هو الصَّواب، وهو مَا عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعة.(مباحث فى علوم القرآن)

فائدةٌ في حدِّ الإعجاز: قال القاضي أبو بكر: ذهب عامَّةُ أصحابنا –وهو قولُ أبي الحسن الأشعريِّ في كُتُبه– إلى أنَّ أقلَّ مَا يعجزُ عنه من القرآن: السُّورةُ؛ قصيرةً كانَت أو طويلة، أو ما كان بقدرها. قالَ: فإذا كانَتِ الآيةُ بقدرِ حروفِ سورة، وإن كانت كسورةِ الكوثر؛ فذلكَ مُعجز. (دراسات في علومِ القرآن: محمَّد بكر إسماعيل،) وهو قول الجمهور (دراسات في علوم القرآن الكريم: فهد الرُّوميُّ).

تنبيهٌ أهمُّ: السَّوقُ في أكثرِ كتبنا شديدُ اللَّهجةِ مع السادةِ الحنابلة، ففي أبو المنتهى: وَمَن قالَ إنَّ القرآنَ غيرُ مَخلوقٍ وأرادَ به الكلامَ اللَّفظيَّ كما هو مذهبُ الحنابلةِ والكراميَّة؛ يكون كافراً؛ لأنَّه نفى الصِّفَةَ الأزليَّةَ، وجعلَ الباري تعالَى محلّاً للحوادث اهـ.

وقالَ في المسامرة: ثمَّ المخالِفُ في صفةِ الكلامِ؛ فِرَقٌ، منهُم مبتدعةُ الحنابلةِ، قالوا: كلامُهُ حروفٌ وأصواتٌ تقومُ بذاتِهِ، وهو قديم اهـ. وهذا مِنَ المشكلات، كيف ونحنُ نعدُّ المذاهِبَ الأربعةَ حقًّا، ثمَّ يحكم في كتبِنَا بأنَّهم كَفَرة أو مُبتَدِعة؟ فأجابَ الشَّيخُ عبدُ القادرِ؛ محشِّي أبي المنتهى بأنَّه مِن سهوِ النُّسَّاخ، وهذا ليسَ بِمُرْضٍ، فإنَّ تكفيرَ الحنابلةِ أو تبديعَهُم في هذه المسألةِ أمرٌ مَشهورٌ، وقيل: بل المرادُ فرقةٌ خاصَّةٌ من الحنابلة، والَّذي أرى: أنَّ سيِّدَنا ابنَ حنبل والحنابلة موافقون لِمَا ذهبَ إليه مُحقِّقُو الأشاعرةِ، فَلَا معنى وَلَا جوازَ لِتَكفيرِهِم وَلَا تبديعِهِم، قال في النِّبراس: وبالجملة؛ فالمتكلِّمونَ يشنِّعونَ على الحنابلةِ تشنيعاً عظيماً، مع أنَّ الإمامَ أحمد صاحب المذهَب وعظيم المناقِب، وفي مَذهبِهِ أئمَّةٌ كبار ومشايخُ عظام، فَمِنهُم الشَّيخُ الغَوثُ الأعظمُ عبد القادر الجيلانيُّ؛ القائلُ بأنَّ حروفَ التَّهجِّي قديمة، [ومنهم شيخ الإسلام خواجه عبد الله الأنصاريُّ الهرويُّ؛ شيخُ هراة، وقالَ الإمامُ الأشعريُّ في الإبانة: وَ[إنَّا] بِمَا كانَ عليهِ الإمامُ أحمد بن حنبل – نضَّرَ اللهُ وجهَهُ — قائلون، وَلِمَن خالفَ قولَه مُجانِبُون; لأنَّه الإمامُ الفاضِل، والرَّئيس الكامِل، الَّذي أبانَ اللهُ بِهِ الحقَّ عندَ ظهورِ الضَّلال، وأوضحَ بها المنهاج، وقمعَ به المبتدعين، فَرحمةُ الله عليهِ مِن إمامٍ مقدِّم، وكبيرٍ مُفهِم، وعلى جميع أئمَّةِ المسلمين"]؛ فيجبُ الكفُّ عن إساءةِ الأدبِ إليهِم؛ ثمَّ السَّعيُ في توجيهِ كلامِهِم، وفيهِ وجوهٌ؛ إحداها: ما اخترناه، وهو إنَّ مُرادَهم اللَّفظيَّ قائمٌ بذاتِهِ تعالى، غيرُ مُرتَّبِ الأجزاء،كما اختارَهُ صاحبُ المواقف،اهـ.و نقل مثله الإمام الألوسى فى روح المعانى فى تفسير سورة الحمد بل قال سيِّدي عبدُ الغنيِّ النَّابلسيُّ في التَّوفيقِ الجليِّ: فَقولُ الحنبليِّ: (إنَّ هذا المحفوظَ المقروءَ كلامُ اللهِ تعالى) حقٌّ لا شبهةَ فيه، بل قالَ في خاتمةِ الرِّسالة: "والحاصلُ أنَّ قولَ الحنبليِّ أقربُ إلى التَّحقيق"، أقولُ: وعلى مَا فسَّرْتُ لكَ كلامَ الأشعريِّ؛ لَا فرقَ بينَ المذهبَيْنِ، صرَّحَ به الشَّهرستانيُّ والخيالى في شرحِهِ على النُّونيَّةِ، والحمدُ للهِ على التَّوفيق.

إعلَمْ يا طالبَ الحقِّ أنَّ نظريَّةَ الكلامِ النَّفسيِّ بمعنى المعنى القائم لم يكنْ أمراً منصوصيَّاً، بل إنَّما وُجِدَ لِدَفعِ شغبِ المعتزلةِ في المناظراتِ مع أهلِ السُّنَّةِ، وإذا ثبتَ بالدَّلائلِ العقليَّةِ إمكانُ كلامِ اللَّفظي الأزليِّ؛ فَلَا معنى للذَّهابِ إلى المعنى والعدول عن الظَّاهرِ والحقيقة العُرفيَّة.

أمَّا القولُ المشهورُ في كُتُبِنَا؛ هو أنَّ كلامَ النَّفسيِّ معنىً فقط، وليسَ بِلَفظٍ، فَلَا يخفى مَا فيه مِنَ المفاسدِ والمخاطِر.

منها: عدمُ توصيفِهِ تعالى بصفةِ الكلامِ حقيقةً، وَما قيلَ إنَّ المعنى المتصوَّر في القلبِ أيضاً كلامٌ يَرُدُّه قولُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنَّ اللهَ تجاوزَ عن أُمَّتي عَمَّا حدَّثَتْ به أنفسها مَا لمْ تتكلَّمْ بِهِ أو تعمَلْ به»، فالحديثُ ظاهرٌ في أنَّ حديثَ النَّفْسِ ليسَ كلاماً.

ومنها: قولُهُ تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ انْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (الكهف١٠٩) فإنَّ في الآيةِ ذكرَ الكلمات، وَلَا دليلَ على إطلاقِ الكلمةِ على المعنى.

وقد يُستدلُّ عليهِ بقولِ الأخطَل: ++ إنَّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنَّمَا == جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلا

وقد قالَتْ طائفةٌ: إنَّ هذا ليسَ مِن شِعرِه، قَالَ أبُو مُحَمَّد الخشَّابُ؛ نحويُّ الْعِرَاق: "فَتَّشْتُ شِعْرَ الأخطلِ المدوَّنِ كثيراً؛ فَمَا وجدْتُ هَذَا الْبَيْتَ،" وبتقديرِ أن يكونَ مِن شِعْرِهِ؛ فالحقائقُ العقليَّةُ أو مُسمَّى لفظِ الكلامِ الَّذي يتكلَّم به جميعُ بني آدم؛ لا يرجع فيه إلى قولِ ألفِ شاعرٍ، نعم يمكنُ أن يستدلَّ بقولِهِ تعالى: {يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ}؛ وقولُهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : «رُفِعَ عن أُمتِّي مَا حَدَّثَتْ به أنفسهم»، وقولُ عمر بن الخطَّاب رضيَ اللهُ عنه: "زوَّرْتُ في نفسي كلاماً يومَ السَّقيفةِ". وقولُ النَّاسِ في العادة: "في نفسي كلامٌ أُريد أنْ أعرضَهُ عليك. لكن لَا حاجةَ إليهِ بعدَ ثبوتِ صفةِ الكلامِ بالمعنى المتبادرِ، فإنَّ الكمالَ حقَّ الكمالِ؛ التَّوصيفُ بالكلامِ بالمعنيَيْنِ، فإنَّ القادرَ على المعنى العاجزَ عن النَّظْمِ يُسمَّى أخرس في العُرفِ، ويدلُّ عليه قولُ الأصوليِّيْنَ: "هو اسمٌ للنَّظْمِ والمعنى جميعا".

وعليه؛ فهوَ تعالى ليسَ كَصَنمٍ أبكَم[١] لَا ينطقُ[٢]؛ بل مُتكلِّمٌ[٣] في كلِّ حينٍ شاءَ معَ رُسُلِه[٤]وملائكتِه؛ بل سائرِ عبادِه، حتَّى معَ جماداته[٥]:{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ[٦]}

ويتكلَّم مع أهلِ المحشرِوأهلِ الجنَّةِ[٧]والنَّار، وَمَا ذُكِرَ في القرآنِ والحديثِ عن موسى عليهِ السَّلامُ وغيره[٨]؛ كُلُّهُ كلامُ اللهِ تعالَى إخباراً عنهم[٩]: {وكلَّمَ اللهُ موسَى تكليما}[١٠]فَسمْعُهُ[١١]

١والله مُنزَّهٌ عن المعنى الَّذي يقتضي الصَّممَ والعمى، وكذلك البكم. (التَّوحيد للماتريديِّ).

٢ قال سيِّدنا إبراهيم مُخاطِباً الأصنام: {مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ}، وقالَ الإمامُ الأشعريُّ. رحمه اللهُ. في الإبانة: واعلمُوا – رحمَكُم الله – أنَّ قولَ الجهميَّةِ: "إنَّ كلامَ اللهِ مَخلوقٌ"، يلزمهم به أن يكونَ اللهُ تعالى لم يزلْ كَالأصنامِ الَّتي لا تنطق ولا تتكلَّم، لو كانَ لم يزلْ غيرَ مُتكلِّمٍ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يُخبِرُ عن إبراهيم عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنَّه قالَ لِقَومِهِ لَمَّا قالُوا له: {أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم}؛ {قالَ بل فعلَه كبيرُهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون}، فاحتجَّ عليهم بأنَّ الأصنامَ إذا لم تكنْ ناطقةً مُتكلِّمةً؛ لم تكن آلهة، وأنَّ الإلهَ لا يكون غيرَ ناطقٍ وَلَا مُتكلِّم، فَلَمَّا كانَتِ الأصنامُ الَّتي لا يستحيل أن يحييها اللهُ وينطقَها؛ لا تكون آلهةً، فكيف يجوزُ أن يكونَ مَن يستحيلُ عليه الكلام في قدمه إلهاً؟ تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً.

٣ قال أبو منصور رَحِمَه اللهُ: الأصلُ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد ثبتَ وصفُهُ بالكلامِ بحجَّةِ السَّمعِ والعقل.

٤ وقد تكلَّمَ مع نبيِّه السَّيِّد المختار في المعراج، و"إذا مضى شطرُ اللَّيل، أو ثلثاه، ينزل اللهُ تبارك وتعالى إلى السَّماءِ الدُّنيا،[وهو تعالى أعلمُ بكيفيَّةِ نزولِه] فيقول: هَل مِن سائلٍ يُعطَى؟ هَل مِن داعٍ يُستجابُ له؟ هَل مِن مُستغفِرٍ يُغفَر له؟ حتَّى ينفجرَ الصُّبح" وذلك في كلِّ ليلة.

٥ فقال للنَّارِ: {يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى ابْرَاهِيمَ}، وقالَ لِلجبال: {يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ}.

٦ قال عليٌّ القاريُّ في شرح الفقهِ الأكبر ٤٠: – كُنْ– كلامٌ واردٌ على حقيقتِهِ من غيرِ تشبيهٍ وَلَا تعطيلٍ في نعتِه، وهذا مُوافقٌ لِظاهرِ النَّصِّ وإن كانَ مُخالِفاً في الظَّاهرِ لِمَا ذهبَ إليهِ الإمامُ الماتريديُّ في تفسيرِهِ حيثُ قال: ("ذكر – والله أعلَمُ – هذا الحرف؛ لأنَّه ليس في كلامِ العربِ حرفٌ أو جزءٌ منه يعبر فَيُفهِم معناه، لا إن كان منهُ – عَزَّ وَجَلَّ – كافٌ أو نون، أو حرف، أو هجاء، أو صِفَة يُفْهَم ويُعرَف حقيقتَه... ، إنَّما هو أوجزُ حرفٍ يُفهَم معناه، بالعبارة إخبارٌ منه – عَزَّ وَجَلَّ – الخلقَ عن سرعةِ نفاذِ أمرِهِ ومَشيئته.) اهـ وإلى كونِ "كُنْ" كلاماً، ذهب الإمامُ الأشعريُّ; في اللَّمع وهو الراجح فى المسئلة

٧ روى البخاريُّ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "إنَّ اللهَ تباركَ وتعالى يقولُ لأهلِ الجنَّةِ: يا أهلَ الجنَّة، فيقولون: لبَّيْكَ ربَّنَا وسَعدَيْكَ، فيقول: هَل رضيتُم؟ فيقولون: وَمَا لَنَا لَا نرضَى وقد أعطيتنا مَا لم تُعْطِ أحداً مِن خلقِك، فيقول: أنا أُعطيكم أفضلَ مِن ذلك، قالوا: يا ربِّ، وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك؟ فيقول: أُحِلُّ عليكم رضواني، فَلَا أسخطُ عليكم بعدَهُ أبداً".

٨ من الأنبياءِ عليهم السَّلام، وعن فرعونَ وإبليسَ والقلم والجبال والنَّار.

٩ وكلامُ اللهِ تعالى غيرُ مَخلوقٍ، وكلام موسى وغيره من المخلوقين، مخلوق والقرآنُ كلامُ اللهِ تعالى، فهو قديمٌ لَا كلامهم.

١٠ فائدة: وفي الفقهِ الأكبر:"وقد كانَ اللهُ تعالى مُتكلِّماً، ولم يكن كلَّمَ موسى عليه السَّلام، وقد كان الله تعالى خالقاً في الأزل، ولم يخلق الخلقَ، فلمَّا كلَّمَ اللهُ موسى؛ كلَّمَه بكلامِهِ الَّذي هو له صفةٌ في الأزل، وصفاتُهُ كُلُّها بخلافِ صفاتِ المخلوقين؛ يعلمُ لَا كَعِلْمِنَا، ويقدرُ لَا كَقُدرَتِنَا، ويرى لَا كَرؤيتنا"، فانظُرْ في كلامِ الإمام؛ ليظهرَ لكَ مشابهةُ صفاتِ الكلامِ والرُّؤيةِ والخلقِ كلِّها، وأنَّها أزليَّةٌ، وتعلُّقها بالنِّسبة إلينا حادثٌ.

١١ فائدة مُهمَّة: نُسِبَ إلى الإمامِ أبي منصور; القولُ باستحالةِ سماعِ كلامِ اللهِ النَّفسيِّ، لكن في المسايرة قد ساقَ صاحبُ التَّبصرةِ مِن عبارةِ الماتريديِّ في كتابِ التَّوحيدِ مَا يقتضي جوازَ سماعِ مَا ليسَ بصوتٍ اهـ، والخِلافُ إنَّما هو في الواقع للسَّيِّد موسى ٧فأنكرَ الماتريديُّ سماعَه الكلام النَّفسيَّ اهـ، وأثبتَهُ الأشعريُّ، قال الشِّهاب: وعلى قولِ الغزاليِّ؛ أنَّه سمعَ كلامَهُ النَّفسيَّ بِلَا صوتٍ؛ كَمَا ترى ذاته بِلَا كَيف،

و كيفيَّةُ كلامِه مجهولٌ[1]، يتكلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا، ويسمعُ لَا كَسَمْعِنَا، ونحنُ نتكلَّمُ بالآلاتِ والحروفِ، واللهُ تعالى يتكلَّمُ بِلَا آلةٍ وَلَا حروف[2]والحروفُ مَخلوقةٌ[3]، وكلامُ اللهِ تعالى غيرُ مَخلوق.

اه. أقولُ: ما ذهبَ إليهِ الإمامُ الأشعريُّ هو الموافقُ لِظاهرِ النَّصِّ، وهو المختار، وهو المستفادُ مِن شرحِ القورصاريِّ على الفقهِ الأكبر وحواشيه.

مَطْلَبٌ مُهِمٌّ: سماعُ كلامِ اللهِ ممكنٌ في كلِّ حالٍ وكلِّ زمانٍ؛ ولو لِغيرِ نبيٍّ، ففي الدُّرِّ المختار: وَ[الإمامُ الأعظَم] في حجَّته الأخيرةِ استأذنَ حجبةَ الكعبةِ بالدُّخولِ ليلاً، فقامَ بينَ العمودينِ على رجلِهِ اليُمنى، وَوضعَ اليُسرى على ظهرِهَا حتَّى ختمَ نصفَ القرآن، ثمَّ رَكعَ وسجدَ، ثمَّ قامَ على رجلِهِ اليُسرى، ووضعَ اليُمنى على ظهرِهَا حتَّى ختمَ القرآنَ، فلمَّا سَلَّمَ بكى وناجَى ربَّهُ وقالَ: إلهي، مَا عَبَدَكَ هذا العبدُ الضَّعيفُ حقَّ عبادَتِكَ، لكنْ عَرَفَكَ حقَّ مَعرفتِكَ، فَهَبْ نُقصانَ خِدمَتِهِ لِكَمالِ مَعرفتِهِ، فهتفَ هاتفٌ مِن جانبِ البيت: يا أبا حنيفة، قد عرفتَنَا حقَّ المعرفةِ، وخدمْتَنَا فأحسنْتَ الخدمة، قد غفرنَا لَكَ وَلِمَن اتَّبعَكَ مِمَّنْ كانَ على مَذْهَبِكَ إلى يومِ القيامة اه، وأقرَّهُ في الرَّدِّ والطَّحطاويِّ والسِّنديُّ، وأنا لاضمن لا أضمنُ صحَّةَ القصَّةِ، بل كلامي في حكايتها أنَّها دالَّةٌ على جوازِ سماعِ غيرِ النَّبيِّ كلامَ اللهِ تعالى، وبها يُصحَّح كثيرٌ من القصص الواردة في شأنِ الأولياءِ والمشايخِ مِن كلامِ اللهِ معهم.

١ لا يجوزُ لنا أن نَصِفَ كيفيَّةَ الكلامِ ومَاهيَّته، سوى أنَّه أنشأ كلاماً وصوتاً أسمَعَه موسى كيف شاءَ بِمَا شاءَ بكلامٍ مَخلوقٍ وصوتٍ مَخلوق. (تفسيرُ الماتريديِّ، تفسيرُ آية: {وكلمه الله}).

٢ هذه العبارةُ تُذكرُ كثيراً في المتونِ الكلاميَّةِ وَكُتُبِ العقيدةِ لِسَادتنا الماتريديَّةِ والأشعريَّةِ، فهي عبارةُ الفقهِ الأكبرِ، وشرحِ العقائدِ النَّسفيَّةِ، وأصولِ الدِّينِ للغزنويِّ، وشرحِ المقاصدِ، والأسماءِ والصِّفات للبيهقيِّ، والإنصاف للباقلَّانيِّ وغيرها، وهو مَوضعُ النِّزاعِ بين السَّادةِ الحنابلةِ والأشاعرةِ، في الظَّاهر يعني أنَّ كِلَا الفريقَين يثبتانِ كلاماً هو صِفَةٌ له تعالى، إلَّا أنَّ الأشاعرةَ يقولونَ: ذلكَ الكلامُ ليس بحرفٍ وَلَا صوت، والحنابلةُ يقولون: هو حرفٌ وصوتٌ لَا كَحَرفِنَا وصوتِنَا، وقد ذهبَ سيِّدي العلَّامةُ عبدُ الغنيِّ النَّابلسيُّ في كتابِهِ القَيِّم: (التَّوفيقُ الجليُّ بين الحنبليِّ والأشعريِّ) إلى أنَّ مُرادَ الأشاعرة: "أنَّ الكلامَ الَّذي عندَهُ تعالى بالأصواتِ والحروفِ لا يُشبهُ الكلامَ الَّذي عندَنا بالأصواتِ والحروف، ولذا؛ قال الأشعريَّة عمَّا عندَ اللهِ تعالى مِنَ الكلامِ القديمِ الَّذي بالأصواتِ والحروفِ القديمةِ أنَّه معنىً قائمٌ بذاتِ اللهِ تعالى؛ إذ لَا يُعرَفُ ذلك الكلامُ وَلَا تُعرَفُ حروفُهُ وأصواتُهُ، وَلَا تُدرَكُ تركُّباته، وإنَّما العبارةُ عنه: بأنَّه معنىً قديمٌ قائمٌ بذاتِهِ تعالى، ليس بحروفٍ تشبهُ هذه الحروفَ الَّتي عندَنا، وليسَ بأصواتٍ تُشابهُ هذه الأصواتِ الَّتي عندنا، وإنَّما هذا الَّذي عندَنا بالحروفِ والأصواتِ يطابقُ ذلكَ الَّذي عندَ اللهِ تعالى، فهو هو مطابقة علميَّة .... وإنما قال الأشعريَّةُ زيادةً على قولِهم: كلامُ اللهِ تعالى القديم معنىً قائمٌ بذاتِهِ تعالى؛ فقالوا: ((ليس بحروف وَلَا أصوات)) ليحترزوا عن كونِهِ بحروفٍ وأصواتٍ حادثةٍ مثل حروفنا وأصواتِنَا، واكتفُوا بأنَّه معنىً قديمٌ قائمٌ بذاتِ اللهِ تعالى، وهم يعلمونَ أنَّه عندَنا لا يُسمَّى كلاماً إلَّا بحروفٍ وأصوات" اه.

٣ قال في الفتح: واختلفَ أهلُ الكلام في أنَّ كلامَ اللهِ؛ هل هو بحرفٍ وصوتٍ أو لَا؟ فقالَتِ المعتزلة: لا يكون الكلامُ إلَّا بحرفٍ وصوتٍ، والكلامُ المنسوبُ إلى اللهِ قائمٌ بالشَّجرة، وقالت الأشاعرة: كلامُ اللهِ ليس بحرفٍ وَلَا صوت، وأثبتت الكلامَ النَّفسيَّ وحقيقته معنىً قائم بالنَّفسِ وإن اختلفَتْ عنه العبارة، وأثبتَتِ الحنابلةُ أنَّ اللهَ مُتكلِّمٌ بحرفٍ وصوتٍ، أمَّا الحروف؛ فَلِلتَّصريح بها في ظاهرِ القرآن، وأمَّا الصَّوت؛ فَمَن منعَ قال: إنَّ الصَّوتَ هو الهواءُ المنقطعُ المسموعُ من الحنجرة، وأجابَ مَن أثبتَهُ؛ بأنَّ الصَّوتَ الموصوفَ بذلك هو المعهود مِنَ الآدميِّين؛ كالسَّمعِ والبصرِ، وصفاتُ الرَّبِّ بخلافِ ذلك؛ فلا يلزمُ المحذور المذكور مع اعتقادِ التَّنزيهِ وعدمِ التَّشبيه.

فائدةٌ مُهِمَّةٌ: ذهبَ سيِّدي الكشميريُّ إلى مَا ذهبَ إليهِ السادةُ الحنابلةُ؛ حيثُ قالَ في شرحِ حديثِ: «أحياناً يأتيني مثلَ صَلْصَلَةِ الجرس»، وَالصَّلصلةُ: صوتُ وقوعِ الحديدِ بعضُه على بعض، فَكَما أنَّ صوتَ الصَّلصلةِ والسِّلسلةِ مُتداركٌ ومُسلسلٌ؛ كذلك صوتُ الوحي: يكون بسيطاً بدونِ مبدأ ومَقطع. وهذا بخلافِ أصواتِ البشر، وَمَا ألطفَ مَا قالَ الشَّيخ الأكبر: إنَّ صوتَ الباري جلَّ ذِكْرُهُ يُسمَعُ مِن كلِّ جهة، وَلِذا أقول: إنَّ الصَّلصلةَ هِيَ صوتُ الباري تعالى؛ على خلافِ مَا اختاره الشَّارحون.

وَلَا يقين بتعدادِ الكُتُبِ والصُّحُفِ[١]، وبعضٌ منها يجمعُها بايبل (الكتاب المقدَّس عندَ النَّصرانيِّين)، وهو شاملٌ على أجزاء: الأوَّل: التَّوراة، ويُسمَّى: العهدَ العتيق، هو الكتابُ المنزَل على سيِّدِنا موسى عليهِ السَّلام[٢]، ومعناهُ: الشَّريعة،

واعلَمْ أنَّ هَهُنا مطلبَينِ؛ الأوَّل: ثبوتُ الصَّوتِ للباري تعالى، ولا تردُّدَ لي في ثبوتِهِ، ولكن لَا كأصواتِ المخلوقين سبحانه وتعالى. واختارَهُ البخاريُّ أيضاً في آخرِ كتابِهِ. والثَّاني: أنَّ تلكَ الصَّلصلة؛ هَل هي صوتُ الباري عزَّ اسمُهُ أم لَا؟ وأختارُ فيه مِن عند نفسِي أنَّها صوتُ الباري تعالى، واللهُ تعالى أعلمُ بحقيقةِ الحالِ، والسِّرُّ فيه أنَّ ذلكَ الصَّوتَ ثابتٌ في ثلاثةِ مواضِع: عندَ صدورِهِ مِن الحضرةِ الرُّبوبيَّة، وعندَ تَلقِّي الملَكِ، وعندَ إلقائِهِ على النَّبيِّ. (وبالجملة): الصَّوت هو صوتُ الباري تعالى. وقالَ أيضاً في أنواعِ الوحي: الثَّاني: ما يكون فيه دخلٌ لحواسِّ الموحى إليه، فسمعَ فيه الصَّوت، وهو صوتُ الباري تعالى عندَ البخاريِّ، بحيثُ لَا يُشبه أصواتَ المخلوقِين، ليس فيه مخارج وَلَا تقطيع.

وقال الشَّيخُ المجدِّدُ السَّرهنديُّ رحمه اللهُ تعالى: وليسَ بجزءٍ وَلَا كلٍّ، وليس بزمانيٍّ وَلَا مكانيٍّ. اه

وقالَ الآلوسيُّ رحِمَهُ الله تعالى: الَّذي انتهى إليه كلامُ أئِمَّةِ الدِّينِ كالماتريديِّ والأشعريِّ وغيرهما من المحقِّقين؛ أنَّ موسى عليه السَّلامُ سمعَ كلامَ اللهِ تعالى بحرفٍ وصوتٍ كما تدلُّ عليه النُّصوص الَّتي بلغَت في الكثرةِ مبلغاً لَا ينبغي معه تأويل، ولا يُناسب في مقابلته قالَ وقِيل، فقد قالَ تعالى: {وناديناهُ مِن جانبِ الطُّورِ الأيمن} [مريم: ٥٢] ، {وإذ نادى ربُّك موسى} [الشُّعراء: ١٠] ، {نودي مِن شاطئِ الوادِ الأيمن} [القصص: ٣٠]، {إذ ناداه ربُّه بالوادِ المقدَّسِ طوى} [النَّازعات: ١٦] ، {نودِيَ أن بورِكَ مَن في النَّارِ وَمن حولها} [النَّمل: ٨]، واللَّائقُ بمقتضى اللُّغةِ والأحاديثِ أنْ يُفسَّرَ النِّداءُ بالصَّوتِ، بل قد وردَ إثباتُ الصَّوتِ للهِ، تعالى شأنه، في أحاديث لا تُحصى، وأخبار لَا تُستقصَى. اه

وروى البخاريُّ عن عبدِ اللهِ بن أنيس قال: سمعتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يقول: "يَحشرُ اللهُ العبادَ، فَيُناديهم بصوتٍ يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملِكُ، أنَّا الدَّيَّان"، قالَ البيهقيُّ: وأمَّا حديثُ ابنِ أنيس؛ فاختلفَ الحفَّاظُ في الاحتجاجِ برواياتِ ابنِ عقيل لسوءِ حفظِه، ولم يثبتْ لفظُ الصَّوتِ في حديثٍ صحيحٍ مرفوعٍ غير حديثه، فإنْ ثبتَ؛ رجعَ إلى حديثِ ابنِ مسعودٍ؛ يعني أنَّ الملائكة يسمعونَ عند حصولِ الوحي صوتاً، فيُحتمَلُ أن يكونَ صوتَ السَّماءِ، أو الملكِ الآتي بالوحي، أو صوتَ أجنحةِ الملائكة، وإذا احتملَ ذلكَ؛ لم يكنْ نصَّاً في المسألة، أو أنَّ الرَّاوي أرادَ: فينادي نداءً، فعبَّر عنه بقولِهِ بصوت. قال في الفتح: وهذا يلزم منه أنَّ اللهَ لم يُسمِعْ أحداً من ملائكتِهِ وَلَا رُسُلِهِ كلامَهُ؛ بل أَلهمَهُم إيَّاه، وحاصلُ الاحتجاجِ للنَّفي الرُّجوع إلى القياس على أصواتِ المخلوقين؛ لأنَّها الَّتي عهدَ أنَّها ذاتُ مخارج، وَلَا يخفَى مَا فيه؛ إذ الصَّوتُ قد يكون مِن غيرِ مخارج، كما أنَّ الرُّؤية قد تكونُ مِن غيرِ اتِّصالِ أشعَّة كَمَا تقرَّر. سلَّمْنَا لكن نمنعُ القياسَ المذكور، وصفةُ الخالقِ لا تُقاسُ على صفةِ المخلوقين، فإذا ثبتَ ذكرُ الصَّوتِ بهذه الاحاديثِ الصَّحيحةِ؛ وجبَ الإيمانُ بِهِ، ثمَّ التَّفويض وإمَّا التَّأويل (القسطلانيُّ)

أقولُ: فقد عَلِمْت مِمَّا مرَّ ذهابَ جمعٍ من المشايخِ الأشاعرةِ، منهُم القسطلانيُّ وابنُ حجر والشَّيخ الأكبر والمجدِّد السَّرهنديُّ والعلَّامةُ الكشميريُّ والآلوسيُّ إلى إثباتِ صوتٍ للهِ تعالى؛ لَا يُشبه صوتَ المخلوق، وإذا أمعنْتَ النَّظرَ في مَا نقلتُهُ عن المحقِّقِ عضدِ الدِّين؛ تبيَّنَ لكَ أنَّه لَا خلافَ بين أهلِ السُّنَّةِ في إثباتِ صِفَةِ الكلامِ الحقيقي له تعالى في الأزل، إنما الخلاف فى التعبير عنه والقول السائد عن سادة الاشاعرة : كلام ليس بحرف ولاصوت مسلم ومحمول على الحرف المعروف والصوت الإنسانى ومن قال بإثبات الصوت من الحنابلة وبعض الأشاعرة يثبت صوتا بريئاً عن المخارج والحنجرة والجسم والذى اظن اذا قدر البشر على صنع ما يتلكم بلا حنجرة الجوال والهاتف فخالق هذا الصانع أقدر على أن يتكلم بلا حاجة إلى آلة . والله اعلم

١ واشتُهِرَ أنَّها مائةُ صحيفة، وأربعةُ كُتُبٍ على مَا وردَ في حديثِ أبي ذرٍّ، وهي خمسون صحيفة نزلَتْ على شيث بن آدم، وثلاثون صحيفة على إدريس، وعشرُ صُحُف على إبراهيم، وعشر على موسى قبلَ التَّوراة. رواه ابنُ حِبَّان في صحيحه. وقد تكلَّمَ عليه الوليُّ العراقيُّ، وردَّ على ابنِ حِبَّان جماعةٌ من الحُفَّاظِ لإدخالِهِ هذا الحديث في الصَّحيح. وفي كتابِ شرحِ الإيمانِ والإسلام: إنَّه يجبُ الإيمانُ بهم، ويصحُّ الإقرارُ بهم في الجملةِ؛ مع الكفِّ عن عددِهم، وكذلك ذكر محمَّد بن نصر المروزيُّ وغيرهما من أئمَّةِ السَّلف، قال: وهذا يُبيِّنُ أنَّهم لم يعلموا عددَ الكتبِ والرُّسُل، وأنَّ حديثَ أبي ذرٍّ في ذلك لم يثبتْ عندَهُم، انتهى. وقال شعيب الأرنؤوط: إسنادُه ضعيفٌ جدَّاً.

٢فائدة: التَّلمود هو القانون أو الشَّريعة الشَّفهيَّة الَّتي كانَ يتناقلُها الحاخامات الفريسيُّونَ مِنَ اليهودِ سِرَّاً؛ جيلاً بعدَ جيل. ثمَّ إنَّهم لِخَوفِهِم عليها من الضَّياع؛ دوَّنُوها، وكان تدوينها في القرنين الأوَّل والثَّاني بعدَ الميلاد، وأُطلِقَ عليها اسمُ "المشناه".

ومُشتَمِلٌ على خمسةِ دفاتر (أسفار)[1]:(١) سِفْرُ التَّكوين (٢) وسِفْرُ الخروج (٣) وسِفْرُ اللَّاويِّين (٤) وسِفْرُ العدد (٥)وسفرُ التَّثنية.

الثَّاني: الزَّبور، الَّذي أنزلهُ اللهُ على داود عليه الصَّلاة والسَّلام.[2]

الثَّالث: الإنجيل، هو المنزَل على سيِّدنا عيسى عليه السَّلام،ومعناه: البشارة.[3]

ثمَّ شُرِحَت فيما بعد هذه المشناه، وسُمِّيَ الشَّرح: "جمارا"، وأُلِّفَتْ هذه الشُّروح في فترةٍ طويلةٍ امتدَّت من القرن الثَّاني بعد الميلاد إلى أواخرِ السَّادس بعد الميلاد. وتعاقبَ على الشَّرحِ حاخاماتُ بابل، وحاخاماتُ فلسطين، ثمَّ سُمِّيَ المتن؛ وهو المشناه، مع الشَّرح؛ وهي جمار: "التَّلمود"، وما كانَ عليه تعليقاتُ وشرحُ حاخاماتِ بابل سُمِّيَ: تلمود بابل، وما كان عليه شروحُ حاخاماتِ فلسطين؛ سُمِّيَ: تلمود فلسطين (دراسات في الأديان اليهوديَّةِ والنَّصرانيَّةِ لسعود بن عبد العزيز الخلَف).

١ التَّوراة: كلمة عبريَّة، معناها: الشَّريعة، وتُسمَّى النَّاموس؛ أي: القانون. كما تُسمَّى أيضاً: (البانتاتيك) وهي كلمة يونانيَّة تعني: الأسفار الخمسة .والإصحاح ،جمعُها إصحاحات: فصلٌ من التَّوراة (محيط المحيط). والأسفارُ الخمسةُ هي:

١– سِفْرُ التَّكوين: يقع في (٥٠) إصحاحاً، وسُمِّيَ بذلك؛ لِاشتماله على قصَّةِ خلقِ العالَم، ثمَّ قصص آدمَ وذُرِّيَّته ونوح وإبراهيم وذُرِّيَّته، ينتهي هذا السِّفرُ باستقرارِ بني إسرائيل بمصر وموتِ يوسفَ عليه السَّلام.

٢– سِفْرُ الخروج: ويقع في (٤٠) إصحاحاً، وسُمِّيَ بذلك نسبةً إلى حادثة خروجِ بني إسرائيل من مصر إلى أرض سيناء بقيادة موسى عليه السَّلام، وفيه ذِكْرُ الحوادثِ الَّتي جرَت لبني إسرائيل في أرض التِّيه، والوصايا العشر، والكثير من الأحكام والتَّشريعات.

٣– سِفْرُ اللَّاويِّين: ويقع في (٢٧) إصحاحاً، ويحتوى على شؤون العبادات، وخاصَّةً القرابين والطُّقوس الكهنوتيَّة، وكانت الكهانة مَوكولةً إلى سِبط لاوي بن يعقوب، فلذلك نُسِبَ السِّفْرُ إليهم.

٤– سِفْرُ العدد: ويقع في (٣٦) إصحاحاً، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه حافلٌ بالعدِّ والإحصاءِ لأسباط بني إسرائيل، ومما يمكن إحصاؤه من شؤونهم ويتخلَّل ذلك بعضُ الأحكام والتَّشريعات.

٥– سِفْرُ التَّثنية: ويقع في (٣٤) إصحاحاً، وسُمِّيَ بذلك لإعادةِ ذِكْرِ الوصايا العشر، وتكرار الشَّريعة والتَّعاليم مرَّةً ثانيةً على بني إسرائيل عند خروجهم من أرض سيناء، وهذا السِّفْرُ الذي ينهي التَّوراةَ المنسوبةَ إلى موسى عليه السلام؛ وردَ في آخرها النَّصُّ الآتي: "فماتَ هناكَ موسى؛ عبدُ الرَّبِّ في أرضِ مؤاب بأمرِ الرَّبِّ وتَمَّ دفنُهُ في الوادي في أرضِ مؤاب تجاهَ بيتِ فاعور ولم يعرفْ إنسانٌ قبرَه إلى اليوم وكان موسى ابن مائة وعشرين سنة حين مات ... ".

٢ قال تعالى: {وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً}

٣ أما الإنجيل لغة، فهي: كلمة مأخوذة من اللفظ اليوناني: (إيفا نجليون EVANGELION) ومعناه: (الخبر الطيب) أو البشارة.

واصطلاحاً: يزعم النصارى أن المسيح عليه السلام قد استعمل كلمة الإنجيل بمعنى (بشرى الخلاص من خطيئة آدم الأزلية) التي حملها إلى الشر، واستعملها تلاميذه من بعده بالمعنى نفسه، ثم استعملت هذه الكلمة على الكتاب الذي يتضمن هذه البشرى وهي سيرة المسيح عليه السلام، وقد غلب استعمالها بهذا المعنى على إنجيل متى، إنجيل مرقس، إنجيل لوقا، وإنجيل يوحنا. (ر: كتاب يسوع المسيح ، للأب بولس إلياس، قاموس الكتاب قصة الحضارة ، لديورانت) .(تخجيل من حرف التوراة والإنجيل) بتحقيق محمود عبد الرحمن قدح

فائدة هامة : واما إنجيل برنابا ،فلا يعتبر من الأناجيل القانونية لدى النصارى ولا يعترفون به ، وبرنابا: اسمه "يوسف" وكان من دعاة النصرانية الأوائل، ويظهر من إنجيله أن له مكانة لدى المسيح عليه السلام، وحين ادعى بولس "شاؤول اليهودي" الدخول في دين المسيح عليه السلام خاف منه الحواريون ؛ لما يعلمون من سابق عداوته، فشفع له برنابا عندهم فقبلوه ضمن جماعتهم ، ثم إختلف معه بعد فترة من العمل في الدعوة سويا وانفصلا.

أقدم خبر عن إنجيل برنابا كان قريباً من عام ٤٩٢م وذلك حين أصدر البابا "جلاسيوس" الأول أمراً يحرم فيه مطالعة عددٍ من الكتب، كان منها كتابٌ يسمى "إنجيل برنابا" وهذا كان قبلَ مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لم يظهر له خبر بعد ذلك إلا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي حيث عثر أحد الرهبان "فرامرينو" على رسائل "لإريانوس" يُنَدِّدُ فيها بـ "بولس" وأسند "إريانوس" تنديده

وهذه الثَّلاثة ليسَت بمتواترة؛ بل مرويَّةٌ بالمعنى،وقعَ فيها تحريفاتٌ كثيرةٌ[1] أخرجَتْها مِن أن تكونَ كتابَ اللهِ[2].

هذا إلى "إنجيل برنابا".[التَّنْدِيدُ: أَنْ تُنَدِّدَ بِإِنْسَانٍ مِثْلَ أَنْ تُسَمِّعَ بِعُيُوبِهِ، الدلائل فى غريب الحديث] فحرص هذا الراهب على الإطلاع على هذا الإنجيل. واتفق أنه أصبح مقرباً للبابا "سكتس" الخامس، ودخل معه يوماً إلى مكتبته فأخذت البابا غفوة نام فيها، فأخذ "فرامرينو" يطالع في مكتبته رغبة في قطع الوقت، فوقعت يده على هذا الكتاب فوضعه في ثوبه وأخفاه، ثم أستأذن بعد أن أفاق البابا، وخرج فطالع الكتاب بشغف شديد ثم أسلم على أثر ذلك ، ثم في عام ١٧٠٩م عثر "كريمر" أحد مستشارى ملك بروسيا على نسخة لإنجيل برنابا باللغة الايطالية، عند أحد وجهاء مدينة أمستردام- حيث كان يقيم وقتئذٍ - وأهداها "كريمر" إلى الأمير "ايوجين سافوى" لوَلَعِه بالعلوم والآثار التاريخية، ثم انتقلت تلك النسخة فيما بعد -وذلك عام ١٧٣٨م- مع جميع مكتبة ذلك الأمير ،إلى مكتبة البلاط الملكي في "فينا" حيث هي موجودة الآن، ثم ترجمت إلى الإنجليزية، وعنها إلى العربية من قبل الدكتور خليل سعادة وهو لبناني نصراني.

وحين ظهر هذا الإنجيل أحدث دوياً في الأوساط النصرانية لما فيه من المعلومات المضادة لعقائدهم فحاولوا دفعه بوسائل كثيرة، ومما زعموه: أنه تأليف مسلم، ويدل على بطلان تلك الدعاوى أمور منها: ١- لماذا يؤلف رجل أسلم كتاباً للنصارى ويفتري الكذب وهو قد دخل في الإسلام؟.

٢-إن في الكتاب معلومات غير موجودة في كتب اليهود والنصارى الآن.

٣- إن مترجم الكتاب إلى العربية وهو خليل سعادة النصراني قد وصف صاحب الإنجيل بأنه على إلمام واسع جداً بالعهد القديم والنصرانية أكثر ممن نذروا أنفسهم للدين النصراني وتفسيره وتعليمه، حتى إنه ليندر أن يكون فيهم من يقرب من إلمام صاحب هذا الإنجيل، فكيف يكون مسلماً وله هذا الإلمام الواسع؟!

٤- إن مما يدفع أن يكون صاحبه مسلم ؛أن فيه أخطاءاً لا يمكن أن تقع من المسلم؛ لبداهتها، ومنها قوله: إن السموات عشرة، وخلطه بين اسم ميخائيل وميكائيل ،ويقول أدريل بدل إسرافيل.

إنَّ الذي جعل النصارى يحملون على هَذا الإنجيل حملتهم، ويتنصلون منه، هو مخالفته لأناجيلهم المعتمدة وعقيدتهم في أخطر وأهم نقاطها وهي:- أولاً: أنه صرح أن المسيح عليه السلام إنسان، وليس إله ولا ابن إله، وبين أن سبب تأليف إنجيله هو ردُّ هذه الفَريَّة التي أطلقها بولس مع غيرها من الإفتراءات كترك الختان وإباحة أكل اللحوم النجسة،.

ثانياً: أنه نقل عن المسيح التصريح بأن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام، وليس إسحاق كما يزعم اليهود.

ثالثاً:- أنه نقل عن المسيح التصريح بالبشارة بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم باسمه وذلك في مواطن عدة من كتابه

رابعاً: أن برنابا صرح أن المسيح لم يصلب وإنما رفع إلى السماء، وأن الذي صلب هو يهوذا الأسخريوطي وهو الذي وشى بالمسيح لدى اليهود، حيث أُلْقِيَ عليه شبه المسيح فقبض عليه وصلب بدلاً عن المسيح عليه السلام.

١ أسبابُ وقوعِ التَّحريفِ في الكتب السَّابقة:١) الرِّوايات بالمعني ٢) كتابة التَّفسيرِ بجنبِ المفسَّر، ثمَّ اختلاط التَّفسير بالمفسَّر ٣) التَّحريف بالحذفِ قصداً؛ لكتمان علائمِ نبيِّنا محمَّدٍ ولكتمانِ بعضِ شرائع كانَت تضرُّهم في الظَّاهر؛ كالرَّجْمِ ٤) التَّحريفُ المعنويُّ.

٢ فائدة: ذكر بعض القرائنِ والدَّلائلِ على تحريفِ «بايبل» (الكتاب المقدَّس عندَ أهلِ الكتاب).

١. ذكر قصص خرافيَّة فيها: تحوي أسفارُ التَّوراةِ أخباراً هي للخرافة أقربُ منها للأخبارِ المعقولة، وَمِن ذلك: قِصَصُ شمشون الجبَّار وخصلات شَعرِهِ الَّتي كانَت سبباً في أعاجيبِهِ وقوَّتِهِ وانتصاراتِهِ، ومِن أعاجيبه: أنَّهُ لَمَّا ربطَهُ قومُهُ وسلَّمُوه لِلفلسطيِّينَ مُوثَقاً؛ "فحلَّ الوثاقَ عن يديه، ووجدَ لحي حمارٍ طريَّاً ، فمَدَّ يدَهُ، وأخذَهُ، وضربَ به ألفَ رَجُلٍ" (القضاة ١٥/١٤-١٦)

تُبالغُ التَّوراةُ وهي تتحدَّث عن بني إسرائيل وأعدادهم وبطولاتهم، فتذكرُ أنَّ البطلَ يوشيبا "هزَّ رمحَهُ على ثمانمائة؛ قتلَهُم دفعةً واحدة" (صموئيل (٢) ٢٣/٨) فَكَمْ كانَ طولُ هذا الرُّمح؟ وكيف تمَّ هذا ؟!.

ومثلُهُ في المبالغة قِصَّة أبيشاي ويشبعام، فكلاهُمَا قتلَ ثلاثمائة دفعةً واحدةً، وبِهزَّةِ رمحٍ. (انظرْ أيَّام (١١/١١ ، ٢٠) ، لكنَّ شمجر بن عناة قتلَ مِنَ الفلسطيِّيينَ ستمائة رجل بمنساس البقر، (انظر القضاة ٣/٣١). كيف يحصل هذا ؟ كيف لم يهربُوا ؟ هل انتظرَ كلٌّ منهُم دورَهُ ؟!!.

(وَرُسُلِه)

النَّبيُّ[1]: رَجُلٌ[1] بَعثَهُ اللهُ[2] لِتبليغِ الشَّرائع، بشرٌ[3] سوى له لَحْمٌ وَعَظْمٌ، يأكلُ الطَّعامَ ويمشي في الأسواقِ، ليسَ بِنُورٍ[4].

ومثلُهُ: المبالغةُ في عرضِ كلِّ مَا يتعلَّقُ بِبني إسرائيل: "كان طعامُ سليمانَ لليومِ الواحدِ ثلاثينَ كُرّ سميذ" [الدَّقيق الأبيض —آرد سفيد]، وستِّين كر دقيق، وعشر ثيران مُسمَّنة، وعشرينَ ثوراً من المراعي، ومائة خروف عدا الأيائل واليمامير والأوزّ المسمَّن" (ملوك (١) ٤/٢٢ – ٢٣). ونحوه كثير...

وفي سِفْرِ التَّكوين، الإصحاح [٣٢ : ٢٢]: قال الرَّبُّ لنَبيِّهِ يعقوب حينَ صارعَه ورأى أنَّه لم يتغلَّبْ عليه: ((أطلِقِني، فقد طلعَ الفجر. فأجابَه يعقوب: لا أُطلِقُكَ حتَّى تباركني. فسأله: ما اسمُك؟ فأجابَ: يعقوب. فقال: لا يدعى اسمُكَ في ما بعد يعقوب، بل إسرائيل ــ ومعناه: يُجاهد مع الله ــ لأنَّكَ جاهدْتَ مع اللهِ والنَّاسِ وقدرت. فسأله يعقوب: أخبرني مَا اسمك؟ فقال: لماذا تسأل عن اسمي؟ وباركَه هناك. ودعا يعقوب اسمَ المكان فنيئيل إذ قالَ: لأنِّي شاهدتُ اللهَ وجهاً لِوَجهٍ وبقيتُ حيَّاً)). وهكذا حصلَ يعقوب على اسمِ إسرائيل بقوَّتِهِ ومصارعتِهِ مع الله . . . !

٢. ضياعُ أسفارٍ كثيرة: فهذه أسماءُ بعضِ الأسفارِ والكتبِ المقدَّسةِ الَّتي ضاعَت من أيدي اليهود، وجاء ذِكْرُها في أسفار الكتاب المقدَّس الموجود اليوم. فيثبت أنَّ اليهودَ لم يحفظوا كلام الرَّبِّ.

١) سِفْرُ حروبِ الرَّبِّ: وقد جاء ذِكْرُ اسمِ هذا السِّفْرِ في سِفْرِ العدد [٢١ : ١٤] ٢) سِفْرُ ياشر: وقد جاءِ ذِكْرُ اسمِ هذا السِّفْرِ في سِفْرِ يشوع [١٠ : ١٣] . ٣) سِفْرُ أمور سليمان: جاء ذِكْرُهُ في سِفْرِ الملوك الأوَّل [١١ : ٤١] ٤) سِفْرُ مرثيَّة أرميا: وجاءَ ذِكْرُ هذه المرثيَّةِ في سِفْرِ أخبارِ الأيَّام الثَّاني [٣٥ : ٢٥] ٥) سِفْرُ أخبارِ ناثان النَّبيِّ ٦) سِفْرُ أخيا النَّبيِّ الشَّيلونيِّ، فأين هو ؟!.

٧) وسِفرُ رؤى يعدو الرَّائي: وقد جاء ذِكْرُ هذه الأسفار في سِفْرِ أخبارِ الأيَّامِ الثَّاني [٩ : ٢٩] ٨) سِفْرُ أخبارِ جاد الرَّائي: وقد جاء ذِكْرُهُ في سِفْرِ أخبارِ الأيَّام الأوَّل [٢٩ : ٣١] ٩) كتاب العهد لموسى عليه السَّلام: وقد جاء ذِكْرُهُ في سِفْرِ الخروج [٢٤ : ٧]

يقولُ آدم كلارك: "حصلَ لقلوبِ العلماءِ قلقٌ عظيمٌ لأجلِ فقدانِ تاريخِ المخلوقاتِ [سِفْرُ مفقود ذكر في ملوك (١) ٤/٣٢ – ١٣] فقداناً أبديَّاً ". ويقول طامس أنكلس الكاثوليكيُّ: " اتِّفاقُ العالم على أنَّ الكتبَ المفقودةَ مِنَ الكتبِ المقدَّسةِ ليسَت بأقلَّ مِن عشرين".

٣. اختلافُ نُسَخِ التَّوراة: هنا ثلاثُ نُسَخٍ مَشهورة من التَّوراة، وهي الَّتي تتفرَّع عنها جميع النُّسَخِ والتَّرجماتِ الأُخرى وهي:

١) النُّسخةُ العِبريَّةُ المقبولةُ والمعتبرةُ لدى اليهودِ وجمهورِ علماءِ البروتستانت، وهي مأخوذةٌ مِنَ النُّسخةِ الماسوريَّة.

٢) النُّسخةُ اليونانيَّةُ المعتبرةُ عند النَّصارى الكاثوليك والأرثوذكس، وهي الَّتي تُسمَّى: السَّبعينيَّة وما ترجم عنها.

٣) النُّسخةُ السَّامريَّة المعتبرةُ والمقبولةُ لدى السَّامرِيِّيْنَ مِنَ اليهود.

وإذا قارَنْتَ بين هذه النُّسَخِ الثَّلاث؛ تجد بينَها تبايناً شديداً، فيه دلالةٌ واضحةٌ على التَّحريف، وَمِن الأمثلة: الاختلافُ في عددِ الأسفار: وذلك أنَّ النُّسخةَ العبريَّةَ؛ عددُ أسفارِهَا تسعةٌ وثلاثون سِفْراً، وما عدا ذلك لا يعتبرونه مُقدَّساً. أمَّا النُّسخةُ اليونانيَّة؛ فهي تزيدُ سبعةَ أسفارٍ عن النُّسخةِ العبريَّةِ، ويعتبرها الكاثوليك والأرثوذكس قانونيَّةً ومُقدَّسة. أمَّا النُّسخةُ السَّامريَّة؛ فلا تضمُّ إلَّا أسفارَ موسى الخمسة فقط، وقد يَضمُّونَ إليها سِفْرَ يوشع فقط، وما عداه؛ فلا يعترفون به ولا يعدُّونَهُ مُقدَّساً.

فهذا الاختلافُ الهائلُ بين النُّسَخِ لكتابٍ واحدٍ، والكلُّ يزعم أنَّه مُوحىً بِهِ مِن عندِ الله، ويدَّعي أنَّ كتابَهُ هو الكتابُ الحقُّ، وَمَا عداهُ باطل؛ ففي ذلكَ دليلٌ على التَّحريفِ مِنْ قِبَلِ المتقدِّمين، وأنَّ المتأخِّرينَ استلمُوا مَا وصلَ إليهِم بدونِ نظرٍ في ثبوتِهِ أو عدمِ ثبوته، أو أنَّ المتأخِّرين وصلَتْهُم كُتُبٌ عديدةٌ ومتنوِّعةٌ، فأدخلوا مَا رأوا أنَّه مُناسبٌ وذو دلالاتٍ مُهِمَّة، وحذفُوا مَا رأوا عدم تناسبه مع ما يعتقدون، أو يرون، بدونِ أن يكونَ لهم دليلٌ صحيحٌ على إضافةِ مَا أضافوا مِنَ الأسفار أو حذفِ مَا حذفوا منها.

وإذا قارَنْتَ بين النُّسَخِ الثَّلاثة فيما اتَّفقَتْ في ذِكْرِهِ مِن أخبارٍ وقصص؛ وَجَدْتَ بينها اختلافاً كبيراً (مأخوذٌ مِن كتاب: تحريفِ الكتابِ المقدَّسِ للتَّيميِّ).

١ نُكتة: المرادُ بالرُّسُلِ هَهُنا: مَا يشملُ النَّبيَّ، وهذا بابٌ وسيعٌ يُسمَّي: باب إذا اجتماعا؛ تفرَّقَا، وإذا تفرَّقَا؛ اجتمَعَا.
بل الظَّاهر مِن كلامِ السَّادةِ الماتريديَّةِ أنَّهما متساويانِ عندهم.

وَلَا عالم الغيب[5] وَلَا حاضر وَلَا ناظر[6]، والحقُّ أنَّ النِّزاعَ في حياةِ الأنبياءِ لفظيَّة[7]

١ وليس بجنِّيٍّ كما دلَّت عليه الإضافةُ العهديَّة، إذ لم يكن مِنَ الجنِّ نبيٌّ كما ذهبَ إليه، ففي آكامِ المرجان: جمهورُ العلماءِ سَلَفاً وخَلَفاً على أنَّه لم يكن مِنَ الجنِّ قطُّ رسولٌ، ولم تكن الرُّسُلُ إلَّا مِنَ الإنس، ونقل معنى هذا عن ابن عبَّاسٍ وابنِ جريح ومجاهد والكلبيِّ وأبي عبيد والواحديِّ،اهـ وقال الضحاك وغيره :كان منهم رسل ،وجمعَ مولانا مفتي محمَّد شفيع بين القولَيْنِ بأنَّ رسولَ الجنِّ كانَ رجلاً منهم، آمن بنى عصره وزمانه اهـ. وهو المروى عن ابن عباس رضى الله عنهما

فائدة: الجمهور ولم تكن امرأةٌ نبيَّةً قطُّ عندَ الماتريديَّةِ، وهو الرَّاجحُ، والحكمةُ أنَّها فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ.

٢ قال ابنُ حِبَّان: مَن ذهبَ إلى أنَّ النُّبوَّةَ مُكتسبةٌ لا تنقطِع، أو إلى أنَّ الوليَّ أفضلُ من النَّبيِّ؛ فهو زنديق، يجبُ قتلُهُ لِتَكذيبِ القرآن وخاتمِ النَّبيِّينَ، واللهُ أعلم. "الزَّرقانيُّ". قلتُ: وَمَن زعمَ أنَّها مُكتسبة؛ يلزمه أنَّها قد تُسلَبُ أيضاً، وهذا اعتقادُ اليهودِ في بلعام، فإنَّه كانَ نبيَّاً عندَهُم في بني مواب كما حكاه ابنُ حزم عنهم،..والحاصلُ أنَّ النُّبوَّةَ فضلٌ مِنَ الله، وموهبةٌ، ونعمةٌ مِنَ اللهِ تعالى. اهـ (إكفار الملحدين).

قال الإمامُ التَّهانويُّ رحمه اللهُ: وقد رغمَ بعضُ مُدَّعِي الاجتهادِ في حقيقةِ الوحي؛ أنَّ بعضَ النَّاسِ تغلبُ على فكرِهم عواطفُ قويَّةٌ للجدِّ في صالحِ أُمَّتِهِم، فيتألَّمونَ لأحوالِهَا ،ويسهرونَ مِن أجلها.

٣ وَمَن أنكرَ بشريَّةَ الأنبياءِ عموماً، أو أنكرَ بشريَّةَ سيِّدِ الأبرارِ، وادَّعى أنَّه نورٌ؛ فقد كفرَ ووافقَ في العقيدةِ الكفَّارَ المنكرين عن الرِّسالة؛ لكونِ الرُّسلِ بشراً، قالَ اللهُ تعالى: {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ انْ يُؤْمِنُوا اذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى الَّا انْ قَالُوا ابَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا} (٩٤/ الإسراء)، فَهُم كانوا يُنكِرونَ الرِّسالةَ لِكَونِهِم بشراً، وجَهَلَةُ زمانِنَا يُنكرونَ البشريَّةَ؛ لِكَونهم أنبياء، مَا أقربهما، وفي أحسنِ الفتاوي: اِدِّعاءُ أنَّه عليهِ السَّلام نورٌ وليسَ مِنَ البشرِ: إهانةٌ له عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلام.

٤ وَمَا يذكرونَه في ذكرِ المولدِ النَّبويِّ أنَّ نورَ مُحَمَّدٍ خُلِقَ مِن نورِ اللهِ، بمعنى أنَّ ذاتَهُ المقدَّسةَ صارَتْ مادَّةً لِذَاتِهِ المنوَّرة، وأنَّه تعالى أخذَ قَبضةً مِن نورِهِ فَخلقَ مِن نورِهِ، وهذا سَفسطةٌ مِنَ القول، فإنَّ ذاتَ رَبِّنَا تباركَ وتعالىَ مِن أن تكونَ مادَّةً لِغَيرِهِ وأخذ قبضة مِن نوره؛ ليسَ معناهُ أنَّه قطعَ منهُ جزءاً فجعلَهُ نورَ نبيِّه، فإنَّه مُستلزمٌ للتَّجزُّؤ، وغير ذلك ممَّا يتبعه في ذاته تعالى الله عنه.

والَّذي أوقعَهُم في هذه الورطةِ الظَّلماء؛ هو ظاهرُ روايةِ عبد الرَّزَّاق في مُصنَّفِهِ عن جابرٍ قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، بأبي أنتَ وأُمِّي، أخبرني عن أوَّلِ شيءٍ خلقَهُ اللهُ قبلَ الأشياء، فقالَ: يا جابر، إنَّ اللهَ خلقَ قبلَ الأشياءِ نورَ نبيِّكَ مِن نورِه، فجعلَ ذلكَ النُّور يدورُ بالقدرة حيث شاءَ الله، ولم يكن في ذلك الوقتِ لوحٌ وَلَا قلمٌ وَلَا جَنَّةٌ وَلَا نارٌ وَلَا مَلَكٌ وَلَا سماءٌ وَلَا أرضٌ وَلَا شمسٌ وَلَا قمرٌ وَلَا جِنِّيٌّ وَلَا إنسٌ، الحديث المذكور بتمامِهِ في المواهبِ اللَّدنِّيَّةِ وغيره، وقد أخطأوا في فهمِ المراد النَّبويِّ، ولم يعلمُوا أنَّ الإضافةَ في قولِهِ: «مِن نورِهِ» كالإضافةِ في قوله تعالى في قِصَّةِ خلقِ آدمَ: {ونفخْتُ فيه من روحي}، وَكَقولِهِ تعالى في قصَّةِ سيِّدنا عيسى: {وروح منه}، وكَقولِهم: بيتُ اللهِ للكعبةِ والمساجدِ، وقولهم: روحُ اللهِ لعيسى وغير ذلك.

قال الزَّرقانيُّ في شرحِ المواهبِ عندَ شرحِ قولِهِ: «مِن نورِهِ»: إضافةُ تَشريفٍ وإشعارٌ بأنَّه خلقٌ عجيبٌ، وأنَّ له شأناً له مناسبة ما إلى الحضرةِ الرُّبوبيَّةِ على حدِّ قولِهِ تعالى: {ونفخْتُ فيهِ مِن روحي}، وهي بيانيَّةٌ؛ أي: مِن نورٍ هو ذاتُهُ، لَا بمعنى أنَّها مادَّة خلق نوره، بل بمعنى تعلُّقِ الإرادةِ بِهِ بِلَا واسطة شيء في وجودِه. انتهى

فائدة : قولهم «نور عرشه » إن كان المراد منه انه منور العرش ،فغلط وباطل وإن كان المراد انه زينت العرش، فجائز اهـ يستفاد من فتاوى دار العلوم زكريا : ١/ ٥٧

٥ فَمَنِ ادَّعَى أنَّ الجزئيَّاتِ بأسرِهَا حاضرةٌ عند النَّبيِّ حضورَها عندَ خالقِها؛ فقد افترى إثماً عظيماً، اهـ (فيض الباري :٣٨٥/٤) وقالَ في: (٤ / ٣٥٨): وَمَنْ لا يدريه مِنَ الأغبياءِ؛ يجعل الجنسَ مُستغرقاً، ويزعمُ أنَّه لمْ يبقَ مِنَ الغيبِ شيءٌ إلَّا قد أعطاهُ إيَّاه، وتلكَ غباوةٌ ركبَها مِن عندِ نَفْسِهِ، فَليركبها اهـ.

٦ فبطلَ زعمُ جهلةِ الواعظينَ بلفظِ الشَّاهدِ والشَّهيد أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عالمُ الغيبِ لَا يخفَى عليه شيءٌ من السَّماواتِ والأرض، وأنَّه حاضرٌ مَوجودٌ في كلِّ مكانٍ مثلَ إله العالمين، نعوذُ باللهِ تعالى منهُ، فإنَّهُ مِنَ الشِّركِ باللهِ تعالى، وداءِ أُمَّةِ عيسى عليه السَّلام؛ حيثُ جعلوه وَلَدَاً لهُ تعالى عن ذلكَ علوَّاً كبيراً اهـ. (أحكام القرآن : ٢٣٠/٤) ؛وكذا في (بلوغ المرام ص ١٨٦).

٧ أو قريبة منها، فإنَّ الحياةَ الدُّنيويَّةَ لم يَقُلْ بِهَا أحدٌ، وكلُّ مؤمنٍ قائلٌ بأنَّ الشُّهداءَ أحياءٌ عندَ ربِّهم يُرزقونَ بحياةٍ برزخيَّةٍ، والأنبياءُ أحياءٌ بالأَوْلَى. راجع فتاوى حقانية : ١٥٨/١

وَ هُمْ أكمَلُ الخلقِ صورةً، فليس فيهِمْ أبرصُ وَلَا أعرجُ وَلَا أكمَه[1]؛ بل خُلِقُوا مَحفوظينَ مِنَ العيوبِ الظَّاهرة.

كمَا هُم كُلُّهُم مُنزَّهونَ عن الكُفْرِ والقبائحِ والمعاصي[2]، وقد كانَتْ مِنهُم زَلَّات[3].

ذكرَ فِي القرآنِ أسماء خمسٍ وعشرين منهم[4]، وذكرَ فِي الحديث، وَمَا سِوَاهُم لَا

---

١ وَمَا نُسِبَ إلى شُعيبٍ عليه السَّلامُ أنَّه كان أعمى؛ لَمْ يثبتْ، ولو سَلِمَ؛ فالمرادُ منهُ ضعفُ البصرِ أو العمى الطَّارئ، وهو المراد في سيِّدنا يعقوبَ عليه السَّلام، وفِي هداية المريدِ للَّقانيِّ: أنَّه يجوزُ على الأنبياءِ عليهم السَّلام كلُّ عرضٍ بشريٍّ، ليسَ مُحرَّماً وَلَا مَكروهاً، وَلَا مُباحاً مُرزياً، وَلَا مُزمِناً، وَلَا مِمَّا تعافَهُ الأنفسُ، وَلَا مِمَّا يؤدِّي إلى النَّفرة، ... وأمَّا الإغماء؛ فقالَ النَّوويُّ: لَا شكَّ فِي جوازِهِ عليهِم؛ لأنَّه مرضٌ بخلافِ الجنونِ، فإنَّه نَقْصٌ، وقيَّدَ أبو حامد، يعني الغزاليَّ، الإغماءَ بغيرِ الطَّويل، وجزمَ بِهِ البلقينيُّ، قالَ السِّبكيُّ: وليسَ كَإغماءِ غيرِهم؛ لأنَّه إنَّما يسترُ حواسَّهُم الظَّاهرة، دونَ قلوبِهِم؛ لأنَّها مَعصومةٌ مِنَ النَّومِ الأخفِّ، ويمتنع عليهم الجنون، وإنْ قلَّ، لأنَّهُ نَقْصٌ، ويلحقُ بِهِ العَمَى، ولم يعمَ نبيٌّ قطُّ، وَمَا ذُكِرَ عن شُعَيبٍ مِن أنَّه كانَ ضريراً؛ لم يثبتْ، وأمَّا يعقوب؛ فَحَصَلَتْ له غشاوةٌ وزالَت. انتهى. (الإسرائيليَّات والموضوعاتُ فِي كتب التَّفسير)

٢ مُعضِلَةٌ وحَلُّها: قال فِي الهنديَّةِ: وَلو قالَ: لم يعصُوا حالَ النُّبوَّةِ وَلَا قبلَها؛ كَفَر؛ لأنَّه ردَّ المنصوص. وهل هذا إلَّا تهافُت؟.

وأُجيبُ بحملِ القولِ بكُفرِهِ على مَا إذا كانَ القائلُ مِنَ العوامِّ الَّذين لَا يعرفونَ إلَّا ظواهرَ النُّصوصِ، وأمَّا إذا كانَ مِمَّن يعلمُ أنَّها مُأوَّلةٌ وليسَتْ ظواهرُها بمُرادةٍ؛ فَلَا يكفُر (انتهى) . وأجابَ بعضُهم بِمَا يُأوَّلُ إلى هذا الجوابِ مع قصورٍ؛ فقالَ: مُرادُهُم بقولِهِم: يكفرُ مَن قالَ: لم يعصوا المعصيةَ الثَّابتةَ بقولِهِ تعالى: {وعصى آدمُ ربَّهُ فغوى} [طه: ١٢١] ؛ لأنَّه تكذيبٌ للنَّصِّ، ويكفرُ مَن أرادَ بالمعصيةِ الكبيرةِ (انتهى).

أقولُ: إنَّما يكونُ تكذيباً للنَّصِّ إذا قالَ القائلُ مِنَ العوامِّ الَّذين لا يعرفونَ إلَّا ظواهرَ النُّصوصِ: وَالجهلُ عذرٌ فِي بابِ المكفِّرات على ما عليه الفتوى، فلَمْ يتمَّ الجواب. والَّذي قام فِي نفسي وأدَّى إليه حدسي؛ أنَّ هذا الفرعَ دخيلٌ على أهلِ المذهبِ؛ إذ لا يظنُّ أنَّ أحداً منهم يذهبُ، وقد يُقالُ: إنَّ الميم سَقَطَتْ مِن ثنايا الأقلامِ؛ فأوجبَتْ فسادَ الكلامِ، وأنَّ الأصلَ كانَ ولو قالَ: الأنبياءُ لم يُعصَمُوا حالَ النُّبوَّةِ وقبلَها؛ كَفَر؛ لأنَّهُ ردَّ النُّصوصَ، وأرادَ بالنُّصوصِ حينَئذٍ: الأدلَّةَ الدَّالَّةَ على عِصْمَتِهِم المذكورةِ فِي عِلْمِ الكلام، وقد أَلَّفْنَا فِي تحريرِ هذه المسألةِ رسالةً سَمَّيْنَاها: إتحاف الأذكياءِ بتحريرِ مسألةِ عِصْمَةِ الأنبياء، فَلْيُراجِعْهَا مَن أراد. مِن: (غمز عيون البصائر، شرح الأشباه) باختصارٍ وَتصرُّف.

٣ ذهبَ إخوانُنَا الأشاعرةُ إلى أنَّهُم مَعصومونَ عَنِ الكبائرِ والصَّغائرِ الَّتي فيها معنى الخِسَّةِ دونَ غيرِها، وقولُهم أقربُ إلى النَّصِّ وأسلَمُ مِنَ الاحتياجِ إلى التَّأويلاتِ البعيدة.

وفي كتابِ أصولِ الدِّيْنِ للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ): والمذهبُ السَّديدُ أنَّه لَا يجبُ الإيمَانُ بِتَصْدِيقِ القرآنِ والكتبِ عَن تَأوِيلِ مَا وردَ فِي حقِّ الأنْبِيَاءِ عَلَيْهِم السَّلَام مِن هَذِه النُّصُوصِ لِأَنَّ فِي تَأوِيلهَا تعرُّضاً لأحوالِهم على وَجهٍ لَا يَأمَنُ الْخَطَأَ فِي ذَلِك، مَعَ أَنَّا غيرُ مُكلَّفِيْنَ بذلك، فَيجبُ الْكَفُّ عَنهُ.

٤ قال الإمامُ الماتريديُّ فِي تفسيره: ولم يؤخَذْ علينا معرفةُ أسامي الرُّسُلِ؛ إنَّما أُخِذَ علينا الإيمانُ بهم جملةً؛ ألا ترى أنَّ اللهَ – عَزَّ وَجَلَّ – لم يذكرْ فِي الكتابِ الأنبياءَ والرُّسلَ جميعاً؛ واحدًا فواحدًا، ولا ذكرَ أسماءَهم؛ إنَّما ذكرَ بعضًا منهم؟! أفترى أنَّ مَن لم يعرفْ أسماءَهم لم يكنْ مؤمنًا؟! هذا بعيد.

استطراد: وذكرَ أبو منصور الجواليقيُّ فِي كتابِ (المعرَّب): أسماءُ الأنبياءِ كلُّها أعجميَّةٌ إلَّا أربعة، وهي: آدم وصالح وشعيب ومحمَّد، عليهم الصَّلاة والسَّلام اهـ. [عمدة القاري]فهي غيرُ مُنصرفةٍ، والعجبُ كلُّ العجبِ مِن بعضِ السَّادةِ المفسِّرين، حيثُ يشتقُّونَ هذه الأسامي عن كلماتٍ عربيَّةٍ فيقولون: يوسفُ مُشتقٌّ مِنَ التَّأسُّف، وَنوح من النَّوحة، وَو... مع أنَّ الاشتقاقَ مِن خواصِّ الكلماتِ العربيَّةِ دونَ العجميَّةِ، وأنا لِزيادةِ الفائدةِ ذكرْتُ معاني هذه الأسامي مأخوذاً مِن كُتُبِهِم فِي آخرِ الكِتَاب.

عِلْمَ لنا بهم[١]، وَأُولو العزمِ منهُم كانوا خمسةً[٢]: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمَّد صلَّى اللهُ عليهِم وسلَّم، والذَّبيحُ هو إسماعيل،[٣] ٧

وَمَا نُقِلَ مِنَ الإسرائيليَّاتِ لا نُصَدِّقُهُ وَلَا نُكَذِّبُهُ[٤]، إلَّا أنْ يُخالِفَ الأصولَ أو يؤيِّدَ بكلامِ الشَّارعِ، أو كانَ في الوعظِ بِلَا تعلُّقٍ بالأنبياء[١].

---

١ بأسمائهم وأماكن بعثتِهِم.

٢ كتابُ أصولِ الدِّيْنِ للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ).

٣ وفي الدُّرِّ: (قولُهُ: والمختار أنَّ الذَّبيح إسماعيل) وفي أوَّلِ الحليةِ أنَّه أظهرُ القَولَيْن. اهـ. قُلْتُ: وَبِهِ قالَ أحمد، ورجَّحَهُ غالبُ المحدِّثين، وقال أبو حاتم: إنَّه الصَّحيح، والبيضاويُّ: إنَّه الأظهَر. وفي الهدي أنَّه الصَّوابُ عندَ علماءِ الصَّحابةِ والتَّابعين فَمن بعدَهم، والقولُ بأنَّهُ إسحاق؛ مَردودٌ بأكثرِ مِن عشرين وجهاً. نعم: ذهبَ إليه جماعةٌ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين، ونَسبَهُ القرطبيُّ إلى الأكثرين، واختارَهُ الطَّبريُّ، وجزمَ بِهِ في الشِّفاء، وتمامه في شرحِ الجامعِ الصَّغيرِ للعلقميِّ عندَ حديثِ الذَّبيحِ إسحاق. قال في البحر: والحنفيَّةُ مائلونَ إلى الأوَّل، ورجَّحه الإمامُ أبو اللَّيثِ السَّمرقنديُّ في البستانِ بأنَّهُ أشبهُ بالكتابِ والسُّنَّةِ. فأمَّا الكِتابُ؛ فقوله: {وفديناه بذبحٍ عظيم} [الصَّافَّات: ١٠٧]، ثمَّ قالَ بعد قصَّةِ الذَّبح: {وبشَّرْنَاه بإسحاق} [الصَّافَّات: ١١٢] الآية.

وأمَّا الخبرُ؛ فَمَا رُوِيَ عنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أنا ابنُ الذَّبيحَيْنِ» يعني: أباه عبد الله وإسماعيل، واتَّفقَتِ الأُمَّةُ أنَّه كانَ مِن ولدِ إسماعيل، وقالَ أهلُ التَّوراةِ: مكتوبٌ في التَّوراةِ أنَّه كان إسحاق، فإنْ صحَّ ذلك فيها؛ آمنَّا بِهِ اهـ، ونقلَ ح عن الخفاجيِّ في شرحِ الشِّفاءِ أنَّ الأحسنَ الاستدلالُ بقولِهِ تعالى: {ومِن وراء إسحاق يعقوب} [هود: ٧١]؛ فإنَّه مع إخبار اللهِ تعالى أباهُ بإتيانِ يعقوبَ مِن صُلْبِ إسحاق؛ لا يتمُّ ابتلاؤه بذبحِهِ؛ لعدمِ فائدتِهِ حينَئذٍ اهـ؛ أي: لأنَّه أمرَ بذبحِهِ صغيراً، فَلَا يمكن أن يكونَ الأمرُ بعدَ خروجِ يعقوبَ مِن صُلْبِهِ، فَافْهَمْ اهـ كلام الرَّدِّ.

استطراد: حديثُ: «أنا ابنُ الذَّبيحَين» لا يثبتُ عند المحدثين، قال الإمامانِ؛ الزيلعيُّ وابنُ حَجَرٍ في تخريجِ أحاديثِ الكشَّاف: لمْ نجدْهُ بهذا اللَّفظ، وقال الحافظُ العراقيُّ: إنَّه لمْ يقفْ عليه، وَلَا يعرف بهذا اللَّفظ، وأمَّا حديثُ الأعرابيِّ الَّذي جاءَ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ طالباً العطاء؛ فقالَ فيما قال: "فَعُدْ عليَّ مِمَّا أفاءَ اللهُ عليكَ يَا بنَ الذَّبيحَيْنِ، فتبسَّمَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وَلَمْ يُنْكِرْ عليه"، فهو حديثٌ حَسَن، بَل صَحَّحَه الحاكِمُ، وقد وردَ مِن طرقٍ عِدَّةٍ يُقوِّي بعضُهَا بعضاً (كشفُ الخفاءِ ومُزيلُ الإلباس)

فائدة: وردَ في سياقِ بعضِ رواياتِ البخاريِّ مَا يدلُّ على أنَّ الذَّبيحَ هو إسحاق؛ فإنَّ فيها: "فقالَ لها [لهاجر] الملَكُ: لَا تخافوا الضَّيعة، فإنَّ هَا هُنا بيتُ الله، يبني هذا الغلامُ وأبوه"، وفيها: "فلمَّا أدركَ [إسماعيل] زَوَّجُوه [جُرْهُم] امرأةً منهم، وماتَتْ أُمُّ إسماعيل، فجاء إبراهيم بعدما تزوَّجَ إسماعيل"، وأجابَ عنه في العمدةِ وغيرِها؛ بأنَّه ليسَ في الحديثِ نفيُ مجيئِهِ بين الزَّمانَيْنِ، وفي حديثِ أبي جَهْم أنَّ إبراهيمَ كان يزورُ هاجرَ كلَّ شهرٍ على البُراق؛ يغدو غدوةً فيأتي مَكَّةَ، ثمَّ يرجع، فيقيلُ في منزله بالشَّأم.

٤ فائدةٌ في سردِ أسماءٍ تُنسَبُ إلى مُتعلِّقي الأنبياء لا ثبوت لها في النَّصِّ المرفوع: ١) أسامي إخوةِ يوسف بشمول بنيامين ٢) اسمُ المرأة الَّتي راودَت يوسفَ عن نفسِهِ: (زليخى). ٢) اِسمَا ابنَي آدمَ: (هابيل وقابيل) ٤) اسمُ مَلِكَةِ سبأ: الناس يقولون إنَّها كانَت بلقيس، لكنَّه لم يثبتْ. ٥) اسمُ أُمِّ موسى. ٦) اسمُ أُمِّ مريم. ١) أسامي الرُّسلِ المذكورينَ في يس ٧) أسماءُ أصحابِ الكهفِ واسمُ سلطانِ زمانِهِم. ٨) أسامي أولادِ هارون: شبر وشبير ومشبر. ٩) آصِف بن برخيا. ١٠) عزازيل. ١١) عزرائيل.

فائدةٌ مُهِمَّة: الأصلُ والأحوَط والرَّاجحُ: أن يبقى مَا أبهمَهُ اللهُ ورسولُه في القرآنِ والحديثِ على إبهامِهِ؛ فإنَّه لَا فائدةَ في تفسيرِهِ، ولو كانَ؛ لَفسَّرَهُ اللهُ ورسولُه، ثمَّ إن كان لها معانٍ لغتية معلومة فالحمل عليها احوط وارجح واوفق ،وقد شنع الله تعالى عمل من يفسر المبهمَ بلا دليلِ ونهانا عن الخوض في تلك المباحث حيث قال:سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا (٢٢) ففي هذه الآية الكريمة ثلاثة دروس عقيدويَّة: (١) تفسيرُ المُبهماتِ لا عن دليلٍ، مذمومٌ ورجمٌ وبالغيب. (٢) المجالدلة في المُبهماتِ ممنوعٌ شرعاً. (٣) الاستفتاءُ والاقتباسُ مِن أهلِ الكتابِ والإسرائيليَّاتِ ممنوعٌ، ثمَّ إنْ توجَّهْتَ حقَّ توجُّهٍ؛ ترى المبهمات أكثرَ حرفاً من المفسَّر، فلو كان المفسَّرُ خيراًو مُراداً؛ لكانَ ذكرُهُ أولى مِنَ المبهَم ، قس بين " الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ " و "قطيفر"

والرَّاجِحُ أنَّ الخضرَ عليه السَّلامُ كانَ نبيَّاً[٢]، وأنَّ إخوةَ يوسفَ[٣] وأُمَّ موسى ومريم لم يكونوا أنبياء، ولم تثبتْ نبوَّةُ ذي القَرنَيْنِ وَزرتشت وبوذا[٤].

---

١ في العبارةِ إجمالٌ لا بُدَّ مِن توضيحه:

اِعلَمْ أنَّ أخبارَ بني إسرائيل وأقاويلَهم على أربعة أقسام:

القِسم الأوَّل: مَا عَلِمْنَا صِحَّتَه ممَّا بأيدينا من القرآنِ والسُّنَّة، مثل: ما ذكر في صاحب موسى عليه السَّلام ،أنَّه الخضر، ومَا يتعلَّق بالبشارةِ بالنَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، وأنَّ التَّوحيد هو دِينُ جميعِ الأنبياء، وإليه أشرْتُ بقولي: "أو يؤيَّد بكلامِ الشَّارع".

القِسم الثَّاني: مَا عَلِمْنَا كَذِبَه ممَّا عندنا ممَّا يخالفُهُ، مثل: ما ذكروه مِن أخبارٍ تطعنُ في عصمةِ الأنبياء، فهذا لا تجوزُ روايتُهُ وذِكْرُه إلَّا مُقترناً ببيانِ كذبه، وأنَّه ممَّا حرَّفوه وبَدَّلوه، قالَ تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِه}. ولعلَّ هذا هو المراد مِن مَا رواه البخاريُّ عن قولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "يا معشرَ المسلمين: كيف تسألونَ أهلَ الكتاب؛ وكتابُكُم الَّذي أُنزِلَ على نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أحدث، تقرأونه لم يشب، وقد حدَّثكم اللهُ أنَّ أهلَ الكتاب بدَّلُوا كتابَ الله وغيَّروه، وكتبُوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو مِن عندِ الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً، ألا ينهاكُم مَا جاءَكم مِنَ العِلْمِ عن مسألتِهِم، لا واللهِ مَا رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الَّذي أُنزِلَ عليكُم"، وإليه أشرْتُ بقولي: "أن يخالف الأصول".

القِسم الثَّالث: ما هو مَسكوتٌ عنه، لَا مِن هذا، وَلَا مِن ذاك، [ويتعلَّق ببيانِ حالاتِ الأنبياءِ وأساميهم وأسامي مُتعلِّقيهم] فلا نؤمن به، وَلَا نُكذِّبُه؛ لاحتمالِ أن يكونَ حقَّاً فَنكذِّبُه، أو باطلاً فنصدِّقه، ويجوزُ حكايته، والأَوْلَى عدمُ ذِكْرِه. ولعلَّ هذا القِسمَ هو المراد بحديث: "كانَ أهلُ الكتابِ يقرأون التَّوراةَ بالعبرانيَّة، ويفسِّرونها بالعربيَّةِ لأهلِ الإسلام، فقالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتاب، وَلَا تُكذِّبوهم، وقولوا: آمنَّا باللهِ، وَمَا أُنزِلَ إلينا، وَمَا أُنزِلَ إليكم". وإليهِ أشرتُ بقولي: لا نُصدِّقُهُ وَلَا نُكذِّبه. (من الإسرائيليَّات والموضوعات فى كتب التَّفسير) بتصرُّفٍ واختصار.

القِسم الرَّابع: رواياتُ الأعاجيبِ والغرائبِ مِن كُلِّ مَا لا يتيقَّن كذبه [وَلَا يتعلَّق بالأنبياء] بقصدِ الفرجة؛ لَا الحجَّة، لكن بقصدِ ضربِ الأمثالِ والمواعظِ وتعليمِ نحو الشَّجاعة، ويدلُّ عليه حديث: «حدِّثوا عن بني إسرائيلَ وَلَا حَرَج»، (أخرجه أبو داود)، وأشرتُ إليه بقولي: كانَ في الوعظِ بِلَا تَعلُّقٍ بالأنبياء. (مِنَ الدُّرِّ والرَّدِّ باختصارٍ وتصرُّف).

٢ تفسيرُ روحِ المعاني والحاوي القدسيِّ، والدَّليلُ القويُّ على نبوَّةِ الخضرِ: عملُهُ عليه السَّلام، وقولُهُ؛ إذ قالَ: {مَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي}؛ أي: إنَّ مَا فعلتُهُ مِن الأمور الثَّلاثة لمْ يكنْ باجتهادي ورأيي، ولكنَّه بأمرِ اللهِ وإلهامِه وَوحيِهِ، فالإقدامُ على ذلك كلِّه مِنَ الاعتداءِ على المالِ والنَّفسِ وإصلاحِ الجِدَار، وهو لا يكون إلَّا بالوحي والنَّصِّ القاطِع. (المنير) راجع فتاوى حقانية :١/١٤٨

٣ والَّذي عليه الأكثرونَ؛ سَلَفاً وخَلَفَاً: أنَّهم ليسُوا بأنبياء، أمَّا السَّلَفُ: فَلَمْ يُنْقَلْ عن أحدٍ مِنَ الصَّحابةِ أنَّهم قالُوا بِنُبوَّتِهِم، وقال ابنُ تيمية: وَلَا أحفظُهُ عن أحدٍ مِنَ التَّابعين،...وقالَ ابنُ كثير: اِعْلَمْ أنَّه لم يقمْ دليلٌ على نبوَّةِ إخوةِ يوسفَ، وظاهرُ سياقِ القرآنِ يدلُّ على خلافِ ذلك، ومِنَ النَّاسِ مَن يزعم أنَّهم أُوْحَى إليهم بعد ذلك، وفي هذا نظر، ويحتاجُ مُدَّعِي ذلكَ إلى دليل، اه. وللتَّحقيقِ راجِعْ :[دفع التَّعسُّف عن إخوةِ يوسف للإمامِ السُّيوطيِّ].

٤ وخلاصةُ الوصايا الَّتي أوصَى بها بوذا: ١ – لا تُزهِقْ روحاً، ٢ – لا تأخذْ مَا لَا تستحقُّ، ٣ – لا تزنِ، ٤ – لا تكذبْ ولا تغشَّ، ٥ – لا تسكرْ، ٦ – كُلْ باعتدالٍ، ٧ – لا تشهَدْ رقصاً ولا تسمَعْ غناءً أو تمثيلاً، ٨ – لا تلبسْ حليَّاً ولا تتعطَّرْ ولا تتَّخِذْ زينة، ٩ – لا تَنَمْ في فراشٍ باذِخ، ١٠ – لا تقبل ذهباً ولا فضَّة. وهذه الوصايا قريبة إلى وصايا الأنبياء، ومن هنا قيل: إنَّه كان نبيَّاً أُوحِيَ إليه، وقد حُرِّفَت ديانتُهُ بعدَه كما حدثَ لبقيَّةِ الأديان، ولا نستطيعُ الجزمَ بذلك؛ إذ ليس هناكَ نصٌّ إلَّا قوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ}. راجع فتاوى حقانية : ١/١٥٦

ما يتعلَّقُ برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ

ومُحمَّدٌ[1] عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كانَ بشيراً مُبشِّراً بشراً سويّاً، قد سقطَ عَن فَرَسِه [على جذعٍ]

فَجحشَ ساقُه، أو كَتِفُه و[انفكَّتْ قدمُه][2]، ولم يُشرِكْ باللهِ تعالى طَرفةَ عينٍ، وَلَمْ يعصِ ربَّهُ وَلَمْ يكنْ يعلمُ الغيبَ، وليسَ بحاضرٍ وَلَا ناظرٍ[3]، وهو خاتمُ الأنبياءِ، وكلُّ دعوى النُّبوَّةِ بعدَهُ؛ غَيٌّ وهوىً، وهو المبعوثُ إلى عامَّةِ الجنِّ وكافَّةِ الورى[4].

وقد أُسريَ به إلى بيتِ المقدسِ، وعرجَ بجسمِهِ في اليقظةِ[5] إلى السَّماءِ، ثمَّ إلى حيثما شاءَ اللهُ مِنَ العلا، فكانَ من جبرائيلَ قابَ قوسَيْنِ أو أدنى[6]، وأكرمَهُ اللهُ

١ وسُمِّيَ الماحي; لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يمحو به الكُفْرَ، وسُمِّيَ الحاشِر ; لأنَّ النَّاسَ يُحشرونَ على قَدَمِه، وسُمِّيَ العاقِب; لأنَّه أعقبَ مَن قبلَه من الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهم، وسُمِّيَ خاتماً; لأنَّه خاتَم النَّبيِّينَ، وسُمِّيَ المقفِّي; لأنَّه قَفَّى مَن قبلَه مِنَ الأنبياء، وسُمِّيَ نبيَّ التَّوبة; لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ تابَ بِهِ على مَن تابَ مِن عبادِهِ، وسُمِّيَ نبيَّ الملحَمَة; لأنَّه سببُ القتالِ هو الملحمة. وقد سمَّاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ: رؤوفاً رحيماً اه. (شرح مُشكِلِ الآثار بتصرُّف واختصار).

٢ رواه البخاريُّ، وعن أنس، وما بين المعكوفين رواه ابن ماجه بسندٍ قويٍّ، والحكمةُ في السُّقوطِ والجرحِ أن يعلمَ الجُهَّالُ أنَّه لمْ يكنْ نوراً، بل كان بشراً سويّاً.

٣ ولِلتَّحقيقِ راجِعْ بلوغَ المرامِ لمولانا الدِّيوبنديِّ / ١٨٦-١٨٧؛ وارشاد المفتين : ١/ ٢٨٥

٤ قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : «وكانَ النَّبيُّ يُبعثُ إلى قومِهِ خاصَّةً، وبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عامَّةً». رواه البخاريُّ.

فائدة: وفي فيضِ الباري: قيل إنَّ دعوةَ نوحٍ عليه السَّلام أيضاً كانَت عامَّةً لجميعِ مَن في الأرضِ، وإلَّا لَمَا أُهلِكُوا، لقوله تعالى: {وما كُنَّا مُعذِّبينَ حتَّى نبعث رسولا}؛ فالجوابُ كما قالَهُ ابنُ دقيقِ العيد: يجوز أن يكونَ التَّوحيدُ عامَّاً في بعضِ الأنبياءِ وإن كان التزامُ فروعِ شريعتِهِ ليس عامَّاً. ويحتملُ أنَّه لم يكنْ في الأرضِ عندَ إرسالِ نوحٍ عليه السَّلام إلَّا قومُ نوحٍ عليه السَّلام، فبعثتُهُ خاصَّةٌ إلى قومٍ فقط – وإن كانَت عامَّة صورة – لعدمِ وجودِ غيرهِم. قلتُ: إنَّ دعوتَهم وإنْ كانَت عامَّةً في التَّوحيد؛ لكنَّها كانَت باختيارهم، بخلافِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فإنَّه كان مأموراً بالتَّبليغِ لجميعِ مَن في الأرض.

٥ فائدة: قال سيِّدي الكشميريُّ: والمعراجُ كانَ مناماً مرَّةً ويقظةً أُخرَى، وقد مرَّ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ربَّما كان يرى مناماً مَا كان يقعُ له في اليقظة، فلعلَّه وقعَ مثله في قصَّةِ المعراجِ أيضاً، فرآهُ مناماً أوَّلاً، ثمَّ عرجَ به يقظةً، اه. أقول: وعلى المناميِّ: تحمل الأحاديثُ الواردةُ في المعراج مناماً، منها حديثٌ طويلٌ رواه البخاريُّ عن شريك.

٦ حديث الدُّنوِّ مِنَ اللهِ المذكور في البخاريِّ؛ تكلَّم في أحد رواتِهِ وهو شريك، وهو محمولٌ على المعراج المناميِّ، راجع فتحَ الباري.

وفي الحاوي: لمْ يرَ المصطفَى ليلةَ المعراجِ اه. أقول: هذا اختلفَ فيه السَّلَفُ، فقدْ ذهبَتْ سيِّدتنا عائشة رضي اللهُ عنها؛ إلى أنَّه لمْ يَرَهُ، وَذهبَ ابنُ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنه إلى أنَّه رآه، وقد جمعَ العلَّامةُ الكشميريُّ: "أنَّ رؤيتَهُ ثابتةٌ، لكنَّهَا لَا بالعينِ بل بالقلب، والرُّؤية بالقلبِ والعلم مُفترقان، ولي في هذه الدَّعوى روايةُ صحيحِ ابنِ خزيمة".

بمَا شاءَ: {لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى}[١]، وحرَّمَ على الأرضِ جَسَدَهُ وسائر الأنبياء، ولمْ يورِّثْ دِرهماً؛ بل ورَّثَ العِلْمَ والتُّقى، لمْ يأكُلْ زكاةً، وَلَا تجبُ علي الأنبياء، وُلدَ في التَّاسعِ من ربيع الأوَّل[٢]، وتُوُفِّيَ في يوم الثَّاني عشر من ربيع الأوَّل[٣]، ولهُ حياةٌ برزخيَّةٌقويَّةٌ[٤] تُشابهُ الحياةَ الدُّنيا[٥]، الأنبياءُ أحياءٌ في قبورِهم يُصلُّون.[٦]

١ قِصَّةٌ مَوضوعةٌ مُتعلِّقةٌ بالمعراج: (لَمَّا عُرِجَ برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، والتقى بموسى عليه السَّلام؛ استفسرَهُ موسى عليه السَّلامُ، وقالَ: إنَّكَ قُلْتَ: "علماءُ أُمَّتي كأنبياءِ بني إسرائيل"!!، كيفَ يصحُّ هذا؟!؟ فحضرَ حجَّةُ الإسلامِ الغزاليُّ، وسلَّمَ بإضافةِ: "وبركاته ومغفرته"، فقال له موسى عليه السَّلام: مَا هذا الطُّولُ أمامَ الأكابر"؟! فقالَ له الغزاليُّ: إنَّ اللهَ تعالى قالَ لك: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى} [طه:١٧] ، فَلِمَ طوَّلْتَ في الجوابِ، وقُلْتَ: {هِيَ عَصَايَ أتَوَكَّا عَلَيْهَا وَأهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَارِبُ اخْرَى} [طه: ١٨]؟ ؛ فقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ للغزاليِّ: "أَدَبٌ يا غزاليُّ") اه أقول: والقصَّة مَوضوعةٌ، وفيها من المشكلاتِ مَا لَا يخفى: ١) «علماءُ أُمَّتي كأنبياءِ بني إسرائيل» لَا أصلَ له، مَوضوعٌ باطلٌ مُختَلَقٌ مَصنوع. ٢) لم يثبتْ بحديثٍ صحيحٍ وصولُ روحِ الغزاليِّ إلى مجلسِ الأنبياءِ والمرسَلِين. ٣) انهزامُ موسى عليه السَّلامُ في المناظرةِ أمامَ الغزاليِّ، وغلبةُ الإمامِ الغزاليِّ على موسى عليه السَّلام؛ بعيدٌ جدَّاً عن عِلْمِ موسى عليه السَّلام أدبَ الغزالي رحمه الله تعالي ٤) فيها نسبةُ قولِ "أدبٌ يا غزاليُّ" إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ مع أنَّه ليسَ بكلامٍ عربيٍّ فصيح، بل هو كلامٌ ركيكٌ عربيَّةً وَنحويَّةً، والعبارة الفصيحة أن يُقالَ: "الأدبُ أيُّها الغزاليُّ". وَلمولانا عبد العليِّ الدِّيوبنديِّ رَحِمَهُ الله في المسألةِ بحثٌ نفيسٌ في بلوغِ المرام ص ٥٨.

٢ وُلِدَ سيِّدُ المرسلين صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في شعب بني هاشم بمكَّةَ في صبيحةِ يوم الإثنين؛ التَّاسع من شهرِ ربيع الأوَّل، لأوَّلِ عامٍ من حادثةِ الفيل، ولأربعين سنة خلَت من مُلْكِ كِسرى أنوشروان، ويوافق ذلك: العشرين أو الثَّاني وعشرين من شهر أبريل سنةَ ٥٧١ للميلاد؛ حسبمَا حقَّقَه العالمُ الكبيرُ محمَّد سليمان المنصور فوري، والمحقِّقُ الفلكيُّ محمود باشا. (الرَّحيق المختوم) ومثله فى مقالات شيخ الاسلام الكوثرى . راجع خير الفتاوى : ٥٤٠/١

٣ وقعَ هذا الحادث حين اشتدَّتِ الضُّحَى مِن يوم الإثنين ١٢ ربيع الأوَّل سنة ١١ هـ. وقد تمَّ له صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ثلاثٌ وستُّون سنة، وزادت أربعة أيَّام. (الرَّحيق المختوم)

٤ التعليق على الفريدية :٤٣٢/١ ؛وعلم قدر قوته عند الله .(فتاوى عثمانى :٦١/١)ومع الأسف قد وقعَ اليومَ نزاعٌ عظيمٌ بين المسلمين؛ يُسمُّونَ بعضُهُم حياتيِّين، وبعضُهم مماتيِّين، والحقُّ أنَّ النِّزاعَ بينَ الفريقين نزاعٌ لفظيٌّ، فَمَن قالَ بالحياةِ؛ يريدُ البرزخيَّة، وَمَن قالَ بالممات؛ يريدُ الدُّنيويَّة، وليتَ شِعري فِيمَ هذا النِّزاعُ وهذا الجِدال؟!.

٥ وَمِن ثمَّ لا تأكلُ الأرضُ جسدَهُ وَلَا أجسادَ سائرِ الأنبياءِ، ويسمعَ الصَّلاةَ عندَ قبرِهِ، وحُرِّمَ أزواجُه على سائرِ النَّاسِ، وَلم تُقسَمْ تركتُهُ؛ حيثُ قال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «ونحنُ معشرَ الأنبياءِ لَا نورثُ، مَا تركناهُ صَدَقَةٌ».

٦ (مُسنَد البزَّار): وقد كنتُ برهةً مِنَ الدَّهرِ أرى أنَّ هذا الحديثَ ضعيفٌ؛ لِظَنِّي أنَّه مِمَّا تفرَّدَ به ابنُ قتيبة –كما قال البيهقيُّ– ولمْ أكنْ قد وقفتُ عليه في "مُسند أبي يعلى" وَ"أخبار أصبهان"، فلمَّا وقفْتُ على إسنادِهِ فيهِمَا؛ تبيَّنَ لي أنَّه إسنادٌ قويٌّ، وأنَّ التَّفرُّدَ المذكورَ غيرُ صحيحٍ، ولذلكَ بادرْتُ إلى إخراجِهِ في هذا الكتاب؛ تبرئةً لِلذِّمَّةِ وأداءً لِلأمانةِ العِلميَّةِ. (الألبانيُّ)

وَمِن دلائلِ نبوَّتهِ:

(١) انشقاقُ القمرِ بإشارتِه. (٢) ومجيءُ الشَّجرةِ عندَ إشارتِه إليها، وعودها إلى مكانها. (٣) وتسليمُ الحجَرِ عليه. (٤) وتسبيحُ الحَصَاةِ في يده. (٥) ونبعُ الماءِ مِن بينِ أصابعِه. (٦) وحنينُ الجِذعِ لفراقِه.

(٧) وَشكايةُ النَّاقةِ إليه. (٨) وإخبارُ الشَّاةِ المصليَّةِ إليه عَنِ السُّمِّ الَّذي كانَ فيها. (٩) وإشباعُ الكثيرينَ مِنْ طعامٍ قليلٍ، وَكَذا شربُ الكثيرِ من البشرِ مِنَ الماءِ القليل. (١٠) والسَّحابُ الَّذي كانَ يظلُّهُ حالَ صغره.

(١١) وكونُهُ أطيبَ رائحةً مِنَ المسك. (١٢) وإخبارُهُ أُمِّيّاً عن الغيوبِ في الماضي والمستقبل.

(١٣) وكونُ خاتمِ النُّبوَّةِ بينَ كتفيه (١٤) وبِشارةُ عيسى وسائرِ الأنبياءِ[1] ببعثتهِ عليهِم السَّلام.(١٥) وأكبرُ المعجزات: القرآنُ الكريمُ[2].

وَمِن خواصِّه عليه الصَّلاةُ والسَّلام :

١) أنَّه كانَ تنامُ عيناه وَلَا ينامُ قلبُه[3]. ٢) أُوتِيَ قوَّةَ أربعينَ رجلاً[4].

واشتُهِرَ: ١) أنَّ فضلاتِه كانَتْ طاهرةً[5]. ٢) وأنَّ الأرضَ الحاويةَ جسده خيرٌ مِنَ الأرضِ والسَّماءِ، بَلِ العَرش.[1] ٣) وأنَّ الأعمالَ تُعرضُ عليه.[2] ٤) وأنَّه يري كلَّ

١وفي "تاريخ الفكرِ الدِّينيِّ الجاهليِّ"، ويوجدُ في كتبهِم [المجوس] أخبارٌ مُتعدِّدةٌ عن ظهورِ مُجدِّدٍ ومُصلحٍ جديد، ويوجد لهذا المصلحِ علاماتٌ في تلكَ الكتبِ ينطبقُ البعضُ فيها صراحةً على أحوالِ حضرةِ صاحبِ الرِّسالة، والبعض جاءَ تلميحاً وتأويلاً. يراجع مفتاح باب الأبواب زعيم الدَّولةِ الدُّكتور ميرزا محمَّد مهدي خان.

٢ فإنَّ العربَ بأسرهم مَع فصاحتِهِم وبلاغتِهِم وتمييزهِم؛ عجزوا عن الإتيانِ بمثلِهِ أو بسورةٍ مِن مثلِهِ، فدلَّتِ المعجزاتُ الظَّاهرةُ والآياتُ الواضحةُ على صِدْقِ نبوَّتِهِ وصحَّةِ رسالتِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

٣ فلا ينتقضُ وضوؤه بالنَّوم.

٤ صارعَ رُكانة؛ فَصَرَعَهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ثلاثَ مرَّاتٍ في وقتٍ واحد، قال البيهقيُّ في الحكمِ عليه: وهو مُرسَلٌ جيِّد.
ولأجلِ قوَّتِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ طافَ على نسائِهِ في ليلةٍ واحدة.

٥ صَحَّحَ بعضُ أئِمَّةِ الشَّافعيَّةِ طهارةَ بَوْلِهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – وسائرِ فضلاته، وَبِهِ قال أبو حنيفةَ، كما نقلَهُ في المواهب اللَّدنِّيَّةِ عن شرح البخاريِّ للعينيِّ، وصرَّحَ بِهِ البيريُّ في شرح الأشباه. قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر: تظافَرَتِ الأدلَّةُ على ذلك. وعدَّ الأئِمَّةُ ذلكَ مِن خصائِصِهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم –.اهـ لكن فيه: أنَّ الأصلَ أنَّ حُكمَه وحُكمَ أُمَّتِهِ واحد، إلَّا أن يقومَ دليلٌ يقتضي بالاختصاص، بل كان – صلَّى

زائرٍ يجيئه. ٥) وأنَّ روحَهُ تحضرُ عندَ الصَّلاةِ عليه. ٦) وأنَّه يسمعُ الصَّلاةَ عليه بنَفْسِهِ يومَ الجمعة. ٧) وأنَّهُ وُلِدَ مَختوناً. ٨) وَلَمْ يكنْ لهُ ظِلٌّ.[3] ٩) وكانَ أوَّلُ كلمةٍ تكلَّمَ بها، وآخر مَا تكلَّم بِهِ: «أُمَّتِي أُمَّتِي». لكنْ لم يثبتْ بدليلٍ صحيحٍ[4] صريح.

تزوَّجَ خديجةَ الكُبرى وهوَ ابنُ خمسٍ وعشرين سنةً، ولم يثبتْ سِنُّهَا حينَ الزَّواجِ على التَّحقيق[5]، وتزوَّجَ بعدَ وفاتِهَا لِضرورةِ التَّكفُّلِ وداعيةِ التَّبليغِ وَحِكَم

اللهُ عليه وسلَّم – يُعامل بفضلاته مَا يعامل أحدنا بفضلاته.[المرعات] أقولُ: منها غسلُ ثيابِهِ وَفركُها مِنَ البولِ وَالمنيِّ، وعدمُ الصَّلاةِ فيها إذا رأى أذىً، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّه كان يُراعي في الأحكامِ حالَ الأُمَّةِ ليستدلُّوا بِهِ وَلَا يجهلوا الأحكام (من حاشيةِ السَّنديِّ على ابن ماجه). على كلِّ حال: هذه المسألةُ مِنَ العقائِدَ؛ فَلَا تثبتُ بالقرائن؛ بل لَا بُدَّ مِن الدَّلائلِ الصَّريحةِ، نعم: العملُ بها في بابِ الأحكام جائزٌ، ومحبَّتُهُ عليه الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وتَعظيمُهُ شيءٌ مُستقلٌّ.

[1] وللقائلين به بعض دلائل يمكن الاستيناس بها راجع آب كومسائل : ٨٦/١

[2] وأخرج بن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال ليس من يوم إلا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم (فتح البارى) لكنه مرسل وهو مخالف لما روى البخارى " يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّئُونَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لاَ عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى "

[3] لتحقيق ضعف راوية عدم الظل راجع الحقانية : ١٩٩/١ بل حقق فى فتاوى دارالعلوم زكريا (٤٩/١)أن الثابت أنه عليه السلام كان له ظل.

[4] فائدة : لم يثبت بدليل صحيح انه عليه السلام احيى ميتا ومارود فيه ضعيف . مستفادمن فتاوى دارالعوم زكريا : ٦٦/١

٥ المشهورُ في كتبِ السِّيرةِ أنَّ عمرَها – رضي اللهُ عنها – لَمَّا تزوَّجَها رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – كان أربعينَ سنة، وأنَّها لِمَّا تُوفِّيَت كانَت بنتَ خمسٍ وستِّين. روى ذلك ابنُ سعدٍ في (الطَّبقات) عن الواقديِّ، والواقديُّ مَتروكٌ. بل قد رُوي خلاف ذلك، فقد روى الحاكمُ بِسَندِهِ عن ابن إسحاق: "وكانَ لها يومَ تزوَّجَها ثمانٍ وعشرون سنة"، لكنَّ ابنَ إسحاق لمْ يُسند الخبرَ، ثمَّ ساقَ الحاكمُ بسندِهِ عن هشام بن عروة قال: "تُوفِّيَت خديجةُ بنتُ خويلد – رضي اللهُ عنها – وهي ابنةُ خمسٍ وستِّين سنة". وقال البيهقيُّ في (الدَّلائل): "قال أبو عبدِ اللهِ (الحاكم): قرأتُ بخطِّ أبي بكر بن أبي خيثمة، قال: حدَّثَنا مصعبُ بنُ عبدِ اللهِ الزُّبيريُّ قال: ... ثمَّ بلغَت خديجة خمسًا وستِّين سنة، ويُقال: خمسين سنة. وهو أصحُّ". قال ابنُ كثير: "وهكذا نقلَ البيهقيُّ عن الحاكِمِ أنَّه كانَ عمرُ رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – حين تزوَّجَ خديجة خمساً وعشرين سنة، وكان عمرُها إذْ ذاكَ خمساً وثلاثين، وقِيل: خمساً وعشرين سنة". وقالَ –رحِمَهُ اللهُ– عندَ الحديثِ عن زوجاتِهِ – صلَّى الله عليه وسلم –: "وعن حكيم بن حزام قال: كان عمرها أربعينَ سنة. وعن ابنِ عبَّاسٍ: كان عمرُها ثمانيًا وعشرين سنة. رواهما ابن عساكر".

قال الدُّكتور أكرم العمريُّ: "وقد أنجبَت خديجةُ – رضي الله عنه – من رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – ذَكرَيْن وأربعَ إناث، ممَّا يُرجِّح روايةَ ابنِ إسحاق (أي: إنَّها في الثَّامنةِ والعشرين)، فالغالبُ أنَّ المراة تبلغُ سنَّ اليأسِ من الإنجابِ قبلَ الخمسين".

أقولُ: إذا كان الأصحُّ أنَّها تُوفِّيَت وهي بنت خمسين سنة، وكان موتُها قبلَ الهجرةِ بنحوِ ثلاثِ سنين؛ فلا بُدَّ وأن يكونَ سِنُّها حينَ الزَّواجِ ٢٥ أو ٢٨.

فائدة: قالَ الزُّبيرُ بنُ بكَّار (ت ٢٥٦ ه): "هند بنت أبي عبيدة بن عبدِ الله بن زمعة حملَت بموسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بعدَ ستِّين سنة، وسمِعْتُ علماءَنا يقولون: لا تحملُ امرأةٌ بعدَ ستِّين سنة إلَّا مِن قريش، وَلَا بعدَ خمسين إلَّا عربيَّة". ما شاعَ وَلَمْ يثبتْ من السِّيرةِ.

أُخرى[١]مع عَشْرٍ هُنَّ أُمَّهاتُ المؤمنين[٢] في حرمةِ الازدواجِ وجوبُ الاحترامِ، وتَسرَّى باثنتين[٣]، وطلَّقَ قبلَ الدُّخولِ اثنتين فأكثر[٤]، وقاسم وطاهر وإبراهيم كانُوا بنيه، وفاطمة ورقيَّة وزينب وأمُّ كلثوم كُنَّ جميعاً بناتهِ[٥].

وَيُفترضُ حُبُّ أصحابهِ[٦]جميعاً[٧]، فلا نذكرُ أحداً منهُم إلَّا بخيرٍ[١].

---

١ وإنَّما رُخِصَ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في التَّعدُّدِ مَا لمْ يُرخَصْ لِغَيرِهِ مِنَ الأُمَّةِ؛ لحِكمٍ ومصالح، منها: توثيقُ العلاقاتِ بينَه وبينَ بعضِ القبائل، وتقويةُ الرَّوابطِ؛ عسى أن يعودَ ذلك على الإسلامِ بالقوَّةِ ويساعدَ على نشرِهِ، ولإيواءِ بعضِ الأراملِ وتعويضهنَّ خيراً مِمَّا فقدْنَ، واتِّباعاً لِسُنَّةِ الأنبياءِ مِن قبلِهِ، ولتكثيرِ المعلِّماتِ والموجِّهاتِ للأُمَّةِ مِمَّا تعلَمْنَهُ منه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِن سيرتِهِ الدَّاخليَّة، [وكان مُرادُهُ أن تطَّلِعَ أُمَّتُهُ على أحوالِ بيتِهِ وَخلوتِهِ بذلكَ القطعِ وبتلكَ الاستفاضةِ الَّتي اطَّلعَت بها على أحوالِهِ خارجَ البيتِ، وأنَّ هذه لا تنكشف على أحدٍ إلَّا بأزواجه، ولذلك بلغَ عددُ أزواجِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بعدَ خديجةَ الكُبرى: عشرَ أزواجٍ، فإنَّ العشرَ أقلُ عدد التَّواتر] لَا لِمُجرَّدِ الشَّهوةِ وقضاءِ الوطرِ والتَّلذُّذِ بالنِّساء – حاشا وَكَلَّا – فإنَّه ليس مِن زوجاتِهِ بِكْرٌ إلَّا عائشة رضي اللهُ عنها . ما بين المعكوفَين مِن تكملةِ فتح الملهم؛ ناقلاً عن الإمامِ أشرف عليٍّ التَّهانويِّ.

٢ كانَت أزواجُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ تسعاً حيَّاتٍ معاً في زمنٍ واحد، واثنتانِ أَمَتَانِ، وَاثنتانِ ميِّتَتانِ، وَ اثنتانِ مُطلَّقتانِ قبلَ الدُّخولِ، فَمَن قالَ: كُنَّ إحدى عشرة؛ فقد صدقَ، وَمَن قالَ: ثلاثَ عشرة؛ فقد صدقَ، وَمَن قالَ: خمسَ عشرة؛ فقد صدقَ.

٣ وكانَت لهُ سريَّتَانِ، وهما: مارية بنت شمعون القبطيَّة المصريَّة مِن كورةِ أتناء، وهي أُمُّ ولدِهِ إبراهيم، ورَيحانةُ بنت شمعون القرظيَّة، أسملَتْ ثمَّ أعتقَها، فَلَحِقَت بأهلِهَا، وَمِنَ النَّاس مَن يزعمُ أنَّها احتجبَتْ عندَهُم واللهُ أعلَمُ. السِّيرة النَّبويَّة (من البداية والنِّهاية لابنِ كثير).

٤ في ذِكْرِ مَن عقدَ عليها ولمْ يدخلْ بها، والخلافُ فيه مُنتشر، حتَّى قالَ في زادِ المعاد: وأمَّا مَن خطبَها ولم يتزوَّجْ بها؛ فنحو أربع أو خمس. قال الحافظُ الدِّمياطيُّ: هو ثلاثون امرأة، وأهلُ السِّيَرِ وأحوالِهِ لا يعرفونَ هذا، بل ينكرونه، والمعروف عندَهُم أنَّه بعثَ إلى الجونيَّةِ ليتزوَّجَها، فدخلَ عليها ليخطبَها، فاستعاذَت منه، فأعاذَها ولمْ يتزوَّجْهَا، وكذلك الكلابيَّة، وكذلك مَن رأي بكشحها بياضاً؛ فَلَمْ يدخُلْ بها. (سبلُ الهدى والرَّشاد، في سيرةِ خيرِ العِبَاد).

٥ فيه ردٌّ على مَا زعمَ بعضُ الرَّاوفضِ أنَّهنَّ كُنَّ بناتِ خديجةَ مِن زوجٍ آخَر، كيفَ وقد نقلَ في نهجِ البلاغةِ مِن مخاطبةِ عليٍّ مع عثمان: (وقد نلتُ مِن صهرِهِ مَا لم ينالا) أي: لم ينله العمران.

٦ الصَّحابيُّ: مُسلمٌ مُميِّزٌ رأى رَسُولَ اللهِ في اليقظةِ بجسمِهِ الحقيقيِّ، وصَحِبَهُ وَلَو ساعة، وَماتَ على الإسلام؛ وإنْ لم يروِ عنه اهـ. فخرجَ من التَّعريفِ مَن رآهُ وهو كافرٌ أو صبيٌّ غيرُ مُميِّزٍ، أو رآهُ في المنامِ أو في اليقظةِ بالجسمِ المثاليِّ أو الرُّوح المتجسِّد —كما يدَّعيه بعضُ الصُّوفيَّةِ منهم الإمامُ السُّيوطيُّ؛ أنَّهم رأوهُ في اليقظةِ – وخرجَ أيضاً مِنَ التَّعريفِ مَن رآهُ مؤمناً وماتَ على الكفرِ؛ كعبدِ اللهِ بنِ خطل، وفي "الشَّذى الفيَّاح مِن علومِ ابنِ الصَّلاح": وقد استشكلَ ابن الأثير في كتاب أسد الغابة؛ ذكر مَن ذكرَ منهم بعض الجنِّ الَّذين آمنوا بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وذُكِرَت أسماؤهم، وأنَّ ذِكْرَ جبريل وغيره مِمَّن رآه مِنَ الملائكةِ أولَى بالذِّكْرِ مِن هؤلاء، وليس كما زعم؛ لأنَّ الجنَّ مِن جملةِ المكلَّفِين الَّذين شملتهُم الرِّسالةُ والبعثة، فكانَ ذِكْرُ مَن عرفَ اسمه مِمَّن رآه حسناً؛ بخلافِ الملائكة. أقولُ: لو سَلِمَ إطلاقُ الصَّحابيِّ على الجنِّيِّ؛ فَلَا يصحُّ إطلاقُ التَّابعيِّ على مَن رأى جنِّيّاً صحابيّاً.

فائدة: (وفي الشَّذى الفيَّاح أيضاً): الثَّابتُ عن أبي زرعة بالأسانيدِ المتَّصلةِ إليه: تركُ التَّحديدِ بأنَّهم يزيدونَ على مائةِ ألفٍ اهـ؛ أي: بِلَا تحديد. وكان سلمانُ وَباذانُ وفيروزُ وسالمُ مَولي أبي حذيفةَ وأبو عقبة؛سعدُ بن خولةَ فارسيِّين، وكان أبو بصير كُرديَّاً، وخالد بن الوليد بن المغيرة كان عربيَّاً قُرَشِيَّاً مخزوميَّاً.

٧ شذراتٌ مِن نهجِ البلاغةِ الَّذي صنَّفَهُ الشَّريفُ الرَّضيُّ، مجموعةُ شواهد لطلَّابِ البلاغة، وجعلَتْهُ الشِّيعةُ كتابَ الحديثِ، وبالغُوا فيه؛ حتَّى قالوا: هو فوقَ كلامِ الخَلْقِ – بشمولِ رسولِ اللهِ – وهو مُشتملٌ علي ثلاثة أجزاء: الخُطَبُ والمكتوباتُ والحِكَم، وَلَا سندَ له، بل جميع رواياتِهِ مُعلَّقٌ مُعضلٌ مُرسلٌ مُنقطعٌ، ومع عدمِ اعتباره العلميِّ؛ أذكرُ بعضَ الجملاتِ منه؛ لِيعلَمَ طالبُ الحقِّ الفاصلةَ الواقعةَ بين عليٍّ والرَّافضة، ويظهرَ له عمقُ فاجعةِ الانحرافِ في أهلِ التَّشيُّع.

ونبغضُ مَن يبغضُهُم، وبغيرِ الخيرِ يَذكرُهم، وَلَا نفرطُ فِي حبِّ أحدٍ منهم، وَلَا نتبرَّأ مِن أحدٍ منهُم،

١) كتب عليٌّ إلى معاويةَ: أمَّا بعد؛ فإنَّ بيعَتِي لَزِمَتْكَ يا معاوية، وأنتَ بالشَّامِ؛ لأنَّه بايعني القومُ الَّذين بايعوا أبا بكرٍ وعمر وعثمان على مَا بايعوهُم، فَلَم يكنْ للشَّاهدِ أن يَخْتَارَ، وَلَا للغَائِبِ أن يَرُدَّ. (نهجُ البلاغه المكتوب ٦)

٢) وقالَ فِي مدحِ عمر: للهِ بلاءُ فلان، فقد قوَّمَ الأودَ، وداوى العمد، وخلف الفتنه وأقَامَ السُّنَّة، ذهبَ نقيَّ الثَّوبِ قليلَ العَيبِ، أصَابَ خيرَها وسبقَ شرَّهَا، أدَّى إلى اللهِ طاعتَه، واتَّقَاهُ بحقِّه، رحلَ وتركَهُم فِي طرق مُشبعة لا يهتدي بها الضَّالُّ، ولا يستيقنُ المهتدي (نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٨)، والمرادُ بفلان: هو عمر رضي الله تعالى عنه، و(الأود) العِوَج، أوِدَ الشَّيء؛ أي: اعوجَّ، والعَمَد: العلَّة. (راجِعْ شرحَ ابنِ أبي الحديد)

٣) وقالَ فِي مشورَتِهِ لِعُمر: ومكانُ القيِّم بالأمرِ [وفِي نسخةٍ: إنَّ مكانَكَ مِنْهُم] مكان النَّظَّامِ مِنَ الخرز، يجمعُهُ ويضمُّهُ، فإن انحلَّ؛ تفرَّقَ ما فيه، وذهبَ ثمَّ لم يجتمعْ بحذافيرِهِ أبداً. (بعد سطور): إن الأعاجم ان ينظروا إليكَ غداً؛ قالوا: هذا أميرُ العربِ وأصلهُم، فكانَ ذلكَ أشدَّ لِكلبهم عليك (الخطبه ١٤٦).

٤) وقالَ مُخاطِبًا عثمان: واللهِ مَا أدري مَا أقولُ لكَ، ما أعرفُ شيئاً تجهلُهُ، وَلَا أدلُّكَ على إمرٍ لَا تعرفُهُ، إنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نَعْلَمُ، مَا سبقناكَ إلى شَيءٍ فنخبركَ عنهُ، وَلَا خلونا بِشَيءٍ فنبلِّغُكَهُ، وقد رأيتَ كَمَا رأينا، وسمعْتَ كَمَا سَمِعْنَا، وصَحبْتَ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كَمَا صحبنا، وَمَا ابنُ أبي قُحافةَ وَلَا ابنُ الخطَّابِ بأولَى بعملِ الحقِّ منْكَ، وأنتَ أقربُ إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وقد نِلْتَ مِن صِهرِهِ مَا لم ينالَا. (نهجُ البلاغه: الخطبه١٦٤)

٥) وقالَ فِي شأنِ سيِّدتِنَا أُمِّ المؤمنينَ عائشة: وَلَهَا بَعْدُ حُرْمَتُهَا الْأُوْلَى، وَالْحِسَابُ عَلَى اللَّه. (الخطبة: ١٥٦)

٦) وقالَ ذَامَّاً أهلَ الشَّامِ مادِحاً الصَّحابة: ليسُوا مِنَ المهاجرينَ وَالأنصار، وَلَا مِنَ الَّذين تبوَّؤا الدَّار والإيمان. (الخطبة ٢٣٨)

٧) وقالَ فِي المكتوب (١٧): «وذهبَ المهاجرونَ الأوَّلون بفضلِهِم».

٨) وقَالَ فِي مَدحِ الأنْصَارِ: هُمْ وَاللَّهِ رَبَّوْا الإسْلامَ كَمَا يُرَبَّى الْفِلْوُ مَعَ غَنَائِهِم بِأَيْدِيهِمُ السِّبَاطِ وَأَلْسِنَتِهِمُ السِّلاطِ اهـ. (الحكمة ٤٦٥)

٩) وقالَ فِي مدحِ عمومِ الأصحاب: لقد رأيتُ أصحابَ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فما أرى أحداً منكُم يُشبهُهُم، لقد كانوا يصبحونَ شُعثاً غُبراً، باتُوا سُجَّداً وقياماً، يراوحونَ بين جباهِهِم وأقدامِهِم، يقفونَ على مثلِ الجمرِ من ذكرِ معادِهِم، كان بين أعينهم ركب من طولِ سجودِهِم، إذا ذُكِرَ اللهُ هملت أعينُهم؛ حتَّى بل جباههم ومادُوا كما يميدُ الشَّجَرُ فِي اليومِ العاصِفِ؛ خوفاً مِنَ العِقَابِ وَرجاءً لِلثَّواب. (نهجُ البلاغة، الخطبة ٩٧ ، وفِي بعض النُّسَخ: الخطبة:٩٦)

١٠) وقالَ فِي أهلِ الشَّامِ (أصحابِ سيِّدنا معاوية): والظَّاهرُ أنَّ ربَّنَا واحدٌ، ونبيُّنَا واحدٌ، ودعوتُنا فِي الإسلامِ واحدة، ولا نستزيدُهم فِي الإيمانِ باللهِ والتَّصديقِ برسولِهِ، وَلَا يستزيدونَنَا، الأمرُ واحدٌ، إلَّا مَا اختلفنَا فيه مِن دمِ عثمان، ونحنُ منه براء)) المكتوب ٥٨.

١ فَمَا اشتهرَ فِي بعض الكتبِ مِن قصصٍ فيها شين بعضهم أكثرُها ضعيفةٌ أو مَوضوعةٌ أو مأولة

منها: قِصَّةُ ثعلبة بن حاطِب الأنصاريِّ، وخلاصتُها: أنَّه سألَ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أن يدعوَ له أن يرزقَهُ الله مالاً، ويؤدِّي منه إلى كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، فدعا له، فوسَّعَ عليه فانقطعَ عن الجمعةِ والجماعةِ، ومنعَ الزَّكاةَ فيه، فجاءَ بعد ذلكَ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بزكاتِهِ فقال: إنَّ اللهَ منعَني أن أقبلَ منكَ، فجعلَ يحثو التُّرابَ على رأسِهِ، ثمَّ جاء بها إلى أبي بكرٍ فَلَمْ يقبلْهَا، ثمَّ إلى عمر فَلَمْ يقبلْهَا، ثمَّ إلى عثمان فَلَمْ يقبلْهَا، ومات فِي زمانه.

ومنها: قصَّة أذى طلحة رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

ومنها: قصَّة بعثِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الوليدَ بنَ عقبة إلى بني المصطلِق، فأتاهُم الوليدُ بن عقبة، فخرجوا يتلقُّونه ففرَّقهم، فرجع إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، فقالَ: ارتدُّوا، فبعثَ النَّبيُّ إليهم خالدَ بنَ الوليدِ، فلمَّا دَنَا خالدٌ منهم؛ بعث عيوناً ليلاً، فإذا هُم يُصلُّونَ ويُنادون، فأتاهم خالد فلم يرَ منهُم إلَّا طاعةً وخيراً، فرجعَ إلى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فأخبره".

وأفضلُ النَّاسِ بعدَ النَّبيِّينَ: عبدُ اللهِ بن عثمان ابن أروي، ثمَّ الفاروقُ[١] ابنُ الخطَّاب[٢]

١قال عليٌّ في مدحِ عمر: للهِ بلاءُ فُلَان[وهو عمر على مَا حقَّقَهُ ابنُ أبي الحديد] فقد قوَّمَ الأود، وَداوى العمد، وخلفَ الفتنة، وأقَامَ السُّنَّة، ذهبَ نقيَّ الثَّوبِ قليلَ العَيْبِ، أصَابَ خيرَها، وسبقَ شرَّها، أدَّى إلى اللهِ طاعتَه، واتَّقاهُ بحقِّه، رحلَ وتركَهُم في طرقٍ مُشعَّبة لا يهتدي بها الضَّالُ، وَلَا يستيقن المهتدي (نهجُ البلاغة، الخطبة ٢٢٨)، قالَ ابنُ أبي الحديد: وفلان المكنَّى عنه عمر بن الخطَّاب، وقد وجدت النُّسخة الَّتي بخطِّ الرِّضى أبي الحسن؛ جامع نهج البلاغة، وتحتَ فلان: عمر، حدَّثني بذلكَ فخار بن معد الموسويُّ الأوديُّ الشَّاعر ...فأمَّا الرَّاونديُّ؛ فإنَّه قالَ في الشَّرحِ: إنَّه عليه السَّلام مدحَ بعضَ أصحابِهِ بحسنِ السِّيرةِ، وأنَّ الفتنةَ هي الَّتي وقعَت بعدَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله مِنَ الاختيارِ والأثرة، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ لفظَ أميرِ المؤمنين يُشعِرُ إشعاراً ظاهراً بأنَّه يمدحُ والياً ذا رعيَّةٍ وسيرةٍ، أَلَا تراهُ كيف يقولُ: فَلَقَد قوَّمَ الأود، وداوى العمد، وأقامَ السُّنَّةَ، وخلفَ الفتنة، وكيف يقولُ: أصابَ خيرها وسبقَ شرَّها؟ وكيف يقولُ: أدَّى إلى اللهِ طاعتَه؟ وكيف يقول: رحلَ وتركهُم في طرق مُتشعِّبَة؟. وهذا الضمَّير وهو الهاء والميم في قوله: وتركهم؛ هل يصحُّ أن يعودَ إلَّا إلى الرَّعايا؟ وَهَل يسوغ أن يُقال هذا الكلام لسوقةٍ من عرض النَّاس؟ وكلُّ مَن ماتَ قبلَ وفاةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ كانَ سوقةً لَا سُلطانَ له، فلا يصحُّ أن يحملَ هذا الكلام على إرادةِ أحدٍ مِنَ الَّذين قتلوا أو ماتُوا قبلَ وفاةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كعثمان بن مظعون أو مصعب بن عمير أو حمزة من النَّاس، والتَّاويلات الباردة الغثَّة لَا تعجبني على أنَّ ابا جعفر محمَّد بن جرير الطَّبريَّ قد صرَّحَ أو كاد يُصرِّح بأنَّ المعنى بهذا الكلام: عمر. قال الطَّبريُّ: لَمَّا ماتَ عمر؛ بكتْهُ النِّساءُ، فقالَت إحدى نوادِبِه: وا حُزناهُ على عمر.. حزناً انتشَر.. حتَّى مَلَا البَشَر.. وقالَت ابنةُ أبي حثمة: وَا عمراه، أقامَ الأود، وأبرأ العمد، وأماتَ الفِتَن، وأحيا السُّنَن، خرجَ نقيَّ الثَّوبِ بريئاً مِنَ العيب، وهذه الصِّفات إذا تأمَّلَها المنصِفُ وأماطَ عن نفسِهِ الهوى؛ عَلِمَ أنَّ أميرَ المؤمنين عليه السَّلامُ لم يعنِ بها إلَّا عمر؛ لو لم يكن قد روي لنا توقيفاً ونقلاً أنَّ المعنيَّ بها عمر؛ فكيف وقد رويناه عَمَّنْ لا يُتَّهَمُ في هذا الباب؟ (شرح ابن أبي الحديد) باختصار.

٢ بعضُ موافقاتِ القرآنِ والحديثِ لآراءِ عمر: (١) اجتمعَ نساءُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في الغيرةِ فقال: عسَى رَبُّه إنْ طلقكُنَّ أنْ يبدلَهُ أزواجاً خيراً منكُنَّ؛ فنزلَتِ كذلك. (٢) وفي أسرَى بدر. (٣) وفي الحِجَاب. (٤) وفي مقامِ إبراهيم. (٥) وفي تحريمِ الخمرِ، وحديثُها في السُّنَنِ بسندٍ صحيحٍ أنَّه قالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لنا في الخمرِ بياناً شافياً، فأنزلَ اللهُ تعالى تحريمَها.

(٦) نزلَت هذه الآية: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنسانَ مِن سُلالةٍ مِنْ طِيْنٍ} الآية، فلمَّا نزلَتْ؛ قُلْتُ أنا: فتبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالِقين؛ فنزلَت. (أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره بسندٍ ضعيف).

(٧) قصَّةُ عبدِ الملكِ بنِ أُبي: لَمَّا تُوُفِّيَ عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ؛ دُعِيَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لِلصَّلاةِ عليه، فقامَ إليه، فقمْتُ حتَّى وقفْتُ حتَّى وقفْتُ في صدرِهِ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَوَ عَلَى عدوِّ اللهِ ابنِ أُبَيٍّ؛ القائل يوم كذا كذا؟ فَوَاللهِ مَا كانَ إلَّا يسيراً حتَّى نزلَت: {وَلَا تُصلِّ على أحدٍ منهُم ماتَ أبداً} الآية.

(٨) ولَمَّا أكثرَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِنَ الاستغفارِ لقومٍ مُنافقين؛ قالَ عمر: سواءٌ عليهِم؛ فأنزلَ اللهُ تعالى: {سواء عليهم أَستغفرتَ لهم} الآية، قلت: أخرجه الطَّبرانيُّ.

(٩) وَلَمَّا استشارَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ الصَّحابةَ في الخروجِ إلى بدر؛ أشارَ عمر بالخروجِ؛ فنزلَت:{كما أخرجَكَ ربُّكَ مِن بيتِكَ بالحقِّ}

(١٠) وفي قصَّةِ الإفْكِ قالَ عمر: مَن زوَّجَكَهَا يا رسولَ الله؟ قالَ: الله، قالَ: أفتظنُّ أنَّ ربَّكَ دلَّسَ عليكَ فيها؟ سبحانَك هذا بهتانٌ عظيمٌ، فنزلَت كذلك. (ذكرَهُ المحبُّ الطَّبريُّ في أحكامِهِ، كذا في عمدةِ القاري، أقول: رأيتُهُ في الرِّياض النَّضرة للمحبِّ، لكنْ لم يذكر له سنداً، بل قالَ إنَّها غيرُ مَشهورة).

(١١) قوله تعالى: {مَنْ كانَ عدوَّاً لجبريل} الآية، فإنَّ يهوديَّاً لَقِيَ عمر فقالَ: إنَّ جبريلَ الَّذي يذكرُهُ صاحبُكُم؛ عدوٌّ لَنَا، فقال له عمر: مَن كانَ عدوَّاً للهِ وملائكتِهِ وَرُسلِهِ وَجبريل وَميكال؛ فإنَّ اللهَ عدوٌّ للكافرين؛ فنزلَت على لسانِ عمر.

(١٢) قوله تعالى: {فَلَا وَربِّكَ لَا يؤمنون} الآية، أخرجَ قِصَّتَها ابنُ أبي حاتم وَابنُ مَردويه عن أبي الأسود؛ قال: اختصمَ رَجُلَانِ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فقضَى بينهما، فقالَ الَّذي قضى عليه: رُدَّنَا إلى عمر بن الخطَّاب، فأتيَا إليه، فقال الرَّجُل: قَضَى لي رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على هذا؛ فقالَ: رُدَّنَا إلى عمر، فقالَ: أَكذاك ؟ قال: نعم، فقالَ عمر: مكانَكُمَا حتَّى أخرجَ إليكما، فخرجَ إليهِمَا مُشتملاً

ابن فاطمة،[1] ثمَّ ذو النُّورَينِ ابنُ عفَّان ابنُ حنتمة، ثمَّ الكرَّارُ أبو الحسن[2]

على سيفه، فضربَ الَّذي قال: [رُدَّنَا إلى عمر] فقتلَهُ، وأدبرَ الآخَر فقالَ: يا رسولَ اللهِ، قتلَ عمر . واللهِ. صاحِبِي، فقالَ: ما كنتُ أظنُّ أنْ يجترئَ عمر على قتلِ مؤمنٍ، فأنزلَ الله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يؤمنونَ} الآية، فأهدر دم الرَّجل، وبرئ عمر من قتله، وله شاهدٌ مَوصولٌ.

(١٣) قوله في اليهود: إنَّهم قومٌ بُهْتٌ.

(١٥) رفع تلاوة: الشَّيخ وَالشَّيخة إذا زنيا الآية.

(١٦) ويضمُّ إلى هذا مَا أخرجَهُ عثمان بن سعيد الدَّارميُّ في كتابِ [الرَّدِّ على الجهميَّةِ] مِن طريقِ ابنِ شهاب، عن سالم بن عبد اللهِ؛ أنَّ كعبَ الأحبارِ قالَ: ويلٌ لملِكِ الأرضِ مِن مَلِكِ السَّماء، فقالَ عمر: إلَّا مَن حاسَبْ نَفْسَهُ، فقالَ كعب: وَالَّذي نفسي بِيَدِه، إنَّها في التَّوراةِ لتابِعَتُها؛ فخرَّ عمر سَاجِدًا. (مَأخوذٌ من الصَّواعقِ المحرقة للهيتميِّ بحذفِ بعضِ ما تردُّه الأحاديثِ الصِّحاح).

تنبيه: (١) ويُقالُ في الاستئذانِ في الدُّخولِ، وذلكَ أنَّهُ دخلَ عليه غلامه، وكانَ نائماً، فقالَ: اللَّهُمَّ حَرِّمِ الدُّخول؛ فنزلَت آيةُ الاستئذان، لكنْ في الصَّواعقِ: هذه القصَّةُ ذُكِرَت في كثيرٍ مِن كُتُبِ السِّيرة، لكن بِلَا سند اه. و(٢) فِي بعضِ الْأَذَان: أخرجَ ابْنُ عديٍّ فِي الكَامِلِ من طَرِيق عبدِ اللهِ بنِ نَافِع؛ وَهُوَ ضَعِيف، عَن أَبِيه، عَن ابنِ عمر أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَقُول إِذا أَذَّنَ: أشهدُ أَن لَا إِلَه إِلَّا الله، حَيَّ على الصَّلَاة، فَقَالَ لَهُ عمر: قُلْ فِي إِثْرِهَا: أشهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم: «قُلْ كَمَا قَالَ عمر»، لكنَّ الحَدِيث الصَّحِيح الثَّابِت فِي أَوَّلِ مَشْرُوعِيَّة الْأَذَان يردُّ هَذَا. (٣): قولُه تعالى: {ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِين وَثُلَّةٌ مِنَ الآخرين}، لكن قالَ الحافِظُ ابنُ كثير: في إسنادِهِ نَظَر.

[1] فائدة : لم يثبت بدليل صحيح أنه رضى الله عنه ودء ابنته فى الجاهلية . راجع فتاوى دار العلوم زكريا :١/ ١٠٤

وقصة رجمه رضى الله ابنه وضربه إياه حتى مات غير صحيحة . راجع فتاوى دار العلوم زكريا :١/ ١٠٧

[2] فائدة: وَفِي (مَا شاعَ ولم يثبتْ في السِّيرةِ النَّبويَّة): وما رُويَ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالِب – رضي اللهُ عنه – نامَ في فراشِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لَمَّا هاجرَ، ليُعمِّي على قُرَيش؛ لم يصحَّ. وقد أشارَ إلى ضعفِهَا الدُّكتور أكرم العمريُّ، والدُّكتور سليمان السعود: وَلِهذا لم يعرِّجْ أكثرُ أئمَّةِ التَّفسيرِ إلى ذِكْرِ هذهِ الأحاديثِ عندَ تفسيرِهم للآياتِ السَّابقةِ مِن سورةِ يس، مَع عنايتِهم بذكرِ سببِ النُّزولِ، كالطَّبريِّ والقرطبيِّ وابن الجوزيِّ والزَّمخشريِّ، وأوردَها ابنُ كثيرٍ نقلاً عن ابنِ إسحاق، بل ذكرَ أكثرُهم سبباً آخَر للنُّزولِ لم يثبت هو الآخَر. واعلَمْ أنَّ في قصَّةِ الهجرةِ تساؤلاتٍ كثيرة، فَفِي صحيحِ البخاريِّ في حديثِ الهجرةِ عن عائشة – رضي اللهُ عنها: «أنَّ رسولَ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – جاء إلى بيتِ أبي بكرٍ في نحرِ الظَّهيرة، وهي ساعة لم يكن يأتيه فيها، وأخبره بأنَّه قد أذن له في الخروج، قالَت: فجَهَّزْناهما أحثَّ الجهاز، وصنعنَا لهما سفرة في جراب ... ثمَّ لحقَ رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – وأبو بكرٍ بغارٍ في جبلِ ثور، فكمنا فيه ثلاثَ ليالٍ». فمتى حاصَر المشركونَ بيتَه؟ – على القولِ بصحَّةِ القصَّة – هل كان قبلَ ذهابِهِ إلى بيتِ أبي بكر؟ فأينَ قضى – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – هذا الوقتَ الَّذي استغرقَ ليلةً ونصف نهار قبلَ أنْ يذهبَ إلى بيتِ صاحبِهِ الصِّدِّيق – رضيَ اللهُ عنه –؟ أو كانَ بعدَ عودتِهِ مِن بيتِ أبي بكرٍ وإخباره له بالهجرة؟ وهذا لا يستقيمُ مع روايةِ البخاريِّ، فإنَّ ظاهرَها أنَّ التَّوجُّه إلى الغارِ كانَ مِن بيتِ أبي بكر. ومن هذه التَّساؤلات: متى تمَّ استئجارُ ابنِ أُريقِط؟ ومنها: – على القولِ بصحَّةِ الحصار – أينَ كان بنو هاشِم عن هذه المؤامرة؟ ولماذا سكتُوا عنها؟ ولم يُسمَع لهم فيها بأدنى ذِكْر؟ صحيحٌ أنَّ أبا طالب قد مات، لكنَّ ذلك لا يعني عدمَ وجودِ آخرينَ مِن بني هاشم؛ تأخذُهم الحميَّةُ والأنَفَةُ لابنِ أخيهِم، وعلى رأسِ الهاشميِّين: العبَّاس بن عبد المطَّلِب، وهو الَّذي قد رافَقَ –وكانَ لَا يزال مُشركاً– رسولَ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – في لقائِهِ بالأنصارِ في بيعةِ العقبةِ الثَّانية، بل وبدأ بالحديثِ حينَها، وبيَّنَ للحاضرين أنَّ ابنَ أخيهِ في عزٍّ ومنعةٍ مِن قومِه، لكنَّه أبى إلَّا الانحيازَ إليهم، ثمَّ تثبَّت منهُم إن كانوا صادقين في بيعتِهم. ثمَّ كيف عَلِمَت قريش بموعدِ هجرتِهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – حتَّى تقوم بمثل هذه الأمور؟ إلى غيرِ ذلك.

أقولُ: لكن ذهبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ إلى تحسينِ القصَّةِ، منهُم: الحافظُ ابنُ كثير في "البداية والنِّهاية" (٢٣٩/٢) فقالَ: وهذا إسنادٌ حَسَنٌ، وهو مِن أجودِ مَا رُوِيَ في قصَّةِ نسجِ العنكبوتِ على فمِ الغارِ، وذلك من حمايةِ اللهِ لِرَسولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم .ا.هـ. — ٢ وقالَ الحافِظُ ابنُ حَجَر في "الفتح" (٢٧٨/٧): وَذَكَرَ أَحْمَد مِنْ حَدِيث ابْن عَبَّاس بِإِسْنَادٍ حَسَن ... وذكر القصَّة .ا.هـ.

والصَّواب – واللهُ أعلَمُ – أنَّ السَّنَد لَا يحتملُ التَّحسين، وذلك لجهالةِ عثمان الجزريِّ، حتَّى الطُّرق الَّتي ستأتي؛ لا تجعل الحديثَ يرتقي إلى مرتبةِ الحسَنِ؛ لأنَّها أيضاً ضعيفة.

بن عبد مناف[1] ابن فاطمة رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين[2].

ثمَّ تمامُ العشرةِ[3] المبشَّرة: طَلحة(٤)، والزُّبَير(٥)، وسَعد، وسعيد[6]، وعبد الرَّحمن بن

وقد حكمَ عددٌ مِن أهلِ العِلْمِ على القصَّةِ بالضَّعف: ١- الشَّيخ أحمد شاكِر. قال في " تخريج المسنَد" (٣٢٥١) : في إسنادِهِ نَظَر.٢ - والشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألبانيُّ قال في تعليقه على "فقه السِّيرة" لمحمَّد الغزالي: في المسندِ مِن طريق عثمان الجزريِّ أنَّ مقسماً مولَى ابنِ عبَّاس أخبرَه عن ابنِ عبَّاسٍ بِهِ. وحسَّنَ المؤلِّفُ إسنادَه، وكأنَّهُ تَبعَ فيه ابنَ كثيرٍ في "البداية"، وتَبعهُ أيضاً الحافظ في "الفتح"، وفي تحسينِهِ نظرٌ، فإنَّ عثمانَ الجزريَّ وهو ابن عمرو بن ساج .ا.هـ.

٣ - الشَّيخ شعيب الأرنؤوط في تخريجِهِ لِ "مُسند الإمامِ أحمد" (٣٠١/٥): إسنادُهُ ضعيف.

٤ - الشَّيخ بكر أبو زيد في "التَّحديث بما قيل: لا يصحُّ فيه حديث".

٥- النُّفيعيُّ والعدينيُّ مُحقِّقا تفسيرِ ابنِ كثير (٦٩٩/٣ ط. دار الرَّاية).

٦ - قال الشَّيخ عبد العزيز الطريفيُّ في أجوبتِهِ على أسئلة "مُلتقى أهلِ الحديث": حديثُ مَبيتِ عليٍّ على فِراشِ النَّبيِّ عندَ هِجرَتِهِ لَا يصحُّ، اهـ والخلاصةُ: إنَّ الحديثَ ضعيفٌ بهذا السَّنَد. ووهم مَن جعلَ عثمان الجزريَّ هو عثمان بن عمرو بن ساج. وفي كِلَا الحالتين: الرَّجُل ضعيفٌ؛ سواءٌ كانَ عثمان بن عمرو أو عثمان الجزريَّ فقط مِن غيرِ ذكرٍ لأبيه وَجدِّهِ اهـ. (تخريجات وتحذيرات مِن أحاديث مشهورات) باختصار.

١واسمُهُ على الصّحيح عبدُ مناف. وزعمَتِ الرَّوافضُ أنَّ اسمَهُ عِمران (السِّيرة الحلبيَّة)، وفي شرحِ الزَّرقانيِّ: واسمُهُ عبد مَناف" عندَ الجميع، وشذَّ مَن قالَ: عِمران، بل هو قولٌ باطلٌ نقلَهُ ابنُ تيميةَ في كتابِ الرَّدِّ على الرَّوافض، وفي البداية والنِّهاية: واسمُهُ عبدُ مَناف، كذا نصَّ على ذلك الإمام أحمد بن حنبل، هو وغير واحدٍ مِن علماءِ النَّسَبِ وأيَّام النَّاس. وزعمَتِ الرَّوافضُ أنَّ اسمَ أبي طالب: عِمران، وأنَّه المرادُ مِن قوله تعالى: {إنَّ اللهَ اصطفَى آدمَ ونوحاً وآلَ إبراهيم وآل عمران على العالمين} [آل عِمران: ٣٣] وقد أخطأوا في ذلكَ خطأً كثيراً، ولم يتأمَّلُوا القرآنَ قبلَ أن يقولوا هذا البهتانَ مِنَ القولِ في تفسيرِهِم له على غيرِ مُرادِ اللهِ تعالى.

٢ تخصيصُ عليٍّ -رضي اللهُ عنه- بهذا الدُّعاءِ [كرَّمَ اللهُ وجهَه] دونَ غيرِهِ مِنَ الصَّحابةِ غيرُ لائق، ومَا علَّله بعضُهُم مِن أنَّ سببَ ذلكَ؛ أنَّه لم يسجدْ لِصَنَمٍ قَطُّ؛ لا يصحُّ، فإنَّ أمثالَه كثيرٌ: كأبي بكر -رضي اللهُ عنه- وصِغَارُ الصَّحابةِ الَّذين أسلموا تبعاً لآبائِهم؛ فلم يعبدُوا غيرَ الله، ولم يسجدوا لِصَنَم، ولعلَّ مبدأ ذلكَ الاستعمالِ كان مِنَ الشِّيعةِ، فإنَّهم يسعون بتخصيصِ أهلِ البيتِ مِن سائرِ الصحابة ومنها تخصيصهم عليا رضي الله عنه بقولهم "عليه السلام"

فائدة: حكيم بن حزام ولد في جوف الكعبة، ولا يعرف ذلك لغيره. وأما ما روي أن عليا ولد فيها فضعيف عند العلماء. (السيرة الحلبية) بل الراجح ان عليا ولدبمقام سوق الليل قريبا من مولد رسول الله عليه السلام راجع فتاوى دارالعوم زكريا :١/ ٨٥

٣ ثمَّ بقيَّةُ الصَّحابةِ على حسبِ مراتبِهِم وأقدارِهِم، ثمَّ التَّابعونَ ثمَّ تبع التَّابعين، ثمَّ علماءُ السَّلَفِ وَمِن بعدِهم مِن أئمَّةِ الدِّينِ رضيَ اللهُ عنهم أجمعين. كتاب أصول الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

(٤) وقال أبو حنيفةَ: الطَّلْحُ أعظمُ العضاه، وأكثرُهُ ورقاً، وأشدُّهُ حضرةً، وله شَوكٌ ضِخامٌ طِوال، ولا ينبتُ الطَّلحُ إلَّا بأرضٍ غليظةٍ شديدةٍ خصبة، واحدتُهُ: طَلحَة، وبها سُمِّيَ الرَّجُل؛ (لسانُ العرب).

(٥) ورجلٌ زبيرٌ: رزينُ الرَّأي. (لسانُ العرب).

٦ هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل القُرَشيُّ، وهو ابنُ عمِّ عمر بن الخطَّاب، وأختُهُ عاتِكَة زوجة عمر، وأختُ عمر فاطمة زوجة سعيد، أسلمَ قبلَ عمر، وزوجتُهُ فاطمة، ولم يذكرْه عمر في أهلِ الشُّورى؛ لِئَلَّا يُحابي بسببِ قرابتِهِ مِن عمر، فيولى فترَكَهُ لذلك، وروى البخاريُّ عنه قال: «لو رأيتني موثقي عمر على الإسلام، أنا وأخته، وما أسلم» قال في الفتح: والمعنى: رأيتُ نفسي وأنَّ عمر لَمُوثقي على الإسلام؛ أي: رَبَطَهُ بسببِ إسلامِهِ إهانةً له وإلزاماً بالرُّجوعِ عن الإسلام. أقول: وهذا يدلُّ على عِلْمِ الفاروقِ بإيمانِ أختِهِ وزوجِهَا، فالقصَّةُ المشهورةُ في إيمانِ عمر لا يخلو عن إشكالٍ، مع أنَّ في سنده ضعفاً، قال في (ما شاعَ ولمْ يثبتْ في السِّيرةِ النَّبويَّة): وقصَّةُ إسلامِهِ - رضيَ اللهُ عنه - على شُهرَتِهَا؛ فإنَّ[فإنَّها] لم تروَ- حسبَ عِلمي - بسندٍ صحيحٍ مَوصول. وقد ذكرَ الشَّيخُ محمَّد بن رزق الطَّرهونيُّ - حفظَهُ اللهُ - ثمانيةَ

عوف[١]، وأبو عبيدة بن الجرَّاح الأمين، وَلَا حصر؛ فإنَّ السَّيدَيْن[٢] سيِّدَا شبابِ أهلِ الجنَّة[٣]، ثمَّ السَّابقونَ السَّابقونَ مِن الأنصارِ والمهاجرة، ثمَّ الَّذين بايعُوه تحتَ الشَّجرةِ، وأفضلُ النِّساء: مريم[٤] ثمَّ فاطمة[٥] ثمَّ خديجة ثمَّ عائشة.

ويُفترضُ حُبُّ أهلِ بيتِهِ الطَّاهرينَ، وهُم أزواجُهُ الطَّيِّبات[٦] وذُرِّيَّته وقراباتُه، وحُبُّ مَن يُحبُّهُم[٧]، وحُبُّهُم بلَا إفراط دين، والتَّبرِّي مِن أحدٍ منهم وسبُّهم عدولٌ عن السَّبيل، وَمَن سَبَّ عائشةَ؛ لا حَظَّ لهُ في الإسلام[٨]، ولا ندخلُ في مَا شجرَ

طرقٍ لها [كلُّها لا تخلو عن ضَعف] وفضلاً عن ضعفِ سندِ القصَّة؛ ففي المتنِ اضطراب، فمرَّةً: أنَّ قريشاً بعثَتْهُ، وأُخرَى: أنَّه خرجَ ابتداءً، وفي بعضِها: أنَّه قرأ وكانَ كاتباً (عن أنس عند ابن سعدٍ والدَّراقطنيِّ) وفي أُخرى: "حتَّى دعا قارئاً فقرأ عليه، وكان عمر لا يكتب" (مرسل الزُّهريِّ). وفي بعضِ الرِّواياتِ أنَّ السُّورةَ الَّتي قرأها عمر كانَت {طه} (عندَ ابنِ إسحاق، وحديث أنس)، وفي البعضِ الآخَر أنَّ السُّورةَ كانَت {الحديد} (البزَّار عن أسلم)، وسورةُ الحديدِ مدنيَّة. وقد بَوَّبَ الإمامُ البخاريُّ –رحِمَهُ اللهُ– في صحيحِهِ: باب إسلام عمر بن الخطَّاب – رضي اللهُ عنه – ، ولم يَسُقْ شيئًا من الرِّوايات عن قصَّةِ إسلامه – رضي اللهُ عنه –.

وقالَ الدُّكتور أكرم العمريُّ – حفظَهُ اللهُ –: "أمَّا قصَّة استماعِهِ القرآنَ يتلوه الرَّسول – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – في صلاتِهِ قربَ الكعبةِ؛ وعمر مُستخفٍ بأستارِها، وكذلك قصَّتُهُ مع أُختِهِ فاطمة حينَ لطمَها لإسلامِهَا وضربَ زوجَها سعيد بن زيد، ثمَّ اطِّلاعه على صحيفةٍ فيها آيات، وإسلامه؛ فَلَمْ يثبتْ شيءٌ مِن هذه القِصَص مِن طريقٍ صَحيحة.

(١) والعوف: مِن أسماءِ الأسد؛ لأنَّه يتعوَّفُ باللَّيلِ فيطلب. والعوف: الذِّئب. (لسان العرب).

٢ فائدةٌ مُهمَّة: ولا ينبغي ذِكرُ كلمةِ «الإمامَين الشَّهيدَين» قبلَ اسمِ الحسنَين؛ لِمَا فيه مِنَ المشابهةِ بأهلِ التَّشيُّع، فإنَّ الإمامةَ بالمعنى الخاصِّ مِن خصائصهم، وإلَّا؛ لَناسبَ أن يُقالَ: الإمام أبو بكرٍ والإمامُ عمر، بل ينبغي أن تذكرَ مكانَها كلمة: «السَّيِّدَين الشَّهيدَين»، كذا يُستفاد مِن أحسنِ الفتاوي: ١/٣٩٠ واللهُ أعلَمُ.

٣ فإنْ قيلَ: إنَّ كلَّ مَن يدخلُ الجنَّةَ شابٌّ، فكيفَ يكونُ السَّيِّدانِ سَيِّدَي شبابِ أهلِ الجنَّة؟ أقول: المراد مِن أهلِ الجنَّة: المسلمون (أهل المدينة في ذلك الزَّمان) فيكون المعنى: الحسَنُ والحسينُ سَيِّدا شبابِ المسلمين من (الطِّيبيِّ على المشكاة).

٤ روى أحمد عن أبي هريرةَ يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «خيرُ نساءٍ رَكِبْنَ الإبل نساءُ قريش، أحناه على ولدٍ في صغره، وأرفقه بزوجٍ على قلَّةِ ذات يده»، وزاد ابنُ أبي شَيبة عن محكولٍ مُرسَلا: «ولو علمت أنَّ مريمَ بنتَ عمران رَكبَت بعيراً؛ مَا فضلت عليها أحداً»، وفي تفسيرِ القرطبيِّ: "فظاهرُ القرآنِ والأحاديثِ يقتضي أنَّ مريمَ أفضلُ مِن جميع نساءِ العالم مِن حواء إلى آخرِ امرأةٍ تقوم عليها السَّاعة".

٥ وفي روحِ المعاني بعدَ تحقيقٍ عميق: وبعدَ هذا كُلِّهِ: الَّذي يدورُ في خُلدي أنَّ أفضلَ النِّساءِ فاطِمَة، ثمَّ أُمُّها، ثمَّ عائشة.

٦ يقولُ اللهُ تعالى لأُمَّهاتِ المؤمنين: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (٣٤)}.

فالآياتُ بيِّناتٌ واضحاتٌ على أنَّ المرادَ منها: الأُمَّهات، وَلَمَّا لمْ يكنْ عليٌّ وفاطمةُ والحسنين داخلين في المصداقِ عُرفاً ولغةً؛ دعاهم رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وقال: «اللَّهُمَّ هؤلاءِ أهلي...» ليدخلَهم بدعائِهِ في أهلِ بيتِهِ، ويدلُّ عليه مَا زادَ الطَّبرانيُّ بسندٍ حسنٍ أنَّ أُمَّ سلمةَ قالَت: قلتُ: يا رسولَ اللهِ: أَدخلني معهُم، قالَ: «إنَّكِ مِن أهلي»، فإنَّهم لو كانوا داخلين في الأهل؛ لَمَا احتاجَ إلى الدُّعاءِ لإدخالِهم فيه.

٧ وبغضُ مَن يبغضُهُم.

٨ قال ابنُ كثير: وقد أجمعَ العلماءُ، رحمَهُم الله، قاطبةً على أنَّ مَن سبَّهَا بعد هذا ورماها بما رماها بِهِ [بعدَ هذا الَّذي ذكر] في هذه الآية، [المرادُ آيةُ الإفك]؛ فإنَّهُ كافر؛ لأنَّه مُعاندٌ للقرآن. وفي بقيَّةِ أُمَّهاتِ المؤمنينَ قولان: أصحُّهُما: أنَّهُنَّ كَهِيَ، واللهُ أعلَم.

بينَهُم: {ربَّنا اغفرْ لَنا ولإخواننا الَّذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعلْ في قلوبنا غِلًّا للَّذين آمنوا، ربَّنا إنَّك رؤوفٌ رحيم}، والمحبَّةُ والتَّشاورُ والتَّناصُر والتَّصاهرُ بين المرتضى وسائرِ الخلفاءِ، بل جميع أصحابِ المصطفى كان مَشهوراً بِلَا خفاء، فقد تزوَّج عمر بأُمِّ كلثوم بنتِ عليٍّ، وسمَّى عليٌّ وبعضُ أبنائِه بعضَ أبنائِهم بأبي بكرٍ وعمر وعثمان: {ونزعنَا مَا في صدورِهم مِن غِلٍّ إخواناً على سُرُرٍ مُتَقابلين}.

وهُم كلُّهم غيرُ مَعصومين؛ بل عدول محفوظون[1] من لابس الفتن ومن لا، بالإجماع [2]ولم يرتدَّ أحدٌ مِنهُم سخطةً لدينه[3].

وأبو هريرةَ والمغيرة والوليد بن عقبة ومعاوية[1] وعمرو بن العاص رضيَ اللهُ عنهُم

---

١ ليسَ معناهُ أنَّهم كانوا مَعصومين، بل صدرَ منهم الكبائرُ والصَّغائر، لكن وفَّقَهُم اللهُ للتَّوبةِ ورضي عنهُم علي مَا شَهِدَ بِهِ القرآن، وكانوا مائة ألف،أو يزيدون .

٢ قالَهُ النَّوويُّ في التَّقريبِ، وقالَ ابنُ كثير: «والصَّحابةُ كلُّهُم عدولٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ لِمَا أثنَى اللهُ عليهِم في كتابِهِ العزيز، وَبِمَا نطقَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبويَّةُ في المدحِ لهم في جميعِ أخلاقِهِم وأفعالِهِم، وَمَا بذلوه مِنَ الأموالِ والأرواحِ بين يدي رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – رغبةً فيما عندَ اللهِ، مِنَ الثَّوابِ الجزيلِ، والجزاءِ الجميل»، الباعثُ الحثيثُ، لكن قال المازويُّ في البرهانِ: "لسنَا نعني بقولِنَا: الصَّحابةُ عدولٌ؛ كلَّ مَن رآهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يوماً مَا، أو زارَهُ وقتاً مَا، أو اجتمعَ بِهِ لغرضٍ مَا، أو انصرفَ عن قرب، بل الَّذينَ لازموه، {وعزَّرُوه واتَّبعُوا النُّورَ الَّذي أنزلَ معه}. وقيل: هذا بالنَّظرِ إلى الأكثرِ وعدمِ التَّوجُّه إلى الشَّاذِّ النَّادرِ؛ لأنَّ ذلكَ هو الكثير، وليس يخرج منه إلَّا النَّادرُ اليسير، فالفاسقُ الَّذي لم يظهر التَّأويل في ذلك الصَّدر كالشَّعرةِ السَّوداءِ في الثَّورِ الأبيض ؛وأمَّا القولُ بعصمةِ كلِّ مَن رأى النَّبيَّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – ، أو بعدالةِ مَن تعمَّد الكبائر من أهل ذلك العصر؛ فلمْ يَقُلْ بذلكَ أحدٌ منهُم قولاً صريحاً، وإن كانَ عمومُ كلامِ بعضِهِم يقتضيه، فالنَّصُّ الصَّريحُ يخصِّصُ اللَّفظَ العامَّ، وقد ذكر النَّواويُّ –رحمه الله– في ((شرحِ مُسلِم))، وغيره ؛ أنَّه ارتدَّ عن الإسلامِ جماعةٌ مِمَّن يُطلق عليه اسم الصُّحبة، وذكرَ ابنُ عبدِ البرِّ في ((الاستيعاب)) جماعةً جرَّحهُم وبيَّنَ كلامَ أئمَّةِ الحديثِ فيهِم . وبهذا ينحل كثيرٌ من مناقشات أهل البدع الروافض

٣ وكذلك الإيمانُ حينَ تُخالط بشاشته القلوب. رواه البخاريُّ مِن محاورةٍ بين سيِّدنا أبي سُفيان وهرقل عظيمِ الرُّوم.

استطراد: وفيه دليلٌ واضحٌ على الضَّعفِ؛ بل بطلان مَا ذهبَ إليه بعضُ المفسِّرينَ كالسُّيوطيِّ وأهل السِّيَرِ مِن ارتدادِ جمعٍ كثيرٍ من الصَّحابةِ لَمَّا دارَتِ القِبلةُ مِن بيتِ المقدسِ إلى الكعبةِ، وكذا يدلُّ دلالةً واضحةً على بطلانِ مَا قالَ بعضُ المفسِّرينَ مِن ارتدادِ بعضِ الصَّحابةِ حينَ أُخبِرُوا عن سفرِ المعراجِ كما قالَ السُّيوطيُّ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: {وَمَا جعلنا الرُّؤيا الَّتي أريناك} عياناً ليلةَ الإسراءِ {إلَّا فتنة للنَّاس}: أهل مكَّة؛ إذ كذَّبُوا بها وارتدَّ بعضُهُم لَمَّا أخبرَهُم بها اهـ.

وأيضاً يظهرُ منه بطلانُ مَا اشتهرَ في كتبِ السِّيرةِ من أنَّ عبيدَ اللهِ بن جحش قد تنصَّرَ في أرضِ الحبشةِ، وكان قد هاجرَ إليها معَ زوجِهِ أُمِّ حبيبة، وذلك أنَّ أبا سفيان كانَ حينئذٍ كافراً مُخالِفَاً لرسولِ اللهِ ٧ فلو كانَت واقعاتُ الارتدادِ صحيحةً؛ لَمَا كتمَها أبو سيفان، وَلَما خفيَ عليه، كيفَ وإنَّ المعراجَ وقعَ في مكَّةَ؛ بلدِ أبي سفيان. وكان عبيدُ اللهِ بنُ جحش زوج بنت أبي سفيانَ، ولو ارتدَّ مِنَ الصَّحابةِ أحدٌ في المدينةِ النَّبويَّةِ؛ لَذهبَ إلى مكَّةَ مركزِ أعداءِ الإسلام، وعدمُ ذكرِ أبي سفيان حين سأله هرقل: "هل يرتدُّ أحدٌ منهُم سخطةً لِدينه؟" هذه الواقعاتُ معَ تعذُّرِ خفائِهَا عليه؛ دليلٌ واضحٌ على عدمِ ثبوتِهَا.

١ معاوية مشتق من عوى ويحتمل ان يستعمل فى: المعاون و المشفق والرحيم والنجم وصوت اللكب والناب من الإبل والظاهر إن المراد هو المعنى الحسن و إلا لغَيَّره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما غَيَّر غيره من الأسماء. مستفاد من فتاوى دار العلوم زكريا :١/ ١٠٤ ثم إن قبح الاسم و حسنه يختلف باختلاف العرف ألا ترى أن العرب لم يستقبح اسامى الحمار والثور والثعلب مع انها قبيحة فى العجم

مطلب : شيءٌ مِن مناقِبِه رضي اللهُ تعالى عنه: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «اللَّهُمَّ عَلِّمْ معاويةَ الكتابَ والحِسابَ، وَقِهِ العذابَ». [رواه أحمد بسندٍ حَسَنٍ] وقال: «اللَّهُمَّ اجعَلْهُ هادياً مَهديّاً، واهدِ بِهِ النَّاسَ» [رواه التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ]، وقيلَ لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: هل لكَ في أميرِ المؤمنينَ معاوية؛ فإنَّه مَا أوترَ إلَّا بواحدة؟ قالَ: أصابَ، إنَّه فقيهٌ. [صحيحُ البخاريِّ]. وسُئِلَ ابنُ المباركِ أنَّ عمر بن عبد العزيز أفضلُ أم معاوية؟ فقالَ: غبارٌ دخلَ في أنفِ فَرَسِ مُعاويةَ حينَ غَزَا في رِكابِ رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – أفضلُ مِن كَذا مِن عمر بن عبد العزيز. وفي شرحِ مُسلِم: هو مِن عدولِ الفضلاءِ والصَّحابةِ الخِيَار، قالَ الإمامُ اليافعيُّ: كان حليماً كريماً سائِسَاً عاقلاً كاملَ السؤددِ ذَا دهاءٍ، ورأيٍ كأنَّمَا خُلِقَ لِلمُلْكِ. وذكر في النِّهايةِ الجزريَّةِ عن ابنِ عمر قالَ: مَا رأيتُ بعدَ رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – أَسَوْدَدَ من معاوية رضي اللهُ عنه، قيل: وَلَا عمر؟ قال: كان عمر خيراً منه، وكانَ هو أَسَوْدَدَ مِن عمر. وذكرَ القاضي عياض أنَّ رجلاً قالَ للمعافى بن عمر: إنَّ عمر بن عبد العزيز أفضلُ مِن معاوية، فغضبَ وقالَ: لا يُقاس أحدٌ بأصحابِ النَّبيِّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم –، معاويةُ صاحبُهُ وصهرُهُ وكاتبُهُ وأمينُهُ على وحيِ اللهِ عزَّ وجلَّ. وفي (سِيَرِ النُّبلاء) أنَّه روى عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّم، وعن أبي بكرٍ وعمر وأخته أمِّ حبيبة وغيرِهم؛ وروى عنه أبو ذرٍّ مع تقدُّمِهِ، وابن عبَّاس وأبو سعيد وجرير وجماعة من الصَّحابة، وجبير وأبو إدريس الخولانيُّ وسعيد بن المسيَّبِ وخالد بن معدان وأبو صالح السَّمَّان، وسعيد وهمام بن منبه، وخلقٌ كثيرٌ. انتهى. رَوَى عَنْ رَسُوْلِ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم – مَائَةً وثَلاثَةً وسِتِّيْنَ حَدِيثًا. اتَّفَقَ الشَّيخانِ على أرْبَعَةٍ، وانْفَرَدَ البُخَارِيُّ بأرْبَعَةٍ، ومُسْلِمٌ بِخَمْسَةٍ.....وَلَمَّا حضرَتْهُ الوفاةُ؛ أوصَى أنْ يُكفَّنَ في قميصٍ كانَ رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – كساهُ إيَّاه، وأنْ يجعلَ مِمَّا يلي جسده، وكانت عنده قلامة أظفارِ رسولِ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلم – فأوصَى أن تُسحقَ وتُجعلَ في عينيهِ وَفَمِهِ. (تسديدُ الإصابة).

بعضُ الشُّبهاتِ حولَهُ رضي اللهُ عنه: وقد كتبَ الشَّيخُ أبو الأعلى المودوديُّ كتابَ الخلافة والملوكيَّة، واعترضَ فيه على سيِّدنا معاويةَ عشرةَ اعتراضاتٍ؛ هي شُبَهٌ وَوسائلُ لاعتراضِ أهل التَّشيُّعِ على عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ وتفسيقِهم؛ بل تكفيرِهم سيِّدنا معاوية.

الشُّبهةُ الأولى: قَتلُهُ حجر بن عدي، –وهو من الصَّحابةِ، مَشهورٌ بالخير– صبرا

الشُّبهةُ الثَّانية: إجازتُهُ؛ بَلْ أمرُهُ بلعنِ عليٍّ رضي اللهُ عنه على المنابر، إلى أن قالَ لِسعد: (مَا يمنعكَ أن تسبَّ أبا تُراب؟).

الشُّبهةُ الثَّالثة: دَسُّهُ على الحسنِ مِن سُمِّهِ.

الشُّبهةُ الرَّابعة: عهدُهُ إلى يزيد وليسَ بأهلٍ، وقد جرى بينَهُ وبينَ عبدِ اللهِ بن عمر وابنِ الزُّبيرِ والحسين مَا انجرَّ حتَّى ادَّعَى بيعتَهم كذباً ولم يُبايعوا.

الشُّبهةُ الخامسة: قتلُ عمَّار بن ياسر بِيَدِ عساكرِه، وقد قالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فيه: «وَيْحَ عَمَّارٍ،تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ».

والجوابُ عنها إجمالاً: إنَّ هذه الدَّعاوي ليس عليها دليلٌ قطعيٌّ، بل أكثرها لَا سندَ لها، وَمَا لها سندٌ ليس بصريحٍ على ما ادَّعَى المودوديُّ وَالرَّوافض.

والجوابُ عنها تفصيلاً: أمَّا قتلُهُ حجراً (الشُّبهة الأولى)؛ فالظَّاهرُ أنَّ معاوية بن أبي سفيان رضيَ اللهُ عنهُ قتلَ حجراً خشيةَ أن يثيرَ الفتنةَ بينَ النَّاس؛ كما أُثيرَ على عثمان، وسببُ تشدُّدِ معاويةَ في قتلِ حجر: هو محاولةُ حجر البغيَ على الجماعةِ وشقَّ عَصَا المسلمين، واعتبرَه مِنَ السَّعي بالفسادِ في الأرض، وخصوصاً في الكوفةِ الَّتي خرجَ منها جزءٌ مِن أصحابِ الفتنةِ على عثمان، فإن كانَ عثمان سمحَ بشيءٍ مِنَ التَّسامحِ في مثلِ هذا القَبيلِ الَّذي انتهى بمَقتله، وجرَّ على الأُمَّةِ عظائمَ الفِتَنِ حتَّى كَلَّفَها ذلكَ مِنَ الدِّماءِ أنهاراً؛ فإنَّ معاويةَ أرادَ قطعَ دابرِ الفتنةِ مِن مَنبَتِهَا بقتلِ حجر، فهو مُجتهدٌ، فإنْ كانَ مُصيباً؛ فَلَهُ أجرانِ، وإن كانَ مُخطئاً؛ فله أجرٌ واحد؛ فَمِثلُه كمثلِ خالد بن الوليد رضيَ اللهُ عنه؛ حينَ بُعِثَ على بني جذيمة، فدعاهُم إلى الإسلامِ، فَلَم يحسنوا أن يقولوا: أسلمْنَا، فجعلُوا يقولونَ: صبأنا صبأنا، فجعلَ خالد يقتلُ منهُم ويأسر، وقد قالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «اللَّهُمَّ! إنِّي أبرأ إليكَ مِمَّا صنعَ خالد بن الوليد»، وكمثلِ أسامة بن زيد رضيَ اللهُ عنهُ لَمَّا بُعِثَ إلى الحرقة، قال أسامة: فَلحقتُ أنا ورجلٌ مِنَ الأنصارِ رجلاً منهم، فَلمَّا غشيناه؛ قالَ: لا إله إلَّا الله. فَكفَّ الأنصارُ، فطعنتُهُ بِرُمحي حتَّى قتلتُه، فلمَّا قَدِمْنَا؛ بلغَ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فقالَ: «يا أسامة! أَقتلتَهُ بعدَما قالَ: لا إله إلَّا الله؟»، قلتُ: كانَ مُتعوِّذاً. فَمَا زالَ يُكرِّرُها، حتَّى تمنَّيْتُ أنِّي لم أَكُنْ أسلمْتُ قبلَ ذلكَ اليوم. وَكَمثلِ النَّفرِ مِن الأصحاب؛ إذ مرَّ بهم رجلٌ يرعى غنماً له، وأتوا بغنمِهِ على رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فأنزلَ اللهُ تعالى هذه الآية: {فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا }. وكلُّ مَا جرى مِن أسامة ومِن خالد ومِن النَّفرِ كانَ عن اجتهادٍ؛ لَا عن هوى وعصبيَّةٍ وظلم، والخطأُ مَغفورٌ لهذهِ الأُمَّةِ؛ وهذا مِنَ الخطأ

المحقِّق؛ فكيفَ فيما لم يتبيَّن أمره ولم يوقف فيه على حقيقةِ الحال؟! و[الأصلُ أنَّ قتلَ الإمامِ بالحقِّ، فَمِن ادَّعَى أنَّه بالظُّلمِ؛ فعليه الدَّليل. (العواصم من القواصم)]، وأقلُّ أحوالِ معاوية رضي اللهُ عنه: أن يكونَ مُجتهداً مُخطِئاً؛ فمثلُهُ لَا إثمَ عليه، وعدلُه وحملُه على النَّاسِ أمرٌ مَشهورٌ مُجمعٌ عليه بين الخاصِّ والعامِّ. تنبيه: ذكرَ ابنُ كثيرٍ في البدايةِ والنِّهايةِ عن أبي أحمد العسكريِّ أنَّه قالَ: "أكثرُ المحدثين لَا يُصحِّحونَ له [الحجر] صُحبة" اهـ . قالَ ابنُ حجر في الإصابة: "وأمَّا البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وأبوه وخليفة بن خيَّاط وابن حِبَّان؛ فَذكروه في التَّابعين، وَكَذا ذكره ابنُ سعد في الطَّبقةِ الأُولى في أهلِ الكوفة".

والجوابُ عن الشُّبهةِ الثَّانية: أنَّه ذكرَ في شروحِ صحيحِ مُسلم: يجبُ تأويلُ هذه الرِّوايةِ إمَّا بأنَّ المرادَ بالسَّبِّ: إظهارُ خطأ اجتهادِهِ وصوابُ اجتهادِنا، وإمَّا بأنَّه سمعَ قوماً يسبُّونَهُ؛ فأرادَ كفَّهُم عَن سبِّهِ بإظهارِ فضلِهِ على لسانِ سعد، وإمَّا بأنَّه ليسَ فيهِ الأمر، بل سؤال من السَّببِ المانعِ عنه، وتكنِّيه رضيَ اللهُ عنهُ بأبي تراب ليسَ طَعناً، فإنَّه كانَ يُحِبُّ أن يُكنَّى به.

وأمَّا مَا رواهُ ابنُ ماجةَ عن ابنِ سابط، وهو عبد الرَّحمنِ عن سعد بن أبي وقَّاصٍ؛ قالَ: قدمَ معاويةُ في بعضِ حجاتِهِ، فدخلَ عليه سعد، فذكروا عليّاً، فنالَ منه، فَغَضِبَ سعدٌ وقالَ: تقولُ هذا لِرَجلٍ سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آله وسلَّمَ يقول: «مَنْ كُنْتُ مَولاهُ؛ فَعَليٌّ مَولاه، وسَمِعتُهُ يقولُ: أنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِن موسى، إلَّا أنَّه لَا نبيَّ بعدي، وسَمِعتُهُ يقول: لَأُعطِيَنَّ الرَّايةَ اليومَ رجلاً؛ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه»؛ [فَضعيفٌ، فإنَّ] هذا الحديثَ إذا نظرْتَ إلى سندِهِ؛ وجدتَهُم ثِقات، ولكن يحيى بن معين يقول: إنَّ عبدَ الرَّحمن بن سابط لم يسمعْ مِن سعد بن أبي وقَّاص كما في "جامع التَّحصيل" (أحاديث معلة ظاهرُهَا الصِّحَّة)، ولو أغمض عن ضعفِ الإسناد: فَمُقتضَى حسنِ الظَّنِّ أن يحملَ السَّبُّ على التَّخطِئَةِ ونَحوِهَا مِمَّا يجوزُ بالنِّسبةِ إلى أهلِ الاجتهادِ؛ لَا اللَّعنُ وغيره. (السِّنديُّ على ابن ماجه)

وأمَّا قصَّةُ دَسِّهِ السُّمَّ (الشُّبهة الثَّالثة)؛ فَبُهتانٌ عظيمٌ وخرافاتُ المؤرِّخين مِمَّا لَا يعتمد عليها، فَفِي منهاجِ السُّنَّةِ (٢: ٢٢٥) فيما تزعمه الشِّيعةُ مِن أنَّ معاويةَ سمَّ الحسَن: (لم يثبتْ ذلكَ ببيِّنةٍ شرعيَّة، وَلَا إقرار مُعتبَر، وَلَا نقل يجزم به. وهذا مِمَّا لَا يمكن العِلْمُ به، فالقولُ بِهِ قولٌ بِلَا عِلْم). قال: "وقد رأينا في زمانِنَا مَن يُقالُ عنه: سُمَّ وماتَ مَسموماً مِنَ الأتراكِ وغيرِهِم. ويختلفُ النَّاس في ذلك حتَّى في نفسِ الموضعِ الَّذي ماتَ فيه، والقلعةِ الَّتي ماتَ فيها، فتجد كُلَّاً منهم يُحدِّثُ بالشَّيءِ بخلافِ مَا يُحدِّثُ بِهِ الآخَر". وبعد أن ذكرَ ابنُ تيميةَ أنَّ الحسَنَ ماتَ بالمدينةِ، وأنَّ معاويةَ كان بالشَّام؛ ذكرَ للخبرِ احتمالات – على فرض صِحَّتِهِ – منها: أنَّ الحسنَ كانَ مِطلَاقاً لَا يدومُ معَ امرأة...

وأمَّا الشُّبهة الرَّابعة: فإنَّه ترك الأفضل في أن يجعلَها شُورى، وألَّا يخصَّ بها أحداً مِن قرابته، فكيف ولداً؟، وأن يقتدي بما أشار به عبدُ الله بن الزُّبير في التَّركِ أو الفعلِ، فعدلَ إلى ولايةِ ابنِهِ وعقدَ له البيعةَ وبايعَهُ النَّاس، وتخلَّفَ عنها مَن تخلَّفَ، فانعقدَتِ البيعةُ شرعاً، وذلك لَمَّا شاورَهُ بعض المشاورة أنَّه لم يبقَ في الأكابرِ مَن هو أوفقُ بأمورِ الخلافة.

وأمَّا قتلُ سيِّدنا عمَّار (الشُّبهة الخامسة): فقد أجابَ عنه سيِّدُنا معاوية رضي اللهُ عنه نفسُهُ بقولِهِ: "إنَّما قتلَهُ الَّذينَ جاؤوا به، حتَّى ألقوه بينَ رِمَاحِنَا (أو قالَ: بينَ سيوفِنَا)"، وللعلماءِ في تلقِّي هذا الكلام ثلاثةُ مَذاهب؛ الأوَّل: قالَ في لوامعِ الأنوارِ البهيَّةِ: وَلَا يخفَى أنَّ حجَّةَ معاوية هذه أوهى مِن بيتِ العنكبوت، ومن ثمَّ قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية – قدَّسَ اللهُ روحَه –: وَلَا ريبَ أنَّ قولَ عليٍّ – رضي الله عنه – [فَرَسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – إذَن قتلَ حمزةَ حينَ أخرجَهُ لِقتالِ المشركين] هذا هو الصَّواب اهـ.

الرَّأيُ الثَّاني: أنَّ قولَ معاويةَ رضيَ اللهُ عنهُ؛ هو الصَّوابُ في حقِّ قتلةِ عثمان، قالَ مُحبُّ الدِّين الخطيبُ في تعليقِهِ على العواصم: وقد كانَ معاويةُ يعرفُ مِن نفسِهِ أنَّه لم يكنْ منهُ البغيُ في حربِ صفِّين؛ لأنَّه لم يُرِدْها، ولمْ يبتدِئْهَا، ولمْ يأتِ لَهَا إلَّا بعدَ أن خرجَ عليٌّ مِنَ الكوفةِ وضربَ معسكرَهُ في النَّخيلةِ لِيَسيرَ إلى الشَّام، وَلِذلكَ لَمَّا قُتِلَ عمَّار؛ قالَ معاوية: ((إنَّما قتلَهُ مَن أخرجَه))، وفي اعتقادي الشَّخصيِّ أنَّ كلَّ مَن قُتِلَ مِنَ المسلمينَ بأيدي المسلمينَ منذُ قتلِ عثمان؛ فإنَّما إثمُهُ على قَتَلَةِ عثمان؛ لأنَّهم فتحُوا بابَ الفتنة، ولأنَّهم واصلُوا تسعيرَ نارِهَا، لأنَّهم الَّذين أوغروا صدورَ المسلمين بعضهم على بعض، فَكَما كانُوا قتلةَ عثمان؛ فإنَّهم كانوا القاتلينَ لِكُلِّ مَن قُتِلَ بعدَه، ومنهم عمَّار، وَمَن هُمْ أفضلُ مِن عمَّار؛ كَطلحة والزُّبير، إلى أن انتهَت فِتْنَتُهُم بقتلِهِم عليّاً نفسَه، وقد كانُوا مِن جُندِهِ، وفي الطَّائفةِ الَّتي كانَ قائماً عليها.

الرَّأيُ الثَّالث: أنَّه ما قتلَهُ عساكر معاوية مباشرةً، وَلَا تَسبُّباً، بَلْ قتلَهُ قَتَلَةُ عثمانَ مباشرةً؛ حيثُ خافُوا مِنَ الصُّلْحِ بينَ الفريقَين؛ فقتلُوا عمَّاراً غِيْلَةً لِيستدلُّوا بِهِ على إضلالِ مَن مَعَ معاويةَ رضيَ اللهُ عنهُ، وعليه قرائنُ كثيرةٌ، منها: أنَّ أكثرَ رواةِ قتلِ عمَّار روافض، ومنها: عدمُ جلوسِ مَن معَ معاويةَ مِن الصَّحابةِ وعدمُ قيامِ جالسين منهم بعدَ وقوعِ هذا الحادث، فإنَّه لو كان واضحاً جَلِيّاً؛ لانقلبَ الأمرُ، فجلسَ مَن مع معاوية مِن معاونته، بل رجعَ إلى معاونةِ عليٍّ وقام القاعدونَ منهُم إلى معاونةِ عليٍّ رضي اللهُ عنه، ولأيُّوب كنجي الإيرانيِّ كتابٌ جيِّد في البابِ، ومع الإغماض عن المناقاشات في تعيين مِصداق الخبر: فإنَّما فعلَ ذلكَ بتأويلٍ واجتهاد، وَكلٌّ مِن الفريقينِ يظنُّ أنَّ الحقَّ والصَّوابَ معه. كَمَا أنَّ عليّاً –رضيَ اللهُ عنه– وأصحابَهُ قتلُوا الزُّبيرَ وَطلحةَ وغيرَهُم مِنَ السَّابقين مِنَ الصَّحابةِ –رضيَ اللهُ عنهم– باجتهاد.

كانُوا من الصَّحابة[1] وَمِن أولياءِ الأُمَّةِ، نَعَم: خالفَ بعضُهم حيدراً رضي اللهُ عنه، وحاربَهُ عن اجتهادٍ لمْ يُصِبْ فيهِ ولمْ يفسِّقْ به، والحقُّ عندَ أهل الحقِّ واحدٌ، وكانَ مع أبي تُراب[2].

ومروان، لم يكنْ صحابيًّاً[3]، ونتوقَّف في لعن يزيدَ وَلَا نزيدُ.[4]

---

١ عن ابنِ أبي مليكة، قالَ: أوترَ معاويةُ بعدَ العشاءِ بركعةٍ، وعندَهُ مولىً لابنِ عبَّاس، فأتى ابن عبَّاسٍ فقالَ: «دَعْهُ فإنَّه قَد صَحِبَ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم»، رواه البخاريُّ، وقال مُصطفى البُغَا في تعليقِهِ: (دعْهُ): اترك القولَ فيهِ والإنكار عليه. (صحبَ رسولُ اللهِ) أي: فهو عالمٌ بدينِ اللهِ تعالى، وعارفٌ بالفقه.

٢وما جرى بينَ عليٍّ ومعاويةَ رضي اللهُ عنهما؛ كان مبنيًّاً على الاجتهادِ والمناعةِ مِن معاويةَ لعليٍّ، وعليٌّ رضيَ اللهُ عنه كان مصيباً في جميعِ مَا عملَ مِن خروجِهِ وصُلحِهِ وغيرِهِمَا دار الحقِّ حيثُ دارُ رضي الله عنه.

وقد قيل: لِكُلِّ مُجتهدٍ نصيبٌ، وكلُّ مُجتهدٍ مُصيبٌ؛ إذ ظنَّ عليٌّ أنَّ تَسليمَ قتلةِ عثمان رضيَ اللهُ عنه معَ كثرةِ عشائرِهم واختلاطِهِم بالعسكرِ يؤدِّي إلى اضطرابِ أمرِ الإمامةِ في بدايتها، فرأى التَّأخيرَ أَصوَبُ، وظنَّ معاويةُ أنَّ تأخيرَ أمرِهِم معَ عِظَمِ جنايتهم يُوجبُ العزلَ مِنَ الإمامةِ وتعرُّض دماء للسَّفك، وقد قيل: المصيب واحد، فَلِمَ نذهبُ إلى تخطئةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه دونَ تحصيلٍ أصلاً، فثبتَتْ تخطئةُ معاويةَ بالضَّرورة. (كتاب أصولِ الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ المتوفَّى: ٥٩٣هـ)

٣ قال ابنُ الأثير: « لم يرَ النَّبيَّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – لأنَّه خرجَ إلى الطَّائفِ طِفْلاً لَا يعقل لَمَّا نَفَى النَّبيُّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – أباهُ الحَكَم». وعدَّهُ الذَّهبيُّ في السِّيَرِ مِن كبارِ التَّابعين. وقالَ ابنُ حَجَر: « لم أرَ مَن جزمَ بصحبته» (الانتصار للصَّحبِ والآل).

٤ قد صُنِّفَتِ المصنَّفاتُ في لعنِ يزيد، فقد صنَّفَ القاضي أبو يعلى كتاباً بيَّنَ فيه مَن يستحقُّ اللَّعنَ، وذكرَ مِنهُم يزيد ، وألَّفَ ابنُ الجوزيِّ: "الرَّدُّ على المتعصِّبِ العنيد المانع مِن ذمِّ يزيد"، وقد اتَّهم الذَّهبيُّ – رحِمَهُ اللهُ– يزيد فقال: " كانَ ناصبيًّاً، فظًّاً، غليظاً، جلفاً، يتناولُ المسكِرَ ويفعلُ المنكَر"، ولعنَهُ التَّفتازانيُّ في شرحِ العقائدِ النَّسفيَّة. قلتُ: الَّذي جوَّزَ لعنَ يزيد وأمثاله؛ يحتاجُ إلى ما يُثبتُ أنَّه كانَ مِنَ الفاسقينَ الَّذينَ تُباحُ لعنتُهُم، وَماتَ مُصِرًّاً على ذلك، وأنَّ لعنةَ المعيَّن مِن هؤلاءِ جائزة. وهم استدلُّوا بقولِهِ تعالى: {ألا لعنةُ اللهِ على الظَّالمين}، لكن "هذه آيةٌ عامَّة كآياتِ الوعيد، وهذا يقتضي أنَّ هذا الذَّنب سببٌ لِلَّعنِ والعذاب، لكن قد يرتفعُ موجبه لمعارضٍ راجح، إمَّا توبةٌ، وإمَّا حسناتٌ ماحيةٌ، وإمَّا مصائبُ مُكفِّرة، وإمَّا شفاعةُ شفيعٍ مُطَاع، ومنها رحمةُ أرحمِ الرَّاحمين" اهـ. فَمِن أينَ يعلمُ أنَّ يزيد لم يوجَدْ فيه معارض،[وبهذا ظهر ان استدلالهم على لعن يزيد بالنصوص العامة غير صحيح وان معنى اللعن فيها ذم الفعل لاتجويز لعن كل شخص بفعله النبراس :٥٥٥] واستدلُّوا ثانياً: بأنَّه كان سبباً في قتلِ الحسين — رضيَ اللهُ عنه – والصَّوابُ أنَّه لم يكنْ لِيَزيد يدٌ في قتلِ الحسين — رضي الله عنه – ، فقد أرسلَ عبيدَ اللهِ بن زياد ليمنعَ وصولَ الحسينِ إلى الكوفة، وَلمْ يأمُر بقتلِهِ، بَلِ الحسينُ نَفْسُه كانَ حَسَنَ الظَّنِّ بيزيد؛ حتَّى قالَ: دعوني أَذهبْ إلى يزيد؛ فأضع يدي في يده. قال ابنُ الصَّلاح — رحِمَهُ اللهُ –: " لم يصحَّ عندَنا أنَّه أمرَ بقتلِهِ، والمحفوظُ أنَّ الآمِرَ بقتالِهِ المفضي إلى قتلِهِ — كرَّمَهُ اللهُ — إنَّما هو عبيدُ اللهِ بن زياد؛ والي العِرَاق إذ ذاك"، قالَ شيخُ الإسلام: وَلَمَّا بلغَ يزيد قتلَ الحسين؛ أظهرَ التَّوجُّعَ على ذلك، وظهر البكاءُ في داره ، ولم يَسْبِ لهم حريماً، بل أكرمَ أهلَ بيتِهِ وأجازَهُم حتَّى ردَّهُم إلى بلادِهِم، أمَّا الرِّواياتُ الَّتي في كتبِ الشِّيعةِ أنَّه أُهين نساءُ آلِ بيتِ رسولِ اللهِ — صلَّى اللهُ عليه وسلَّم — وأنَّهُنَّ أُخِذْنَ إلى الشَّامِ مَسبيَّاتٍ، وأُهِنَّ هناك؛ هذا كلُّهُ كلامٌ باطِلٌ، بل كان بنو أُميَّةَ يعظِّمونَ بني هاشِم، بل لم تُسْبَ هاشميَّةٌ قطُّ " ا.هـ . قال ابنُ كثير — رحمه اللهُ –: والَّذي يكادُ يغلبُ على الظَّنِّ أنَّ يزيد لو قدرَ عليه قبلَ أن يقتلَ؛ لَعَفَا عنه، كما أوصاهُ أبوه، وَكَما صرَّحَ هو بِهِ مُخبراً عن نفسِهِ بذلك، وقد لعنَ ابنَ زيادٍ على فعلِهِ ذلك، وشتمَهُ فيما يظهرُ ويبدو " اهـ. قال الغزاليُّ: فلا يجوزُ أن يُقالَ: إنَّه قتلَهُ أو أمرَ بِهِ مَا لم يثبتْ، فضلاً عن اللَّعنة؛ لأنَّه لَا تجوزُ نسبةُ مسلمٍ إلى كبيرةٍ مِن غيرِ تحقيق"، والصَّوابُ أن يُقالَ: قاتلُ الحسينِ إن ماتَ قبلَ التَّوبةِ؛ لعنَهُ الله؛ لأنَّه يحتملُ أن يموتَ بعدَ التَّوبةِ. وثالثاً: استدلُّوا بِمَا صنعَهُ جيشُ يزيد بأهلِ المدينة، وأنَّهُ أباحَ المدينةَ ثلاثاً، وفي الحديث: "مَن أَخافَ أهلَ المدينةِ ظُلماً؛ أخافَهُ الله، وعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعين، لا يقبلُ اللهُ منهُ صرفاً وَلَا عدلاً"، والجواب: إنَّ الَّذينَ خرجُوا على يزيد بن معاوية مِن أهلِ المدينةِ كانُوا قد بايعوه بالخلافةِ، وقد حذَّرَ النَّبيُّ — صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ — مِنْ أن يُبايعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ثمَّ يخالف إليه ويقاتله، وهذا الَّذي استقرَّتْ عليه عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، ومعركةُ الحَرَّةِ تعتبر فتنةً عظيمةً، ومن المعلومِ أنَّ أهلَ الحَرَّةِ متأوِّلون، والمتأوِّل المخطِئ مَغفورٌ له بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّهم لا يريدونَ

والوليُّ[1] هو العارفُ باللهِ تعالى وصفاته، المواظِبُ على الطَّاعاتِ، المجتَنب عن المعاصي، المعرِضُ عن الانهماكِ في اللَّذَّاتِ والشَّهوات[2]. فالمؤمنونَ المتَّقونَ كُلُّهُم أولياء[3].

إلَّا الخيرَ لأُمَّتِهِم، فقد قالَ العلماءُ: "إنه لم تكن خارجة خير مِن أصحابِ الجماجمِ والحرَّة"، وأهل الحرَّةِ ليسُوا أفضلَ مِن عليٍّ وعائشةَ وَطلحةَ والزُّبير وَغيرهم، ومع هذا؛ لم يُحمَدْ مَا فعلوه مِنَ القتال. أمَّا إباحةُ المدينةِ ثلاثاً لجُندِ يزيد يعبثونَ بِهَا؛ يقتلونَ الرِّجالَ ويَسبونَ الذُّرِّيَّةَ وينتهكونَ الأعراض؛ فهذه كلُّها أكاذيب ورواياتٌ لا تصحُّ، فهذه ليسَتْ مِن شيمةِ العربِ، فَمِنَ المعلومِ أنَّ انتهاكَ العِرضِ أعظم مِن ذهابِ المالِ، واستغلَّ الرَّافضةُ هذهِ الكلمة —الإباحة— واقحمُوا فيها هتكَ الأعراض،

ولم ينقلْ إلينَا أنَّ المسلمين يفتحونَ المدنَ الكافرةَ، ويقومونَ باستباحتها وانتهاكِ أعراضِ نسائهَا! فكيفَ يتصوَّر أن يأتي هذا المجاهدُ لِيَنتهكَ أعراضَ المؤمناتِ، بل أخوات وحفيدات الصَّحابةِ — رضوانُ اللهِ عليهِم —

ومِنَ العجيبِ أنَّ هناكَ مَن نَسَبَ إلى يزيد بن معاوية أنَّه لَمَّا بلغَتْهُ هزيمةُ أهلِ المدينةِ بعدَ معركةِ الحرَّةِ؛ تمثَّلَ بهذا البيت:

++ أَلَا ليتَ أشياخِي بِبَدرٍ شهدُوا == جزعَ الخزرجِ مِنْ وَقْعِ الأسل

قال ابنُ كثير: "فهذا إن قالَه يزيد بن معاوية؛ فعليه لعنةُ اللهِ، وعليه لعنةُ اللَّاعنين، وإنْ لم يكنْ قالَهُ؛ فَلعنةُ اللهِ على مَن وضعَهُ عليه ليشنِّعَ به عليه" ا.هـ. ثمَّ أنكرَ في موضعٍ آخر نِسبةَ هذا البيتِ إلى يزيد، وقال: "إنَّه مِن وضعِ الرَّافضة" اهـ. قالَ شيخُ الإسلام: "ويعلمُ بِبطلانِهِ كلُّ عاقلٍ" رابعاً: استدلُّوا بجوازِ لعنِهِ بِمَا رُوِيَ عن الإمامِ أحمد، قالَ شيخُ الإسلام: "هذه الرِّوايةُ منقطعة ليست ثابتة عنه" اهـ. ونتيجةُ البحث: أنَّه لا يجوزُ لعنُ يزيد؛ لأنَّ في اللَّعنِ خطرٌ جسيم، وفي السُّكوتِ النَّجاة. وَلَا يجوزُ سبُّ الأمواتِ؛ لأنَّهم أفضوا إلى مَا قدموا، ولم يثبتْ أنَّه كانَ مُظهِرَاً لِلفواحش، فالرِّواياتُ في اتِّهامِ يزيد بشربِ الخمرِ لَا يمكنُ الاعتمادُ عليها. ولم يصحَّ إباحة المدينةِ، وانتهاكُ الأعراضِ لا أساسَ لها مِنَ الصِّحَّة، وتهدفُ إلى إظهارِ جيشِ الشَّامِ بأنَّه جيشٌ بربريٌّ لا يستندُ لِأُسسٍ دينيَّةٍ أو عقائديَّةٍ أو أخلاقيَّةٍ، بل يتعدَّى إلى اتِّهامِ الجيشِ الإسلاميِّ بأنَّه بربريٌّ، فإذا كانت المدينةُ لم تُفْلِت مِنَ البطشِ والنَّهْبِ وانتهاكِ الأعراض؛ فَمَا بالُكَ بالبلدانِ الَّتي افتتحتْهَا الجيوشُ الإسلاميَّةُ لنشرِ الإسلام؟. وَلا تصحُّ نسبةُ مقارفةِ يزيد للمسكِرَات، وأنَّه كانَ ينكحُ الأمَّهاتِ والبناتِ والأخواتِ ويدع الصَّلوات، فكيف يُعقلُ مِن خليفةٍ للمسلمينَ في القرنِ المفضَّلِ أن تُنسبَ إليهِ هذهِ الأوصافُ القبيحة الَّتي كانَ العربيُّ الجاهليُّ يتعفَّفُ منها؟، الرِّوايةُ الَّتي نُسِبَت للإمامِ أحمد بأنَّه يجوِّزُ لعنَ يزيد؛ لا تصحُّ، فهي مُنقطعةٌ، اهـ مأخوذة من رسالةِ: (هل يجوزُ لعنُ يزيد؟) لِسعود الزَّمانان راجع فتاوى حقانية: ١/١٩٥ وفتاوى النظامية

لطيفةٌ: كانَ نورُ الدِّين عبدُ الرَّحمن الجاميُّ رحمه الله من المجوِّزين لعنَ يَزيد، فقدمَ هراةَ شخصٌ اسمُهُ مولانا مَزيد مِن ما وراء النَّهر، وكان من المانعين، فقالَ الجاميُّ في مجلسه: "صد لعنت بريزيد ودوصد بر مزيد" وفيه لطافة.

[1] وقد يزعمُ بعضُ الجهَّالِ أنَّ "الوليَّ الكبيرَ يرتكبُ الكبائرَ كالزِّنا وشربِ الخمرِ والكذبِ وقتلِ النَّفْسِ وغيرِ ذلك من الدَّواهي" (الهديَّة الهادية إلى الطَّائفة التجانيَّة) وهذا مِن أعظمِ الأكاذيب على أولياءِ اللهِ تعالى.

[2] المواقِفُ للإيجيِّ والتَّعريفاتُ للجرجانيِّ.

فائدة: إنَّما يفيد الولاية بذل المجهودِ في متابعة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال الإمامان أبو حنيفةَ والشَّافعيُّ رضي الله عنهما: "إنْ لمْ تكن الفقهاءُ أولياءَ لله؛ فليسَ للهِ وليٌّ" نقلَه عنهُما النَّوويُّ في تبيانِهِ عن الخطيبِ البغداديِّ، ودليلُه: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: ٢٨]، {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ} [يونس: ٦٢، ٦٣]. فقد أرشدَ اللهُ تعالى إلى أنَّ الوليَّ هو العالِم، وأنَّ العالِمَ هو العامِلُ بعِلْمِهِ.

[3] {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (٦٣)}.

تنبيهٌ هامٌّ: يزعمُ بعضُ النَّاسِ :أنَّ الولايةَ مرتبةٌ خياليَّةٌ كسبيَّةٌ، تحصلُ بطيِّ مراحل مَعدودة، بأفعال مُشخَّصة، منها أذكارٌ مُعيَّنةٌ في أزمان مُتعيِّنة، وهذه كُلُّها أوهامٌ وأساطير لَا دليلَ عليها مِنَ الكتابِ والسُّنَّة.

فائدة: بعضُ الاشتباهاتِ في تصوُّرِ الوليِّ وتلفُّظِه:

١. بعضُ النَّاسِ يقولون: فلان أولياء، وهذا غَلَط؛ لأنَّ أولياء: صيغةُ جمعٍ، وليس بمفردٍ، فَلَا ينبغي إطلاقُهُ على فردٍ، ومثله: الحور؛ جمعُ حوراء، وقد اشتهر فينا معشرَ العجمِ إطلاقُ الجمعِ على المفردِ بَلَا دليلٍ كما نقول: طَلَبَة وأسلحةَ لِلطَّالِبِ والسِّلاح.

والولايةُ، وَإِنْ عَلَتْ، لا تُسقطُ المفروضات[1]، وَلَا نُفضِّلُ أحداً مِنَ الأولياءِ عَلَى أحدٍ مِنَ الأنبياء،[2]بل صحابيٌّ واحدٌ أفضلُ مِن جميعِ الأولياء،[3] ونُصدِّقُ بمَا صحَّ[4] مِن كراماتِهِم[5]، نقضُ العادةِ على سبيلِ الكرامةِ جائزٌ لأهلِ الولايةِ ككشف

---

٢. بعضُ النَّاسِ يتصوَّرنَ أنَّ الشُّعراءَ كُلَّهم هُم الأولياء، مع أنَّ الشِّعرَ صنعةٌ وحِرفةٌ، وفيهِم المؤمنُ وفيهم الفاسِق.

٣. بعضُ النَّاس يزعمونَ أنَّ المجانينَ هُم الأولياء؛ فتراهُم يطلبونَ منهُم الدُّعاء.

٤. بعضُ النَّاسِ يعتقدونَ أنَّ العُشَّاقَ كانوا أولياءَ الرَّحمن، وأنَّهم الموصوفونَ بالعشقِ المجازيِّ الَّذي يوصِلُ إلى العِشْقِ الحقيقيِّ.

٥. بعضُ النَّاسِ يزعمونُ أنَّ الوليَّ رجلٌ فوقَ العادةِ، وله قوَّةٌ فوقَ البشريِّ، يتصرَّفُ في العالمِ كيف يشاءُ على طريقِ خرقِ العادةِ، وهذا تَصوُّرٌ خاطئ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رضي اللهُ عنهم كانُوا كلُّهم الأولياء، ولمْ يُرْوَ عنهُم أنَّهم كانوا مُتصرِّفينَ في العالم.

وهذه المعتقداتُ كلُّها يمجُّها العقلُ السَّليم، فإنَّ الشُّعراءَ قالَ اللهُ تعالى في شأنهم: {وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ}، وقالَ الإمامُ الشَّافعيُّ :

++ ولولا الشِّعرُ بالعلماءِ يُزري === لكنْتُ اليومَ أشعرَ مِن لبيدِ.

وروى الخطيبُ البغداديُّ عَنِ الشَّافعيِّ وأبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنهما أنَّهما قالَا: "إنْ لم يكن الفقهاءُ أولياءَ الله؛ فليسَ للهِ وليٌّ". نعم الشِّعرُ كلامٌ كسائرِ الكلام؛ حسنُهُ حَسَن وَقبيحُهُ قبيحٌ، وَمِن الشُّعراء مَن هُم مُسلمون مُتشرِّعون (أولياء الرَّحمن)، ومنهم فسقةٌ شاربو خمرٍ، ومنهم كفرةٌ ومُشركونَ كَشعراءِ النَّصارى واليهودِ والرَّوافِض.

أمَّا المجنون؛ فهو في حُكمِ الحيوانِ المرفوعِ القلم، فكيفَ يكونُ وليَّاً؟!. وأمَّا العُشَّاقُ؛ فَقومٌ جُهَّالٌ مُنهمكونَ في الشَّهواتِ طالِبُو اللذَّات.

لطيفة: المجنونُ المشهورُ هو عامر بن ملوح بن مزاحم، وصاحبته ليلى بنت مهدي بن سعد، سلبَهُ عِشْقُ ليلى رُشْدَه. وكانَا في أيَّام مروان، وَلَعمري لقد جمعَ فيه ثلاث خِصالٍ من الولايةِ الخرافيَّةِ، فإنَّه كانَ مجنوناً وعاشقاً وشاعراً، فهو سُلطانُ الأولياءِ على هذا الزَّعمِ الخاطئ.

١ وَمَنْ زعمَ أنَّ مَن صَارَ وليَّاً وصلَ إلَى الْحَقِيقَةِ سقطَ عَنهُ أحْكَامُ الشَّرِيعَةِ؛ فَهُوَ ضالٌّ على غيرِ السَّبِيلِ؛ لِأنَّ الْعِبَادَات مَا سَقَطَت عَن الأنبياءِ؛ فَكيفَ تسقطُ عَنِ الأولِيَاءِ؟! (كتاب أصول الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ المتوفَّى: ٥٩٣هـ).

٢ ونبيٌّ واحدٌ أفضلُ مِن جميعِ الأولياءِ. (أصولُ الدِّينِ للغزنويِّ الحنفيِّ المتوفَّى: ٥٩٣هـ).

٣ الحقانية :١/ ٢١٣ ؛وآب كومسائل :٨٧/١

٤ ولم يثبتْ أكثر ما نُسِبَ إلى الأولياء؛ بل هي قصصٌ واهية ومن الصحيح:ماروى البيهقي :عن أبي سبرة النخعي، قال: أقبل رجل من اليمن فلما كان في بعض الطريق نفق حماره، فقام فتوضأ ثم صلى ركعتين، ثم قال: اللهم إني جئت من الدثنية مجاهدا في سبيلك وابتغاء مرضاتك، وأنا أشهد أنك تحيي الموتى، وتبعث من في القبور، لا تجعل لأحد علي اليوم منة، أطلب إليك أن تبعث لي حماري، فقام الحمار ينفض أذنيه. وقال هذا إسناد صحيح، اه دلائل النبوة

٥ الكرامة: هي أمرٌ خارقٌ للعادةِ غيرُ مُقارنٍ لدعوى النُّبوَّةِ، يُظهرها اللهُ على يدِ عبدٍ ظاهرِ الصَّلاحِ مُلتزمٍ بمتابعةِ نبيٍّ، كلف بشريعة، مَصحوباً بصحيحِ الاعتقادِ، والآياتُ ثابتةٌ للأنبياء، والكراماتُ للأولياءِ حقٌّ، وأمَّا الَّتي تكون لأعدائِهِ مثل إبليسَ وفرعون والدَّجَّال فيما رُوِيَ من الأخبارِ أنَّه ما كانَ ويكونُ لهم؛ لا نُسمِّيها آياتٌ وَلَا كرامات، ولكنْ نسمِّيها: قضاءَ حاجاتِهم، وذلك لأنَّ اللهَ تعالى يقضي حاجات أعدائِهِ استدراجاً لهم، وعقوبةً لهم، فيغترُّونَ بِهِ، ويزدادونَ طُغياناً وَكُفراً، وَكلُّه جائزٌ مُمكن.

والخوارقُ ستَّة: مُعجزةٌ وإرهاصٌ وكرامةٌ ومعونةٌ واستدراجٌ وإهانةٌ. (من الخَيالى). قيل: وسحرٌ وتصرُّفٌ. أقولُ: فَمَا كانَ مِن مُدَّعِي النُّبوَّةِ مع التَّحدِّي: مُعجزةٌ. وَمَا كانَ لهُ قبلَ النُّبوَّةِ: إرهاصٌ. وَمَا كانَ لِوليٍّ غيرِ مُدَّعِ النُّبوَّةِ: كرامةٌ. وَمَا كانَ لِعوامِّ المسلمينَ: مَعونةٌ. وَمَا لا يكونُ مَقروناً بالإيمانِ والعملِ الصَّالح: استدراجٌ إن وافقَ غرضه، وإلَّا؛ فإهانةٌ. ومَا حصلَ باستعمالِ الأسبابِ الطَّبيعيَّةِ كالقوَّةِ الخياليَّةِ أو النَّظريَّة؛ فتَصرُّف. (أحكامُ القرآن للإمامِ التَّهانويِّ ومُفتي محمَّد شفيع).

والرِّهص، بالكسرِ: أسفلُ عرق في الحائط. والرِّهص: الطِّينُ الَّذي يُجعل بعضُه على بعض فيُبْنَى به، قالَ ابنُ دُرَيد: لا أدري مَا صِحَّتُه غير أنَّهم قد تكلَّمُوا به. والرَّهَّاص: الَّذي يعمل الرِّهص. والمرهَصة، بالفتح: الدَّرجة والمرتبة. والمراهص: الدَّرج. (لسان العرب)

القبورِ[١] وكشف القلوب[٢]، ومَا جازَ للنَّبيِّ مُعجزةً؛ جائزٌ للوليِّ كرامةً، إلَّا نحو الإتيانِ بالقرآن[٣]، بل يجوزُ للمفضولِ مَا لم يثبتْ لِلفاضلِ، وَلَا كرامةَ[٤]، وهي غيرُ اختياريَّة واختياريَّةٌ [٥]فضليَّةٌ[٦]، والكسبيَّة تصرُّف[٧]، وَلَا كرامةَ في الاختيارِ[٨]

---

١ وهو حق ؛لكنه غيرُ اختيارى،وظنيٌ ؛وليس من باب علم الغيب. (فريدية :١/٢١٦)؛ وقد يقع للفاسق ايضًا ،وقوله عليه السلام :"فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين." محمول على الحالة العادية ،ولا يبعد سماع الثقلين فى الحالات الغير العادية. فتاوى حقانية :١/ ١٧٨ ثم قول شيخى : "لكنه غير اختيارى" محمول على الغالب او الكرامة .

٢ وكشفُ القلوبِ والقبورِ مُمكنٌ، بل واقعٌ كرامةً وكسباً، لكن لا كمال مُعتبر فيه (فتاوي رشيديَّة).

٣ المرادُ بِهِ: كلُّ خارقٍ وقعَ معجزةً للنَّبيِّ على وجهِ التَّحدِّي، وبه قالَ الأستاذ الاسفرائنيُّ، يُستفاد من النِّبراس.

٤ أي: هذه فضيلةٌ جزئيَّةٌ، وَلَا كرامةَ فيها للمفضولِ على الفاضِلِ.

٥ وفي رسالةِ القُشَيريِّ عن إبراهيم الخوَّاص: قال لي راهبٌ: هاتِ مَا عندَك فقد جعنَا، فقلْتُ: إلهي لَا تفضحنِي معَ هذا الكافر، فرأيْتُ طبقاً عليه خبزٌ ولحمٌ وشواءٌ ورطبٌ وكوزٌ، فأكلنَا وشربنَا ومشينَا، ثمَّ قلتُ له: يا راهب هاتِ مَا عندَك، انتهَتِ النَّوبةُ إليكَ، فاتَّكأ على عِصِّهِ ودَعَا، فغذا بطبقَيْنِ عليهما أضعافُ مَا كانَ على طبقِي، فتحيَّرْتُ وتغيَّرْتُ وأبيْتُ أنْ آكلَ، فألحَّ عليَّ ولم أُجِبْهُ فقالَ: كُلْ، فإنِّي أُبشِّرُكَ بِبشارتَيْنِ؛ إحداهُما: أشهدُ أنْ لَا إلهَ إلَّا الله، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ وَرسولُهُ، وحلَّ الزُّنَّار، والأُخرى: أنِّي قلتُ: اللَّهُمَّ إن كانَ هذا العبدُ خطيراً عندَك؛ فَافتَحْ عليَّ بهذا، ففتحَ، قالَ: فأكلنَا ومشينَا وحجَّ ثمَّ ماتَ في مكَّة. (البريقة المحمَّديَّة)

٦ {قَالَ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (٣٨) قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (٣٩) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ} الآية، ثمَّ لَا شكَّ في أنَّ هذا النَّقل كان باختيارِ النَّاقلِ؛ فضلاً مِنَ اللهِ، وقد عدَّ في كثيرٍ من كتبِ التَّفسيرِ والعقائدِ من بابِ الكرامة.

٧ وممَّا يجبُ أن يعلمَ: أنَّ مَن واظبَ على الرِّياضاتِ الشَّاقةِ؛ ظهرَتْ عنهُ الخوارقُ ولو كانَ كافراً، وهذا امتحانٌ شديدٌ لضعفاءِ المسلمين (النِّبراس بتصرُّف)، وقالَ مَولانا محمَّد شفيع: والفرقُ بينَ التَّصرُّفِ والكرامة؛ أنَّ التَّصرُّفَ يكونُ باستعمالِ الأسبابِ الطَّبيعيَّةِ كالقوَّةِ الخياليَّةِ أو النَّظريَّة، وهي مِنَ الفنونِ المكتسبةِ الرَّائجةِ، لَا دخلَ فيها للقبوليَّةِ عندَ اللهِ تعالى، بل وَلَا لِلإسلامِ، فإنَّ كثيراً مِنَ الكفَّارِ يفعلونَهُ مِن براهمةِ الهندِ، وملاحدةِ أوربَّا، وهو المسمَّى اليومَ بِ«مسمريزم».ن عم هذه القوَّةُ لَمَّا كانَ مناطُها على جمعيَّةِ الخاطرِ ووحدةِ الخيالِ؛ ربَّما تحصل لبعضِ المشتغلين بذكرِ اللهِ تعالى المعرضِين عن الدُّنيا وَمَا فيها، فإنَّهم على الدَّرجةِ العُليا في جمعيَّةِ الخاطِر، وَوحدةِ الخيال، ويُروى عن بعضِهم العملُ بِهِ أيضاً، وإنْ كانَ العارفونَ منهُم يأنفونَ عنه، ولهذا؛ لم يُروَ عن الأنبياءِ عليهِم السَّلامُ شيءٌ مِنَ التَّصرُّف. وَلِصدورِهِ عن بعضِ الأولياءِ؛ اشتبه على النَّاسِ التَّصرُّفُ بالكرامة، والكرامةُ هي فعلُ اللهِ تعالى بِلَا واسطةِ الأسبابِ الطَّبيعيَّة، وَلَا دخلَ فيه لقصدِ صاحبِ الكرامةِ واختيارِهِ كالمعجزة، وكلاهما يشتركانِ في صدورِهِمَا بِلَا واسطةٍ للأسبابِ الطَّبيعيَّة، وبلا دخلِ القصدِ والاختيارِ منهما اهـ. وفي هذا المقام: [نقلُ العرشِ مِن سبأ] يحتملُ الأمرين مِن صاحب سليمان عليهِ السَّلام: الكرامة أو التَّصرُّف، والرِّوايات التَّفسيريَّة بظاهرها تدلُّ على أنَّها كانت كرامةً، فإنْ قيلَ: قوله: {أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ} يدلُّ بظاهرِهِ أنَّه كان بقصدِهِ واختيارِهِ، وهو مِن أماراتِ التَّصرُّف؛ لا الكرامة، قلنا: يحتمل أن يكونَ اللهُ أَلهمَهُ قبولَ الدُّعاء وإظهار الكرامة على يديه، فقالَ مَا قالَ على خبرِ اللهِ تعالى إيَّاه؛ لا على أنَّه كانَ لِقَصدِهِ واختيارِهِ فيه دخلٌ، هذا مَا أفادَهُ شيخُنَا [الإمامُ التَّهانويُّ] دامَت معارفُهُ اهـ. (أحكامُ القرآن:٣/٣٨) أقولُ: بهذا الكلامِ يُفتحُ بابٌ عظيمٌ مِنَ العِلْمِ في الباب، وهو أنَّ الأمرَ الخارقَ على يدِ مؤمنٍ لَا يَدَّعي النُّبوَّةَ على ثلاثةِ أقسام؛ الأوَّل: لا اختيارَ فيه مُطلقاً وَلَا عِلْمَ لهُ بِهِ وَلَا قصد، وهو الكرامةُ بالاتِّفاقِ؛ كعدمِ حرقِ النَّارِ جسده. الثَّاني: مَا كانَ الشَّخصُ عالماً بصدورِهِ عنه بإلهام أو غيره بِلَا كسبٍ منهُ؛ بل فضلٌ من اللهِ، وهذا أيضاً كرامةٌ في التَّحقيقِ، وعليه يحمل جميع مَا رويَ عَنِ الأولياءِ والأنبياءِ ممَّا كانَ لهم قصدٌ واختيارٌ وعِلْمٌ في صدورِهَا. الثَّالث: مَا حصلَ بمقدِّماتٍ كسبيَّةٍ اختياريَّةٍ؛ كإتمامِ نصاب ذكر، وهذا هو التَّصرُّف، وقد يقعُ مثلُ هذا لغيرِ الوليِّ، بل لغيرِ المسلمِ، ولكَ أن تُسمِّي الظَّاهرَ على يدِ الفاسقِ استدراجاً، أو تفصلَ بأنَّ مَا حصلَ بكسبِهِ فتصرُّفٌ، وَمَا حصلَ بِلَا كسبِهِ استدارجٌ، وَلَا مشاحة.

٨ لا اختيارَ في الكرامةِ، وَلَا كرامةَ في الاختياريِّ، بل قد يصدرُ عن الفُسَّاقِ والكُفَّارِ كمَا مرَّ، منها أُعجوبة مِن خوارقِ الهنودِ:

والتَّصرُّف، بَل لَا كرامةَ فِي الكرامةِ كرامة الاستقامةِ الأشدِّ منها، فاطلُب الاستقامةَ لَا الكرامة.

وينبغي إخفاؤها[1] وإظهارُها لِلمسترشِدِ جازَ[2] وبعدَ الموتِ لَا اختيار، فتكون بِلَا اختيار.

رَوَت جريدةُ «الاتِّحاد» المصريَّة في أوائلِ عامِ (١٣٥٢ هـ) مِن أخبارِ سائحي الإفرنج فى الهند حادثةً لفقيرٍ مِن هؤلاءِ الفقراء، اسمُهُ سارجو هارديَاس، وقعَت فِي سنةِ ١٨٣٧، خلاصتُها: أنَّ هذا الفقيرَ جاءَ قصرَ المهراجا رانجيت سنجا أمير بنجاب، وعرضَ عليه أن يريَهُ بعضَ خوارقِهِ، وكانَ المهراجا لا يُصدِّقُ ما يُنقَلُ مِن خوارقِ هؤلاء، فسأله عمَّا يريدُ إظهارَه؛ فقال: إنَّه يُدفَنُ أربعينَ يوماً ثمَّ يعود إليهِم حيَّاً، فأحضرَ المهراجا نفراً مِن أطبَّاءِ الإنكليز والفرنسيس وأمراء بنجاب، فجلسَ الفقيرُ القُرفصاءَ أمامَهم، فكفَّنوه بعد أن وضعُوا القطنَ والشَّمعَ على أُذنيه وأنفِهِ – كما أوصاهُم– وخاطوا عليه الكفنَ، وَوضعوه فِي صندوقٍ مِنَ الخشبِ السَّميكِ وسمَّروا غطاءَه، ووضعَ المهراجا عليه ختمَه، ودفنوهُ فِي قبوٍ داخلَ حُجرةٍ صغيرةٍ فِي حديقةِ القصرِ، وأقفلُوا بابَها، وَوضع المهراجا ختمَهُ بالشَّمعِ على قفلِها، وأمرَ اثنين مِن رجالِ حرسِهِ الأمناء بحراستِهَا، وطائفةً مِن جندِهِ بمعاونتهما، وكان ذلك كلُّه بمشهدِ مَن حضرَ مِنَ الأوربيِّينَ والبنجابيِّينَ وحاشية المهراجا، وَلَمَّا تمَّت الأربعون؛ حضرَ هؤلاءِ كلُّهم قصرَ المهراجا، وشاهدوا ختمَ الحجرةِ كَمَا كان، والعشبُ أمامَها فى الحديقةِ لم تطأه قدمُ أحد، ثمَّ فتحُوا بابَ الحجرةِ وامتحنُوا أختامَ القبوِ، ثمَّ أخرجُوا الصُّندوقَ وامتحنُوا أختامَه؛ فوجدوها كلَّها على حالِها، فَفتحوهُ وأخرجوا الفقيرَ منه، فإذا هو –كما وصفَه أحدُ أولئكَ من الإنكليز– قال: لَمَّا فتحوُا الصُّندوقَ وأخرجُوا الفقيرَ منه؛ وجدْتُ الذِّراعَيْنِ والسَّاقَيْنِ صُلبة، والرَّأس مائلاً على إحدى الكتفَين، فَخِلْتُني أمامَ جثَّةٍ هامدةٍ فارقَتْهَا الحياةُ منذُ أمدٍ بعيد، فطلبْتُ مِن طبيبي أن يفحصَها، فانحنَى عليها وجسَّ القلبَ والصِّدغَين والذِّراعَين وقالَ: إنَّه لم يجدْ أثراً للنَّبضِ ألبتَّة، ولكنَّه شعرَ بحرارةٍ فى منطقةِ الدِّماغ ...إلخ. ثمَّ نفَّذَ مَا أوصى الفقيرُ أن يعملَ بعدَ إخراجِهِ، فَغُسِّلَ بالماءِ الحارِّ، فردَّ على الأوصالِ لينُها السَّابق بالتَّدريج، وأُزيلَ القطنُ والشَّمعُ عن الأذنينِ والأنفِ، وَوُضِعَت أكياسٌ دافئةٌ على الرَّأسِ، فدبَّت الحياةُ فى الجسدِ المسجَّى، وتقلَّصَتِ الأعصابُ والأطراف، ثمَّ اضطربت، فسالَ منها عرقٌ غزيرٌ وعادَتِ الأعضاءُ إلى حالتها الأُولى، وبعدَ دقائق؛ اتَّسعَت حدقتا العينين وعادَ إليهما لونُهما الطَّبيعيُّ، فلمَّا رأى الفقيرُ المهراجا شاخصاً إليه دَهِشاً مُتحيِّراً؛ قال له: أَرأيتَ يَا مولايَ صدقَ قولي وفعلي؟ وبعدَ نصفِ ساعةٍ خرجَ مِنَ التَّابوتِ وأنشأ يُحدِّثُ الحاضرين أحسنَ حديث، ويطرفهم بما يُحيِّر العقول. (الوحيُ المحمَّديُّ لرشيد رضا) أقول: هذه القصَّةُ وأمثالُها على فرضِ صِدْقِهَا؛ لا تدلُّ على حقيةِ دينِ الهنودِ، بل على جوازِ تدريب الرُّوحِ وثبوتِ الخارقِ الكسبيِّ.

١ ومَا فِي الحاوي القدسيِّ: والكرامةُ واجبُ السَّترِ عن الأغيار، لعلَّ مُرادَه خوفاً مِنَ العجبِ والفخرِ، أو المرادُ من الوجوبِ هو العرفيُّ، وَإلَّا؛ فكثيرٌ مِنَ الأولياءِ أظهروا كراماتِهم، فقد {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ} [مِن أصحابِ سليمان] {أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ}.

٢ ترغيباً لهُ عليها، وَعوناً على تحمُّلِ أعباءِ المجاهداتِ فِي العبادات؛ لا عجباً وفخراً. (الدُّرر المباحة للنَّحلاويِّ/٣٥٧).

والقدرُ؛ خيرُه وشَرُّه مِنَ الله.

وهو الَّذي قدَّرَ الأشياءَ[1]،ويعلمُ اللهُ الموجودَ، وأنَّه كيفَ فناؤه[2]، وأصلُ القدرِ سِرُّ اللهِ تعالى[3]، فالحذرَ كلَّ الحذرِ مِن ذلكَ؛ نظراً وفكراً وَوسوسةً[4].

ولم يُجبِرْ أحداً مِن خلقِهِ على الكُفْرِ وَلَا على الإيمانِ ،والمعاصي مَقدورةٌ غيرُ مَحبوبة وأفعالُ العبادِ خلقُ اللهِ، وكسبها من العباد حقيقة[5]، ولمْ يكلِّفْهُم اللهُ تعالى إلَّا مَا يطيقون.

ونؤمنُ باللَّوحِ والقَلَمِ وبجميعِ مَا فيه قد رقم بالوصفِ؛لَا بالحكمِ، جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامة، ومَا أخطأ العبدَ؛ لم يكنْ لِيصيبَه، وَمَا أصابَه؛ لم يكنْ لِيخطِئَه،

---

١ والقضاءُ والقدرُ والمشيئةُ صِفاتُهُ في الأزل بِلَا كيفٍ يعلمُ الله تعالى.

٢ ويعلمُ اللهُ القائمَ في حالِ قيامِهِ قائماً، وإذا قعدَ؛ فقد عَلِمَه قاعداً في حال قعودِهِ مِن غيرِ أن يتغيَّرَ عِلْمُهُ أو يحدثَ له عِلم، ولكنَّ التَّغيُّرَ والاختلافَ يحدثُ عندَ المخلوقِين.

٣ في خلقِهِ لم يطَّلِعْ على ذلكَ مَلَكٌ مُقرَّبٌ وَلَا نبيٌّ مُرسَلٌ، والتَّعمُّق والنَّظرُ في ذلك: ذريعةُ الخذلان، وسُلَّمُ الحرمان، ودرجةُ الطُّغيان.

٤ قالَ عبدُ الله: حدَّثَنَا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وهو الصَّادقُ المصدوقُ، قالَ: «إنَّ أحدَكم يُجمعُ خلقُهُ في بطنِ أُمِّهِ أربعينَ يوماً، ثمَّ يكونُ علقةً مثلَ ذلك، ثمَّ يكونُ مُضغةً مثلَ ذلك، ثمَّ يبعثُ اللهُ مَلَكاً فيؤمَر بأربع كلماتٍ، ويُقالُ له: اكتبْ عَمَلَهُ، وَرزقَهُ، وَأجَلَه، وشقيٌّ أو سعيد، ثمَّ ينفخُ فيه الرُّوح، فإنَّ الرَّجُلَ مِنكُم لَيعملُ حتَّى مَا يكون بينَهُ وبينَ الجنَّةِ إلَّا ذراع، فَيسبقُ عليه كتابُهُ، فيعملُ بعملِ أهلِ النَّار، ويعمل حتَّى مَا يكون بينَهُ وبينَ النَّارِ إلَّا ذراع، فَيسبقُ عليه الكتاب، فَيعملُ بعملِ أهلِ الجنَّة»، رواه البخاريُّ.

٥ اِعلَمْ أنَّ كلَّ فعلٍ يتعلَّقُ به أمرانِ: الخَلقُ والكَسْبُ. فَالخلقُ مِنَ اللهِ، وهو فوقَ الأسباب، ليس تحتَ الحكم، فَلَا يوصَفُ بالوجوبِ والحرمةِ، فلا يوجبُ عليه تعالى شيء ولا يحرم عليه شيء، بل هو الفعَّالُ لِمَا يريد، وَلَا يَستطيعُ العبدُ . كائناً مَن كانَ . أنْ يصلَ إلى درجةٍ يفهمُ حقيقةَ هذه المرتبة، وَلَا أن يحكمَ عليها بشيءٍ، والكسبُ من العبدِ، وتحتَ الأسباب، وتحتَ الحكم، فيوصف بالوجوبِ والحرمةِ و الحسنِ والقُبحِ وغيرِها، ويعاقبُ العبد عليه، ويحاسبُ به، وهو تحتَ قوَّةِ إدراكِ البشرِ، والقرآنُ ثمَّ الحديثُ يحكيانِ عن هذهِ المرتبةِ، نعم قد يذكرانِ مرتبةَ الكسبِ أيضاً، وإذنْ فَقولُهُ تعالى: {إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا (٢٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠)}، الآيةُ (٢٩) تُبيِّنُ مرتبةَ الكسبِ، وَالآية (٣٠) تُبيِّنُ مرتبةَ الخلقِ، وفوقَ الأسباب فَلَا تتوهَّمْ تعارضَ الآيتَيْنِ، وهكذا قولُهُ تعال: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [هذا في مرتبةِ الخَلْقِ] {ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢)}؛ وهذا في مرتبةِ الكَسْبِ، فَلَا يردُ مَا وجه فضيلة آدم على الملائكةِ؛ مع تعليمِ اللهِ إيَّاه الأسماءَ، ولو علَّمَها الملائكةَ؛ لَبيَّنوه، وذلكَ لأنَّ ذكرَ تعليمِ الرَّبِّ الملائكة؛ إنَّما هو بيانُ مرتبةِ الخَلْقِ (فوق الأسباب)، ولذا: لا يدخلُ تحتَ حُكْمٍ وَلَا يشتملُ عليه عَقْل.

ما يتعلَّقُ بالمؤمنين

وأهلُ قِبْلَتِنَا مُسلمونَ مَا دامُوا مُصدِّقينَ بجميعِ ضروريَّاتِ الدِّيْنِ، وَلَا نُكفِّرُ أحداً منهُم بذنب، مَا لمْ يستحِلَّه، أو لمْ يستلزمْ إنكارَ الضَّروريَّات[١].

وَلَا نقول: لَا يضرُّ معَ الإيمانِ ذنبٌ، ونرجو لِلمحسنينَ مِنَ المؤمنين أن يعفوَ عنهُم ويدخِلَهُم الجنَّةَ برحمتِه، وَلَا نأمنُ عليهِم، وَلَا نشهدُ لهم بالجنَّةِ ونستغفر لمسيئِهم، ونخافُ عليهِم، وَلَا نُقَنِّطُهُم[٢].

وأهلُ الكبائرِ في النَّارِ لَا يخلدون، وإنْ لمْ يكونوا تائبين، وهم في مَشيئتِه، إنْ شاءَ؛ يغفرُ مَا دونَ الكُفْرِ لِمَن يشاءُ بفضلِه، وإنْ شاءَ؛ عذَّبَهم في النَّارِ بِعَدلِه.

ولا نرى السَّيفَ على أحدٍ من الأُمَّةِ إلَّا بحقِّ الإسلام، وَلَا الخروج[٣] على الأئمَّةِ الجور، وَلَا ندعو عليهِم.

---

١ كالسُّجودِ لِصَنَم، وَكَقتلِ نبيٍّ، والاستخفاف به، وبالمصحفِ والكعبةِ، واختلفوا في وجهِ الكُفْرِ بها بعدَ الاتِّفاقِ على التَّكفير، فَقِيل: إنَّ الشَّارعَ لم يعتبرْ ذلكَ التَّصديقَ حُكماً، وإنْ كانَ مَوجوداً حقيقةً. حكاهُ الحافظُ ابن تيميةَ في "كتابِ الإيمان" مِن لفظِ الأشعريِّ، وقيلَ: إنَّ ما كانَ دليلَ الاستخفافِ يكفر به، وإنْ لم يقصد الاستخفافَ، ذكرَهُ في "ردِّ المحتار"، وقِيْلَ: زِيْدَ على التَّصديقِ المجرَّدِ أشياء في الإيمانِ المعتبرِ شرعاً، وقيل: التَّصديقُ المعتبرُ لا تجامع هذه الأفعال. ذكرَهُ العلَّامةُ قاسم في حاشيةِ "المسايرة"، إكفارُ الملحدينَ لمولانا الكشميريِّ.

٢ وإليهِ يُشيرُ قولُ خيرِ الخلقِ عليه الصَّلاة والسَّلام: «فإنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيعملُ حتَّى مَا يكون بينَه وبينَ الجنَّةِ إلَّا ذِرَاع، فَيسبقُ عليه كتابُه، فيعملُ بعملِ أهلِ النَّار، ويعملُ حتَّى مَا يكونُ بينَهُ وبينَ النَّارِ إلَّا ذِرَاع، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعملُ بعملِ أهلِ الجنَّة»؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الشَّخصَ يموتُ على مَا عليهِ مِنَ العملِ، قالَ اللهُ تعالى: {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (١٣٢ /البقرة)، قال العلَّامةُ ابنُ كثير: أي: أَحسِنُوا في حالِ الحياةِ والزَمُوا هذا ليرزقَكُم اللهُ الوفاةَ عليه، فإنَّ المرءَ يموت غالباً على مَا كانَ عليه، ويُبعثُ على مَا ماتَ عليه. وقد أجرى اللهُ الكريمُ سُنَّتَهُ بأنَّ مَن قصدَ الخيرَ؛ وُفِّقَ له ويُسِّرَ عليه، وَمَن نوى صالحاً؛ ثبتَ عليه. وهذا لا يعارضُ مَا جاءَ في الحديثِ [الصَّحيح] اه. ثمَّ وفَّق بينهما بأنَّ الحديثَ مُقيَّدٌ بِمَن يعملُ في ما يبدو للنَّاسِ، والَّذي يظهرُ لهذا العبدِ الضَّعيفِ أنَّ الآيةَ جاريةٌ على ما هو الأغلبُ الواقع، والحديثُ يُشيرُ إلى الشَّذَرِ النَّدرِ ومرتبةِ الإمكان؛ لكي لا يستعلي المحسنُ وَلَا ييأ سَ البارُّ، واللهُ أعلمُ، وهذا سارٍ جارٍ في كلامِ الشَّارع.

٣ فائدة: الخروجُ على الأُمراءِ الجور: خلاصةُ مَا نقلَ في تكملةِ فتحِ الملهم عن رسالةِ الإمامِ التَّهانويِّ: "جزلُ الكلامِ في عزلِ الإمام" أنَّ الأمورَ المخلَّةَ بالإمامةِ خمسةُ أقسام:

الأوَّل: أنْ يطرأَ عليهِ الكُفْرُ؛ سواءٌ كان كفرَ تكذيبٍ وجُحود، أو كُفرَ عنادٍ ومُخالفة، أو كُفْرَ استخفافٍ او استقباحٍ لأمورِ الدِّين.

وفي هذه الصُّورةِ يُعزَلُ الإمام، فإنْ أصرَّ؛ وجبَ على المسلمينَ عزلُهُ بشرطِ القدرةِ. لكنْ: يُشترطُ في ذلك أن يكونَ الكفرُ مُتَّفقاً عليه بدليلِ قولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إلَّا أن تروا كُفراً بواحاً عندَكم مِنَ اللهِ فيه برهان»، وأن يكونَ صدورُهُ منهُ قطعيَّاً؛ كرؤيةِ العَين، وَلَا يكتفي في ذلكَ بالرِّواياتِ الظَّنِّيَّةِ، بدليلِ قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إلَّا أنْ تروا»، هو رؤية العَين بدليلِ تعدِّيَتِهِ إلى مَفعولٍ واحد.

ثمَّ قد تختلفُ الآراءُ في كونِ الصَّادرِ مِنَ السُّلطانِ كفراً، أو في دلالتِهِ على الكُفْر، أو في ثبوتِهِ بالقرائنِ الحاليَّةِ وَالمقاليَّة، أو في قطعيَّةِ الكفرِ الصَّادرِ منه، فكلُّ مَن عَمِلَ عندَ وقوعِ مثلَ هذا الخلافِ برأيِهِ الَّذي يراه؛ يُعتبرُ مُجتهداً مَعذوراً، فَلَا يجوزُ تفويقُ سهامِ الملامةِ إليه. على أنَّ وجوبَ الخروجِ في هذهِ الصُّورةِ مَشروطٌ بشرطِ القدرةِ، وبأن لا تحدثَ بِهِ مضرَّةٌ أكبر مِن بقاءِ مثلِ هذا الإمام، فَفِي شرحِ المواقِف: وللأُمَّةِ

وندعو لهم بالصَّلاحِ والمعافاةِ، ونرى طاعتَهُم في غيرِ العصيانِ فريضة[1].

خلعُ الإمامِ وعزلُه بسببٍ يوجبُهُ مثل أن يوجدَ منه مَا يوجبُ اختلالَ أحوالِ المسلمين، وانتكاسَ أمورِ الدِّين، كما كانَ لهم نصبه وإقامته؛ لانتظامِهَا وإعلائها، وإن أدَّى خلعُهُ إلى الفتنة؛ احتملَ أدنى المضرَّتَيْنِ. اهـ، فيمكن أن يقعَ الخلافُ في تعيينِ أدنى المضرَّتَيْنِ.

الثَّاني: أن يرتكبَ السُّلطانُ فسقاً مُقتصراً على نَفْسِهِ، كالزِّنَا، وشربِ الخمر، [ومنهُ الدِّياسة وكشفُ أهلِهِ الحِجَاب]، وحُكمُهُ أنَّه لَا ينعزل ويستحقُّ العزلَ، فعلى الأُمَّةِ أن تعزلَهُ، إلَّا أن تترتَّبَ على العزلِ فتنةٌ، قالَ في الدُّرِّ المختار: "ويُكرهُ تقليدُ الفاسقِ، ويعزل به إلَّا لِفتنة"، قالَ ابنُ عابدين: "أي: بالفسقِ لو طرأ عليه؛ والمراد أنَّه يستحقُّ العزلَ كَمَا عَلِمْتَ آنفاً. ولذا لم يقلْ: ينعزل"، ومثلُهُ في المسايرة، وحاصلُهُ أنَّه لا يجوزُ الخروجُ عليه في هذهِ الصُّورةِ بما فيه مِن سفكِ الدِّماء وإثارةِ الفتنةِ، ولو خرجَ عليه جماعةٌ؛ حلَّ لنا قتالُهم، وَمَن دعاهُ الإمامُ إلى ذلك؛ افترضَ عليهِ إجابتُهُ.

الثَّالث: أن يرتكبَ فسقاً يتعدَّى أثرُهُ إلى أموالِ غيرِهِ، لكن يتأوَّلُ في ذلك، مثل أن يحمِّلَ النَّاسَ الجباياتِ متأوِّلاً فيها بمصالحِ العامَّةِ، وحكمُهُ حكمُ السَّابقِ.

الرَّابع: أن يظلمَ النَّاسَ في أموالِهِم بِلَا تأويل، وَلَا شبهة جواز، وحُكْمُهُ أنَّه يجوزُ لِلمظلومِ أنْ يدفعَ عنه الظُّلمَ، ولو بقتال، ويجوزُ الصَّبرُ أيضاً، بل يؤجَرُ عليه، وإنَّ هذا القتالَ ليسَ لِلخروج؛ بل للدِّفاعِ عن المالِ، فلو أمسكَ الإمامُ عن الظُّلْمِ؛ وجبَ الإمساكُ عن القتال، قالَ الشَّاميَّةُ ناقلاً عن الفتح: ويجبُ على كلِّ مَن أطاق الدَّفعَ أن يقاتلَ مع الإمام، إلَّا إن أبدوا مَا يجوز لهم القتال، كأنَّ ظلمَهم أو ظلمَ غيرِهم ظلماً لا شبهةَ فيه، بل يجبُ أن يعينوهم حتَّى يُنصفَهم ويرجع عن جوره، بخلافِ ما إذا كان الحالُ مُشتبهاً أنَّه ظلمٌ، مثلُ تحميلِ بعضِ الجباياتِ الَّتي للإمامِ أخذها وإلحاق الضَّرر بها لدفعِ ضررٍ أعمَّ منه. اهـ. هذا حكم المظلوم، أمَّا غيرُهُ؛ فَتختلفُ فيه عباراتُ القومِ، فَفِي المبتغَى لو بغَوا لأجلِ ظلمِ السُّلطانِ وَلَا يمتنع عنه؛ لا ينبغي للنَّاسِ معاونةُ السُّلطانِ وَلَا معاونتهم، وهو موافقٌ لجامعِ الفصولين، ومثله في السِّراج، لكن مرَّ في الفتح "أنَّه يجب"، قالَ الشَّاميُّ: ويمكنُ التَّوفيقُ بأنَّ وجوبَ إعانتِهِم إذا أمكن امتناعُهُ عن بغيه، وإلَّا؛ فلا، كما يفيده قول المبتغى، ولا تمتنع عنه، تأمَّلْ. أقولُ: وهو ذاهبٌ إلى القولِ الأوَّلِ؛ أعني: عدمَ إثارةِ الفتنة.

الخامس: أن يترَكَّب فسقاً متعدِّياً إلى دينِ النَّاس، فيكرهُهُم على المعاصي، وحكمُهُ الإكراهُ المبسوط في محلِّه، ويدخلُ هذا الإكراهُ في الكفرِ حقيقةً أو حُكماً، وذلك بأنْ يُصرَّ على القوانين المصادمة للشَّريعةِ الإسلاميَّة؛ إمَّا تفضيلاً لها على شرعِ اللهِ، وذلك كفرٌ صريحٌ، أو توانياً وتكاسلاً عن تطبيقِ شرعِ الله، بما يغلبُ منه الظَّنُّ أنَّ العملَ المستمرَّ عليه يحدثُ استخفافاً لها في القلوب، وحينئذٍ يلحقُ هذا القسمُ بالقسمِ الأوَّلِ، فيجوزُ الخروجُ على التَّفصيلِ الَّذي مرَّ، ثمَّ إنَّ وجوبَ الخروجِ في القسمِ الأوَّلِ والخامسِ؛ مَشروطٌ بالقدرةِ والمنعةِ، وجوازُ الخروجِ مَشروطٌ بأن يُرجى عقدُ الإمامةِ لرجلٍ توجد فيه شروطُ الإمامةِ، أمَّا إذا صارَ الأمرُ مِن جائرٍ إلى جائرٍ، أو استلزمَ ذلكَ مضرَّةً أكبَر، مثل استيلاءِ الكفَّارِ على المسلمين؛ فَلَا يجوز. وَمَا روي مِن خروجِ سيِّدنَا الحسين بن عليٍّ رضي الله عنهما، وتأ ييد الإمامِ أبي حنيفةَ زيد بن علي، ومحمَّد نفس الزَّكيَّة، وإبراهيم بن عبد الله في خروجهم على أئمَّةِ زمانِهِم؛ محمولٌ على القسمِ الأوَّلِ والرَّابع والخامس. انتهى كلامُهُ الشَّريف باختصارٍ وتَصرُّف، وذهبَ في أحسنِ الفتاوي :١٩٩/٦ رسالة "ذب الجهولِ عن سبطِ الرَّسول": إنَّ قيامَ الحسين بن عليٍّ إنَّما كان لِعدمِ انعقادِ خلافةِ يزيدِ بن معاوية، وظنِّه عدمَ اجتماعِ النَّاسِ عليه، فإنَّ خلافةَ يزيد لم تكنْ عن بيعةِ أهلِ الحلِّ والعَقْدِ، بل كان بالتَّغلُّب، ولم تثبت غلبتُهُ عندَه رضي اللهُ عنه، فلمَّا عَلِمَ بكربلاء أنَّ النَّاسَ قد اجتمعوا عليه؛ رجعَ عَن رأيه وأرادَ البيعةَ معه اهـ. وفي تاريخ الطَّبريِّ: قَالَ أَبُو مخنف: وأمَّا مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْمُجَالِدُ بن سَعِيدٍ والصَّقعب بن زهير الأَزْدِيِّ وغيرهما من المحدثين، فهو مَا عَلَيْهِ جماعة المحدثين، قَالُوا: إنَّه قَالَ: اختاروا منِّي خِصَالاً ثلاثاً: إمَّا أن أرجعَ إِلَى المكانِ الَّذِي أقبلْتُ مِنْهُ، وإمَّا أن أضعَ يدي فِي يد يَزِيد بن مُعَاوِيَة؛ فيرى فِيمَا بيني وبينه رأيه، وإمَّا أن تسيِّروني إِلَى أيِّ ثغرٍ مِن ثغورِ الْمُسْلِمِينَ شئتم، فأكون رجلاً مِن أهله، لي مَا لَهُمْ وعليَّ مَا عَلَيْهِم. لكنْ لم يدعهُ أهلُ الكوفةِ، وطلبُوا منه الانقيادَ لهم، وأرادو استذلالَه. لم يقبل الذِّلَّة وتكلَّمَ بكلمتِهِ المشهورة: "هيهات مِنَّا الذِّلَّة". ولتسكين القلب راجع المحمودية : ٧٧/٢-٨٠ وتفسير عزيزى وتحفة اثنى عشرية

١وخروجُ عبدِ اللهِ بن الزُّبير وأولاد على ؛ فَمُوجَّهٌ بأنَّهم كانوا مُجتهدينَ، يرونَ الخروجَ جائزاً، وهذا فصلٌ مُجتهَدٌ فيه، وبه يُدافع عن دفاع أبي حنيفةَ عن مَن خرجَ مِنَ العلويِّين.

والجهادُ؛ وهو القِتَال بالسِّلاح[1] لإعلاءِ كلمةِ اللهِ، فرضٌ مِنَ اللهِ لَا تَعلُّقَ له بشيء[2]، ماضٍ بأنواعِهِ مع البرِّ والفاجرِ، إلى قيامِ السَّاعة، والارهابُ والإرعابُ والفتكُ[3] بشروطِهِ؛ ليسَ بخارجٍ عن الجهادِ .

والبعثُ بعدَ الموتِ حَقٌّ.

ومُنكرُهُ كافرٌ، وذلكَ حينَ ينفخُ[4] إسرافيلُ يومَ الجمعةِ في الصُّوْرِ[5] {فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاء اللَّهُ} [6] ثُمَّ: [بعد أربعين سنة] {نفخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ} وَ: {مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ[7]}، وأوَّلُ مَن تنشقُّ عنه الأرض؛ هو سيِّدُ ولدِ آدمَ، ويُحشرُ النَّاسُ على أرضٍ بيضاءَ عَفراءَ

١ فيه ردٌّ على اصطلاحاتٍ مُحدثةٍ، يُسمَّى فيها سائر الأعمالِ مِن غيرِ القتالِ بالجهاد، وأهلها يصادقونَ النُّصوصَ الواردةَ في المجاهدين على أنفسِهِم.

٢ فيه ردٌّ على بعضِ الفِرَقِ مِن مُنكرِي الجهاد.

فَمِنْهُم مَن يقولُ: إنَّ الجهادَ إنَّما يكونُ بالأمير، وبدونِ وجودِهِ لا يجوز، وهذا قولٌ فاسدٌ لَا دليلَ عليه مِنَ القرآنِ والسُّنَّةِ والفقهِ، وأحاديثُ أبي بصير صريحةٌ في عدمِ اشتراطِ وجودِ الأميرِ في الجهادِ الدِّفاعيِّ.

وَمِنْهُم مَن يقولُ: إنَّ الجهادَ يتوقَّف على التَّزكيةِ، وهذا أيضاً كلامٌ سخيفٌ لَا دليلَ عليه، ويكون مثل أن تقولَ: إنَّ الَّذي لا يُعطي الزَّكاةَ؛ لَا يفترضُ عليه الصَّلاة، فإنَّ الجهادَ فريضةٌ مُستقلَّةٌ كالصَّلاة، بل الجهاد نفسُهُ مِن أعظمِ وسائلِ التَّزكية.

٣ (الترور)

٤ الَّذي يظهرُ أنَّ إسرافيلَ ينفخُ في الصُّورِ مرَّتَيْنِ؛ الأُولى: يحصلُ بها الصَّعق، والثَّانية يحصلُ بها البَعث، وعليه الجمهور، وهو الرَّاجح، وذهبَ جمعٌ مِن أهلِ العِلْمِ إلى أنَّها ثلاثُ نفخات؛ هي: نفخةُ الفزع، ونفخةُ الصَّعق، ونفخةُ البَعث. ومِمَّن ذهبَ هذا المذهب: ابنُ العربيِّ وابنُ تيمية وابنُ كثير والسَّفارينيُّ.

٥ الصُّوْرُ في لغة العرب: القَرن، وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ –ص– قَالَ: «الصُّورُ قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ». رواه أبو داود بسندٍ صحيح.

٦ قال القرطبيُّ: "وقد اختلفَ في المستثنى: مَن هو؟ فقيلَ: الملائكة، وقيل: الأنبياء، وقيل: الشُّهداء. والصَّحيح: أنَّه لم يردْ في تعيينِهِم خبرٌ صحيحٌ، والكلُّ مُحتمَل "اهـ. أقولُ: وأمَّا وجهُ جَمْعِهِ مَعَ قولِهِ تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ }؛ فقيل: منها أنَّ الهلاكَ آنيٌّ والبقاءَ زمانيٌّ، وقيل: لا يهلكُ في ذلك الزَّمان، ويهلك بعدَه، وقيل: المرادُ بـ {وجهه} مَا أريد وجهه؛ يعني: العملَ الصَّالح. (أحكامُ القرآنِ لمفتي محمَّد شفيع). أقولُ: ويمكن أن يُقالَ: إنَّ الاستثناءَ هَهُنا في مرتبةِ الإمكان؛ يعني: أنَّه تعالى لا يجبُ عليهِ إهلاكُ جميعِ مَن في الأرض، فإنْ شاءَ بقاءَ بعضِهِم؛ ففي قُدرتِهِ، لكنَّه لا يشاء أن شاء الله، وبمثلِهِ يُفسَّرُ قولُه تعالى: {قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}؛ يعني: خلود الكفَّارِ في النَّارِ ليسَ بواجبٍ عليه تعالى. **وبمثله يفسر قوله تعالى : وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ (١٠٨) يعنى خلود المومنين فى الجنة ليس بواجب عليه تعالى لوشاءاخراجهم، قادر على اخراجهم لكن لا يشاء ان شاء الله**

٧ الأجداث: القبور، وينسلون: يُسرعون.

كقرصةِ النَّقيِّ، ليسَ فيها مَعلمٌ لأحدٍ[١]، حُفاةً عُراةً[٢]، غُرلاً[٣] على حالتهم التى ماتوا عليها [٤] وأوَّلُ مَن يُكسَى: إبراهيمُ[٥]، وَ«يبعثُ اللهُ ناساً في صُوَرِ الذَّرِّ يطؤهم النَّاسُ بأقدامِهِم، فيُقالُ: مَا هؤلاءِ في صُوَرِ الذَّرِّ؟ فيُقالُ: هؤلاءِ المتكبِّرونَ في الدُّنيا». يُجمَعُ الخلائقُ في عَرَصَاتِ القيامةِ، ويوقفونَ خمسينَ مَوقفاً، في كلِّ مَوقفٍ ألفُ سنةٍ: {في يومٍ كانَ مقدارُهُ خمسينَ ألفِ سنة}، وقيل: يقفونَ أربعينَ سنةً على قبورِهِم حيارى: {تذهلُ كلُّ مُرضعةٍ عَمَّا أرضعَتْ وتضعُ كلُّ ذاتِ حَملٍ حملَها وترى النَّاسَ سُكارَى وَمَا هُم بسكارى ولكنَّ عذابَ اللهِ شديد}، ثمَّ بعدَ أربعينَ سنةٍ؛ يُؤمرونَ قراءةَ الكتابِ ، فَمِنَ النَّاسِ مَن يُعطَى كتابَه بيمينِهِ، ومنهُم مَن يُعطَى كتابَهُ بِشمالِهِ وَمِن وراءِ ظَهرِه[٦].

١ رواهُ البخاريُّ في كتابِ الرِّقاق، باب: يقبضُ اللهُ الأرضَ. قالَ الخطابيُّ: العفر: بياضٌ ليسَ بِنَاصع. وقال عياض: العفر: بياضٌ يضربُ إلى حُمرةٍ قليلاً، وقال ابنُ فارس: معنى عفراء: خالصةُ البياض. والنَّقِيُّ: فتح النُّونِ وكسرُ القاف؛ أي: الدَّقيق، النَّقيُّ مِنَ الغِشِّ والنِّخال. والمعْلَم: العلامةُ الَّتي يُهتدى بها إلى الطَّريق، كالجبلِ والصَّخرة، أو مَا يضعه النَّاسُ دالَّاً على الطُّرقات، أو على قسمةِ الأراضي.

٢ وقد جاءَ في بعضِ النُّصوصِ أنَّ كلَّ إنسانٍ يُبعثُ في ثيابِهِ الَّتي ماتَ فيها، روى أبو داود وابنُ حِبَّان والحاكم عن أبي سعيد الخدريِّ أنَّه لَمَّا حضرَهُ الموتُ؛ دعا بثيابٍ جدد، فَلَبِسَها، ثمَّ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يقول: «إنَّ الميِّتَ يُبعثُ في ثيابِهِ الَّتي يموتُ فيها»، وقالَ الحاكِم: صحيحٌ على شرطِ الشَّيخَيْن، ووافقَهُ الذَّهبيُّ، وقد وفَّقَ البيهقيُّ بينَهما وسابقِهِ بثلاثة أوجه؛ الأوَّل: أنَّها تبلى بعدَ قيامِهِم مِن قبورِهم، فإذا وافَوْا الموقفَ؛ يكونون عُراةً، ثمَّ يلبسونَ مِن ثيابِ الجنَّة. [أقول: هذا هو الأَولى عندي، ويدلُّ عليه قولُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «يُبعثُ الميِّت» وَ «يُحشرونَ عُراةً»، فإنَّ الحشرَ بعدَ البعثِ، ويدلُّ عليه أيضاً تعاملُ بعضِ الأصحابِ؛ حيثُ جدَّدُوا أكفانهم والله أعلَم].

الثَّاني: أنَّه إذا كُسِيَ الأنبياءُ ثمَّ الصِّدِّيقونَ، ثمَّ مَن بعدَهم على مراتبِهِم؛ فتكون كسوةُ كلِّ إنسانٍ مِن جنسِ مَا يموتُ فيه، ثمَّ إذا دخلُوا الجنَّةَ لَبِسوا مِن ثيابِ الجنَّة.

الثَّالث: أنَّ المرادَ بالثِّياب هَهُنا: الأعمال؛ أي: يبعث في أعمالِهِ الَّتي ماتَ فيها مِن خيرٍ أو شرٍّ، قال اللهُ تعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ} [الأعراف: ٢٦] ، وقال عزَّ وجلَّ: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ} اهـ.

٣ والغُرل: جمعُ أغرَل، وهو الأقلَف، والغُرلة: القلفة، (عارضة الأحوذي).

٤ روى مسلم عن جابر مرفوعا : يبعث كل عبد على ما مات عليه اهـ قيل: واضعينَ إحدى أيديهِمْ على الأُخرى.

٥ وذكَرَ العلماءُ أنَّ تقديمَ إبراهيمَ على غيرِهِ بالكسوةِ في يومِ القيامة؛ لأنَّه لمْ يكنْ في الأوَّلين والآخرين أخوفُ للهِ منه، فتُعَجَّلُ له الكسوةُ أماناً له؛ لِيطمئنَّ قلبُهُ، ويُحتملُ لأنَّه – كما جاء في الحديث[الذى اخرجه ابو نعيم مرفوعا] – أوَّلُ مَن لبسَ السَّراويلَ إذا صلَّى؛ مُبالغةً في التَّستُّرِ وحفظاً لفرجِهِ مِن أنْ يماسَّ مصلاه، ففعلَ ما أُمِرَ به، فَجُزِيَ بذلكَ أن يكونَ أوَّلَ مَن يُسترُ يومَ القيامةِ، ويُحتملُ أن يكونَ الَّذين ألقوهُ في النَّارِ جرَّدُوهُ، ونزعُوا ثيابَهُ على أعينِ النَّاس، كَمَنْ يفعلُ بِمَن يُرادُ قتلُه، فَجُزِيَ بكسوتِهِ في يومِ القيامةِ أوَّل النَّاسِ على رؤوسِ الأشهاد، وهذا أحسنُها. (تذكرة القرطبيِّ).

٦ قال سعيد بن المسيب: الذي يأخذ كتابه بشماله تلوى يده خلف ظهره ثم يعطى كتابه.وقال مجاهد: تجعل شماله وراء ظهره **فيأخذ بها كتابه**. (**لوامع الأنوار البهية)وذهب الغزنوى فى اصول الدين الى التفصيل حيث قال :"ومنهم من يعطى كتابه بشماله ومنهم من**

أحوالُ الموتِ

الْأَجَلُ وَاحِدٌ وشدَّةُ الموتِ وَسهولتُهُ ليس دليلاً على السَّعادةِ والشَّقاوة[1]، وَمَا وردَ مَحمولٌ على عذابِ الرُّوحِ، أو بعض الحالات، وتوبة الياس مقبولة دون ايمانه[2] وقيل مَقبولٌ دونَ البأس[3]

يعطى كتابه من وراء ظهره" واليه ذهب البابرتى فى شرح وصية الامام و يمكن ان يقال ان من يؤتى كتابه بشماله يؤتاه من وراء ظهره والله اعلم

١ فائدة : روى الترمذى بسند صحيح عن أنس بن مالك، قال: لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون: ما أخف جنازته، وذلك لحكمه في بني قريظة، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إن الملائكة كانت تحمله» أي ولذا كانت جنازته خفيفة على الناس قال الطيبي كانوا يريدون بذلك حقارته وازدراءه فأجاب صلى الله عليه وسلم بما يلزم من تلك الخفة تعظيم شأنه وتفخيم أمره اه اقول : ولا تجعل هذه البشارة قاعدة فيزعم كل شخص إن جنازة ابيه الفاسق الظالم كان خفيفا فقد حملته الملائكة ففى فيض البارى :"والبشارات لا تكون ضوابط "

٢ قال فى الدر : واختلف في قبول توبة اليأس، والمختار قبول توبته لا إيمانه اهـ وفى الرد : قال في أواخر البزازية قيل: توبة اليأس مقبولة لا إيمان اليأس، وقيل: لا تقبل كإيمانه لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في قوله - {وليست التوبة} [النساء: ١٨] الآية - كما في الكشاف والبيضاوي والقرطبي، وفي الكبير للرازي قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الأهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل الاضطرار، فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والأشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس بجامع عدم الاختيار، وخروج النفس من البدن، وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاينة أسباب الموت بحيث يعلم قطعا أن الموت يدركه لا محالة كما أخبر - تعالى - عنه بقوله {فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا} [غافر: ٨٥] وقد ذكر في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة، فإن أريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا وإن أريد به القرب من الموت فلا كلام فيه، لكن الظاهر ان زمان اليأس زمان معاينة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة لا إيمانه لأن الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ إيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء أسهل، والدليل على قبولها منه مطلقا إطلاق قوله تعالى {وهو الذي يقبل التوبة عن عباده} [الشورى: ٢٥] اهـ ملخصا.وظاهر آخر كلامه اختيار التفصيل وعزاه إلى مذهب الماتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده اللقاني وقال وعند الأشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قال النووي. اهـ.وانتصر للثاني المنلا على القارئ في شرحه على بدء الأمالي بإطلاق قوله - عليه الصلاة والسلام - «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر» أخرجه أبو داود فإنه يشمل توبة المؤمن والكافر. واعترض قول بعض الشراح أن التفصيل مختار أئمة بخارى من الحنفية وجمع من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه على تقدير صحته يحتاج إلى ظهور حجته اهـ. والحاصل أن المسألة ظنية، وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقا اهـ ذهب الماتريدي وكثير من المحققين إلى أن إيمان اليأس إنما لم ينفع لأنه إيمان دفع عذاب لا إيمان حقيقة ولأنه لا يبقى للعبد حينئذ قدرة على التصرف في نفسه والاستمتاع بها لأن عذاب الدنيا مقدمة لعذاب الآخرة إذ ربما يموت العبد فيه فينتقل إلى عذاب الآخرة اهـ

٣ والفرق بين اليأس والبأس يظهر من كلام الامام الكشميرى رحمه الله تعالى : والعلماء قد أطلقوا القول بعدم عبرة الإيمان عند النزع، مع أن

والارتدادُ في هذا الوقتِ مُمكنٌ، بعيدٌ،[1] ثمَّ القابضُ للأرواحِ واحدٌ على الرَّاجِحِ، وهو مَلَكُ الموتِ، ولهُ مُعاونونَ[2].

أحوالُ القَبْرِ والبَرَزَخ

وعذابُ القبرِ لِلكُفَّارِ وَلِبعضِ العُصاةِ حَقٌّ ثابتٌ بآياتٍ وأحاديثَ كثيرة.[3]

وإعادةُ الرُّوحِ إلى الجسدِ في القبرِ وسؤالُ مُنكرٍ ونكيرٍ حقٌّ.

الحواس قد تبقى سالمة في حال النزع، وخروج الروح عن بعض الأعضاء أيضا. ولا ينكشف العالم الروحاني، فينبغي أن يعتبر في المسألة بانكشاف عالم الغيب وعدمه، لا بالنزع فقط. فإن آمن وقد انكشف له عالم الغيب، لا يعتبر بإيمانه، وإلا يعتبر. فالأولى أن يكون مناط العبرة هو ذلك، دون النزع فقط. اهـ وهذا هو مرتبة البأس والله اعلم

[1] الكفرفى هذا الوقت غير متصورلانه يشاهد ماكان يؤمن به بالغيب ولو صدر منه كلمات كفرية يحمل على انه مغلوب فهى معفوة . الفريدية : ١/ ٨٧ ومثله فى فتاوى حقانية :٢٥٣/١ وهذا كلام معقول وفى القلوب مقبول لكن يرد عليه ما فى الرد عن التاتارخانية : حكي أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة خطب إلى رجل من أصحاب الحديث ابنته في عهد أبي بكر الجوزجاني فأبى إلا أن يترك مذهبه فيقرأ خلف الإمام، ويرفع يديه عند الانحطاط ونحو ذلك فأجابه فزوجه، فقال الشيخ بعدما سئل عن هذه وأطرق رأسه: النكاح جائز ولكن أخاف عليه أن يذهب إيمانه وقت النزع؛ لأنه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لأجل جيفة منتنة، ولو أن رجلا برئ من مذهبه باجتهاد وضح له كان محمودا مأجورا.اهـ والجواب انه حكاية لم يثبت ولو سلم فيحمل على حالة اليأس دون البأس وكلام سيدى مفتى فريد على حالة البأس والله اعلم

فائدة : الحكايات والقصص فى هذا الباب من نزع ايمان فلان وفلان عن النزع كقصة الشيخ برصيصا وقصة تنسب الى فخر هراة الامام فخر الدين الرازى لا سند لها بل هى خرافات او اسرائليات بل يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة بل الثابت عن اهل الايمان هو الثبات ثبتنا الله ففى المبسوط :وحكى عن إبراهيم الجراح قال دخلت على أبى يوسف; فى مرضه الذى مات فيه ففتح عينيه وقال: الرمى(الى الجمرات فى الحج) راكبا أفضل أم ماشيا؟ فقلت: ماشيا فقال: أخطأت فقلت: راكبا فقال: أخطأت، ثم قال: كل رمى كان بعده وقوف فالرمى فيه ماشيا أفضل، وما ليس بعده وقوف فالرمى راكبا أفضل، فقمت من عنده فما انتهيت إلى باب الدار حتى سمعت الصراخ لموته فتعجبت من حرصه على العلم فى مثل تلك الحالة.اهـ.قال استاذى ابو الامجد سيد شيرعلى شاه المدنى رحمه الله تعالى :اراد الامام بهذا الكلام رغم انف الشيطان فان الرمى هو رجم الشيطان فى الحديث والعرف. وفى سنن الترمذي: روى عن ابن المبارك;: أنه لما حضرته الوفاة جعل رجل يلقنه لا إله إلا الله وأكثر عليه، فقال له عبد الله: «إذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم بكلام»، وإنما معنى قول عبد الله إنما أراد ما روى عن النبى ص «من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة» اهـ.اقول: انظر يا اخى الى ربانية اسلافک وتقواهم حيث يعلمون الفقه والدين عند سكرات الموت ايضاً .

[2] يقبضونَ الأرواحَ إلى الحلقومِ، ومنه يقبضُهُ مَلَكُ الموتِ، ثمَّ يدفعُهُ إليهِم، فيلفُّونَهُ بثيابٍ مِنَ الجنَّةِ إنْ كانَ مؤمناً، ويرفعونَهُ إلى أعلى عِلِّيِّينَ، وَمَا معهُ مِنَ الكرامِ الكاتبين؛ فيجلسونَ عندَ قَبْرِهِ وَيستغفرونَ له، وإنْ كانَ كافِرَاً؛ فَيلفُّونَهُ بمسوحٍ مِن نار، ثمَّ يرفعونَهُ إلى السَّماءِ، لكنْ يُرَدُّ إلى أسفل السَّافلين

[3] (معارف القرآن)

والسُّؤالُ والعذاب يكون للروح والبدن جميعا[1]، فتنعم الروح أو تعذب متصلة بالبدن يبدأ مِن حين وُرِي[2]، فيحضرُ مَلَكَانِ أسودانِ أزرقانِ، ويسألانِ بالعربيَّةِ عن رَبِّهِ ودِينهِ ونَبيِّه[3]، ولا يُسأل بعضُ النَّاسِ.[4]

وضغطةُ القبرِ (ارتفاعُ جانبيهِ على الجسد) حقٌّ، تكونُ للمؤمنِ برِفْقٍ في أوَّلِ نزولِهِ في قَبرِهِ، ثمَّ يعودُ الانفساحُ له فيه، وَلِلكافرِ بِشدَّةٍ ودوام.

قيل: مَا مِن أحدٍ إلَّا وقد ألمَّ بخطيئة، فَجُعِلَتْ هذهِ الضَّغطةُ جزاءً لها، ثمَّ تدركُهُ الرَّحمة[5] واللهُ أعلَمُ.

القيامَةُ وَمَا يقعُ فيها

وشفاعةُ الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ، والصُّلحاءُ[6] لأهلِ الكبائرِ حقٌّ ثابتٌ.

و لكل نبي حوض[7] وحوض نبينا - صلى الله عليه وسلم - أعظمها وأحلاها وأكثرها واردا[8].

---

[1] الفريدية : ٤٣٣/١

٢ سواءٌ دُفِنَ في الأرضِ أو سترَ في بطنِ حيوانٍ أو غيرِها. **غيرها قال الامام الغزالى وأما الذي تأكله السباع فغاية ما في الباب أن يكون بطن السبع قبراً، فاعادة الحياة إلى جزء يدرك العذاب ممكن، فما كل متألم يدرك الألم من جميع بدنه (الاقتصاد في الاعتقاد)**

٣ على ما جاءَت بِهِ الأخبارُ المتواترة، إلَّا تسمية الملَكَين بمنكرٍ ونكيرٍ؛ فَفِيه حديثٌ بإسنادٍ حَسَن. **وفى العَرف الشذى قيل: إن الملكين الذين يأتيان المؤمن بشير ومبشر، والله أعلم. فى تعبيره رحمه الله اشارة الى انه لم يثبت واليه ذهب مولانا عبيد الله القندهارى .**

٤ قيل: هم: الشَّهيدُ، والمرابِطُ، والمطعونُ، والميِّتُ زمنَ الطَّاعونِ بغيره إذا كانَ صابراً مُحتَسِباً، والصِّدِّيقُ والأطفال، والميِّتُ يومَ الجمعةِ أو ليلتَها، والقارئُ كلَّ ليلةٍ {سورةَ المُلْكِ}، والقارئُ في مرضِ موتِهِ {سورةَ الإخلاص}.(**رد المحتار**)

٥ قد يُذكرُ في بعضِ الكتبِ أنَّ السَّببَ في ضغطةِ سيِّدنَا سعد؛ كانَ قصوره في بعضِ طهورِهِ، وهوَ قولٌ ضعيفٌ، مُستنده حديثٌ ضعيفٌ في سندِهِ ضعيفٌ ومجهولانِ ، وإنْ سلم صحَّته وأغمض عن مَا مرَّ مِنَ الإشكالاتِ فيه؛ يمكنُ توجيهُهُ بأنَّ ذلكَ كانَ لأجْلِ صغيرةٍ وقعَتْ مرَّاتٍ قليلة، ورفعَت بِمَا حصلَ مِنَ الضَّمِّ والله أعلَمُ. وَمَا اشتُهِرَ مِنْ أنَّ السَّببَ عدمُ تحاميهِ رضيَ اللهُ عنهُ عَن بولِ المواشي؛ فَضَعيفٌ جِدَّاً. مَا يذكرُ في بعضِ الشُّروحِ والتَّقاريرِ مِن وصولِ ذلكَ الضَّمِّ إلى حدٍّ اختلفَتْ منهُ أضلاعُ سيِّدِنَا سعد، وصارَ منهُ مثلَ شَعرةٍ؛ فَضعيفٌ جِدَّاً، يُخالفُ الكتابَ والسُّنَّةَ والأُصول (العقائِد). ما يُنقلُ أنَّ سيِّدَنَا سعداً كان أحدَ المعذَّبِيْنَ في القبرِ؛ فَقولٌ باطلٌ لَا أصلَ له، وزيادةُ التَّفصيليِّ في رسالتي: سكبُ الرِّذاذ في الدِّفاعِ عَن سعد بن مُعاذ. راجع فتاوى دارالعوم زكريا : ٩٤/١

٦ والعلماءِ والصِّديقينَ والشُّهداءِ والصَّالحين.

[7] رواه الترمذي في صفة القيامة، (باب صفة الحوض) عن الحسن عن سمرة مرفوعا.بسند حسن والحديث بمجموع طرقه صحيح

٨ لم يثبتْ في نصٍّ أنَّ السَّاقي هو النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلام، نعم اشتُهِرَ عندَ النَّاسِ ساقي الكوثر، بل تَدَّعِي الرَّوافضُ أنَّ السَّاقي هو عليُّ بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه.

والقِصَاصُ بينَ الخصومِ بالحسناتِ يومَ القيامةِ حقٌّ؛ وإن لم تكنْ حسنات تطرحُ السَّيِّئات عليهِم.

والصِّراطُ حقٌّ، وهوَ جِسرٌ مَمدودٌ على مَتْنِ جهنَّمَ؛ أدقُّ مِنَ الشَّعْرِ وأحدُّ مِنَ السَّيفِ، يوردُ النَّاس جميعاً عليه[1] قال أبو سعيد الخدرى : بلغني أن الجسر أدق من الشعر وأحدَّ من السيف.[2]

وأجمعَ أهلُ السُّنَّةِ على الإيمانِ بالميزانِ خِلَافاً لِلمعتزلةِ والرَّوافضِ، وهوَ واحدٌ[3] لَهُ كَفَّتَانِ[4] يَزِنُ بِهِ جبروئيل عليه السَّلام،

(فائدة) : نقل القرطبي : أنه يطرد عن الحوض من ارتد، أو أحدث بدعة كالرافضة والظلمة المعروفين بالجور، والمعلن بالمعاصي؛ اهومعاون الظلمة وهو مؤيد باحاديث البخارى راجع فيض البارى وتفسير القرطبى تفسير آية ١٠٦ من سورة آل عمران .

فائدة: الكوثر هو الخَيرُ الكثير، ويصدقُ على الحوضِ والنَّهرِ، وكثرةُ الأُمَّةِ وكثرةُ المعجزاتِ وكثرةُ فقهاءِ الأُمَّةِ؛ لأنَّ الكُلَّ مِنَ الخيرِ الكثيرِ، روى البخاريُّ عن سعيد بن جُبَير، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما، أنَّه قالَ في الكوثَر: «هو الخيرُ الَّذي أعطاهُ اللهُ إيَّاه»، قالَ أبو بِشرٍ: قلتُ لِسعيد بن جُبَير: فإنَّ النَّاسَ يَزعمونَ أنَّهُ نهرٌ في الجنَّةِ، فقالَ سعيد: النَّهرُ الَّذي في الجنَّةِ؛ مِنَ الخيرِ الَّذي أعطاهُ اللهُ إيَّاه. (من النِّبراس: ٣٣٥). **بتصرف**

[1] ويشبه أن يكون المرور عليه هو المراد بورود كل أحد النار على ما قال الله تعالى {وإن منكم إلا واردها}(شرح المقاصد)

[2] رواه مسلم،وأخرج الطبراني بإسناد حسن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "يوضع الصراط على سواء جهنم، مثل حد السيف المرهف".(لوامع الأنوار البهية) قيل :هذا ليس مما للرأي والاجتهاد فيه مجال فهو مرفوع حكما لكن فيه يحتمل ان يكون مسموعا من احبار اليهود بخلاف احاديث الاحكام ، وأنكر العلامة القرافي كون الصراط أدق من الشعرة، وأحد من السيف وسبقه إلى ذلك شيخه الإمام العز بن عبد السلام وهما محجوجان بثبوت الأخبار الصحيحة بالألفاظ الصريحة في ذلك (لوائح الأنوار السنية) ويقال:انها محمولة على المجاز لأن نصوصًا أخرى تتحدث عن جنبتي الصراط وليس لحد السيف جانبان.اهـ ويمكن الجمع باختلاف الاحوال

٣ وفي الإفرادِ: إشارةٌ إلى أنَّه ميزانٌ واحدٌ لِجميعِ الأُمَمِ والأعمال كَمَا قالَهُ الجمهور، وَلَا يشكل بكثرةِ مَن يوزنُ عملُهُ؛ لأنَّ أحوالَ القيامةِ لا تُكيَّفُ بأحوالِ الدُّنيا، وأمَّا قولُهُ تعالى: {ونضعُ الموازينَ القسط ليومِ القيامة}؛ فاختُلِفَ في ذِكْرِهِ هنا بلفظِ الجَمْعِ: هَلِ المرادُ أنَّ لِكُلِّ شخصٍ ميزاناً، أو لكلِّ عملٍ ميزان؛ فيكونُ الجمعُ حقيقةً؟ أو ليسَ هناكَ إلَّا ميزانٌ واحدٌ، والجَمعُ باعتبارِ تَعدُّدِ الأعمالِ أو الأشخاصِ، ويدلُّ على تَعدُّدِ الأعمالِ قولُهُ تعالى: {وَمَنْ خَفَّتْ موازينُهُ}، ويُحتملُ أن يكونَ الجَمْعُ للتَّفخيمِ كَمَا في قولِهِ تعالى: {كذَّبَتْ قومُ نوحٍ المرسلين}؛ معَ أنَّه لمْ يُرسَلْ إليهِمْ إلَّا واحد.

٤ فائدة قال فى اشارة المرام :وكفتاه كاطباق السموات والارض اه ومثله فى (المسايرة) وروح المعانى وتفسير ابن كثير وغيره لكن ما وجدت عليه فى المرفوع دليلا وليراجع

تَنبيهٌ مُهِمٌّ: عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: الإيمانُ بالميزانِ بالمعنى الحقيقيِّ،الحسى ، فَمِن ثمَّ بالغَ السَّلَفُ في بيانِهِ؛ بأنَّ له لِسَانٌ وَكَفَّتَانِ وساقانِ، وهَهُنا بحثٌ جديرٌ بالذِّكْرِ بأنَّ توصيفَ الإيمانِ بما ذكر؛ هَل هو مأخوذٌ مِن كلامِ المعصوم؟ أمِ السَّلفُ الصَّالحُ استنبطوها مِنَ المعنى الحقيقيِّ للميزانِ في زمانِهم؟ والَّذي يظهرُ لي: أنَّ الكَفَّتَيْنِ ثابتتانِ في الحديثِ المرفوعِ، كَمَا في حديث البطاقةِ، وأمَّا اللِّسانُ والسَّاقانِ؛ فَمُستَنبَطٌ مِن معنى الميزانِ الحقيقيِّ، قالَ في شرحِ المقاصِدِ: ذهبَ كثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ إلى أنَّهُ ميزانٌ له كفَّتانِ ولسانٌ وساقانِ عملاً بالحقيقةِ لإمكانها اه. وفي التُّحفةِ السُّنِّيَّةِ: شرح منظومةِ ابن أبي داود الحائيَّة (ولم يأتِ ذِكْرُ اللِّسانِ في حديثٍ مَرفوعٍ)، أقول: ؛ فلايلزمُ الاعتقادُ بأنَّ

والموزونُ نفس الأعمالِ[1] أو صَحَائِفُ الأعمال[2]، فتوضعُ صحائفُ الحسناتِ في كفَّةٍ والسَّيِّئاتُ في الأُخرى؛ إظهاراً لِلعدلِ[3]

اشراط الساعة

مِن أشراطِ السَاعَةِ :تَسلِيمُ الخاصة، وفَشوُ التجَارَةِ حَتى تُعِينَ المرأة زوجَها على التجارة، وقطعُ الأرحامِ، وشهادةُ الزُورِ، وكِتمان شَهادة الحَقِ، وظهور القلم[4] وأن يمر الرجل في المسجد لا يصلي فيه ركعتين[5] وأن يرى الهلال لليلة فيقال: لليلتين، وأن تتخذ المساجد طرقاً، وأن يظهر موتُ الفجأة [6]

و لا تقومُ الساعةُ حتى يكثر المالُ ويفيض؛ حتى يخرج الرجلُ بزكاةِ ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه، وحتى تعود أرضُ العربِ مروجاً وأنهاراً [7]و حتى يتقارب الزمان، فتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، وتكون الجمعة كاليوم، ويكون اليوم كالساعة، وتكون الساعة كالضرمة بالنار وتمني الموت من كثرة البلاء و

الميزانَ لهُ لسانٌ وَساقانِ، بل الواجبُ الاعتقادُ بأنَّه مِيزانٌ حقيقيٌّ له كفَّتَانِ، أمَّا مَا بقيَ مِن كيفيَّتِهِ؛ فاللهُ أعلمُ بحقيقتِهِ. نعم: وردَ عن بعضِ السَّلفِ أنَّ له لِسَاناً أيضاً يُمكن أن يستأنس به.

١ وذهبَ أهلُ الحديثِ والمحقِّقونَ إلى أنَّ الموزونَ؛ نفسُ الأعمالِ، وأنَّها تُجسَّدُ في الآخِرَة، وعلى رأسِ القائلينَ بذلك: ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما حيث قالَ: «يؤتَى بالأعمالِ الصَّالحةِ على صورةٍ حَسَنة، وبالأعمالِ السَّيِّئةِ على صورةٍ قبيحة، فتوضعُ في الميزان، وهذا هو القولُ الصَّحيحُ الَّذي صَحَّحَه الحافِظُ، واختارَهُ ابنُ تيميةَ في "العقيدة الواسطيَّة" حيثُ قالَ: "وينصب الموازين، فتوزن بها أعمالُ العِبَاد"، وقالَ في "شرحِ الطَّحاويَّةِ": وقد وردَتِ الأحاديثُ بِوَزنِ الأعمالِ نفسِهَا كَمَا في "صحيحِ مُسلم" عن أبي مالك الأشعريِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «الطُّهورُ شطرُ الإيمان، والحمدُ للهِ تملأ الميزان»، وفي الصَّحيح وهو خاتمةُ كتابِ البخاريِّ: «كلمتانِ حَبيبتانِ إلى الرَّحمنِ، خفيفتانِ على اللِّسانِ، ثقيلتانِ في الميزان: سبحانَ اللهِ وَبحمدِهِ، سبحانَ اللهِ العظيم»، وَلَا شَكَّ أنَّ هذا الحديثَ الَّذي جعلَهُ البخاريُّ مِسْكَ الختامِ؛ نصٌّ صريحٌ على وزنِ الأعمال. قالَ صاحبُ "المنار": والحقُّ عندَ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الأعمالَ حينَئذٍ تُجَسَّد، أو تُجعَل في جسام، فتصوَّر أعمالُ الطَّائعين في صورةٍ حَسَنةٍ، وأعمالُ المسيئينَ في صورةٍ قبيحةٍ، ثمَّ تُوزَن.

٢ على ما عليه الجمهورُ (فتح الباري)، وقد نقلَ الآلوسيُّ عن القاضي عِيَاض؛ أنَّ هذا هو قولُ الجمهور، ولعلَّهُ أرادَ أنَّه قولُ أكثرِ أهلِ العِلْمِ، اهـ (منار القاري) بأن يحدثَ اللهُ فيها الثِّقل بحسبِ درجاتِهَا عندَه. (المسايرة).

وأمَّا قولُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إنَّه لَيأتي الرَّجُلُ العظيمُ السَّمينُ يومَ القيامةِ؛ لا يَزِنُ عندَ اللهِ جناحَ بعوضة، وقالَ: اِقرأوا: {فلا نُقِيمُ لهم يومَ القيامةِ وزنا} اهـ. فالمرادُ منه: أنَّه لا يعدُلها فى القدرِ والمنزلة؛ أي: لَا قدرَ له.

تَنبيهٌ: الجمعُ بينَ القَولَيْنِ مُمكنٌ؛ بأنَّ الصَّحائفَ تُوزَنُ باعتبارِ الأعمالِ نفسِهَا، فثقل الصَّحيفة باعتبارِ العمل.

٣ وإظهاراً لِشرفِ بعضِ المؤمنينَ وإعلاماً لِلفَضْلِ. قيل: تعلوا الأثقالُ عَلى عَكسِ مِيزانِ الدُنيا على عكسِ ميزانِ الدُّنيا ولم أجَد عَليه نَصًا.

[4] **(رواه احمد)**

[5] **(ابن خزيمة)**

[6] **(رواه الضياء في المختارة وحسنه)**

[7] **(مسلم)**

حتى تكلم السباعُ الإنسَ، وحتى تكلم الرجلَ عذبةُ سوطه، وشراكُ نعله، وتخبره فخذه بما أحدث أهله من بعده [١] و حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع[٢] وحتى تظهر الفتن، ويكثر الكذب، ويتقارب الأسواق، ويتقارب الزمان، ويكثر الهرج، قيل: وما الهرج؟ قال: القتل وحتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق فيكون خيارهم يومئذٍ من يقول: لو واريتها وراء هذا الحائط [٣] وحتى تقاتلوا قوماً عراض الوجوه، صغار الأعين، كأنَّ وجوههم المجان المطرقة، وكأن أعينهم حدق الجراد، ينتعلون الشعر، ويتخذون الدرق ، يربطون خيولهم بالنخيل [٤] وحتى لا يقال في الأرض: الله الله [٥]

ومن اشراطها الكبرى القربى :(١) ظهورُ مُحمَّد بن عبدِ اللهِ المهديِّ الحسنيِّ.[٦]

---

[١] (سنن الترمذى)
فائدة :

[٢] (احمد)

[٣] (ابويعلى)

[٤] ابن ماجه فائدة هامة : النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدد هذه الاشخاص والأَمارات اسماً، وإنما حددها وصفاً، وفي التأصيل العلمي لا يجوز الجزم بشيء لم يجزم النبي صلى الله عليه وسلم به، ولا ينبغى ان ننزل الأوصاف كما يحلو لنا.

[٥] (مسلم)

[٦] قال بعض العلماء ونِعمَ ما قال :يَغلِبُ على الظن أنه رجل فريد في علمه، فريد في أخلاقه، فريد في تجربته في الحياة، فريد في قيادته، وأن الله جل وعلا يصلح الأمة قبله؛ لأنه لا يعقل أن رجلاً يحيي الأمة من جديد في سبع سنين دون أن يكون كذلك والنبي صلى الله عليه وسلم بناها في ثلاث وعشرين سنة، فهو -قطعاً- ليس أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أفضل من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا سائر الأصحاب رضي الله عنهم وأرضاهم، ولكنه رجل يختم به الله الناس قبل خروج الدجال وقبل نزول عيسى ابن مريم، فالقول بأن المهدي شخص منقطع النظير، يمنع الأمة من العمل، ويدفعها إلى التواكل، فتنتظر أن يخرج المهدي حتى يقودها. اهـ

بعض خواص المهدى عند اهل السنة : ١)اسمه محمد بن عبد الله ٢)اخلاقه شبيهة برسول الله ٣)هو من سلالة الحسن بن على

٤)لا ياتى بدين جديد بل يحيى سنة الرسول ويقمع البدعة ٥)يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما(ابو داود)

٦)لم يتولد بعد او لم يظهر سيتولد او سيظهر ٧)محل ظهوره مكه المكرمة فى المسجد الحرام ويباعه الناس بين الركن (الحجر الاسود) ومقام ابراهيم با او بيعت خواهد شد(صحيح ابن حبان) ٨)يطول ملكه سبع سنوات (سنن ابى داود)

٩)لا يشبه رسول الله فى الخَلق أخرج أبو داود عن علي - رضي الله عنه - :.((يشبهه في الخُلق, ولا يشبهه في الخَلْق))
قال المنذري : هذا منقطع أما الشيخ أحمد الغماري فقال في (إبراز الوهم المكنون): صحيح أو حسن بلا شك ولا

(٢) وخروجُ الدَّجَّالِ [1]

ريبة...ثم ذكر أن للحديث شواهد قوية معضدة, وبمجموعها يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح .اهـ وقال أخوه عبدالله: هذا إسناد صحيح,غير أن فيه انقطاعا بين أبي داود وهارون بن المغيرة.اهـ تحيق أبي يعلى البيضاوي على العرف الوردى

[1] خلاصة مايذكر فى الاحاديث الصحاح من ذكر الدجال: إنها لم تكن فتنة على وجه الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم - ولا تكون حتى تقوم الساعة- أعظم من فتنة الدجال ولن ينجو أحد مما قبلها إلا نجا منها وإنه لا يضر مسلما وهو خارج فيكم لا محالة. إنما يخرج لغضبة يغضبها و لا يخرج حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بغنيمة .

(علامات الدجال)إنه يبدأ فيقول: أنا نبي ولا نبي بعدي - ثم يثني فيقول: أنا ربكم. ولا ترون ربكم حتى تموتوا وإنه أعور ممسوح العين اليسرى عليها ظفرة غليظة خضراء كأنها كوكب دري عينه اليمنى كأنها عنبة طافية ليست بناتئة ولا حجراء جفال الشعر إنه شاب قطط قصير أفحج دعج هجان وإنه آدم جعد جفال الشعر وإنه مكتوب بين عينيه: كافر يقرؤه من كره عمله أو يقرؤه كل مؤمن كاتب أو غير كاتب [قال النووي: الصحيح الذي عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة،]

(فتن الدجال)وإن من فتنته أن معه جنة ونارا ونهرا وماء وجبل خبز وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار فناره جنة وجنته نار فمن ابتلي بناره فليستغث بالله وليقرأ عليه فواتح سورة (الكهف) فإنها جواركم من فتنته وإن من فتنته أن يقول للأعرابي: أرأيت إن بعثت لك أباك وأمك أتشهد أني ربك؟ فيقول: نعم. فيتمثل له شيطانان في صورة أبيه وأمه فيقولان: يا بني اتبعه فإنه ربك وإن من فتنته أن يسلط على نفس واحدة فيقتلها وينشرها بالمنشار حتى تلقى شقين وإن من فتنته أن يمر بالحي فيدعوهم فيكذبونه فينصرف عنهم فلا تبقى لهم سائمة إلا هلكت وإن من فتنته أن يمر بالحي فيدعوهم فيصدقونه ويستجيبون له فيأمر السماء أن تمطر فتمطر والأرض أن تنبت فتنبت حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كانت وأعظمه وأمده خواصر وأدره ضروعا ويمر بالخربة فيقول لها أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل

(زمان خروجه)يخرج في زمان اختلاف من الناس وفرقة (و) بغض من الناس وخفة من الدين وسوء ذات بين فيرد كل منهل فتطوى له الأرض طي فروة الكبش ولا يخرج حتى تنزل الروم بالأعماق أو بدابق يجمعون لأهل الإسلام ويجمع لهم أهل الإسلام فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ وفي رواية: سمعتم بمدينة جانب منها في البر وجانب منها في البحر؟ قالوا: نعم يا رسول الله قال: لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفا من بني إسحاق فإذا جاؤوها نزلوا فلم يقاتلوا بسلاح ولم يرموا بسهم قالوا: لا إله إلا الله والله أكبر. فيسقط أحد جوانبها الذي في البحر ثم يقولوا الثانية: لا إله إلا الله والله أكبر. فيسقط جانبها الآخر ثم يقولوا الثالثة: لا إله إلا الله والله أكبر. فيفرج لهم فيدخلوها فيغنموا) فبينما هم يقتسمون الغنائم - قد علقوا سيوفهم بالزيتون إذ صاح فيهم الشيطان: إن المسيح الدجال قد خلفكم في أهليكم. فيرفضون ما بأيديهم فيخرجون وذلك باطل فيبعثون عشرة فوارس طليعة. فإذا جاؤوا الشام خرجوإن أيامه أربعون يوما يوما كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم و إسراعه في الأرض كالغيث استدبرته الريح وإن قبل خروج الدجال ثلاث سنوات شداد يصيب الناس فيها جوع شديد وإنه لا يبقى شيء من الأرض إلا وطئه وظهر عليه إلا أربع : مسجد مكة و مسجد المدينة والطور ومسجد الأقصى لا يأتي مكة والمدينة من نقب من نقابها إلا لقيته الملائكة بالسيوف صلتةوإنه ليس من بلدة إلا يبلغها رعب المسيح الدجال إلا المدينة لها يومئذ سبعة أبواب على كل نقب من نقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح حتى ينزل عند السبخة سبخة الجرف دبر أحد فيضرب رواقه فترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فلا يبقى منافق ولا منافقة إلا خرج إليه فتنفي الخبث منها كما ينفي الكير خبث الحديد ويدعى ذلك اليوم يوم الخلاص وأكثر من يخرج إليه النساءفيتوجه قبله رجل من المؤمنين ممتليء شبابا هو يومئذ خير الناس أو من خيرهم فتلقاه مسالح الدجال فيقولون له: أين تعمد؟

من خُرَاسان[١] .

(٣)و نزولُ عيسى عليه السَّلامُ مِنَ السَّماء[٢].

(٤)و خروج يأجوج ومأجوج .

فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج. قال: فيقولون له: أو ما تؤمن بربنا؟ فيقول: ما بربنا خفاء. فيقولون: اقتلوه. فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحدا دونه؟ فينطلقون به إلى الدجال فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس أشهد أن هذا الدجال الذي ذكر فيأمر الدجال به فيشبح فيقول: خذوه وشبحوه. فيوسع ظهره وبطنه ضربا قال: فيقول: أو ما تؤمن بي؟فيقول: أنت المسيح الكذاب فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلت هذا ثم أحييته أتشكون في الأمر؟ فيقولون: لا. قال: فيؤمر به فيؤشر المنشار من مفرقه حتى يفرق بين رجليه فيقتله (وفي حديث النواس: فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين رمية الغرض). قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له: قم. فيستوي قائما قال: ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه ويضحك ثم يقول له: أتؤمن بي؟ فيقول: والله ما ازددت فيك إلا بصيرة. قال: ثم يقول: يا أيها الناس إنه لا يفعل بعدي بأحد من الناس. فيأخذه الدجال ليذبحه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاسا فلا يستطيع إليه سبيلا قال: فيأخذ بيديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار وإنما ألقي في الجنة وهذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين.

ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام ثم يأتي جبل إيليا فيحاصر عصابة من المسلمين فيلقى المؤمنون شدة شديدة ويفر الناس من الدجال في الجبال والعرب يومئذقليل وإمامهم رجل صالح .

[١] **ولا ينافيه ما صحيح مسلم أنه يتبعه يهود اصبهان، إذ لا يلزم من اتباعهم له أن يكون أول خروجه من عندهم. وكذا ما جاء في رواية «أنه خارج بين الشام والعراق» من خلة[طريق وروى حلُه أي نزوله وحلوله] بين الشام والعراق إذ لا يلزم أن يكون ذلك أول خروجه.(الأنوار الكاشفة) وما يقال : يخرج من المشرق من خراسان ماراً بأصفهان داخلاً الجزيرة من بين الشام والعراق(الرد القويم) وقيل : ان الدجال موجود في المشرق[يدل عليه حديث الجساسة]، وسيخرج من خراسان ويتبعه من يهود أصبهان سبعون ألفا، وسيمر في طريق بين الشام والعراق؛(الفتاوى الاسلامية) او يظهر أمره للمسلمين عندما يصل إلى مكان بين العراق والشام وقال ياقوت الحموي وغيره: إن مدينة أصبهان، فيها جزء يعرف بحارة اليهود، أو حلة اليهود، وهذا الجزء من المدينة في مدينة أصبهان في قطاع خراسان في جهة المشرق. والله اعلم .**

٢ وهو مُتواترٌ أثبت تواترَهُ مولانا الكشميريُّ في: تحيَّة الإسلام، ومولانا الكوثريُّ في مقالاتِهِ، وقالَ الغزنويُّ: وَإذا نزلَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام مِنَ السَّمَاءِ فِي آخرِ الزَّمَان؛ فَإِنَّمَا ينزلُ على شَرِيعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم، وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى شَرِيعَته، وَيكون كَواحدِ الدُّعاةِ. (كتاب أصول الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ المتوفَّى: ٥٩٣هـ). **وقد سيجئ الكلام فيه**

(٥) وخروجُ دابَّةِ الأرضِ[١] مِن مَوضِعِهَا[٢] ضُحَىً[٣] تُكَلِمُ الناسَ.[٤]

(٦) وطلوعُ الشَّمسِ مِن مغرِبِها.[٥]

---

[١] لم يذكر الله ورسوله كيفية هذه الدابة [ولم يأت دليل يدل على كيفيتها ولا من أي: نوع هي] وإنما ذكر أثرها والمقصود منها، وأنها من آيات الله تكلم الناس كلاماً خارقاً للعادة .اهـ (تيسير الكريم الرحمن لابن سعدى) ومع الاسف كتب التفاسير والعقائد مشحونة بروايات ضعيفة وغير مرفوعة بل اقوال فردية شاذة حتى قيل انه عالم من العلماء نعم روى فيها : " «تخرج الدابة ومعها عصا موسى وخاتم سليمان، فتخطم أنف الكافر بالخاتم، وتجلو وجه المؤمن بالعصا، حتى إن أهل الخوان ليجتمعون على خوانهم، فيقول هذا: يا مؤمن! ويقول هذا: يا كافر!» (رواه الترمذي،وقال : "هذا حديث حسن" لكن فى سنده علي بن زيد بن جدعان متكلم فيه وفي رواية لأحمد بسند صحيح : «تخرج الدابة فتسم الناس على خراطيمهم، ثم يغمرون فيكم حتى يشتري الرجل البعير فيقول: ممن اشتريته؟ فيقول: اشتريته من أحد المخطمين وقال يونس، ثم يعمرون فيكم، ولم يشك، قال: فرفعه ».

[٢] وليس عندنا خبر ثابت عن موضع خروجها، لكن نؤمن بخروجها من موضعها الذي يعلمه عالم الغيب والشهادة وما رواه أبو يعلى «عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال: ألا أريكم المكان الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرى أن الدابة تخرج منه"؟ فضرب بعصاه الشق الذي في الصفا ...». قال الهيثمي: "فيه ليث بن أبي سليم، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات". ورواه الحاكم في "مستدركه بسند صححه الذهبى عن حذيفة رضي الله عنه: "إنها تخرج ثلاث خرجات في بعض البوادي، ثم تكمن، ثم تخرج في بعض القرى حتى يذعروا، حتى تهريق فيها الأمراء الدماء، ثم تكمن". قال: "فبينما الناس عند أعظم المساجد وأفضلها وأشرفها - حتى قلنا: المسجد الحرام، وما سماه -؛ إذ ارتفعت الأرض، ويهرب الناس،...".

[٣] رواه مسلم

فائدة : الظاهر إن الدابة التي تخرج من الأرض في آخر الزمان ليست بأنواع متعددة، وليس اسم جنس او نوع وإنما هي حيوان واحد؛ كما يدل على ذلك ظاهر القرآن والأحاديث الصحيحة، ولا عبرة بما يخالف ذلك من آراء الناس وتخرصاتهم.

[٤] قال ابن عباس والحسن وقتادة: تكلمهم أي تخاطبهم مخاطبة، ورجح ابن جرير أنها تخاطبهم فتقول لهم: أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون، وحكاه عن عطاء وعلي، وفي هذا نظر، وعن ابن عباس تكلمهم، تخرجهم، يعني يكتب على جبين الكافر كافر، وعلى جبين المؤمن مؤمن، وعنه تخاطبهم وتخرجهم، وهذا القول ينتظم من مذهبين وهو قوي حسن جامع لهما والله تعالى أعلم.(النهاية في الفتن والملاحم) والظاهر من كلام ابن مقاتل وجمع كثير من المفسرين ان التكلم يكون بالعربية والله اعلم

[٥] نقل البيهقي عن الحليمي أن أول الآيات خروج الدجال، ثم نزول عيسى، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم خروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها.

الجنَّةُ وَصِفَتُهَا

والجنَّةُ والنَّارُ مَخلوقتانِ لَا تفنيانِ أبداً[1]، ولِسَانُ أهلِهِمَا هي العربيَّة[2] وَلَا ضَير.

وليسَ في الجنَّةِ :١- النَّار ٢- عملُ قومِ لوط[3] ٣- التكليف ٤- التَّولُّد ٤ - النَّجَاساتِ كَالمنيّ والبولِ والغائطِ والمخاطِ والنُّخامة[4] ٥- والنوم[5] ٦- الشَّمسُ[6] والنكاح[7] -والكهولة ١٠ – والمرض

١١- قيل :و الموسيقى الغناء[8] والحجاب[9] والحق انهما فيها واختلفوا فى الولد[10] و الإبل والحمار والكلب

---

١ فَلَا ينبغي القولُ بأن سيكونُ اللهُ وَلَا شيءَ. (السِّراجيَّة).

٢ على ما هو ظاهرُ القرآن.

[3] **اللواطة أشد حرمة من الزنا؛ لأنها لم تبح بطريق ما لكون قبحها عقليا، ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح. اهـ رد المحتار**

[4] **«أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر ليلة البدر، لا يبصقون فيها، ولا يمتخطون، ولا يتغوطون، الحديث رواه البخارى**

وفى تفسير الطبرى : لهم فيها ازواج مطهرة :"، يعني: بريئات من الأدناس والرِّيْب والحيض والغائط والبول والحَبَل والبُصاق، وسائر ما يكون في نساء أهل الدنيا.

[5] **عن جابر بن عبد الله قال: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقيل: يا رسول الله، أينام أهل الجنة؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: " النوم أخ الموت، وأهل الجنة لا ينامون» ". رواه الطبراني في الأوسط، والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح. مجمع الزوائد(١٨٧٤٠)**

اما قوله تعالى :"وَأَحْسَنُ مَقِيلًا" نقل البغوى عن الأزهري: القيلولة والمقيل الاستراحة نصف النهار، وإن لم يكن مع ذلك نوم، لأن الله تعالى قال: وأحسن مقيلا والجنة لا نوم فيها.اهـ راجع تهذيب اللغة وغيرها

[6] **قال الله تعالى : " لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا وقال النسفى رحمه الله "لا شمس فيها ولا زمهرير فظلها دائم وهواؤها معتد لا حر شمس يحمي ولا شدة برد تؤذي (تفسير النسفى) إن قيل : إن الظل إنما يوجد حيث توجد الشمس ، والجنة لا شمس فيها فكيف يحصل الظل ؟ أجيب : بأنّ أشجار الجنة تكون بحيث لو كان هناك شمس لكانت تلك الأشجار مظلة منها ، وإن كان لا شمس ولا قمر كما أن أمشاطهم الذهب والفضة وإن كان لا وسخ ولا شعث.(السراج المنير)**

[7] **وزوجناهم على هذا عطف على الفعل المقدر وعلى ما قبل على يلبسون والمراد على ما قال غير واحد وقرناهم بحور عين وفسر بذلك قيل لأن الجنة ليس فيها تكليف فلا عقد ولا تزويج بالمعنى المشهور، (روح المعانى)**

[8] **قيل لمجاهد في الجنة سماع؟ قال: إن فيها لشجرا يقال له العيص، له سماع لم يسمع السامعون إلى مثله. (تفسير الطبرى)**

[9] **قال الشيخ الشهير بافتاده البرسوي : الشريعة لا ترتفع أبداً حتى أن بعض الأحكام يجري في الآخرة أيضاً مع أنها ليست دار التكليف ألا ترى أن كل واحد من أهل الجنة لا يتصرف إلا فيما عين له من قبل ، ولذلك قال الله تعالى :**

سِنُّ أهلِهَا؛ الرِّجال والنِّساء ثلاثُ وثلاثونَ سنةً، ويكونونَ على هَيئتِهم المعهودة: جردٌ مردٌ مُكحَّلونَ، وَلِكلِّ امرتان [2] وحورائتان إلى اثنينِ وَسبعينَ إلى مَا شاءَ الله.

ولهنَّ زَوجٌ واحدٌ، والَّتي ماتَتْ بِلَا زَوْجٍ؛ يُرضيهَا اللهُ بِرَجلٍ مِن أهلِ الجنَّةِ، فإنْ لمْ ترضَ؛ يخلقُ لها زوجاً ترضاه، والمتزوِّجةُ بأكثر مِن واحد؛ تكون معَ الآخَر، إلَّا أن يكونَ غيرَ مرضيٍّ، فتكونُ مَع مَن تُحِبُّ.[3]

{حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ} (الرحمن : ٧٢) ، ولأهل الجنة بيوت الضيافة يعملون فيها للضيافة للأحباب ، ويتنعمون ولكن أهليهم لا يظهرون لغير المحارم كما في "واقعات" الهدائي قدس سره..(روح البيان)

[1] واختلف الناس هل يكون في الجنة حمل أم لا فذهب بعض إلى الأول، فقد أخرج الإمام أحمد وغيره عن أبي سعيد الخدري مرفوعا "إن المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنه في ساعة كما يشتهي" وذهب طاوس وإبراهيم النخعي ومجاهد وعطاء وإسحاق بن إبراهيم إلى الثاني. فقد روي عن أبي رزين : «إن أهل الجنة لا يكون لهم ولد» وفي حديث لقيط الطويل الذي رواه جماعة من الحفاظ وتلقاه الأئمة بالقبول وقال فيه ابن منده: لا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة قلت: «يا رسول الله أو لنا فيهاأزواج أو منهن مصلحات؟ قال: المصلحات للمصلحين تلذذونهن ويلذذنكم مثل لذاتكم في الدنيا غير أن لا توالد» . وقال مجاهد وعطاء : ولهم فيها أزواج مطهرة أي مطهرة من الولد والحيض ...وقال إسحاق بن إبراهيم في حديث أبي سعيد السابق: إنه على معنى إذا اشتهى المؤمن الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنه في ساعة كما يشتهي ولكن لا يشتهي، وتعقب بأن (إذا) لمتحقق الوقوع ولو أريد ما ذكر لقيل: لو اشتهى،

وفي حادي الأرواح إسناد حديث أبي سعيد على شرط الصحيح فرجاله يحتج بهم فيه ولكنه غريب جدا.وفي البحور الزاخرة: حديث أبي سعيد أجود أسانيده إسناد الترمذي وقد حكم عليه بالغرابة وأنه لا يعرف إلا من حديث أبي الصديق التاجي وقد اضطرب لفظه فتارة يروى عنه إذا اشتهى الولد وتارة أنه يشتهي الولد وتارة أن الرجل ليولد له، وإذا قد تستعمل لمجرد التعليق الأعم من المحقق وغيره، ورجح القول بعدم الولادة بعشرة وجوه مذكورة فيها، وأنا أختار القول بالولادة كما نطق بها حديث أبي سعيد وقد قال فيه الأستاذ أبو سهل إنه لا ينكره إلا أهل الزيغ، وزعم أن الولد إنما يخلق من المني فحيث لا مني في الجنة كما جاء في الأخبار لا خلق فيه تعجيز للقدرة، ولا ينافي ذلك ما في حديث لقيط لأن المراد هناك نفي التوالد المعهود في الدنيا ، ويقال نحو ذلك في حديث أبي رزين جمعا بين الأخبار، ثم إن التوالد ليس على سبيل الاستمرار بل هو تابع للاشتهاء ولا يلزم استمراره فالقول بأنه إن استمر لزم وجود أشخاص لا نهاية لها وإن انقطع لزم انقطاع نوع من لذة أهل الجنة ليس بشيء،. روح المعانى باختصار راجع فتاوى قاسمية ٥٠/٢:

[2] تنبيه: الجَمعُ بينَ الأُختَيْنِ جائزٌ في الجنَّةِ؛ لأنَّ العِلَّةَ ـ التَّباغُض وقطيعة الرَّحم ـ مُنتفيةٌ في الجنَّةِ. (مأخوذٌ مِنَ الرَّدِّ).

[3] فريدية :١/ واحسن الفتاوى

نواقضُ الإيمانِ أنواعُ الكُفْرِ

١) كفرُ الإنكار: هوَ إنكارُ وجودِ مَا وراءَ المادَّة[١] (الدَّهريَّة - ماترياليسميون)، كالشُّيوعيُّونَ[٢] المعتقدينَ باشتراك الأموالَ والأراضي.

٢) الشِّرْكُ: هو إنكارُ التَّوحيدِ وَاعتقادُ وجودِ آلهةٍ أُخرى تؤثِّرُ في العالَم، أو تستحقُّ العِبادة[٣].

٣) إنكارُ ضَروريَّاتِ الدِّيْنِ: هو إنكارُ حُكْمٍ مِن ضروريَّاتِ الدِّيْنِ؛ مُعتقداً بوجودِ الرَّبِّ ظاهراً.

---

١ من الجنَّةِ والنَّارِ ويومِ الحسابِ وَوجودِ الرَّبِّ تبارَكَ وتعالى، ويعتقدُ بأنَّ الإنسانَ كَالكلاءِ: ينبتُ ويموتُ، وَلَا شيءَ سواه.

٢ الكمونيستيون: وهذا النِّظامُ الأسودُ المبير الظَّالم الغير البشريِّ سيطرَ على روسيا وَمَا قاربَها مِن مَمَالكِ المسلمينَ عدَّةَ سنواتٍ بأشدِّ الظُّلْمِ والعدوان، وبإراقةِ دماءِ ملايين مِنَ النَّاسِ الرُّوسِ وغيرِهِم مِن مُسلِمِي تركستان، إلى أن هدمَهُ اللهُ وَشتَّتَ شملَه ببركةِ جهادِ مُسلِمِي أفغانستان وضحاياهُم. وَمِن فروعِهِ: مائوئيسم وَسوسياليسم. الأوَّل: مِن مُختَرعاتِ صينيٍّ اسمُهُ مائو توسه تونغ () ادَّعى الاشتراكيَّةَ بادِئاً بها مِنَ المزارعِ والقُرى؛ بخلافِ شيوعيَّةِ الرُّوسِ؛ حيثُ بدؤوها مِنَ المصانعِ والأمصار، وهذا الفكرُ الشُّؤم يُسيطر على الصِّين، ويُعاني منه مُسلِمُو الإيغور أشدَّ المظالمِ والآلامِ. والثَّاني: كانَ مِن مخترعاتِ بعضِ المنسوبينَ إلى الإسلام، أرادَ بإيجادِهِ إيجادَ تصويرٍ إسلاميٍّ مِنَ النِّظامِ الشُّيوعيِّ، سيطرَ سنواتٍ على العراق ومصر وسورية.

فائدة : **كان صدام حسين (سوسياليست) وكان مولعاً بحب الجماهير الشوروية مغاضباً للمجاهدين الأفغانيين أما الدكتور نجيب الله الأفغانى فجهد جهوداً كثيرة فى تقوية النظام الشيعوى فى أفغانستان لكن خابت أمانيه وخسر فى تجارته .**

٣ فائدة: الشِّركُ لغةً: مصدرُ شركَ: جعلَ له شريكاً، وفي الشَّرعِ: عبارة عن أن يجعلَ للهِ نِدّاً في الخلقِ أو العبادةِ أو الدُّعاء أو التَّصرُّفِ أو صفاته الخاصَّة بِهِ تعالى.

١. الشِّركُ في الرُّبوبيَّة: أن يتصوَّرَ الشَّخصُ ذاتاً غيرَ اللهِ خالق لشيءٍ من الموادِّ، كَعقيدةِ الوثنيَّةِ المجوسِ الَّذينَ يعتقدونَ بوجودِ إلهَيْنِ: يزدان (أهورا مزدا) وأهرمن. الأوَّل: إلهٌ خالقُ الخيرِ، وَالثَّاني: إلهٌ خالقُ الشَّرِّ، وكفرةُ يونان؛ حيث كانوا يعتقدونَ لكلِّ نوعٍ ربَّاً (أرباب الأنواع)، فَلِلموتِ ربَّاً وَلِلمطرِ ربَّاً وَلِلعشقِ ربَّاً.

٢. الشِّركُ في العبادة: أنْ يُعبدَ غيرُ اللهِ بطريقٍ مِنَ الطُّرقِ؛ كالصَّلاةِ والسَّجدةِ والطَّوافِ والنَّذْرِ، وَمِن أمثلته: ١) مُشركو العربِ؛ حيثُ كانُوا: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله }، لكن: كانوا يجوِّزونَ عبادةَ غيرِهِ تعالى وَيقولون: { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى الله زُلْفَى}.

٣. الشِّركُ في الدُّعاءِ والاستعانة: أنْ يطلبَ مِن غيرِهِ تعالى مَا لَا يقدرُ عليهِ إلَّا اللهُ، كَقولِهِم: يا سيِّدي فلان: اِشْفِ مريضي، والشِّركُ في التَّصرُّف: أنْ يتوهَّم غيرُ اللهِ مُتصرِّفاً في مخلوقاتِهِ مُستقِلَّاً كَبعضِ السَّحرة.

٤. والشِّركُ في الصِّفات: أنْ يتوهَّم أنَّ بعضَ عبادِهِ شريك له في خاصَّة صفاتِهِ كَعِلْمِ الغَيب لِلكاهنِ والعرَّاف.

قال في الفيضِ: وَاعلَمْ أنَّ الإشراكَ باللهِ على عدَّةِ أقسام: الإشراك في الذَّات، والإشراك في الصِّفات، والإشراك في العبادة، والرَّابع: الإشراك في الطَّاعة، أمَّا الأوَّلانِ؛ فَظاهرانِ. وأمَّا الثَّالث؛ فيعم أن يكونَ عبادة الغيرِ معَ زعمِ كونِهِ مَعبوداً، أو لَا كَبعضِ مُشركِي العربِ؛ حيثُ قالوا: {ما نعبدهم إلا ليقربونآ إلى الله زلفى} [الزُّمَر: ٣] وأمَّا الرَّابع، فنبَّهَ عليهِ الشَّاه عبدُ القادرِ رحمَهُ اللهُ، وهو أنْ يتبعَ في تحليلِ الحرامِ وتحريمِ الحلالِ غيرَ اللهِ سبحانَه وتعالى، كما كانَ النَّصارى يتَّخذونَ أرباباً مِن دونِ الله، فهذا أيضا نوعٌ مِنَ الشِّركِ، وسمَّاه الشَّاه عبدُ القادر رحمَهُ اللهُ: الشِّرْكَ في الطَّاعةِ، فَاعْلَمْهُ.

٤) الزَّندقة: هي تَأويلُ بعضِ ضروريَّاتِ الدِّيْنِ تأويلاً فاسداً، ومعتقداً بوجودِ الرَّبِّ، وقبولِ أوامرِهِ ظاهراً [١].

العقائدُ والأعمالُ الَّتي يَصيرُ بها الرَّجُلُ كافِرَاً

١-إنكارُ آيةٍ مِنَ القرآنِ[٢] صراحةً أو ضِمْنَاً، أو تمسخرٌ أو عيبٌ بآيةٍ أو ادِّعاءُ التَّحريفِ فيه لفظاً أو زيادةً أو نقصاً، كَمَا أنكرَهُ مُتقدِّمُو الرَّافضةِ، منهم: الجزائريُّ وَالكلينيُّ والمجلسيُّ.[٣]

---

١ راجع (جامع الفتاوى :٢١/١)و(فتاوى المحمودية :٤٠٣/١٣)ومِن أمثلتِهِ: المتَنَوِّرونَ المعاصرونَ، والسكولاريُّون والحلوليَّةُ والقاديانيَّةُ والبابيَّة.

٢مُعضِلَة: وفي الهنديَّه: إذا أنكرَ الرَّجلُ كونَ المعوِّذتَيْنِ مِنَ القرآنِ؛ لَا يكفرُ، وقالَ بعضُ المتأخِّرين: يكفرُ لانعقادِ الإجماعِ بعدَ الصَّدرِ الأوَّلِ على أنَّهما مِنَ القرآنِ، والصَّحيح: هو الأوَّلُ؛ لأنَّ الإجماعَ المتأخِّر لَا يرفعُ الاختلاف المتقدِّم، كذا في الظَّهيريَّة. وهذا تهافتٌ وتناقضٌ مع عقيدةِ الأمَّة.

والحلُّ أنَّ الصَّحيحَ المعتمَد: هو القولُ الثَّاني؛ أعني: كَفَرَ مَن أنكرَ قرآنيَّةَ المعوِّذتين؛ لِعدمِ ثبوتِ الاختلافِ في الصَّدرِ الأوَّلِ، ومَا نُسِبَ إلى ابن مَسعود؛ فَشاذٌّ مُنكرٌ مُخالفٌ لِمَا رُوِيَ عنهُ بالتَّواترِ؛ أعني: القراءات المشهورة، أو مُأَوَّلٌ بأنَّه رضيَ اللهُ عنه كانَ لا يكتبهُمَا في مِصحفِهِ، وَمَا كانَ مُنكِراً لقرآنيَّتِهِمَا، وَلو سَلِمَ؛ فإنَّ التَّواترَ كانَ ثابتاً فيهما، لكنْ لمْ يصلْ عِلمُهُ إلى ابنِ مسعود، وعدمُ علمِ سيِّدنا ابنِ مسعودٍ بتواترِ السُّورتَيْنِ لَا يستلزمُ عدمَ تواترِ السُّورتَيْنِ في نفسِ الأمرِ، وزيادةُ التَّحقيقِ في علومِ القرآنِ لسيِّدي المفتي تقيِّ العثمانيِّ، وقالَ في مسلم الثُّبوت وشرحه فواتح الرَّحموت: (وَمَا نُقِلَ عن ابنِ مسعود مِن إنكارِ المعوِّذتَيْنِ والفاتحة؛ فَلَمْ يَصُحَّ). قالَ في الإتقانِ: الأغلبُ على الظَّنِّ أنَّ نقلَ هذا المذهبِ عن ابنِ مسعود نقلٌ باطلٌ، وفيه نقلٌ عن القاضي أبي بكرٍ أنَّه لم يصحَّ هذا النَّقلُ عنه، وَلَا حفظ عنه، وقالَ النَّوويُّ في شرحِ المهذَّب: أجمعَ المسلمونَ على أنَّ المعوِّذتَين والفاتحةَ مِنَ القرآن، وأنَّ مَن جحدَ شيئاً منها؛ كفرَ، وَمَا نُقِلَ عن ابنِ مسعودٍ باطلٌ غيرُ صحيحٍ، وفيه أيضاً: قالَ ابنُ حزمٍ: هذا كذبٌ على ابنِ مسعودٍ مَوضوعٌ، وإنَّما صحَّ عنهُ قراءةُ عاصم عن زرعنه، وفيها المعوِّذتانِ والفاتحة، فما قالَ الشَّيخُ ابنُ حجر في شرحِ صحيحِ البخاريِّ أنَّه قد صحَّ عن ابنِ مسعود إنكار ذلك باطلٌ لا يُلتفَتُ إليه، والَّذي صحَّ عنه مَا روى أحمد وابنُ حِبَّان أنَّه كانَ لا يكتبُ المعوِّذتين في مصحفِهِ كَمَا قال المصنِّف: (وإنَّما صحَّ خلوُّ مصحفِهِ عنهما)، قيلَ: يردُّهُ أنَّه روى عبد الله بن أحمد أنَّه كانَ يحكُّ المعوِّذتَيْنِ مِنَ المصاحفِ ويقولُ: إنهما ليسَا مِن كتابِ اللهِ، قالَ ابنُ حجر: صحيحٌ إسنادُهُ، وهذا ليسَ بشيءٍ، فإنَّه قد تقدَّمَ عن الأئمَّةِ بعدمِ صحَّتِهِ، والرَّاوي عسى وهم في نسبةِ النَّفي، وانقطاعُ الباطنِ أيضاً يؤيِّده، ثمَّ إنَّه كانَ يقتدي في كلِّ شهرِ رمضان في مسجدِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآلهِ وأصحابِهِ وسلَّمَ في صلاةِ التَّراويح، والإمامُ يقرؤهما، ولم ينكرْ عليه قطُّ، فنسبة الإنكار غلط، وهذا شاهدٌ قويٌّ على عدمِ الصِّحَّةِ، وقولُ ابنِ حجر: قولُ مَن قالَ إنَّه كذبٌ لا يقبل بغيرِ مستند؛ لا يُقبَل اهـ.

أقولُ: وعلى تقديرِ صِحَّةِ إنكارِهِ أيضاً: لَا يضرُّ بتواترِ القرآنِ؛ فإنَّه كانَ متواتراً عندَ غيرِهِ، ولم يصل التَّواترُ إليه كَمَا أفادَهُ الإمامُ الرَّازيُّ.

٣ فائدة: ذكرُ بعضِ مَن أنكرَ صِحَّةَ القرآنِ مِنَ الرَّافضة: الشَّيخ الكلينيُّ في (تفسيره)، والكلينيُّ في (الكافي)، والنُّوريُّ الطُّبرسيُّ في كتابه (فصل الخطاب في إثباتِ تحريفِ كتابِ ربِّ الأرباب)، وأبو الحسن العامليُّ في مُقدِّمتِهِ (مرآةُ الأنوار ومشكاةُ الأسرار) على تفسير (البرهان) لهاشم البحرانيِّ، والطُّبرسيُّ في (احتجاجه)، ونعمةُ اللهِ الجزائريُّ في (الأنوار النُّعمانيَّة).

فائدة: ذكرُ بعضِ النموذج مِن كلامِهِم: ١) يقولُ محمَّد باقر المجلسيُّ عن أخبار أو روايات التَّحريف: (وعندي أنَّ الأخبارَ في هذا البابِ مُتواترةٌ، وطرحُها يوجبُ رفعَ الاعتمادِ عن الأخبارِ رأساً. بل اعتقادي أنَّ الأخبارَ في هذا الباب لا تقصر عن أخبارِ الإمامة).

٢) قالَ الجزائريُّ في كتابِهِ (الأنوار النُّعمانيَّة) (٣٥٧/٢) في كلامِهِ حولَ القراءاتِ السَّبع: (إنَّ تسليمَ تواترها عن الوحي الإلهيِّ، وكون الكلِّ قد نزلَ به الرُّوح الأمين؛ يُفضي إلى طرحِ الأخبارِ المستفيضة، بل المتواترة الدَّالَّة بصريحها على وقوعِ التَّحريف في القرآن كلاماً ومادَّةً وإعراباً، مع أنَّ أصحابنا رضوان الله عليهم قد أطبقُوا على صِحَّتِهَا والتَّصديق بها).

٢-إنكارُ ختمِ النُّبوَّةِ صراحةً أو ضِمْنَاً. [١]

٣- انكار حجية الحديث.[٢]

٤- إنكارُ طهارةِ سيِّدَتِنَا عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها[٣].

فائدة : ولايرد علينا القراءات والروايات الشاذة الدالة على وجود قراءات مخالفة للمشهورة فانها لاتخالف المتواترة فى شيء بل اكثرها تفسير لها ثم هى من اخبار الآحاد بل الضعاف عندنا ولا يثبت بها عقيدة بخلاف الروافض فان التحريف عندهم ثابت بالمتواترات وهو من عقائدهم .

١[ومن] قالَ: إنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم خاتم النُّبوَّةِ، ولكن معنى هذا الكلام أنَّه لا يجوزُ أن يُسمَّى بعدَهُ أحدٌ بالنَّبيِّ، وأمَّا معنى النُّبوَّةِ وهو كونُ الإنسانِ مبعوثاً مِنَ اللهِ تعالى إلى الخلقِ، مفترض الطَّاعة، معصوماً من الذُّنوبِ ومِنَ البقاءِ على الخطأ في ما يرى؛ فهو مَوجودٌ في الأئمَّةِ بعدَه، فذلك الزِّنديق، وقد اتَّفقَ جماهيرُ المتأخِّرينَ مِنَ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ على قتلِ مَن يجري هذا المجرى، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوابِ "مسوى على المؤطا" للشَّيخِ الأجلِّ وليِّ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحيم الدَّهلويِّ. (إكفارُ الملحدين).

[٢] الفريدية :١/١١٤؛وارشاد المفتين :١/٣٠١.

٣ وفي الهنديَّةِ:٢/٢٦٤: ولو قذفَ عائشةَ – رضي اللهُ تعالى عنها – بالزِّنَا؛ كفرَ باللهِ، ولو قذفَ سائرَ نسوةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ لا يكفر ويستحقُّ اللَّعنةَ، ...كذا في خزانةِ الفقهِ اهـ. قال ابنُ القيِّم: «واتَّفقَتِ الأُمَّةُ على كُفْرِ قاذفِهَا» (زاد المعاد).

تنبيه: كانَتِ الشِّيعةُ توافقُ الأُمَّةَ على تكفيرِ قاذفِ أُمِّ المؤمنينَ قبلَ غلبةِ أهلِ الغلوِّ عليهم، وَلَمَّا ظهرَ الغلوُّ واستولَت آلُ بُوَيه ثمَّ الصَّفويَّةُ على إيران؛ نفدَ التَّشيُّع وغلبَ الرَّفضُ على أهلِ فارس، فأنكرُوا طهارتَها وَأَوَّلُوا الآياتِ تأويلاتٍ بعيدةً، يظهرُ ذلكَ بالرُّجوعِ إلى التَّفاسيرِ المكتوبةِ قبلَ الصَّفويَّةِ، والَّتي كُتِبَتْ بعدَها، ويظهرُ منه أيضاً أنَّه لمْ يبقَ اليومَ شيعيٌّ على وجهِ الأرضِ، بل ظهرَ فسادُ الرَّفْضِ في البرِّ والبحرِ إلَّا مَا شاءَ الله.

استطراد: وهم للفرارِ عن آياتِ الإفكِ العشرة؛ اختلقُوا قصَّةً جديدةً اتَّهموا فيها أُمَّ المؤمنينَ، فَفِي تفسيرِ القمِّيِّ: وأمَّا الخاصَّة؛ فإنَّهم رَووا أنَّها نزلَت في مارية القبطيَّة، وَمَا رَمَتْهَا بِهِ بعضُ النِّساءِ المنافقات". ثمَّ ذكرَ روايةً عن الإمام أبي جعفر أنَّه قال: " لَمَّا ماتَ إبراهيمُ بن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَزِنَ عليه حزناً شديداً، فقالَتْ مُنافقةٌ [مُرادُهُم بها أُمُّ المؤمنين عائشة]: مَا الَّذي يُحزِنُكَ عليه؟ فَمَا هو إلَّا ابنُ جُرَيج! فبعثَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليَّاً وأمرَهُ بقتلِهِ اهـ. ويستشهدونَ بحديثٍ رواه مُسلم عن أنس: "أَنَّ رَجُلاً كَانَ يُتَّهَمُ بِأُمِّ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: اذْهَبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، فَأَتَاهُ عَلِيٌّ فَإِذَا هُوَ فِي رَكِيٍّ يَتَبَرَّدُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ اخْرُجْ فَنَاوَلَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذَكَرٌ".

أقولُ وباللهِ التَّوفيق: في القصَّةِ المختلقةِ تعارضاتٌ مع **عقيدة** عصمةِ النَّبيِّ ٧ المتَّفقِ عليها، وعصمة عليٍّ المزعومة عندَ الشِّيعةِ، ووجه أنَّ الله تعالى يقولُ في آياتِ الإفكِ العشر: (آيات ١١ –٢١ من سورة النُّور)

{إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١١) لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ (١٢) لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٣) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٤) إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (١٥) وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (١٦) يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧) وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٨) إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (١٩) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (٢٠) يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢١)}.

٤-إثباتُ التَّصرُّفِ في العالمِ لأحدٍ مِن خلقِهِ كالعقولِ العشرةِ وَالأمواتِ وَأرواحِ الأولياءِ بأنَّهم مُتصرِّفونَ في العالَم يمدُّونَ المضطرَّ ويُغيثونَ المستغيث.[١]

٥- وصفَ اللهَ تعالى بمَا لَا يليقُ به، أوسخرية باسمٍ مِن أسمائهِ، أو بأمرٍ مِن أوامره.

فانظرْ أيُّها القارئُ الكريم أنَّ هذه المعتبات المذكورة إلى مَن يرجع؟ ففي القصَّةِ المختلقةِ يرجعُ إلى سيِّدِ الأنبياءِ وخيرِ الأولياء، وعليك بالتَّوجُّهِ إلى ان في هذه الآيات ثمانية عتاب حيث يقول الله تعالى:

١. {لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ} التَّبصرة: فعلى رأي القمِّيِّ وَمَن تَبِعَهُ من المشاركين في القصَّة؟ هذا معلوم: النَّبيُّ وعليٌّ وعائشة، فَلِكُلٍّ منهم مَا اكتسبَ مِنَ الإثمِ أعاذَهُم الله.

٢. {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} مَن الَّذي تولَّى كبره في هذه القصَّة الخرافيَّة؟ وهو ليسَ بعائشة؛ لظهورِ رجوعِ ضميرِ المذكَّر، فهو إمَّا عليٌّ أو... أعاذَهما اللهُ وَسوَّدَ وجهَ مَن ينتسبُ إليهما هذهِ الخزعبلات.

٣. {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ..} وفي الآيةِ إنكارٌ على عدمِ حسنِ الظَّنِّ. مَن لمْ يُحسن الظَّنَّ بمارية في القصَّةِ المختلقة؟

٤. {فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ} مَن يكونُ الكاذبون؟ على نهجِ القصَّة.

٥. {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ...} مَن هو مُستحقُّ العذاب؟ على نهج ...

٦. {وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} مَن قالَ شيئاً لا عَن عِلْم؟ انظرْ إلى هذا الجزءِ من القصَّةِ ليظهرَ لكَ الجوابُ على منهجِ القمِّيِّ: (فبعثَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليّاً وأمرَهُ بقتلِهِ).

٧. {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا} وَقِسْ أنتَ نفسَك هذا.

٨. {يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا} قِسْ هذا العتابَ وَمَن يعاتب أيضاً وَقُلْ لِمَن يختلقُ هذه الخزعبلات: {يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا}.

فائدة: الرَّوافضُ يَتَّهمونَ سيِّدَتَنا عائشةَ بالزِّنا بعدَ نزولِ براءتِها مِنَ السَّماء، وبعدَ وفاةِ الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام (يعودون لمثلِ مَا كانَ يقولُ رئيسُ المنافقين) فَفِي تفسيرِ القمِّيِّ: وَليقيمنَّ الحدَّ على فلانة فيما أتَتْ في طريقِ البصرة، وكان فلان يُحِبُّها، فَلمَّا أرادَتْ أن تخرجَ إلى البصرة؛ قال لها فلان: لا يحلُّ لكِ أن تخرجي – كذا – مِن غيرِ محرم، فزوَّجَت نفسَها مِن فلان.. هذا نصُّ تفسيرِ القمِّيِّ، إلَّا أنَّ المصحِّحَ حذفَ اسمَ البصرةِ الَّذي وردَ مرَّتين، وَوضعَ مكانَه نقطاً. فقوله: "ليقيمنَّ الحدَّ" مَن الَّذي يُقيم؟ وقولُهُ: "فلان، وفلانة" مَن هما؟ لكنَّ شيخَ الشِّيعةِ المجلسيَّ كشفَ هذهِ التَّقيَّةَ وحلَّ رموزَها، وذلك لأنَّه يعيش في ظلِّ الدَّولةِ الصَّفويَّة فقالَ: قولُهُ: وَليقيمنَّ الحدَّ؛ أي: القائم عليه السَّلام في الرَّجعة، وصرَّحَ بالاسمِ وأنَّها عائشةُ أمُّ المؤمنين، إلَّا أنَّه قالَ بأنَّه بسببِ مَا قالتْهُ في مارية، فلم يجرؤْ أن يصرِّحَ معَ ذكرِ الاسمِ بما صرَّحَ بِهِ هنا مِنَ القذفِ الصَّريح، والمرادُ بفلان: طلحة. من (أصولِ مذهبِ الشِّيعةِ الإماميَّةِ الاثني عشريَّةِ للقفاريِّ بتصرُّف).

فائدة: وأمَّا الحديثُ الَّذي رواه مُسلم؛ فقد قالَ القاضي في توجيههِ: قد نزَّهَ اللهُ حرمةَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يثبتَ شيءٌ من ذلك في جهتِهَا، والخبرُ معلومٌ أنَّه كانَ قبطيّاً، وكان يتحدَّثُ إليها بحكمِ الجنسيَّةِ، فتكلَّم في ذلك، ولم يأتِ أنَّه أسلمَ، وأنَّ النَّبيَّ نهاهُ عن التَّحدُّثِ إليها، فلمَّا خالفَهُ؛ استحقَّ بذلك القتل؛ إمَّا لِلمخالفةِ أو لتأذِّي النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسببه، وَمَن آذى النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيءٍ؛ فَهو مَلعونٌ كافرٌ استحقَّ القتلَ. ويحتملُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمَ براءَته، وكونَه مجبوباً، وأمرَ عليّاً بِمَا أمرَهُ به لِمَا ذكر له هو أو غيره خلوَّه؛ ليتجلَّى أمره وترتفع تهمتُه.(إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم).

[١] فتاوى حقانية : ١٩٠/١

٦-إثباتُ عِلْمِ الغيبِ الكُلِّيِّ[1] لأحدٍ مِنَ الخلقِ[2]؛ كالاعتقادِ بأنَّه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم كانَ عالِمَ الغيبِ، أو اِدِّعاءُ عِلْمِ الغيبِ لِنَفسِهِ أو لِجِنِّيِّه.

٧- الاعتقادُ بالبداءِ[3] بالمعنى الحقيقيِّ.

٨-الاعتقادُ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ مِن جنسِ النُّورِ.

٩-الاعتقادُ بأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ او أ حد غيره حاضرٌ وناظرٌ.[4]

١٠-إنكارُ حدوثِ العالَمِ[5].

---

[1] والتحقيق أنَّ الغيب ما غاب عن الحواس ،والعلم الضرورى ،والعلم الاستدلالى؛ فمن ادعى أنَّه يعلمه، كفر، ومن صدَّق المدعى كفر ؛واما ما عُلِم بحاسةٍ [بالذات او بالواسطة] أو ضرورةٍ أو دَليلٍ فليسَ بغيب، وبهذا التحقيق اندفع الاشكال فى الامور التى يزعم أنها من الغيب ،وليست منه ؛فأحدها اخبار الانبياء؛ لانها مستفادة من الوحى ، ثانيهما خبر الولى ؛ لانه مستفاد من النبى او من رؤيا صالحة او من الهام الهى ،ثالثها: اِخبار المحاسب بالخسوف والكسوف ؛لانه بدلائل هندسية قطعية (من النبراس باختصار : ٥٧٤) اقول : ومما ليس بغيب ولا كفر أقوال الأطِّباء ونَظَرياتِهم بوجود الجنين ،وكونه مذكراً، أو مؤنثًا ،أو تاماً ،أو ناقصاً، وسائر ما يقولونه؛ فانما يقولونه عن مشاهدة بواسطة آلة ؛كمن يرى البعيد بواسطة الدربيل .

٢ يكفرُ بقولِهِ: عندَ رؤيةِ الدَّائرةِ الَّتي تكون حولَ القمرِ يكونُ مطر؛ مُدَّعِياً علمَ الغيبِ، كذا في البحر الرَّائق. أمَّا إذا استدلَ بانَّ الهالةَ تدل على رطوبة الهواء ورطوبة الهواء بسبب أكثرية المطر؛ فلا كفر. (النبراس : ٥٧٤) اقول : وما يقوله مَهَرَةُ الفَن من وقت نزول الغيث وقدره من هذا الباب يعنى استدلال بالقرائن والوسائل كمن يخبر عن وجود المطر فى بلد بعيد بوسيلة الهاتف .

٣ ومِنَ المسائلِ الَّتي انفردَت بها الشِّيعةُ الإماميَّةُ الاثنا عشريَّة مَسألةُ البَدَاء على الله، ومعنى ذلك: أنَ اللهَ يبدو له عِلْمُ مَا لم يكن يعلم من قبل، تعالى اللهُ عَمَّا يقولونَ عُلوَّاً كبيراً. اهـ (الموالاة والمعاداة في الشَّريعة الإسلاميَّة)

قال الطُّوسيُّ: «البَدَاء في اللُّغةِ هو الظُّهور ... ويُستعمل في العِلْمِ بالشَّيءِ بعد أن لم يكنْ حاصلاً، وكذلك في الظَّنِّ». (عدَّةُ الأصول: ٣/ ٢٨). ويعني عِلْمُ اللهِ بالشَّيء بعد أن كانَ جاهلاً به، تعالىَ اللهُ عَمَّا يقولون علوَّاً كبيراً، وقال المرتضى الملقَّب بـ (علم الهدى): «ويمكن أن ينصَّ أنَّها حقيقة ... لأنَّ البَدَاء إذا كانَ في اللُّغةِ العربيَّةِ اسماً للظُّهور، وإذا سَمَّيْنَا مَن ظهرَ له مِنَ المعلوماتِ مَا لَمْ يكنْ ظاهراً، حتَّى اقتضى ذلك أن يأمر بنفسِ مَا نهى عنه، أو ينهى عن نفسِ ما أمرَ به؛ إنَّه قد بدا، لم يمتنعْ أن يُسمَّى: الأمر بعدَ النَّهيِ، والحظر بعد الإباحة، على سبيلِ التَّدريج، فإنَّه بَدَاء له؛ لأنَّه ظهرَ مِنَ الأمرِ مَا لم يكنْ ظاهراً، وبَدَا مَا لم يكنْ بائِنَاً، بمعنى البداء الَّذي هو الظُّهور والبروز حاصلٌ في الأمرين ...». رسائل المرتضى: ١/ ٤١٣. وينظر دائرة المعارف الشِّيعيَّة: ٦/ ٩٩.

واضطُرَّ الشِّيعةُ إلى القولِ بالبداءِ بالمعنى الحقيقيِّ تبرير مَا يقولون مِن كذبٍ وافتراءٍ على الله، فَهُم إذا قالُوا بقولٍ أو تكلَّمُوا بأمرٍ، ثمَّ كان الواقعُ خلافَ ذلك؛ قالُوا: بدا للهِ أن لَا يفعلَ ذلك، فيخرجون مِن تبعةِ الكذبِ وانكشافِ الباطلِ بهذا العُذرِ الموهمِ الخدَّاع، يعني أنَّهم كانُوا يكذبونَ على اللهِ فيما ينسبونَ مِن عِلْمِ الغيبِ إلى أئِمَّتِهِم، ثمَّ إذا لمْ يقعْ كما يعتقدون؛ قالوا: بدى للهِ كذا، وقد ذكرَ النُّوبختيُّ أنَّ جعفر بن محمَّد الباقر نصَّ على إمامةِ إسماعيل ابنه، وأشار إليه في حياتِهِ، ثمَّ إنَّ إسماعيلَ ماتَ وهو حيٌّ؛ فقالَ: مَا بَدا للهِ في شيءٍ كَمَا بدا له في إسماعيل ابني اهـ، فإنَّ جعفر رحمَهُ الله تعالى ما قالَ ما نسبَ إليه النُّوبختيُّ، لكنَّه ينسب إليه لِيُصحِّحَ عقيدتَهُ الباطلة.

[4] فتاوى حقانية : ١/ ١٩١

٥ حدوثُ العالمِ أمرٌ مُتَّفقٌ عليه بين الأُمَّةِ، نعم: وقعَ بعضُ تفرُّداتٍ من بعضِ المشايخِ في قِدَمِ بعضِ أجزاءِ العالم، وقد مرَّ الكلامُ عليه في المقدِّمة.

١١-الاعتقادُ بسقوطِ العباداتِ الظَّاهرةِ عن الوليِّ؛ على أن تكونَ عبادتُهُ هي التَّفكُّر.

١٢- السِّحرُ إذا كانَ تعليمُهُ أو عَمَلُهُ مَوقوفاً على عَمَلٍ كُفْرِيٍّ أو اعتقدَ على أنَّه فاعلٌ بِنَفْسِهِ ذلك العمل

١٣-الكهانة والعرافة أو التَّصديق بها[١] من لم يدع فضال[٢].

١٤- إنكار وجودِ السَّماء.

١٥- إنكار وجودِ الجنِّ.

١٦- إنكار شقاوةِ فرعونَ وَجهنَّميَّتِهِ، وادِّعاء أنَّه كانَ وليَّاً مِنَ الأولياء[٣].

---

١ قالَ الشَّاميُّ: وهي تعاطي الخبر عن الكائناتِ في المستقبل، وادِّعاءُ معرفةِ الأسرار. قال في نهاية الحديث: وقد كانَ في العربِ كهنةٌ كَشقٍّ وسطيح، فَمِنهُم مَن كان يزعم أنَّ له تابعاً يُلقي إليه الأخبارَ عن الكائنات، ومنهم أنَّه يعرف الأمورَ بمقدِّماتٍ يستدلُّ بها على موافقها مِن كلامِ مَن يسأله أو حاله أو فعله، وهذا يخصُّونه باسمِ العرَّافِ كالمدَّعي معرفةَ المسروق ونحوه، " وهذا العمل لا شَكَّ في حرمته، بل في كونِهِ كُفْراً، روى التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ: «مَن أتى حائِضَاً، أو امرأةً في دُبُرِهَا، أو كاهناً، فقد كفرَ بِمَا أُنزِلَ على مُحمَّد»، وقد رُوِيَ عن جابر بن عبد الله عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ قال: «مَن أتى كاهناً فَصدَّقَهُ بِمَا يقول؛ فقد كفرَ بِمَا أُنزِلَ على مُحمَّد صلَّى اللهُ عليه وسلَّم». رواه البزَّارُ، ورجالُهُ رِجَالُ الصَّحيح، خَلا عُقبة بن سنان، وهو ثقة. (مجمع الزَّوائد)

وإنِّي أتعجَّبُ مِن محدِّثين عِظَام ومُفسِّرين كبار يذكرونَ في كتبهِم قِصَصَاً لَا أسانيدَ لها، تدلُّ دلالةً بَيِّنَةً على تصديقِ الكُهَّانِ والعُرَّاف، منها: مَا قالَ السُّيوطيُّ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: { وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ } لِقَولِ بعضِ الكهنةِ لهك إنَّ مَولوداً يولد في بني إسرائيل يكونُ سبباً لذهابِ مُلْكِكَ اهـ.

ومنها: مَا ذكره البخاريُّ عن روايةِ الزُّهريِّ عن ابنِ ناطور؛ رجل مجهول لا يُعرفُ حالُه: "أنَّ هِرَقْلَ حين قدمَ إيلياء؛ أصبحَ يوماً خبيثَ النَّفْس، فقالَ بعض بطارقتِهِ: قد استنكرنا هيئتَك، قالَ ابنُ النَّاظور: وكان هرقل حزاءً ينظر في النُّجوم؟، فقال لهم حين سألوه: إنِّي رأيتُ اللَّيلةَ حينَ نظرتُ في النُّجومِ مُلْكَ الختان قد ظهر، فَمَنْ يَختَتِنُ مِن هذه الأُمَّة؟ قالوا: ليس يختتن إلَّا اليهود، فلا يهمَّنَّكَ شأنهم، واكتبْ إلى مداين مُلْكِكَ، فيقتلوا مَن فيهم من اليهود. فبينما هُم على أمرهم؛ أُتِيَ هرقلُ برجلٍ أرسلَ به مَلِكُ غسَّان يخبرُ عن خبرِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فلمَّا استخبرَهُ هرقل قالَ: اذهبُوا فانظرُوا أَمُختَتِنٌ هو أمْ لا، فنظروا إليه، فحدَّثوه أنَّه مُختَتِن، وسألَهُ عن العرب، فقال: هم يختتنون، فقال هرقل: هذا ملك هذه الأُمَّةِ قد ظهر".

وهذه القصَّةُ معَ ضعفِهَا سنداً، ومخالفتها معَ العقيدةِ الصَّحيحةِ؛ تخالفُ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ المذكورةَ في صحيحِ البخاريِّ قبله، حيثُ يقول فيها هرقلُ لأبي سفيان بعدَما سأله كثيراً من الأسئلة تدل علي نبوَّتِهِ ٧ "وقد كنتُ أعلمُ أنَّه خارجٌ، لم أكنْ أظنُّ أنَّه مِنْكُم"، فإنَّ قصَّةَ ابنِ ناطور لو كانَت صحيحةً؛ فقد عَلِمَ هرقلُ منها أنَّ هذا ملكُ هذه الأُمَّةِ قد ظهرَ، فإذن مَا معنى قولِهِ: " لمْ أكنْ أظنُّ أنَّه منكم"؟.

تذييل: وَأمَّا قولُ ابنِ حَجَرٍ ناقلاً عن أبي نعيم في دلائلِ النُّبوَّة: "أنَّ الزُّهريَّ قال: لقيتُهُ بدمشقَ في زمن عبدِ الملكِ بن مروان، وأظنُّه لم يتحمِلْ عنه ذلك إلَّا بعدَ أن أسلمَ" اهـ. فَمُجرَّدُ ظنٍّ وإنَّ الظَّنَّ لَا يُغنِي مِن الحقِّ شيئاً.

٢ بل الكهانة قد تكون فطرية كما ذكره ابن خلدون. فيض البارى

٣ جامع الفتاوى: ١/ ٣٥وامداد الفتاوى: ٤/ ٤٩٠قال في الرَّدِّ: أجمعوا على كفرِ فرعونَ كَمَا رواهُ التِّرمذيُّ في تفسيرِهِ في سورةِ يونس، وإن خالفَ في ذلكَ الإمامَ العارفَ المحقِّقَ سيِّدي محيي الدِّين بن عربي في كتابِهِ الفتوحات. قالَ العلَّامةُ ابنُ حَجَر في الزَّواجر: فإنَّا وإنْ كُنَّا

١٧- ادِّعاءُ رؤيةِ اللهِ تعالى يقظةً.[١]

١٨-استحلالُ الحرامِ القطعيِّ؛ سواءٌ كانَ حراماً لِعَينِهِ[٢] أو حراماً لِغَيره[٣].

١٩-تمنِّي استحلال حرامٍ لمْ يكنْ حلالاً في وقتٍ،[٤] كَحلِّ نكاحِ الأماردِ[٥] وَالأُمَّهاتِ.

نعتقدُ جلالةَ قائِلِه؛ فهو مَردود، فإنَّ العِصْمَةَ ليسَتْ إلَّا للأنبياءِ معَ أنَّه نقلَ عن بعضِ كتبه أنَّه صرَّح فيها بأنَّ فرعونَ مَعَ هامانَ وقارونَ في النَّار. وإذا اختلفَ كلامُ إمام؛ فيؤخذ بما يوافق الأدلَّةَ الظَّاهرةَ، ويعرض عمَّا خالفَها، ثمَّ أطالَ في بيانِ رَدِّه. اهـ

وحرَّرَ الدَّوانيُّ رسالةٍ في حمايته. وردَّ عليه عليٌّ القاريُّ في رسالةٍ سمَّاها: «فرَّ العونُ مِن مُدَّعي إيمان فرعون» ...[وأنكرَ الشَّعرانيُّ وَالنَّدويُّ كونَهُ كلامَ ابنِ عربيٍّ] والَّذي أظنُّ أنَّه مِن كلامِ الشَّيخِ الأكبر، وإنْ أنكرَهُ الشَّعرانيُّ؛ لأنِّي أعرفُ طريقَه، وأُميِّزُ كلامَه من غيره. وأمَّا المسألةُ؛ فهي عندي، كما ذهبَ إليه الجمهور، لأنِّي أرى أنَّ كفرَهُ قد تواترَ بينَ المِلَّةِ على البسيطة كلِّها، حتَّى سارت به الأمثال اهـ. (فيض الباري)، ومع هذا؛ لا نتجاسرُ على تكفيرِ الشَّيخ، فإنَّ المسألةَ مَع وضاحتها لَعلَّها خَفِيَتْ عليه.

١ عدمُ وقوعِهَا لغيرِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ ثابتٌ بإجماعِ المتكلِّمينَ والمحدِّثينَ والفقهاءِ والصُّوفيَّةِ، وقالوا: مَنِ ادَّعاها؛ فهو زنديق، وما يُشاهدُهُ الصُّوفيَّةُ مِن التَّجلِّياتِ؛ مُشاهدةٌ روحانيَّةٌ لا بصريَّةٌ (النِّبراس: ٢٦٠)

٢ مَنِ اعتقدَ الحرامَ القطعيَّ حلالاً، أو على القلبِ؛ يكفر. أمَّا لو قالَ لحرامٍ: هذا حلالٌ لِتَرويجِ السِّلعة، أو بحُكْمِ الجهل؛ لا يكون كُفراً.

٣ اِعلَمْ أنَّ مسألةَ استحلالِ الحرامِ لِغَيرِهِ مِنَ الغامضاتِ والعبارات فيها مختلفة.

صَحَّحَ في الخلاصةِ أنَّ مُستَحِلَّهُ لا يكفرُ، صرَّحَ بِهِ في الدُّررِ عن الفتاوي الطَّحطاويُّ، ويتفرَّعُ عليه عدمُ تكفيرِ مُستحلِّ وطءِ الحائضةِ، و المسمَّى على المسروقة، ونقلَ الشَّاميُّ عن شرحِ العقائدِ: مَنِ استحلَّ حراماً قد عَلِمَ في دين النَّبيِّ – عليه الصَّلاةُ والسَّلام – تحريمَه؛ كَنِكاحِ المحارمِ؛ فَكافِرٌ. اهـ. قال شارحُهُ المحقِّقُ ابنُ الغرس: وهو التَّحقيق.. وعلمت ترجيحَه، وَمَا في البزَّازيَّةِ مبنيٌّ عليه اهـ . وهو الرَّاجح مِن حيثُ الدِّرايةُ، بل وَقِيْلَ: التَّفصيلُ في العالِمِ، أمَّا الجاهلُ؛ فَلَا يُفرِّقُ بينَ الحلالِ والحرامِ لِعَينِهِ وَلِغيرِهِ، وإنَّما الفرقُ في حقِّهِ إنَّما كانَ قطعيَّاً كفر به، وإلَّا؛ فَلَا. (البحر) يعني: العالِمُ مؤول بخلافِ الجاهلِ، وهو تفصيلٌ حَسَنٌ.

والَّذي يظهرُ لهذا العبدِ الضَّعيفِ أنَّه على قِسمَيْنِ؛ الأوَّلُ: مَا هو حرامٌ لأجلِ وصفٍ؛ كحرمةِ الخبزِ المبلولةِ بالخمرِ. والثَّاني: ما هو حرامٌ لأجلِ مُجاورٍ؛ كَحرمةِ الوطءِ في الحيضِ لأجلِ الأذي، فَمُستحِلُّ القسمِ الأوَّلِ كافرٌ؛ بخلافِ الثَّاني. قال في التَّوضيح: ثمَّ ذلكَ الغير إن كانَ وصفاً؛ فحكمُهُ حُكْمُ القبيحِ لِعَينه، وهو مُلحقٌ بالقسمِ الأوَّلِ، إلَّا أنَّ القسمَ الأوَّلَ حرامٌ لِعَينه، وهذا حرامٌ لِغَيره، وإن كانَ مجاوراً؛ لا يلحق بالقسمِ الأوَّلِ؛ كَقولِه تعالى: {ولا تقربوهنَّ حتَّى يطهرن} دلَّ الدَّليلُ على أنَّ النَّهيَ عن القربانِ للمجاور، وهو الأذى حتَّى إن قربها ووجدَ العلوق؛ يثبت النَّسبُ اتِّفاقاً اهـ. ثمَّ هنا بحثانِ مُهِمَّانِ؛ الأوَّل: أنَّ الشَّيءَ قد يكون حراماً لِعَينِهِ لِوجهٍ، وَحراماً لغيرِهِ مِن وجهٍ آخَر. فَغَصْبُ مالِ الغيرِ حرامٌ لِعَينِهِ مِن حيثُ تعلُّقُ النَّهي بِهِ، وحرامٌ لِغَيرِهِ؛ لِكَونِهِ تصرُّفاً في مُلْكِ الغير، فَمَنِ استحلَّ الغَصْبَ؛ فَقَد كَفَرَ، وَمَنْ سَمَّى على المغصوبِ؛ ليسَ بكافرٍ؛ لكونِهِ تَصرُّفاً في مُلْكِ الغيرِ، والبحثُ الثَّاني: أنَّه فرق بين مرتبةِ العقيدةِ ومرتبة الفعل، فَمُستحِلُّ الغصبِ مُعتقدٌ فَكافر وإنْ لَمْ يفعلْ، والمصلِّي في الأرضِ المغصوبةِ مُرتكبٌ ذنباً، فليسَ بكافرٍ، ومثلُهُ المسمِّي على المسروقةِ، وَبِمَا مرَّ مِنَ التَّفصيلِ يدفعُ اعتراض عويص على الفقه الحنفيِّ، وبه يجمع بين شتاتِ مسائلِ الفتاوي، والحمد لله.

[٤] ولو تمنى أن لم يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير الحق فقد كفر؛ لأن هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت الهنديةعن المحيط:٢٧٩/٢

٥ لطيفةٌ: هذا العملُ الشَّنيعُ (إتيانُ الأماريد في أدبارِهِم) ممنوعٌ شرعاً وفطرةً وعقلاً، بل نوع شذوذٍ جنسيٍّ، بل شُعبةٌ من الجنون، فلا يكونُ في الجنَّةِ قطعاً، ويُقالُ له بالفارسيَّةِ: (بچه بازي وهمنجس بازي) ويُقالُ له: اللّواطة، ولِفَاعله: اللُّوطيُّ، وكنتُ أتحرَّجُ من استعمالِ مثلِ هذه الكلماتِ؛ صيانةً لِساحةِ سيِّدنا لوط عليه السَّلامُ مِن سوءِ الأدب، وَمَا كنتُ أجترئ على الإفتاءِ بِهِ حتَّى رأيْتُ في تُحفةِ العلماءِ لمفتي زيد نقل عن الإمام التَّهانويِّ أنَّ استعمالَ الكلماتِ الَّتي تشتقُّ مِن اسمِ سيِّدنا لوط مَكروه اهـ. **ومثله قال بكر ابو زيد فى (معجم المناهى اللفظية**) نعم: لما نقلَ هذه الكلمات عن معناها الأصليِّ، وَلَا يلاحظ فيها؛ فَلَا يمنع عن استعمالها بجدٍّ.

٢٠-تعاظمُ مَا أمرَ بِهِ الشَّرعُ؛ كَتعاظمِ الحجابِ عن زوجةِ الأخِ أو أُخْتِ الزَّوجةِ أو حرمة الإسبال.

٢١-الاستخفافُ بِمَا أمرَ بِهِ الشَّرعُ؛ كَاللِّحيةِ وَقَصِّ الشَّارب[١].

٢٢- التَّصدُّقُ مِن عينِ الحرامِ القطعيِّ على نيَّةِ الثَّواب[٢].

٢٣-استقباحُ تَعدُّدِ الأزواجِ في نَفْسِهِ وَعتابُ مَن تزوَّجَ بأكثرَ مِن واحدة يخاف عليه الكفر .[٣].

٢٤-إنكارُ الإسراءِ (سفرُهُ عليه السَّلام مِنَ المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى ليلاً).[٤]

٢٥-الاستهلالُ لغيرِ اللهِ على شيءٍ[٥].

نُكتة: أمَّا الغِلْمَانُ على مَا نطقَ بِهِ القرآنُ؛ فَلِلخدمةِ فقط.

١ ثمَّ هَل يدخلُ فيه الاستخفافُ بالعمامة؟ الظَّاهرُ إنْ كانَ المستخفُّ يُذعِنُ أنَّها سُنَّةٌ، مع هذا استخفَّ بها؛ فقد كَفَرَ، أمَّا لو كانَ مُنْكِراً مِن سنيَّتها؛ فَلَا تكفير، واللهُ أعلَمُ. **راجع المحمودية :٢/ ٥٤٠**

[٢] ولو تصدق على فقير بشيء من مال الحرام يرجو الثواب يكفر، ولو علم الفقير بذلك فدعا له، وأمن المعطي فقد كفرا الهندية عن المحيط :٢/٢٧٢

[٣] من استقبح تعدد الزوجات ولام من تزوج باكثر من واحدة يخاف على كفره لان الله تعالى يقول فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فمن لامه فقد انكر قول الله تعالى در ملتقط من الملتقط والدر اقول : لكن لا نحكم بكفره جزما لانه يمكن ان يلامه على الخوف الجور منه او شفقة على زوجته فقد شنع النبى صلى الله عليه وسلم على على ارادة تزوجه ببنت ابى جهل اخرجه و كان هذا التشديد [على ما فسره النووى فى شرح مسلم]: لعلتين منصوصتين : إحداهما أن ذلك تؤدي إلى أذى فاطمة ، فيتأذى حينئذ النبي صلى الله عليه وسلم ، فيهلك من أذاه ، فنهى عن ذلك لكمال شفقته على علي ، وعلى فاطمة . والثانية خوف الفتنة عليها بسبب الغيرة فاذن لا تسرع اخى فى تكفير من لام اخاه على تزوج الثانية لا سيما فى غيرة النساء على الضرة وكراهتهن الضرة

وههنا بحث : وهو ان الدول والحكومات المستغربة قد تضع قوانين تمنع الرجل من الزواج باكثر من واحدة الا باذن الاولى فما حكم هذا القانون ؟ الظاهر انه ليس بكفر ان كان المقصود دفع ضرر عدم العدالة لكنه بعيد عنهم ويخاف عليهم الكفر ان كان غرضهم التشبه بالكفار والبغض عن تعدد الازواج

[٤] راجع فتاوى حقانية :١/ ٢٢٦ بحواله شرح الفقه الاكبر

٥ رجلٌ ذبحَ لِوَجهِ إنسانٍ في وقت الخلعة، أو اتَّخذَ الجوزات وَمَا أشبهَ ذلك، قالَ الشَّيخُ الإمام أبو بكرٍ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: هو كفرٌ، والمذبوحُ ميتةٌ لا يؤكَل، قالَ الشَّيخُ الإمامُ إسماعيلُ الزَّاهد: إذا ذبح البقر، أو الإبل في الجوزات لقدومِ الحاجِّ، أو للغزاة؛ قالَ جماعةٌ مِنَ العلماء: يكون كُفراً، كذا في فتاوى قاضي خان، ويدخلُ فيه الذَّهابُ بالحيواناتِ وذبحها إلى القبور، وبالحلوياتِ وتقسيمها عندَ القبورِ لِدَفعِ الأمراضِ والبلايا، فَمَا ذُبِحَ وَمَا قُسِمَ حرامٌ أكلُهُ. ومنها مَا يقسمُهُ أهلُ التَّشيُّعِ في المحرم، ومنها مَا يُذبحُ عندَ قدومِ الحاجِّ أو العروس أو الضَّيف لأجلِ احترامِهِ. (أحسنُ الفتاوي: ١/٤٨).

٢٦- التَّشبُّهُ بالكفَّارِ في الأمورِ الدِّينيَّة؛ كَوضعِ قُلنسوَةِ المجوسِ على الرَّأسِ[١]وشدِّ الزُّنَّار[٢]في الوسط[٣].

٢٦- وَمَن يرضَى بكفرِ نفسِهِ أو غيرِهِ، أمَّا مَن يرضى بِكُفْرِ غيرِهِ لِيُعذَّبَ على الخلودِ؛ فلا يكفر[١].

تنبيه : ومن البدعات والخرافات ذبح حيوان عند شروع بناء او مشروعة . راجع خير الفتاوى:١/٨٢

١ على الصَّحيح: إلَّا لِضَرورةٍ؛ كَدفعِ الحرِّ والبرد. ومنها اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطليعة للمسلمين ولعل منها اذا فعله لاجراء الافلام

٢ فائدة: اِعْلَمْ أنَّ ربطاتِ العنقِ (الكرافات –ربطة الرَّقبة –كراوات– ٹایی تایی–CRAVAT=CROAT) المعاصرة الَّتي يُعلِّقُها بعضُ النَّاس في أعناقهم ليسَت هي الزُّنار المذكور في كتبِ العقائدِ، وليست ترمزُ إلى شَيءٍ دينيٍّ، فَلَا نحكمُ بكفرِ مَن علَّقَ التَّايي وإنْ كانَ التَّعليقُ مَكروهاً، فإنَّ الزُّنارَ على ما عرَّفَهُ الجرجانيُّ: هو خيطٌ غليظٌ بقدرِ الإصبعِ مِنَ الحريرِ يُشدُّ على الوسَطِ.

وقد يَستدلُّ بعضُ الإخوانِ على تكفيرِ مَن يُعلِّقُ الكرافات أو ربطات العنق بأنَّهُ شِعارٌ دينيٌّ للنَّصارى؛ حيثُ يُنبِّيءِ عن الصَّليب، والجوابُ في عصرنا خرجَ عَن أن يكونَ شعاراً دينيَّاً للنَّصارى، بل يلبسه أهلُ كلِّ دينٍ، وحتَّى الدَّهريُّ الَّذي لَا دِيْنَ له؛ فَلَا أنباءَ فيه عن النَّصرانيَّةِ، فَلَا نحكمُ بكفرِ مَن علَّقَ الكرافات، والتَّحقيقُ في تقريرِ التِّرمذيِّ لمولانا العثمانيِّ حفظَهُ اللهُ تعالى.

٣ إلَّا إذا فعلَ ذلكَ خديعةً في الحربِ وطليعةً لِلمسلمين.

فائدةٌ مُهِمَّة: ويذكَرُ في كتبنا مِن أمثلةِ هذا القِسم: الخروجُ للنَّيروزِ وإجلاله، فَفي الهنديَّةِ ناقلاً عن البحرِ: و[يكفر بـ]خروجه إلى النَّيروزِ لِموافقتِهِ معهُم فيما يفعلونَ في ذلك اليومِ، وبشرائِهِ شيئاً؛ تعظيماً للنَّيروزِ، وبإهدائه ذلك اليوم لِلمشركين وَلَو بيضةً؛ تعظيماً لِذَلك اهـ، وهذا القولُ هو المشهور، وهو الظَّاهر المشهور الأحوَط، لكن هَهُنا بحثٌ مُهِمٌّ: فإنَّ المجوسَ قد انقرضُوا أو قربوا إلى الانقراض، فَلَا وجودَ لهم محسوساً في العالم الخارج، والنَّاسُ في البلادِ العجميَّةِ الآرياية الفارسيَّة يحتفلون هذا اليوم كَحفلٍ مِلِّيٍّ تاريخيٍّ لَا شائبةَ فيه عن دين المجوس، وَلَا يتصوَّرونَ دينَ المجوسِ وَلَا يُعظِّمونَهَ، وَلَا يتصوَّر النَّاظِرُ إليهم أنَّهم هُم المجوس، فَهَل نحكمُ بِكُفرِ مَن يحفتل بالنَّيروزِ أو يقول لأحدٍ: نيروزٌ مُباركٌ أو عيدُ نيروزٍ مُبارَك؟ أخا العِلْمِ: لَا تعجَلْ، إنِّي لَا أُبيحُ الاحتفالَ بالنَّيروزِ، بل هو مِنَ البدعاتِ والمحرَّماتِ عندي، لكنَّ الكلامَ في تَكفيرِ مَن يفعلُ ذلكَ، والظَّاهرُ أنَّ تكفيرَ مَن يحتفلُ بالنَّيروزِ كَيومٍ تاريخيٍّ وَمِلِّيٍّ لَا دينيٍّ ومَذهبِيٍّ؛ مُشكِلٌ جِدَّاً، وَمَا وقعَ مِنَ التَّشدُّداتِ في الإنكارِ إنَّما وقعَ في عصرٍ كانَت المجوسيَّةُ ظاهرةً، وَقِسْ عليهِ الاحتفالَ بـ«كرِسْمِسْ» (عيد الميلاد) فإنَّه كانَ يوماً دينيَّاً للنَّصارى، وشِعَاراً لهم، لكن الآنَ صارَ يوماً تاريخيَّاً بينَ جميعِ الأُممِ؛ نصرانيَّاً كانَ أو يهوديَّاً أو بوذيَّاً أو دهريَّاً، فالإمساكُ عن تكفيرِ مَن يُباركُ عيدَ الميلادِ أولى.

فائدة: وَمِنَ القرائنِ على التَّكفيرِ باحتفالِ النَّيروزِ وقعَ تغليظاً ما روي في تاريخ بغداد وغيره عن إسماعيل حفيدِ أبي حنيفةَ قالَ: «ذهبَ بثابت إلى عليٍّ، رضي اللهُ عنه، وهو صغيرٌ، فدعا له بالبركةِ فيه وفي ذرِّيَّتِهِ، وأبوه النُّعمان هو الَّذي أهدى لِعليٍّ يومَ النَّيروز، فقالَ: «نورزونا كلَّ يوم». وراوي الخبرِ حفيدُ الإمام، وإنْ تكلَّم فيه ابن عدي وغيره؛ لكنَّه كان من المتقين وكان اعلم باحوال جده من غيره ثم انى ما ذكرته للاستدلال بل للاستيانس ومِنَ الغرائبِ مَا ذكر في الاستيعابِ عن الزُّبير بن بكَّار قال: هو [معاوية بن أبي سفيان] أوَّلُ مَن اتَّخذَ ديوانَ الخاتم، وأمرَ بهدايا النَّيروز والمهرجان.

فائدة: يظهرُ مِمَّا مرَّ أنَّ المتشبِّهَ بهم في الأمورِ الدِّينيَّةِ إنَّما يكفرُ إذا بقيَ الأمرُ شعيرةً دينيَّةً، أمَّا لو خرجَ عَن الشِّعارِ الدِّينيِّ وصارَ مَشهورَ الاستعمالِ في معنىً آخَرَ أعمَّ منهُ ومُباينٍ له؛ فَلَا يصحُّ تكفيرُ مَن فعلَهُ، ومِن أمثلةِ ذلك: استعمالُ سيَّاراتٍ وألبسةٍ مُعلَّمةٍ بعلامةِ الصَّليبِ الأحمرِ كَمَا يفعلُهُ بعضُ عملةِ المؤسَّساتِ مِنَ المسلمين، فَهُم لَا يكفرونَ بهذا العملِ؛ لأنَّ الصَّليبَ الأحمرَ خرجَ اليومَ عن شعارِ الدَّعوةِ للنَّصرانيَّةِ في الظَّاهرِ؛ وإنْ كانَ لها في أصلِ الوضعِ.

ومنها: لبسُ ألبسةِ بعضِ الرِّياضاتِ ككراتية (كاراته) وكانگفو ويوگا؛ فإنَّها وإنْ كانَت في الأصلِ شعاراً لمتديِّني البوذيَّةِ والهندوك، ولكن الآن سُلِبَ عنها شعارُ البوذيَّةِ والهندوك، وصارَتْ يستعملُها أهلُ كلِّ دِيْنٍ، وهي تُعَدُّ بينَ النَّاسِ ثياباً رياضيَّةً، ولا يخطرُ ببالِ بالبالِ أحدُ البوذيَّةِ أو الهندوكِ وَلَا دينهما.

٢٧- وَبتحسينِ أمرٍ دينيٍّ مِنَ الكُفَّار[٢].

٢٨-وَمَن طافَ حولَ مَسجدٍ سوى الكعبةِ؛ يُخشَى عليه الكُفْر[٣].

٢٩-وَلَو تصدَّقَ مِنَ الحرامِ القطعيِّ يرجو الثَّوابَ؛ كَفَرَ. وَلَو عَلِمَ الفقيرُ بِذَلِكَ فَدَعا له، وَأمن المعطي؛ فقد كَفَرَا.

٣٠-إنكارُ القيامةِ، أو الجنَّةِ، أو النَّار.

٣١- توقيع جنسية كفرية .[٤]

٣٢-قِيْلَ: واعتقادُ أنَّ تزويجَ الصُّغرى لِلكبيرِ قبيحٌ في نَفْسِهِ، وفيه كلام.

فائدة: وَإذا أشكلَ عليكَ شيءٌ مِنْ عِلْمِ التَّوحيدِ؛ فاعتَقِدْ ما هوَ الصَّوابُ عندَ اللهِ تعالى، إلى أنْ تجدَ عالِماً، وَحرِّمْ تأخيرَ الطَّلَبِ، وتكفر إنْ وقفْتَ.

الكلمات الكُفريَّة ومَضرَّاتُها

اِعلَمْ أنَّ التَّكفير حكمٌ خطيرٌ لا بُدَّ له مِن احتياطٍ عظيم, ولا بُدَّ لِفَهم المطلبِ مِن وضعِ بعض المقدِّمات:

١– الأصل في هذه المسائل عدمُ التَّكفير.

٢– ومَا صدرَ مِن الفتاوى التَّكفيريَّة؛ أكثرُها صدرَ عَمَّن ليسَ بِمجتهدٍ, فَلَا ينبغي التَّجاسُر في التَّكفير.

٣– وصدرَ بعضُها تَغليظاً[١].

---

١ وإنْ رَضِيَ بِكُفرِهِ ليقولَ في اللهِ مَا لَا يليقُ بصفاتِهِ؛ يكفُر، وعليه الفتوى كذا في التتارخانيَّة.

٢ حتَّى قالوا: لو قالَ: تركُ الكلامِ عندَ أكلِ الطَّعامِ حسنٌ مِنَ المجوس، أو: تركُ المضاجعةِ حالةَ الحيضِ منهم حَسَنٌ؛ فهو كافرٌ، كذا في البحرِ الرَّائقِ. أقولُ: لكن وقعَ التَّحسينُ لبعضِ مَا يفعلُهُ الكفَّارُ في القرآنِ، قالَ اللهُ تعالى: {وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ} (٨٢).

وقالَ اللهُ تعالى: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ}.

وقالَ عزَّ مِن قائلٍ: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا}.

وقالَ عزَّ مِن قائلٍ: {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا}.

فالظَّاهرُ أنَّه بمجرَّدِ مدحِ صِفَةٍ مِن صفاتِ الكُفَّارِ لا يُكَفِّرُ الشَّخص، نعم: لو كانَت عقيدتُهُ أنَّ ديناً مِنَ الأديانِ الباطلةِ أو جزءاً منها أحسنُ مِنَ الإسلامِ كُلِّهِ أو بعضِهِ؛ فهو كافرٌ، أعاذَنَا اللهُ منهُ، ومع هذا كلِّه؛ فَلْيَحذرِ المسلمُ مِن مدحِ صفةٍ مِن صفاتِ الكُفَّارِ.

٣ كذا في الكافي.

٤ فتاوى ارشاد المفتين : ١/٨٠

٤- والحُكم بالكُفرِ والارتدادِ يترتَّب عليه أثرانِ؛ الأوَّل: الدُّنيويُّ, والثَّاني: الأُخرويُّ[٢].

٥- قولنا: مَن تكلَّم بكذا أو فعل كذا؛ فهو كافرٌ: لا يستلزمُ كُفرَ المتكلِّمَ به أو فاعِلِه على التَّعيين[٣].

٦- لا يجري التَّكفير في المسائِل المجتهدِ فيها[٤].

٧- مَا كان في كونِهِ كُفراً اختلافٌ؛ يؤمر قائلُه بالتَّوبة والرُّجوع عَن ذلك, وبتجديدِ النِّكاحِ[٥] احتياطاً.

بعضُ الكلمات الكُفريَّةِ المروَّجة بين النَّاس

منها مَا يتعلَّق بالإيمانِ والإسلام

١. قيل لامرأةٍ: تعلمين التَّوحيد؟ فقالت: لَا، إنْ أرادَت التَّوحيد الَّذي يقولُهُ الصِّبيان في المكتب؛ لا يضرُّها[٦]، وإن أرادَت أنَّها لا تعرفُ وحدانيَّةَ اللهِ تعالى؛ فليسَتْ بمؤمنة.[٧]

٢. مَن ماتَ وَلَا يعرف أنَّ له خالقاً وأنَّ للهِ عزَّ وجلَّ داراً غيرَ هذه الدَّار, وأنَّ الظُّلْمَ حرامٌ؛ فإنَّه لم يؤمنْ.

٣. رجلٌ قالَ لِلآخَر: أنا مؤمنٌ, فقالَ له: لعنةُ اللهِ عليكَ وعلى إسلامِكَ؛ يكفر[٨].

٤. قال: لو أمرني اللهُ بكذا؛ لم أفعله.

٥. وإذا قالَ لِخَصمِهِ: أعملُ معكَ بحُكْمِ الله؛ فقالَ خصمُهُ: لَا أدري مَا حُكْمُ الله[١].

---

[١] النِّبراس :٢: ٥٧

[٢] ففي الدُّنيويِّ: تبين زوجته ويفسد حجُّه وعليه تجديد النِّكاح وإعادة الحجِّ بعدَ تجديدِ الإيمان. من (النِّبراس) ويقضي مَا تركَ مِن عبادةٍ في الإسلام (تنوير الأبصار) وفي الأخرويَّة: يسقط ثوابُ جميع عباداته .

[٣] وحقيقةُ الأمر في ذلك: أنَّ القولَ قد يكون كفراً؛ فيُطلق القولُ بتكفيرِ صاحبِهِ, ويُقال: مَن قال كذا؛ فهو كافر, لكنَّ الشَّخص المعيَّن الَّذي قالَه لا يُحكمُ بكُفرِهِ حتَّى تقومَ عليه الحجَّةُ الَّتي يكفر تاركُها. وهذا كما في نصوصِ الوعيد؛ فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى يقول: {إنَّ الَّذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنَّما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا}, فهذا ونحوه مِن نصوص الوعيد حقٌّ, لكنَّ الشَّخصَ المعيَّن لَا يشهد عليه بالوعيد, فلا يشهد لمعيَّن مِن أهلِ القِبلة بالنَّار؛ لجوازِ أن لَا يلحقه الوعيد لِفواتِ شرط أو ثبوتِ مانع, فقد لا يكون التَّحريم بَلَغَه, وقد يتوب مَن فعل المحرَّم, وقد تكون له حسناتٌ عظيمةٌ تمحو عقوبةَ ذلك المحرَّم, وقد يُبتَلَى بمصائب تُكفِّر عنه, وقد يشفعُ فيه شفيعٌ مُطَاع. وهكذا الأقوال الَّتي يُكفَّر قائلُها قد يكون الرَّجل لم تبلغه النُّصوص الموجبة لمعرفة الحقِّ, وقد تكون عندَه ولم تثبت عندَه أو لم يتمكَّنْ مِن فهمِهَا, وقد يكون قد عرضَت له شبهاتٌ يعذرُهُ اللهُ بها, فَمَن كانَ مِنَ المؤمنين مُجتهداً في طلبِ الحقِّ وأخطأ؛ فإنَّ اللهَ يغفرُ له خطأه كائناً مَا كان؛ سواءٌ كان في المسائل النَّظريَّة أو العمليَّة, هذا الَّذي عليه أصحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وجماهير أئمَّة الإسلام. مِن (مقدِّمة شرح كلمات الكفريَّة للقاري)

[٤] وتنازعُ أهلِ العِلم تأويلٌ يمنع التَّكفير؛ (رياض الصَّالحين) ومثلُهُ التَّفسيق لَا يكون فيما تنازع فيه العلماء، ومثلُهُ النَّهي عن المنكر (شرح النَّوويِّ على مُسلم). وممَّا يؤكِّد هذا أنَّ الحدودَ تُدرأ بالشُّبهات، فالتَّكفير مِن باب أَوْلَى أن يُدرأ بشبهةِ الخِلَاف.

[٥] ولا خيارَ فيه للمرأة وَلَا مَهر.

[٦] ومثلُهُ: مَن قال: لا أدري صفةَ الإسلام؛ فهو كافرٌ, ويُعلم منهُ أنَّ المشهورَ بين النَّاس «أنَّ مَن لَا يعلمُ معنى «آمنتُ باللهِ» كافرٌ لا يصحُّ نكاحه» ليس بِصَحيح.

ويظهر ان اللازم هو فهم مفهوم الكلمات الست الاجمالى اما حفظ لفظها فليس بفرض .

[٧] ولا يصحُّ نكاحُها.

[٨] أقولُ: إنْ كانَ مُرادُه أنَّكَ تعملُ أعمالاً خِلَافَ الشَّرع؛ فإنْ كان الإسلام هذا الَّذي تفعلُهُ؛ فَعليكَ وعلى إسلامِكَ اللَّعنةُ؛ ينبغي أن لا يُكفَّر. (التَّعليقات)

٦. لو قالَ لِرَجُلٍ لَا يمرضُ: هذا مِمَّا نَسِيَهُ اللهُ؛ فهذا كُفرٌ[٢].

٧. ولو قالَ: اللهُ لا يُكافِئ لِسَانَك؛ فكيفَ أُكافِئ أنا.

٨. أو قال: إنْ كانَ اللهُ يُدخلُنِي الجنَّةَ؛ أَنهَبُهَا.

٩. قِيل: لَا تعصِ اللهَ, فإنَّ اللهَ تعالى يُدخلك النَّار, فقالَ: إنِّي لَا أخافُ من النَّار.

١٠. قِيل: لَا تأكل الكثير, فإنَّ اللهَ لا يُحبُّكَ؛ فقالَ: أنا آكل, إنْ شاءَ يتَّخِذني حبيباً, وإنْ شاءَ يتَّخِذني عَدُوَّاً.

١١. قِيل له: لا تُذْنِبْ, فإنَّ عذابَ اللهِ كثيرٌ؛ فقالَ: أنا أرفعُ العذابَ بيدٍ واحدة.

١٢. قِيل له: إن شاءَ اللهُ؛ تفعلُ هذا الأمرَ؛ فقالَ: أفعلُهُ بدونِ إنْ شاءَ الله.

١٣. قالَ المظلوم: هذا بتقديرِ اللهِ تعالى، فقالَ الظَّالِمُ: أنا أفعلُ بغيرِ تقديرِ اللهِ.

١٤. رُئِيَ رجلٌ في معصيةٍ؛ فقِيلَ له: أَلَا تخافُ اللهَ؟ فقالَ: لا[٣].

١٥. قِيل لرجلٍ: مَا قَدِرْتَ على امرأةٍ؛ فقالَ: اللهُ لم يقدِرْ؛ فكيفَ أقدرُ أنا؟!.

١٦. ولو قال: من خدايم على وجهِ المزاح؛ يعني: خود آيم.

١٧. لو قالَ: مَا الَّذي يقدرُ اللهُ على فِعْلِهِ؟ لا يقدرُ على شيءٍ آخَر سوى جهنَّم.

١٨. رجلٌ رأى حيواناً قَبيحاً؛ فقالَ: لَمْ يبقَ للهِ شغلٌ حتَّى يخلقَ مثلَ هذا؟

١٩. قالَ في شدَّةِ فَقْرِه: فلانٌ عبدُكَ معَ هذا القدرِ من النِّعَم, وأنا عبدُكَ في هذا القدرِ من العناء, فهل يكون مثل هذا عدلاً؟.

٢٠. رجلٌ قالَ لِآخَر: اِتَّقِ اللهَ, فقالَ: أينَ الله؟

٢١. قال: المَعدومُ ليسَ بِمَعلومٍ للهِ[٤].

ما يتعلَّق بالأنبياء – عليهِم الصَّلاةُ والسَّلام –

٢٢. مَن لمْ يُقِرَّ بِنبوَّةِ بعضِ الأنبياءِ – عليهِم الصَّلاة والسَّلام –، أو لمْ يرضَ بسُنَّةٍ مِن سُنَنِ المرسلين؛ فقد كَفَرَ.

٢٣. ولو قال: لو كانَ فلانٌ نبيَّاً لمْ أؤمِنْ بِهِ؛ فقد كَفَرَ.

---

[١] أو قالَ: اين جا حكم نرود، أو قالَ: اينجا حكم نيست، أو قالَ: خداي حاكمي رانشايد، اهـ هذا كلُّه إذا أرادَ الاستخفافَ, وهو الظَّاهر مِن كلامِ الجُهَّالِ في عصرِنَا, ومع هذا؛ فَينبغي الاجتناب عَن التَّجاسُر في التَّكفير, فإنَّ هذه الأقوالَ تصدرُ كثيراً عندَ الغَضَب, وهو شُعبةٌ مِنَ الجنون؛ إذ الجنونُ فُنُون!.

[٢] وهو الأصحُّ, وفي (التَّعليقات): والحقُّ لَا [يكفر]، فإنَّ النِّسيانَ كثيراً مَا يُستعمَلُ بمعنى الإمهال, وقد وردَ في القرآنِ العزيز, وهو المرادُ هَهُنا اهـ, أقولُ: لكنَّ الظَّاهرَ مِن كلامِ الجهلةِ أنَّهُم يريدونَ أنَّ اللهَ نَسِيَهُ, فلو لم ينسَ؛ لابتلاهُ بالمرض, وفيه نسبةُ الجور إليه تعالى.

[٣] لأنَّه لَا يمكنُ التَّأويل.

[٤] يكفر, كذا في التَّتارخانيَّة.

٢٤. قِيل له: كانَ رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُحبُّ القرعَ؛ فقالَ على وجهِ الإهانة: أنا لَا أُحبُّه؛ كَفَرَ.

٢٥. قِيل له: كُلَّمَا كانَ يأكلُ رسولُ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – يلحسُ أصابعَهُ الثَّلاث؛ فقالَ: هذا مِن سوءِ الأدبِ؛ فهذا كُفْرٌ.

٢٦. إذا قالَ تهاوناً بالسُّنَّةِ: مَا أحسنَ عادةَ الفلَّاحين؛ يأكلونَ الطَّعامَ وَلَا يغسلونَ أيديهِم.

٢٧. أو قالَ على سبيلِ الطَّعنِ في السُّنَّةِ: مَا هذه العادةُ؟ يعني: تقصيرالشَّارِب.

٢٨. أرادَ أن يضربَ عبدَهُ فقيلَ له: لَا تضربْهُ, فقالَ: فلو قالَ مُحمَّدٌ: لا تضرِبْ؛ لا أدعُهُ، أو قالَ: إنْ جاءَ نداءٌ مِنَ السَّماءِ بأنْ لَا تضربْهُ؛ أَضرِبْهُ.

٢٩. قرأ حديثاً – فقال رجلٌ: كلَّ يوم يقرأ وحلا. إنْ أضافَ ذلك إلى القارئ وكان حديثاً يتعلَّق بالدِّين وأحكام الشَّرع؛ يكفر، وإن كان حديثاً لا يتعلَّق به؛ لا يكفر، وتُحمَلُ مقالتُهُ على أنَّ إرادتَهُ قراءة غيره أَوْلَى.

٣٠. رجلٌ تزوَّج امرأةً، ولم يحضرِ الشُّهود؛ قالَ: أُشهِدُ اللهَ ورسولَه[١].

٣١. رجلٌ يقرأ القرآن, فقالَ رجلٌ: مَا هذا الصَّوت الَّذي كالطُّوفان؟![٢].

٣٢. قالَ لغيرِهِ: كيف تقرأ {والنَّازعاتِ نزعاً} بنصبِ العَين، أو برفعها؛ وأرادَ بِهِ الطَّنز[٣].

٣٣. دُعِي إلى صلاةِ الجماعة؛ فقال: أنا أُصلِّي وحدي, إنَّ اللهَ تعالى قالَ: {إنَّ الصَّلاة تنهى...}.

---

[١] قال الشَّاميُّ: قال في التَّاتارخانيَّة وفي الحجَّة: ذكر في الملتقط أنَّه لا يكفرُ؛ لأنَّ الأشياءَ تُعرض على روح النَّبيِّ, وإنَّ الرُّسلَ يعرفونَ بعضَ الغيبِ, قالَ تعالى: {عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلَّا مَن ارتضى من رسول} اهـ..

قلتُ: بل ذكرُوا في كتبِ العقائدِ أنَّ مِن جملةِ كراماتِ الأولياءِ: الاطِّلاعُ على بعضِ المغيبات, ورَدُّوا على المعتزلةِ المستدِّلين بهذهِ الآيةِ على نفيها؛ بأنَّ المرادَ الإظهارُ بلا واسطة, والمراد مِن الرَّسول الملك؛ أي: لا يُظهِر على غيبه بِلَا واسطة إلَّا الملَك, أمَّا النَّبيُّ والأولياء؛ فيُظهِرهم عليه بواسطة الملَك أو غيرِهِ اهـ. أقولُ: لكن في التَّاتارخانيَّة, المجلَّد السَّابع, الصَّفحة ٢٢٩ مسألة ١٠٥٤١: رجلٌ تزوَّج امرأةً ولمْ يحضرْه شهود؛ فقالَ الرَّجلُ: خداي را ورسول را گواه گردانيدم, أو قالَ: خداي را وفرشته گان را گواه كردم؛ فقد كفرَ. ومثلُهُ في الملتقَط صفحة ٢٤٤, نعم ذكرَ في مبحثِ النِّكاح, المجلَّد ٤ الصَّفحة ٣٩, وفي مباحث النِّكاح من الملتقط عين ما نقلَهُ العلَّامةُ الشَّاميُّ, فقد تناقضَ كلامُ التَّاتارخانيَّة والملتقط, أوَّله آخره, فإذن: لا اعتدادَ بِهِ, وما استدلَّ بِهِ مِن قوله: ((لأنَّ الأشياءَ تُعرض على روح النَّبيِّ, وأنَّ الرُّسلَ يعرفونَ بعضَ الغيب)).

لا يقرب مسألتنا هذه؛ لأنَّ عرضَ الأشياءِ غير كون النَّبيِّ حاضراً وناظراً, فإنَّ ادِّعاءَ حضوره في كلِّ مكانٍ وإخباره عن كلِّ شيٍ؛ هو ادِّعاءُ أُلوهيَّتِهِ؛ فكفرَ. وقولُهُ: وأنَّ الرُّسلَ يعرفونَ بعضَ الغيبِ؛ قالَ تعالى: {عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلَّا مَن ارتضى من رسول} اهـ؛ فيُقالُ فيه: الرُّسلُ تعلمُ بواسطةِ الوحي أو الملَك بعضَ المغيبات في حياتهم الدُّنيويَّة, أمَّا علمُهُم بالغيبِ بعدَ الذَّهاب عن الدُّنيا؛ فلم يثبتْ ولن يثبتَ, ولو سلمَ؛ فَمعرفةُ بعضِ الغيبِ بواسطةِ غيرِ ادِّعاءِ معرفته الغيب الكُلِّيِّ, وما ذكرَ في الدُّرِّ صرَّح بِهِ في المعتبرات, قالَ في البحر وفي الخانيَّة: والخلاصة: لو تزوَّجَ بشهادةِ اللهِ ورسولِهِ؛ لا ينعقدُ, ويكفرُ لِاعتقادِهِ أنَّ النَّبيَّ يعلمُ الغيبَ, ومثلُهُ في المحيط: عن أبي القاسمِ الصَّفَّار رحمَهُ اللهُ أنَّه قالَ: يكفرُ مَن فعلَ هذا؛ لأنَّه اعتقدَ أنَّ رسولَ اللهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام عالمُ الغَيب اهـ. مع هذا كُلِّه؛ فقد اشتهرَت هذه الكلمةُ بين العوامِّ, فكثيراً ما يقولون: عندَ اللهِ وعندَ الرَّسول, فلا ينبغي التَّجاسُرُ في التَّكفير؛ لا سيَّمَا إذا كانَ في المسألةِ قَولان.

[٢] فهذا كُفرٌ, كذا في المحيط. اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ مُرادُهُ كراهةَ صوتِ القارئِ دونَ إهانةِ القرآن؛ فلا يكفر.

[٣] اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ مُرادُهُ الطَّنز بالقارئ دونَ القرآن, وذلك هو الظَّنُّ بالمسلِم.

٣٤. لو قِيْلَ: لِمَ لا تقرأ القرآنَ؛ فقالَ: زعلتُ مِنَ القُرآن![1].

(ومنها) ما يتعلَّق بالصَّلاة والصَّوم والزَّكاة:

٣٥. إذا قِيْلَ له: "صَلِّ", فقالَ: لمْ أخلُ عن الشُّغل, أو قالَ: مَن يقدر على أن يفي بهذ الأمر؟ أو قالَ: لا يليقُ بالعاقلِ أن يكونَ في عملٍ لا يُمكنُهُ إتمامُهُ, أو قالَ: النَّاس يُصلُّون لأجلنا, أو قالَ: أُصلِّي ما تحصل نتيجة؟ أو قالَ: أنتَ صَلَّيْتَ؛ فَمَا الَّذي نتجَ لَكَ؟! أو قالَ: أُصلِّي لِمَن؟ أُمِّي وأبي ماتَا, أو قالَ: الصَّلاةُ وعدمُ الصَّلاةِ سواءٌ, أو قالَ: صَلَّيْتُ حتَّى مَلَّ قلبي!, أو قالَ: ليسَتِ الصَّلاةُ شيأً إذا تُرِكَتْ تتعفَّن!.

٣٦. إذا قِيْلَ لِرَجلٍ: تعالَ نُصلِّ مِن أجلِ تلكَ الحاجة؛ فقالَ لهم: أنا صَلَّيْتُ كثيراً فلم تنتظِمْ لي حاجةٌ أبدً, وقالَ هذا على وجهِ الظَّنز والاستخفافِ؛ يصيرُ كافراً[2].

٣٧. ولو قالَ فاسقٌ لِلمُصَلِّينَ: تعالوا وانظرُوا الإسلامَ؛ ويشيرُ إلى مجلسِ الفسقِ؛ يكفر.

٣٨. إذا قالَ: عدمُ الصَّلاةِ شغلٌ طيِّبٌ؛ فهو كُفر, وكَذَا إذا قالَ رجلٌ: صلِّ حتَّى تجدَ حلاوةَ الطَّاعةِ, فقالَ له ذلك الرَّجل: لا تُصلِّ أنتَ حتَّى تجدَ حلاوةَ عدمِ الصَّلاةِ؛ يكفُر. وإذا قِيْلَ لِرجلٍ: صَلِّ؛ فقالَ: إنَّ اللهَ نقصَ مِن مالي، فأنا أنقصُ مِن حقِّهِ؛ فهو كُفْر.

٣٩. رجلٌ يصلِّي فِي رمضان لَا غير؛ ويقولُ: هذا كثيرٌ، أو يقول: هذا أزيد؛ لأنَّ كلَّ صلاةٍ في رمضان تساوي سَبعين صلاة؛ يكفُر.

٤٠. إذا صلَّى إلى غيرِ القِبْلَةِ أو بغيرِ طهارة، أو معَ الثَّوبِ النَّجِسِ على وجهِ الاستهزاءِ والاستخفاف.

٤١. ولو قالَ: إنْ كانَ فلانٌ يصيرُ قِبْلَةً؛ لا أُوجِّهُ وجهي نحوَه, أو قال: القِبْلَةُ اثنان؛ كَفَرَ.

٤٢. قالَ لِلمؤذِّنِ حينَ أذَّنَ: كَذَبْتَ[3].

٤٣. أذَّنَ مُؤذِّنٌ، فقالَ رجلٌ على وجهِ الإنكارِ: هذا صوتُ الجرس[4].

٤٤. ولو قالَ عندَ مجيءِ شهرِ رمضان: جاءَ الضَّيفُ الثَّقيل، أو قالَ عندَ دخولِ رجب: اِبتُلِيْنَا بعقابها, إنْ قالَ ذلك تهاوناً بالشُّهور المفضلة الفضيلةِ؛ يكفر، وإنْ أرادَ بِهِ التَّعب لنفسِهِ؛ لا يكفر.

٤٥. إذا قالَ: لا تصلحُ لي الصَّلاةُ والحلال, أو: أُصلِّي لأيِّ شيءٍ؛ إذ ليسَ ليَ امرأةٌ وَلَا وَلَد, أو قالَ: وضعتُ الصَّلاةَ على الرَّفِّ؛ يكفرُ في جميعِ هذه الصُّوَر[5].

ومنها ما يتعلَّق بالعِلْمِ والعلماء:

٤٦. مَنْ أبغضَ عالِمَاً أو شتمَهُ مِن غيرِ سببٍ ظاهرٍ؛ خِيْفَ عليه الكُفر.

---

[1] اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ مُرادُهُ: زعلتُ من القراءَة, وفي الحديث: «اقْرَؤوا القُرْآنَ ما ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فإذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ», وفي منار القاري: معناهُ: اِقرَؤوه على نشاطٍ مِنْكُمْ، فإذا حصلَ لكم مَلَلٌ وسآمةٌ؛ فاتركوه. اهـ, وفي فيض الباري: كُنَّا نرى أنَّ معنى قولِهِ: «وإذا اختلفتُم فقومُوا عنه»؛ أي: مللتُمْ عن قراءته، ثمَّ تبيَّنَ مِنَ الرِّواياتِ أنَّ مُرادَ الائتلافِ والاختلافِ هو ظهورُ النِّزاعِ في مجلسِ القراءة وعدمه، اهـ وعلى كُلٍّ؛ فقد ترجم الحديث بالملل.

[2] كذا في التَّاتارخانية, وهذا إذا كانَ بُغضُهُ مِن حيثُ إنَّه مُصلحٌ, أمَّا لو أبغضَ عملاً مِن أعمالِهِ؛ فَلَا يكفر.

[3] كذا في فتاوى قاضي خان.

[4] كذا في التَّاتارخانية.

[5] كذا في خزانةِ المفتِيْن.

٤٧. إذا قالَ لِرجلٍ مُصلحٍ: رؤيتُهُ عندي مثلُ رؤية الخنزير[١].

٤٨. ويكفرُ بقولِهِ لِعالِمٍ: ذَكَرُ الحِمَارِ في استِ عِلْمِكَ؛ يريدُ عِلْمَ الدِّين.

٤٩. جاهلٌ قالَ: العلوم الَّتي يتعلَّمُونَهَا هي حكاياتٌ أو تزويرٌ, أو قال: أنا مُنكرٌ لِعِلْمِ الحيلة[٢].

٥٠. رجلٌ يجلس, ويسألونَهُ مسائلَ بطريقِ الاستهزاء، ثمَّ يضربونه بالوسائدِ وهم يضحكون؛ يكفرون جميعاً.

٥١. رجلٌ رجعَ عن مجلسِ العِلْمَ فقالَ له رجلٌ آخَر: جئْتَ مِنَ الكنيسة.

٥٢. إذا كانَ الفقيهُ يذكرُ شيئاً من العِلْمِ, أو يروي حديثاً صحيحاً، فقالَ آخَر: لأيِّ شيءٍ ينفعُ هذ الكلامُ؟ فاللَّازمُ الدَّارهمُ الَّتي هيَ اليومَ حشمةُ النَّاسِ؛ فهذا كُفْرٌ.

٥٣. إذا قالَ: الفسادُ أحسَنُ مِنَ العالميَّةِ؛ فهذا كُفْرٌ.

٥٤. امرأةٌ قالَتْ: اللَّعنةُ على الزَّوجِ العَاْلِم؛ تكفُر.

٥٥. كانَ يَعِظُ امرأتَه ويدعوها إلى طاعةِ اللهِ وينهَاهَا عن معصيته؛ فقالَت: مِن أينَ أعرفُ اللهَ؟ ومِن أينَ أعرفُ العِلْمَ؟ وضعْتُ نفسي في النَّار[٣].

٥٦. قِيْلَ له: طُلَّابُ العِلْمِ يَمشونَ على أجنحةِ الملائكةِ؛ فقالَ: هذا كَذِبٌ[٤].

٥٧. ولو قالَ: أينَ كانَتِ الشَّريعةُ والقاضي لَمَّا أخذت الدَّارهِم؛ يكفرُ أيضاً، ومن المتأخِّرين مَن قالَ: إنْ عَنَى بِهِ قاضي البلدةِ؛ لا يكفُر[٥].

٥٨. استفتَى عالماً في طلاقِ امرأتِهِ؛ فأفتَاهُ بالوقوعِ, فقالَ: أنا لَا أعرفُ طلاقاً وَلَا ملاقاً, أنا يلزمُ لي أُمُّ أولادٍ تكونُ في البيت[٦].

ما يتعلَّق بالحلالِ والحرامِ وكلام الفسقةِ والفُجَّار وغير ذلك:

٥٩. قِيْلَ لِرجلٍ: كُلْ مِنَ الحلالِ؛ فقالَ ذلكَ الرَّجلُ: الحرامُ أحبُّ إليَّ؛ يكفُر. أو قالَ مُجيباً له: هاتِ لي في هذه الدُّنيا رجلاً يأكلُ من الحلالِ لِأسجُدَ له[٧].

٦٠. قِيْلَ لِفاسقٍ: إنَّكَ تُصبحُ كلَّ يومٍ تؤذي اللهَ وخَلْقَ اللهِ؛ قالَ: أنا أفعلُ طَيِّباً؛ يَكْفُر[٨].

٦١. رَجُلَانِ تشاجرَا, فقالَ أحدُهُما: لا حولَ وَلَا قوَّةَ إلَّا باللهِ؛ فقالَ: لا تنفعُ لا حولَ, أو قالَ: ما أصنعُ بِلَا حولَ, لا يمكنُ جعلُ لا حولَ ثريداً في القصعةِ, أو قالَ: لا حولَ لا تنفعُ في محلِّ الخُبز[٩].

---

[١] يُخافُ عليه الكُفر, كذا في الخلاصة.

[٢] هذا كُلُّه كُفْرٌ, كذا في المحيط.

[٣] فقالا: كفرت كذا في الفصول العمادية.

[٤] ولعلَّ هذا إذا كانَ يعلمُ أنَّه حديثٌ وغرضُهُ إنكارُ كلامِ الرَّسولِ, أو كانَ الرَّدُّ بعدَ الإذعانِ بأنَّهُ حديثٌ والجاهل الَّذي لا يدري أنَّه حديثٌ؛ فَلَا سبيلَ إلى تكفيره؛ لأنَّه أنكرَ خبراً واحداً, واللهُ أعلمُ.

[٥] وهذا هو الظَّاهر, وهو الظَّنُّ بالمسلمِ المتديِّنِ, وليسَ غرضُهُ إنكارَ الشَّرعِ مُطلقاً.

[٦] أفتَى القاضي الإمامُ عليٌّ السَّغديُّ بكُفره, كذا في الفصولِ العِمَاديَّة.

[٧] يكفرُ, كذا في المحيط.

[٨] اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ ناشئاً من غضبٍ جنونيٍّ, وغرضُهُ الرَّدُّ على الدَّاعِي فقط دونَ حُكمِ اللهِ, وهذا هو الظَّنُّ بالمسلم.

[٩] كَفَرَ في هذهِ الوجوهِ كُلِّهَا, كذا في الظَّهيريَّة, وكذلك إذا قالَ عند التَّسبيح والتَّهليل.

٦٢. وكذلك إذا قالَ: سبحانَ اللهِ؛ فقال الآخَر: أَذْهَبْتَ حُسْنَ سبحان الله, أو قالَ: قَلَبْتَ جِلْدَهَا؛ فهذا كُفْرٌ.

٦٣. إذا قالَ لِآخَر: قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فقالَ الآخَرُ: لَا أقولُ, إنْ عَنَى بِهِ: لَا أقولُ بأمرِكَ؛ لا يكفر, وقالَ بعضُهُم بِكُفْرِهِ مُطلقاً[١].

ما يتعلَّقُ بيومِ القيامةِ وَمَا فيه:

٦٤. ولو أنكرَ البَعْثَ؛ فَكَذلك، ولو أنكرَ بعثَ رَجُلٍ بعينِهِ؛ لَا يكفرُ[٢].

٦٥. مَنْ قالَ: لا أعلَمُ أنَّ اليهودَ والنَّصَارى إذا بُعِثُوا؛ هَل يُعذَّبُون بالنَّار؟!؛[٣].

٦٦. رجلٌ قالَ لآخَر: لا تُذنِبْ؛ فإنَّ هناكَ داراً أُخرى, فقالَ: مَن أخبرَ عَنْ تلكَ الدَّار؟ كَفَرَ.

٦٧. رجلٌ لَهُ دَيْنٌ على آخَر، فقالَ: إنْ لَمْ تُعْطِنيهِ؛ آخذْهُ يومَ القيامةِ؛ فقالَ تهاوناً بيومِ القيامةِ: هَا هِيَ تَلْمَع[٤].

٦٨. قالَ دائنٌ لمَدينه: أعطِنِي دراهمي في الدُّنيا، فإنَّه لَا درهمَ في القيامةِ؛ فقالَ المدينُ: أعطِنِي عشرةً أُخرى, واطلُبْهَا في تلكَ الدَّارِ, أو أردُّها عليك[٥].

٦٩. ولو قالَ: مالي وَلِلمحشَرِ, أو قالَ: لَا أخافُ القيامةَ[٦].

٧٠. إذا قالَ: إنْ لمْ ترسِلْ في القيامةِ لِرضوانَ شيئاً؛ لَا يفتحُ لَكَ بابَ الجنَّةِ[٧].

٧١. واشتدَّ مَرَضُهُ ودامَ، فقالَ: إنْ شئْتَ توفَّنى مُسلِمَاً، وإنْ شِئْتَ توفَّنى كافراً.

٧٢. ابتُلِيَ بالمصائبِ، فقالَ: أخذْتَ مالي وأخذْتَ ولدي وأخذْتَ كَذَا وكَذَا، فماذا تفعل؟ وماذا بقيَ لمْ تفعلْهُ[٨]؟.

التَّشبُّه بالكفَّارِ وغيرُهُ مِنَ الإقرارِ صريحاً وكنايةً:

٧٣. إذا لَقَّنَ الرَّجلُ رجلاً كلمةَ الكُفْرِ؛ يصيرُ كافراً.

٧٤. إذا تكلَّمَ بكُفْرٍ استخفافاً واستهزاءً ومُزاحاً؛ يكونُ كفراً عندَ الكُلِّ، وإنْ كانَ اعتقادُهُ خلافَ ذلك.

٧٥. رجلٌ قالَ: الكفرُ أحسَنُ مِنَ الخيانةِ؛ عندَ أكثرِ العلماءِ أنَّه يكفُر.

٧٦. إذا قالَ لِغَيرِهِ: يَا كافِرُ يَا يهوديُّ يا مجوسيُّ؛ فقالَ لَبَّيْكَ؛ يكفُر.

---

[١] والظَّاهرُ هو الأوَّل؛ لأنَّه ردَّ اقتراحَ السَّائلِ فقط؛ دونَ التَّوحيد, ثمَّ تِكرارُ هذه الكلمة ليسَ بِفَرْضٍ وَلَا شَرط الإيمان؛ بَلْ لو قالَ مرَّةً واحدةً؛ لا يجبُ عليهِ التِّكرارُ, ولعلَّهُ أرادَ هذا, واللهُ أعلَمُ.

[٢] كذا ذكرَ الشَّيخُ الإمامُ الزَّاهدُ أبو إسحاق الكلاباذيُّ – رحمَهُ اللهُ تعالى –كَذَا في الظَّهيريَّة.

[٣] أفتَى جميعُ مشايخنا وَمشايخُ بَلخ بأنَّه يكفُرُ.

[٤] اگرند هي قيامت رابستانم، فقالَ: قيامت برمي تابد.

[٥] يكفرُ, هكذا أجابَ الفضليُّ وكثيرٌ مِن أصحابِنَا رحمَهُم اللهُ تعالى، وهو الأصحُّ.

[٦] يكفرُ, كذا في الخلاصة.

[٧] يصير كافراً, كذا في العتابيَّة.

[٨] وَمَا أشبَهَ هذا من الألفاظ، فقد كَفَرَ, كذا في المحيط.

٧٧. رجلٌ تكلَّمَ بكلمةٍ زعمَ القومُ أنَّها كُفر، وليسَتْ بكُفْرٍ على الحقيقة، فقيلَ له: كفرْتَ وطلقَتِ امرأتُك، فقالَ: اِفرِضْ أنِّي صرتُ كافراً وأنَّ امرأتي طلقَت؛ يكفُر وتبينُ منه امرأتُه.[١]

٧٨. قالَ: أنا فِرعَون، أو إبليس.[٢]

٧٩. رجلٌ وعظَ فاسقاً، وندبَهُ إلى التَّوبةِ، فقالَ له: بعد هذا كُلِّهِ أضعُ على رأسي قُلنسوةَ المجوس[٣]**.**

٨٠. قالت امرأةٌ لِزَوجِهَا: الكُفْرُ أحسنُ مِن مُعاشرتِكَ؛ تكفُر.

٨١. ولو قالَتْ لِزَوجها: إنْ جفوتَنِي بعدَ هذا، أو قالَت: إنْ لم تشترِ لي كَذَا لَكَفَرْتُ؛ كَفَرَتْ في الحال[٤]**.**

٨٢. رجلٌ قالَ: كنتُ مَجوسيَّاً, إلَّا أنِّي أسلمْتُ على سبيلِ التَّمثيلِ, ولم يعتقدْ ذلك؛ حكمَ بِكُفره[٥]**.**

٨٣. رجلٌ قالَ لِمَنْ ينازعُهُ: أصنعُ كلَّ يومٍ عشرةَ أمثالِكَ من الطِّين، أو لمْ يَقُلْ: مِنَ الطِّين, فإنْ عَنَى بِهِ مِن حيثُ الخلقة؛ يكفُر، وإنْ عَنَى بِهِ ضعفَه؛ لا يكفُر[٦]**.**

٨٤. إذا قالَ مُنَجِّمٌ: امرأتُكَ وضعَتْ, ويعتقدُ مَا قالَ؛ كَفَرَ[٧]**.**

٨٥. قال لآخَر: يا أحمر، فقالَ ذلك الرَّجل: خَلَقَنِي اللهُ مِن سويقِ التُّفَّاح، وخَلَقَكَ مِن الطِّين، والطِّين ليسَ كذلك.

٨٦. قالَ قولاً مَنهيَّاً عنه، فقالَ له رجلٌ: إيش تصنع؟ قد لزمَكَ الكُفر، قالَ: إيش أصنع إذا لزمني الكفر؟.

٨٧. رجلٌ قالَ: أنا بريءٌ من الثَّوابِ والعقاب؛ قيل: إنَّه يكفُر.

٨٨. لو قالَ: كلُّ ما قالَهُ فلانٌ أفعلُهُ ولو قالَ كُفراً؛ يكفُر.

بعضُ الكلماتِ الَّتي لا يصيرُ بها الرَّجُل كافراً على التَّحقيق؛ وإنْ ذُكِرَت في الكلماتِ الكُفريَّةِ:

١) لو قالَ: لو أنصفَ اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ؛ انتصفَ مِنْكَ, أو قالَ: إنْ قَضَى اللهُ تعالى يومَ القيامةِ بالحقِّ والعدلِ؛ أخذتُ حَقِّي منْكَ؛ يكفُر[٨]**.**

---

[١] كذا في الفصول العماديَّة.

[٢] يكفرُ, كذا في التَّاتارخانيَّة.

[٣] اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُأوَّلَ كلامُهُ بأنَّه أرادَ الرَّدَّ على الدَّاعي, وهو مُحتملٌ وإنْ كانَ بعيداً.

[٤] كذا في الفصول العماديَّة.

[٥] قالَه شمسُ الأئمَّةِ الحلوانيُّ – رحِمَهُ اللهُ تعالى –.

[٦] وقعَتْ في زماننا مِن هذا الجنس واقعةٌ أنَّ رستاقيَّاً قالَ: قد خلقْتُ هذه الشَّجرة, فاتَّفَقَت أجوبةُ المفتين أنَّه لا يكفر؛ لأنَّه يُرادُ بالخلقِ في هذا المقام عادةَ الغَرْسِ, أمَّا لو عنَى حقيقةَ الخَلْق؛ يكفُر.

[٧] كذا في الفصول العماديَّة.

[٨] فهذا كُفرٌ, كذا في المحيط؛ لأنَّ لو وإنْ للشَّكِّ, بخلافِ مَا لو قالَ: إذا لكن في (التَّعليقات) والصَّواب: لا [يكفر] والعوامُّ قلَّما يفرِّقونَ بين "لو" و"إذا" ولا تُبنَى كلماتُهم على دقائقِ العربيَّةِ, والحقُّ أنَّه كَقولِهِ: إنْ كنتَ آدميَّاً فَلَا أقربنَّكَ اهـ أي: مِمَّا استعملَ فيه أنَّ موضعَ إذا على خِلَافِ ظاهرِ الحال, وقد جرى عليه القرآنُ والحديثُ, ففي القرآن: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ}, فإنَّ وجودَ الشَّكِّ وعلم الله به كان قطعيَّاً. قال في روح المعاني: وكلمةُ {إنْ} إمَّا للتَّوبيخِ على الارتيابِ وتصويرِ أنَّه ممَّا لَا ينبغي أن يثبتَ إلَّا على سبيلِ الفرضِ لاشتمالِ المقامِ على مَا يزيله, أو لِتَغليبِ مَن لا قطعَ بارتيابِهِم على مَن سواهُم ... وجعلها بمعنى

٢) قالَ: يا اللهُ وَسِّعِ الرِّزقَ عليَّ, فإمَّا أن تروجَ تجارتي أو لا تظلمْني[١].

٣) قِيْلَ له: لا تكذبْ, فقالَ: الكذبُ لأَشيءٍ ؟ مِن أجلِ أنْ يُقالَ[٢].

٤) وكذلكَ لَو قِيْلَ له: لا تضحكْ كثيراً, أو: لا تَنَمْ كثيراً؛ فقالَ: أنامُ وأضحكُ على قدرِ ما أُريد[٣].

٥) رجلٌ قالَ قولاً كذباً, فسَمِعَ رجلٌ, وقالَ: جعلَ اللهُ كَذِبَكَ صِدْقاً, أو قالَ: اللهُ يجعلُ في كَذِبِكَ هذا بركة[٤].

٦) لو قالَ: يا اللهُ لا تمنعْ عَنِّي رحمتَك[٥].

٧) مَن قالَ: يبقى اللهُ تعالى وَلَا شيء[٦].

٨) لو قالَ: اللهُ فعلَ في حقِّي كلَّ الخيراتِ, والشَّرُّ مِنِّي[٧].

٩) ولو قالَ: يَمينُكَ يُشبهُ ضرطةَ الحمار؛ فقد كَفَر[٨].

١٠) مَن ينسبُ إلى الأنبياءِ الفواحشَ كَعزمِهِم على الزِّنَا ونحوه[٩].

إذْ كَمَا ادَّعاهُ بعضُ المفسِّرين خلافَ مذهبِ المحقِّقينَ اه. يعني أنَّ {إنْ} وقعَ موضِعَ "إذا" وليس بمعنى "إذا", وفي حديثِ الاستخارة: «اللَّهُمَّ إنْ كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري».

[١] قال أبو نصر الدَّبُّوسيُّ – رحمه اللهُ تعالى –: يصير كافراً باللهِ, كذا في فتاوى قاضي خان. أقولُ: لعلَّ المرادَ إذا كانَ قالَهُ على سبيلِ التَّنويع؛ أي: اِفعَلْ أحدَهما, أمَّا لو قالَ كلَّ واحدٍ منهما بانفراده؛ فَلَا معنى لَتكفيره بالأوَّل.

[٢] لأنَّ الكذبَ قد يكون مُباحاً, ثمَّ إنَّه مَا استحلَّهُ صراحةً, بل ذَكرَ الجرءةَ عليه.

[٣] والحقُّ أنَّه لا يكفر (التَّعليقات) لأنَّ الإكثارَ مِنَ النَّوم والضَّحكِ مِنَ المباحاتِ في الأصحِّ, فَلَا معنى لِتَكفيرِ الشَّخصِ بِهِ.

[٤] والحقُّ أنَّه لَا يكفر (التَّعليقات) أقولُ: لأنَّه يُحتملُ أن يكونَ مُرادُهُ مِنَ الأوَّلِ: أنَّ اللهَ قادرٌ على صيرورةِ العالَمِ حتَّى لم يكذب ذلك الشَّخص, مثل لو قالَ: لم يمُتْ زيدٌ وهو مَيِّت, فإنَّ اللهَ جلَّ جلالُهُ قادرٌ على إحيائِهِ مرَّةً أُخرى, وَقِسْ على هذا.
وأمَّا الثَّاني: فَلِأنَّ المرادَ مِنَ البركةِ هَهُنا هي الفائدةُ الدُّنيويَّة.

[٥] فهو مِن ألفاظِ الكُفْر, كَذَا في السِّراجيَّة. أقولُ: والذي يظهر المساهلة فيه مع العوامِّ الَّذين يتكلَّمونَ ولا يدورنَ مَا في طيَّاتِ كلماتهم من القبائح, ولا يريدونها, ولا تذهب أذهانهم إليها, ولو أُخبروا بها؛ لَتبرَّؤوا عنها. (التَّعليقات)
أقولُ: كيف يكون هذا كُفراً؛ وهو مفهوم النَّصِّ: {قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا انْفُسَنَا وَانْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (٢٣)
وفي صحيح البخاريِّ مِن دعاءِ رجلٍ خلصَ من النَّار: «يا ربِّ لا تجعلني أشقَى خَلْقِكَ».

[٦] فإنَّه يكفرُ؛ كذا في الظَّهيريَّة. والأشبهُ أنَّه لا يكفرُ؛ لطريانِ الفناءِ في الجملةِ, ولو آناً على ما سوى اللهِ تعالى, حتَّى الجنَّة ونعيمها تصديقاً لوعدِ اللهِ تعالى ثابت. (التَّعليقات)
أقولُ: إنَّ مُرادَ مَن يتكلَّم بهذا؛ ليسَ فناء الجنَّةِ والنَّارِ حتَّى نُلزِمَهُ كلمةَ كُفْر؛ بل مُرادُه ما هو حاضرٌ في هذه الحياة الدُّنيا؛ يعني: يكونُ يوم لم يكنْ فيه شيءٌ ممَّا في هذا العالَمِ سوى الله. وفي السِّراجيَّة: فلا ينبغي القول بأنْ سيكونُ اللهُ ولا شيء. اه. وفي قولِه: ينبغي؛ تصريحٌ بعدمِ التَّكفير, وإنِّي أتعجَّب كيف نحكمُ بكُفرِ مَن ينطق موافقاً للنَّصِّ, فإنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلام كان يدعو: «وأنتَ الآخِرُ ليسَ بعدكَ شيء».

[٧] فقد كفرَ؛ كذا في المحيط اه. والحقُّ: لا. (التَّعليقات). سبحان الله, كيف نحكمُ بكُفرِ مَن ينفي عن اللهِ العيوبَ وينسبُ إليه جميعَ المحامدِ وهو ينطقُ موافقاً للنَّصِّ؟ قال الله عزَّ وجلَّ: {مَا أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا اصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَارْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} (٧٩)

[٨] والحقُّ: لا؛ لأنَّ التَّقبيحَ راجعٌ إلى الحالِفِ لِعَدمِ مُبالاتِهِ بالحلفِ دونَ الحلفِ نفسِهِ, كذا في التَّعليقات. أقولُ: لكنَّ الكلامَ لَا يخلو عن إهانةٍ بالحلف, فهو مِن أقبحِ الجملات, وعلى قائِلِه خَطَرٌ عظيم.

[٩] كالَّذي يقولُهُ الحشويَّةُ في يوسفَ – عليه السَّلام – يكفر؛ لأنَّه شتمٌ لهم واستخفافٌ بهم اه.

١١) ولو قالَ: إن كان مَا قاله الأنبياءُ صدقاً وعَدلاً؛ نجونا[١].

١٢) ولو قالَ الرَّجُل: لو لمْ يأكُلْ آدمُ الحنطةَ؛ لَمَا صِرْنَا أشقياء[٢].

١٣) رجلٌ تزوَّجَ امرأةً، ولم يحضُرِ الشُّهود, فقال: أُشهِدُ اللهَ والملائكةَ[٣].

١٤) مَن قالَ لِغيره: قلبْتَ جِلْدَ {قل هو الله أحد}, أو قالَ: تعلَّقْتَ بخناق {أَلَمْ نشرح}, أو قالَ لِغَيره؛ أي: أقصرُ مِن {إنَّا أعطيناك الكوثر}.

١٥) مَلَأَ قدحاً، وجاءَ بِهِ وقالَ: {وكأساً دهاقا}، أو قالَ: {فكانت سرابا} بطريقِ المُزاح، أو قالَ عندَ الكيل والوزن: {وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون} بطريقِ المُزاح، أو جمعَ أهلَ موضعٍ وقالَ: {فجمعناهم جمعا}، أو قال: {وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا}, وإذا قالَ لِغَيره: نَظَّفْتُ البيتَ مثل {والسَّماءِ والطَّارق}.[٤]

أقولُ: لكنْ لو تكلَّمَ بما ذكر في النَّصِّ؛ لا يكفرُ. وأيضاً ذهب سادتُنا الأشعريَّةُ إلى جوازِ صدورِ الصَّغائرِ منهم, وهو الحقُّ الموافقُ للنَّصِّ.

[١] والحقُّ: عدمُ التَّكفير, وقد مرَّ البحثُ في مسألةِ التَّشكيك عن قريب.

[٢] يكفر؛ كذا في الخلاصة, أقولُ: لكن ثبتَ في الصَّحيح قولُ موسى لآدم: "أأنتَ الَّذي أشقيْتَ النَّاس وأخرجتَهُم من الجنَّة؟"

[٣] والصَّحيحُ أنَّه لا يكفر؛ إذ قد رودَ بمثله النَّصُّ اهـ (التَّعليقات).

أقولُ: والنَّصُّ مَا رواه أبو داود بسندٍ ضعيفٍ: «اللَّهُمَّ إنِّي أصبحْتُ أُشهِدُكَ وأُشهِدُ حملةَ عرشِكَ وملائكتَكَ وجميعَ خلقِكَ أنَّكَ أنتَ اللهُ لا إله إلَّا أنتَ وأنَّ محمَّداً عبدُكَ ورسولُكَ».

[٤] أقولُ: مُطلقُ الاقتباسِ مِنَ القرآنِ ليسَ بِمَمنوع وَلَا مَكروه, قالَ الإمامُ السُّيوطيُّ: وَمِنَ الأحاديثِ الَّتي يُستدلُّ بها لِجَوازِ ذلك؛ مَا أخرجَهُ الشَّيخانِ، عن أنس: «قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللهُ أكبر, خَرِبَتْ خَيبر, إنَّا إذا نزلنا بساحةِ قومٍ فَساء صباحُ المنذرين» وفي التَّمهيد: فيه جوازُ الاستشهادِ بالقرآنِ فيما يحسنُ ويجملُ، وذكر ابنُ رشيق مثلَه في شرحِ الموطَّأ – وهما مالكيَّانِ – وقال النَّوويُّ في شرح مُسلم: في الحديثِ جوازُ الاستشهاد في مثلِ هذا السِّياقِ بالقرآنِ في الأمورِ المحقَّقة، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة، كما ورد في فتح مكَّة: «أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم جعلَ يطعنُ في الأصنامِ، ويقولُ: {جاء الحقُّ وما يبدئ الباطل وما يعيد}, {جاء الحقُّ وزهق الباطل}»، قالوا: وإنَّما يُكرَهُ ضربُ الأمثالِ مِنَ القرآنِ في المزاحِ ولغوِ الحديث .

وفي مصنَّفِ ابنِ أبي شيبةَ عن هشام بن عروة قالَ: أتى عمر بن عبد العزيز بقومٍ قعدُوا على شراب، معهم رجلٌ صائمٌ, فَضَرَبَهُ، وقال: {لا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديثٍ غيره}.

وأخرجَ أبو نعيم عن عون العبديِّ أنَّ الحجَّاج لَمَّا أمرَ بقَتْلِ سعيد بن جُبير؛ قال سعيد بن جبير: {وجَّهْتُ وجهي لِلَّذي فطر السَّماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين}، فقال الحجَّاج: شُدُّوا بِهِ لِغَيرِ القِبْلة، فقالَ سعيد: {فأينما تولوا فثمَّ وجهُ الله}، فقال الحجَّاج: كُبُّوه لِوَجهِهِ، فقال سعيد: {منها خلقناكُم وفيها نُعيدكم}.

أخرجَ الخطيب البغداديُّ وغيرُه عن سعيد بن بشير بن ذكوان قال: كان مالكُ بنُ أنس إذا سُئِلَ عن مسألةٍ؛ يظنُّ أنَّ صاحبَها غيرُ مُتعلِّمٍ، وأنَّه يُريد المغالطة، يقول: {وللبسنا عليهم ما يلبسون}.

ومن أكثر النَّاسِ استعمالاً لذلك؛ الصُّوفيَّة، وكتبُهُم ومحاوراتُهم مَشحونةٌ بذلك, حتَّى ذكروا أنَّ منهم مَن أقامَ بُرهةً لا يتكلَّم ولا يُخاطبُ أحداً إلَّا مِنَ القُرآن، وَمِمَّن حكي عنه استعمالُ ذلك في محاوراته: الجُنَيد، والسريُّ، ومعروفٌ الكرخيُّ، والشِّبليُّ.

هذا مجموع المنقولِ عندنا في هذه المسألة، وحاصلُهُ الاتِّفاقُ على جوازِ ضربِ الأمثالِ مِنَ القرآنِ واقتباسِهِ في النَّثر، والاختلاف في اقتباسه في الشِّعْر؛ فالأكثرون جوَّزُوه واستعملوه, منهم الرَّافعيُّ، وأمَّا النَّوويُّ والبهاءُ بن السُّبكيِّ؛ فَكَرِهَاهُ وَرَعَاً لَا تحريماً، ولمْ أَقِفْ على نقلٍ بتحريمِهِ لأحدٍ مِنَ الشَّافعيَّة، اهـ (الحاوي) وعليه اتِّفاقُ السَّادةِ المالكيَّةِ, وَلَا تُخالفُهُ قواعد السَّادةِ الحنفيَّةِ, ومحلُّ ذلكَ كُلِّهِ في غيرِ الهزل, أمَّا الهزل؛ فَلَا شكَّ في كراهتِهِ؛ بل حُرمته, ثمَّ هل يكون كُفراً؟ ففيه نظرٌ؛ لأنَّه بالاقتباسِ خرجَ عن القرآنيَّةِ, وَلَا يُعدُّ هذا استخفافاً بالقرآن, ومع هذا كُلِّهِ؛ فالواجبُ كلُّ الواجبِ؛ الاحترازُ عن الأُضحوكةِ بالقرآنِ والحديث, واجتنابُ تكفيرِ مَن صدرَ عنه

١٦) ولو قالَ: لَيْتَ صومَ رمضان لم يكُنْ فرضاً, إنْ نوى أنَّه قالَ ذلك مِن أجلِ أن لا يُمكنُهُ أداءُ حقوقِهِ؛ لا يكفُر.

١٧) وكذا لو قالَ: ما لي وَمجلس العِلْم، أو قالَ: مَن يقدر على أداءِ مَا يقولون؛ يكفر[١].

١٨) لو قالَ: لا يُمكن وضعُ العِلْمِ في الإناءِ وَلَا في الكيسِ, أو قالَ: ما أصنعُ بالعِلْمِ؟ اللَّازم لي دراهم في جيبي؛ يكفُر[٢].

١٩) وإذا خاصمَ فقيهاً في حادثةٍ وبَيَّنَ الفقيهُ لهُ وجهاً شرعيَّاً؛ فقالَ ذلك المخاصِم: لا تفعلْ هذه العالميَّة, فإنَّها لا تنفعُ؛ يُخافُ عليه الكُفر[٣].

٢٠) إذا قالَ لِفَقيهٍ: يا عُوَيْلِم, أو قالَ: يا عليوي, لا يكفر إنْ لمْ يكنْ قصدُهُ الاستخفاف بالدِّين.

٢١) فقيهٌ وضعَ كتاباً في دُكَّانِ رجلٍ, وذهبَ، ثمَّ مرَّ على ذلك الدُّكَّان, فقالَ له صاحبُ الدُّكَّان: نسيْتَ المِنْجَلَ, فقالَ الفقيهُ: لي في دُكَّانِكَ كتابٌ لا مِنْجَل, فقال صاحبُ الدُّكَّان: الحَصَّادُ يقطع الحشيشَ بالمِنْجَلِ, وأنتم تقطعونَ الحلوقَ بالكتاب[٤].

٢٢) ولو قالَ: لا تنفعُ الشَّريعةُ وَلَا هذه الحِيَلُ معي, أو قالَ: ما أصنعُ بالشَّريعةِ؟ أنا عندي دبُّوس.

٢٣) وإذا قالَ الرَّجلُ لِغَيره: حكمُ الشَّرعِ في هذه الحادثةِ كَذَا؛ فقالَ ذلك الغَيْرُ: أنا أفعلُ بالرَّسمِ لَا بالشَّرع[٥].

٢٤) رجلٌ عرضَ عليه خصمُهُ فتوى الأئمَّةِ، فَرَدَّهَا وقالَ: ما هذه الفتوى الَّتي أتيْتَ؟ قِيْلَ: يكفُرُ؛ لأنَّه ردَّ حُكْمَ الشَّرعِ[١], وكذا لو لمْ يَقُلْ شيئاً, لكن ألقَى الفتوى على الأرض، وقالَ: ما هذا الشَّرع؟.

ذلك الكلام, والأحرى بالمثالِ مَا يفعلُهُ بعضُ الجهلةِ مِن استهزائِهِم بنصوصِ القرآنِ وجعلِ غيرِ القرآنِ منهُ؛ سخريةً, كَقولِ بعضِهِم بالفارسيَّةِ: "قال إبراهيم من مريم مي خوام, قالت مريم من اونا نمي خوام ابراهيم كچله".

[١] كذا في الخلاصة, والظَّاهر أنَّه يمكن تأويلُهُ بإظهارِ العجزِ, ثمَّ هذا ليس باستحلالِ المعصية صراحةً؛ بل إظهارٌ للعجزِ عن أداءِ أحكامِ الشَّرعِ كما هو حقُّه, وفي مُسنَدِ البزَّار, عَن أبي هريرة رضي الله عنه, قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «على كُلِّ مُسلمٍ في كلِّ يومٍ صدقةٌ, فقال رجلٌ: مَن يُطيقُ ذلك؟ قال: إماطتُكَ الأذى عن الطَّريقِ صَدَقة, وإرشادُكَ الرَّجلَ الطَّريق صَدَقة, وعيادتُكَ المريض صَدَقة, واتِّباعُكَ الجنازة صَدَقة, وأمرُكَ بالمعروف ونَهْيُكَ عن المنكر صَدَقة, وَرَدُّ المسلمِ على المسلمِ السَّلامَ؛ صَدَقة».

[٢] هكذا في العتابيَّة, والظَّاهر أنَّ المرادَ الإباءُ عن تَعلُّمِ علومِ الشَّرعِ, وهذا ليس بِكُفْرٍ, فإنَّه مُستحَبٌّ.

[٣] وفي قولِهِ: يُخاف؛ إشارة إلى أنَّه ليسَ بِكُفرٍ جزماً, كيفَ؛ والمراد هو الرَّدُّ على القائلِ دونَ قولِ الشَّرعِ؟ والمراد مِن قَوْلِهِ "فإنَّها لا تنفع": أنِّي لَا أعملُ بفتواكَ؛ بَلْ أعملُ بتفوَى غيرِكَ, روى البخاريُّ عن عكرمةَ: «أنَّ أهلَ المدينة سألوا ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَن امرأةٍ طافَتْ ثمَّ حاضَتْ، قالَ لهم: تنفرُ، قالوا: لا نأخذُ بقولِكَ وندعُ قولَ زيد, قالَ: إذا قدمتُمُ المدينةَ فَسلُوا».

[٤] الظَّاهر أنَّه لا يكفرُ؛ إذ ليسَ مُرادُه الرَّدَّ على جميعِ الفقهاءِ؛ بل فقهاء بلدِهِ أو فُقهاء زمانِه, وذلك ليس باستخفافٍ للشَّرعِ, فقد أخرج محمَّد بن وضَّاح في "البدع"؛ قالَ: "تخرجُ الفِتَنُ مِن عند أصحابِ الكُتُبِ وإليهِم تعود", وفي مِشكاةِ المصابيحِ عن عليٍّ مَرفوعاً: ((علماؤهم شرُّ مَن تحتَ أديمِ السَّماءِ، مِن عندِهِم تخرجُ الفِتنة، وفيهِم تعود)).

[٥] ومثلُ هذا يقعُ كثيراً, والمراد بالرَّسمِ: ما تعارفَهُ النَّاسُ واصطلحُوا عليهِ, وَمِنَ المستحبِّ أنْ يأمرَ الإمامُ الطَّرَفَيْنِ بالصُّلْحِ, بل روى البخاريُّ عن أنس: أنَّ الرُّبيعَ وهي ابنةُ النَّضرِ كَسَرَت ثنيَّةَ جاريةٍ، فطلبُوا الأرش، وطلبُوا العفوَ، فأبَوا، فأتوا النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأمرَهُم بالقِصَاص، فقالَ أنسُ بنُ النَّضْرِ: أَتَكسِرُ ثنيَّةَ الرُّبيعِ يا رسولَ اللهِ، لَا والَّذي بعثَكَ بالحقِّ، لَا تكسرُ ثنيَّتَها، فقالَ: «يا أنس كتابُ اللهِ القصاص»، فَرَضِيَ القومُ وعفوا.

٢٥) قِيْلَ لِرَجلٍ: حلالٌ واحدٌ أحبُ إليكَ أَمْ حرامَانِ؟ قالَ: أيُّهما أسرعُ وصولاً؛ يُخاف عليه الكُفْر[٢].

٢٦) وكذلكَ إذا قالَ: لا بُدَّ مِن المالِ؛ سواءٌ كانَ حلالاً أو حراماً[٣].

٢٧) رجلٌ قالَ: تُبْتَ, ومع ذلكَ تشربُ الخمرَ, لماذا؟ أَلَا تتوب؟ قالَ: هل يصبرُ الإنسانُ على لبنٍ؟ أم لا؟

٢٨) رجلٌ ارتكبَ شيئاً من الصَّغائرِ, فَقِيْلَ لهُ: تُبْ إلى الله، فقالَ: ما الَّذي فعلتُهُ حتَّى تلزمني التَّوبة[٤]؟.

٢٩) لو قالَ: أذهبُ معكَ إلى بابِ جهنَّمَ, لكنْ لَا أدخلُ[٥].

٣٠) رجلٌ قالَ للآمرِ بالمعروفِ: ما هذه الغَوغاء؟ إنْ قالَ: ذلك على وجهِ الرَّدِّ والإنكار؛ يُخافُ عليه الكُفْر.

٣١) رجلٌ قالَ لِآخَر: اِذهبْ إلى دار فلانٍ وَمُرْهُ بالمعروفِ, فقالَ: مَا الَّذي فعلَهُ معي؟ أو قالَ: مَا الأذيَّةُ الَّتي حصلَتْ لِي منهُ؟ أو قال: أنا اخترتُ العافيةَ, ما لي وَلِهذا الفضول؟[٦]

---

[١] وقد مرَّ أنَّ هذا الشَّخصَ لا يردُّ حُكْمَ الشَّرعِ؛ بل يردُّ فتوى رجلٍ أو رجالٍ مَخصوصين.

[٢] وفي قولِهِ: يُخافُ؛ إشارةٌ إلى أنَّه ليسَ بِكُفْرٍ جزماً, كيف؛ وهذا اجتراءٌ منهُ على أكلِ الحرامِ, وليس بِتَحليلِ الحرام؟ فإنَّ الشَّخصَ قد يُحبُّ شيئاً وَلَا يستحلُّهُ لو كان حُبُّ الشَّيء يستلزمُ استحلالَه المستلزم لِلكُفْرِ؛ لَكانَ جميعُ مَن ابتُلِيَ بالعشقِ الحرامِ كعشق الأماردِ والمتزوِّجاتِ كَفَرَةً.

[٣] وفي الحديثِ: «يأتي على النَّاسِ زمانٌ لا يُبالي المرءُ مَا أخذَ منه، أَمِنَ الحلالِ أمْ مِنَ الحرام؟» رواه البخاريُّ, باب مَن لمْ يُبالِ مِن أينَ كسبَ المال, ومعنى الحديث: أنَّ النَّاسَ تتغيَّرُ بهم الأحوال، وتتبدَّل الأزمان، ويأتي عليهم زمانٌ يضعفُ فيه الدِّيْن، وتفسدُ الضَّمائر والذِّمَم، ويتكالبُ النَّاسُ فيه على جمعِ المالِ مِن حلالٍ أو حرام، فالغايةُ تُبرِّرُ الوسيلةَ عندَهم. (منار القاري)

[٤] كذا في المحيط, والظَّاهر أنَّه لَا يكفر, فلعلَّ مُرادَهُ أنَّ الصَّغائرَ تُمحَى بالحسنات.

[٥] كفرَ؛ كذا في الخلاصةِ, فإنَّ مُرادَ مَن تكلَّمَ ظاهر, وهو أنْ أُعينك على مَا يُقرِّبُني مِنَ الذَّنبِ, ولم أفعلْ مَا هو ذنبٌ حتَّى أدخلَ جهنَّمَ, فإنَّ بابَ جهنَّمَ كنايةٌ عن القُربِ إلى الإثمِ, روى البخاريُّ عن حذيفةَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ, إنَّا كُنَّا في جاهليَّةٍ وشرٍّ، فجاءَنا اللهُ بهذا الخير، فَهَل بعدَ هذا الخيرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: «نعم», قلتُ: وَهَل بعدَ ذلكَ الشَّرِّ مِن خير؟ قالَ: «نعم، وفيه دخن», قلتُ: وَمَا دخنه؟ قالَ: «قومٌ يهدونَ بغيرِ هَديي، تعرف منهُم وتنكر», قلت: فهل بعدَ ذلكَ الخيرِ مِن شرٍّ؟ قال: «نعم، دُعاةٌ إلى أبواب جهنَّم، مَن أجابَهُم إليها؛ قذفوه فيها», وفي القسطلانيِّ: أي باعتبارِ مَا يؤول إليه شأنُهم؛ أي: يدعونَ النَّاسَ إلى الضَّلالةِ ويصدونَهم عن الهدى بأنواعٍ من التَّلبيسِ، فَلِذَا كانَ بمنزلةِ أبوابِ جهنَّم اهـ.

[٦] يُقال: هذه الألفاظُ كلُّها كُفرٌ, وفيه كلام, فقد روي عن أَبي بكر الصِّدِّيق – رضي الله عنه – قَالَ: يَا أَيُّها النَّاس، إنَّكُم لتَقرؤُون هذِهِ الآية: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} [المائدة (١٠٥)], وإنِّي سمعتُ رَسُول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – يقول: «إنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يأخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أوشَكَ أنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ». رواه أَبُو داود والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ بأسانيد صحيحة. معناه: أنَّكم تقرؤون هذه الآية وتتوهَّمون أنَّ مَن فعلَ مَا أُمر به وتركَ مَا نُهيَ عنه في نفسه؛ أنْ لا حرجَ عليه في عدمِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكر. (تطريز رياض الصَّالحين) فتوُهِّمَ أنَّ عدمَ وجوبِ النَّهي عن المنكر كان موجوداً في صدرِ الإسلام.

وفي الاستذكار: وأمَّا الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكر, وإن كان واجباً, فإنَّه ليس يجري مجرى الخمسِ الَّتي عليها بُنِيَ الإسلام؛ لِقَولِ الله عزَّ وجلَّ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} [المائدة (١٠٥)], ولقولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إذا رأيتَ شحَّاً مُطَاعاً وهوىً مُتَّبَعاً وإعجاب كلِّ ذي رأيٍ برأيه؛ فعليكَ بخاصَّةِ نَفْسِك».

٣٢) ولو قالَ: آذيتَنِي كثيراً حتَّى أردت أن أكونَ كافراً؛ يكفُر[١].

٣٣) رجلٌ آذَى رجلاً فقالَ: أنا مُسلمٌ, لا تؤذِنِي, فقالَ الموذي: كُنْ مُسلماً إنْ أردْتَ أو كافراً, لو صرتَ كافراً فَمَا الضَّررُ عليَّ[٢].

٣٤) كافرٌ أسلمَ وأعطاهُ النَّاسُ أشياء، فقالَ مُسلمٌ: يا لَيْتَهُ كانَ كافراً حتَّى يُسلِمَ فتعطيه النَّاسُ أشياء؛ فإنَّهُ يكفُر[٣].

٣٥) رجلٌ قالَ لِغَيره: ساعدني بحقّ, فقالَ ذلك الغَيرُ: كلُّ إنسانٍ يعاون مع الحقِّ, أنا أُساعدُكَ بدونِ حقٍّ؛ يكفُر[٤].

٣٦) وإذا قالَ: الرِّزقُ من اللهِ, ولكن يُطْلَبُ التَّحرُّكُ من العبد، فقد قِيْلَ: هذا شِرْكٌ[٥].

وفي تفسيرِ ابن كثير في شأن الَّذين اعتدوا في السَّبت قال ابنُ عبَّاس: كانوا أثلاثاً: ثلثٌ نهوا، وثلث قالوا: {لِمَ تعظون قوماً الله مُهلكهم}, وثلثٌ أصحاب الخطيئة، فما نجا إلَّا الَّذين نهوا, وهلك سائرهم. وهذا إسناد جيِّد عن ابن عبَّاس، ولكنَّ رجوعه إلى قول عكرمة في نجاة السَّاكتين، أولى مِنَ القول بهذا؛ لأنَّه تبيَّن حالهم بعد ذلك، واللهُ أعلم. وفيه عن ابن عبَّاس: فلمَّا وقعَ عليهم غضبُ اللهِ؛ نَجَتِ الطَّائفتانِ اللَّتانِ قالوا: {لم تعظون قوما الله مهلكهم} والَّذين قالوا: {معذرة إلى ربكم}, وأهلك اللهُ أهلَ معصيته الَّذين أخذوا الحيتان، فجعلهم قردة.

[١] روى البخاريُّ عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، أنَّ امرأةَ ثابت بن قيس أَتَتِ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فقالَت: يا رسولَ الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكنِّي أكرهُ الكفرَ في الإسلام اهـ. قال في نيل الأوطار: يُمكن أن يكونَ مُرادها أنَّ شدَّة كراهتها له قد تحملُها على إظهارِ الكُفر لينفسخ نكاحها منه. اهـ

[٢] كذا في التَّاتارخانيَّة.

[٣] روى مُسلم عن أسامة: قالَ: بَعَثَنَا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في سريَّةٍ، فصبحنا الحرقات من جُهينة، فأدركتُ رجلاً فقالَ: لا إله إلَّا الله، فطعنتُهُ فوقعَ في نفسي من ذلك، فذكرتُهُ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فقالَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «أَقالَ لا إله إلَّا الله وقتلتَه؟!» قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّما قالها خوفاً مِنَ السِّلاح، قالَ: «أفَلَا شَقَقْتَ عن قلبِهِ حتَّى تعلمَ أَقالها أم لا؟» فما زالَ يُكرِّرُها عليَّ حتَّى تمنَّيْتُ أنِّي أسلمْتُ يومَئذٍ، اهـ قال في الفتح: واستدلَّ بِهِ النَّوويُّ على ردِّ الفرعِ الَّذي ذكرَهُ الرَّافعيُّ فيمَن رأى كافراً أسلمَ؛ فأُكرِمَ إكراماً كثيراً, فقالَ: ليتني كنتُ كافراً فأسلمتُ لِأُكرَمَ, وقالَ الرَّافعيُّ: يكفُرُ بذلك, وردَّهُ النَّوويُّ بأنَّه لا يكفرُ؛ لأنَّه جازمٌ الإسلام في الحال والاستقبال, وإنَّما تمنَّى ذلك في الحال الماضي مُقيَّداً له بالإيمان لِيُتمَّ له الإكرام, واستدلَّ بقصَّةِ أسامة ثمَّ قال: ويمكن الفرق.

[٤] والحقُّ أنَّه لا يكفر لأنَّ هذا القول اجتراءٌ منه على الفعلِ الحرامِ, وليس بتحليل الحرام.

[٥] قالَ ابنُ كمال باشا: وقد وردَ في الخبرِ عن خيرِ البشرِ أنَّه – صلَّى الله عليه وسلَّم – قال: «إنَّ اللهَ تعالى يقول: يا عبدي: حرِّكْ يَدَكَ؛ أُنْزِلْ عليكَ الرِّزقَ»، وكونُ حركةِ العبدِ من اللهِ تعالى لا يُنافي طلبَها منه، كيف وهو مأمورٌ بها؟!، وحقيقة الأمر: الطَّلب على مَا حُقِّقَ في موضعه.

ومن هنا: اتَّضحَ وجهُ الإشكال في جوابِ المسألة القائلة: لو قالَ رجلٌ: الرِّزقُ مِنَ اللهِ تعالى، ولكن از بنده جنبش خواهد، وهذا شِرك. وتعليلُه الَّذي ذكرَه صاحبُ (الخلاصة) بقوله: لأنَّ حركةَ العبدِ أيضاً من الله تعالى؛ لا يُقال: إنَّما قال: هذا شرك؛ لأنَّ القولَ باستعانةِ اللهِ بالعبدِ المفهوم من الكلامِ المرقومِ تشريكه للهِ في الخلق؛ لأنَّا نقول: قد عرفْتَ فيما سبق أنَّ له محملاً آخَر لَا خللَ فيه أصلاً، والأصلُ فيما له وجوه: أحدُّها إلى الصَّوابِ: [أن] لا يُقْدِمَ على التَّخطئةِ فضلاً عن التَّكفير، ثمَّ إنَّ التَّعليلَ موجبُهُ الخطأ، لا الشِّرْك. (مدح السَّعي وذَمُّ البطالة)

روى ابنُ حبَّان بسندٍ حسنٍ: قال رجلٌ للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: أُرسلُ ناقتي وأتوكَّل؟ قال: "اِعقِلْهَا وتوكَّلْ".

نكتة: جمله مروجه در كشور ما فلاني گفته خدايا تومرا پيداكن غم روزي من بر خود، در اين كلمات داخل است.

نكته ٢ : شوخي مشهور از روز ازل در روزي ملا (...) رفته هم احتمالا كه از كلمات كفريه است.

٣٧)	**لو قالَ: إنْ لمْ أخُنْ أو لمْ أكذبْ؛ لا يمضي عليَّ اليومُ, أو قالَ: لو لمْ تكذبْ في البيعِ؛ لا تجد رزقاً, أو قِيْلَ لأحدٍ: لِمَ تَخون؟ أو: لِمَ تكذب؟ قالَ: لا بُدَّ لي منها[١].**

٣٨)	**ما دامَ فلانٌ باقياً, أو ما دامَ عضدي هذا القويُّ باقياً؛ لا ينقصُ رزقي, قال بعضُهم: يكفُرُ، وقال بعضُهم: يُخشَى عليه الكُفر[٢].**

٣٩)	**ولو قال للمُعزَّى: كلَّما نقصَ من عمره؛ يكون زيادة في أَجَلِك, أو قال: زاد بصيغة الدُّعاء؛ يُخشَى على القائلِ الكُفر[٣]. وكذلك لو قال: هو ماتَ وأودعكَ حياتَه؛ يكفُر.**

العقائد والأفعال الَّتي لا يصيرُ بها الرَّجل كافراً:

وهي ثلاثة أقسام؛ الأوَّل: مَا يكون الاعتقاد بها ضَلالة[٤], وَمِن أقسامِهِ: (١) اعتقادُ فناءِ جهنَّم, لكنَّ المعتَقِدَضالٌّ مُضِلٌّ[٥].

(٢) إنكارُ رؤيةِ اللهِ تعالى في الجنَّةِ[٦]، والميزان، وصحائف الأعمال.

(٢) الاعتقادُ بالرَّجعةِ. (٣) الاعتقادُ بوفاةِ سيِّدنا عيسى عليه السَّلام بعدَ الإذعانِ بِعَدَمِ قتلِهِ[١].

---

[١] يكفرُ بجميعِهَا, كذا في الهنديَّة, والحقُّ أنَّه لا يكفرُ بواحدٍ منها؛ لأنَّها بيانُ حال وغاية ما فيه اجتراءٌ على الكذبِ والخيانةِ, وليس باستحلال ولا كُفر بواح, كيف؛ وقد وردَ في الحديث؟!.

[٢] وفي قولِهِ: يُخَافُ؛ إشارةٌ إلى أنَّه ليسَ بِكُفرٍ جزماً, كيفَ؛ وفيه ذكرُ سببٍ من الأسبابِ المادِّيَّةِ؟, وفي البخاريِّ عن عمر: لَئِن سلَّمَني اللهُ، لأدعنَّ أراملَ أهلِ العراقِ لا يحتجنَ إلى رجلٍ بعدي أبداً.

[٣] وفي قولِهِ: يُخَافُ؛ إشارةٌ إلى أنَّه ليسَ بِكُفرٍ جزماً, كيفَ؛ والدُّعاءُ بزيادةِ العُمر واردٌ ومأثور؟, فقد روى البخاريُّ في الأدبِ المفردِ بسندٍ صحيحٍ مِن دعائِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام لأنس: «اللَّهُمَّ أكثِرْ مالَهُ وَولدَهُ، وأَطِلْ حياتَه، واغفِرْ له».

[٤] تنبيهٌ هامٌّ: بونٌ شاسعٌ بينَ كونِ عقيدةٍ ضلالة وبينَ كون معتقدِهِ على التَّعيينِ ضالَّاً مُضِلَّاً, وقد مرَّ البحثُ في أوَّلِ بابِ العقائدِ والأعمال الَّتي يصيرُ بها الرَّجلُ كافراً, فلا يرد إذن أنَّ بعضَ مَا ذكرَ في هذا الفصل يعتقده بعضُ السَّلَف كَقولِ ابن تيمية بِقِدَمِ العرشِ, وقولِ الجصَّاصِ الكبير: بعدمِ رؤيةِ اللهِ في الآخرة .

[٥] قال جماهيرُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة: إنَّ لِلفريقين دواماً وخلوداً أبديَّاً, وقال الشَّيخ الأكبَر: إنَّ أهلَ النَّار إذا صاروا ذوي طبائع ناريَّة؛ لا يشقُّ عليهم النَّار, وَلَا عذاب لهم, ولا يفني جهنم, وقال الحافظ ابنُ تيمية وابن القيِّم: إنَّ جهنَّم , وأهلُها يفنون بعدَ مُدَّةٍ مُتمادية، وقالَا: وهو مَذهبُ الفاروق الأعظم وأبي هريرة وابن مسعود, لعلَّهُما وجدَا الأسانيدَ قويَّةً, وإلَّا؛ فَكيفَ يُخالفانِ جمهورَ السَّلَفِ والخَلَف؟ وقالوا: إنَّ الخلودَ المذكورَ في الآياتِ والأحاديثِ مَا دام؛ بقيَتْ جهنَّم, وإذا فَنَتْ؛ يفنَى أهلُها أيضاً، أقولُ: حصلَ لي أثرُ الفاروق الأعظم, لكنَّه ليسَ فيه تصريح الكفَّار، وعندي أنَّه محمولٌ على عُصاةِ المؤمنين. (العرف الشَّذيُّ)

[٦] جهلُ صاحبِ الهوى في صفاتِ الله – جلَّ جلالُه – وأحكام الآخِرَة: كَجهلِ المعتزلةِ بإنكارِ الصِّفاتِ وعذاب القبر والشَّفاعة والرُّؤية، والشُّبهة لمثبتيها على ما يُفضي إلى التَّشبيه لا يصلحُ عُذراً؛ لوضوحِ الأدلَّةِ مِنَ الكتاب والسُّنَّةِ الصَّحيحة, لكن لا يكفر؛ إذ تمسُّكه بالقرآن أو الحديث أو العقل. (سبيل الوصول إلى عِلْمِ الأُصول لأبي الحاج), لكن في الهنديَّة: والمعتزليُّ مُبتدعٌ, إلَّا إذا قالَ باستحالةِ الرُّؤية، فحينئذٍ هو كافرٌ؛ كذا في الخلاصة. اه أقولُ: وهذا القول وقعَ تشديداً, وفي مطاوي الكلماتِ الكُفريَّةِ تجد كثيراً مثلها, لكن لا يحكم بها, قال في البحر: وفي الفتاوى الصُّغرى: الكُفر شيءٌ عظيم, فلا أجعلُ المؤمنَ كافراً متى وجدتُ رواية أنَّه لا يكفُر اه…. وفي الخلاصةِ وغيرها: إذا كان في المسألة وجوهٌ توجبُ التَّكفير وَوجهٌ واحدٌ يمنعُ التَّكفيرَ؛ فعلى المفتي أن يميلَ إلى الوجهِ الَّذي يمنعُ التَّكفيرَ؛ تحسيناً للظَّنِّ بالمسلم, زادَ في البزَّازيَّة: إلَّا إذا صرَّحَ بإرادة موجب الكُفر, فلا ينفعه التَّأويل حينئذٍ, وفي التَّاتارخانيَّة: لا يكفرُ بالمحتمل؛ لأنَّ الكفر نهاية في العقوبة, فيستدعي نهاية في الجناية, ومع الاحتمال لا نهاية اه…. والَّذي تحرَّرَ أنَّه لا يُفتَى بتكفيرِ مُسلمٍ أمكنَ حملُ كلامِهِ على محملٍ حسنٍ أو كان في كُفرِهِ اختلافٌ ولو رواية ضعيفة, فعلى هذا؛ فأكثرُ ألفاظِ التَّكفيرِ المذكورةِ لا يُفتَى بالتَّكفيرِ بها, ولقد ألزمْتُ نفسي أن لا أُفتي بشيءٍ منها اه.

(٤) استحلالُ مُجامعةِ المرأةِ حائضاً[٢]. (٥) استحلالُ مُجامعة زوجته في دبرها.

(٦) تمنِّي حلَّ حرامٍ كان حلالاً في حينٍ مِنَ الأحيان[٣]. (٧) إنكارُ المعراج (مِنَ الأقصى إلى السَّماوات).

(٨) إنكارُ الرَّجم[٤] أو حمله على السِّياسة. (٩) استحلالُ الحرامِ على وجهِ الظَّنِّ, وإنَّما يكفرُ إذا اعتقد.

(١٠) ولا يكفرُ بقولِهِ: إنَّ المُثَابَ والمُعَاقب؛ الرُّوح فقط[٥].

---

[١] ذهبَ الشَّيخانِ المحقِّقانِ؛ زاهدٌ كوثري والعلَّامة الكشميريُّ في المقالات و"عقيدة الإسلام" إلى أنَّ حياةَ عيسى عليه السَّلام ونزولَه من المتواترات, ومُنكره كافرٌ, وبه أفتى في المحموديَّة: ٤٣٤/١ والفريديَّة: ١٢٩/١, وارشاد المفتين :٢٤٠/١ ومع هذا؛ فقد ذهب إلى موتِ عيسى عليه السَّلام بعض المعاصرين, واستدولُوا بنحو: {يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} وقوله تعالى: {فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ}, وعلى كُلٍّ؛ فالمسألة مع جلائها ووضاحتها اجتهاديَّةٌ, والحكم بتكفيرِ مُعتقِدِها بعدَ إذاعانه بأنَّهم {مَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ} صعبٌ, نعم: الاعتقادُ بمثلِ هذا وتأويل النُّصوصِ تجاسرٌ عظيمٌ وشذوذٌ ظاهرٌ, بل كما في مقدِّمةِ عقيدة الإسلام أنَّه زيغ وضلال وإلحاد اه, فَنعوذُ باللهِ منه.

[٢] قالَ في البحرِ: فإنْ كانَ مُستحلَّاً له؛ فقد جزمَ صاحب المبسوط والاختيار وفتح القدير وغيرهم بكُفره, وذكرَهُ القاضي الإسبيجابيُّ بصيغةِ: "قيل", وصَحَّحَ أنَّه لا يكفُر صاحبُ الخلاصة, ويوافقُهُ مَا نقلَهُ أيضاً من الفصل الثَّاني في ألفاظ الكُفر: مَن اعتقدَ الحرامَ حلالاً أو على القلب يكفر إذا كان حراماً لعينِهِ, وثبتت حُرمتُهُ بدليلٍ مَقطوعٍ به، أمَّا إذا كان حراماً لغيره بدليلٍ مقطوعٍ به أو حراماً لعينِهِ بأخبارِ الآحاد؛ لا يكفر إذا اعتقده حلالاً اه. فعلى هذا؛ لا يُفتَى بتكفيرِ مُستحلِّه لِمَا في الخلاصة أنَّ المسألة إذا كان فيها وجوه توجب التَّكفير ووجهٌ واحدٌ يمنع؛ فعلى المفتي أن يميلَ إلى ذلك الوجه. اه.

[٣] رجلٌ تمنَّى أنْ لم يُحرِّمِ اللهُ الخمرَ: لا يكفُرُ, ولو تمنَّى أنْ لمْ يُحرِّمِ اللهُ الظُّلْمَ والزِّنَا وقَتْلَ النَّفسِ بغير الحقِّ؛ فقد كَفَرَ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لم تكن حلالاً في وقتٍ ما, ففي الفصل الأوَّل: تمنَّى مَا ليسَ بمستحيل، وفي الفصل الثَّاني: تمنَّى ما هو مستحيل، وعلى هذا: لو تمنَّى أن لم تكن المناكحة بين الأخ والأُخت حراماً؛ لا يكفر؛ لأنَّه تمنَّى ما ليس بمستحيل؛ فإنَّه كان حلالاً في الابتداء، والحاصل أنَّ ما كان حلالاً في زمان، ثمَّ صار حراماً، فتمنَّى أنَّ لم يكنْ حراماً لم يكفر. (الهنديَّة)

[٤] كون الرَّجم من الإسلام وواقعاً في صدر الإسلام وزمن خيرِ القرون من الواضحاتِ البدهيَّات, ومع هذا؛ فقد ذهب بعضُ المستغربين ممَّن ينتسب إلى العِلْمِ بأنَّ الرَّجم كان واقعا في أوَّل الإسلام على سبيل الموافقة مع اليهود, ثمَّ نُسِخَ, وهم ينكرون صحَّة الأحاديثِ الصَّريحةِ الواردةِ في الصَّحيحين وغيرهما حولَ مشروعيَّة الرَّجم, ويستدلُّون بنحو: {فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ}, وقوله تعالى: {وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا (١٥) وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا (١٦)}.

وجهُ شُبَهِهِم المردودة: أنَّ في الآيةِ الأُوْلَى حُكم بأنَّ عقابَ الأَمَةِ المحصنةِ نصفُ عِقَابِ الحرَّةِ المحصنة, وهذا يدلُّ على أنَّ عقابَ المحصناتِ مِنَ الحرائرِ أيضاً هو الجَلْدُ دونَ الرَّجْمِ إذا الرَّجم لا يتنصف, وَوجهُ استدلالِهم من الآيةِ الثَّانيةِ قوله تعالى: {يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا}, فإنَّ الرَّجمَ ليس سبيلاً لهنَّ؛ بل عليهنَّ, والاستدلال من الثَّالثة مَعلوم.

والجوابُ عن هذه الشُّبهات والخزعبلات أنَّ المرادَ بالمحصناتِ في الآية الأولى: الحرائر دونَ المتزوِّجات, وأمَّا الآية الثَّانية؛ فقد فسَّرَها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في حديث مسلم: «خذوا عنِّي، فقد جعلَ اللهُ لهنَّ سبيلاً، الثَّيِّب بالثَّيِّب، والبِكر بالبِكر، الثَّيِّب جلد مائة، ثمَّ رجمٌ بالحجارة، والبِكر جلد مائة، ثمَّ نفي سنة»، والرَّجم سبيلٌ لِخلاصهنَّ من عذابِ اللهِ وعار النَّاس, وأمَّا الآية الثَّالثة؛ فالمرادُ منها: البكران أو الرَّجلان, وهذا قولُ مُجاهد؛ كذا في البغويِّ والواحديِّ وغيرهما, وعلى كلِّ حالٍ: فَلِمَنْ ذهب إلى هذا القولِ الباطِلِ شبه وَوساوس لا بُدَّ في الحكم بتكفيره مِن تأنٍّ وتأمُّلٍ, واللهُ أعلَمُ.

[٥] كذا في البحر الرَّائق.

والقسمُ الثَّاني: ما يكونُ العملُ بِهِ حراماً وفسقاً, ومن أمثلتِهِ:

(١) الصَّلاة بغيرِ وضوء[١] أو لغيرِ القِبلة[٢] وفي ثوبٍ نجسٍ بِلَا استخفاف.

(٢) السَّجدة وحدَها بغيرِ وضوءٍ, وسجدةُ التَّحيَّةِ[٣] لإنسانٍ أو غيرِهِ, قِيْلَ: وسَجدةُ التَّعظيم. [٤]

(٣) استحلالُ الرَّقصِ والغناءِ والتَّلذُّذ به[٥]. (٤) متابعة الأفلام الَّتي يسجدُ فيها البعضُ للأصنام[٦].

(٥) التَّسميةُ عندَ ذبحِ المسروقة والمغصوبة[٧]. (٦) الحلفُ بغيرِ الله. (٧) الحكم على مُسلمٍ بأنَّه كافر[٨].

(٨) الموت على المعصية. (٩) تركُ الصَّلاةِ وعدمُ أدائِهَا طولَ عمره. (١٠) بَيْعُ الأصنام[٩].

---

[١] قال عليٌّ القاريُّ: الصَّلاة بغيرِ الطَّهارة معصية, فلا ينبغي أن يُقالَ بِكُفرِهِ إلَّا إذا استحلَّهَا اهـ. (التَّعليق على النِّبراس)

[٢] رجلٌ صلَّى إلى غيرِ القِبْلة مُتعمداً رُوِيَ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : يكفر وإن أصابَ القبلة, وبه أخذَ الفقيه أبو اللَّيث رحمه الله تعالى, وكذا إذا صلَّى في الثَّوبِ النَّجِس أو بغير طهارة, وبعض المشايخ قالوا: إنْ فعلَ ذلك بتأويلِ قولِهِ تعالى: {فأينما تولوا فثمَّ وجه الله}؛ لا يكون كافراً, وقال مشايخ بُخارى؛ منهم القاضي الإمام أبو عليٍّ السَّغدي وشمس الأئمَّة الحلوانيُّ رحمه الله تعالى: إذا صلَّى إلى غيرِ القِبلة لا يكفر, وكذا إذا صلَّى بالثَّوب النَّجس؛ لأنَّ الصَّلاة إلى غير القبلة جائزةٌ حالةَ الاختيار, وهو التَّطوُّع على الدَّابَّةِ, وَمِنَ العلماء مَن جوَّزَ الصَّلاةَ في الثَّوبِ النَّجِس, فلا يُحكم بكُفْرِه. اهـ . أنتَ تعلمُ أنَّه إذا كانَ في المسألةِ قولانِ؛ فالأَوْلَى عدمُ التَّكفير.

[٣] لا يكفر؛ كذا في السِّراجيَّة. (الهنديَّة :٢/٢٧٩)

[٤] **من سجد للسلطان على وجه التحية أو قبل الأرض بين يديه لا يكفر ولكن يأثم لارتكابه الكبيرة هو المختار.قال الفقيه أبو جعفر– رحمه الله تعالى – وإن سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الأخلاطي. الهندية :٣٦٩/٥ وقيل يكفر في سجدة التعظيم ايضا فتاوى حقانية : ١/ ١٨٣**

[٥] ذهبَ شيخُنَا في الفريديَّةِ إلى أنَّه كفرَ, وأحالَهُ إلى الدُّرِّ: وَمَنْ يستحلِّ الرَّقص؛ قالُوا بكُفْرِه ... ولا سيَّمَا بالدَّفِّ يلهو ويزمر, لكنَّ حرمتَهُما ليسَتْ بقطعيَّة. وقد نُقِلَ في البزَّازيَّة عن القرطبيِّ إجماعُ الأئمَّةِ على حرمةِ هذا الغناء وضربِ القضيب والرَّقص. قالَ: ورأيتُ فتوى شيخ الإسلام جلال الملَّة والدِّين الكرمانيِّ أنَّ مُستحِلَّ هذا الرَّقص كافرٌ، وتمامه في شرح الوهبانيَّة. ونقل في نورِ العين عن التَّمهيد أنَّه فاسقٌ لَا كافِر.[أقولُ: وهو الحقُّ, فإنَّ حُرمةَ الرَّقصِ ليس مِنَ الضَّروريَّات] ثمَّ قال: التَّحقيقُ القاطع للنِّزاعِ في أمرِ الرَّقصِ والسَّماعِ يستدعي تفصيلاً ذَكَرَه في عوارف المعارف وإحياء العلوم. اهـ وإلى الحِلِّ ذهبَ سيِّدُنا الشَّافعيُّ رحمه الله, وهو الرَّاجح من حيثُ الدَّليل, فقد روى التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ عن عن عائشةَ، قالَت: «كانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ جالساً, فسمعْنَا لغطاً وصوتَ صبيان، فقام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم, فإذا حبشيَّة تزفن [أي: ترقص] والصِّبيان حولَها، فقالَ: «يا عائشة تعالي فانظري», فجئتُ فوضعتُ لحيي على منكبِ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، فجعلتُ أنظرُ إليها مَا بين المنكب إلى رأسه».

وروى البخاريُّ عن عائشة: أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه، دخلَ عليها، وعندها جاريتان في أيَّام منى تُغنِّيان، وتُدفِّفان، وتضربان، والنَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ مُتَغَشٍّ بثوبِهِ, اهـ وفي شرح الطِّيبيِّ لِلمشكاة: ((وتضربان)) قيل: تكرارٌ لزيادةِ الشَّرح؛ أي: وتضربانِ الدَّفَّ. وقيل: يرقصان، مِن ضربَ الأرضَ إذا وطأها.

[٦] لأنَّه تصويرٌ للشِّركِ وليسَ الشِّركُ مُراداً حقيقةً, قال تعالى مُخبراً عن إبراهيمَ عليه السَّلام: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (٧٦)} قال النَّسفيُّ: والصَّحيحُ أنَّ هذا قولُ مَن يُنْصِفُ خَصْمَه مَعَ عِلْمِهِ أنَّه مُبطلٌ, فيحكي قوله كما هو غير مُتعصِّب. وفي روح المعاني: وهذا منه عليه السَّلام على سبيلِ الفرض وإرخاء العنان مُجاراةً مع أبيه وقومه الَّذين كانوا يعبدون الأصنامَ والكواكبَ اهـ, ومثلُهُ في محاسن التَّأويلِ للقاسميِّ و(التَّحرير والتَّنوير لابنِ عاشور) و(التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم للطَّنطاويِّ) و(تفسير حقِّي) وغيرها.

[٧] قالَ في الدُّرِّ: ورأيت بخطٍّ ثقةٍ: سرقَ شاةً فذبحَهَا بتسميةٍ فوجدَ صاحبها؛ هل تؤكل؟ الأصحُّ: لا؛ لِكُفرِهِ بتسميته على الحرام القطعيِّ بِلَا تملُّكٍ وَلَا إذنٍ شرعيٍّ اهـ . فَلْيحرَّر, وفيه نظر؛ لأنَّ المعتمد خلافه بدليل قولهم بصحَّةِ التَّضحيةِ بشاةِ الغَصبِ واختلافِهِم في صحَّتِهَا بشاةِ الوديعة، ولهذا قال السَّائحانيُّ: أقول: هذا يُنافي ما تقدَّمَ في الغصبِ وفي الأضحيةِ, فلا يُعوَّلُ عليه. (ردُّ المحتار)

[٨] فتاوي عثماني: ٧٧/١ واللَّمعات وسائر شروح الحديث.

[٩] فريديَّة: ١/ ١٠٤و فتاوى حقانية : ١٤٥/١

(١١) لو قالَ: بفلان قضاي بد، رسيد؛ فهذا خطأ عظيم[١].

(١٢) ادِّعاءُ ظنِّ الغيبِ حرامٌ وليسَ بِكُفْر[٢], والأنباءُ عن المغيبات بسببٍ ماديٍّ[٣] أو معنويٍّ كالنَّومِ والإلهامِ[٤] مُمْكِنٌ وواقعٌ[٥], ولكنَّ المعنويَّ لا يُفيدُ اليقينَ لغيرِ النَّبيِّ.

(١٣) نظرُ حالِقٍ لحيةٍ في المرآةِ وقولُهُ: صِرْتُ الآنَ حسيناً جميلاً [٦].

---

[١] كذا في المحيط.

[٢] ردُّ المحتار.

[٣] وحاصلُهُ أنَّ دعوى عِلْمِ الغيب مُعارضة لنصِّ القرآن فيكفر بها، إلَّا إذا أسندَ ذلك صريحاً أو دلالةً إلى سببٍ مِنَ الله تعالى كَوحيٍ أو إلهام، وكذا لو أسندَهُ إلى أمارة عاديَّة اه (ردُّ المحتار)، وهو مَا لا يختلفُ أثرُهُ باختلافِ المستعملِ كالدِّربيل والجوَّالِ والآلاتِ الطِّبِّيَّةِ والآلاتِ المستعملةِ لبيانِ حالاتِ الجوِّ، أمَّا مَا يستعمله الكُهَّان ككأسِ ماءٍ مثلاً؛ قائلين إنَّه يرى فيه صورةَ السَّارقِ مثلاً؛ فليسَ بأمارةٍ عاديَّةٍ، ومنهُ أنواعُ الفال العجميِّ.

[٤] ذكروا في كتبِ العقائدِ أنَّ مِن جملةِ كراماتِ الأولياءِ: الاطِّلاع على بعض المغيبات، وردُّوا على المعتزلة المستَدِلِّيْنَ على نفيها بالآية: {فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا} بأنَّ المرادَ الإظهارُ بِلَا واسطة، والمراد من الرَّسول: الملَك؛ أي: لا يُظهِرُ على غيبِهِ بِلَا واسطة إلَّا الملَك، أمَّا النَّبيُّ والأولياء؛ فيُظهرهم عليه بواسطة الملَك أو غيره.

[٥] قال في الرَّدِّ: وأمَّا مَا وقعَ لِبَعضِ الخواصِّ كالأنبياء والأولياء بالوحي أو الإلهام؛ فهو بإعلام مِنَ الله تعالى، فليس ممَّا نحنُ فيه اه. وحاصلُهُ أنَّ دعوى عِلْمِ الغيبِ معارضة لنصِّ القرآن، فيكفر بها، إلَّا إذا أسندَ ذلك صريحاً أو دلالةً إلى سببٍ مِنَ اللهِ تعالى كَوحيٍ أو إلهام، وكذا لو أسندَهُ إلى أمارةٍ عاديَّةٍ بجعل الله تعالى. قال صاحبُ الهدايةِ في كتابه مختارات النَّوازل: وأمَّا عِلْمُ النُّجومِ؛ فهو في نَفْسِهِ حسنٌ غيرُ مَذموم، إذ هو قسمان؛ حسابيٌّ: وإنَّه حقٌّ، وقد نطقَ بِهِ الكتاب، قال تعالى: {الشَّمس والقمر بحسبان} [الرَّحمن: ٥]؛ أي: سيرُهُما بحسبان. واستدلاليٌّ: بسير النُّجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائز كاستدلال الطَّبيبِ بالنَّبْضِ على الصِّحَّة والمرض، ولو لم يعتقد بقضاءِ اللهِ تعالى أو ادَّعَى عِلْمَ الغيب بِنَفْسِهِ؛ يكفُر اه. وتمام تحقيق هذا المقام يطلب من رسالتنا: سلُّ الحسامِ الهنديِّ.

ومِن أمثلةِ الأنباءِ عن الغيب:

١. {وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} (٣) التحريم

٢. {يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ} . التوبة

٣. {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ}

٤. {إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ}

٥. {وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} (٧١) هود

٦. روى البخاريُّ عن ابن عبَّاس رضي اللهُ عنه أنَّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه، خرج مِن عند رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في وجعه الَّذي تُوفِّيَ فيه، فقال النَّاس: يا أبا حسن، "كيفَ أصبحَ رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم؟ فقالَ: أصبحَ بحمدِ اللهِ بارئاً"، فأخذَ بيده عبَّاس بن عبد المطَّلِب فقالَ له: أنتَ واللهِ بعد ثلاث عبد العصا، وإنِّي واللهِ لأرى رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلم سوف يُتوفَّى مِن وجعِهِ هذا، إنِّي لَأعرفُ وجوهَ بني عبد المطَّلِب عندَ الموت.

٧. وعن جابر رضي الله عنه، قالَ: لَمَّا حضرَ أحد دعاني أبي من اللَّيل، فقال: ما أراني إلَّا مَقتولاً في أوَّلِ مَن يُقتَل مِن أصحاب النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلمَّا رجعَ أميَّة إلى أهله، قالَ: يا أمَّ صفوان، أَلَمْ تري مَا قال لي سعد؟ قالت: وَمَا قال لك؟ قال: زعم أنَّ محمَّداً أخبرهم أنَّهم قاتلي، فقلت له: بمكَّة، قال: لا أدري.

[٦] وفي تنزيه الشَّريعة المرفوعة: «حَدِيث» [مَلائِكَةُ السَّمَاءِ يسْتَغْفِرُونَ لِذَوَائِبِ النِّسَاءِ وَلِحَى الرِّجَالِ يقُولُونَ سُبْحَانَ الَّذِي زَيَنَ الرجل بِاللِّحَى وَالنِّسَاءِ بِالذَّوَائِبِ] (حا) من حَدِيث عَائِشَة رضى الله تعالى عنها وَفِيه الْحُسَين بن دَاوُد ابْن معَاذ البلخيُّ. قال الخطيب: «لم

(١٤) دعاءُ المغفرةِ لِلكُفَّار[1]. (١٥) إطالةُ الرُّكوعِ للجائي[2].

والثَّالث: مَا ليس بِفسقٍ وَلَا ضلالة, وَمِن أفرادِهِ: (١) اِدِّعاءُ رؤيةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ وعليه وسلَّمَ يقظةً[3].

(٢) اِدِّعاءُ رؤيةِ الملائكةِ يقظةً[4]. (٣) (٤) اِدِّعاءُ رؤيةِ اللهِ في المنام[1].

يكن ثقة؛ فإنَّه روى نسخةً عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس؛ أكثرُها مَوضوع» ثمَّ ساقَ له الحديث المتقدِّم برقم (٨٠٨) وقال: «وهو موضوع؛ ورجاله كُلُّهُم ثقات؛ سوى الحسين» اه. أقول: فإنْ لم يكن مَوضوعاً؛ فَضعيفٌ جدَّاً, فَلَا يجوز أن نحكمَ بكُفرِ حالقِ لحيةٍ نظرَ في المرآةِ وقالَ: صرتُ الآنَ حسيناً جميلاً.

[1] والحقُّ أنَّه يكون عاصياً بالدُّعاءِ لِلكافرِ بالمغفرة غير عاصٍ بالدُّعاءِ بالمغفرة لجميع المؤمنين؛ لأنَّ العلماء اختلفوا في جوازِ العفو عن المشركِ عقلاً، قيلَ بالجواز؛ لأنَّ الخلفَ في الوعيد كرمٌ, فيجوز من الله تعالى، وإن كان المحقِّقون على خلافه كَمَا ذكره التَّفتازانيُّ في شرح العقائد (البحر الرَّائق), وتبعه الشَّارح،[صاحب الدُّرِّ] لكنَّه مبنيٌّ على جوازِ العفوِ عن الشِّرك عقلاً، وعليه يُبتنَى القولُ بجوازِ الخلفِ في الوعيد، وقد علمْتَ أنَّ الصَّحيح خلافه؛ فالدُّعاء بِهِ كُفر؛ لعدمِ جوازه عقلاً وَلَا شرعاً, وَلِتَكذيبِهِ النُّصوص القطعيَّة بخلافِ الدُّعاءِ للمؤمنين كما علمْتَ. اهـ (كلام الرَّدِّ), وهذا مأخوذٌ مِن كلامِ ابنِ أمير حاج في حلبةِ المجليِّ أنَّ ظاهرَ المواقف والمقاصد أنَّ الأشاعرةَ على جوازِ الخلف في الوعيد لأنَّه يُعدُّ جوداً وكرماً؛ لا نقصاً, وأنَّ في غيرهما المنع منه معزوٌّ إلى المحقِّقين, وإنَّ الشَّيخ حافظ الدِّين نَصَّ على أنَّه الصَّحيح, وأنَّ الأشبهَ بحثاً ترجَّح القول بجوازه في حقِّ المسلمين خاصَّةً, بمعنى جواز التَّخصيص؛ لِمَا دلَّ عليه اللَّفظ بوضعِهِ اللُّغويِّ للمعنى الوعيديِّ مِنَ العموم؛ لا جواز عدمِ وقوعِ عذابِ مَن أرادَ اللهُ الإخبارَ بعذابه, فإنَّه مُحالٌ على اللهِ تعالى, وأنَّ الأوجَهَ تَرْكُ إطلاقِ جوازِ الخلفِ عليه تعالى وعداً ووعيداً؛ دفعاً لأنْ يكونَ المرادُ منه المحالَ المذكور.اهـ أقولُ: فقد اختلفَ التَّصحيح, ومَعلومٌ أنَّه إذا اختلفَ التَّرجيح؛ يرجح عدم التَّكفير وإنْ كان ضعيفاً, لا سيَّمَا وقد وقعَ الاستغفارُ لِلكفَّار مِن خيرِ الأبرارِ كَاستغفارِ سيِّدنا إبراهيم لأبيه, وسيِّدنا نوح لابنه, وسيِّدنا رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لِعَمِّهِ, وقيل: لأبويه, فلو كانَ مَمنوعاً عقلاً؛ لَمَا صدرَ منهم عليهم الصَّلاة والسَّلام.

[2] لِمَا في البدائع والذَّخيرة عن أبي يوسف قال: سألْتُ أبا حنيفةَ وابنَ أبي ليلى عن ذلك فكرهاه. وقال أبو حنيفة: أخشى عليه أمراً عظيماً؛ يعني: الشِّرك... وتوهَّمَ بعضهم من كلام الإمام أنه يصير مشركا فأفتى بإباحة دمه وليس كذلك، وإنما أراد الشرك في العمل لأن أول الركوع كان لله تعالى وآخره للجائي ولا يكفر لأنه ما أراد التذلل والعبادة له، وتمامه في الحلية والبحر

[3] وفي الحاوي للفتاوي للسُّيوطيِّ, رسالة «تَنْوِيرُ الْحَلَكِ فِي إِمْكَانِ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ وَالْمَلَكِ ». وَقَالَ الشَّيْخُ عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام فِي الْقَوَاعِدِ الْكُبْرَى: وَقَالَ ابن الحاجِّ فِي الْمَدْخَلِ: رُؤْيَةُ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْيَقَظَةِ بَابٌ ضَيِّقٌ, وَقَلَّ مَنْ يَقَعُ لَهُ ذَلِكَ, إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى صِفَةٍ عَزِيزٌ وُجُودُهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ, بَلْ عُدِمَتْ غَالِبًا، مَعَ أَنَّنَا لَا نُنْكِرُ مَنْ يَقَعُ لَهُ هَذَا مِنَ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ حَفِظَهُمُ اللَّهُ فِي ظَوَاهِرِهِمْ وَبَوَاطِنِهِمْ، قَالَ: وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الظَّاهِرِ رُؤْيَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْيَقَظَةِ, وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: الْعَيْنُ الْفَانِيَةُ لَا تَرَى الْعَيْنَ الْبَاقِيَةَ، وَالنَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي دَارِ الْبَقَاءِ وَالرَّائِي فِي دَارِ الْفَنَاءِ، وَقَدْ كَانَ سَيِّدِي أبو محمَّد بن أبي جمرة يَحِلُّ هَذَا الْإِشْكَالَ وَيَرُدُّهُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا مَاتَ؛ يَرَى اللَّهَ وَهُوَ لَا يَمُوتُ، وَالْوَاحِدُ مِنْهُمْ يَمُوتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً. انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَاضِي شرفُ الدِّين هبة الله بن عبد الرَّحيم البارزي فِي كِتَابِ تَوْثِيقِ عُرَى الْإِيمَانِ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الِاعْتِقَادِ: الْأَنْبِيَاءُ بَعْدَ مَا قُبِضُوا؛ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ أَرْوَاحُهُمْ, فَهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ كَالشُّهَدَاءِ، وَقَدْ رَأَى نَبِيُّنَا – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ. اه

استطرادٌ: قال سيِّدي محمَّد تقيُّ العثمانيُّ حفظه اللهُ: إنَّ اللهَ قادرٌ على خَلْقِ جسمٍ مثاليٍّ مِن عبدٍ من عبادِهِ وإظهاره في مواقع شتَّي لسائرِ عباده لهدايةِ طريق وغيرها من الأمثلة، مع عدمِ عِلْمِ ذلك العَبْدِ بالواقعةِ, مثلاً: عابدٌ في كابُل, ويمكن أن يخلق اللهُ مثالَهُ في قندهار؛ لارائة الطَّريقِ لبعض النَّاس الَّذين يعرفونه؛ معَ عدمِ عِلْمِ ذلك العابد بهذه الواقعة, ولعلَّ الحكمة: استئناسُ النَّاس بما يعرفون اه (إنعام الباري), وعليه يحمل بعض قصص مِن ظهورِ بعضِ العبادِ في أمكنة بعيدة لإمدادِ بعضِ النَّاسِ, وأمَّا رؤيةُ الخضر عليه السَّلام, كما ادَّعى بعضُ العباد؛ فَمحولٌ على رؤيةِ جسمِهِ المثاليِّ أو روحه المجسَّم.

[4] أخرجَ مسلم في صحيحه عن مطرف قال: قال لي عمران بن حصين: قد كان يُسلِّم عليَّ حتَّى اكتويْتُ؛ فترك, ثمَّ تركْتُ الكيَّ فعادَ، وأخرج مسلم من وجهٍ آخَر عن مطرف قال: بعثَ إليَّ عمران بن حصين في مرضه الَّذي تُوفِّي [فيه] فقالَ: إنِّي مُحدِّثُكَ فإنْ عِشْتُ؛

(٥) والقولُ بوحدةِ الوجودِ ليسَ بِكُفر؛ لأنَّهُ مِن الشَّطحاتِ , وَلَو سَلِمَ؛ فَمِنَ المكاشفاتِ دونَ العقائد[٢], ولو سُلِّمَ؛ فالمرادُ بِهِ أنَّ وجودَ مَا سوى اللهِ ضَعيفٌ بالنِّسبةِ إليهِ تعالى[٣], وإنْ سُلِّمَ؛ فالمرادُ بِهِ عدم الوجود الحقيقيُّ واعتقادُ وجودٍ عرضيٍّ لِلعَالم[٤], وأمَّا لو اعتقدَ أحدٌ أنَّ العالَمَ بعينِهِ عين الله تعالى؛ كَفَرَ[٥].

(٦) القولُ بأنَّ اللهَ في السَّماءِ مَا لمْ يعتقدِ الحلولَ والتَّمكُّن.

فَاكتُمْ عَنِّي, وإنْ مِتُّ؛ فَحَدِّثْ بها إنْ شِئْتَ، إنَّه قد سلَّمَ عليَّ، قال النَّوويُّ في شرح مُسلم: معنى الحديث الأوَّل: أنَّ عمران بن حصين كانت به بواسير, فكان يصبر على ألمها، وكانت الملائكة تُسلِّمُ عليه, واكتوى وانقطعَ سلامُهُم عليه، ثمَّ تركَ الكيَّ؛ فعادَ سلامُهُم عليه، قالَ: وقوله في الحديث الثَّاني: فإنْ عِشْتُ فَاكتُمْ عنِّي، أرادَ بِهِ الإخبار بالسَّلام عليه؛ لأنَّه كرهَ أن يُشاعَ عنه ذلك في حياتِهِ لِمَا فيه من التَّعرُّض للفتنة بخلاف ما بعدَ الموت، وقال القرطبيُّ في شرح مسلم: يعني أنَّ الملائكة كانت تُسلِّمُ عليه إكراماً لهُ واحتراماً, إلى أن اكتوى؛ فتركَتِ السَّلامَ عليه، فَفيه إثباتُ كراماتِ الأولياء. انتهى.كذا في"تنوير الحلك في إمكان رؤية النَّبيِّ والمَلَك" للإمامِ السُّيوطيِّ, وزيادة التَّفصيل فيه، والحلك: شدَّة السَّواد، كذا في "العين", أقولُ: ويدلُّ على جوازِ وقوعِهِ آياتُ القرآن أيضاً, منها مَا وقع مِن كلام المَلَك مَع أُمِّ عيسى, ومنها مَا وقعَ مع أُمِّ موسى عليهما السَّلام, مع أنَّهما لم تكونا نَبِيَّتَيْنِ على الرَّاجح.

[١] نقل القاضي عياض الاتِّفاقَ عليه، وقِيْلَ: لا يجوز؛ إذ المرئيُّ فيه خيال ومثال, وذلك على القديم مُحال. قُلْنَا: لا استحالةَ لذلكَ في المنام اه (سلَّم الوصول). قال في البحر: أمَّا رؤية الله تعالى في المنام: أكثرهم قالوا: لا تجوز, والسُّكوت في هذا الباب أحوَط. اه وقال قاضي خان: ولو قالَ رجلٌ: رأيْتُ اللهَ تعالى في المنامِ, قال الشَّيخُ الإمامُ رئيس أهل السُّنَّةِ أبو منصور الماتريديُّ رحمه الله تعالى: هذا الرَّجلُ شَرٌّ مِن عابدِ الوثن، قال مشايخ سمرقند رحمهم اللهُ تعالى: رؤية الله تعالى في المنام باطلةٌ لا تكون؛ لأنَّ مَا يُرى في المنام لا يكون غير المرئيِّ, بل هو خياله, والله تعالى مُتنزِّهٌ عن ذلك, وتركُ الكلامِ في هذه المسألةِ أحسن اه.

أقول: رؤيةُ اللهِ تعالى في المنامِ ثابتةٌ بأحاديث صحيحة صريحة, ويُذكر أنَّ الإمام أحمد رحمه الله رأى ربَّه، وجَوَّزَهُ بعض الأئمَّةِ كَصاحبِ الكفاية والاعتماد بلا مثال وَلَا كيفيَّة حقيقةً؛ مُتمسِّكِيْنَ بأنَّ مَا يقعُ في الآخرةِ من المشاهدة؛ جازَ أن يقعَ في المنامِ لِبعضِ العِبَادِ بالمشاهدة الرُّوحانيَّة, وبما روى التِّرمذيُّ بسندٍ صحيح: "أتاني اللَّيلة رَبِّي تباركَ وتعالى في أحسنِ صورة، – قال: أحسبُهُ في المنام – فقال: يا محمَّد هَل تدري فِيمَ يختصمُ الملأُ الأعلى؟".

وما في فتاوي القاضي خان؛ فَمحمولٌ على أنَّه إذا بيَّنَ كيفيَّةً لا تليقُ بجنابِهِ تعالى (البستويُّ على السِّراجيَّة) أو هو مبنيٌّ على القولِ الضَّعيفِ والحُكمِ بِكُفْرِ مَن ادَّعَى الرُّؤيةَ بعيد, بل أبعد, لكن نخشى إنْ فتح الباب أن تدخلَ علينا شيوخ الصُّوفيَّة وغيرهم, فيقول أحدهم: رأيْتُ ربِّي البارحة. وجلست أنا وإيَّاه، وتنادمنا وتناقشنا، ثمَّ يجيء من هذه الخزعبلات الَّتي لا أصلَ لها، فسدُّ هذا البابِ هو الأَوْلَى.

نُكتة: وفي إشاراتِ المرام للبياضيِّ ص ٢٠٩: ولم يثبتْ عن الإمامِ ما نُقِلَ عنه مِن رؤيتِهِ الباري في المنام.

ويجبُ أن يعلمَ أنَّ الَّذي يراه النَّائم في منامِهِ ليس هو الله, وإنَّما هو مثال يُمَثَّل له على حسبِ مَا في قلبِهِ من الإيمان، فإذا كانَ إيمانُهُ صحيحاً وحسناً؛ يرى صورةً تُناسب إيمانَه، وإنْ كانَ ضعيفاً؛ يرى مَا يُناسب إيمانه, ولهذا لَمَّا كانَ الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أحسنَ الخَلْقِ إيماناً؛ قالَ: «رأيتُ ربِّي في أحسنِ صورة»؛ يعني: في النَّوم، والَّذي رآهُ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه هو مثالٌ للهِ جلَّ وَعَلَا حسبَ مَا عندَهُ من الإيمان، وكذلك الحالُ مع كلِّ نائم.

---

[٢] أمَّا كونُهُ مِن باب العقائد الَّتي يجبُ بها الإيمان؛ فذلك جهلٌ؛ لأنَّ غايةَ مَا في الباب أنَّه شيءٌ ثبتَ مِن مكاشفاتِ الأولياء، فقد ثبتَ خلافه أيضاً, وإنَّما الأحقُّ بالإيمان، هو الوحي لا غير. (فيض الباري).

[٣] أحسنُ الفتاوي: ١/؟؟؟؟؟؟؟؟؟

[٤] تكملة فتح الملهم.

[٥] وقد ردَّ هذه العقيدة مِن فحولِ الأُمَّة العلَّامة الملَّا عليٌّ القاريُّ, حيث كتبَ في الباب رسالةً, وشيخُ الإسلام صبري أفندي, ومُجدِّدُ الألفِ الثَّاني شيخ أحمد السَّرهنديُّ, لكن بوجهٍ لطيفٍ, حيث توجَّه مِن وحدة الوجود إلى وحدةِ الشُّهود.

(٧) لو أشارَ إلى السَّماءِ حين التَّكلُّم عَنِ الله؛ لا يكفُر[١].

(٨) لو أنكرَ وجودَ اللهِ في السَّماءِ على وجهِ التَّمكُّن[٢].

(٩) لو قالَ: لا بلاغَ لي إلَّا بالله ثمَّ بِكَ, أو قالَ: مَا شاءَ اللهُ وشِئْتَ, وَكره الثَّاني[٣].

(١٠) لو قالَ: إن فعلْتُ كذا؛ فأنا يهوديٌّ أو نصرانيٌّ, إذا كان قصدُهُ الزَّجر عن ذلك العمل[٤].

(١١) القولُ بحركةِ الأرض[٥].

(١٢) إدخالُ الكاف في آخِرِ الله عندَ نداءِ مَن اسمُهُ عبدُ الله[٦].

(١٣) وما في الهنديَّة: (رجلٌ قالَ قياس أبي حنيفة رحمه اللهُ تعالى ليس بحقٍّ؛ يكفُر[٧]**) مُأوَّل.**

---

[١] لأنَّ غايةَ مَا يلزمُ عليه إثبات الجهة, ومُثبتها مُبتدعٌ لا كافر, وإنْ لزمَ منه الجسم لِمَا تقرَّرَ أنَّ لازمَ المذهب ليس بمذهب, وفي شرح الشَّافية: أنَّ جاريةً أُريدَ بها إعتاقها في كفَّارةٍ, فجيءَ بها إلى رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – فسألها: أينَ الله؟ فأشارَتْ إلى السَّماء, فقالَ: أعتِقْهَا فإنَّها مُسلمة (الحموي على الأشباه), وفي نقلِهِ قول شارح الشَّافية إشارة إلى استدراكه القول بالابتداع, واللهُ أعلَمُ.

وما في الهنديَّة: يكفرُ بإثباتِ المكانِ للهِ تعالى, فلو قالَ: ازخدا هيچ مكان خالي نيست؛ يكفر. ولو قالَ: اللهُ تعالى في السَّماء, فإنْ قصدَ به حكاية مَا جاء فيه ظاهر الأخبار؛ لا يكفُر، وإنْ أرادَ به المكان؛ يكفر، وإنْ لم تكنْ له نيَّةٌ؛ يكفُر عندَ الأكثر وهو الأصحُّ, وعليه الفتوى. ولو قالَ: مرابر آسمان خداي است وبر زمين فلان؛ يكفُر, كذا في فتاوى قاضي خان. إذا قالَ: خدا فرومينگر داز اسمان، أو قالَ: مى بيند، أو قالَ: ازعرش؛ فهذا كُفرٌ عندَ أكثرهم, فقد قالَ في (التَّعليقات) رادًّاً عليه: وخِلَافه هو الحقُّ الصَّوابُ المتَّبع الواجب التَّعويل اهـ. أقولُ: مَا في (التَّعليقات) هو الحقُّ؛ لأنَّ هذه الأقوال مُطابقة لِظَاهر النُّصوص, فكيف نحكمُ بكفُرِ شخصٍ يتكلَّم بما هو ظاهرُ نصِّ القرآنِ والحديثِ؟ وقد تكلَّمَ به الصَّحابة والسَّلَف رحمَهُم الله, ومرَّ الكلامُ عليه في مَبْحَثِ الصِّفات أنَّ هذا القول مَبنيٌّ على تدقيقِ الفلسفيِّ والكلاميِّ, لا يدركه كثيرٌ من النَّاس, وأمَّا القرآنُ والحديثُ وظاهرُ كلامِ الإمام؛ إنَّما هو على مُتفاهم العُرف.

[٢] قال في البحر: وينبغي أنَّ الحالِفَ بـ[إن فعلت كذا؛ فلا إله في السَّماء] إذا قصدَ نفيَ المكانِ عن الله أنَّه لا يكون يميناً؛ لأنَّه حينئذ ليس بكفُر؛ بل هو الإيمان،

[٣] قال في عُمدة القاري: يعني لا يجمع بينهما، يعني بين قولِهِ: مَا شاء الله، وقوله: وشئْت؛ لجوازِ كلٍّ واحدٍ منهما مُفرداً. وقالَ غيره: لأنَّ الواو يشرك بين المعنيين, وليس هذا من الأدب، وقد رُوِيَ في ذلك عن رسول اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، حيثُ قال: «لا يقولنَّ أحدُكُم: ما شاءَ اللهُ وشاء فلان، ولكن قُولُوا: ما شاء الله، ثمَّ ما شاءَ فلان». وإنَّما جاز دخول: ثمَّ مكانَ الواو؛ لأنَّ مَشيئةَ اللهِ مُقدَّمة على مشيئة خَلْقِه، قال عزَّ وجلَّ: {(٧٦) وما تشاؤن إلَّا أن يشاء الله} (الإنسان: ٠٤ والتَّكوير: ٩٢) فهذا من الأدب، وذكر عبد الرَّزَّاق عن إبراهيم النَّخعيِّ أنَّه كان لا يرى بأساً أن يقولَ: ما شاء الله ثمَّ شئت. قوله: وهل يقول: أنا بالله ربّك؟ ذكره بالاستفهام لعدمِ ثبوتِ أحدِ الأمرين عنده، وهما جواز القولِ بذلك وعدمه، ولكن روى عبد الرَّزَّاق عن إبراهيم النَّخعيِّ أنَّه كان يكره أن يقول: أعوذُ باللهِ وَبِكَ، حتَّى يقولَ: ثمَّ بِكَ، والعلَّة في ذلك ما ذكرناه, وهو أنَّ بالواو يلزم الاشتراك، وبكلمة: ثمَّ لا يلزم؛ لأنَّ مشيئة الله مُتقدِّمة.اهـ. وقد قال اللهُ تعالى: {وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله}, وقال تعالى: {وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وانعمت عليه}, وغير ذلك.

[٤] فتاوي عثماني١: ٧٨ معزيَّاً إلى الدُّرِّ. «[و] الأصحُّ أنَّ الحالِفَ (لم يكفر) سواءٌ (علَّقَه بماضٍ أو آتٍ) إنْ كان عنده في اعتقاده أنَّه (يمين وإن كان) جاهلاً. و(عنده أنَّه يكفر في الحلف) بالغموس وبمباشرة الشرط في المستقبل (يكفر فيهما) لرضاه بالكفر», ومثله في البزَّازيَّة.

[٥] واعلَمْ أنَّ قدماء الفلا سفة ذهبُوا إلى أنَّ الفلك مُتحرِّك، والأرض ساكنة. وتحقَّق الآن بعد المشاهدات بالآلات، أنَّ المتحرِّك هو الأرض، وأنَّ السَّيَّارات سوابح في الجوِّ. (فيض الباري).

[٦] ويكفر إنْ كان عالماً على الأصحِّ (الهنديَّة). لكن في (التَّعليقات): والصَّوابُ لَا [يكفر]؛ لأنَّ المقصودَ بالتَّصغير، المنادى.

[٧] كذا في التَّاتارخانيَّة.

(١٤) التَّلفُّظ بِلَو وَلولا في الماضي والمستقبل[1].

(١٥) الاعتقاد بإمكان مغفرة الله تعالى لِلكُفَّار يومَ القيامة ونجاتهم من النَّار[2].

(١٦) تصوُّر الشَّيخ عند ذِكْرِ الرَّبِّ تبارك وتعالى[3].

---

[1] قال ابن عبَّاس في الآية: "الأنداد هو الشِّركُ؛ أخفَى مِن دَبِيْبِ النَّمْلِ على صفاة سوداء في ظلمة اللَّيل، وهو أن تقولَ: لولا كلبةُ هذا؛ لأتانا اللُّصوص، ولولا البَطُّ في الدَّار؛ لأتى اللُّصوص, وقولُ الرَّجل لصاحبه: مَا شاءَ اللهُ وشئْتَ، وقولُ الرَّجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلان, هذا كُلُّه به شرك" رواه ابن أبي حاتم بسندٍ جيِّد. وروى ابن ماجه بسندٍ صحيحٍ: "وإيَّاكَ وَاللَّوْ، فإنَّ اللَّو تفتحُ عملَ الشَّيطان". قال في الفتحِ: قال الطَّبريُّ: النَّهيُ مَخصوصٌ بالجزم بالفعل الَّذي لم يقعْ, فالمعنى: لا تقلْ لِشَيءٍ لم يقعْ: لو أنِّي فعلتُ كَذَا؛ لَوَقَعَ قاضياً بتحتُّمِ ذلك غير مُضمرٍ في نفسِكَ شرطَ مَشيئةِ الله تعالى, وما ورد مِن قولِ لو؛ مَحمولٌ على ما إذا كان قائله موقناً بالشَّرطِ المذكور, وهو أنَّه لا يقعُ شيءٌ إلَّا بمشيئةِ اللهِ وإرادته, وهو كَقول أبي بكرٍ في الغارِ: لو أنَّ أحدَهُم رفعَ قدمَهُ لَأبصرَنَا, فجزمَ بذلكَ معَ تيَقُّنِهِ أنَّ اللهَ قادرٌ على أن يصرفَ أبصارَهم عنهما بعمىً أو غيرِهِ, لكن جرى على حُكمِ العادةِ الظَّاهرة, وهو موقنٌ بأنَّهم لو رفعُوا أقدامَهُم لمْ يُبصروهما إلَّا بمشيئةِ اللهِ تعالى. انتهى ملخَّصاً ... وقال القرطبيُّ في المفهم: ليس المرادُ تركَ النُّطق بلو مُطلقاً؛ إذ قد نطقَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بها في عدَّة أحاديث, ولكنَّ محلَّ النَّهي عن إطلاقها إنَّما هو فيما إذا أُطلِقَت مُعارضةً للقدرِ معَ اعتقادِ أنَّ ذلك المانعَ لو ارتفعَ؛ لوقعَ خلافُ المقدورِ؛ لَا مَا إذا أخبر بالمانع على جهة أن يتعلَّقَ به فائدة في المستقبل, فإنَّ مثلَ هذا لا يختلف في جوازِ إطلاقِهِ اهـ مُلخَّصاً. أقولُ: فَلِدَفْعِ هذه التَّوهُّمات؛ وضعَ الإمامُ البخاريُّ في صحيحِهِ: باب مَا يجوزُ مِنَ اللَّو.

[2] قال سراجُ الدِّينِ النُّعمانيُّ في اللُّباب: ويدخلُ في حُكمه وسعةِ رحمتِهِ مغفرةُ الكفَّار، ولكنَّه أخبرَ أنَّه لا يغفرُ لهم، وهو لا يُخلف خبره. اهـ. ومسألةُ إمكانِ مَغفرةِ الكفَّار مِمَّا شدَّدَ فيه بعضُ النَّاس, وألزمُوا على الدِّيوبنديَّة بعضَ إلزاماتٍ, منها: أنَّ مَغفرةَ الكفَّار لو كانت جائزةً؛ لَلَزِمَ إمكان الكذبِ عليه تعالى, وهو قبيحٌ. ومن ثمَّ سَمَّى رأسُ أهلِ البدعةِ (أحمد رضا خان البريلويُّ) الدِّيوبنديَّة بالوهابيَّة الكذَّابيَّة. قال مولانا خليل أحمد السَّهارنفوريُّ: الأصلُ فيه أنَّه وقعَ نزاعٌ بيننا وبين المنطِقيِّينَ مِن أهلِ الهندِ والمبتدعة منهم في مقدوريَّةِ خلافِ مَا وعدَ به الباري سبحانه وتعالى أو أخبرَ أو أراده وأمثالها, فقالوا: إنَّ هذه الأشياءَ خارجة عن القدرةِ القديمةِ مستحيلٌ عقلاً لا يمكن أن يكونَ مَقدوراً له تعالى، واجب عليه ما يُطابق الوعدَ والخبرَ والإرادةَ والعِلْم. وقلنا: أمثالُ هذه الأشياء مَقدورٌ قطعاً؛ لكنَّه غيرُ جائزِ الوقوعِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: شرعاً وعقلاً عندَ الماتريديَّة, وشرعاً فقط عند الأشاعرةِ, فاعترضُوا علينا بأنَّه إنْ أمكنَ مَقدوريَّة هذه الأشياء؛ لزمَ إمكان الكذب, وهو غيرُ مَقدورٍ قطعاً, ومستحيلٌ ذاتاً, فأجبْنَا بأجوبةٍ شَتَّى, [خلاصتها أنَّه ممكنٌ وليسَ بواقع], فَفِي المواقف: لا يُقالُ إنَّه [وقوع مغفرة مُرتكب الكبيرة] يستلزم جوازهما [الخلف والكذب], وهو أيضاً محالٌ؛ لأنَّا نقولُ: استحالتُهُ ممنوعةٌ, كيف؛ وهما مِنَ الممكنات الَّتي تشملها قدرتُهُ تعالى اهـ؟.

وفي شرح المقاصد: المنكرون لِشمولِ قدرةِ الله تعالى طوائف, منهم المجوس القائلون بأنَّه لا يقدرُ على الشُّرور حتَّى خلق الأجسام المؤذية, وإنَّما القادر على ذلك أهرمن. ومنهم النظام وأتباعه القائلون بأنَّه لا يقدر على خلقِ الجهلِ والكذبِ والظُلْمِ وسائرِ القبائح, إذ لو كان خَلْقُها مقدوراً له؛ لجازَ صدورُها عنه, واللَّازمُ باطلٌ, والجواب: لا نُسلِّم قبحَ شيءٍ بالنِّسبة إليه تعالى, كيف؛ وهو تصرّف في مُلْكِهِ, ولو سَلِمَ؛ فالقدرةُ عليه لا تُنافي امتناعَ صدوره عنه؛ نظراً إلى وجودِ الصَّارفِ وعدمِ الدَّاعي وإنْ كان مُمكناً في نفسِهِ اهـ. وَلَا يَخفى أنَّ هذا ألَيَقُ وأدخلُ بالتَّنزيهِ؛ إذْ لا شكَّ أنَّ الامتناع عنها مِن بابِ التَّنزيهات, فَلْيسبر العقل في أنَّ أيَّ الفَصلين أليق بالتَّنزيه؟ أهوَ القدرةُ عليه مع الامتناع مختاراً لذلك؟ أو الامتناع لعدمِ القدرةِ عليه؟ اهـ. (المسايرة وشرحها المسامرة), ولذا؛ قالَ الشَّريف المحقِّق أنَّه من الممكنات, وحصول العِلمِ القطعيِّ لعدم وقوعِهِ في كلامِهِ تعالى بإجماعِ العلماءِ والأنبياءِ عليهم السَّلام لا يُنافي إمكانه في ذاتِهِ (كلنبوي على شرح العقائد العضديَّة للدَّاوني), وعندَ الأشاعرةِ كسائر الخلقِ القطع بعدم اتِّصافِهِ تعالى بشيءٍ من القبائح دونَ الاستحالةِ العقليَّة (التَّقرير والتَّحبير).

تنبيهٌ هامٌّ: وأمَّا قولُ بعضِ مُبتدعةِ الهندِ أنَّ مولانا رشيد أحمد كنكوهي قائلٌ بانتسابِ الكذبِ بالفعلِ إليه تعالى؛ فَكذبٌ بالفعلِ عليه رحمه الله تعالى, وهذا نصُّ كلامِهِ الَّذي صدرَ في الفتاوي الرَّشيديَّة: إنَّ اللهَ مُنزَّهٌ أنْ يَتَّصِفَ بصفةِ الكذب, وليسَ في كلامِهِ شائبةُ الكذب أبداً, وَمَن أصدقُ مِنَ اللهِ قِيْلاً؟ وَمَن يعتقدْ أنَّ اللهَ تعالى يكذب؛ فهو كافرٌ مَلعونٌ قطعاً, ومُخالفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأُمَّةِ اهـ. ولمزيدِ التَّحقيقِ راجعْ "المُهَنَّد على المفنَّد" والفتاوي المحموديَّة :٢٥٧/١, والمُهَنَّد :السَّيْف المطبوع من حَدِيد الْهِنْد. (الوسيط).

[3] الظَّاهر مِن كلامِ المشايخ النَّقشبنديَّة أنَّهم يتصوَّرون مشايخَهُم عندَ الذِّكْرِ علاجاً لا ثواباً كَجليسٍ صالحٍ لِرَفْعِ التَّشويشِ والوساوسِ كما في الفريديَّة: ٣٦٦/١, وهذا القدرُ جائز ليس بِكُفرٍ وَلَا حرام, **راجع ارشاد المفتين :٣٥٤/١ معزيا الى مجموعة الفتاوى و بذل**

(١٧) ظهور الكلمات الكفرية من السكران.[١]

قيل: وادِّعاءُ سماعِ كلامِ اللهِ التَّكويني.[٢]

مَا لا يجبُ أن نعتقدَ بِهِ, بل الأفضلُ التَّوقُّف عنه:

١. **كونُ أَبَوَي رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مِن أهلِ الجنَّةِ أو النَّار[٣].**

٢. **كونُ الخضرِ حيَّاً أم لا؟[٤]**

٣. **تعيين مَا يتعلَّق بالأنبياءِ؛ كأسماءِ آبائِهم وأبنائِهم وأُمَّهاتِهم وإخوانهم.**

المجهود نعم: ليس بِلازِمٍ وَلَا سُنَّة وَلَا مُستحبٍّ, ومِن ثمَّ قالَ مولانا محمَّد عمر سربازيُّ الصُّوفيُّ: قلتُ لِشَيخي: إنِّي لا أتصوَّرُ الشَّيخَ عند الذِّكْرِ؛ فأجازني.

لكن فى عصرنا استفاد منه بعض الجهال سوء استفادة او تُصُور ان تصور الشيخ كاف للنجاة نسى ذكر الله تعالى وجعل تصور الشيخ مقصدا اصليا فمنع العلماء من تصور الشيخ بهذه الصفة وقالوا ان من يفعله مشرك الحقانية : ١/ ٢٠٨

وقال مولانا رشيد احمد گنگوهى : ويخاف على اهل العصر لما فيه من شائبة الشرك وعبادة الصنم ولا حاجة اليه جند اهم مسائل :٢/ ٤٠وباقيات فتاوى رشيدية:٤٢٥ وخير الفتاوى :١/ ٣٦٥

[١] فتاوى حقانية :١/ ٢٥٦ معزيا الى بدائع الصنائع

[٢] قال فى جامع الفتاوى : ٥٨/١: الكلام مع الله مشافهة وبطريق الوحى خاصة الانبياء عليهم السلام ومدعيه كافر لكن بطريق الهام يحصل لعامة المؤمنين لكن لا يطلق عليه الكلام عرفا (امداد المفتين ١٢٨) اقول بقى لو ادعى المشافهة دون الوحى بل التكوين فقط فالظاهر انه ليس بكفر ففي تفسير الجلالين:{وإذ قلتم} وقد خرجتم مع موسى لتعتذروا إلى اللهِ من عبادة العجل وسمعتم كلامه: {يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة} اهـ, وهذه الرِّواية مذكورةٌ في ابن كثير والبيضاويِّ والطَّبريِّ وغيرها, وأنا لا أُريد إثباتَ سَنَدِهَا, فَهِيَ مِن قولِ محمَّد بن اسحاق, لكنَّ الكلامَ في أن نقل هوءلاء السَّادة الرِّاوية دليلٌ على عدمِ تكفيرِ مَنِ ادَّعَى سماعَ كلامِ اللهِ في التَّكوين, وعليه يحمل بعض الحكايات الواردة في شأن بعض المشايخ.

[٣] وبالجملةِ كما قالَ بعضُ المحقِّقين: إنَّه لا ينبغي ذِكْرُ هذه المسألةِ إلَّا معَ مزيدِ الأدب. وليست من المسائل الَّتي يضرُّ جهلُهَا أو يُسأل عنها في القبرِ أو في الموقف، فَحِفْظُ اللِّسانِ عن التَّكلُّم فيها إلَّا بخيرٍ؛ أَوْلَى وأسلَم.

[٤] وفى فتاوى حقانية : ١/ ١٦٥ : حياة الخضر عليه السلام ووفاته لا تتعلق به عقيدة شرعية فإن قال قائل بحياته عن دليل لا اشكال فى عقيدته و من هو قائل بوفاته فهو مسلم ايضاً لكن الاحوط منهما انه مات لما فى البحر المحيط : **والجمهور على أنه مات.** اهـ وما ثبت من ملاقاة بعض الاولياء معه فقال فيه مولانا قاضى ثناء الله بانى بتى :**ولا يمكن حل هذا الاشكال الّا بكلام المجدد للالف الثاني رضي الله عنه فانه حين سئل عن حيوة الخضر عليه السلام ووفاته توجه الى الله سبحانه مستعلما من جنابه عن هذا الأمر– فراى الخضر عليه السلام حاضرا عنده فساله عن حاله فقال انا والياس لسنا من الاحياء لكن الله سبحانه اعطى لارواحنا قوة نتجسد بها ونفعل بها افعال الاحياء اهـ تفسير المظهرى**

تَتِمَّة: مَا شاعَ ولَمْ يثبتْ مِنَ العقائد:

١. **لمْ يثبتْ أنَّ الجنانَ ثمانيةٌ, منها: جنَّة الشَّداد[1] , والرَّاجح أنَّها أربعة[2] , والأرجحُ أنَّ علمَها عندَ الله.**

٢. **وجود طبقة الزَّمهرير في جهنَّم لمْ يثبت بدليلٍ قطعيٍّ[3].**

٣. **مَا يُقالُ إنَّ السَّماواتِ السَّبع مِن جنسٍ كَذَا وكَذَا؛ لمْ يثبتْ بحديثٍ صحيحٍ مَرفوع [4].**

٤. **ما شاعَ أنَّ بعضَ الحيواناتِ يدخلُ الجنَّةَ؛ لمْ يثبتْ[5].**

---

[1] وفي الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (مرعي بن يوسف المقدسيُّ الحنبليُّ): و[ممَّا لا سندَ لها]قصَّة جنَّة شَدَّاد إرم ذَات الْعِمَاد. اه وقال في الفريديَّة:١/٢٧٨: لمْ يوجد ثبوت جنَّةٍ شداد في القرآن والحديث, وهذا مِنَ الإسرائيليَّاتِ, يحتمل أن يُرادَ بِهِ الجنَّة بالمعنى اللُّغويِّ: الحديقة, والاعتقاد بأنَّها جنَّة ثامنة ويدخلها المسلمون جزاءً لهم؛ مُخالفٌ للمعقولِ والمنقولِ اه.

[2] قِيْلَ: الجنَان ثمانية, وقِيْلَ: سبعة, [وقِيْلَ: إنَّها واحدة, وهذه الأسماء: "الفردوس", "عدن", "الخلد", "النَّعيم", "المأوي", "دار السَّلام", "دار الجلال"] جاريةٌ عليها لتحقُّق معانيها. كذا في العقائدِ الإسلاميَّةِ لسعيد حوّى, ونسبه إلى الجمهور] وقيل: أربعة, وهو الرَّاجح, صرَّحَ بِهِ أبو ليث السَّمرقنديُّ وابنُ العربيِّ شارح التِّرمذيِّ, وهو الظَّاهر مِن قولِهِ تعالى: {وَلِمَنْ خافَ مقامَ ربِّهِ جنَّتان}, معَ قولِهِ تعالى: {ومن دونهما جنَّتان}, وكذا هو الظَّاهر مِن قولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إنَّ في الجنَّةِ جنَّتَيْنِ مِن فضَّةٍ؛ آنيتُهُمَا وَمَا فيهما, وجنَّتَيْنِ مِن ذهبٍ؛ آنيتُهُمَا وَمَا فيهما» رواه التِّرمذيُّ اه (منهاج السُّنن شرح التِّرمذيِّ لمفتي فريد).

[3] قال مولانا رشيد أحمد في أحسن الفتاوي: ١/ ٥٢٩ رسالة (مجال التَّحرير لخيال الزَّمهرير): مَا تعريب كلام, وخلاصته: ١) إنِّي لمْ أَجِدْ ثبوتَ طبقةِ الزَّمهرير في جميع كتب السُّنَّة. ٢) بل ذُكِرَ في القرآن: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا (٢٤)}, وهي نكرةٌ في سياق النَّفي؛ فتفيد العموم, ويُفيد السِّياق السَّلبَ الكُلِّيَّ لِوجودِ زمهرير, وتخصيصُ البرد المذكور بالنَّافع ليسَ بصحيح. ٣) في اصطلاحِ القرآن والحديثِ: جهنَّم مُرادفٌ للنَّار. ٤) لا بُدَّ مِن ذِكْرِ هذه الطَّبقة في القرآن والحديث, ولا أقلَّ مِن ذكرها في كلام مَن يعتدُّ بِهِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين وأصحابِ المذاهب الأربعة.

قالَ: وأمَّا المراد مِن حديث: «واشتكت النَّار إلى ربِّها، فقالَتْ: يا ربِّ أكلَ بعضي بعضاً، فَأَذِنَ لها بنَفَسَيْنِ: نَفَس في الشِّتاء ونَفَس في الصَّيف، فهو أشدُّ مَا تجدونَ من الحرِّ، وأشدُّ مَا تجدونَ مِنَ الزَّمهرير»؛ أنَّ النَّارَ إذا أخرجت نَفَسَها؛ يكون سبباً للحرِّ الشَّديد, وأمَّا إذا أدخلَتْ نَفَسَها –يعني أخذتْهُ– يكون أخذُها سبباً لشدَّةِ البرد.

وقال في أخير الرِّسالة: وأمَّا ذِكْرُ بعضِ المفسِّرين الزَّمهرير في تفسيرِ كلمة غسَّاق؛ ليسَ بثابتٍ سنداً, بل ضعيفٌ مَصدراً, بل قِيْلَ: ومُخالفٌ لِسوق القرآن والأحاديثِ الصَّحيحة, ولو كان مَوجوداً؛ لَمَا اختلفَ فيه الصَّحابة رضي الله عنهم اه. نقلَ هذا التَّقرير عنه الشَّيخ مفتي محمَّد تقيُّ العثمانيُّ, وارتضاه الشَّيخ المحقِّق شمسُ الحقِّ الأفغانيُّ.

[4] وعن الرَّبيع بن أنس قالَ: "السَّماء الدُّنيا موجٌ مَكفوف، والثَّانية: صخرة، والثَّالثة: حديد، والرَّابعة: نحاس، والخامسة: فِضَّة، والسَّادسة: ذهب، والسَّابعة: ياقوت". رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط هكذا موقوفاً على الرَّبيع، وفيه أبو جعفر الرَّازيُّ، وثَّقَه أبو حاتم وغيره، وضعَّفَه النَّسائيُّ وغيره. وأخرج أبو الشَّيخ [في العَظَمَة]– بسندٍ واهٍ – عن سلمان الفارسيِّ قالَ: «السَّماء الدُّنيا: مِن زُمرُّدة خضراء واسمها رقيعاء، والثَّانية: مِن فضَّة بيضاء واسمها أزقلون، والثَّالثة: من ياقوتة حمراء واسمها قيدوم، والرَّابعة: من دُرَّة بيضاء واسمها ماعونا، والخامسة: من ذهبةٍ حمراء واسمها ريقا، والسَّادسة: من ياقوتة صفراء واسمها دقناء، والسَّابعة: مِن نور واسمها عريبا» (أسرار الكون), فَلِذَا قالَ الهريُّ في حدائقِ الرُّوح والرَّيحان: "ولكن مَا وردَ فيه نقل".

[5] التَّوضيح: ذكر في الأشباهِ أنَّها [الَّتي تدخل الجنَّة]: كلبُ أصحابِ الكهف, وكَبشُ إسماعيل، وناقةُ صالح, وحمار عُزَير، وبُراقُ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم اه. وفي بعضِ السِّيَرِ: عِجْلُ إبراهيم, وكَبشه الَّذي فَدَى بِهِ ابنَه، وحوتُ يونس، وبقرةُ قومِ موسى المذكورة في سورةِ البقرة، وناقةُ صالح وفصيلها، وكلبُ أهلِ الكهف، وفأرةُ سبأ، وهُدْهُد سليمان ونملتُه، وحمارُ عُزَير، وناقةُ سيِّدنا محمَّد وبغلتُهُ وحمارُهُ يعفور اه. فقد اختلفُوا في عددها وتعيينها.

- والدَّليل على ضعفِ هذهِ العقيدةِ أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قالَ: « لا يدخل الجنَّةَ إلَّا مُؤمن», وهذه الحيوانات ليست بمؤمنةٍ إيماناً كسبيَّاً, وليس لهم إيمانٌ فطريٌّ.

٥. (أنَّ النَّاسَ يُدعَون باسمِ أُمَّهاتِهِم يومَ القيامة) لمْ يثبتْ؛ بل يُدعونَ باسمِ آبائِهِم, يُقالُ: «هذه غدرة فلان ابن فلان»[١].

٦. ما اشتُهِرَ أنَّ أجسادَ الشُّهداءِ لا تأكلُهُا الأرضُ وَلَا تتغيَّر؛ لمْ يثبتْ[٢], ويُمكن لِبعضهِم كرامةً لهم[٣].

٧. الزَّواج بينَ يوسفَ عليه السَّلام والَّتي راودَتْهُ[٤], وبينَ سُليمان عليه السَّلام وأميرة اليمن[٥] لمْ يثبتْ.

٨. كونُ أب زوجةِ موسى عليه السَّلام شُعيباً عليه السَّلام.

٩. وكونُ وزيرِ ذي القَرنين خضراً.

- ولو سَلِمَ أنَّ لهم إيماناً فطريَّاً؛ فَجميعُ الحيوانات مُشتركة فيه, وَلَا وجهَ لِتخصيص هذه بدخول الجنَّةِ إذا كان المعيار هو وجود الإيمان الفطريِّ.
- ولو كانَ مُجرَّدَ ذِكْرِ حيوان مع نبيٍّ من الأنبياءِ في القرآن دليلاً على دخولِهِ الجنَّة؛ فَلِماذا لا تدخل غنم موسى؟ والقُمَّل والضَّفادع والجراد؟ ولماذا لا يدخل الجنَّة مع كلِّ نبيٍّ أو رسولٍ أو وليٍّ حيوان؟.
- بل الظَّاهر من النُّصوص أنَّ لِلكلب والحمار والإبل تعلُّقاً بالشَّيطان, فَلِذا وردَ في الأوَّلَيْنِ أنَّهما يقطعانِ الصَّلاةَ, وَوردَ عدمُ جوازِ الصَّلاةِ عندَ الإبل, فإنَّه شيطان, ونُهِيَ في الصَّلاة عن تدبيح الحمار، وإقعاء الكلب، وبروك الجمل، وقالَ في الدُّرِّ المنثور: إنَّ الكلبَ والحمار لا يُسبِّحانِ اللهَ تعالى, ويُستبعد دخولُ مَا له تعلُّقٌ بالشَّيطان الجنَّةَ, واللهُ أعلمُ.

[١] وقال ابنُ بطال: في هذا الحديث رَدٌّ لِقَولِ مَن زعمَ أنَّهم لا يُدعون يومَ القيامةِ إلَّا بأُمَّهاتِهِم سِتراً على آبائِهِم. وهو حديثٌ سندُهُ ضَعيفٌ جدَّاً, أخرجَهُ الطَّبرانيُّ مِن حديث ابن عبَّاس، وأخرجَ ابنُ عدي من حديث أنس مثلَه وقالَ: مُنكَر. أوردَهُ في ترجمةِ إسحاق بن إبراهيم الطَّبريِّ. قال ابنُ بطال: والدُّعاء بالآباءِ أشدُّ في التَّعريف, وأبلغُ في التَّمييز. وفي الحديث: جوازُ الحكم بظواهر الأمور. قُلْتُ: وهذا يقتضي حملَ الآباءِ عَلَى مَن كان ينسب إليه في الدُّنيا؛ لا على مَا هو في نَفْسِ الأمرِ وهو المعتمد، اه (فتح الباري). وقال في مَوضعٍ آخَر: قال ابنُ دقيق العيد: وإنْ ثبتَ أنَّهم يدعون بأُمَّهاتِهِم؛ فقد يخصُّ هذا من العموم.

وما يُقال إنَّهم يُدعَون باسمِ أُمَّهاتِهِم لأجلِ سيِّدنا عيسى عليه السَّلام أو لأجلِ أولادِ الزِّنَا؛ فَلَا دليلَ فيه؛ لأنَّ عيسى عليه السَّلام يدعو ويفتخرُ باسمِ أُمِّه في الدُّنيا والآخرة, وأمَّا أولادُ الزِّنَا؛ فَهُم يُدعونَ باسمِ مَن ينتسب به في الدُّنيا, ولا يلزمُ منه كذب؛ لأنَّه حكم على الظَّاهر, وإلَّا؛ فقد نسب كثيرٌ من النَّاس المسلمين والكفَّار إلى آبائِهِم الظَّاهريَّة معَ عدمِ اليقين بآبائِهِم الحقيقيَّة, ثمَّ لا يخفى عليكَ أنَّه لَا فائدة في دعائِهِم باسمِ أُمَّهاتِهِم إنْ كانَ المرادُ التَّعريف بهم؛ لأنَّ النَّاسَ لا يعرفونَ أُمَّهاتهم, وزيادة التَّحقيق في أحسن الفتاوي.

[٢] وأمَّا القولُ بحياةِ هذا الجسدِ الرَّميم مع هدم بنيتِهِ وتفرُّقِ أجزائِهِ وذهاب هيئتِهِ وإنْ لم يكن ذلك بعيداً عن قدرةِ مَن يبدأ الخَلْقَ ثمَّ يُعيدُهُ, لكن ليس إليه كثيرُ حاجةٍ وَلَا فيهِ مَزيدُ فَضْلٍ وَلَا عظيمُ مِنَّةٍ؛ بل ليسَ فيه سِوَى إيقاع ضَعفةِ المؤمنين بالشُّكوك والأوهامِ وتكليفهم مِن غيرِ حاجةٍ بالإيمانِ بِمَا يعدُّونَ قائلَه مِن سَفَهةِ الأحلامِ, وما يُحكى مِن مُشاهدةِ بعضِ الشُّهداءِ الَّذين قُتِلُوا منذُ مئاتِ السِّنين وأنَّهم إلى اليوم تشخبُ جروحهم دماً إذا رُفِعَت العصابة عنها؛ فَذلك ممَّا رواه هيان بن بيان, وما هو إلَّا حديث خرافة, وكلام يشهد على مُصدِّقِيْهِ تقديم السَّخافة. (تفسير روح المعاني). تقول العربُ لِمَن لَا يُعرَفُ أصلُهُ أو نَسبُه: هو هيان بن بيان، انظرْ فتح الباري.

فائدة : وفي البحر: "ويُجْعَل الحَنُوطُ لِلشَّهِيدِ كَالْمَيتِ" اه. أقول: وبه كان يعمل المجاهدون في عصر الصَّحابة ش, وهذا يدلُّ على أنَّهم لم يكونوا يعتقدونَ أنَّ أجسادَ الشُّهداءِ محفوظة, وإلَّا؛ لَمَا استعملُوا الحنوطَ الَّذي يُستعمل لِدَفع خرابِ البدنِ سريعاً.

[٣] نعم: تُحسِنُ الظَّنَّ بإخوانِنَا الَّذين قُتِلوا في سبيل الله أن يكرمَهم اللهُ فيحفظ أجسادهم, لكنَّ سوءَ الظَّنِّ بمَن تفتَّتَ جسدُهُ وهو مقتول في سبيل الله؛ جهلٌ, لا سيَّما وأنَّ الأسلحةَ في عصرنا ناريَّةٌ مَحضة, بل قد يشوبها الكفَّارُ أحياناً ببعضِ السُّمومِ لتسريع خرابِ الأجسادِ لِتوهينِ عقائدِ العوامِّ.

[٤] بل لم يثبتْ أنَّ اسمَها زليخى فريديه: ١/ **وفتاوى حقانية :٢٧١/١**

[٥] بل لم يثبتْ أنَّ اسمها بلقيس.

١٠.	**وكونُ عذابِ القبر يُرفع يومَ الجمعةِ, ثمَّ لا يعود أبداً؛ لم يثبتْ بحديثٍ صحيح, وما وردَ فيه ضعيف.**[١]

١١.	**إرائة تصويره عليه السَّلام عندَ سؤالِ المَلَكَيْنِ: «مَن هذا؟» في القبر لمْ يثبت**[٢].

١٢.	**ما اشتُهِرَ أنَّ النَّبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلام يومَ الجمعةِ يسمعُ الصَّلاة عليهِ بِنَفْسِهِ لا دليلَ عليه**[٣].

١٣.	**ما اشتُهِرَ أنَّ عندَ الصَّلاةِ عليه؛ تحضرُ روحُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ لم يثبتْ.**

١٤.	**كونُ الشَّيطانِ أُستاذاً للملائكةِ لم يثبت**[٤].

١٥.	**كونُ الإمامِ الأعظم تلميذاً لِجعفر الصَّادق,**[٥] **والمقولة المشهورة: «لولا السَّنتانِ؛ لَهَلَكَ النُّعمان» لم تثبت**[٦]

---

[١] وفي الرَّدِّ: وَالْعَاصِي يُعَذَّبُ وَيُضْغَطُ, لَكِنْ يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتَهَا, ثُمَّ لَا يَعُودُ, وَإِنْ مَاتَ يَوْمَهَا أَوْ لَيْلَتَهَا؛ يَكُونُ الْعَذَابُ سَاعَةً وَاحِدَةً وَضَغْطَةُ الْقَبْرِ ثُمَّ يُقْطَعُ. (انتهى) وَهَذَا يدلُّ على أنَّ عُصاةَ الْمُسلمين لَا يُعَذَّبُونَ سوى جُمُعَةٍ وَاحِدَة أو دونَهَا, وَأَنَّهُمْ إذا وصلُوا إلَى يَوْم الْجُمُعَة؛ انقطع, ثمَّ لَا يعود, وَهُوَ يَحْتَاج إلَى دَلِيل (انتهى شرح الصُّدور). نعم: ثبتَ في الجملةِ أنَّ مَن ماتَ يومَ الجمعةِ أو ليلةَ الجمعةِ؛ يُرفع العذابُ عنه, إلَّا أنَّه لا يعود إليه إلى يومِ القيامةِ؛ فَلَا أعرفُ له أصلاً, وكذا رفعُ العذابِ يومَ الجمعةِ وليلتها مُطلقاً عن كلِّ عاصٍ, ثمَّ لا يعود إلى يومِ القيامةِ؛ فإنَّه باطلٌ قطعاً (شرح الفقه الأكبر للقارى ص ١٠١, ١٠٢) وأحسن الفتاوي : ١٠ / ٤٣٤. قَالَ اليافعيُّ: وَيُحْتَمل اختصاصُ ذَلِك (رفع العذاب) بعصاةِ الْمُسلمين دونَ الْكفَّار (شرح الصُّدور). أقولُ: وهو الموافقُ لِظاهرِ القرآن: {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا}, والله أعلَم.

تنبيه مُهمٌّ: وهذا كُلُّه على تقديرِ صحَّةِ أحاديثِ رفعِ العذابِ يومَ الجمعة, مع أنَّها ضعيفةٌ سقيمةٌ, ففي العُرف الشَّذيِّ: ما صحَّ الحديثُ في فضل موتِ يوم الجمعة، ولو صحَّ بالفَرض؛ لكان الفضلُ مِن عدم السؤالِ لِمَن ماتَ يومَ الجمعة؛ لَا مَن ماتَ قبلَ وأخَّر دفنه إلى يوم الجمعة. اهـ

قلت: وقد ضعَّفَه الحافظُ في الفتح, وكذا المباركفوريُّ في تحفةِ الأحوذيِّ, وتوهَّمَ بعضُهم أنَّ أحمد شاكر صحَّحَه في تعليقه على مُسندِ أحمد, وليس كما توهَّم, نعم قال الألبانيُّ في أحكامِ الجنائز: وله شواهد عن أنس وجابر بن عبد الله، وغيرهما, فالحديثُ بمجموع طُرُقِهِ حسنٌ أو صحيح, لكنَّ أكثرَ مشايخنا لا يرضونَ بتَصحيحِهِ وَلَا تَضعيفِهِ, والله أعلم.

[٢] وفي فيض الباري: قولُهُ: (هذا الرَّجل), وفي «تنوير الحوالك»: أنَّه إشارة إلى المعهود في الذِّهن. **راجع جامع الفتاوى : ٨١/١**
وفي أحسن الفتاوي: ٥١٠/١ : ظهور تصويره عليه الصَّلاةُ والسَّلام في القبر مُحتمل, لكنَّ الظَّاهر من الأحاديث والمتبادر إلى العقلِ أنَّ المذكورَ إنَّما هو اسْمُهُ السَّامي وصفاته العالية. (فيُقالُ له: ما عِلْمُكَ) مبتدأ؛ خبرُهُ: (بهذا الرَّجل) محمَّد – صلَّى الله عليه وسلَّم –، ولم يَقُلْ: برسولِ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَم –، لِئلَّا يصيرَ تلقيناً لِحجَّتِهِ، قالَ عياض: قِيْلَ: يُحتمل أنَّه مثل للميت في قبره، والأظهر أنَّه سُمِّيَ له، انتهى. أي: لأنَّه الظَّاهر المتبادر مِن قوله في الصَّحيحين، عن أنس: فيقولان: مَا كنت تقول في هذا الرَّجل؟ وكذا في رواية ابن المنكدر، عن أسماء عند أحمد، (إرشاد القاري) اهـ.

[٣] قال الشَّيخُ ابن حجر الهيتميُّ وغيره: ويوم الجمعة كَغيره في أنَّ النَّبيَّ يسمع بأُذنيه الصَّلاة عليه إنْ كانَت بحضرته بين يديه، وإلَّا؛ فَتبلِّغُهُ الملائكة إيَّاها، وَمَا اشتُهِرَ مِن قول العامَّةِ أنَّ النَّبيَّ ليلةَ الجمعةِ [أو يومَها] يسمع بأذنيه الصَّلاةَ عليه؛ محمولٌ على ما ذكر اهـ. (دليل الفاتحين, شرح رياض الصَّالحين ٦:٦٢٧).

[٤] إبليس المعلون كان عابداً, وكونه أستاذاً للملائكة؛ كلامٌ لَا أصلَ له، ولم يثبتْ في الأحاديث وَلَا الرِّوايات الإسرائيليَّة, بل هو من جملات الوعَّاظ فقط. (الفريدية : ٤٤٧/١).

[٥] راجع آب كى مسائل : ٤٣٧/١

[٦] وفي مُختصرِ تُحفة الاثني عشريَّة: وهذا أبو حنيفة – رضي الله تعالى عنه – وهو هو بينَ أهلِ السُّنَّةِ كان يفتخرُ ويقول بأفصح لسان: لولا السَّنَتانِ؛ لَهلكَ النُّعمان، يُريد السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَحِبَ فيهما لأخذِ العِلْمِ الإمامَ جعفر الصَّادق – رضي الله تعالى عنه –.اهـ قُلْتُ:

١٦.   ما اشتُهِرَ أنَّ النَّبيَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلام كانَ مِن جنسِ النُّوْرِ[1], وأنَّه وُلِدَ مَختوناً وَلَم يكن له ظِلٌّ[2] لم يثبت[3].

١٧.   أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أوَّلَ مَا ولدَ قالَ: «أُمَّتِي أُمَّتِي», وآخر مَا تكلَّمَ؛ تكلَّمَ بـ: «أُمَّتِي أُمَّتِي»؛ لَمْ يثبت.

١٨.   مَا اشتُهِرَ من أنَّهُ حينَ وُلِدَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام؛ طُفِئتَ نارُ المجوس, وكُسِرَ صنمُ هُبَل وغيرها؛ لم يثبت[4].

١٩.   ما اشتُهِرَ مِن أنَّ مولده عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كان في الثَّاني عشر من ربيع الأوَّل؛ لم يثبتْ, بل الثَّابت أنَّه في الثَّامِن من ربيع الأوَّل[5].

٢٠.   ما اشتُهِرَ أنَّ يس وَطه مِن أسمائِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: لمْ يثبتْ, وَلَا تجوزُ التَّسمية بهما[6].

٢١.   لمْ يثبتْ بحديثٍ صحيحٍ مَرفوعٍ أنَّ اسمَ مَلَكِ الموت عزرائيل[7].

هذا مِن أكاذيب الشِّيعةِ الَّتي لا تنتهي. (كشفُ الجاني محمَّد التِّيجاني). أقولُ: ولو ثبتَتْ؛ لم تقمْ قيامة, لكنَّ المرادَ دفعُ الأغراض السَّيِّئة, فإنَّها على تقديرِ ثبوتها كلمةُ حقٍّ يُرادُ بها الباطل (حقَّانيَّة مذهب الرَّوافض),

ومثلُها: «لولا عليٌّ؛ لَهَلكَ عُمَر».

[1] وللتَّحقيقِ راجِعْ بلوغ المرام لمولانا الدِّيوبنديِّ / ١٨٦–١٨٧ال

[2] وفي مُسند أحمد بسندٍ ضعيفٍ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ بَعِيرًا لِصَفِيَّةَ اعْتَلَّ ، وَعِنْدَ زَيْنَبَ فَضْلٌ مِنَ الإِبِلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِزَيْنَبَ: إِنَّ بَعِيرَ صَفِيَّةَ قَدْ اعْتَلَّ ، فَلَوْ أَنَّكِ أَعْطَيْتِيهَا بَعِيرًا, قَالَتْ: أَنَا أُعْطِي تِلْكَ الْيَهُودِيَّةَ. فَتَرَكَهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، حَتَّى رَفَعَتْ سَرِيرَهَا، وَظَنَّتْ أَنَّهُ لا يَرْضَى عَنْهَا، قَالَتْ: فَإِذَا أَنَا بِظِلِّهِ يَوْمًا بِنِصْفِ النَّهَارِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعَادَتْ سَرِيرَهَا. (تعليق شعيب الأرنؤوط): إسناده ضعيفٌ لجهالة شميسة, وسمَّاها حماد بن سلمة مرة: سميَّة.

[3] الفريديَّة.

[4] وقد كانَت رسالةُ محمَّد بن عبدِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم أخطرَ ثورةٍ عرفَها العالم للتَّحرُّرِ العقليِّ والمادِّيِّ، وكان جندُ القرانِ أعدلَ رجالٍ وعاهُم التَّاريخ، وأحصى فعالهم في تدويخ المستبدِّين، وكسر شوكتهم، طاغية إثرَ طاغية. فلمَّا أحبَّ النَّاسُ– بعدَ انطلاقِهِم مِن قيود العسف– تصويرَ هذه الحقيقة؛ تخيَّلُوا هذه الإرهاصات، وأحدثُوا لها الرِّوايات الواهية، ومحمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم غنيٌّ عن هذا كُلِّه؛ فإنَّ نصيبَه الضَّخمَ مِنَ الواقع المشرِّف يزهدنا في هذه الرِّوايات وأشباهها. (فقهُ السِّيرة للغزاليِّ).

[5] راجِعْ أحسنَ الفتاوي والرَّحيق المختوم.

[6] وأمَّا تسميةُ النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – به؛ فَلَا أصلَ له. قال ابنُ القيِّم – رحمه الله تعالى –: (وممَّا يمنع منه التَّسمية بأسماء القرآن وسورة مثل: طه، ويس، وحم، وقد نصَّ مالك على كراهة التَّسمية بـ ((يس)) ذكره السُّهيليُّ، وأمَّا مَا يذكره العوامُّ: أنَّ: يس، وطه، مِن أسماء النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلم – فغير صحيح، ليس ذلك في حديث صحيح، وَلَا حسن، وَلَا مُرسَل، وَلَا أثر عن صاحب، وإنَّما هذه الحروف مثل: الم، وحم، والر، ونحوها) انتهى. وعن أبي الطُّفيل– رضي الله عنه– قال: قال النَّبيُّ – صلَّى الله عليه وسلَّم –: «إنَّ لي عند ربِّي عشرة أسماء..», قال أبو يحي: وزعمَ سيف أنَّ أبا جعفر قال له: إنَّ الاسمين الباقيين: طه، ويس. فظاهرٌ أنَّ ذكرهما ليس في المرفوع، وإنَّما مِن كلام أبي جعفر. ثمَّ هذا الحديث ضعيف؛ لأنَّ في سنده: إسماعيل بن إبراهيم وسيف بن وهب التَّميميَّيْنِ (معجم المناهي اللَّفظيَّة) راجع أحكامَ القرآن لمفتي محمَّد شفيع.

[7] خلاصةُ كلامِ أهلِ العِلْم في هذا: أنَّه لا يصحُّ في تسميةِ مَلَكِ الموت بعزرائيل – وَلَا غيره – حديث، والله أعلم. (معجم المناهي اللَّفظيَّة) راجعْ تفسير ابن كثير.

٢٢. بعضُ الأسامي المشهورة [١] لمْ يثبتْ في المرفوعِ الصَّحيح كأسامي أصحابِ الكهف[٢] وإخوةِ يوسف: بنيامين وغيره, وهابيل وقابيل وبلقيس وآصف وصفوري وهاران واياذخت (اسم أُمِّ موسى) فلا نُصدِّقُها وَلَا نُكذِّبُها.

٢٣. لا يحكم عيسى عليه السَّلام بمذهب نعمان عليه الرَّحمة, وَلَا يُقلِّدُهُ, بل يحكم بالاجتهاد[٣].

٢٤. وَمَا يُقال إنَّ المهديَّ[٤] يُقلِّد أبا حنيفة؛ رُدَّ فِي المشربِ الورديِّ, بل هو مُجتهدٌ مُطلَق[٥].

٢٥. مَا اشتُهِرَ أنَّ الأنبياءَ كانُوا ١٢٤٠٠٠ لم يثبتْ بدليلٍ صحيح.

٢٦. مايقال «إن ادريس عليه السلام فى السماء حى» ضعيف أو اسرائيلى.[٦]

٢٧. لمْ يثبتْ بدليلٍ صريحٍ[٧] أنَّ الأرضَ ساكنة.[٨]

---

[١] في كتبِ التَّفسير وبين المفسِّرين, بل أخذها السَّلَف مِن أهل الكتاب.

[٢] وَلَا يجوز استعمالُها في رقية العقرب, فإنَّ مِن شرطِ جوازِ استعمالِ الرَّقي؛ فهمُ معناه والله اعلم. (معجم المناهي اللَّفظيَّة). نعم: جاء فيه بعضِ الآثارِ (تفسير ابن كثير).

[٣] أو بما كان يعلمُه قبل مِن شريعتنا بالوحي، أو بِمَا تعلَّمه منها وهو في السَّماء ، أو أنَّه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبيُّنا عليه الصَّلاة والسَّلام.

[٤] اشتُهِرَ في النَّاسِ التَّلفُّظ بكلمةِ المهديِّ هكذا «الإمام المهديُّ عليه السَّلام» مع أنَّ فيه شائبة من التَّشيُّع, إذ إضافةُ كلمةِ إمام في أوَّلِ أسامي بعض الرِّجال مِن خواصِّهِم, ومثلُهُ الإمام الحُسين والإمامُ الحسن, فلو كانت هذه الإضافة للاحترامِ فقط؛ فَلِمَ لَا يُقالُ: الإمامُ أبو بكر والإمامُ عُمَر مثلاً؟ أمَّا إضافة: عليه السَّلام في آخِرِ اسمِ غيرِ النَّبيِّ؛ فَمَكروهٌ عَلى الراجِح.

[٥] وَمَا يُقال إنَّ الإمامَ المهديَّ يُقلِّد أبا حنيفة؛ فَرَدَّهُ منلا علي القاريُّ في رسالته: المشرب الورديِّ في مَذهبِ المهديِّ, وقرَّرَ فيها أنَّه مُجتهدٌ مُطلَق، وردَّ فيها مَا وضعَهُ بعضُ الكذَّابين مِن قصَّة طويلة, حاصلها: أنَّ الخضرَ – عليه السَّلام – تعلَّمَ مِن أبي حنيفةَ الأحكامَ الشَّرعيَّة، ثمَّ علَّمَهَا لِلإمامِ أبي القاسِم القُشيريِّ، وأنَّ القُشيريَّ صنَّفَ فيها كتباً وضعَها في صندوق، وأمرَ بعضَ مُريديهِ بإلقائِهِ في جيحون، وأنَّ عيسى – عليه السَّلام – بعدَ نزولِهِ يُخرجُهُ مِن جيحون ويحكم بِمَا فيه، وهذا كلامٌ باطلٌ لَا أصلَ له، وَلَا تجوزُ حكايتُهُ إلَّا لِرَدِّهِ كما أوضحَهُ ط وأطالَ في رَدِّهِ وإبطالِهِ فَراجِعْهُ. (رَدُّ المحتار).

[٦] راجع فتاوى داذالعوم زكريا :١/٦٨

[٧] بل القرآن والحديث ساكتان عن حركة الأرضِ وسكونِها, فنحنُ لا نعتقدُ هذا وَلَا هذا, وَلَا ننكرُهما, وَلَا نُسأَلُ عنها في القَبر والقيامة, بل نعتقدُ أنَّ اللهَ قادرٌ على حركةِ الأرضِ والسَّماءِ وإسكانِهِمَا: {وهو على كلِّ شيءٍ قدير}, قالَ في (فيض الباري): ثمَّ اعلَمْ أنَّ القرآنَ ربَّما لَا يتعرَّض إلى أسبابِ الأشياءِ في نفس الأمرِ مَا هي؟ وكيف هي؟ ويمشي على الظَّاهر فقط؛ لأنَّها تحتاجُ إلى ممارسةِ علمٍ ومزوالةِ فنون، ثمَّ فكر بعد فكر، وبعد ذلك أيضاً يجري فيها اختلافُ الآراءِ وفحصُ العلماء، فلو بحثَ القرآنُ عنها؛ لربَّما اختلَّ طريقُ الهداية، ولم يبقَ فيه حظٌّ للعوامِّ، فإنَّ الإنسانَ فُطِرَ على الاعتمادِ على تحقيقه فيما أمكنَ التَّحقيق منه. بل فيما لا يُمكن أيضاً، فَلَو بنى القرآنُ كلامَهُ على حركةِ الأرضِ مثلاً؛ لَكَذَّبَتْهُ فِرَقٌ مِنَ النَّاس الَّذين يعتقدونَ بحركةِ الفلك. وقد وقعَ مثلُه؛ حيث جَرَتْ عليه المناهضة إلى مئتي سنةٍ ونَيِّف حين حقَّقَ علماءُ أوروبَّا حركة الأرض، وزعمَ الإنجيليُّونَ أنَّه اتِّباعُ غيرِ سبيلِ الإنجيل، وتكذيبٌ به، فَلَو فعلَ مثلَه القرآنُ؛ لانْسَدَّ أو تعسَّرَ طريقُ الهداية على النَّاس، وَلَبَقِيَ النَّاس يُكذِّبونَهَ إلى آلافِ السِّنين، فإنَّ التَّحقيقَ عند اليونانيِّينَ أنَّ المتحرِّكَ هو الفلك.

[٨] هذا وقد شدَّدَ بعضُ الشُّيوخِ في إثباتِ أنَّ سكونَ الأرضِ أمرٌ ثابتٌ مِنَ القرآنِ, فَكَفَّرُوا مَن أنكرَ سكونَهَا, يقولُ الشَّيخ عبدُ العزيزِ رحِمَهُ الله: الصَّوابُ أنَّ الأرضَ ثابتةٌ, والقولُ بحركتِهَا وسيلةٌ إلى القولِ بثبوتِ الشَّمسِ، ومَن قالَ بثبوتِ الشَّمسِ؛ كَفَرَ, حيثُ أخبرَ اللهُ عزَّ وجلَّ أنَّها جاريةٌ: {والشمس تجري لمستقرٍّ لها}, وقالَ البغداديُّ في الفَرقِ بينَ الفِرَق: أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ على أنَّ الأرضَ ساكنةٌ والشَّمس جارية. وقال القرطبيُّ في التَّفسير: الَّذي عليه المسلمونَ وأهلُ الكتابِ أنَّ الأرضَ ثابتة. لكن في (مجموعِ فتاوى ورسائل):

٢٨. وما يُقالُ إنَّ الشَّمسَ في السَّماءِ الرَّابعة: ليسَ بثابت[١] مِن نصٍّ صريح[٢].

٢٩. وجودُ كُرَةِ النَّارِ وعدمُ الخرقِ والالتئامِ للسَّمواتِ وسائر خرافاتِ هيئةِ بطليموس ثبتَ بُطلانُها.

٣٠. ما اشتُهِرَ أنَّ جميعَ العلومِ والفنونِ مِمَّا كان وَمَا يأتي مَكتوبةٌ فِي القرآنِ ونحنُ لَا نعلمُهَا, بل الكَفَرة استخرجوها: قولٌ بِلَا دليل[٣], وفيه إهانة للقرآنِ وجميعِ الأُمَّة[١].

والَّذي يقول بدورانِ الأرضِ, وهذا مَا يقرُّ بِهِ أهلُ الهيئةِ قاطبةً, ووافقهُم بعضُ علماءِ المسلمين، وإنَّ الدَّورانَ لا يُنافي أن تكونَ راسيةً, فهي راسيةٌ مع دورانها, بمعنى أنَّها لا تضطربُ, فهذا الأمر له سعة, والتَّكفير بعيدٌ جدَّاً عن مثلِ هذا القول. وقولُهُ تعالى: {اللهُ الذي جعل لكم الأرض قرارا}؛ ليس بصريحٍ في انتفاءِ دورانِهَا؛ لأنَّها إذا كانَتْ محفوظةً من الميدان في دورانها بِمَا ألقى اللهُ فيها مِنَ الرَّواسي؛ صارَت قراراً, وإنْ كانَت تدورُ, هذا هو الحقُّ.

فائدة: لو عُدْنَا للعصورِ الوسطى؛ نجد أنَّ الكنيسةَ هي أُولى المعترضين على دورانِ الأرض؛ لأنَّه يُخالف مَا جاءَ بالكتابِ المقدَّس, والَّذي جعلَ الأرضَ ذات أطراف أربعة ثابتة لا تتحرَّك, واصطدمَتِ النَّصرانيَّة بما فيها مِن حقٍّ بالنَّظريَّات الَّتي ثبتت صحَّتُها أوَّلَ الأمر، فاصطدمَت بنظريَّةِ كوبرنيكوس في الكَونِ وفي المجموعةِ الشَّمسيَّة، وكذلك نظريَّة جاليليو في دورانِ الأرض، ثمَّ نظريَّة نيوتن في الجاذبيَّة أو الأجرامِ السَّماويَّة، وهي امتدادٌ لنظريَّةِ كوبرنيكوس، لَمَّا اصطدمَت هذه النَّظريَّات بالكنيسة، وأثبتَت علومُ الرِّياضيَّات والتَّجربة الحسِّيَّة صحَّتَها في الجملة؛ هُزِمَت الكنيسة بحقِّها وباطلها في هذه المعركة، فظهرَتْ بعد ذلك النَّظريَّات الإنسانيَّة –الَّتي ثبتَ زيفُها وبطلانُها– وقاس النَّاس النَّظريَّات الإنسانيَّة على النَّظريَّات الكونيَّة، فقالُوا: العِلْمُ على صوابٍ دائماً، والكنيسةُ والدِّيْنُ على خطأ دائماً.

[١] ذهبَ كثيرٌ من المفسِّرين تبعاً للفلاسفة وأهلِ الهيئة أنَّ الشَّمسَ في السَّماءِ الرَّابعة, بل قالَ النَّسفيُّ رحمه اللهُ:"وأجمعوا على أنَّ الشَّمسَ في السَّماء الرَّابعة", لكنَّه لم يثبت بنصٍّ صحيحٍ مَرفوعٍ وَلَا دليلٍ تامٍّ عقليٍّ, بل ما يذكر مِنَ الدَّلائلِ العقليَّة في كتبِ الهيئةِ مُضحكة مُبكية؛ فإنَّهم لَمَّا لم يجدوا دليلاً قطعيَّاً على مرتبةِ الشَّمسِ بين الكواكب؛ قاسُوا شمسَ السَّماءِ على شمس المرأة (رأس المنطقة في وسط المرأة), وقالوا: إنَّ شمسَ المرأةِ في وسطِهَا, فَشمسُ السَّماءِ في وسطِ الكواكبِ السَّيَّارةِ السَّبع, وإنَّ وسطَ السَّبعِ هو الرَّابع.

[٢] قال بعضُ المشايخ: أمَّا رأيُنَا حولَ دورانِ الشَّمسِ على الأرضِ الَّذي يحصلُ بِهِ تعاقبُ اللَّيلِ والنَّهار؛ فإنَّنا مُستمسكونَ بظاهرِ الكتابِ والسُّنَّةِ مِن أنَّ الشَّمسَ تدورُ على الأرضِ دوراناً يحصلُ بِهِ تعاقبُ اللَّيلِ والنَّهار، حتَّى يقومَ دليلٌ قطعيٌّ يكون لنا حجَّة بصرف ظاهرِ الكتابِ والسُّنَّةِ إليه. (مجموع فتاوى ورسائل باختصار), لكن قال سيِّدي مُفتي فريد: قولُهُ تعالى: {والشَّمس تجري لمستقرٍّ لها}؛ يُحمَلُ على أنَّه حركةٌ ظاهريَّة.

[٣] أخا العِلْمِ اتَّئِدْ وَلَا تُسرعْ في الحُكْمِ عليَّ؛ فإنَّ لي على إثباتِ مَا قُلْتُ دلائل:

١. نَفْسُ القرآنِ أظهر مَوضوعه أوَّل سورة البقرة أنَّه: {هُدَىً لِلمتَّقين}, وَمَا يُدَّعَى مِنَ المسائل خارج عن موضوعِ القرآن.
٢. الكلامُ في التَّكوين والخَلْقِ والصَّنائع كلامٌ سطحيٌّ لا يُناسِبُ بشأنِ القرآن العظيم, كما لا يُناسب المهارة في الحِجَامة بشأنِ عالِمٍ جيِّد.
٣. في مثلِ هذا الكلامِ ازدراءٌ بجميعِ الأُمَّةِ؛ مُبتدئاً بالصَّحابةِ كابنِ عبَّاس وابنِ عمر وغيرِهما, وصولاً إلى عصرِنَا هذا بأنَّهم لم يُدركُوا مقاصدَ القرآنِ, وأنَّ فُسَّاقَ الغَرْبِ قد أدركوها! أَتظنُّ يا أخي أنَّ مُفسِّراً كالرَّازيِّ لَمْ يعلمْ بمرادِ القرآن؟.
٤. ثمَّ نحنُ وإنْ لم نكنْ ماهرينَ بالعلومِ التَّجريبيَّةِ؛ فَفينا بعضُ المهرةِ بالعلومِ العربيَّةِ, فهل يستطيعون أن يذكرُوا أينَ مِنَ القرآنِ ذُكِرَت قواعدُ النَّحوِ كَمبحثِ تنازعِ الفعلَيْنِ؟
٥. ومِنْ عِلْمِ الفقهِ –مثلاً – أينَ ذُكِرَت المباحث المعاصرة؟ ولو كانَتِ العلومُ مذكورةً بتمامِهَا؛ فَمَا الحاجةُ إلى سائرِ الفنونِ والكتب؟.
٦. والمهمُّ أنَّ مدحَ الشَّيءِ بِمَا ليسَ فيه؛ ذَمٌّ وإطراء.
٧. ومثلُ هذه الكلماتِ الصَّادرة عن قِلَّةِ التَّوجُّه يكونُ سبباً لِتَمسْخُرِ الكفَّارِ الجهَّالِ, ومانعاً مِن دخولِهم في الإسلام.
٨. وَلْتَعلَمْ أنَّ المرادَ بالكتابِ في قوله تعالى: {وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ الَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}؛ هو اللَّوحُ المحفوظ.
٩. والمراد بِ{كلٍّ} في قولِهِ تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} هو الاستغراقُ العرفيُّ؛ أي: كلِّ شيءٍ يحتاج إليه النَّاس مِن أمرِ الشَّريعة, فقد قالَ البغويُّ في تفسير هذه الآيةِ: بَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ. وقالَ النَّسفيُّ والبيضاويُّ, وصاحب زاد المسير والواحديُّ والزَّمخشريُّ: ولكُلِّ شَيْءٍ مِن أمورِ الدِّين, كما في قوله تعالى: {إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ}, فإنَّ تلكَ المرأةَ الَّتي يقولُ النَّاس إنَّها بلقيس – وإنِّي لا أرى ذِكْراً لها في القرآن وَلَا في المرفوع فَلَا أدري مَا اسمها, وأبهم ما أبهمَ اللهُ في كتابِهِ –لم تؤتَ ما هو مِن خصائصِ الرِّجال.

٣١. ما اشتُهِرَ أنَّه خرج في جميع جسدِ أيُّوبَ عليه السَّلام ثآليل كأليات الغَنَم, ووقعَتْ بِهِ حكَّةٌ لا يملكها، فحَكَّ بأظفارِهِ حتَّى سقطَتْ، ثمَّ بالمسوحِ، ثمَّ بالحجارةِ، فأنتنَ جسمه وتقطَّعَ وتدوَّد، حتَّى أخرجَهُ أهلُ قريتِهِ إلى خارج القرية: لم يثبتْ بدليلٍ صحيحٍ مَرفوعٍ, بل يجبُ علينا احترامُهُ عليه السَّلام وسائر الأنبياء أكثرَ من احترامِ آبائنا.

تنبيه: وأمَّا مَا يذكرُهُ بعضُهم مِن أنَّ: ذكر كلمةُ البرق في القرآن؛ إشارةٌ إلى البرقِ, وذِكر الحديد؛ إشارةٌ إلى السِّلاح؛ فلم يُفرِّقْ بين الإشارة والاستنباط, وإلى القولِ الصَّريح.

[١] قال الإمامُ التَّهانويُّ رحِمَهُ الله تعالى: وأمَّا [الفكرة الغلطة] الثَّانية، فهي: محاولتُهُم لإثباتِ أنَّ القرآن الكريم يحتوي على مسائل علوم الطَّبيعة الحديثة، كما نشاهد اليومَ في كثيرٍ من الجرائدِ والمجلَّات؛ أنَّه كلَّما ظهرَ اكتشافٌ علميٌّ مِنَ الأوروبيِّين؛ جعلُوه مَدلولاً لإحدى آياتِ القرآنِ الكريم، يعتقدون أنَّ في ذلك نصحاً لِلإسلام، وكرامةً للقرآن، وأمارة لذكاء أنفسهم، وقد ابتُلِيَ في هذه المفسدة كثيرٌ مِن أهلِ العِلم. [وفيها مفاسد].

فالمفسدة الأولى ههنا: أنَّهُم حسبُوا اشتمالَ القرآن الكريم على مسائل علوم الطَّبيعة الحديثة كمالاً ومَفخرةً له، وسببُ ذلك أنَّهم لم يلفتُوا نظرهم إلى موضوعه، مع أنَّ القرآنَ الكريم ليسَ بكتابِ العلوم الطَّبيعيَّة وَلَا «التَّاريخ» وَلَا «الجغرافيا»، بل هو كتابٌ لإصلاحِ الأرواح ، فَكَما أنَّ خلوَّ كتابٍ في الطِّبِّ عن مباحث الحياكة والسَّكانة ليس بِنَقصٍ له، بل هو كمالٌ له وفضل، وكما أنَّ ذِكْرَ هذه المباحث نقيصة، لأجلِ خلطِ الأبحاث غير المعنيِّ بها – كذلك القرآنُ الكريمُ كتابٌ في الطِّبِّ الرُّوحانيِّ، وخلوُّه عن هذه المباحث والمسائل لا يُوجبُ أيَّ نقصٍ فيه، بل ذلك كمالٌ له وبراعة. وإنَّ ذِكْرَ شيءٍ مِن هذه المسائل تبعاً لحاجةِ هذا الطِّبِّ الإنسانيِّ؛ فإنَّما هو تكملةٌ لإنجاز هذه الحاجة، فلا يذكر إلَّا بقدرِ ما يحتاج إليه، لقاعدةِ أنَّ: «الضَّروريَّ يتقدَّر بقدرِ الضَّرورة، وقد ذكَرَ اللهُ تعالى في بعض المواضع مِن كتابِهِ خلقَ السَّمواتِ والأرضين والإنس والجنِّ وغيرها إجمالاً؛ لأنَّ أسهلَ الطُّرقِ وأقربَها لإثباتِ التَّوحيد – وهو مِن أعظم مُقدِّمات إصلاح الأرواح– هو الاستدلال بالمصنوعات، ولم يذكرها بسطاً وتفصيلاً؛ لعدمِ الحاجة إليها. فَمسائلُ «العلوم الحديثة ليسَتْ مِن مقاصد القرآن الكريم، وَمَا ذكر مِن مسائله تأييداً للمقصود، ودلَّ دلالةً قطعيَّةً على مدلوله: فهو ثابتٌ قطعاً ويقيناً، ولا يجوز اعتقادُ خلافِهِ لأيِّ دليلٍ آخَر، فإنْ عارضَهُ دليلٌ آخَر؛ فإمَّا أن يكون ذلك مَخدوشاً، أو مَحمولاً على التَّعارض ظاهراً لَا حقيقة، نعم: يمكن أن لا تدلَّ الآيةُ على مدلولها دلالةً قطعيَّة, فيوجد دليلٌ صحيحٌ على خلافها، فنصرفُ حينئذٍ الآيةَ عن ظاهرها.

والمفسدةُ الثَّانية هَهُنا: أنَّا قد عَلِمْنَا أنَّ هذه المسائل ليسَتْ مِن مقاصد القرآن، بل مِن مُقدِّماتها، ومِن الظَّاهر أنَّ الاستدلال بالمقدِّمات إنَّما يصحُّ بواحدٍ من ثلاثة أمور: (١) إمَّا أن تكونَ تلك المقدَّمات مَقبولةً ومُسلَّمة لدى المخاطَب قبل إثبات المدَّعي. (ب) وإمَّا أن تكون بديهيَّة. (ج) وإمَّا أن تثبت بالدَّليل؛ حتَّى يعترف بها المخاطَب.

ولما تمهَّد هذا نقول: إنَّ هذه الاكتشافات الجديدة لو كانَتْ مَدلولات الآيات القرآنيَّة – ومعلوم أنَّ العربَ الأول – وهم أوَّلُ مَن خاطبهم القرآن الكريم – كانوا جاهلين عن هذه الاكتشافات – لَزِمَ الاستدلال بمقدِّمات غير صالحة له؛ لأنَّها غير مُسلَّمة لدى المخاطَب مِن قبل، وَلَا هي بديهيَّة، وَلَا هي ثابتة بالدَّليل، وهذه نقيصة أيَّة نقيصة!!.

والمفسدة الثَّالثة: أنَّ هذه «الدِّراسات والبحوث العلميَّة» ربَّما تبطل، فإنْ جعلنَاها مدلولاتٍ للقرآن، واعترفنَا بذلك، وسُجِّلَ اعترافُنا بذلك في تفاسيرنا، ثمَّ ثبتَ بطلانُه بعدَ زمان؛ فإنَّه يفسح المجالَ لكلِّ مُلحدٍ أن يقولَ: إنَّ هذا الجزءَ مِنَ القرآن غيرُ صحيح، وارتفاعُ الجزءِ يستلزمُ ارتفاعَ الكُلِّ، فالقرآنُ لا يكون صادقاً، فأيُّ مصيبةٍ أعظم مِن ذلك؟.

وإنْ قالَ أحدٌ – وقد زعمَ ذلك بعضُ النَّاس– إنَّ مِن براعةِ القرآن أنَّ نَظْمَهُ ينطبقُ على جميع مَا يثبت من التَّحقيقات والبحوث –متَّى ما كان–. قُلْتُ: إذن؛ يلزم أن لا يبقى شيءٌ من المدلول القرآنيِّ مَوثوقاً به، إذ يحتمل كلُّ مَدلولٍ نقيضَه، وهذا كما يُحكى عن عرَّافٍ ماهرٍ أنَّه كلَّما سُئِلَ: ما يولدُ لِي؟ ولد أمْ بنت؟ فيُجيب: «ولد لا بِنْت», ثمَّ بعد الولادة يطبِّق قولَه حسبَ الواقع بالاختلاف في اللَّهجة؛ أي: إذا ولد مولود ذَكَر يقول: إنَّما قلتُ: «ولد، لَا بِنْت», وإنْ ولد مولود أنثى يقول: إنَّما قلتُ: «ولد لا، بِنْت». إذاً هل يصحُّ إطلاقُ «كتاب هداية» على مثل هذا الكتاب؟.

والمفسدة الرَّابعة: أنَّ المسلمين ماذا يجيبون إن قال فلاسفة أوروبَّا الكفَّار: إنَّ القرآنَ قد مضى على نزوله زمان، ولمْ يفهمْهُ أحدٌ حتَّى نبيُّكُم، فهذه مِنَّتُنَا العظيمة عليكُم –أيُّها المسلمون– إذْ فهمتُم تفسيرَ كتابِكُم بتحقيقاتِنَا؟ أليس هذا بمُنافٍ للغيرة الإسلاميَّة؟ (الانتباهات المفيدة للاشتباهات الجديدة).

٣٢. ما اشتُهِرَ أنَّ داودَ عليه السَّلام عشقَ زوجةَ أميرٍ مِن أُمرائِهِ اوريا, وتسبَّبَ في قتله, حيث أمرَ أن يكونَ مع التَّابوت: باطلٌ.

٣٣. القصص الإسرائيليَّة الَّتي فيها سوءُ أدبٍ مع نبيٍّ مِنَ الأنبياء والملائكة: مردودةٌ على أصحابها, كَقصَّة ابتلاءِ هاروت وماروت بزهرة, وابتلاء سليمان بجنّيٍّ تشكَّلَ بشكلِهِ.

٣٤. إثباتُ الجزء الَّذي لا يتجزَّأ ليس مِن اعتقاداتِ السَّلَف؛ لا سيَّما الحنفيَّة[١], بل كانَ مِن أفكارِ المعتزلة[٢], وانتحلَهُ منهم الأشعريَّة, وَلَا يتوقَّفُ عليه ثبوتُ حدوثِ العالَم, فلا يجب علينا أن نعتقدَ به, وَلَا أن نعتقدَ بالهيولى والصُّورة الموهومَيْنِ, بل نعتقدُ أنَّ العالَم حادثٌ, وأنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على إخراجِهِ مِنَ اللَّيس إلى الأيس بِلَا احتياجِهِ تعالى الهيولى والجزء, بل هو على كلِّ شيءٍ قدير.

٣٥. وجودُ قبرِ عليٍّ رضي اللهُ عنه في شمالِ أفغانستان والنَّجَف, وفي فلسطين[٣] لا دليلَ عليه, ومَا يُذكر في تَشييعِهِ مِن القصص؛ فهي مَوضوعةٌ ولا يقبلُها العقلُ, بل غسلَهُ الحسنانِ وابنُ جعفر, وصلَّى عليه الحسَنُ رضيَ اللهُ عنه, ودُفِنَ بدارِ الإمارةِ بالكوفة.

---

[١] قال المرجانيُّ في شرحِهِ على العقائدِ النَّسفيَّةِ: فإنَّه قولٌ باطلٌ اخترعَهُ قدماءُ المعتزلة, وانتحلَهُ الأشعريَّة, ولا يقولُ به الحنفيَّة أصلاً, وَلَا يرضونَهُ رأساً, ومن ثمَّ قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ رضي الله عنه: قاتلَ اللهُ عمرو بنَ عبيد, فإنَّه فتحَ باباً مِنَ الكلام اه. أقول: وَمِنَ القرائنِ على عدمِ ترضِّي الأحناف بوجودِ الجزءِ؛ ذهابُ مُحبِّ اللهِ البهاريِّ في مسلم الثُّبوت إلى بطلانه.

[٢] وفي تَلبيس إبليس: وقالَ أبُو الوفاء بن عقيل لبعضِ أصحابِهِ: أنا أقطعُ أنَّ الصَّحابةَ ماتُوا وَمَا عرفُوا الجوهرَ والعرض, فَإِنْ رضيتَ أن تكونَ مثلَهُم؛ فَكُنْ, وإنْ رأيْتَ أنَّ طريقةَ المتكلِّمينَ أولى مِن طريقةِ أبي بَكْرٍ وعمر؛ فَبِئْسَ مَا رأيْتَ اه. (١: ٧٧).

وهذه المسألةُ خلافيَّة، قد توقَّفَ فيها أذكى المتأخِّرينَ مِنَ الأشعريَّة، وإمامُهُم أبو المعالي الجوينيُّ، وكذلك أذكى مُتأخِّري المعتزلةِ أبو الحسين البصريُّ، وكذلك الرَّازيُّ، فهي مُقدِّمة ممنوعة، لا تصلح دليلاً لوجود، والنِّزاع فيها حتَّى بين الفلاسفة أنفسِهِم.

ماَ حكاهُ بعضُ المتكلِّمين مِنَ اتِّفاقِ المسلمين على أنَّ الأجسامَ تتناهى في تجزئتها وانقسامِهَا، حتَّى تصيرَ أفراداً، وهو الجوهر الفرد باطل، وكيف يتصوَّر أن يتَّفِقَ المسلمون على مسألةِ الجوهر الفرد، الَّتي لم تخطرْ على بال أحدٍ مِنَ الأنام، حتَّى تكلَّمَ فيها أهل الكلام.

وقد علم بالاضطرارِ أنَّ أحداً مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين لهم بإحسان لم ينطقْ بإثباتِ الجوهرِ الفرد، وَلَا بما يدلُّ على ثبوتِهِ عندَه، بل وَلَا العرب قبلَهُم، وَلَا سائر الأُمم الباقين على الفطرة ، ولا أتباع الرُّسل، فكيف يدَّعى عليهم أنَّهم لم يقولُوا لفظ الجسم إلَّا لِمَا كانَ مُركَّباً مؤلَّفاً، ولو قلتَ لِمَن شئتَ مِنَ العرب: الشَّمس والقمر والسَّماء مركَّب عندَك مِن أجزاء صغيرة، كلٌّ منها لا يقبل التَّجزُّؤ، أو الجبال أو الهواء، أو الحيوان والنَّبات. لم يتصوَّر هذا المعنى إلَّا بكلفة، ثمَّ إذا تصوَّر؛ قد يكذب بفطرتِهِ، ويقول: كيف يمكن أن يكونَ شيءٌ لا يتميَّز منه جانب عن جانب؟.

وأكثرُ العقلاءِ مِن طوائف المسلمين وغيرهم يُنكرونَ الجوهرَ الفَرد، والفقهاءُ قاطبةً يُنكرونه، وكذلك أهلُ الحديث والتَّصوُّف. (الضِّياء الشَّارق).

وبعضُ المصنِّفين في الكلامِ يجعل إثباتَ الجوهر الفرد هو قول المسلمين, وأنَّ نفيَهُ هو قول الملحدين، وهذا لأنَّ هؤلاء لم يعرفوا مِنَ الأقوالِ المنسوبةِ إلى المسلمين إلَّا مَا وجدوه في كتب شيوخِهِم أهل الكلام المحدث في الدِّين الَّذي ذَمَّهُ السَّلَفُ والأئمَّة.

[٣] ودُفِنَ بدارِ الإمارةِ بالكوفة؛ خوفاً عليه مِنَ الخوارجِ أن ينبشُوا عن جثَّته، هذا هو المشهور, ومَن قالَ إنَّه حُمِلَ على راحلتِهِ فذهبَتْ بِهِ فَلَا يدري أينَ ذهبَ؛ فقد أخطأ وتكلَّفَ مَا لا عِلْمَ له به, وَلَا يسيغه عقلٌ وَلَا شرع، وَمَا يعتقده كثيرٌ مِن جهلةِ الرَّوافض مِن أنَّ قبرَهُ بمشهد النَّجف؛ فَلَا دليلَ على ذلك وَلَا أصلَ له، ويُقال: إنَّما ذاكَ قبرُ المغيرة بن شعبة، حكاه الخطيبُ البغداديُّ عن أبي نعيم الحافظ عن أبي بكر الطَّلحيِّ، عن محمَّد بن عبد الله الحضرميِّ الحافظ، عن مطر أنَّه قالَ: لو عَلِمَتِ الشِّيعةُ قبرَ هذا الَّذي يُعظِّمونَه بالنَّجفِ؛ لَرَجموه بالحجارة، هذا قبرُ المغيرة بن شعبة. قالَ الواقديُّ: حدَّثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قال: سألْتُ أبا جعفر محمَّد بن عليٍّ الباقِر: كَم كان سِنُّ عليٍّ يومَ قُتِلَ؟ قالَ: ثلاثاً وستِّين سنة. قلتُ: أين دُفِنَ؟ قال: دُفِنَ بالكوفة

٣٦. قولُ المناطقة: «التَّرجيحُ بِلَا مُرجِّح باطل» باطل, بل الصَّحيح «أنَّ التَّرجُّح بِلَا مُرجِّح باطل», وكَم مِن فَرْقٍ بينهما.

٣٧. ما اشتُهِرَ أنَّ روحَ الميِّتِ يأتي إلى بيتِهِ كلَّ يومٍ, ثمَّ كلَّ جمعةٍ, ويطلب الدُّعاء: غيرُ ثابتٍ, بل باطلٌ؛ لأنَّ الرُّوح إمَّا مَحبوسةٌ في سِجِّيْن, أو مُكرَّمةٌ في أعلى عِلِّيِّيْن.

٣٨. تقسيمُ التَّقوى إلى ثلاثِ مراتب, أعلاهَا: تقوى أخصِّ الخواصِّ الَّذي يجتنب المحرَّمات والشُّبهات, ويستفاد مِنَ الحلالِ بقدرِ مَا يكفيه للحياةِ: مُخَالفٌ لروحِ الشَّرع؛ لأنَّه عليه الصَّلاةُ وَالسَّلام تزوَّجَ بتسعِ نساء في زمانٍ واحد, وأكلَ حتَّى شَبِعَ[1].

٣٩. القولُ بوجودِ صاحبِ قوَّةِ القدسيَّةِ وصاحبِ العقلِ المُستفادِ[2] إو إمكانهما: مُخالفٌ للشَّرع[3].

٤٠. مَا يُقالُ إنَّ أولياءَ اللهِ يُبارزونَ ويقتلونَ أنفسَهُم بالكرامةِ, والقاتلُ غازٍ والمقتولُ شهيدٌ: قولٌ باطل[4].

٤١. ما اشتُهِرَ أنَّ سيِّدَنا المهديَّ شبيهٌ خلقةً برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ وعليه وسلَّم: لا دليلَ عليه[5].

ليلاً, وقد غبي عَن دَفْنِهِ، وفي رواية عن جعفر الصَّادق أنَّه كان عمره ثمان وخمسين سنة، وقد قيل إنَّ عليًّا دُفِنَ قبليَّ المسجد الجامع من الكوفة؛ قالَهُ الواقديُّ، والمشهور بِدَارِ الإمارة. (البدايه والنِّهاية ٧:٣٦٥), وزيادة التَّحقيق في كتاب: أينَ قبرُ عليٍّ؟.

[1] قال في النِّبراس: وأمَّا الاجتناب عن كلِّ مَا يلذُّ ويشتهي؛ فليس مِن الطَّريقة المحمَّديَّة, بل مِن فعلِ رهبان النَّصارى والهنود, وقد صحَّ النَّهيُ عنه في الأحاديث اهـ.

[2] **قالوا مراتب العقل أربع**

الأولى العقل الهيولاني وهو الاستعداد المحض وهو قوة خيالية عن الفعل كما للأطفال.

الثانية العقل بالملكة وهو العلم بالضروريات ولا نريد بذلك العلم بجميع الضروريات

الثالثة العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات بحيث متى شاء استحضر الضروريات واستنتج منها النظريات وقيل بل حصول النظريات بحيث يستحضرها متى شاء بلا روية

الرابعة العقل المستفاد وهو أن يحضر عنده النظريات بحيث لا تغيب عنه وهل يمكن ذلك والإنسان في جلباب من بدنه أم لا فيه تردد (المواقف للأيجى بأحتصار) لكن **القول بوجود صاحب العقل المستفاد بهذا المعنى اوامكانه مخالف للشرع لما يلزم منه اثبات علم الغيب لغير الله وفي البزازية: يكفر بادعاء علم الغيب نعم** قال السيد السند فى شرحه على المواقف :**واعلم أن تفسير العقل المستفاد بما ذكره[الإيجى] ليس بمشهور والمسطور في مشاهير الكتب أن هذه المراتب الأربع تعتبر بالقياس إلى كل نظري على حدة والعقل المستفاد بالنسبة إلى نظري واحد هو أن يصير مشاهدا للقوة العاقلة ولا شبهة في وقوعه في هذه الحياة الدنيا**

[3] لما يلزم منه إثبات عِلم الغيبِ لِغيرِ الله. وفي البزَّازيَّة: يكفرُ بادِّعاءِ عِلْمِ الغيب.

[4] أقرَّ أنَّه أهلكَ فُلاناً بالدُّعاءِ أو بالسِّهامِ الباطنة أو بقراءةِ الأنفالِ: لا يلزمه شيء؛ لأنَّه كذبٌ محضٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى ادِّعاءِ عِلْمِ الغيبِ المنفيِّ بقولِهِ تعالى: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ}, ولم يوجد نصٌّ بإهلاكِهِ بهذه الأشياء, وبالإقرار كاذباً لا يلزمه شيءٌ كما لو أقرَّ ببنوَّةِ رجلٍ هو أكبرُ مِنَ المقرِّ سنًّا، ولو أقرَّ أنَّه أهلكَ فلاناً بقراءة أسماءِ اللهِ تعالى القهريَّة اختلفَ المشايخ فيه لوقوعِهَا, والأصحُّ أنَّه لا يلزمه شيء؛ لأنَّ الشَّرع لم يجعله من آلةِ القتلِ وسببه اهـ. بيري عن حاوي القنية. (ردُّ المحتار).

[5] روى أبو داود بسندٍ ضعيفٍ برقم ٤٢٩٠ عن أبي إسحاق، قال: قال عليٌّ رضي الله عنه، ونظرَ إلى ابنه الحسن، فقال: «إنَّ ابني هذا سيِّد كَمَا سمَّاه النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وسيخرج من صُلبِهِ رجل يُسمَّى باسم نبيِّكم، يشبهه في الخَلق، ولا يشبهه في الخُلق – ثمَّ ذكر قصَّة – يملأ الأرضَ عدلاً».

٤٢ . ما يُقال إنَّ يأجوج ومأجوج خُلِقُوا مِن نطفةِ آدمَ حين احتلمَ، فاختلطَت بالتُّراب، فَخُلِقُوا مِن ذلك، وأنَّهم ليسوا مِن حوَّاء: ضعيفٌ جدَّاً, بل باطل[١].

٤٣ . وما يُقالُ إنَّهم ثلاثةُ أصناف: صنفٌ كالأرز، وصنفٌ أربعة أذرع طولاً، وأربعة أذرع عرضاً، وصنفٌ يفترشونَ آذانهم، ويلتحفون بالأُخرى، يأكلونَ مشائمَ نسائِهم: لم يثبتْ[٢].

٤٤ . وما يُقال إنَّ يأجوج ومأجوج شِبر، وشبران، وأطولُهُم ثلاثةُ أشبار: لَا دليلَ عليه[٣].

٤٥ . ليلةُ القدرِ ليسَتْ بلحظةٍ يُستجابُ فيها الدُّعاء, بل هي مُستمرَّة مِنَ المساء إلى الصَّباح[٤].

٤٦ . أكثرُ مَا وردَ في علائمِ ليلةِ القدرِ ضعيف[٥].

٤٧ . ليسَ في ليلةِ النِّصفِ مِن شعبان حديثٌ يعوَّلُ عليه لَا في فضلِهَا وَلَا في نسخِ الآجالِ فيها, وَلَا في كونها ليلةَ البراءة, بل الصَّحيح الموافق للقرآن أنَّ ليلةَ البراءةِ هي ليلةُ القَدْرِ[٦]

٤٨ . ما اشتُهِرَ أنَّ كُتُبَ أعمالِ العُصاةِ تُعطَى بشمالِهِم ليسَ بصحيح, بل الصَّحيح أنَّ كُتُبَ عمَّالِ المسلمينَ مُطلقاً تؤتى بيمينِهِم؛ عاصياً كان أو مُطيعاً[٧]

٤٩ . لم يثبتْ بنصٍّ صحيحٍ مرفوعٍ أنَّ للدَّجَّالِ حماراً يركبه... وما وردَ فيه ضعيفٌ جدَّاً[٨] أو مَوقوف.

استطراد: ويذكر بعضُ مَن لَا مهارةَ له في الحديث والعقيدة أنَّ كونَهُ شبيهاً صورةً برسولِ اللهِ ٩ حديثٌ مرفوع, ويزيدون في آخره مِن عندِ أنفسهم: قِيْلَ لرسولِ الله ٩: لعلَّه أنتَ نفسَكَ؟ فسكَتَ رسولُ الله٩ اه. وهذه الخرافةُ مع بطلانها فيها نوعُ تصديقٍ بالرَّجعة الَّتي يعتقدُها أهلُ التَّشيُّع.

[١] والَّذي رجَّحَه الحافظ ابن حجر –رحمه الله– أنَّهم قبيلتانِ مِن ولدِ يافث بن نوح, أمَّا القولُ الأوَّل المذكور في المتنِ؛ فَيُنافي عصمةَ الأنبياءِ, وفيه تَوهينٌ بشأنِ سيِّدنا آدم أعاذَهُ الله, وفيه إنكارُ شموليَّةِ طوفان نوح عليه السَّلام.

[٢] الإسرائيليَّات والموضوعات في كتب التَّفسير.

[٣] الإسرائيليَّات والموضوعات في كتب التَّفسير, بل الواجب أن نفوِّضَ العِلْمَ إلى الله تعالى.

[٤] الكوكبُ الدُّرِّيُّ.

[٥] منهاج السُّنَن قيل: علامتها أنَّ المطَّلِعَ عليها يرى كلَّ شيءٍ ساجداً، وقيل: يرى الأنوارَ في كلِّ مكانٍ ساطعةً حتَّى المواضع المظلمة، وقيل: يسمعُ سلاماً أو خطاباً من الملائكة، وقيل: علامتها استجابةُ دعاءِ مَن وقعَتْ له، وقال الطَّبريُّ: ذلك غيرُ لازمٍ, فإنَّها قد تحصل ولا يرى شيئاً وَلَا يسمع. (سُبُل السَّلام).

[٦] أحسنُ الفتاوي, مجلَّد ١٠ صفحة ٩٥.

[٧] قال تعالى في سورةِ الواقعة: {وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً (٧) فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ (٨) وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (٩) وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠)}, ثمَّ يقولُ تعالى بعدَ آياتٍ: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ (٨٩) وأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ (٩٠) فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ (٩١) وَأَمَّا انْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ (٩٢) فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ (٩٣)}. راجع شرحَ العقائدِ النَّسفيَّة مع تعليقاته.

[٨] فائدة: حديثُ: "يخرج الدَّجَّال في خفة مِن الدِّين وإدبار مِن العِلم، وله أربعون يومًا يسيحها، اليوم منها كالسَّنة واليوم كالشَّهر واليوم كالجمعة، ثمَّ سائر أيَّامه مثل أيَّامكم، وله حمارٌ يركبُهُ, عرضُ مَا بينَ أذنيه أربعونَ ذراعًا": ضعيفٌ, أخرجه أحمد وابن خزيمة في التَّوحيد، والحاكِمُ مِن طريقِ إبراهيم بن طهمان عن أبي الزُّبير عن جابر رضي الله عنهما عن النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – قالَ: ... فذكره. وقالَ الحاكِمُ: صحيحُ الإسناد, وَوافقَهُ الذَّهبيُّ, وأبو الزُّبير مُدلِّس، وقد عَنْعَنَهُ, فهي علَّةُ الحديثِ, وقد سكتَ عنها في المجمع, وادَّعَى أنَّه رواه أحمد بإسنادَيْنِ, وإنَّما روى منه قوله: «مكتوبٌ بينَ عينيه كافر يقرأه كلُّ مؤمن». أخرجه أحمد, وإسناده جيِّد, وهذا القدرُ منه صحيح, بل تواتر اه. أقولُ [القائلُ الدويش في تنبيه القارئ]: هذا يوهمُ أنَّ أوَّلَهُ غيرُ صحيح, وليس كذلك, فإنَّه ثابتٌ في صحيحِ

٥٠. ما اشتُهِرَ أنَّ الصَّلاةَ كانت خمسين ركعةً في بني إسرائيل[١], وأنَّهُم كانوا يقطعون أعضاءَ جسدِهِم بوصولِ النَّجاسة: لَا دليلَ عليه, وَمَا وردَ مُأَوَّل[٢].

٥١. ما اشتُهِرَ أنَّ عندَ الموتِ يأتي الشَّيطان ويطلب الكُفر مِنَ المحتضِر مُقابلَ شربةِ ماءٍ, وحينئذٍ يكفرُ كثيرٌ من النَّاس, ويذكرون فيه القصصَ: لا ثبوتَ له, بل المناسبُ بحالِ المسلمِ الَّذي يؤمنُ بالغيبِ ولا يكفر حينَ لا يرى العذابَ أن لا يكفرَ حينَ مُشاهدتِهِ بالطَّريق الأولى.

٥٢. ما قيل: «إذا سُئِلْنَا عَن مذهبنا ومذهبِ مُخالفنا؛ قلنا وجوباً: مذهبُنا صوابٌ يحتملُ الخطأ, ومذهبُ مُخالفنا خطأ يحتمل الصَّواب»: ليسَ بصوابٍ, بل على المُقلِّدِ أن يعتقدَ أنَّ مَا ذهبَ إليه إِمَامُهُ إنَّما هو الحقُّ[٣].

٥٣. الحَجُّ الأكبرُ المشهورُ غيرُ ثابتٍ, ويومُ الحَجِّ الأكبرِ هو يومُ النَّحرِ[٤], نعم: لوقوعِ العرفة في الجمعة مزيَّة[٥].

مُسلم وغيرِهِ. الحديث الطَّويل عن النَّواس بن سمعان وغيره إلَّا قصَّةَ الحمار. فظهرَ مِن هذا أنَّ الحديثَ مشهورٌ إلَّا هذه الجملة, وهي على شرطِ مُسلم كما ذكرَهُ الحاكم. وروى ابنُ أبي شيبة عن ابنِ مسعودٍ قال: إنَّ أذنَ حمارِ الدَّجَّالِ لتُظلُّ سبعينَ ألفاً. وإسنادُهُ صحيح, وعن أبي الطُّفيل عن رجلٍ مِن أصحابِ النَّبيِّ -صلَّى الله عليه وسلَّم- قال: يخرجُ الدَّجَّال على حمارٍ, رجس على رجس. وهذا إسنادٌ صحيح اه. أقولُ: لَا يخفى عليكَ أنَّ الحديثَيْنِ اللَّذين رواهما ابنُ أبي شيبة مَوقوفانِ, ويجبُ التَّوقُّف في قبولِهِمَا حتَّى يظهرَ ثبوتهما عن المعصومِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام, فإنَّ في أقوالِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم مَا كان مَنقولاً عن أحبارِ اليهود, قال أبو شهبة: إنَّه لَا مُنافاةَ بين كونها صحيحة السَّند، أو حسنةَ السَّند، أو ثابتةَ السَّند، وبينَ كونهَا مِن إسرائيليَّاتِ بني إسرائيل وخرافاتهم وأكاذيبهم, فهي صحيحةُ السَّند إلى ابنِ عبَّاس، أو عبد الله بن عمرو بن العاص، أو إلى مُجاهد، أو عكرمة، أو سعيد بن جبير وغيرهم، ولكنَّها ليسَتْ مُتلقَّاة عن النَّبيِّ؛ لَا بالذَّاتِ، وَلَا بالواسطة, ولكنَّها مُتلقَّاة عن أهلِ الكتابِ الَّذين أسلمُوا، فثبوتُها إلى مَن رُوِيَتْ عنه شيءٌ، وكونُها مَكذوبةً في نفسها أو باطلةً أو خرافةً؛ شيءٌ آخَر.

[١] واعلَمْ أنَّ الصَّلاةَ كانت في بني إسرائيل أيضاً. وعند النَّسائيِّ: أنَّه فُرِضَت عليهِم صلاتان، لا كَمَا في البيضاويِّ أنَّها كانت خمسين. (فيض الباري).

[٢] قال في (فيض الباري): وأوَّلَهُ ابنُ دقيق العيد، وقالَ: إنَّ المراد مِن قطعِ الجلد؛ هو قطعُ الفروِ دونَ قطعِ الجسد، فإنَّه مُستبعَد. قُلْتُ: ورأيتُ في بعض الألفاظِ قطعَ الجسدِ أيضاً، ثمَّ رأيتُ في «مصنَّفِ ابنِ أبي شيبة»: «أنَّهم كانوا مأمورينَ بقَطعِ الثَّوب في الدُّنيا، أمَّا قطع الجلد؛ فكان عذابهم به في قبورهم».

[٣] ما ذُكِرَ عن النَّسَفيِّ مِن وجوبِ اعتقادِ أنَّ مَذهبه صوابٌ يحتملُ الخطأ؛ مبنيٌّ على أنَّه لا يجوز تقليدُ المفضول, وأنَّه يلزمُهُ التزام مذهبه, وأنَّ ذلكَ لا يتأتَّى في العامِّيِّ. وقد رأيتُ في آخرِ فتاوى ابن حجر الفقهيَّة؛ التَّصريحَ ببعضِ ذلك, فإنَّه سُئِلَ عن عبارةِ النَّسفيِّ المذكورة، ثمَّ حرَّرَ أنَّ قولَ أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ كذلك، ثمَّ قال: إنَّ ذلكَ مَبنيٌّ على الضَّعيفِ مِن أنَّه يجبُ تقليدُ الأعلَمِ دونَ غيره. والأصحُّ: أنَّه يتخيَّر في تقليدِ أيٍّ شاءَ؛ ولو مَفضولاً, وإنِ اعتقدَهُ كذلك، وحينئذٍ فلا يمكن أن يقطعَ أو يظنَّ أنَّه على الصَّواب، بل على المقلِّدِ أن يعتقدَ أنَّ مَا ذهبَ إليه إمامُهُ يحتمل أنَّه الحقُّ. قال ابنُ حجر: ثمَّ رأيتُ المحقِّقَ ابنَ الهمامِ صرَّحَ بما يؤيِّده؛ حيث قالَ في شرح الهداية: إنْ أخذَ العامِّيُّ بما يقعُ في قلبِهِ أنَّه أَصوَبُ؛ أَوْلَى, وعلى هذا استفتى مُجتهدَيْنِ فاختلفَا عليه, الأولَى أن يأخذَ بما يميل إليه قلبُهُ منهما.

[٤] الحجُّ الأكبرُ في عُرفِ الحديث هو الحجُّ، وأمَّا الحجُّ الأصغرُ؛ فالعُمرة، لَا مَا هو مُتعارفٌ بينَ عامَّةِ النَّاسِ مِنْ أنَّ الحجَّ الأكبرَ الَّذي يكون يومَ عرفة فيه يومِ الجمعة.

[٥] أحكامُ القرآنِ لمفتي محمَّد شفيع.

٥٤. ما اشتُهِرَ أنَّ بعضَ الحيواناتِ كانَتْ بشراً سويَّاً, فَمُسِخَ وبقي نَسْلُهُ: لم يثبتْ[١].

٥٥. كونُ الضَّحايا مَطايا على الصِّراط: لم يثبتْ[٢].

٥٦. اشتُهِرَ أنَّ في ليلةِ المعراجِ قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «التَّحيَّاتُ للهِ والصَّلواتُ والطَّيِّبات», وقالَ اللهُ تعالى: السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورحمة الله وبركاته ...الخ, وليس بثابتٍ بدليلٍ صَحيح[٣].

٥٧. ما ذُكِرَ في البخاريِّ: «قالَ عروة: وثويبة مولاة لأبي لَهَب, كان أبو لَهَب أعتقَها فأرضعَتِ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ, فلمَّا ماتَ أبو لَهَب؛ أريه بعض أهله بشر حيبة, قال له: ماذا لقيتَ؟ قال أبو لَهَب: لم ألقَ بعدكُم, غير أنِّي سُقيتُ في هذه بعتاقتي ثويبة», واستدلَّ بها على فضيلة مجلسِ الميلاد. وفيه كلامٌ؛ لأنَّها واقعةٌ في المنام, وليسَت بِحُجَّةٍ, وهذه الرُّؤيا مُخالفةٌ لصريحِ النُّصوص[٤].

٥٨. يُقالُ إنَّ رجالَ الغيبِ أولياءُ الله مِنَ الإنس، وهم غائبون عن أبصارِ النَّاس، وَكَّلَهُمُ اللهُ بتصريفِ الأمرِ, وهذا لا دليلَ عليه, بل هُم جِنٌّ تمثَّلَت بصورِ الإنس[٥], أو رؤيت في غيرِ صورِ الإنس، كي تلبس على الإنس؛ ليعظموهم[٦]. وأمَّا الحديثُ؛ فَلَمْ يثبتْ.

٥٩. وجودُ عينِ الحياةِ المذكور في قصَّة الخضرِ عليه السَّلام: ليس بِثابتٍ بدليل قطعي[٧].

بعضُ القصص الخرافيَّة الَّتي تشمُّ منها رائحة الشِّرك والكُفر:

١) قصَّةُ الشَّمس التَّبريزيِّ وإحيائِهِ نفْساً وإدلائِهِ الشَّمس على بعضِ النَّاس[٨].

---

[١] والحاصل أنَّ حديثَ: «إنَّ الممسوخَ لا يبقى أكثر من ثلاثة أيَّام»؛ صحيحٌ, وهذا الحديث: [«إنَّ أُمَّةً مِن بني إسرائيل مُسِخَت دوابَّ في الأرض، وإنِّي لا أدري أيُّ الدَّوابِّ هي»] غير صريح في البقاء كما لا يخفى, وعلى تقدير أنَّه يقتضي البقاء؛ يجب حمله على أنَّه قبل العلم, والله تعالى أعلَمُ. (حاشية السَّنديِّ على سُنَنِ النَّسائيِّ).

[٢] أحسن الفتاوي.

[٣] منهاج السُّنن لمفتي فريد, ودرس التِّرمذيِّ للعثمانيِّ.

[٤] بل يُقالُ إنَّ الثَّابت أنَّ ثُويبةَ عُتِقَت بعدَ موتِ أبي لهب. (كشف الباري).

[٥] والجنُّ يُسمَّون رجالاً، قال تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنْ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنْ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقاً} [الجنُّ /٦].

[٦] والتَّحقيق في فتاوي دار العلوم زكريَّا:١/ ٢٠٥ "ورجال الغيب هم الجنُّ، وهو يحسب أنَّه إنسيٌّ، وقد يقول له أنا الخضر، أو إلياس، بل أنا محمَّد، أو إبراهيم الخليل، أو المسيح، أو أبو بكر، أو عمر، أو أنا الشَّيخ فلان، أو الشَّيخ فلان، مِمَّن يحسن بهم الظَّنُّ. وقد يطير به في الهواء، أو يأتيه بطعامٍ أو شراب أو نفقة، فيظنُّ هذا كرامة، بل آية ومعجزة، تدلُّ على أنَّ هذا مِن رجال الغيب، أو من الملائكة، ويكون ذلك شيطاناً لبس عليه", وليس من أولياءِ اللهِ المتَّقين، وَلَا عباد الله المخلصين الصَّالحين، ولا أنبيائِهِ المرسَلين؛ مَن كان غائبَ الجسد دائماً عن أبصار النَّاس.

[٧] روى التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ في حديث طويل عن سفيان قال: يزعم ناسٌ أنَّ تلكَ الصَّخرة [الَّتي نام موسى ويوشع في جنبها] عندها عينُ الحياةِ, ولا يصيبُ ماؤها ميتاً إلَّا عاشَ, قال: «وكان الحوتُ قد أكل منه، فلمَّا قطر عليه الماء؛ عاشَ», وفيه تصريحٌ بأنَّه ليس بثابتٍ من الوحي, بل هو زعمُ بعضِ النَّاس, وروايةُ البخاريِّ مُجمل ومُختصر اختصاراً مُخلَّاً, وهذا مِن المؤاخذات على الإمامِ البخاريِّ.

[٨] يدور على أفواهِ النَّاس أنَّ سلطاناً ماتَتْ بنتُهُ, فجمعَ العلماءَ أن يُحيوهَا, ولم يستطيعوا, حتَّى جاءَ الأب الشَّمس التَّبريزيُّ بابا وصاحَ عليها: قُومِي بإذنِ الله, فَلَم تَقُمْ, ثمَّ صاحَ: قُومِي بإذنِ الله, فلم تَقُمْ, ثمَّ صاحَ: قُومِي بإذنِ الله, فلم تَقُمْ, وأخيراً غضبَ وصاحَ: قُومِي بإذنِ الشَّمسِ التَّبريزيِّ؛ فقامَتْ وعطسَتْ, فكفَّرَهُ العلماء, وفرَّ منهُم, لكنَّ العلماءَ لم يدَعوه, وطلبوه بجدٍّ, فقالَ الشَّمس: مَا تطلبون

٢) قصَّة يا أحد وَيَا أحمَد[1].

٣) أمرُ الشَّيخِ مُريده بعدمِ أداءِ الصَّلواتِ؛ الفرائض والنَّوافل[2].

٤) كسرُ الشَّيخِ عبد القادر صندوق الأرواح[3].

٥) قصَّة مُناظرةِ الإمامِ الغزاليِّ معَ سيِّدنا موسى عليه السَّلام[4].

فروعٌ وَفوائدُ عقديَّة:

١) لا نصدِّقُ مَن يدَّعي شيئاً بخلافِ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأُمَّة[5].

٢) إذا كانَ الأمرُ مُمكناً عقلاً، وقامَ دليلٌ نقليٌّ صحيحٌ على وقوعِهِ: وجبَ القولُ بوقوعِهِ, كما أنَّه إذا قامَ على عدمِ وقوعِهِ: وجبَ القولُ بعدمِ وقوعِهِ[6].

منِّي؟ قالوا: لَنسلخَنَّ جِلْدَك حيَّاً, فأخذَ جلده مِن رأ سِهِ ونزعَهُ وألقاهُ إليهم, ورضي به العلماءُ, وبذهابِ الجِلْدِ تعفَّنَ جسدُ الأبِ الشَّمسِ حتَّى تأذَّى منه النَّاسُ وتنفَّروا منه, ثمَّ يوماً وجدَ الشَّمسُ قطعةَ لحمٍ, وطلبَ مِن خبَّازٍ أن يشويَهُ له, وأبى الخبَّازُ ذلكَ لأجلِ تعفُّنِ جسدِ الشَّيخِ, فغضبَ لذلكَ الشَّيخُ وطلبَ مِن شمسِ السَّماء أن تتدلَّى وتتسفَّل على النَّاسِ لِيُعذَّبوا بِهِ إلى يومِ القيامة, فشكى النَّاسُ ذلكَ إلى الشَّيخِ عبد القادر الجيلانيِّ, فزارَه وطلبَ منه رفعَ الشَّمسِ السَّماويَّةِ, فقالَ التَّبريزيُّ: فلِمَ أنتَ تقتلُ النَّاس بأنَّ مَن ذَكَرَ اسمَكَ بِلَا وضوءٍ يُقطعُ رأسه؟ فأباحَ الجيلانيُّ للنَّاسِ ذِكْرَ اسمِهِ بِلَا وضوءٍ, ورفعَ التَّبريزيُّ الشَّمسَ عن النَّاس, لكن لم يرفعها من ذلك البلد يعنى ملتان بباكستان الا قليلاً اهـ . هذه القصَّة كما ترى تلوح عليها آثارُ الشِّرْكِ والخرافةِ والجهالةِ, أترى الشَّمسَ التَّبريزيَّ تكلَّمَ بهذه الكلمة الكفريَّة: « قُومِي بإذنِ الشَّمسِ التَّبريزيِّ»؟ ثمَّ إن كانَ صدرَ منه هذا الكُفر؛ فَلِمَ لمْ يستتيبَهُ العلماء؟ وَلِمَ لمْ يقتلوه؟ مع أنَّ جزاءَ الارتدادِ إمَّا التَّوبة أو القتل, ثمَّ مَا ذنبُ أهالي سائرِ البلادِ وَأولاد أهل ذلك البلد؟ والحقُّ أنَّ الشَّمسَ التَّبريزيَّ ماتَ أو قُتِلَ في تركيَّا شابَّاً, ولِتَسكينِ القَلبِ؛ راجع المحموديَّة: ٢٨٩/١.

[1] اشتهر في بلادنا أنَّ شيخاً معَ مُريده انغمسَ في البحرِ, وأمرَ مُريدَه أن يقولَ: يا أحمد (اسم الشَّيخ), وكان نفسه يقول: يا أحد, فمرَّةً قالَ المريدُ أيضاً: يا أحد, وبسببِه ذهبَ بِهِ الماء, وأخذه الشَّيخ فقالَ: لِمَ قُلْتَ: يا أحد مع أنَّكَ لسْتَ بأهله؟.

[2] النَّاس يقولونَ: إنَّ شيخاً أمرَ مُريدَهُ أن لا يُصلِّي الصَّلوات الخمس يوماً؛ الفرائض والسُّنَن, وأطاعَهُ المريد في السُّنَن (لمْ يُصلِّهَا) لكن صلَّى الفرائضَ, فرأى في المنام رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم, وقصَّ على شيخِهِ مَا فعلَ ومَا رأى في المنام, فقالَ الشَّيخ: لو لمْ تُصَلِّ الفرائضَ لَرائيْتَ اللهَ في المنامِ أيضاً..

[3] مِن هذياناتِ العوامِّ في بلادنا أنَّ عجوزاً جارة للشَّيخِ عبد القادر الجيلانيِّ؛ ماتَ ابنُها, وطلبَتْ مِنَ الشَّيخ إحياءَه؛ فطارَ الشَّيخ عقبَ مَلَكِ الموتِ وأدركَهُ وسطَ الأرضِ والسَّماء, فقال: أرسلْ روحَ ابنِ العجوزِ لأنَّها تبكي عندَ بابِ بيتي, وأبى مَلَكُ الموتِ وقال: إنَّ أجلَهُ قد تمَّ, وكلَّما ألحَّ عليه الشَّيخ؛ أبى الملَكُ مِن إرسالِ روحِ ابنِ العجوزِ, فغضبَ الشَّيخُ وضربَ الصَّندوقَ الَّذي فيه الأرواحُ برجلِهِ ودقَّهُ؛ فانكَسَرَ وفرَّ مِنَ الصَّندوقِ سبعونَ روحاً, وأُحيوا مِن ساعتِهِم جميعاً. وَلِتَسكينِ القَلْبِ راجِع المحموديَّة: ٢٨٩/١.

[4] يدور على الألسنةِ أنَّه: لَمَّا عُرِجَ برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ, والتقى بموسى عليه السَّلام؛ استفسَرَهُ موسى عليه السَّلام، وقال: إنَّك قُلْتَ: "علماءُ أُمَّتي كَأنبياءِ بني إسرائيل" !!، كيف يصحُّ هذا ؟!؟ فحضر حجَّةُ الإسلامِ الغزاليُّ، وسلَّم بإضافةِ: "وبركاته ومغفرته, فقالَ له موسى عليه السَّلام: مَا هذا الطُّول أمامَ الأكابر" ؟! فقال له الغزاليُّ: إنَّ اللهَ تعالى قالَ لك: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى}, فَلِمَ طوَّلتَ في الجوابِ وقُلْتَ: {هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى}؟ فقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ للغزاليِّ: "أدب يا غزالي"). وهذه القصَّة باطلةٌ, يظهر عليها علائم الوضع, منها: وجودُ "علماء أُمَّتي كأنبياء بني إسرائيل", فإنَّه مَوضوعٌ, ومنها: نسبةُ سوءِ الأدبِ إلى الإمامِ الغزاليِّ, ومنها: قولُهُ: أدب, فإنَّه لا يترجم في كلامِ العرب بهذا المعنى, بل الفصيحُ أن يُقالَ مثلاً: "الأدب أيُّها الغزاليُّ".

[5] كتابُ أصولِ الدِّيْنِ للغزنويِّ الحنفيِّ (المتوفَّى: ٥٩٣هـ).

[6] اِعلَمْ أنَّ الواقعاتِ على ثلاثة أحوال: (أ) الواجب: وهو الَّذي يحكمُ العقلُ بوجوبِ وقوعِهِ، ويمنع عدمه, كَ: الواحد نصفُ الاثنين.

٣) **المستحيلُ: مَا يُخالفُ العقلَ، والمستَبْعَدُ: مَا يُخالفُ العادةَ؛ لَا العقلَ، يُمكن وقوعُهُ، وغير مُدركٍ بالعقل، وَلَا اتِّحادَ بينهما**[1].

(ب) الممتنع: وهو الَّذي يحكمُ العقلُ بوجوبِ عدمِهِ, كَ: «الواحد يساوي الاثنين». (ج) الممكن: وهو الَّذي لا يحكمُ العقلُ بوجوبِهِ وَلَا امتناعِهِ، بل يحتملُ كِلَا الأمرين، وحينَئذٍ تمسُّ الحاجةُ إلى دليلٍ نقليٍّ مُستقلٍّ لِلحُكْمِ بأحدِ الاحتمالين, كَقول قائل: «إنَّ مساحة البلدِ الفلانيِّ أكثرُ مِن مساحة هذا البلد، فكونُ المساحة أكثر: أمر لا يحكمُ العقلُ بوقوعِهِ وَلَا ببطلانِهِ (قبلَ التَّحقُّق مِن صحَّةِ هذا القول: إمَّا بالذَّرع والمساحة فعلاً، أو بالاقتناع بقولِ مَن ذَرعه بنفسه), بل يحتمل كلا الاحتمالين.

ثمَّ إذا ثبتَ وقوعُ الأمرِ الممكنِ بدليلٍ نقليٍّ صحيح؛ يجبُ القولُ به، وإذا ثبتَ عدمُ وقوعِهِ؛ يجبُ عدم اعتقادِ وقوعِهِ. فَفِي المثالِ المذكور: ربَّما يحكم بصدقِ هذا القول، وربَّما يحكم بكونِهِ كذباً أو خطأ، وذلك بعد الذَّرع والمساحة فعلاً. وهكذا وجود «السَّماوات» على مَا يعتقده أهل الإسلام: أمرٌ ممكن، وليس عند العقل أيُّ دليلٍ على وجودها وَلَا على عدمِهَا، بل يسوِّغ العقل كِلَا الاحتمالين، فيجب الرُّجوع إلى دليلٍ نقليٍّ للحُكْمِ بوجودها أو عدمِهَا، ولَمَّا وجدنَا نصوصَ القرآنِ والسُّنَّةِ دالَّةً على وجودِهَا؛ لزمَ القولُ بوجودها.. وَمَن زعمَ النَّظريَّةَ الفيثاغورسيَّةَ دليلاً على عدمِ وجودِ السَّماوات؛ فإنَّه في جهلٍ بَحْتٍ؛ إذْ غايةُ ما تقتضي نظريَّته أنَّ جميعَ الحركاتِ يمكن وجودها في الخلا قائمة بالجاذبيَّة، ولا حاجةَ إلى السَّموات. ومِنَ المعلومِ أنَّ عدمَ الحاجةِ إلى شيءٍ ليسَ بدليل عدمِهِ. ويا ترى! لو لمْ يتوقَّفْ أمرٌ من الأمورِ على إذنِ موظَّفٍ مِن موظَّفِي الحكومة؛ فهل هذا دليلٌ على عدمِ وجودِهِ؟ كلَّا! وغايته أنَّ وجودَ ذلك الأمرِ ليس بدليلٍ على وجودِ الموظَّف، ولكن يمكن الاستدلال على وجودِهِ بدليلٍ خارجيٍّ آخر, وإذا تأمَّلْتَ في هذه القاعدة؛ تبيَّنَ لَكَ أنَّها قد انقشعَت بها جميع الشُّبهاتِ الَّتي يتداولها أهل العصر من المستشرقين والمستغربين والملحدين وأهل الأهواء في: وجود الجنَّة والنَّار، والملائكة، والصِّراط، والميزان، والإسراء، والمعراج، وذلك لأنَّ هذه الأمور كلَّها مِنَ الممكنات، لا يحكمُ العقلُ بوقوعِهَا وَلَا ببطلانِهَا، فلمَّا صحَّ النَّقل الصَّحيح بوقوعِهَا؛ لزمَ القول بها والاعتقاد فيها. انظر «حلُّ الانتباهات».

[1] اِعلَمْ أنَّ جميعَ مُعجزاتِ الأنبياء – صلوات اللهِ وسلامُهُ عليهم – مِن المحالِ عادةً (وهو الَّذي سمَّيْنَاه مُستبعداً) لَا عقلاً ، والنَّاس لا يميِّزونَ بين المحالِ عادةً وبين المحالِ عقلاً, ويزعمونهما واحداً .فعدمُ إحراقِ النَّار لسيِّدنا إبراهيم عليه السَّلام ليسَ بمحالٍ عقليٍّ.

المحال: مَا يحكمُ العقلُ ببطلانِهِ، وهو الممتَنِع. والمستَبْعَد: مَا يُجيزُ العقلُ وقوعَه، إلَّا أنَّ الإنسانَ حيث لم يشاهدْ وقوعَه، ولا سمع به من أحد ممَّن شاهدوه؛ فإنَّه يستغرب ذلك، ويتعجَّب منه أوَّل مَا يسمع بوقوعِهِ، ومِنَ النَّاس مَن يعدُّ المعراجَ مُحالاً عقليًّا؛ إذ لا تدرك أفهامُهُم بأنَّ الإنسان كيف يقطع المسافات البعيدة بهذه السُّرعة العجيبة؟! ولكنَّهم لا ينظرون في أنَّ شعاعاً مِنَ العين يقطعُ المسافةَ البعيدةَ إلى الشَّمس –وهي على بُعد تسعين مليوناً من الأميال– ويرجع في آنٍ واحد، فلا يستبعدونَ ذلك. وهكذا: يقضون العجب مِن شهادة الأيدي والأرجل، ونُطقِهَا يومَ القيامة، وَلَا يتعجَّبُون على نطقِ اللِّسان – وهي قطعةُ لحمٍ صغيرة–، إذ يشاهدون حركتَها ونطقَها ليلَ نهار. ومِن هذا القبيل جميعُ الخوارق الصَّادرة من الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام – فإنَّها ليسَت من المحالات العقليَّة، وإنَّما هي محالات عاديَّة، ولكلٍّ منها أحكامٌ مُستقلَّة مُتمايزة. وأمَّا الفرقُ بينَ أحكامِهِمَا؛ فهو كالتَّالي: إنَّ المحال يجبُ تكذيبُ وقوعِهِ وإنكاره؛ لأجلِ كونِهِ مُحالاً، وأمَّا المستبعَد: فَلَا يجوز تكذيبُ وقوعِهِ وَلَا إنكاره لأجلِ الاستبعادِ فقط، أمَّا إذا صحبَهُ دليلٌ خارجيٌّ يدلُّ على عدمِ وقوعِهِ؛ فإنَّه يجوزُ عندَئذٍ تكذيبُه، بل يجب، كما علمْتَ بما قدَّمْنَا مِنَ الأمثلة في القاعدة الأولى والثَّانية مِن أنَّ مَن قالَ: الواحد يساوي الاثنين؛ فَتكذيبُهُ واجبٌ. وَمَن قالَ: إنَّ القطارَ يسيرُ دونَ أن يجرَّهُ حيوان؛ فَلَا يجوز تكذيبُهُ، مع أنَّ المخاطبَ لم يشاهِدْ ذلك، وإنَّما شاهدَ أنَّ الحيواناتِ هِيَ الَّتي تجرُّ المراكب والعربات، فسيرُ القطارِ بِنَفسِهِ مُستبعدٌ عندَهُ وعجيب. وهكذا معظمُ الوقائع الَّتي لا نستغربها اليوم، فإنَّها مُستغربة في نفس الأمر، وإنَّما زالت غرابتُهَا بكثرةِ وقوعِهَا بينَ أيدينا، وبمشاهدتِنَا إيَّاها مراراً وتكراراً، حتَّى صارَتْ مألوفةً مُعتادة، وإلَّا؛ فَلَا فرقَ بينَ المستبعَدِ وغيرِهِ في حدِّ ذاتهما. مثلاً: لا فرقَ –مِن حيثُ الغرابة– بينَ سيرِ القطارِ بنَفسه– أي: بدونِ جَرِّهِ الحيوان– وبينَ تَكوُّنِ النُّطفةِ إنساناً حيًّاً في الرَّحم، بل الأمر الثَّاني أعجبُ مِنَ الأوَّل، ولكنَّ البدويَّ الَّذي لم يشاهد القطار الَّذي يسير بنفسه؛ يحسبُهُ أعجبَ الأشياء؛ لعدمِ التَّعوُّدِ والإلف والمشاهدة، وأمَّا الأمر الثَّاني؛ فليسَ عندَهُ بعجيب، فإنَّه لمْ يَزَلْ يشاهد ذلك منذُ بدوِّ شعوره. وهكذا مَن شاهدَ الفونوغراف، وتعوَّدَ سماعَ الأصواتِ منه، فإنَّه لا يتعجَّب مِن هذه الأصوات، ولكنَّه يتعجَّب على

٤) **وجودُ الشَّيءِ لا يستلزمُ أن يكونَ مُدرَكاً بإحدى الحواسِّ**[١].

٥) **لا يُمكنُ إقامةُ الدَّليلِ العقليِّ الخالصِ على ثبوتِ المنقولاتِ الخالصة، فالمطالبةُ بمثلِ هذا الدَّليل لَا تجوزُ**[٢].

تَكلُّمِ الأيدي والأرجل؛ لأنَّه لم يشاهدْ ذلكَ قطُّ، ولا بأسَ في إظهارِ التَّعجُّبِ على مثل هذه الأشياء، ولكنَّ الخطأ العظيم أنَّهم يزعمون العجيبَ مُحالاً, ثمَّ يكذِّبون النُّصوصَ بناءً على ذلك, أو يُأوِّلونَها بتأويلاتٍ باردةٍ لا داعي لها. فالحاصل: أنَّ تطبيقَ أحكامِ الاستحالةِ على الأمورِ المستغربةِ لِمُجرَّدِ استبعادِهَا: غلطةٌ عظيمةٌ تؤدِّي إلى أنواع من الضَّلال. نعم! إذا صحبَ الاستبعاد دليل آخر صحيح على عدمِ وقوعِ ذلك الشَّيء، فحينئذٍ: النَّفيُ واجبٌ. مثالُ ذلك: من وصول القطارِ مِن «كلكوتا» إلى «دهلي» في ساعة واحدة، وإذا ثبتَ دليلٌ صحيحٌ على وقوعِهِ، ولم يثبتْ مثلُهُ على عدمِ وقوعِهِ: فالحكمُ بوقوعِهِ عندئذٍ واجبٌ أيضاً. ومثالُهُ: أنَّ الآلات اللَّا سلكيَّة في بدايةِ أمرِهَا لم تكن معروفةً لدى كلِّ أحد، فلو كان في ذلك الزَّمان رجلٌ يُخبِرُ عن تلكَ الآلات، وأنَّه رآها تنقل الأخبارَ إلى أماكن شاسعة، بدونِ أيِّ واسطة مرئيَّة؛ فإنَّ تقييم هذا الخبرِ المستغرب لم يكنْ يعتمد إلَّا على كونِ المخبرِ صادقاً أو كاذباً، فإنْ لم يثبتْ كونه صادقاً بيقين؛ كان هناكَ مجالٌ لِتَكذيبِهِ في الجملة؛ وإنْ لم يكن ذلك دليلاً كافياً على نَفْيِ هذا الخبر، وأما إذا ثبت أنَّ المخبرَ بذلك صادقٌ قطعاً؛ فَلَا مجالَ فيه للتَّكذيب أصلاً. هذه هي الأحكام المتمايزة للمحالِ والمستبعدِ. وبناءً على ذلك: المرور على الصِّراط يومَ القيامة حسبَ النُّصوص الواردة: ليسَ بِمُحال، بل هو مُستبعَدٌ فقط، ولَمَّا أخبرَ بوقوعه المخبرُ الصَّادق؛ كان نَفيه وإنكاره خطأً فاحشاً شنيعاً، والتَّأويل فيه أمراً لا داعي له. فالحاصل: أنَّ الخبرَ إذا كان ممكنَ الوقوعِ عقلاً، وأخبر به مَن ثبتَ كونُهُ صادقاً بيَقين: وجبَ تصديقُهُ والإذعانُ له؛ رغمَ كونِهِ مُستغرَبا أو مُستبعَداً، أو شيئاً غيرَ عاديٍّ. فهكذا أخبارُ الرُّسلِ عليهم السَّلام, الَّتي تتحدَّث عن المعجزات وعالم الآخرة وعالم الغيب: يجبُ الإيمان بها؛ لأنَّها أخبارٌ ممكنةُ الوقوع، وقد أخبر بها الرُّسُلُ الَّذين ثبتَ صدقُهُم قطعاً.

[١] الحُكم بثبوتِ شيءٍ في الواقع؛ إنَّما يكون بإحدى الطُّرق الثَّلاثة: (أ) المشاهدةُ والحواسُّ. (ب) إخبارُ المخبر الصَّادق: كإخبارِ رجلٍ صادق عن مجيء زيد. ولكن يُشترط فيه ألَّا يكونَ هناك دليلٌ أصحُّ منه يكذب, ومثاله: أخبرَكَ رجلٌ بأنَّ زيداً جاءَ ليلاً، فجرحَكَ بالسَّيفِ، مع أنَّك تعلمُ يقيناً أنَّ أحداً لم يجرحْكَ، فالمشاهدة ههنا تُكذِّبُ ذلك الخبر. (ج) الاستدلالُ العقليُّ: كالاستدلالِ على طلوعِ الشَّمسِ بضوئِهَا، مع أنَّ المستدلَّ لم يرَ الشَّمسَ، وَلَا أخبرَهُ أحدٌ بطلوعِهَا، ولكنَّه استدلَّ عليه بالعقل. ففي هذه الأمثلة الثَّلاثة: الوجود مُشترك، إلَّا أنَّ الأمرَ المدركَ بالحواسِّ هو الأمرُ الأوَّل فقط، وأمَّا الباقيان؛ فليسَا مُدركَيْنِ بإحدى الحواسِّ الخمس. فثبتَ أنَّ الأمرَ الواقعَ لا يجبُ أن يكون معلوماً بالحواسِّ، كما أنَّ مَا لا يُدرك بالحواسِّ؛ لا يجب أن يكونَ غيرَ واقعٍ.فمثلاً: لَمَّا أخبرَتِ النُّصوصُ أنَّ هناك أجساماً سبعةً عظاماً فوقنا، وتُسمَّى: «السَّموات»، فإنْ لمْ نشاهدْهَا بأعيننا لحيلولةِ هذا الفسطاطِ الأزرقِ المرئيِّ: فإنَّ ذلكَ بمجرَّده لايستلزم أن ننفيَ وجودَها، بل يُمكن وجودها، وَلَمَّا أخبرَ المخبرُ الصَّادق بوجودها؛ وجبَ القولُ به.

[٢] قد مرَّ أنَّ الواقعاتِ على ثلاثة أقسام؛ قسمٌ منها: مَا نعلمُ وقوعَهُ بإخبارِ المخبر الصَّادق، ومرادُنا ههنا بالمنقولِ المحضِ هذا القِسم، ومن المعلومِ أنَّ الاستدلال على هذه الواقعات بالعقل المجرَّدِ لا يُمكن، كما يمكن ذلك في القسمِ الثَّالث مِن الأقسام الثَّلاثة. فمثلاً: أخبرَ رجلٌ أنَّ «الإسكندر» وَ«دارا» كانا مَلِكَيْنِ, وقد وقعَت الحروب فيما بينهما –فإنْ طالبَهُ رجلٌ بالدَّليلِ العقليِّ على ذلك؛ فإنَّه لا يستطيع –مهما كانَ فيلسوفاً عظيماً– أن يقيمَ دليلا سوى أن يقول: إنَّ المقاتلة واشتعال نار الحرب بين الملكين أمرٌ ممكن، وبوقوعها أخبر المؤرِّخون الموثوق بهم، فالقولُ بوقوعِ الحرب بينهما واجبٌ. وهكذا قيام القيامة، وإحياء الموتى، والبعث بعد الموت، فإنَّها واقعاتٌ نقليَّة بحتة، فلا يجوز لأحدٍ أن يُطالبَ مَن يدَّعي هذه الأمور بالدَّلائل العقليَّة المحضة عليها، بل يكفي قوله: إنَّ هذه الواقعات لم تثبتْ بأيِّ دليلٍ عقليٍّ؛ كونَها مُحالاً، وإنْ لمْ نفهمْ ذلك، والتَّوحيد بينهما –أي: بين عدمِ الفهم والعلم بعدم الشَّيء– ليس بصحيح, فلمَّا كانت هذه الأمور من الممكنات, وأخبر بوقوعها المخبرُ الصَّادق الَّذي ثبتَ صدقُهُ بدلائل قاطعة؛ فالقولُ بوقوعِهَا واجبٌ.

٦) فرق بين الدَّليل والنَّظير، وإنَّما تجوزُ مُطالبةُ المُدَّعي بالدَّليلِ لَا بالنَّظير[١].

٧) تأثير الأسبابِ الظَّاهريَّة في مُسبِّباتها إنَّما هو بقوَّةٍ أودعَهَا اللهُ فيها على ما ذهبَ إليه الماتريديَّة, وهو الموافقُ لظاهرِ النُّصوص: {وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ}, وهو الحقُّ, وما يُقالُ: إنَّ الأسبابَ إذا وُجِدَتْ؛ فعادةُ اللهِ جاريةٌ بإيجادِ المسبِّباتِ بدونِ دخلٍ للأسباب. (مَنهجُ الأشعريَّة)؛ فَبعيد[٢].

٨) لِكُلِّ مُسَبَّبٍ سَبَبَانِ: ظاهريٌّ، وباطنيٌّ[٣]، والمبيَّنة في الشَّرع: باطنيَّة, ومَا في الحكمة والعلوم: ظاهريَّة.

٩) والأرضُ كرةٌ[٤], لكن لَا نجزمُ بحركتِهَا وَلَا سكونِهَا, فإنَّ القرآنَ ساكتٌ عن ذلك[٥].

١٠) و المطرُ ينزلُ مِنَ السَّحاب[٦] بإذنِ اللهِ, والرَّعدُ يُسبِّح بحمدِهِ, وله في الظَّاهر أسباب مادِّيَّة.

---

[١] تتَّضحُ هذه القاعدة بمثال: مَنِ ادَّعَى أنَّ المِلكَ البريطانيَّ جورج (GEORGE) الخامس قد عقدَ احتفالاً بمناسبةِ جلوسِهِ على سرير الملك بدهلي، فيقول الآخَر: لَا نُسلِّم بقولِكَ هذا حتَّى تأتينا بسابقةٍ أو نظيرٍ لهذه الواقعة، وتثبت بنظير لذلك أنَّ مَلِكاً مِنَ ملوك الإنكليز الماضين قد صنعَ مثل هذا. فهل على المدَّعي أن يأتي بالنَّظير؟ أم يكفيه أن يقولَ: لا نعلمُ له نظيراً، إلَّا أنَّ عندنا دليلاً صحيحاً قويَّاً على ثبوتِ هذه الواقعة، وهو حضورُ مَن شاهدَ ذلك، أو قد نُشِرَ هذا الخبر في الجرائد، فهل ينتظر إلى نظير بعد هذا الدَّليل التَّسليم هذه الواقعة؟ وهكذا مَن ادَّعَى أنَّ الأيدي والأرجل تتكلَّم يومَ القيامة، فليسَ لأحدٍ أن يطالبَهُ على ذلك بنظيرٍ سابق، ولا أن يُكذِّبَه لمجرَّدِ أنَّه لمْ يأتِ لذلكَ بنظير، نعم! عليه إقامةُ الدَّليل على هذه الواقعة، ليسَ إلَّا. ولَمَّا كان هذا الأمرُ مِنَ المنقولات المحضة؛ يكفي في الاستدلالِ عليه أن نقولَ: إنَّه لم تثبت استحالتُه، وقد أخبر بوقوعِهِ المخبرُ الصَّادق، فالاعتقاد بوقوعِهِ واجب، وَلَئِن أتي لذلك بنظيرٍ؛ فليس ذلك إلَّا تبرُّعاً من المستدلِّ؛ لرفعِ الاستبعاد عن ذهنِ المخاطب، مثل أن يستشهدَ على كلامِ الأيدي والأرجلِ بالفونوغراف، فإنَّه تخرج منه الألفاظُ والأصواتُ رغمَ كونِهِ جماداً محضاً. ومن التَّعسُّف البالغ أنَّ المثقَّفينَ بالثَّقافةِ الجديدةِ يطالبون بالنَّظير على كلِّ مَنقول، فليعلم أنَّ هذا مِن قَبيل إلزامِ مَا لا يلزم.

[٢] عن ظاهرِ النُّصوص.

[٣] ففي قتل زيدٍ عَمْراً: زيدٌ سببٌ للموتِ ظاهراً, والسَّبب الخفيُّ هو مَلَكُ الموت.

[٤] قال الرَّازيُّ في الكبير: إنَّه ثبتَ بالدَّليلِ أنَّ الأرضَ كُرة.

[٥] ثم اعلَمْ أنَّ القرآنَ ربَّما لا يتعرَّضُ إلى أسبابِ الأشياءِ في نفسِ الأمر؛ ما هي؟ وكيف هي؟ ويمشي على الظَّاهر فقط؛ لأنَّها تحتاجُ إلى ممارسةِ علمٍ ومزوالةِ فنونٍ، ثُمَّ فكر بعدَ فكر، وبعد ذلك أيضًا يجري فيها اختلافُ الآراء وفَحْصُ العلماء، فلَوْ بَحَث القرآنُ عنها؛ فلربَّما اختلَّ طريقُ الهداية، ولمْ يَبْقَ فيه حَظٌّ للعوامِّ، فإنَّ الإنسانَ فُطِرَ على الاعتمادِ على تحقيقه فيما أمكنَ التَّحقُّق منه. بل فيما لا يمكن أيضًا، فلو بنى القرآنُ كلامَه على حركةِ الأرضِ مَثلاً؛ لكذَّبته فِرَقٌ من النَّاس الَّذين يعتقدون بحَرَكَةِ الفُلْك, وهكذا في جملةِ المواضع؛ إذ لو تَصَدَّى القرآنُ إلى أسبابِهَا على ما هي في نفس الأمر، ولم يُدْرِكْها النَّاسُ لِقُصورِ عِلْمهم ووُفورِ جهْلِهِم؛ لاستمرُّوا على ما أُوتُوا مِنَ العِلْم: {وَمَا اوتِيتُم مّن الْعِلْمِ إلَّا قَلِيلا}, ولكذَّبوا بالقرآنِ وَمَا اتَّخذوه سبيلاً. ..وقد وقع مِثْله: حيثُ جَرَت عليه المناهضةُ إلى مئتي سنة ونَيِّف حين حقَّق علماء أوروبَّا حركة الأرض، وَزَعَم الإنجيليُّون أنَّه اتِّباعُ غيرِ سبيلِ الإنجيل، وتكذيبٌ به، فلو فَعَل مِثْله القرآن؛ لانْسَدَّ او تَعَسَّر طريقُ الهداية على النَّاس، ولبقي النَّاسُ يكذِّبونه إلى آلافِ السِّنِين، فإنَّ التَّحقيقَ عند اليونانيِّين أنَّ المتحرِّكَ هو الفَلك. (فيض الباري ٣ :٢١١).

[٦] {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ}: قالَ الإمامُ الرَّازيُّ: في هذه الآية قولان: أحدُهما: أنَّ في السَّماء جبالاً مِن بَرَدٍ خلقَهَا اللهُ تعالى كذلك، ثمَّ يُنزل منها مَا شاء, وهذا القولُ عليه أكثر المفسِّرين، قال مجاهد والكلبيُّ: جبالٌ من بَرَدٍ في السَّماء, والقول الثَّاني: أنَّ السَّماءَ هو الغَيْمُ المرتفعُ على رؤوسِ

١١) والعرشُ والكُرسيُّ[١] حَقٌّ.

١٢) والكواكبُ أجسامٌ نورانيَّةٌ مُعلَّقةٌ بينَ السَّماءِ والأرض.[٢]

١٣) والسَّموات السَّبع أجسام جامدة[٣] قابلة للخَرقِ الالتِئَام, لَا عِلْمَ بأصلِ موادِّها[٤] وشكلِهَا[٥]؛ كفرَ مَنْ أنكرَها؛ لا مَن أنكرَ تجسُّمَهَا.

١٤) وسَفَرُ البشرِ إلى القمرِ لَا يُنْكَر, فَمُدَّعيه لَا يكفُر[٦].

النَّاس, سُمِّيَ بذلك؛ لِسُموِّهِ وارتفاعِهِ، وأنَّه تعالى أنزلَ مِن هذا الغيمِ الَّذي هو سماء البَرَد, وأراد بقولِهِ: {مِن جبال}: السَّحاب العِظَام ... وذهبوا إلى أنَّ البَرَد ماءٌ جامدٌ خلقَهُ الله تعالى في السَّحاب، قال المفسِّرون: والأوَّلُ أولَى؛ لأنَّ السَّماءَ اسمٌ لهذا الجسم المخصوص، فجعلُهُ اسماً للسَّحابِ بطريقة الاشتقاق مجاز، وكما يصحُّ أن يجعلَ اللهُ الماءَ في السَّحاب, ثمَّ ينزله برداً، فقد يصحُّ أن يكون في السَّماء جبال من بَرَد، وإذا صحَّ في القدرة كلا الأمرين؛ فَلَا وجهَ لِتَرَكِ الظَّاهر. (الكبير باختصار). أقولُ: بل الأولى هو الذَّهاب إلى المعنى الثَّاني, فإنَّ كونَ البَرَدِ مخلوقاً في السَّماءِ بإذنِ اللهِ؛ أصبحَ مِنَ المشاهداتِ اليقينيَّات.

[١] لم يصحَّ فيه مرفوعاً سوى قولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَامُ: «ما السَّموات السَّبع في الكرسيُّ إلَّا كَحلقةٍ مُلقاةٍ بأرض فلاة, وفضلُ العرشِ على الكرسيِّ كَفضلِ تلك الفلاةِ على تلك الحلقة». واختلفوا في تفسيره: (١) روى ابن جرير عن الحسن البصريِّ أنَّه كان يقول: الكرسيُّ هو العرش. والصَّحيح أنَّ الكرسيَّ غيرُ العرش, والعرش أكبر منه. (٢) وقد زعمَ بعض المتكلِّمين على علمِ الهيئة من الإسلاميِّين: أنَّ الكرسيَّ عندَهم هو الفلك الثَّامن, وهو فلك الثَّوابت الَّذي فوقه الفلك التَّاسع, وهو الفلك الأثير ويقال له: الأطلس. وقد ردَّ ذلك عليهم آخرون. (من تفسير ابن كثير بتصرُّف). ورُوِيَ عن ابن عبَّاس رضي الله عنه روايتان. (٣) روى الطَّبريُّ بسندٍ حسنٍ؛ قال: [المراد بكُرسيِّه] عِلْمُه, وروى الحاكمُ بسندٍ صحيحٍ؛ قالَ: "الكرسيُّ مَوضع القدمَين، اه قال القرطبيُّ: كذا قَال: موضع القدمين مِن غيرِ إضافة اه. أقولُ: إذا لم يكن في الباب حديث صحيح؛ لاحاجة إلى التَّكلُّف في بيان كيفيَّته, واللَّه أعْلَمُ بحقيقةِ الكرسيِّ، إلَّا أنَّ جملته أنَّه أمرٌ عظيمٌ مِن أمرِهِ جلَّ وعزَّ. وأمَّا ما رُوِيَ عن سيِّدنا ابن عبَّاس: (موضع القدمين)؛ فليس مِن كلامِ المعصومِ, بل موقوف, والموقوف لا يُعتدُّ به في بابِ العقائد؛ لاحتمالِ نقلِهِ مِن كتبِ أهل الكتاب كما في سائر ما رُوِيَ في التَّفسير, مِمَّا يحتمل أن يكونَ إسرائيليَّاً, ثمَّ يمكن توجيه كلامِهِ بأنَّ المرادَ منه المعنى الحقيقيُّ, فإنَّ الكرسيَّ يُستَعمَلُ في هذا المعنى, أمَّا كيفيَّته؛ فَمِنَ المتشابهات, وهذا كما نقل عن بعض السَّلفِ في تفسير الميزان أنَّ له كفَّتَين ولِساناً وساقَيْن, مع عدمِ ورودِهِ في حديثٍ مَرفوعٍ. وقد ذهبَ جمعٌ إلى إبطالِ ما روى الطَّبريُّ بسندٍ حسنٍ عن ابن عبَّاس أنَّ كرسيَّه عِلْمُه؛ بتضعيفِ أحدِ رواتِهِ (جعفر بن أبي المغيرة القمِّيِّ) مع توثيقِ الإمامِ أحمد له, ولا حاجة إلى البطلان؛ فإنَّ كثيراً من السَّلَفِ وردَ عنهم في تراجمِ مُشكلاتِ القرآن رواياتٌ مختلفةٌ حسبَ اجتهادهم, مع أنَّ الرَّاجحَ هو المعنى الحقيقيُّ, وهو غيرُ العرش, والله أعلمُ.

[٢] فتاوى حقانية :١/ ٣١٢ **وروي ابن عباس – رضي الله عنهما –: أن النجوم قناديل معلقة بين السماء والأرض بسلاسل من نور بأيدي الملائكة, اه اللباب فی علوم الكتاب**

[٣] التَّعليق على الانتباهات المفيدة.

[٤] ومَا روي عن الرَّبيع بن أنس قال: "السَّماء الدُّنيا مَوجٌ مَكفوف، والثَّانية: صخرة، والثَّالثة: حديد، والرَّابعة: نحاس، والخامسة: فِضَّة، والسَّادسة: ذهب، والسَّابعة: ياقوت". رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط هكذا مَوقوفاً على الرَّبيع، وفيه ابو جعفر الرَّازيُّ، وثَّقَه أبو حاتم وغيره، وضعَّفَه النَّسائيُّ وغيره اه. وفي روحِ المعاني: [هذا الحديث] ليس بمعتَبرٍ أصلاً, ولم يَرِدْ بما تضمَّنَه مِن التَّفصيل خبرٌ صحيح.

[٥] وَلَا تحسبنَّ دلالةَ قولِهِ تعالى: {وكلٌّ في فَلَكٍ يسبحون} عليه؛ حيثُ سَمَّاه فلكاً, والفلكُ يكونُ مُستديراً؛ لأنَّ المرادَ بالأفلاكِ عندهم [الحكماء] ولم يثبت أنَّهَا هي المراد في القرآن, بل الظَّاهر أنَّ المرادَ دوائر تحدث عن حركات الكواكب, ولا كلامَ في استدارتها, ولم ينقل في النُّصوصِ تسمية السَّماوات أفلاكاً قَطُّ, نعم: ظاهرُ النُّصوصِ يدلُّ على كونِهَا مُحيطة, حيثُ أثبتَ الفوقيَّةَ للسَّماءِ بنسبةِ أهلِ الأرضِ, والأرض كرة بالمشاهدة, وساكنو جوانبِها كلِّها أهلُ الأرض, فالسَّماءُ فوقَ الكُلِّ, فكان مُحيطاً. انتهى (دراية العصمة).

[٦] أحسنُ الفتاوي: ١/ ٤١ وفريديَّة: ٥١٧/١ **والحقانية :١/ ٣٣٠و٣٦٩ ودار العلوم كراتشي:١/ ٢٢٦**

١٥) وذُكِرَتِ الأرضون سبعةً في الحديث[١], نعم لَا ذِكْرَ لها في القرآنِ صراحةً[٢].

١٦) واللهُ تعالى أحدثَ العالَمَ مِنَ العدمِ بقدرتِهِ بِلَا احتياجٍ له إلى الهيولى والصُّورة[٣] والجوهر الفرد.

١٧) والجزءُ الفردُ لا دليلَ عليه مِنَ الشَّرع[٤] والعقل[١], بل قولٌ مُستحدثٌ بعدَ خيرِ القرونِ[٢], فَمُنْكِرُهُ لا يكفُر, كما أنَّ مُدَّعي الهيولى مُسلِمٌ؛ مَا لمْ يدَّعِ قِدَمَها.

---

[١] قال ابنُ عاشور: وجمهور المفسِّرينَ جعلُوا المماثلةَ في عددِ السَّبع وقالوا: إنَّ الأرضَ سبعُ طبقاتٍ, فمنهُم مَن قال: هي سبعُ طبقات مُنبسطة تُفرِّقُ بينها البحار. وهذا مَرويٌّ عن ابنِ عبَّاس مِن رواية الكلبيِّ عن أبي صالح عنه، ومنهم مَن قال: هي سبعٌ طِبَاقٌ بعضُها فوقَ بعض, وهو قولُ الجمهور. وهذا يقرب مِن قولِ علماءِ طبقاتِ الأرض (الجيولوجيا) من إثباتِ طبقاتٍ أرضيَّة, لكنَّها لا تصل إلى سبع طبقات... وعلى مجاراةِ تفسيرِ الجمهور؛ يجوز أن يُقَالَ: إنَّ السَّبعَ سبعُ قِطَعٍ واسعة مِن سطحِ الأرض, يفصلُ بينها البحار, نسمِّيها القارَّات, ولكن لا نعني بهذه التَّسميةِ المعنى الاصطلاحيَّ في كتب الجغرافيا القديمة أو الحديثة, بل هي قارَّاتٌ طبيعيَّةٌ كان يُتعذَّر وصولُ سُكَّان بعضها إلى بعضها الآخَر في الأزمان الَّتي لم يكن فيها تنقُّلٌ بحريٌّ, وفيما بعدها ممَّا كان ركوب البحر فيها مَهولا. وهي أنَّ آسيا مع أوروبَّا قارَّة، وإفريقيا قارَّة، وأستراليا قارَّة، وأميركا الشَّماليَّة قارَّة، وأميركا الجنوبيَّة قارَّة، وجرولندة في الشَّمال، والقارَّة القطبيَّة الجنوبيَّة. ولا التفات إلى الأجزاء المتفرِّقة من الأرض في البحار، وتكون مِن تَبعيضيَّة؛ لأنَّ هذه القارَّات الاصطلاحيَّة أجزاءٌ مِنَ الأرض. اهـ (ابن عاشور باختصار). ومَن حملَ ذلك على سبعة أقاليم؛ فقد أبعدَ النَّجعة، وأغرقَ في النَّزع وخالفَ القرآنَ والحديثَ بِلَا مُستند اهـ (ابن كثير). وقال الخفاجيُّ: وقولُ البيضاويِّ: في العدد إشارة إلى أنَّ الأرضَ كالسَّماء؛ سبع طبقات مُتميِّزة مُتفاصلة، وهو المعروف في الأحاديث الصَّحيحة, وليست هذه المسألة مِن ضروريَّات الدِّين حتَّى يكفرَ مَن أنكرَها أو تردَّد فيها, والَّذي نعتقدُهُ إنَّها طبقاتٌ سبعٌ كالسَّمواتِ, ولها سُكَّان مِن خلقِهِ يعلمُهُم الله. (حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِيِّ).

[٢] وفي «الكَشَّاف»: «قيل: مَا في القرآنِ آية تدلُّ على أنَّ الأرضين سبع إلَّا هذه» اه. وقد علمت أنَّها لا دلالةَ فيها على ذلك. وقال المازريُّ في كتابِهِ «المعلِّم» على «صحيح مُسلم»: عند قولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في كتاب الشَّفعة: «مَن اقتطعَ شبراً مِنَ الأرضِ ظُلماً؛ طوَّقَه مِن سبع أرضين يومَ القيامة»؛ كان شيخُنا أبو محمَّد عبد الحميد كتب إليَّ بعد فراقي له: هل وقعَ في الشَّرع عمَّا يدلُّ على كون الأرض سبعاً، فكتبْتُ إليه قولَ الله تعالى: {الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهنَّ}, وذكرتُ له هذا الحديث؛ فأعادَ كتابه إليَّ يذكر فيه أنَّ الآيةَ مُحتملة: هَل مثلهنَّ في الشَّكلِ والهيئة أو مثلهنَّ في العدد. وأنَّ الخبرَ مِن أخبار الآحاد، والقرآن إذا احتمل, والخبر إذا لم يتواتر؛ لم يصحَّ القَطْعُ بذلك، والمسألة ليسَتْ من العمليَّات, فيتمسَّك فيها بالظَّواهر وأخبار الآحاد، فأعدتُ إليه المحاوبة, أحتجُّ لبعدِ الاحتمالِ عن القرآن, وبسطتُ القولَ في ذلك, وتردَّدتُ في آخر كتابي في احتمال مَا قال. فقطع المحاوبة اه. وأنتَ قد تبيَّنْتَ أنَّ إفرادَ الأرضِ مُشعرٌ بأنَّها أرضٌ واحدة, وأنَّ المماثلة في قوله: {مثلهنَّ}؛ راجعةٌ إلى المماثلة في الخَلق العظيم، وأمَّا الحديث؛ فإنَّه في شأن من شؤون الآخرة, وهي مُخالفة للمتعارَف، فيجوز أن يطوَّقَ الغاصب بالمقدار الَّذي غصبه مُضاعفاً سبع مرَّاتٍ في الغلظ والثِّقل، على أنَّ عددَ السَّبع يجوز أن يُرادَ بِهِ المبالغة في المضاعفة. ولو كان المرادُ طبقاتٍ مَعلومة؛ لقالَ: طوَّقَه مِنَ السَّبع الأرضين بصيغة التَّعريف. (تفسير لابن عاشور), وإليه ذهبَ أستاذي عنايت الغبرجيُّ الكلاتيُّ في شرحِهِ على مُسلَّم الثبوت.

[٣] وفي المعجم الوسيط: "الهيولى بضمِّ الياء مُخفَّفة أو مُشدَّدة: مادَّة الشَّيء الَّتي يُصنَع منها، كالخشب للكرسيِّ، والحديد للمسمار، والقطن للملابس القطنيَّة، والهيولى عند القدماء: مادَّةٌ ليس لها شكل وَلَا صورة معيَّنة، قابلة للتَّشكيل والتَّصوير في شتَّى الصُّور اه.

مَطْلَبٌ: اِعْلَمْ أنَّ القولَ بالهيولي والصُّورة كما ذهب إليه الفلاسفة المشَّائيَّة زعمٌ باطلٌ مبنيٌّ على إثباتِ شيء يقبل الانفصالَ حين طريانِهِ, وهو زَعمٌ باطلٌ مَوقوفٌ على إبطالِ الأجزاءِ الصَّغيرة الدِّيمغراسيَّة, وأنَّى يثبت. اه من (دراية العصمة)

[٤] امَّا قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ أَنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (٧)} (سبأ)؛ فلا دليلَ فيه على إثباتِ الجزءِ؛ لأنَّه نقلُ قولٍ عن الَّذين كفروا؛ كأبي جهل وأبي لهب؛ ناقلين عن قولِ الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم, ولا اعتبار بنقلِهِم, وإنْ نقلَ اللهُ قولَهم. وأيضاً إنَّ المرادَ هنا التَّجزية والانفكاك, أمَّا وصولُ الانفكاكِ إلى الجزءِ؛ فلم يكنْ مُرادَهم؛ لأنَّه لم يكن مُصطلحاً حين ذلك, فترجمةُ الكلامِ بالجزء؛ توجيهٌ له بما لا يرضى به قائله.

وأمَّا قوله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ}؛ فمعناه على مَا فسَّرَهُ البغويُّ والسَّائرون: ((فَرَّقْنَاهُمْ فِي كُلِّ وَجْهٍ مِنَ الْبِلَادِ كُلَّ التَّفْرِيقِ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: لَمَّا غَرِقَتْ قُرَاهُمْ؛ تَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ، أَمَّا غَسَّانُ؛ فَلَحِقُوا بِالشَّامِ, وَمَرَّ الْأَزْدُ إِلَى عَمَّانَ، وَخُزَاعَةُ إِلَى تِهَامَةَ، وَمَرَّ

١٨) لا نُنكِرُ الطِّبَّ وتطوُّراتِهِ وجميع ما يحدث به كسبه من الأطباءِ والخَلْق مِنَ اللهِ[٣].

آلُ خُزَيْمَةَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَالْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ إِلَى يَثْرِبَ، وَكَانَ الَّذِي قَدِمَ مِنْهُمُ الْمَدِينَةَ: عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ، وَهُوَ جَدُّ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ))، فلا دلالة فيه على إثباتِ الجزء.

وقد أفرطَ مَن اِدَّعى إنَّ جميع العقائد مَوقوفةٌ على إثباتِ الجزء, ولو سلَّمْنَا انقسامَ الجزءِ؛ فقد سلَّمْنَا هدمَ أساسِ الدِّين, فإنَّ الشَّرعَ لا توقُّفَ له على هذا الجزء الصَّغير, وهو أصغر من أن يبتني عليه الشَّرع أو يحتاج إليه الرَّبُّ تبارك وتعالى عَمَّا يصفون, بل هو القادر على خَلْقِ العِلْمِ بِلَا سبقِ مادَّة.

[١] قال العلَّامة التَّفتازانيُّ بعدَ سردِ دلائل المتكلِّمين في إثباتِ الجزء: "والكلُّ ضَعيفٌ" (شرح العقائد النَّسفيَّة).

[٢] وأوَّلُ مَن أحدثَهُ: المعتزلة, وأخذهُ عنهم الأشاعرة. (شرح العقائد للمرجانيِّ). قال مولانا التَّهانويُّ: لو لم يكن الغرضُ مِن هذين الفصلين إثبات قِدَمِ العالم بإثباتِ الهيولى وجعل إبطال الأجزاء توطئة له؛ لما كانَ لنا غرضٌ بالتَّعرُّض لهما؛ لأنَّه لم ينطق الشَّرع بأنَّ الجسمَ مُركَّبٌ مِنَ الأجزاءِ المفردة أو مِنَ الهيولى والصُّورة, وإنَّما مَنطوقُهُ حدوثُ العالم؛ سواءٌ تركَّبَ منها أو منهما, فلو ثبتَ بالدَّليلِ العقليِّ إبطالُها وإثباتُهما مع حدوثِهِمَا؛ فَلَا ضررَ علينا, وإنَّما الَّذي يضرُّنا؛ هو قِدَمُ شيءٍ منهما. انتهى (دراية العصمة) وقال د. السَّهليُّ: وهو قولٌ مُحدثٌ في الإسلام, لمْ يَقُلْهُ أحدٌ مِنَ السَّلَفِ والأئمَّة, «وأكثرُ العقلاءِ مِن طوائف المسلمين وغيرِهم ينكرون الجوهرَ الفردَ, حتَّى الطَّوائف الكبار من أهلِ الكلام كالنَّجَّاريَّة والضِّراريَّة والهشاميَّة والكلابيَّة وكثير من الكراميَّة مع أكثر الفلاسفة»، [ومن المنكرين: العلَّامة مُحبُّ اللهِ البهاريُّ في مُسلم الثُّبوت].

قال ابنُ عقيل: «أقطعُ أنَّ الصَّحابة ماتُوا ولم يعرفوا الجوهر وَلَا العرض، فإن رضيْتَ أن تكونَ مثلَهم؛ فَكُنْ» (تَلبيسُ إبليس). قال د. الزنيديُّ: «ثمَّ انهارَت نظريَّةُ الجوهر الفرد، وتجزَّأ الجزءُ الَّذي لا يتجزَّأ إلى طاقة، حينما فُجِّرَتِ الذَّرَّة، وكان هذا انهياراً لِعلمِ الكلامِ القائمِ على هذه النَّظريَّة، ولو كان عِلْمُ الكلام هو الحامل لِلواءِ الإسلامِ حينما فُجِّرَتِ الذَّرَّة؛ لكانَ ذلك سلاحاً بيدِ أعداءِ الإسلام، لتأكيدِ بطلانِهِ نتيجةَ هذا الفساد لأساسه» (مناهج البحث د. عبدالرَّحمن الزنيديُّ ص١٦٦ – ١٦٧). هذا لكن في التَّحقيق: لا رابطة بين الجوهر والذَّرَّة, فإنَّ الذَّرَّة ليست هي الجوهر الفرد.

[٣] تنبيه مُهِمٌّ: مِن المحدثات في عصرنا: مسألةُ الاستنساخ, ويُقال له: (كلوننك) وهو في اللُّغة: النَّقل والإزالة، وفي الاصطلاح: زرعُ خليَّة إنسانيَّة أو حيوانيَّة جسديَّة تحتوي على المحتوى الوراثيِّ كاملاً في رحمٍ طبيعيٍّ أو صناعيٍّ, وذلك بغرضِ إنتاجِ كائنٍ حيٍّ (حيوان أو إنسان) صورة طبق الأصلِ مِن نظيرِهِ صاحبِ الخليَّةِ الأولى. وهو قسمان: ا – الاستنساخ الحيوانيُّ والنَّباتيُّ ب – الاستنساخ البشريُّ. وهو ثلاثة أنواع:

١ – الاستنساخ الجنينيُّ (الاستتام): وهو العمل على فصلِ خلايا بُيَيْضَةٍ مُلقَّحةٍ بخليَّةٍ منويَّةٍ بعدَ انقسامِهَا إلى خليَّتَيْنِ أو أكثر؛ لتُصبحَ كلُّ خليَّةٍ منها أيضاً صالحةً للانقسامِ أيضاً بعدَ تهيئةِ ظروفِ نموِّها وانقسامها، وهكذا: يتوالى الانقسام والفصل في كلِّ خليَّة, ثمَّ تُزرع بعض هذه الخلايا في رحمِ الأُمِّ.

٢ – الاستنساخ العضويُّ: وهو العمل على استنساخِ العضو الَّذي يحتاج إليه الإنسان في حياته حالَ حدوثِ عطبٍ في هذا العضو.

٣ – الاستنساخ الخلويُّ (التَّنسيل): وهو زرعُ خليَّةٍ جسديَّةٍ (تحتوي على ٤٦ كروموزوم) مكانَ نواةٍ منزوعةٍ مِن بيضة ليتولَّى السِّيتوبلازم المحيط بالنَّواة الجديدةِ حثَّها على الانقسامِ والتَّنامي من طورٍ إلى طورٍ من أطوارِ الجنين الَّذي يكون بعدَ ولادتِهِ صورةً مُطابقةً لصاحبِ تلكَ الخليَّةِ الجسميَّةِ مِنَ النَّاحية المظهريَّة.

توهَّمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ الاستنساخ يتصادم مع العقيدة الإسلاميَّة القاضية بأنَّ الخلقَ والإيجادَ للهِ وحدَه، وأنَّ هذا الاستنساخ الَّذي هو من فعلِ البشر يضاهي خلقَ الله. وقد جاء هذا التَّوهُّم نتيجةَ الإثارةِ الهائلة الَّتي واكبَت عمليَّةَ الاستنساخ, والعبارات الَّتي صدَّرَت بها بعض الصُّحف الغربيَّة والعلمانيَّة هذا الاكتشاف, ما جعلَ البعضَ يُنكر الاستنساخ أصلاً, أو يظنُّ أنَّ في ذلك تحدٍّ للخالقِ, وهذا وهمٌ ظاهر. فإنَّ الاستنساخ ليسَ خَلْقاً، بل هي طريقة جديدة للتَّكاثر غير الطَّريقة المعهودة في البشر, فالخليَّة المستنسخة والبُييضة كلُّها مِن خلقِ الله، ولم تكن معدومةً فأُوجِدَتْ. بل غايته التَّلقيح بصورةٍ جديدة فقط. فالعلماء يتعاملون مع عناصر مَخلوقة من عندِ الله, فالخليَّة مِن النَّعجة, والنَّعجة لم يوجِدْها العلماء, بل هي مِن خَلْقِ الله، وعمليَّة الانقسامِ الخلويِّ الَّتي تتمُّ بوسائل حيويَّة بالغة التَّعقيد داخلَ الخليَّةِ نفسِها, وكلُّها موجودة ولم يخلقْهَا العلماء. والخلق عندَ الإطلاقِ يدلُّ على الإيجاد مِنَ العدم, ويدلُّ على ذلك: ا – قوله تعالى: {وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا} (٣٢). ب – قوله تعالى: {أولا يذكر الإنسان أنَّا خلقناه من قبل ولم يك شيئا} (٣٣). ج – قوله تعالى: {انه يبدأ الخلق ثمَّ يعيده} (٣٤).

١٩) **والأمراض السَّارية؛ ساريةٌ بإذنِ اللهِ, فَفِرَّ مِنَ المجذومِ [وأمثاله] فرارَك مِنَ الأسد. نعم: «لا عدوى وَلَا طيرة» ممَّا يكون بناؤه على الأوهام الباطلة, مثل: مرض فلان تَطَيَّرَ وانتشرَ إلى فلان، فالشَّريعة تنفي الأوهام لَا المجرَّبات[1].**

٢٠) **وفي الحديث: «تداووا, فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لمْ يضع داءً؛ إلَّا وضعَ له دواءً, غير داءٍ واحد: الهرم»[2].**

٢١) **ولا بأسَ بالرُّقى المفهومة[3] مَا لم تكنْ شِرْكاً.**

---

٢ – إنَّ الله سبحانه أوجدَ القابليَّةَ للتَّكاثر في خلقِهِ بهذه الطَّريقة, وغاية مَا فعله الإنسان؛ هو اكتشافُ هذه الخاصِّيَّةِ وتسخيرها لخدمته, ولا يُعدُّ هذا خلقاً كَمَا هو الشَّأن في النَّبات؛ حيث يمكن غرسُ غصنِ البرتقالِ في شجرةِ ليمون لتحملَ شجرةٌ واحدةٌ ثمرتَيْنِ, أو تهجين نباتَين مع بعضِهما لينتجَ ثمرةً تحملُ صِفَتَيْنِ, مثل (الليم) (اللَّيمون), وكذلك الشَّأن في الحيوان: مثل البغل النَّاتج من الحصانِ والحمار، فكلُّ هذا لا يُعدُّ خلقاً, وَلَا يتعارضُ مع سُنَنِ الله سبحانَه وتعالى.

٣ – إنَّ العملَ لو كانَ فيه معنى الخَلْقِ؛ فَلْيوجِدِ العلماء خليَّة أو بُيَيْضَة مِنَ العَدَمِ أو من التُّرابِ كَمَا هو شأن الخالق, وهذا مَا يستحيلُ تصوُّره عقلاً, فضلاً عن إمكانيَّةِ تحقيقِ ذلك لدى البشر. وقد أعلمَنَا اللهُ أنَّ الآلهةَ الَّتي يعبدُها البعضُ لن تستطيعَ أن تخلقَ ذُبابةً صغيرةً ولو اجتمعوا لذلك, وإنْ سلبَ الذُّبابُ منهم شيئاً؛ فلن يستطيعوا ردَّه البتَّة. وهذا التَّحدِّي قائمٌ أبداً, لا يمكن للبشرِ أو غيرهم خرقُ هذا التَّحدِّي، قال تعالى: {يا أيها النَّاس ضرب مثل فاستمعوا له إنَّ الَّذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذُّباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطَّالب والمطلوب}.

وظنَّ البعضُ أنَّ عمليَّةَ الاستنساخِ يستحيلُ وقوعُها في البشر؛ لأنَّ ذلكَ يتنافى مع دلالةِ بعض النُّصوصِ كقوله تعالى: {يخرج من بين الصلب والترائب} (٣٧)؛ أي: صلب الرَّجل وترائب (صدر) المرأة. والاستنساخ البشريُّ قد يقع مِن أيِّ خليَّة مِنَ الرَّجل معَ بُيَيْضةِ المرأة أو خليَّة من المرأة نفسها مع بُيَيضتها دونَ الرَّجل.

والجواب على هذا التَّوهُّم ما يلي: ١ – إنَّ ولادةَ الطِّفل بالطَّريقة المعهودة لا يعني عدم وقوع غيرها، فالنُّصوص دلَّت على الطَّريقة المعروفة, ولم تنفِ مَا سواها, فالآية في سياقِ الخبر لا الحصر.

٢ – إنَّ المرادَ بقولِهِ تعالى: {يخرج من بين الصلب والترائب}؛ هو الإنسان, وليس كما هو مَشهورٌ أن ذلك مَنِيُّ الرَّجل مِنَ الصُّلبِ وماء المرأة من الصَّدر, فالاية في سياق الخبر عن الإنسان, ويُفهم هذا مِنَ السِّياق على النَّحو التَّالي: {فلينظر الانسان مم خلق}: فالخبرُ عن الإنسان. {خلق من ماء دافق}؛ أي: الإنسان. {يخرجُ مِن بين الصُّلبِ والتَّرائب}؛ أي: الإنسان. {إنَّه على رجعه لقادر}؛ أي: الإنسان. وهذا التَّفسير يدلُّ عليه عِلْمُ الأجنَّةِ؛ حيث إنَّ وضعَ الجنين في البطن عندَ خروجِهِ يكونُ رأسه للأسفل, ويمتدُّ جسمُهُ لِيَتصلَ الصَّدر مع الظَّهر, فهو يخرج مِن بين الصُّلبِ والتَّرائب. **راجع فتاوى حقانية : ١/ ٣٢٣ وجامع الفتاوى : ١/ ٦٥**

[1] قال العلَّامة الكشميريُّ: وهو [العدوى المنفيُّ] ما يكون بناؤه على الأوهام الباطلة, مثل أن يقولوا: إن مرض فلان تَطَيَّرَ وانتشر إلى فلان، وأمَّا الحديث الَّذي أخرجَه مُسلم: «فرَّ مِنَ المجذوم فِرارَكَ مِنَ الأسد»؛ ففيه إثباتُ التَّسبيب, وهو أن يكون فيه دخل الأسباب الظَّاهرة, مثل إن جلسَ وخالطَ المجذوم أو المجروب، وذكر الأطبَّاء بعض الأمراض مُعْدِيَة لا يُنافي الشَّريعة، فالحاصل أنَّ الشَّريعة تنفي الأوهام الباطلة؛ لا المجرَّبات، وما فيه دخل الأسباب الظَّاهرة؛ لتمادي الزَّمان والخلط مع المريض. فإنْ قيل: ففي آخرِ الحديث: «فقال أعرابيٌّ: يا رسولَ الله، فما بالُ إبلي، تكون في الرَّمل كأنَّها الظِّباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها, فقال: «فَمَنْ أعدى الأوَّل؟» وهذا صريح في نفي العدوى بالمعنى السَّاري. قلتُ في الجواب: كلامُ الرَّسول عليه الصَّلاةُ والسَّلام: حقٌّ حقٌّ حقٌّ, فإنَّه لا يعدي شيءٌ بنفسِهِ, بل بإذنِ الله, كما لا تحرق النَّار بلا إذنِ الله, ولَمَّا وقع كلامُ الأعرابيِّ مقابلاً لِكلامِ خيرِ البشرِ؛ أجابَهُ بنفي كلِّ عدوى؛ دفعاً لسوءِ أدبِهِ الظَّاهريِّ, فإنَّ الحبيبَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام كان لا يحبُّ أن يقعَ كلامُ أصحابِهِ وَلَا أفعالهم في مقابلةِ كلامِ الشَّارعِ ولو ظاهراً.

[2] رواه أبو داود بسندٍ صحيح.

[3] أمَّا المجهولة؛ فحرم استعمالها لخوفِ أن تكونَ فيها كلمات كفريَّة. وهو المراد مِن كلام مَن حرَّمَ الرُّقى العجميَّة.

فائدة: ومن المجهولة: أسامي أصحاب الكهف, وأسامي أجدادِ مسدد بن مسرهد, وأسامي إخوة يوسف ويا شمعون, وأنواع تعاويذ تُكتب بأبيجد, والجدول العدديَّة, فإنَّها كلَّها لم تثبتْ, ولا يدري معناها, فلا يجوز استعمالها.

التَّوضيح: اشتهر بين النَّاس أنَّ أسامي أصحاب الكهف: (مكسلمينا ومخشلمينا وتمليخا ومرطونس وبشرطونس- وبيربوسودينومس ويطنومونس), وإنَّ هذه الأسامي رقية, مع أنَّها كلمات إسرائيليَّة لا عِلم لنا بمعناها, ولم تثبت عن المعصوم صلَّى الله عليه وسلَّم.

الثَّاني: يزعم بعض النَّاس أنَّ قراءةَ سلسلة نسبِ مُسَدَّد رقية العقرب, وهذا بعيدٌ جدًّا؛ لعدمِ ثبوتها, ولمجهوليَّةِ معنى بعضِ كلماتها.

هم يقولون في نسبِهِ: "مُسَدَّدٌ ابنُ مُسَرْهَدِ بنِ مُجَرْهَدِ بنِ مُسَرْبَلِ بنِ مُغَرْبَلِ بنِ مُرَعْبَلِ بنِ مُطَرْبَلِ بنِ ارَنْدَلِ بنِ سَرَنْدَلِ بنِ عَرَنْدَلِ", أقولُ: ومُسدَّدٌ من التَّسديد، والمسرهَد: السَّمين، والمجرهَد: المسرع في الذَّهاب (الصِّحاح), وسربلتُهُ: ألبستُهُ الْقَمِيص، والمغَرْبَل: المُنْتقَى كأنَّه نُقِّيَ بالغِرْبَال. (النِّهاية), وجَمَلٌ رَعْبَلٌ: ضخم, وثوب مُرَعْبَل: مُمَزَّق (لسان العرب), ورَجُل مُطَرْبِلٌ: يَسْحَبُ ذُيُوْلَه وَيتَمَطَّى في مَشْيِه (المحيط), والطِّرْبَال: هو البنَاء المُرْتفِع (النِّهاية), وَالثَّلَاثَة الْأَخِيرَة لَعَلَّهَا عجميات (عمدة القاري). هذه السِّلسلة لم تثبتْ, ولا يُعلَمُ معنى بعضِ كلماتها, فكيف يجوز كونها رقية؟ ففي سير أعلامِ النُّبلاء: هَذَا سِيَاقٌ عَجِيْبٌ مُنْكَرٌ, أَظُنُّه مُفْتَعَلاً. اه وقال ابنُ حجر: ليس هذا اسمه البتَّة، ولكنَّه مِن صُنعِ الَّذين يتفكَّهون، وإنَّما هو معلوم بأنَّه: مُسدَّد بن مسرهد الأسديُّ البصريُّ أبو الحسن، وبقيَّة الأسماء غريبةٌ جدًّاً. قال أبو نعيم: لو كان في هذه النِّسبةِ {بسم الله الرَّحمن الرَّحيم}؛ لكانت رقية العقرب! يعني: لو أضفْتَ إلى هذا بسم الله الرَّحمن الرَّحيم؛ لظنَّ القارئ لها أنَّها تنفع مِن لدغة العقرب، وهذا استبعادٌ لأن يكونَ مُسدَّد هذا اسمه. (أبو الأشبال). وقال الذَّهبيُّ: وقد وضع في نسبِهِ بعض الكذَّابين عدَّة آباء, وقيل: إنَّ بعضَ الطَّلبة رأى ما ساقَهُ الخالديُّ فقالَ: لو كُتِبَ أمامَها {بسم الله الرَّحمن الرَّحيم}؛ لكانَت رقية للعقرب اه.

ومن الممنوعات: كتابةُ أسامي الظَّلَمة كَفرعون وهامان (فريديَّة).

ومن المحرَّمات: رُقَىً وتعاويذ تستلزم هتكَ حُرمةِ شعائرِ الدِّين؛ ككتابةِ الحمد بالدَّمِ والبولِ -والعياذ بالله -.

فائدة: وفي التَّجنيس: لو رعفَ فكتبَ الفاتحةَ بالدَّمِ على جبهتِهِ وأنفِهِ؛ جازَ للاستشفاء، وبالبولِ أيضاً؛ إن علم فيه شفاء؛ لا بأس به، لكنْ لمْ ينقل اه. ومثله في قاضي خان والمحيط البرهانيُّ والبحر (١٢٢/١) وحاشية الشَّلبيِّ على التَّبيين والسِّراجيَّة, لكن في الهنديَّةِ ناقلاً عن الفصول العماديَّة: اعلَمْ بأنَّ الأسباب المزيلة للضَّررِ تنقسم إلى مَقطوعٍ به: كالماءِ المزيلِ لضررِ العطشِ, والخبزِ المزيلِ لضررِ الجوع, وإلى مَظنونٍ: كالفصدِ والحجامةِ وشُربِ المسهلِ وسائر أبواب الطِّبِّ, وإلى مَوهوم: كَالكَيِّ والرُّقية اهـ الهنديَّة (٥: ٣٥٥): فقد عدَّ فيها الرُّقية مِنَ الموهومات الَّتي هي دونَ المظنونات, وهو الحقُّ, فكيفَ تجوزُ كتابةُ القرآن بالنَّجَس لتوهُّمِ الشِّفاءِ فيه؟!. ودارت المسألة في باكستان, فأجابَ عنه الشَّيخُ المفتي محمَّد تقيُّ العثمانيُّ -حفظه اللهُ تعالى - بما يلي: «ما ذُكِرَ في البحرِ الرَّائقِ من جوازِ كتابةِ الفاتحةِ بالدَّمِ لا يجوز عندنا وعند علمائنا مُطلقاً ... وخُلاصة القول: إنَّ كتابةَ آيةٍ من آياتِ القرآن الكريم بشيئ نجس؛ سواء كان للعلاج أو غيرِهِ: حرامٌ مُطلقاً» اه (مجلَّة البلاغ سبتمبر ٢٠٠٤), نقلَه مولانا البستويُّ في تعليقه على السِّراجيَّة ٣٣١, ونقلَ أيضاً مِن إمداد الفتاوي (٤:٣٦): «كتابةُ القرآنِ بالنَّجاسةِ إذا فعلَهُ مُتعمِّداً بدون إكراهٍ واضطرارٍ؛ يكفر» اه. وفي كفاية المفتي ٧٦/٩ الظَّاهر [البدهيُّ] أنَّ الحُكمَ بجوازِ الكتابةِ مَرجوحٌ وضعيف اه, وظنِّي أنَّ الحُكمَ بجوازِ مثلِ هذا مِن الرُّقَى اجتراءٌ كبيرٌ وسهوٌ عظيمٌ, ومبنيٌّ على عدمِ التَّفرقةِ بين الأسبابِ الظَّنِّيَّة والوهميَّة. رحمَ اللهُ صاحبَ الهدايةِ وغيرَه ممَّن ذهبَ إلى جوازِ مثل هذا؛ رحمةً واسعةً وأسكنهُم بحبوحةَ جِنَانِهِ, فإنَّهم فقهاءُ أجِلَّة ومشايخ عظام مُستحقُّون لأن يُقتدَى بهم, لكنَّ المسألةَ؛ مسألةُ القرآن, والحقُّ أحقُّ بأن يُتَّبعَ, ولقد صدقَ فيهم وفينا وجميع مَن مضى ومَن يأتي سوى الأنبياء: «إنَّ لِكُلِّ جوادٍ كَبوَة، ولِكُلِّ عالمٍ هفوة».

فائدة: وفي جد الممتار (١:٣٥٢) فعند التَّحقيق: مرجع هذا الكلام [كلام صاحب الهداية] ومآلُهُ المنع دونَ التَّجويزِ والإجازة؛ لأنَّهم يشترطون بأنَّه لو كانَ الشِّفاءُ بِهِ معلوماً مع أنَّه لا طريقَ إلى هذا العِلْم ... فانظرْ أنَّ العلماءَ صرَّحُوا بأنَّ حكمَ الجوازِ إن كان الشِّفاءُ بِهِ مَعلوماً, ومع ذلك صرَّحُوا بأنَّ الشِّفاءَ بِهِ غيرُ معلومٍ, فهل الحاصلُ مِن كلامِهِم أنَّه يجوزُ أم لا يجوز قطعاً؟ اه.

ومنها النَّشرة وتعليق التَّعاويذ[1] المفهومة[2], لكنَّ التَّمائمَ مِنَ الشِّرْك[3].

٢٢) والاستفادة من الاسباب والآلات مع عدم الاعتماد عليها لا تنافى التوكل .[4]

---

[1] روى ابنُ أبي شيبة في مُصنَّفِ بابِ (مَن رخَّص في تعليق التَّعاويذ) عن أبي عصمة، قال: سألت سعيد بن المسيَّب عن التَّعويذ، فقالَ: «لا بأس إذا كان في أديم». وعن عطاء، في الحائضِ يكون عليها التَّعويذ، قالَ: «إنْ كانَ في أديمٍ؛ فَلْتَنزعه، وإن كان في قصبة فضَّة؛ فإنْ شاءت وضعَتْهُ, وإن شاءَتْ لمْ تضعْهُ». [ورواه في سنن الدَّارميِّ: قيل لعبد الله [الدَّارميِّ]: تقولُ بهذا؟ قال: «نعم», قال مُحقِّقه: إسنادُهُ صحيحٌ إلى عطاء]. و:«كان مجاهد يكتب للنَّاس التَّعويذَ فيُعلِّقه عليهم». وعن جعفر، عن أبيه: «أنَّه كان لا يرى بأساً أن يكتبَ القرآنَ في أديم ثمَّ يُعلِّقه». وقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إذا فزعَ أحدُكُم في نومِهِ؛ فَلْيَقُلْ: بسم الله، أعوذ بكلمات الله التَّامَّاتِ مِن غضبِهِ وسوءِ عِقَابِهِ، ومن شرِّ عبادِهِ، ومِن شرِّ الشَّياطين وأن يحضرون», فكانَ عبدُ اللهِ يُعلِّمُها ولده مَن أدركَ منهم، ومَنْ لمْ يُدرِكْ؛ كتبَها وعلَّقَها عليه. وعن ابن سيرين: «أنَّه كان لا يرى بأساً بالشَّيءِ مِنَ القرآن». وعن أيُّوبَ «أنَّه رأى في عضدِ عبيدِ اللهِ بن عبد الله بن عمر خيطاً». وعن عطاءٍ؛ قالَ: «لا بأسَ أنْ يُعلَّقَ القرآن». وعن يونس بن خباب؛ قالَ: سألتُ أبا جعفر عن التَّعويذ يُعلَّق على الصِّبيان، «فرخَّصَ فيه». وعن الضَّحَّاك: «لم يكن يرى بأساً أنْ يُعلِّقَ الرَّجلُ الشَّيءَ مِن كتابِ اللهِ إذا وضعَهُ عندَ الغُسلِ وعندَ الغائط» اهـ. وإنِّي لَسْتُ أضمنُ صحَّةَ جميع الرِّواياتِ الَّتي ذكرَها ابنُ أبي شيبة, لكن في وضعِ البابِ دلالةٌ بيِّنةٌ على أنَّ تعليقَ التَّعاويذِ ليسَ بِكُفْرٍ عندَه, وإلَّا؛ لَمَا وضعَ باباً فيه, وهذا واضح.

[2] أمَّا غير المفهومة؛ فلا يجوزُ بالاتِّفاقِ, وذلك لِمَا يُخافُ مِن اشتمالِهِ على الكلماتِ الكُفريَّة. قال في النِّبراس: ومَن تكلَّمَ بها ولمْ يعلَمْ أنَّها كلمة الكُفر؛ قالَ عامَّةُ المشايخ: يكفر وَلَا يُعذَر بالجهل اهـ, خلافاً لبعضهم اهـ (القاريُّ). أقول: ومِن غيرِ المفهومةِ المشتملةِ على الجداولِ وحروفِ الهجاء, ويُقالُ: إنْ كانَ الكاتبُ ثقةً؛ يجوز, والأحوطُ المنعُ مُطلقاً؛ لِمَا في المفهومةِ مِن الكفاية.

[3] واختُلِفَ في التَّعليق، فرُوِيَ أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قالَ: «مَن علَّقَ شيئًا؛ وُكِلَ إليه». وعن ابن مسعود رضي الله عنه، رأى على أُمِّ ولدِهِ تميمةً مَربوطةً بعضدِها، فجذبَها جذبًا عنيفًا فقطعَها، ثمَّ قالَ: «إنَّ التَّمائمَ والرُّقَى والقول مِنَ الشِّرك», قيل: وَمَا القول؟ قالَ: ما تحتنب به المرأة. وقد يحتمل أن يكونَ ابنُ مسعود أراد بمكره تعليقه غير القرآن مِن أشياء مأخوذة عن العرَّافين والكُهَّان، إذ الاستشفاءُ بالقرآنِ تعليقًا وغير تعليق لا يجوز أن يكونَ عندَ أحدٍ شركًا. وقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «مَن علَّقَ شيئًا وُكِلَ إليه»؛ يدلُّ على هذا المعنى أيضًا؛ لأنَّه إذا كان مَن علَّقَ شيئًا وُكِلَ إليه، فَمَن علَّقَ القرآنَ ينبغي أن يتولَّاه وَلَا يَكِلَهُ إلى غيره؛ لأنَّه جلَّ ثناؤه؛ هو المرغوب إليه والمتوكَّل عليه في الاستشفاء بالقرآن. فثبت أنَّ المرادَ بالحديث: «مَن علَّقَ شيئًا مِنَ التَّمائمِ الجاهليَّة, واللهُ أعلمُ. (المنهاج في شعب الإيمان للحسين البخاريِّ الحَلِيميِّ م: ٤٠٣).

اختلفَ العلماءُ مِنَ الصَّحابة والتَّابعين فَمن بعدهم في جواز تعليقِ التَّمائمِ الَّتي مِنَ القرآن وأسماءِ الله تعالى وصفاتِهِ, فقالَتْ طائفةٌ: يجوز ذلك, وهو قولُ بن عمرو بن العاص, وهو ظاهرُ مَا روي عن عائشة, وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية, وحملوا الحديث: «إنَّ الرُّقَى والتَّمائم والتِّوَلَة شِرك» على التَّمائم الَّتي فيها شرك, وقالت طائفةٌ: لا يجوز ذلك, وبه قال ابن مسعود وابن عبَّاس, وهو ظاهرُ قولِ حذيفة وعقبة بن عامر وبن عكيم, وبه قال جماعةٌ من التَّابعين, منهم أصحاب ابنِ مسعود وأحمد اهـ. (تحفة كلام الأحوذيِّ). أقولُ: فَلَا اختلافَ بينَهُم في عدمِ كونِ التَّعاويذِ القرآنيَّةِ شركاً, وإنَّما الخِلَافُ في الجوازِ وعدمِهِ.

[4] **اعلم بأن الأسباب المزيلة للضرر تنقسم إلى مقطوع به كالماء المزيل لضرر العطش والخبز المزيل لضرر الجوع وإلى مظنون كالفصد والحجامة وشرب المسهل وسائر أبواب الطب أعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الأسباب الظاهرة في الطب وإلى موهوم كالكي والرقية أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت وأما الموهوم فشرط التوكل تركه إذ به وصف رسول الله – صلى الله عليه وسلم وآله – المتوكلين وأما الدرجة المتوسطة وهي المظنونة كالمداواة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء ففعله ليس مناقضا للتوكل بخلاف الموهوم وتركه ليس محظورا بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال وفي حق بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين. الهندية : ٣٥٥/٥ ومثله فى الكوكب الدرى**

فان قيل قد رقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من الموهات

٢٣)	**والالهام والكشف ليس بحجة ولو لنفى اللمهم.**[١]

٢٤)	**وَلَا صفرَ وَلَا شؤمَ**[٢] **وَلَا نحسَ وَلَا بختَ في الإسلام.**

٢٥)	**والعينُ حقٌّ**[٣] **خِلَافاً للإماميَّة.**

٢٦)	**والرُّوحُ مِن أمرِ الرَّبِّ, والجمهور على أنَّها جسمٌ لطيفٌ**[٤] **يحلُّ في البدنِ كَحلولِ الماءِ في الورد, وقِيْلَ: جوهرٌ مُجرَّدٌ**[٥] **مُتعلِّقٌ بالبدنِ تعلُّقَ التَّدبير والتَّصرُّف**[٦].

---

[١] راجع آب كى مسائل : ١/ ٩٨ ونقل فى حاشيته عن رمضان افندى شارح شرح العقائد انه قول الجمهور ونقل عن مكتوبات الامام الربانى انه ليس بحجة **والمعني في المسألة: وهو أن شهادة القلب قد يكون بالإلهام من الله تعالى. وقد يكون من النفس. وقد يكون من الشيطان. فإن كان من الله تعالى، يكون حجة. وإن كان من النفس والشيطان لا يكون حجة. فلا يكون حجة مع الاحتمال راجع :ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندى وراجع العقائد النسفية وشرحها للمرجانى**

[٢] وفي الهنديَّةِ: لو صاحَتِ الهامة، فقالَ: يموتُ المريض، أو قالَ: بارگران خواهد شدن، أو صاحَ العقعق؛ فرجعَ مِنَ السَّفر؛ اختلفَ المشايخ في كُفْرِهِ, كذا في الخلاصة. اهـ. أقولُ: فَلَا شكَّ في حُرمتِهِ.

وأمَّا حديثُ: «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ»؛ فقد اختلفَ العلماءُ فيه, فقالَ مالك وطائفة: هو على ظاهرِهِ, وأنَّ الدَّارَ قد يجعلُ الله تعالى سكناها سبباً للضَّررِ أو الهلاك, وكذا اتِّخاذُ المرأة المعينة أو الفرس أو الخادم, قد يحصل الهلاكُ عندَه بقضاءِ اللهِ تعالى, ومعناهُ: قد يحصلُ الشُّؤم في هذه الثَّلاثة. وقالَ آخرونَ: شؤم الدَّار: ضيقُهَا وسوءُ جيرانِهَا وأذاهُم, وشؤمُ المرأةِ: عدمُ ولادتِهَا وسلاطةُ لسانِهَا وتعرُّضها للرِّيب, وشؤم الفرس: أن لا يُغزَى عليها. وقيل: الكلامُ مُختصرٌ مِن حديثٍ آخر: «إِنْ كَانَ؛ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ». وليس فيها؛ فليس بموجود.

[٣] وعلَّمَنَا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ طريقَ علاجِهِ؛ بأن يتوضَّأ النَّاظرُ ثمَّ يُفرغ مِن ماءِ وضوئِهِ على المنظورِ إليه. أمَّا استعمالُ البيضةِ والخردلةِ كما هو المتعارف في بلادنا؛ فَلَا ذِكْرَ له في الكتب, والَّذي أظنُّ أنَّ إدارة البيضة إلى الكهانةِ أقربُ منها إلى دفعِ العينِ, أمَّا تحريقُ الخردلة؛ فَمِنْ بقايا المجوسيَّةِ في بلادِ ا لعجم, ومن ثمَّ لا يستعملُهُ العرب, والقرينة على أنَّهُ طريقةٌ مجوسيَّةٌ: أنَّ اسمَهَا في الفارسيَّة: اسفند دانه؛ يعني: حبَّة اسفند, واسفند كانَ مِن أصنامِ المجوسِ وطواغيتهم السَّبعة, وهُم ينسبونَ إليه اسفند يار و گوسفند, والله أعلمُ. أمَّا مَا رودَ في بعضِ الرِّواياتِ مِنَ التَّداوي بها؛ فالمرادُ منها بغضِّ النَّظرِ عن ضعفِ إسنادها: هو العلاجُ الطِّبِّيُّ لا استعماله في الرَّقي والتَّدواي بإحراقها,.

[٤] وجمهورُ أهلِ السُّنَّةِ على أنَّها جسمٌ لطيفٌ يخالفُ الأجسامَ بالماهيَّةِ والصِّفة, مُتصرِّفٌ في البدن حالَ فيه حلولَ الزَّيتِ في الزَّيتونِ والنَّارِ في الفحمِ, يُعبَّرُ عنه بأنا وأنتَ. وإلى ذلك ذهبَ إمامُ الحرمَيْنِ, وقال اللقانيُّ: جمهورُ المتكلِّمين على أنَّها جسمٌ مُخالفٌ بالماهيَّةِ لِلجسمِ الَّذي تتولَّدُ منه الأعضاء, نورانيٌّ عُلْويٌّ خفيفٌ حيٌّ لِذَاتِهِ, نافذٌ في جوهرِ الأعضاءِ, سارٍ فيه سريانَ ماءِ الوردِ في الوردِ, والنَّار في الفحم, لا يتطرَّق إليه تبدُّلٌ وَلَا انحلالٌ, بقاؤه في الأعضاءِ حياةٌ, وانفصالُهُ عنها إلى عالمِ الأرواح موتٌ. (روح المعاني).

[٥] ليس داخل العالم الجسمانيِّ وَلَا خارجَه, وَلَا مُتَّصلاً به وَلَا مُنفصلاً عنه.

[٦] قال النِّيسابوريُّ في تفسيره: والصَّحيحُ من المذاهبِ عند أكثرِ علماءِ الإسلام؛ كالشَّيخ أبي القاسم الرَّاغب الأصفهانيِّ والشَّيخ أبي حامد الغزاليِّ, ومن قدماءِ المعتزلةِ معمر بن عبَّاد السَّلميُّ، ومن الشِّيعة الشَّيخ المفيد، ومن الكراميَّة جماعة، ومن الفلاسفة الإلهيِّين كُلِّهم: أنَّ الرُّوحَ الإنسانيَّ جوهرٌ مجرَّدٌ ليسَ داخل العالم الجسمانيِّ وَلَا خارجَهُ, وَلَا مُتَّصلاً بِهِ وَلَا مُنفصلاً عنه، ولكنَّه مُتعلِّقٌ بالبدنِ تعلُّقَ التَّدبيرِ والتَّصرُّف, كما أنَّ إلهَ العالم لا تعلُّقَ له بالعلمِ إلَّا على سبيل التَّصرُّف والتَّدبير، ومهما انقطعَت علاقته عن البدن؛ بقي البدن مُعطَّلاً ميتاً. اهـ. أقولُ: وقوله: أكثر علماء الإسلام؛ لعلَّهُ على زعمِهِ, وإلَّا؛ فقولُ الجمهورِ قد مرَّ في الهامشِ السَّابق,

وعليه يدلُّ ظاهرُ نصوصِ القرآن, قال الله تعالى: {ونفختُ فيه من روحي}, وفي الحديث: «إنَّ المؤمن إذا كان في قبل من الآخرة وانقطاع من الدُّنيا؛ جاءه مَلَكٌ، فجلسَ عندَ رأسِهِ فيقول: اخرجي أيَّتُها النَّفسُ الطَّيِّبة إلى مغفرةٍ مِنَ اللهِ ورضوان، فتخرج نفسُهُ وتسيل كما يسيلُ قطر السِّقاء». قال عمرو في حديثه: ولم يقُلْهُ أبو عوانة, وإنْ كنتم ترونَ غيرَ ذلك, «وتنزل ملائكة مِنَ الجنَّةِ بيض الوجوه كأنَّ وجوهَهم الشَّمس، معهم أكفان مِن أكفان الجنَّة، وحنوط مِن حنوط الجنَّة، فيجلسون منه مدَّ البَصَر، فإذا قبضَها الملَكُ؛ لم يدعوها في يدِهِ طرفةَ عين». قال ابنُ حجر: رواه أبو داود الطَّيالسيُّ بسندٍ صحيح.

٢٧)	والجنُّ[١] مَوجودٌ, ومساسه حقٌّ, وتسخيرُهُ مُمكنٌ واقعٌ كرامةً وكسباً, وَلَا كرامةَ[٢] فيه, ثمَّ هو مُباح إنْ كانَ عن نيَّةٍ صحيحةٍ, وإلَّا؛ فحرام[٣].

٢٨)	وجميعُ الحيوناتِ مخلوقةٌ مِنَ التُّرابِ, وقِيْلَ: من الماءِ, ويقبض أرواحَهُم مَلَكُ الموتِ. ويحشَر[٤] جميعها, وقِيْلَ: لَا تُحشَر, بل حشرُهُم هو الموت, ولم يثبتْ دخولُ أيٍّ منها الجنَّة.

٢٩)	الأبدالُ والأوتادُ والأقطابُ: اصطلاحاتٌ تَصَوُّفيَّة[٥] , وهي مدارج للعبديَّة؛ لَا القَيُّوميَّةِ والأُلوهيَّة[٦].

---

[١] هُم مَخلوقاتُ اللهِ تعالى وعالم براسه لهم مؤمنون وكافرون وفرق مختلفة, ويتعلَّمونَ العِلْمَ ولو من الإنسِ, ولم يكن فيهم نبيٌّ مِن جنسِهِم, نعم كان لهم رُسُلٌ مِن جهةِ الرُّسلِ, وصورتهم صورة الإنسان, نعم يُشكَّلون بأشكال مُختلفة, ويسكنون دورات المياه والمجازر.

[٢] أي: لا عِزَّة شرعيَّة في تسخيرِ الجنِّ بالكسبِ, بل هو نوعُ رياضة روحيَّة يمكن أن يصدرَ عن كافرٍ ومُسلمٍ فاسقٍ وعابدٍ؛ إذ الكرامة لا يطلبها الوليُّ وَلَا اختيار له فيها, وعلى تقدير وقوعِهَا يكتمها جدًّا, وأمَّا الكسبيُّ؛ فيكونُ عادةً للشَّخصِ ولا يكون خارقاً.

[٣] تسخيرُ الجنِّ أمرٌ ممكنٌ وواقعٌ, لكن: لا يقعُ كثيراً إلَّا بمتابعتِهِم فيما يطلبون من الشِّرْكيَّات, فلو وقعَ بِلَا عملٍ شركيٍّ؛ فهو جائزٌ إنْ كانَ لِدَفعِ الضَّررِ, ومكروهٌ لجلبِ المنفعةِ؛ لِمَا فيه مِن تعبيدِ العبد. (راجِعْ أحكامَ القرآنِ لمفتي محمَّد شفيع).

فائدة: السَّببُ الأكثر الَّذي مِن أجلِهِ تنقادُ الجنُّ والشَّياطين للعزائمِ والطَّلاسمِ, قال العلَّامةُ الشِّبليُّ الدِّمشقيُّ الحنفيُّ مَا خلاصةُ كلامِهِ: الشَّيطانُ هو نفسُهُ خبيث, فإذا تقرَّبَ أصحابُ العزائمِ والإقسام وكتب الرُّوحانيَّاتِ السِّحريَّة, وأمثال ذلك إليهم بِمَا يُحِبُّونه مِنَ الكُفْرِ والشِّرك؛ صارَ ذلكَ كالرَّشوةِ والبرطيل لهم, فيقضون بعضَ أغراضِهِ كَمَن يُعطي غيرَهُ مالاً ليقتلَ له مَن يريدُ قتلَه أو يعينَه على فاحشة أو ينالَ معه فاحشة, ولهذا: كثيرٌ مِن هذه الأمور؛ يكتبون فيها كلامَ اللهِ تعالى بالنَّجاسةِ, وقد يَقلبُونَ حروفَ: {قل هو الله أحد} أو غيرها بنجاسة؛ إمَّا دمٍ وإمَّا غيره, وإمَّا بغير نجاسة, ويكتبون غيرَ ذلك ممَّا يرضاه الشَّيطان, أو يتكلَّمون بذلك, فإذا قالُوا أو كتبُوا مَا ترضاهُ الشَّياطين؛ أعانَتْهُم على بعضِ أغراضِهِم: فإمَّا تغوير ماءٍ من المياه, وإمَّا أن يحمل في الهواء إلى بعض الأمكنة, وإمَّا أن يأتيه بمالٍ من أموال بعض النَّاس, والمعزمون ممَّن ينتحلُ الشَّرائع؛ فزعمَ أنَّ ذلك يكون بطاعةِ اللهِ جلَّ اسمُهُ, والابتهال إليه والإقسام على الأرواح والشَّياطين به, وترك الشَّهوات ولزوم العبادات, وأنَّ الجنَّ والشَّياطين يطيعونهم إمَّا طاعةً للهِ جلَّ اسمُهُ لأجلِ الإقسامِ بِهِ, وإمَّا مخافةً منهُ تباركَ وتعالى, ولأنَّ في خاصيَّةِ أسمائِهِ وذكرِهِ قمعُهُم وإذلالُهُم اهـ.. (آكام المرجان في أحكام الجانِّ بتصرُّف). أقول: الثَّاني قليلٌ, والظَّاهر أنَّ الأوَّلَ هو الأكثر وقوعاً, وقال الشِّهاب: البرطيلُ الَّذي استعملَهُ العامَّةُ بمعنى الرَّشوة لا يُعرف في كلام العربِ القديم، وإنَّما هو في كلامهم بمعنى الحجرِ المستطيل, فهو مأخوذٌ منه كأنَّهم رموا الخصمَ بحجرٍ لتشبيههِم له بالكَلْب، ثمَّ تصرَّفُوا فيه اهـ. (الخفاجيُّ على البيضاويِّ).

[٤] يحشر الوحوش والطُّيور والبهائم يَوْمَ الْقِيَامَة؛ لِأنَّهُ يجوز ذَلِك فِي الْعقلِ إظْهَارًا لقدرةِ اللهِ تَعَالَى, كَمَا أَنَّه خَلَقَ الْخلقَ إظْهَارًا لربوبيَّتِهِ. (كتاب أصول الدِّين للغزنويِّ الحنفيِّ المتوفَّى: ٥٩٣هـ).

[٥] آب كو مسائل : ١/ ٨٧

[٦] فريديَّة: ١/ ٣٨٤ . فائدة: قالَ ابنُ الصَّلاح: وأمَّا الأبدال؛ فأقوى مَا رويناه فيهم قولُ عليٍّ رضي الله عنه؛ أنَّه بالشَّامِ يكون الأبدال, وأيضاً فإثباتهم كالمجمع عليه بين علماء المسلمين وصلحائِهِم, وأمَّا الأوتادُ والنُّجباء والنُّقباء؛ فقد ذكرَهُم بعضُ مشايخ الطَّريقةِ, وَلَا يثبت ذلك اهـ. (أدب المفتي والمستفتي). وأحاديثُ الأبدالِ لا يصحُّ منها شيءٌ, وكلُّها معلولة, وبعضُها أشدُّ ضعفًا مِن بعض. وأوردَها السُّيوطيُّ في اللَّآلي المصنوعة, وعليٌّ القاريُّ في الأسرار المرفوعة, وابنُ عراق في تنزيه الشَّريعة, والشَّوكانيُّ في الفوائد المجموعة, ومع هذا؛ اشتهرَ على ألسنةِ النَّاسِ: إنَّ في الأرضِ ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، وقد يسمِّيهم النُّجباء، فيُنتقى منهم سبعون, هم النُّقباء، ومنهم أربعون هم الأبدال، ومنهم سبعة هم الأقطاب، ومنهم أربعة هم الأوتاد، ومنهم واحد هو الغَوث، وأنَّه مُقيمٌ بمكَّة, وأنَّ أهلَ الأرضِ إذا نابتهم نائبة في رزقهم ونصرهم؛ فزعوا للثلاثمائة والبضعة عشر رجلاً، وأولئك يفزعون إلى السَّبعين، والسَّبعون إلى الأربعين، والأربعون إلى السَّبعة، والسَّبعة إلى الأربعة، والأربعة إلى الواحد. فإنْ كان مرادُهُم أنَّهم مُتصرِّفون في العالم بذاتهم؛ فهذا كفرٌ

٣٠) «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[١]

٣١) **النِّزاع في جوازِ نداءِ الغائبِ لفظيٌّ, فإنَّ مَا لا يجوزُ منه؛ لا يجوزُ عندَ الجمهور, وما هو جائزٌ؛ جائزٌ عندَ الجمهور[٢].**

٣٢) **التَّوسُّل[٣] على أقسام؛ الأوَّل: ما هو جائزٌ إجماعاً[٤]؛ كالتَّوسُّلِ بالأسماءِ الحُسنى أو بالأعمالِ الصَّالحة, أو دعاء المؤمن.**

والثَّاني: مَا هو حرامٌ باتِّفاقِ مَن يُعتدُّ بِهِ, بل شِركٌ أكبر في بعضِ الصُّوَرِ؛ كَطلبِ الحاجةِ عن صاحبِ قبرٍ أو غائب وله صور.

الأُولى: طلبُ الحاجةِ مِن قبرٍ[٥] أو غائبٍ على الظَّنِّ أنَّه هو المُعطِي الحقيقيُّ, وهذا مِنَ الشِّركِ الأكبرِ يقيناً[٦].

وضلالة, (الحقانية :١/ ٢٠٢) وإنْ كان مُرادُهُم أنَّهم يبرمون الأمورَ بالدُّعاءِ؛ فهذا مُحتملٌ, لكنَّه لَا دليلَ عليه, والحقُّ أنَّ هذه المراتب اصطلاحاتٌ بحتة لأصحابِ الزُّهدِ, كاصطلاحِ الشَّيخ والحافظ والحُجَّة والحاكِم للمحدِّثين. ولا مشاحةَ في الاصطلاحات.

[١] قال مولانا خليل احمد سهارنبورى : والاظهر عندى إن المراد بمن يجدد ليس شخصا واحدا بل المراد به جماعة يجدد كل واحد فى بلد فى فن او فنون من العلوم الشرعية ما تيسر له من الامور التقريرية او التحريرية . ويكون سببا لبقائه وعدم اندارسه وانقضائه الى ان يأتى امر الله ولا شك ان هذا التجديد أمر اضافى لأن العلم كل سنة فى التنزل كما ان الجهل كل عام فى الترقى بذل المجهود راجع خير الفتاوى :٦٧/١

[٢] قال العلَّامة الكشميريُّ: إنَّ ألفاظ الخطاب في لسانِ العرب لاستحضارِ المخاطَب تخييلاً، وَلَا يجبُ علم المخاطب، كما يُقالُ: وا جبلاهُ, وا ويلاه, يا زيداه للميِّت، فعلى هذا: لا يُدار الخطاب على حالةِ الحياة، [وَلَا على حضورِهِ وَلَا علمه] اهـ. (العَرف الشَّذيُّ).

أقول: هذا هو النِّداء المجازيُّ اَلَّذي فُسِّرَ في شرحِ الجاميِّ بالمطلوبِ إقباله حكماً, ولا اختلافَ في جوازه, ويستوي فيه نداء النَّبيِّ والوليِّ والمسلمِ والكافرِ والحيِّ والميِّت, والجماد والجنِّ, فالنِّزاعُ في جواز نداءِ الغائبِ وعدمِهِ لفظيٌّ؛ لأنَّ النِّداء على قسمين: حقيقيٍّ ومَجازيٍّ, والمجوِّزونَ له إنَّما يجوِّزونَ المجازيَّ فقط, ولا يمنعه أحد, والمانعونَ يمنعونَهُ بشرطَيْنِ:

(الأوَّل): أن يكونَ النِّداءُ حقيقيّاً. و(الثَاني): أن يُقصدَ ويُطلبَ بِهِ من المنادى مَا لا يقدرُ عليه إلَّا اللهُ تعالى؛ مِن جلبِ النَّفعِ وكشفِ الضُّرِّ, مثلاً يُقال: يا سيِّدي فلان اِشفِ مريضي وارزقِني ولداً، أو يُقصد بهذا النِّداءِ أن يدعو الميِّتَ والغائبَ في حضرةِ الرَّبِّ تعالى للمنادِين (بالكسرِ)؛ إذ يقتضي ذلك اعتقاد علمِ الغيبِ بذلك الميِّتِ والغائب، وهذا لا يُجوِّزه أحد. راجع فتاوى حقانية : ١٦٢/١ و ١/ ١٩١ ؛وارشاد المفتين :٢٢٧/١ ؛وخير الفتاوى :١٣٠/١

[٣] الوسيلة: مَا يُتقرَّبُ بِهِ إلى الغير، والجمع الوسيل والوسائل, والتَّوسيل والتَّوسُّل واحد. يُقالُ: وسل فلانٌ إلى ربِّه وسيلة، وتوسَّلَ إليه بوسيلة؛ أي: تقرَّبَ إليه بعملٍ. (الصِّحاح للجوهريِّ).

[٤] النِّزاع: فيكون التَّوسُّل شركاً, وعدمُهُ لفظيٌّ, فإنَّ ما هو شركٌ؛ شركٌ عندَ جمهورِ الأُمَّة, ومَا ليسَ بشركٍ؛ ليس بشركٍ عند الأُمَّة, نعم: النِّزاع في جواز قسمٍ واحدٍ منه وعدم جوازه معنويٌّ.

[٥] قال البلاذريُّ: "ورأى أبو موسى في قبلتِهِم بيتاً وعليه ستر, فسأل عنه, فقِيْلَ: إنَّ فيه جثَّةَ دانيال النَّبيِّ, فإنَّهم كانوا أقحطُوا, فسألوا أهلَ بابل دفعه إليهم ليستسقوا به, فَفعلوا. وكانَ بختنصَّر سَبَى دانيال وأتى به إلى بابل, فَقُبِضَ بها. فكتبَ أبو موسى بذلك إلى عمر, فكتب إليه عمر أنْ كَفِّنْهُ وادفُنْهُ. فسكَّر أبو موسى نهراً, حتَّى إذا انقطعَ؛ دفنَهُ ثمَّ أجرى الماءَ عليه".

[٦] وفي روح المعاني: وقد رأينا كثيراً من النَّاسِ على نحو هذه الصِّفة الَّتي وصفَ اللهُ تعالى بها المشركين يهشُّون لذكرِ أمواتٍ يستغيثونَ بهم, ويطلبون منهم, ويطربون مِن سماعِ حكاياتٍ كاذبةٍ عنهم؛ تُوافقُ هواهُم واعتقادَهُم فيهم, ويُعظِّمونَ مَن يحكي لهم ذلك, وينقبضونَ مِن ذِكْرِ اللهِ تعالى وحدَهُ, ونسبة الاستقلال بالتَّصرُّفِ إليه عزَّ وجلَّ, وسرد مَا يدلُّ على مزيدِ عظمتِهِ وجلالِهِ, وينفرونَ ممَّن يفعل ذلك كلَّ النَّفرة, وينسبونَهُ إلى مَا يكره، ومرَّةً شاهدتُ رجلاً يستغيثُ في شدَّةٍ ببعضِ الأمواتِ, وينادي: يا فلان أغثني, فقلتُ له: قُلْ يا الله, فقد قالَ سبحانه: {واذا سالك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان} [البقرة: ١٨٦], فغضبَ وبلغني أنَّه قالَ: فلان

الثَّانية: أن يكونَ مَقصودُ المتوسِّلِ أنَّ اللهَ فوَّضَ هذهِ الأمور إلى عبدٍ صالحٍ، وهو شِركٌ على التَّحقيق[1].

الثَّالثة: أن يدعو اللهَ تعالى بقصدِ أن يُفوِّضَ الأمور إلى المتوسَّلِ بِهِ الآن؛ فيُنجز حاجتَه, وهذا في حُكْمِ الثَّانية[2].

الرَّابعة: التَّوسُّل بمعنى أن يطلبَ الدُّعاء مِنَ المتوسَّلِ بِهِ، ولمْ يثبتْ مثلُهُ إلَّا بالأحياء، فيختصُّ جوازه للأحياء[3].

الخامسة: أن يكونَ التَّوسُّلُ بمعنى الإقسامِ على اللهِ بذاتِ المتوسَّلِ بِهِ, وهذا أيضاً غيرُ جائز[4].

والثَّالثُ مَكروهٌ تحريماً عندنا, وهو أن يطلبَ مِنَ اللهِ بحقِّ نبيٍّ أو وليٍّ[5].

مُنكرٌ على الأولياء، وسمعت عن بعضِهِم أنَّه قالَ: الوليُّ أسرعُ إجابةً مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ, وهذا مِنَ الكُفرِ بمكانٍ, نسأل اللهَ تعالى أن يعصمَنَا مِن الزَّيغ والطُّغيان.

[1] عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، قالَ: كان المشركون يقولون: لبَّيْكَ لَا شريكَ لك، قال: فيقول رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «ويلكُم، قد قد», فيقولون: إلَّا شريكاً هو لَك، تملكُهُ وَمَا مَلَك، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت. (رواه مُسلم).

[2] لأنَّ المتصرِّفَ في الأمورِ هو الله تعالى، لا شريكَ له في ذلك.

[3] وفي روح المعاني: وأمَّا إذا كان المطلوب منه ميتاً أو غائباً؛ فلا يستريب عالمٌ أنَّه غيرُ جائزٍ, وأنَّه مِنَ البِدَعِ الَّتي لم يفعلْها أحدٌ مِنَ السَّلَف، نعم: السَّلامُ على أهلِ القبورِ مَشروعٌ, ومُخاطبتُهُم جائزة ... ولم يَرِدْ عن أحدٍ من الصَّحابةِ رضيَ اللهُ تعالى عنهم–وهم أحرصُ الخلقِ على كلِّ خير– أنَّه طلبَ مِن ميِّتٍ شيئاً، بل قد صحَّ عن ابنِ عمر رضي الله تعالى عنهما أنَّه كان يقول إذا دخلَ الحجرةَ النَّبويَّةَ زائراً: السَّلامُ عليك يا رسولَ الله, السَّلامُ عليكَ يا أبا بكر, السَّلامُ عليكَ يا أبتِ، ثمَّ ينصرفُ وَلَا يزيدُ على ذلك, ولا يطلبُ مِن سيِّد العالمين صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو مِن ضجيعيه المكرَّمَيْنِ رضي اللهُ تعالى عنهما شيئاً– وهُم أكرمُ مَن ضمَّتْهُ البسيطة, وأرفعُ قدراً مِن سائرِ مَن أحاطَتْ بِهِ الأفلاكُ المحيطة اه. راجع فتاوى قاسمية :١/٦٢٨

وأمَّا عبارة تقريرِ الرَّافعيِّ: وفي السَّنديِّ: أنَّه رأى بخطِّ جدِّهِ أنَّه وجدَ بخطِّ شيخِهِ: أنَّ مَن كانَ له حاجة؛ فَلْيذهبْ إلى قبرِ صالحٍ يومَ الجمعةِ بعدَ العصرِ, وَلْيَجلِسْ جاثياً عندَ رأسِ القبرِ متوجِّهاً إلى القِبلة مُتوضِّئاً, ويقرأ سورة الإخلاص ... ويجعل ثوابَ ذلك لصاحبِ القَبرِ, ولا يقولُ: يا صاحبَ القبرِ اِقضِ حاجتي أو سَلْهَا من الله تعالى, أو كُنْ لي شفيعاً عندَ الله، بل يقولُ: يَا مَن لا يُشرِكُ في حُكْمِهِ أحداً، اِقضِ حاجتي هذه وحيداً كما خلقتني وحيداً ...فإنَّ اللهَ تعالى يحضِر بِهِ روح صاحب القبر في تلك السَّاعة, فيشَفعُهُ له، ويقضي حاجته، فإنَّه مِنَ المجرَّبات اه. فَمَعَ ضَعْفِهِ لكونِهِ وِجادةً, وشيخُ جدِّ السَّنديِّ وجَدُّهُ مجهولان, لا ندري مَا مرتبتُهما العلميَّة, فلا يُخالف ما ذهبَ إليه الجمهور, فإنَّه قالَ: "ولا يقول: يا صاحبَ القبرِ اِقضِ حاجتي أو سَلْهَا مِنَ اللهِ تعالى, أو كُنْ لي شفيعاً عندَ الله", المراتب الثَّلاثة الممنوعة في التَّوسُّل, ثمَّ قالَ: بل يقولُ: يا مَن لا يُشرِكُ في حُكمِهِ أحداً، اِقضِ حاجتي هذه وحيداً كَمَا خلقتني وحيداً. وأمَّا قولُهُ: "فيشفعه ويقضي حاجته"؛ فالفاعلُ في كلا الفعلَيْنِ هو اللهُ تعالى, ويكون المعنى: إنَّ اللهَ يجعلُ صاحبَ القبرِ شفيعاً, وليس مَعناهُ أنَّ صاحبَ القبرِ يشفع الميِّت ويقضي حاجته.

[4] مَأخوذٌ مِن تكملةِ فتح الملهم, كتاب الرِّقاق, شرح حديثِ الغار.

[5] كذا في الهداية؛ شرح البداية, والكنز, وجميع المتون والشُّروح والفتاوي, وقد اشتبهَ على كثيرٍ مِنَ النَّاس فَهمُ عبارةِ الشَّاميَّة, وما هو الرَّاجِحُ عندَهُ, فحمل عبارته على جوازِ هذا الدُّعاء, مع أنَّ الرَّاجِحَ عندَهُ أيضاً: المنعُ كالجمهور, نعم: يُستفاد منه جوازُ الدُّعاءِ بلفظِ: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بنبيِّكَ, وهو غيرُ مَا نحن فيه, وهذه عبارته: فَلِذَا, وَاللَّهُ أَعْلَمُ, أَطْلَقَ أَئِمَّتُنَا الْمَنْعَ عَلَى أَنَّ إرَادَةَ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعَ هَذَا الْإِيهَامِ فِيهَا الْإِقْسَامُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَانِعٌ آخَرُ؛ تَامَّلْ. نَعَمْ: ذَكَرَ الْعَلَّامَةُ الْمُنَاوِيُّ فِي حَدِيثِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسْأَلُك وَأتَوَجَّهُ إلَيْكَ بِنَبِيِّك نَبِي الرَّحْمَةِ» عَنْ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ؛ أَنَّهُ يَنْبَغِي كَوْنُهُ مَقْصُورًا عَلَى النَّبِيِّ, وَأنْ لَا يُقْسِمَ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِهِ, وَأنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ,

والرَّابع: جائزٌ عندَنا, بدعة عندَ السَّلفيِّين, وهو التَّوسُّل بأسماءِ الصَّالحين[1], بِلَا ذِكْرِ كلمة حقٍّ؛ كَقولِ: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بمحمَّدٍ[2], ولقد ظلمَ مَن عَدَّ هذا شِركاً, ومَن عَدَّ الثَّاني توسُّلاً.

قَالَ: وَقَالَ السُّبْكِيُّ: يَحْسُنُ التَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ إلى رَبِّهِ, وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ وَلَا الْخَلَفِ؛ إلَّا ابْنَ تَيْمِيَّةَ, فَابْتَدَعَ مَا لَمْ يَقُلْهُ عَالِمٌ قَبْلَهُ. (انتهى). وَنَازَعَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍّ فِي دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ. والتَّفصيل في تكملة فتح الملهم, حديث الغار.

تنبيه: ذهبَ بعضُ مشايخنا الهنديَّة الدِّيوبنديَّة إلى عدمِ كراهيَّةِ هذا القسم مِنَ التَّوسُّل, وهم يستدلُّونَ بأنَّ للحقِّ مَعنيَيْنِ, وقد يستدلُّ بعضُ مشايخنا بحديثٍ رواهُ الشَّيخان عن معاذ: «يا معاذ، هل تدرى حقَّ اللهِ على عباده, وما حقُّ العبادِ على الله», قُلْتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ, قالَ: «فإنَّ حقَّ اللهِ على العبادِ: أن يعبدوه وَلَا يُشركوا بِهِ شيئاً، وحقُّ العبادِ على اللهِ: ألَّا يُعذِّبَ مَن لَا يُشرك بِهِ شيئاً».

فأقولُ معَ قلَّةِ عِلْمِي وقلَّةِ بضاعتي: إنَّ في استدلالِهِم اعتراضاً مِن وجوهٍ:

أوَّلاً: هذا الاستدلالُ مِن الحديثِ صدر عمَّن ليسَ بأهلٍ للاجتهاد, بل مُقلِّدٌ, ولا يجب علينا تقليدُهُم.

وثانياً: أنَّ ذِكْرَ الحقِّ هَهُنا على سبيلِ المشاكلة. قال الإمامُ النَّوويُّ في شرحِهِ على مُسلم: إنَّما قالَ: حقُّهم على الله تعالى على جهةِ المقابلةِ لِحَقِّهِ عليهِم, ويجوز أن يكونَ مِن نحوِ قولِ الرَّجُلِ لصاحبِهِ: حقُّكَ واجبٌ عليَّ؛ أي: مُتأكِّد قيامي.

وثالثاً: لو سلمَ أنَّه على معناهُ الظَّاهريِّ؛ فلا بُدَّ مِن حصرِهِ على موضعِ ورودِهِ في الشَّرع؛ لِمَا فيه من توهُّم معنى لا يتناسبُ مع مقامِ الرَّبِّ تبارك وتعالى.

[1] أمَّا التَّوسُّل بأسماء الصَّالحين، كما هو المتعارف في زمانِنَا، بحيث لا يكونُ للمتوسِّلينَ بهم عِلْمٌ بتوسُّلِنَا، بل لَا تُشترطُ فيه حياتهم أيضاً، وإنَّما يُتوسَّلُ بذكرِ أسمائِهم فحسب؛ زعماً منهم أنَّ لهم وجاهةً عندَ اللهِ، وقبولاً، فلا يضيعهم بذكرِ أسمائِهِم، فذلك أمرٌ لا أُحبُّ أن أقتحمَ فيه، فلا أدَّعي ثبوتَهُ عن السَّلَفِ، وَلَا أُنكره. (فيضُ الباري).

[2] مَطلبٌ في سردِ الدَّلائلِ في جوازِ القسمِ الرَّابعِ مِنَ التَّوسُّل:

١. قولُ عمر في الاستسقاء: «اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا» نصٌّ في توسُّلِ الصَّحابةِ بالصَّحابة، وفيه إنشاء التَّوسُّل بشخصِ العبَّاس. مع أنَّ قولَ الصَّحابيِّ: كُنَّا نفعلُ كذا؛ يُنصبُ على مَا قبلَ القولِ, فيكون المعنى: أنَّ الصَّحابة كانُوا يتوسَّلون به في حياتِهِ، وبعدَ لحوقِهِ بالرَّفيقِ الأعلى إلى عام الرَّمادة [العام الثَّامن عشر], وقصر ذلك على مَا قبلَ وفاتِهِ عليه السَّلام؛ تقصيرٌ عن هوىً وتحريفٌ لنصِّ الحديث، وتأويلٌ بدونِ دليل.

وفي كتاب الخُلاصةُ في أحكامِ الاستغاثةِ: «والتَّوَسُّلِ: ومَن فهم مِن كلامِ أميرِ المؤمنين أنَّه إنَّما توسَّلَ بالعبَّاس – ولم يتوسَّلْ برسولِ اللهِ؛ لأنَّ العبَّاسَ حيٌّ, والنَّبيَّ مَيِّتٌ – فقد ماتَ فهمُه وغلب عليه وهمه ونادى على نفسه بحالة ظاهرة – أو عصبيَّة لرأيه قاهرة، فإنَّما عمر لم يتوسَّلْ بالعبَّاسِ إلَّا لِقرابتِهِ مِن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ, تلمح ذلك في قولِهِ: وإنَّا نتوسَّلُ إليكَ بعمِّ نبيِّنَا فاسقِنَا, وهو بذلك قد توسَّلَ برسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ, على أبلغِ الوجوه, وقد بعُد عن الصَّوابِ كلَّ البُعد مَن رَمَى المسلمينَ بالشِّركِ بسببِ ذلك معَ قولِهِ بجوازِ التَّوسُّلِ بالحيِّ، فإنَّ التَّوسُّلَ لو كانَ شركاً؛ مَا جاز بالحيِّ وَلَا الميِّت– أَلَا ترى أنَّ اعتقادَ الرُّبوبيَّةِ واستحقاقَ العبادةِ لغيرِ اللهِ مِن نبيٍّ أو مَلَكٍ أو وليٍّ هو شِركٌ وكُفْرٌ؛ لا يجوز هنا في حياته الدُّنيا وَلَا الآخرة؟.»

٢. وكان ابنُ عمر يتمثَّلُ بشِعرِ أبي طالب: +++ وأبيضَ يُستَسْقَى الغمامُ بوجهِهِ. كما في البخاريِّ, بل وروى استنشاد الرَّسول ذلك الشِّعر كما في فتحِ الباري.

٣. وفي شِعر حسَّان: +++ فَسَقَى الغمام بغرَّةِ العبَّاسِ. كما في الاستيعاب.

٤. ومنها حديثُ عثمان بن حنيف س في دعاء عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم, وفيه: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ وأتوجَّهُ إليكَ بنبيِّك محمَّد نبيِّ الرَّحمة, يا محمَّد[2] ع إنِّي توجَّهْتُ بِكَ إلى ربِّي في حاجتي». الحديث. وفيه التَّوسُّل بذاتِ النَّبيِّ ع وبجاهِهِ، ونداء له في غيبته, أخرجه البخاريُّ في تاريخِهِ الكبير, والتِّرمذيُّ في أواخر الدَّعوات مِن "جامعه", وابن ماجه في "صلاة الحاجة مِن سُنَنِهِ" وفيه نصٌّ على صحَّتِهِ. والنَّسائيُّ في "عمل اليومِ واللَّيلة", وأبو نعيم في "معرفة الصَّحابة", والبيهقيُّ في "دلائلِ النُّبوَّة", وصحَّحَهُ جماعةٌ من الحفَّاظ يُقاربُ عددُهم خمسةَ عشرَ حافظاً. فمنهم سوى المتأخِّرين: التِّرمذيُّ وابن حبَّان، والحاكم, والطَّبرانيُّ، وأبو نعيم، والبيهقيُّ, والمنذريُّ، ورجالُ سند التِّرمذيِّ كلُّهُم ثِقَات.

٥. ومنها حديثُ عثمان بن حنيف أيضاً في تعليم دعاءِ صلاةِ الحاجة المذكور لرجلٍ كانت له حاجةٌ عندَ عثمان بن عفَّان رضى الله عنه, فدعا بِهِ فقُضِيَت حاجته. وموضع الاستشهاد: أنَّ الصَّحابيَّ المذكور فَهِمَ مِن حديثِ دعاءِ الحاجةِ أنَّه لا يختصُّ بزمنِهِ

٣٣)والتَّبرُّك بآثار الصَّالحين من غيرِ الأنبياءِ: جائزٌ[١], والغلوُّ: حرامٌ[١], بل شركٌ, والمنعُ والتَّركُ سدَّاً للذَّرائعِ أحبُّ,

---

ع, وهذا توسُّلٌ بِهِ، ونداءٌ بعدَ وفاتِهِ ع, وعملٌ مُتوارثٌ بينَ الصَّحابة ش, وقد أخرجَ هذا الحديثَ الطَّبرانيُّ في الكبير, وصحَّحَهُ بعدَ سوقِهِ من طرق، كما ذكره أبو الحسن الهيثميُّ في "مجمع الزَّوائد", وأقرَّهُ عليه، كما أقرَّ المنذريُّ قبلَه في "التَّرغيبِ والتَّرهيب", وقبلَه أبو الحسن المقدسيُّ، وأخرجَهُ أيضاً أبو نعيم في "المعرفة", والبيهقيُّ مِن طريقين، وإسنادُهُما صحيحٌ أيضاً. (مأخوذٌ مِن مقالاتِ الإمامِ الكوثريِّ). وهذاكلُّه يفيدُ جوازَ التَّوسُّلِ بلا ذِكْرِ كلمة [بحقِّ فلان]. أمَّا مَا ذُكِرَ فيه بحقِّ محمَّد كما أخرجه الحاكمُ في المستدرَك، وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد؛ فقد تعقَّبَهُ الذَّهبيُّ بقولِهِ: بل مَوضوعٌ، وَمَا وردَ أيضاً "بحقِّ نبيِّكَ والأنبياءِ الَّذين مِن قبلي"؛ ففي سندِهِ روح بن صلاح. ضعَّفَه جمعٌ مِن الحُفَّاظ, وما روى ابنُ ماجه: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بحقِّ السَّائلينَ عليك"؛ فهو حديثٌ ضعيفٌ أيضاً, ضعَّفَه غيرُ واحدٍ من الحفَّاظِ كالمنذريِّ في "التَّرغيب", والنَّوويِّ وشيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجليلة", وكذا البوصيريِّ، فقالَ في "مصباح الزُّجاجة": "هذا إسناد مُسلسل بالضُّعفاء: عطيَّة وفضيل بن مرزوق والفضل بن الموفق [رواة الحديث]كلُّهم ضعفاء". أمَّا تحسين الحافظين له كما قال الإمامُ الكوثريُّ: وقد حَسَّنَ هذا الحديثَ الحافظانِ: العراقيُّ في "تخريجِ أحاديث الإحياء", وابنُ حَجَر في "أمالي الأذكار"؛ فَلَا يُفيد شيئاً, فإنَّ عطيَّة [الرَّاوي] ضعيفٌ عندَ جماهيرِ العلماءِ لِسُوءِ حِفْظِهِ، وتَدْلِيسِهِ القبيح المحرَّم، واتِّهامِهِ بالتَّشيُّع, فكيف يجوزُ تحسينُ الحديث مع وجودِ هاتين العلَّتَين فيه؟! ثمَّ الحافظ ابنُ حَجَر كأنَّه نسي أو وهم – أو غير ذلك من الأسباب الَّتي تعرض للبشر – فقالَ في تخريجه لهذا الحديث: إنَّ عطيَّةَ قالَ في رواية: حدَّثني أبو سعيد. قالَ: "فأمن بذلك تدليس عطيَّة"؛ إذ التَّصريح بالسَّماع إنَّما يفيد إذا لم يكن التَّدليس من النَّوع القبيح، وفي هذه الرِّواية قال: "حدَّثني أبو سعيد", وهذا هو عينُ التَّدليسِ القبيح.

[١] الدَّلائل على جوازِ التبرك بغير الأنبياءِ عليهم السَّلام:

١- روى البخاريُّ عن عروةَ: قال لي عبدُ الملك بن مروان، حين قتل عبد الله بن الزُّبير: يا عروة، هل تعرفُ سيفَ الزُّبير؟ قلتُ: «نعم», قال: فَمَا فيه؟ قلتُ: «فيه فلَّة فَلَّها يومَ بدر», قال: صدقت، بهنَّ فلولٌ مِن قراعِ الكتائبِ، ثمَّ ردَّهُ على عروة، قال هشام: فأقمناه بيننا ثلاثة آلاف، وأخذَهُ بعضُنا، ولَوددتُ أنِّي كنتُ أخذتُه.

٢- وروى البخاريُّ أيضاً عن عروة، قالَ: قال الزُّبير: لقيتُ يومَ بدرٍ عبيدة بن سعيد بن العاص، وهو مُدجَّج، لا يُرى منهُ إلَّا عيناه، وهو يُكنَّى أبو ذات الكرش، فقال: أنا أبو ذات الكرش، فحملت عليه بالعنزة فطعنتُهُ في عينِهِ فمات، قال هشام: – فأخبرت: أنَّ الزُّبير قالَ: – لقد وضعْتُ رجلي عليه، ثمَّ تمطَّأت، فكان الجهد أن نزعتها وقد انثنى طرفاها، قال عروة: «فسأله إيَّاها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فأعطاه، فلمَّا قُبِضَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ أخذَها», ثمَّ طلبها أبو بكر فأعطاه، فلمَّا قُبِضَ أبو بكر؛ سألها إيَّاه عمر فأعطاه إيَّاها، فلمَّا قُبِضَ عمر أخذها، ثمَّ طلبَها عثمان منه فأعطاه إيَّاها، فلما قُتِلَ عثمان؛ وقعَتْ عندَ آلِ عليٍّ، فطلبَها عبد الله بن الزُّبير، فكانت عندَهُ حتَّى قُتِلَ". وفي الحديثين المارَّيْنِ مطالبة السَّلف رمح الزُّبير وإمساكه إلى الموت دليلٌ واضحٌ على التَّبرُّكِ بآثارِ صالحٍ مُجاهد, وقوله هشام: "فأقمناهُ بيننا ثلاثة آلاف، وأخذَهُ بعضُنا، ولَوددتُ أنِّي كنتُ أخذتُه"؛ دليلٌ واضحٌ على شرفٍ معنويٍّ لسلاحِ الصَّالحِ, وإلَّا؛ فالسَّيفُ كان عندئذٍ يُباعُ بأرخص منه.

قال ابن مُلجم يصفُ سيفَه الَّذي قتلَ بِهِ الكرَّار: واللهِ لقد اشتريتُهُ بألف، وسَمَمْتُهُ بألف. رواه الطَّبرانيُّ [في المعجم الكبير], وهو مُرسل، وإسناده حسن (مجمع الزَّوائد). وقالَ أبو قتادةَ: فأَخذتُه[سلب الكافر] فبعتُهُ بتسعِ أواقٍ مِن ذهبٍ" ٣٦٠ درهما (المخلصيَّات للمخلص). وقال سيِّدي العثمانيُّ: وهذا يدلُّ على اهتمامِ الخلفاءِ الرَّاشدين, ومنهم عمر الفاروق بالمحافظة على عنزة, والعنزات في العالم كثيرة، وما ذلك إلَّا لأنَّها بقيت عندَ رسولِ اللهِ زماناً, فأرادوا التَّبرُّكَ بها (تكملة فتح الملهم, كتاب الإمارة, باب استحباب مُبايعة الإمام الجيش).

٣- روى البيهقيُّ عن الرَّبيع, قال: بعثني الشَّافعيُّ بكتابٍ مِن مصر إلى أحمد بن حنبل، فأتيتُهُ وقد انفتلَ مِن صلاةِ الفجرِ, فدفعتُ إليه الكتابَ, فأخذَهُ فقرأه فدمِعَتْ عيناه، فقلْتُ: وَمَا فيه؟ فقال: يذكر أنَّه رأى رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في المنام, فقال: اكتُبْ لإلى أحمد بن حنبل واقرأ عليه منِّي السَّلام وقُلْ له: إنَّكَ ستُمتَحَنُ وتُدعَى إلى القولِ بخلقِ القرآنِ, فَلَا تُجِبْهُم، يرفع الله لكَ علماً إلى يوم القيامة. قال الرَّبيع: فقلت حلاوة البشارة، فخلعَ قميصَه الَّذي يلي جلدَهُ فأعطانيه، فلمَّا رجعتُ إلى الشَّافعيِّ؛ أخبرتُهُ فقالَ:

٣٤)والنِّزاعُ في تقيسمِ البدعة[٢] إلى الحسنةِ وغيرِها: لفظيٌّ[١], فإنْ سَلِمَ؛ فهو مَبنيٌّ على النَّظرين السَّابقين مِنَ السَّلَفِ, فلا ينبغي التَّشدُّد في ردِّ أحدِ الفريقَيْنِ. الأوَّل: أنَّ الأصلَ في كيفيَّةِ العباداتِ هو الإباحة. ذهبَ إليه سيِّدُنا معاوية وابنُ الزُّبير وابن عمر رضي الله عنهم[٢], والإمامُ الشَّافعيُّ[٣].

إنِّي لستُ أفجعكَ فيه، ولكن بُلَّهُ بالماءِ وأعطينيه حتَّى أتبرَّكَ بِهِ. هكذا في تاريخ دمشق، والمناقب لابن الجوزيِّ والبداية والنِّهاية.

لكن قال الإمامُ الذَّهبيُّ في ترجمة الرَّبيع في سِيَرِ أعلام النُّبلاء: ولم يكن صاحب رحلة، فأمَّا مَا يُروى أنَّ الشَّافعيَّ بعثَهُ إلى بغداد بكتابِهِ إلى أحمد بن حنبل؛ فغير صحيح. اهـ لكنَّه ما أتى على مُدَّعاه بدليل, والمثبت مُقدَّمٌ على النَّافي.

٤- ونقل المروزيُّ في الورع أنَّ يحيى بن يحيى النَّيسابوريَّ أوصى لأحمد بجبَّتِهِ، فقال: رجل صالح قد أطاعَ اللهَ فيها، أتبرَّكُ بها، فجاءَه ابن يحيى بمنديل ثياب، فردَّها معها.اهـ (الفروع وتصحيح الفروع) ومثله في (قوت القلوب في معاملة المحبوب).

٥- وقالت فاطمة بنت أحمد بن حنبل: وقعَ الحريقُ في بيت أخي صالح, وكان قد تزوَّج إلى قوم مياسير, فحملوا إليه جهازاً شبيهاً بأربعة آلاف دينار, فأكلته النَّار فجعل صالح يقول: ما غمَّني مَا ذهب مِنِّي إلَّا ثوب أبي, كان يُصلِّي فيه, أتبرَّكُ بِهِ وأصلِّي فيه، قالت: فَطُفِئَ الحريق ودخلوا؛ فوجدوا الثَّوبَ على سرير قد أكلَتِ النَّارُ مَا حولَه؛ والثَّوب سالم. (الآداب الشَّرعيَّة والمنح المرعيَّة). ومثله في (حياة التَّابعين).

[١] قال سيِّدي العثمانيُّ: أمَّا التَّبرُّك بالمشاهد وزيارتها؛ فأعدلُ الأقوالِ في ذلك ما نقلَهُ ابن تيمية عن الإمام أحمد بن حنبل, أنذَه سُئِلَ عن الرَّجل يأتي هذه المشاهد، ويذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: أمَّا على حديث ابن أُمِّ مكتوم أنَّه سأل النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يُصلِّي في بيته حتَّى يتَّخذ ذلك مُصلًّى، وعلى ما كان يفعله ابن عمر، يتتبَّع مواضع النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأثره، فليس بذلك بأس أن يأتي الرَّجلُ المشاهد، إلَّا أنَّ النَّاس قد أفرطُوا في هذا جدًّاً، وأكثرُوا فيه. [وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم] قال: أمَّا على هذا؛ فلا بأسَ به, ورخَّصَ فيه، ثمَّ قال: ولكن قد أفرطَ النَّاسُ جدًّاً، وأكثروا في هذا المعنى. فذكر قبر الحسين وما يفعل النَّاس عنده. (رواهما الخلال في كتاب الأدب). قال الحافظُ ابن تيمية: فقد فصل أبو عبد الله في المشاهد, وهي الأمكنة الَّتي فيها آثار الأنبياء والصَّالحين مِن غير أن تكون مساجد لهم كمواضع بالمدينة بين القليل الَّذي لا يتَّخذونه عيداً، أو الكثير الَّذي يتَّخذونه عيداً كما تقدَّم. وهذا التَّفصيل جمع فيه بينَ الآثارِ وأقوالِ الصَّحابة: فإنَّه قد روى البخاريُّ في صحيحِهِ عن موسى بن عقبة قال: "رأيتُ سالم بن عبد الله يتحرَّى أماكن مِن الطَّريق، ويصلِّي فيها، ويحدِّثُ أنَّ أباه كان يُصلِّي فيها، وأنَّه رأى النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يُصلِّي في تلك الأمكنة" اهـ. والحاصل أنَّ زيارة هذه المشاهد إنْ كانَتْ زيارة مآثرة تاريخيَّة أو لِاستحضارِ مَا وقعَ فيها من الوقائع المباركة وزيادة الإيمان والانشراح بذكرها أو لحصولِ البركةِ منها؛ فلا بأسَ بذلك. أمَّا اتِّخاذها عيداً, أو الاعتقاد بأنَّها تنفع أو تضرُّ, أو تعظيمها بما يشبه العبادة؛ فإنَّ ذلكَ لَا يجوز, وعليه يُحملُ مَا رُوِيَ عن بعضِ السَّلَفِ مِن مَنْعِهِ. (تكملة فتح الملهم, كتاب الإمارة, باب استحباب مبايعة الإمام الجيش).

[٢] وفي المصباح: البدعة اسمٌ مِنَ الابتداع, كالرِّفعةِ مِنَ الارتفاع, غلب استعمالُها على ما هو نقصٌ في الدِّين أو زيادة, لكن قد يكون بعضُها غيرَ مكروهٍ, فيُسمَّى بدعةً مُباحةً, وهو ما شهد لجنسه أصل في الشَّرع, أو اقتضتْهُ مصلحةٌ تندفع بها مَفسدة؛ كاحتجابِ الخليفة عن اختلاطِ النَّاس اهـ. البحر الرَّائق (٣/ ٢٥٨). أقولُ: إثباتُ وجودِ أصلٍ في الشَّرعِ, والتَّفريع عليه من خواصِّ المجتهد, فلا يجوز لكلِّ شخصٍ أن يزيدَ في الدِّينِ والمذهبِ مِن هواءِ نفسِهِ شيئاً, ولا يجوزُ لنا تقليده, وإن اتُّهِمْنَا بألفِ تُهمة, فَمَن يدَّعِي فيما يفعل من البدعات أنَّ له أصلاً في الشَّرع؛ فعليه نقلُ كلام مَن يعتمد عليه من المشايخ المذكور في الكتب المعتبرة من المتون والشُّروح والفتاوي.

نكتة دقيقة: اِعلَمْ يا طالبَ الحقِّ أنَّ الفرقَ بينَ نفسِ العبادة وكيفيَّتِها قد خفي على كثيرٍ من النَّاس؛ إذ يمكن أن تكونَ عبادةً مُستحبَّةً في نفسها, وكيفيَّة أدائِهَا مُباحة, لكنَّ التزامَ أدائِهَا بكيفيَّةٍ مَخصوصةٍ؛ بدعةٌ ومكروهة, فإنَّ الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ مُستحبَّةٌ؛ مع أنَّ بعضَ كيفيَّاتها مثل الصَّلاة في القعدة الأولى مكروهة, والتزام الدُّعاء بعد الصَّلاة بالهيئة الاجتماعيَّة وغيرها من البدعات المروَّجة أيضاً من هذا الباب, ولعدمِ عِلمِ مُلتزميها بالتَّفرقة يستدلُّونَ بأنَّها عبادةٌ, فكيفَ يمنعوننَا عن مُستحبٍّ معَ غفلتِهِم عن أنَّ الكلامَ معهم ليس في نفسِ العبادة, بل في عدِّ الكيفيَّة المخصوصة المباحة مُستحبًّاً أو سُنَّةً او لازماً؟.

والنَّظرُ الثَّاني: أنَّ الأصلَ في العباداتِ التَّوقُّف, وَلَا يجوزُ العملُ بها إلَّا بتعليمِ الشَّارِع, وهو قولُ الجمهورِ, ومنهُم الإمام مالك والإمام أبو حنيفة.

٣٥)أفضلُ أيَّامِ السَّنةِ؛ عشر ذي الحجَّة, وأفضلُ أيَّامِ السَّنةِ: يومُ عَرَفة, وأفضلُ ليالي السَّنة: العَشرُ الأخيرُ مِن رمضان, وأفضلُ ليلةٍ في السَّنة: ليلةُ القَدْرِ, وأفضلُ يومٍ في الأسبوع: يومُ الجمعة, والسَّماءُ أفضلُ مِنَ الأرض, واللَّيلُ أفضلُ مِنَ النَّهار, وأفضلُ ساعاتِ الجمعةِ: بعدَ العصر إلى حينِ الغروب.

٣٦) والغنيُّ السَّالم الشَّاكرُ؛ خيرٌ مِنَ الفقيرِ[4] المريضِ الصَّابر.

الجهلُ بالعقائد

حُكْمُ عوامِّ الكَفَرةِ وجُهَّالِ الفِرَقِ الضَّالَّة

٣٧) المذهب : التَّقليد[5] الجائز: جائز[6], بل يُقالُ: واجب. وقول المذهب هو المُفتى بِهِ[1], وإذا صحَّ الحديثُ الَّذي لم يصلْ إلى الإمام؛ فهو مَذهب الإمام,

---

نُكتة: حديث «ما رآه المسلمونَ حسناً فهو عند الله حسن»، رواه أحمد عن ابن مسعود، وهو موقوفٌ حسن, ولامُ "المسلمون" إمَّا للاستغراقِ؛ فَمرادُهُ: ما أجمعَ عليه المسلمون, أو للعهدِ؛ أعني: أهل الرَّأي مِن الصَّحابة والمجتهدين, فبطل استدلالُ كثيرٍ من المتفقِّهين بهذا الحديث على حُسنِ مَا حدثَ بعد القرونِ الثَّلاثة من أنواع العبادات وأصناف الطَّاعات؛ ظنَّاً منهم أنَّه قد استحسنَها جماعةٌ من العلماء والصُّلحاء، وما كان كذلك؛ فهو حسنٌ عند الله؛ إذ ليسَ في صلحاءِ عصرنا مَن هو أهلٌ للاجتهاد. والتَّحقيقُ في تعليق الممجَّد.

فائدة: الحكمة في تقارن الهوى والبدعة, حيثُ يُقال: أهل الهوى والبدعة؛ أنَّ كلَّ فكرٍ لم يكنْ له أصلٌ من الوحي؛ فهو هوى؛ وإنْ كانَت عبادة, يقول الله تعالى: {وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} (١٢٠) قال النَّسفيُّ: أي أقوالهم الَّتي هي أهواء وبدع, والقياسُ له أصلٌ من الوحي, فإنْ لم يكنْ؛ فهو باطل.

[1] فإنَّ المنقسم: هو اللَّفظيُّ, وغير المنقسِم: هو الشَّرعيُّ, بل ما هو حسنة: ليس بدعة, وما هو بدعة: ليس بحسنة.

[2] روى البخاريُّ عن أبي الشَّعثاء أنَّه قالَ: «ومن يتَّقي شيئاً من البيت؟», وكان معاوية يستلم الأركان، فقال له ابن عبَّاس رضي الله عنهما: إنَّه لا يستلم هذان الرُّكنان، فقال: «ليس شيء من البيت مهجوراً», وكان ابن الزُّبير رضي الله عنهما «يستلمهنَّ كلَّهنَّ».

وروى أبو داود بسندٍ صحيحٍ عن ابن عمر، في التَّشهُّد: «التّحيَّات للهِ الصَّلوات الطَّيِّبات، السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمة الله وبركاته, قال ابن عمر: زِدْتُ فيها: وبركاته – السَّلام علينا وعلى عباد الله الصَّالحين، أشهد أن لا إله إلَّا الله – قال ابنُ عمر: زِدْتُ فيها: وحدَه لا شريكَ له – وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله».

[3] قال الشَّافعيُّ: «وإن زاد في التَّلبية شيئاً مِن تعظيم اللهِ؛ فلا بأس إن شاءَ الله، وأحبُّ إليَّ أن يقتصرَ على تلبية رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». قال الشَّافعيُّ: "وإنَّما قُلنا: لا بأس بزيادة تعظيمِ اللهِ فيها؛ لما جاءَ عن ابن عمر, وهو حفظَ التَّلبيةَ عن رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، ثمَّ زادَ ابنُ عمر في تلبيته مِن قبله: لَبَّيْكَ والرَّغباء إليك والعمل ". (سُنن التِّرمذيِّ).

[4] روى أبو داود بسندٍ صحيحٍ مرفوعاً: "كان يقول: «اللَّهُمَّ إنِّي أعوذ بكَ مِنَ الفقرِ والقِلَّة", وفي رواية: «اِقضِ عنِّي الدَّينَ، وأغنني مِنَ الفَقْرِ». روى الطَّبرانيُّ بسندٍ ضعيف:"وكاد الفقرُ أن يكونَ كُفراً". قال ابن قتيبة: ومعنى المسكنة في قوله عليه السَّلام: "احشُرني مسكيناً": التَّواضع والإخبات.كأنَّه سألَ اللهَ تعالى، أن لا يجعله من الجبَّارين والمتكبِّرين، ولا يحشره في زمرتهم. (تأويل مُختلف الحديث).

[5] التَّقليد: عبارة عن اتِّباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل؛ مُعتقداً للحقيقة فيه مِن غير نظرٍ وتأمُّلٍ في الدَّليل, كأنَّ هذا المتَّبع جعلَ قولَ الغيرِ أو فعلَه قِلادةً في عنقه, وعبارة عن قبول قولِ الغير بلا حجَّة وَلَا دليل. [التَّعريفات – الجرجانيُّ].

[6] يجوزُ تقليدُ المفضول معَ وجودِ الأفضل في العِلْمِ عندَ الأكثر. (مسلم الثُّبوت).

وحصرُ المذاهبِ في الأربعةِ: تكوينيٌّ[٢], والمذهبُ الحنفيُّ هو أكثرُ المذاهبِ اتِّباعاً والحمدُ لله.

٣٨)ما يتعلَّقُ بالحديث: نعتقدُ أنَّ الحديثَ وَلَو خبراً واحداً حُجَّة في العقائدِ والفروعِ, نعم لا يفيدُ يقينُ المتواترات[١], وعليه كانَ السَّلَفُ, فَمَنْ رَدَّ الخبرَ الواحدَ بدليلٍ أو أصلٍ اعتقاديٍّ؛ ليسَ بكافرٍ, فقد ردَّ عمر بعضَ الآحادِ برأيِهِ المستفاد مِنَ القرآن[٢],

---

قرائن على وجودِ التَّقليدِ الشَّخصيِّ في خيرِ القرون:

١– كان ابنُ عبَّاس إذا سُئِلَ عن الأمر, فإن كان في القرآن؛ أخبرَ به, وإن لم يكن في القرآنِ وكان عن رسولِ الله، صلَّى الله عليه وسلَّم، أخبرَ بِهِ، فإن لم يكن في القرآن وَلَا عن رسولِ اللهِ, وكان عن أبي بكرٍ وعمر؛ أخبرَ بِهِ، فإن لم يكن في شيءٍ من ذلك؛ اجتهدَ رأيه. (رواه الحاكم). هذا إسناد رواته ثقات. (إتحاف الخيرة المهرة). الظَّاهر أنَّ ابنَ عبَّاسٍ جعلَ أقوالَ أبي بكرٍ وعمر معياراً لحكمه, فإذا لم يكن؛ اجتهدَ برأيِهِ.

٢– عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: «قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: كَيْفَ بَايَعْتُمْ عُثْمَانَ وَتَرَكْتُمْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ قَالَ مَا ذَنْبِي؟ قَدْ بَدَأْتُ بِعَلِيٍّ فَقُلْتُ: أُبَايِعُكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَسِيرَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا, قَالَ: فَقَالَ: فِيمَا اسْتَطَعْتُ, قَالَ: ثُمَّ عَرَضْتُهَا عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَبِلَه». رواه الإمام أحمد بن حنبل في مُسندِهِ بسندٍ فيه ضعف. وروى الذَّهبيُّ في "الزَّهريَّات", وابن عساكر في ترجمة عثمان مِن طريقه: عن المسور بن مخرمة قال: كنتُ أعلم النَّاس بأمر الشُّورى؛ لأنِّي كنتُ رسولَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوف, فذكر الخبر, وفي آخره, فقالَ: هل أنتَ يا عليٌّ مُبايعي أن ولَّيتُكَ هذا الأمرَ على سُنَّةِ الله وسُنَّةِ رسوله، وسُنَّةِ الماضيَيْنِ قبلي؟ قال: لا, ولكنِّي على طاقتي، فأعادَها ثلاثاً, فقال عثمانُ: أنا يا أبا محمَّد أُبايعكَ أن ولَّيتني هذا الأمر على سُنَّةِ اللهِ وسُنَّةِ رسوله وميثاقه، وسُنَّة الماضيَيْنِ قبلي. قالها عثمان في الثَّلاث؛ فبايَعَهُ. ويظهر منه أنَّ عبدَ الرَّحمن بن عوف جعلَ سببَ ترجيحِ عثمان على عليٍّ؛ مُتابعته للشَّيخَيْنِ.

٤– عن السَّائب بن يزيد قال: كان الأذانُ على عهدِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأبي بكرٍ وعمر؛ إذا خرجَ الإمام و[إذا] أُقيمَتِ الصَّلاة, فلمَّا كانَ عثمان [رضي الله عنه]؛ زادَ النِّداء الثَّالث على الزَّوراء. رواه التِّرمذيُّ وقالَ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ, تلقَّت الأُمَّة فتوى عثمان بقبولٍ, ولم يردَّهُ أحدٌ إلَّا مَا شاءَ الله, وهذا هو التَّقليدُ الشَّخصيُّ.

٥ – عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ قَالَ: «خَطَبَنَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: رَأَى أَبُو بَكْرٍ رَأْيًا وَرَأَى عُمَرُ رَأْيًا: عِتْقُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ, حَتَّى مَضَيَا لِسَبِيلِهِمَا، ثُمَّ رَأَى عُثْمَانُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَا بَعْدُ بَيْعَهُنَّ فِي الدَّيْنِ، فَقَالَ عُبَيْدَةُ: فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: رَأْيُكَ وَرَأْيُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ رَأْيِكَ وَحْدَكَ فِي الْفُرْقَةِ, فَقَبِلَ مِنِّي وَصَدَّقَنِي». قال في تلخيص الحبير: وَهَذَا الْإِسْنَادُ مَعْدُودٌ فِي أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ, وظاهر أنَّ أبا بكرٍ وعمر وعثمان بلا دليل نَصِّيٍّ منعُوا بيعَ أُمِّ ولد, فلو كانَ دليلاً منصوصاً؛ لما خالفَهُمَا عليٌّ, وصار رأيُ عليٍّ أنَّ هذا البيع جائزٌ, لكن طلبَ منه عبيدة أن يبقى على نظره (متابعة الشَّيخين), وقَبِلَ عليٌّ قولَه.

٦– سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتٍ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ؛ فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ, وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ, وَأْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيُتَابِعُنِي, فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنْ الْمُهْتَدِينَ, أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لِلِابْنَةِ النِّصْفُ, وَلِابْنَةِ ابْنٍ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ, وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ, فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ. رواه البخاريُّ. الظَّاهر أنَّ أبا موسى أمرَ النَّاسَ بالتزامِ السُّؤالِ عن ابن مسعود دونَ نفسه, وهذا تحريضٌ لهم على تقليدِ شخصٍ مُعيَّن.

فائدة: وفي (فيض الباري): فإنْ قلتَ: إذا كان مُقلِّداً؛ فَلَا حاجةَ له إلى النَّظر في الأحاديث، ويكفي له قولُ إمامِهِ الَّذي يُقلِّده؛ قُلْتُ: كَلَّا, بل لا يتحتَّمُ التَّقليدُ إلَّا بعدَ المراجعة إليها، فإنَّه إذا يمرُّ على الأحاديث والمسائل، ويرى مأخذها؛ يستقرُّ رأيه، ويطمئنُّ قلبُهُ لَا مَحالة، ويُقلِّدُ مَن يُقلِّد بعدَ ثلجِ الصَّدر، كما حَرَّرْنَاه مِن قبل، ومَن كان تقليدُهُ تقليدَ الأعمى؛ فإنَّه على رجل طائر.

[١] دونَ غيرِهِ؛ ولو قول الإمام.

[٢] وليس بتشريعيٍّ.

٣٩)ومعنى قولِهم: «لا تجوز الزِّيادة على الكتاب بخبرِ الواحد» أنَّهُ لا يفيد زيادة الفرض, بل يفيد إمَّا الواجب أو السُّنَّة.

٤٠)والصَّحيحُ أنَّ جميعَ مَا في الصَّحيحِ صحيح[3], لكنَّ الصَّحيحةَ ليسَتْ مُنحصرةً في الصَّحيح,

٤١) ونعملُ بالمرسَلِ بشرائط[4], وبالضَّعيفِ بشرائط[5], منها: تعامل السَّلف الفقهاء والعمل به, أولَى مِن الرَّأي المحض[6], والَّذي لم يتعامل به الفقهاء؛ يُترَكُ؛ مخافةَ البدعةِ[7],

---

[1] فالثَّابت بها أدوَنُ مِنَ الثَّابت بالمتواترات, وهذا مُرادُ مَن قالَ مِن مشايخنا مِنْ أنَّ الآحادَ لا تُفيدُ العِلْمَ, وليس مُرادهم أنَّ الآحادَ لا تُفيد شيئاً (فيض الباري).

[2] عن عمران بن حصين – رضى الله عنهما – قالَ: أُنزِلَت آيةُ المتعة [التَّمتُّع]في كتاب الله؛ ففعلناها معَ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم –، ولم ينزلْ قرآنٌ يُحرِّمه، ولم ينهَ عنها حتَّى ماتَ, قال رجلٌ [عمر] برأيه مَا شاء.

عن إبي إسحق قال: كنتُ مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم, ومعنا الشَّعبيُّ, فحدَّث الشَّعبيُّ بحديثِ فاطمة أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يجعلْ لها سُكنى وَلَا نفقة, ثمَّ أخذ الأسود كفًّاً من حصى فحصبه بِهِ فقالَ: ويلَك تحدث بمثلِ هذا, قال عمر: لا نترك كتابَ اللهِ وسُنَّة نبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم لِقَولِ امراةٍ لا ندري لعلَّها حفظَتْ أو نَسِيت لها السُّكنى والنَّفقة, قال الله عزَّ وجلَّ: {لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة}.

[3] هذا هو المشهور, ولعلَّ المرادَ الأحاديث المسندة دونَ مَا ذكر على سبيلِ البلاغ للاستطراد.

[4] قالَ (طائفةٌ من المتأخِّرين؛ منهم ابنُ الحاجب وابنُ الهمام: يقبل مِن أئمَّةِ النَّقل مُطلقاً) مِن أيِّ قرنٍ كانَ؛ اعتضدَ بشيءٍ أم لَا, ويتوقَّف في المرسل مِن غيرهم (وهو المختار). قِيْلَ: وهو مُراد الأئمَّةِ الثَّلاثة والجمهور, ولا يقول أحدٌ بتوثيقِ مَن ليس له معرفة في التَّوثيق والتَّجريح. (مسلم الثبوت).

[5] شرطُ العملِ بالحديثِ الضَّعيفِ: عدمُ شِدَّةِ ضَعفِهِ، وأن يدخلَ تحتَ أصلٍ عامٍّ، وأن لا يعتقد سنيَّة ذلك الحديث. (الدُّرُّ)

وفي العثمانيَّة: ٢٣١/١: ومِن أهمِّ هذه الشُّروط؛ أنَّ الحديث الضَّعيف لا يثبت به حكمٌ جديدٌ حتَّى الاستحباب على سبيلِ الحتم, وإنَّما قبوله أن يتأكَّد به حكمٌ ثبتَ بالنَّصِّ سابقاً بنصٍّ صحيحٍ أو حسن, أو أن يعملَ بِهِ على سبيلِ الاحتياطِ والاحتمالِ دونَ الحتمِ بالقولِ بسنيَّتِهِ أو استحبابِهِ اھ. أقول: ولو كرَّرَ قولَ المؤذِّن كَمَا قُلنا؛ فلا بأسَ إنْ شاءَ اللهُ, بل هو أولى. قال العلَّامةُ الكنكوهيُّ: إنَّ ثبوتَ الفضيلةِ إنَّما يكون إذا ثبت نفس ذلك العمل بنصٍّ آخَر قويٍّ, وحاصل ذلك أنَّ ثبوتَ حُكمِ مَا [ولو مُستحبًّاً] لا يمكن بالضَّعيف من الرِّوايات (الكوكب الدُّرِّيُّ٢٦/٣ بتصرُّف).

[6] فقدَّمَ أبو حنيفةَ حديثَ القهقهةِ في الصَّلاةِ على محضِ القياس، وأجمعَ أهلُ الحديث على ضعفِهِ، وقدَّمَ حديث الوضوء بنبيذ التَّمر على القياس، وأكثرُ أهلِ الحديث يُضعفه، وقدَّم حديثَ: «أكثرُ الحيضِ عشرة أيَّام», وهو ضعيفٌ باتِّفاقِهم على محضِ القياس؛ فإنَّ الَّذي تراه في اليوم الثَّالث عشر مُساوٍ في الحدِّ والحقيقة والصِّفة لدمِ اليومِ العاشر، وقدَّم حديثَ: «لا مهر أقلُّ من عشرة دراهم» – وأجمعوا على ضعفِهِ، بل بطلانِهِ – على محض القياس، فإن بذل الصَّداق معاوضةً في مقابلةِ بذلِ البضع، فما تراضيا عليه جازَ؛ قليلاً كان أو كثيراً. (أعلامُ الموقِّعين). راجع :فتاوى حقانية :٢٣/١

فائدة: أجلُّ مؤلَّفاتِ ابنِ القيِّم وأهمُّها، وأوَّل كتابٍ مِن نوعه في أصولِ التَّشريع وأسراره، وبيان مذاهب السَّلَفِ في الفتوى والاجتهاد، والتَّعريف بأعيانِ المفتين من الصحابة والتَّابعين، واستقراء غرائب المسائل، ولطائف الأبواب في الفقه وأصوله, سمَّاه (أعلامُ الموقِّعين عن ربِّ العالمين), وأراد بكلمة: (أعلام) ما أراده الماورديُّ في تسميةِ كتابه (أعلامُ النُّبوَّة) أي: دلائلها، ومِن هنا وردَ اسمُ الكتاب في (الوافي) و(أعيان العصر) للصَّفديِّ: (معالم الموقِّعين عن ربِّ العالمين), وهذا ظاهرٌ من الفصل الَّذي سمَّاه ابنُ القيِّم: (ما يُشترط فيمن يوقِّعُ عن اللهِ ورسوله), إلَّا أنَّ المعاصرين جروا على تسمية الكتاب: (إعلام الموقِّعين), وعلَّلُوا ذلك بأنَّ موضوعَ الكتاب تنبيه المفتين والقضاة إلى ما تلزمهم معرفته من القواعد الفقهيَّة والضَّوابط الأصوليَّة. (مختارات مِن إعلام الموقِّعين).

[7] ذكرَ مَولانا رشيد أحمد في أحسنِ الفتاوي: ١٢٣/١٠ بعض المفاسد للعمل بالحديثِ الضَّعيف, منها: عدُّهم مَا يعملون سُنَّة, ومنها: ضعفُها الشَّديد للتَّحقيق راجِع إليها. أقولُ: وأعظمُ المفاسد عدمُ ذِكْرِ هذه الأعمال الَّتي يعملها أكثر الأحباب, فيكتب الفقه مع

٤٢)وما قيلَ: «إنْ كان الرَّاوي مَعروفاً بالحفظِ والعدالةِ دونَ الاجتهادِ والفتوى, فإذا صَحَّتْ روايتُهُ و خالفَ القياس؛ كانَ العملُ بالقياسِ أولَى, وعلى هذا: ترك أصحابنا روايةَ أبي هريرة في مسألةِ المصراة بالقياس»؛ فكلامٌ باطلٌ, ولم يُروَ عن أصحابنا, بل مَنسوبٌ إلى عيسى بنِ أبان, وفي نسبتِهِ إليه شَكٌّ[1].

٤٣)وكان إمامُنَا أبو حنيفةَ[2] تابعيَّاً[3] محدثاً[4]

شمولها لأكثر المسائل, فعدمُ ذكرها في الكتب المعتبرة والموسوعات الذَّاخرة للفقه الحنفيِّ؛ يدلُّ على عدمِ ثبوتِ مصاديق هذه الأحاديث, وإلَّا؛ لكانَ عدمُ ذكرِهم إيَّاها دالَّاً على جهلِ مُصنِّفيها بهذه المسائل, أو كسلِهم عن ذكرها, وكِلَا الاحتمالين بعيد.

تذييل: ومن الأحاديث الضَّعيفة الَّتي لم يذكر الفقهاءُ العملَ بها: ١) حديث التَّكبير عندَ ختمِ القرآن, بدءاً مِن سورة الضُّحى. ٢) وحديث قراءة بداية البقرة وخاتمتها عندَ رأسِ القبرِ ورجليه. ٣)
??

[1] قال سيِّدي الكشميريُّ: وهذا [الكلام] باطلٌ لا يُلتفَتُ إليه، ولم يزل مَطعناً للخصوم منذ زمنٍ قديم. ولمثل هذا اشتهر أنَّ الحنفيَّة يُقدِّمون الرَّأيَ على الحديث. وحاشاهم أن يقولُوا بمثله، فإنَّ هذه المسألة لم يصحَّ نقلُها عن أبي حنيفةَ، وَلَا عن أحدٍ مِن أصحابِهِ. نعم: نُسِبتَ إلى عيسى بن أبان –المعاصر للشَّافعيِّ– وهي أيضاً محلُّ تردُّدٍ عندي. كيف وقد قال المزنيُّ: إنَّ أبا حنيفة أتبع للأثرِ مِن محمَّد، وأبي يوسف. فلعلَّ تكون بين يديه جزئيَّات، ومسائل تدلُّ على هذا المعنى.

وبالجملة: هذا الجواب أولى أن لا يُذكَرَ في الكتب، وإنْ ذكرَهُ بعضُهُم، ومَن يجترىء على أبي هريرة فيقول: إنَّه كان غيرَ فقيه؟ ولو سَلَّمْنَا؛ فقد يرويه أفقهُهُم، أعني: ابن مسعود أيضاً، فيعود المحذور. (فيض الباري ٣: ٤٥٠).

[2] فائدة: مَا اشتُهِرَ أنَّه كانَ تلميذَ جعفر الصَّادق وأنَّه قال: «لولا السَّنتان؛ لَهَلَكَ النُّعمان»؛ لم يثبتْ, بل هو مُنافٍ لطاعتِهِ وجهودِهِ لخدمةِ الدِّيْنِ طولَ عمره, وكان لسيِّدنا جعفر بعض مناظرات مع الإمام رضي الله عنه, حتَّى أجابَهُ ورضي عنه. وزيادة التَّحقيق في بلوغ المرام لمولانا الدِّيوبنديِّ رحمه الله.

[3] أثبت جماعةٌ من المحدِّثين أنَّه رأى أنسَ بنَ مالك –رضي الله عنه–، لكن لم تثبتْ روايتُه عنه، فعلى هذا: هو مِن طبقة التَّابعين، وهو الأرجح. كما حقَّقتُه في رسالتي ((إقامة الحجَّة)), والصَّحيح أنَّه تابعيٌّ رأى أنسَ بن مالك –رضي الله عنه– الصحابيَّ، أخرجه ابنُ سعد بسندٍ جيِّد، وقد امتازَ بهذا الوصف من بين أقرانه، كسُفيان الثوريِّ بالكوفة، ومالك بالمدينة، والأَوْزَاعيِّ بالشَّامِ, وغيرهم من مجتهدي عصره)). (ظفر الأماني) بناءً على أنَّ مُجرَّد رؤية الصَّحابة كافي للتَّابعيَّة كما حقَّقه الحافظ ابنُ حجر في غير ((التَّقريب))، والذَّهبيُّ، والسُّيوطيُّ، وابنُ حجر المكِّيُّ، وابنُ الجوزيِّ، والنَّوويُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ وابنُ سعد، والخطيب، والوليُّ العراقيُّ، وأكرم السَّنديُّ، وأبو معشر، وحمزة السَّهميُّ واليافعيُّ، والجَزَريُّ، والتُّوربِشْتِيُّ، والسَّرَّاج، وغيرهم من المحدِّثين والمؤرِّخين المعتبرين، ومَن أنكرَ كونه تابعيَّاً مِنَ المؤرِّخين؛ لا يصلُ في الاعتمادِ وقوَّةِ الحفظ وسعةِ النَّظر إلى مرتبةِ هؤلاء المثبتين, فلا عبرةَ بقوله معارضاً لقولهم، وهذا الذَهَبِيُّ شيخُ الإسلام المعتمدُ في نقله عندَ الأنام؛ لو صرَّحَ وحدَه بكونِهِ تابعيَّاً؛ لَكَفَى قوله رادَّاً لقولِ النَّافين. فكيفَ وقد وافقه إمامُ الحُفَّاظ ابنُ حجر، ورأسُ الثِّقات الوليُّ العراقيُّ، وخاتمة الحُفَّاظ السُّيوطيُّ، وعمودُ المؤرِّخين اليافِعِيُّ، وغيرُهم، وسبقه إلى ذلك الخطيبُ, وما أدراكَ ما الخطيب, والدَّارقطنيُّ, وما أدراكَ ما الدَّارقطنيُّ, إمامانِ جليلانِ مُستندانِ مُعتمدانِ, وغيرهما. (الإمام أبو حنيفة طبقته وتوثيقه للشَّيخ أبي الحاجِّ ناقلاً عن مولانا اللَّكنويِّ).

[4] قال المزيُّ في تهذيب الكمال: قال يحيى بن معين: كان أبو حنيفةَ ثقةً لا يُحدِّث بالحديث إلَّا بما يحفظه، ولا يُحدِّث بما لا يحفظ. وقال مرَّةً: كان أبو حنيفةَ عندنا من أهلِ الصِّدق، ولم يتهمْ بالكذب، ولقد ضربَهُ ابن هبيرة على القضاء؛ فأبى أن يكونَ قاضياً. وعن عبد الله بن المبارك: لولا أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أغاثني بأبي حنيفة وسفيان؛ كنتُ كَسائرِ النَّاس. وقال سليمان: وكانَ أبو حنيفةَ وَرِعاً سخيَّاً. قيل لمالك بن أنس: هل رأيْتَ أبا حنيفة؟ قالَ: نعم، رأيْتُ رجلاً لو كَلَّمَكَ فى هذه السريَّة أن يجعلَها ذهباً؛ لقامَ بحجَّتِه. وعن روح بن عبادة: كنتُ عند ابنِ جريج، وأتاهُ موتُ أبي حنيفةَ، فاسترجعَ وَتوجَّعَ وقالَ: أيُّ عِلْمٍ ذهب؟ وسُئِلَ يزيد بن هارون: أيُّما أفقه: أبو حنيفةَ أو سُفيان؟ قالَ: سفيان أحفظ للحديث، وأبو حنيفةَ أفقه. وقال عبدُ اللهِ بن المبارك: وأمَّا أفقهُ النَّاس؛ فأبو حنيفةَ, ما رأيْتُ في الفقه مثلَه. وقال: إذا اجتمعَ سفيان وأبو حنيفةَ؛ فَمَن يقوم لهما على فتيا؟. وقال: إنْ كانَ أحدٌ ينبغي له أنْ يقولَ برأيِهِ؛ فأبو حنيفةَ ينبغي له أن يقولَ برأيه.

٤٤)وكان لا يردُّ وَلَا نردُّ حديثاً صحيحاً بالرَّأيِ والقياس, فإنَّ أوَّلَ مَن قاسَ في مقابلةِ النَّصِّ هو إبليس, لكن نُجوِّز القياسَ[١]

وعن محمَّد بن بشر، قالَ: كنتُ أختلفُ إلى أبي حنيفةَ وإلى سفيان, فآتي سفيانَ فيقولُ: مِن أينَ جئْتَ؟ فأقولُ: مِن عندِ أبي حنيفةَ, فيقولُ: لقد جئتَ مِن عندِ أفقهِ أهلِ الأرضِ. وعن شدَّاد بن حكيم قالَ: ما رأيتُ أعلمَ مِن أبي حنيفةَ, وعن مَكِّيِّ بن إبراهيم [أنَّه] ذكرَ أبا حنيفةَ، فقالَ: كانَ أعلمَ أهلِ زمانِهِ. وعن يحيى بن معين, سمعت يحيى بن سعيد القطَّان يقول: لا نكذب الله, ما سمعنا أحسنَ مِن رأيِ أبي حنيفةَ، وقد أخذنَا بأكثرِ أقوالِهِ. وعن الإمامِ الشَّافعي: النَّاسُ عيالٌ على أبي حنيفةَ فى الفقه, وعن إبراهيم بن رستم المروزيِّ، قالَ: سمعتُ خارجة بن مصعب يقول: ختمَ القرآنَ فى ركعةٍ أربعةٌ مِنَ الأئمَّة: عثمان بن عفان ، وتميم الدَّاريُّ، وسعيد بن جُبير، وأبو حنيفة. وعن يحيى بن نصر، قالَ: كانَ أبو حنيفةَ ربَّما ختمَ القرآنَ في شهر رمضان ستِّين ختمة! وعن عبدِ اللهِ بن المبارك يقول: قدمتُ الكوفةَ فسألتُ عن أورعِ أهلِهَا، فقالوا: أبو حنيفة. وعن مَكِّيِّ بن إبراهيم: جالسْتُ الكوفيِّينَ, فما رأيْتُ منهم أورع مِن أبي حنيفة. وكان حفص بن عبد الرَّحمن شريك أبي حنيفةَ وكان أبو حنيفةَ يجهز عليه, فبعث إليه في رفقة بمتاع, وأعلمَهُ أنَّ في ثوبٍ كذا وكذا عيباً، فإذا بعتَهُ فَبَيِّنْ، فباعَ حفص المتاعَ ونسي أن يُبيِّنَ، ولم يعلم ممَّن باعه، فلمَّا عَلِمَ أبو حنيفةَ؛ تصدَّقَ بثمنِ المتاعِ كُلِّه. وعن عبدِ اللهِ بن المبارك يقول: ما رأيتُ أحداً أورع مِن أبي حنيفة، وقد جُرِّبَ بالسِّياطِ والأموال. وقال خارجة بن مصعب: أجازَ المنصور أبا حنيفةَ بعشرة آلاف درهم، فدُعِيَ ليقبضها، فشاورني وقالَ: هذا رجل إنْ رددتُّها عليه؛ غَضِبَ, وإنْ قبلتُهَا؛ دخلَ عليَّ فى ديني مَا أكره، فقلتُ: إنَّ هذا المالَ عظيمٌ فى عينِهِ، فإذا دُعيْتَ لتقبضها فَقُلْ: لم يكنْ هذا أملي مِن أمير المؤمنين. فدُعِيَ ليقبضَها، فقالَ ذلكَ، فرفع إليه خبره، فحبسَ الجائزة. قال: فكانَ أبو حنيفة لا يكادُ يشاور فى أمرِهِ غيري. وعن ابنِ داود: النَّاس فى أبي حنيفة: حاسدٌ وجاهلٌ, وأحسنُهم عندي حالاً: الجاهِل.

ويومَ ماتَ أبو حنيفةَ؛ صُلِّيَ عليه ستَّ مرَّاتٍ مِن كثرةِ الزَّحام, آخرهُم صلَّى عليه ابنُهُ حمَّاد، وغسَّلَه الحسنُ بن عمارة ورجلٌ آخَر. روى له التِّرمذيُّ فى كتاب "العلل" مِن "جامعه" قوله: مَا رأيْتُ أحداً أكذب مِن جابر الجعفيِّ، وَلَا أفضل مِن عطاء بن أبي رباح. وروى له النَّسائيُّ حديثَ أبي رزين، عن ابن عبَّاس، قال: "ليسَ على مَن أتى بهيمةً حَدٌّ".

تتمَّة: وأمامَ عدمِ رواياتِ أصحابِ الصِّحاحِ عنه كثيراً؛ فلا ضَيرَ فيه؛ لأنَّه ليسَ معياراً للقوَّةِ, ولو كانَ معياراً لها؛ فلم يروِ مسلم والنَّسائيُّ عن الإمامِ البخاريِّ أيضاً, فهل تراهُ ضعيفاً عندهما؟ ويُقالُ: إنَّ المصنِّفينَ كانُوا يروونَ كثيراً عن غير المشهورين؛ لئلَّا يموتَ علمُهُم .

وأمَّا تعبيرُ الإمامِ البخاريِّ عنه ببعضِ النَّاس؛ فإنَّه لا يستعملُهُ للرَّدِّ دائمًا، بل قد يقول: بعض النَّاس، ثمَّ يختاره، وقد يتردَّد فيه, ثمَّ هذا على نحو غيرةٍ دينيَّةٍ من السَّلَف, فهم كانوا شَديدي اللَّهجةِ مع مَن يخالِفُهُم, فترى الإمامَ مُسلماً يذكر في مُقدِّمة كتابِهِ ((بعض مُنتحلي الحديثِ مِن أهلِ عصرِنَا)), وقالَ جمعٌ من الشُّرَّاح: إنَّ المرادَ بِهِ الإمام البخاريُّ, فهذه الغيرة مِن الإمام مُسلم نشأت عن همَّةٍ دينيَّةٍ, ومع هذا؛ لم ينقص كلامُهُ من مقامِ الإمامِ البخاريِّ شيئاً. وروى البخاريُّ عن سعيد بن جُبير، قالَ: قلتُ لابنِ عبَّاس: إنَّ نوفاً البكَّاليَّ يزعمُ أنَّ موسى ليس بموسى بني إسرائيل، إنَّما هو موسى آخَر؟ فقال: "كذبَ عدوُّ الله". قال السَّفيريُّ في شرحِهِ على البخاريِّ: وقد استشكلَ العلماءُ قولَ ابنِ عبَّاس في حقِّ نوف: «كذب عدوُّ الله», وقالوا: كيف يكون عدوَّ الله وهو مؤمن، وكان عالماً قاضياً إماماً لأهلِ دمشق؟ وأجابوا عنه بأجوبة: أحدها: أنَّ المرادَ: كذبَ شيطانُهُ الحاملُ له على هذه المقالة. ثانيها: أنَّ قولَ ابن عبَّاس: كذب عدوُّ الله؛ خرجَ مَخرجَ التَّنفيرِ مِن كلامِهِ؛ حيثُ قالَ: «إنَّ موسى الَّذي قصدَ الخضرَ ليس موسى بن عمران, بل موسى آخَر», وليس المراد القَدْح فيه. ثالثها: أنَّ ابن عبَّاس قالَه في حالةِ الغضب، وحال الغضب تطلق الألفاظ ولا يُراد بها حقائقُها.

وأمَّا مَا ذَكَره الألبانيُّ وجَمْعٌ مِن المتعصِّبين مِن أنَّ الإمامَ أبو حنيفة ضعيفٌ في الحديثِ؛ فكلامٌ مَردودٌ عليهِم, كيف؛ وهذا جرح مجهول في إمامٍ بلغَ توثيقُهُ إلى حدِّ التَّواتر؟!.

[١] الأدلَّة الشَّرعية في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم, ثمَّ إجماع سَلَفِ الأُمَّة، ثمَّ القياس الصَّحيح الَّذي تتوافر فيه الشُّروط، فالجمهور على أنَّ القياس الصَّحيح الَّذي تتوافر فيه الشُّروط يُعتمَد إذا لم يوجد دليل مِن الكتاب والسُّنَّةِ والإجماع. (مجموع فتاوى الشَّيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله).

٤٥)والاستحسانَ[1] واستعمالَ العقلِ والرَّأي؛ لبيانِ مُرادِ النَّصِّ والحديث, وإنْ كانَ المُرادُ يُخالفُ في الظَّاهرِ ظاهرَ النَّصِّ.

٤٦)وإذا تعارضَ الدَّليلانِ –العقليِّ والنَّقليِّ– فهناك أربعة احتمالات:

(١) أن يكونَا قطعيَّين: وهذا ليس بواقع، إذِ التَّعارض بين الصَّادقَين محال, وإنَّما التَّعارض بحسبِ الظَّاهر فقط.

(٢) أن يكونَا ظَنِّيَّين: وحينَئذٍ؛ نُرجُح الدَّليلَ النَّقليَّ على الدَّليلِ القطعيِّ؛ إذِ الأصلُ في الألفاظ: الحملُ على الظَّاهر، فيحمل النَّقل على الظَّاهر, ولا نجعلُ العقلَ حُجَّة[2].

(٣) أن يكونَ الدَّليلُ النَّقليُّ قطعيَّاً, والعقليُّ ظَنِّيَّاً: فالنَّقلُ مُقدَّمٌ قطعاً على العقل.

(٤) أن يكونَ الدَّليلُ العقليُّ قطعيَّاً, والنَّقليُّ ظَنِّيَّاً –في الثُّبوتِ أو في الدَّلالة– فُيقدَّمُ العقليُّ, ويجبُ التَّأويل في النَّقليِّ[3].

---

(١) ومعنى المستحبِّ عُدَّ مَحبوباً عندَ الله, وكذا المستحسن, فلا يرد أنَّ الشَّارع هو الله, فكيف يَستحبُّ أبو حنيفةَ شيئاً في الإسلام؟. والجواب: إنَّ أبا حنيفةَ وأمثالَه ليس بشارعٍ, بل هو يستنبطُ من القرائن أنَّ هذا هو المحبوبُ عند اللهِ مِن بابِ: استفسقَ زيدٌ عمراً؛ أي: عَدَّهُ فاسقاً.

٢ إذ الدَّلائلُ الصَّحيحة قائمة على وجوبِ تسليمِ الدَّليل النَّقليِّ المظنون الصِّدق –كما هي مذكورة في الأصول والكلام– ولم يثبتْ دليلٌ صحيحٌ على وجوبِ تسليمِ الدَّليلِ العقليِّ المظنون الصِّدق، ولا معنى لِكونِ الدَّليلِ العقليِّ مَظنون الصِّدق، إلَّا أنَّه يمكن أن يكونَ خطأ، فلو حكمْنَا بعدمِ صحَّتِهِ؛ لم يلزمْ بذلك مخالفةُ حُكْمٍ عقليٍّ. وكان مِن الممكن –للتَّطبيق– أن يُصرفَ الدَّليل النَّقليُّ عن الظَّاهر، ولكنَّ تأويلَ النَّصِّ بغيرِ مَا يقتضيه ظاهرُهُ؛ إنَّما يُصارُ إليه عند الحاجة، ولا حاجة ههنا؛ لكونِ الدَّليل العقليِّ مَظنوناً، فتأويل النَّصِّ على خلافِ ظاهرِهِ في هذه الصُّورةِ؛ بدعةٌ لا يُجوِّزُها الشَّرع، ولا يستحسنُها العقل؛ لِمَا ذكرنَا مِن معنى كونِ الدَّليلِ العقليِّ مظنونَ الصِّحَّة: أنَّه يُمكن أن يكونَ خطأً. مثال الصُّورة الثَّانية: أنَّ للشَّمسِ حركةً أينيَّة لظاهرِ قولِهِ تعالى: {وهو الذي خلقَ اللَّيل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون} (الأنبياء / ٣٣). وقال بعضُ الحكماءِ: ليس للشَّمسِ إلَّا حركة وضعيَّة، وليس عندهم دليلٌ قطعيٌّ على نفي حركتها الأينيَّة، فالقول بالحركة الأينيَّة واجب، ويتُرك قولُ أولئكَ الحكماءِ في نفي الحركةِ الأينيَّة.

٣ فلا يترك العقليُّ؛ إذ هو مقطوع بالصِّحَّة، والنَّقليُّ –وإن كان ظَنِّيَّاً– لا يُترك أيضاً؛ إذ الدَّلائل الصَّحيحة قائمة على وجوبِ تسليمِهِ, فنصرف النَّقليَّ الظَّنِّيَّ عن ظاهرِهِ, ونُأوِّله بما لا يُخالف العقل. وهذه هي الصُّورة الوحيدة الَّتي يرجح فيها الدَّليل العقليُّ على النَّقليِّ، وأمَّا القولُ بتقديمِ الدَّليلِ العقليِّ في الصُّورة الثَّانية والثَّالثة، والعمل به في كلِّ صورة؛ فَباطلٌ كما ذكرناه. مثال الصُّورة الرَّابعة: إنَّ الشَّمس مُنفصلةٌ عن الأرض، لا تمسُّها في حالٍ من الأحوال، ولكن يُتوهَّم قبل الإمعانِ بظاهرِ نظمِ القرآنِ الكريمِ: {وجدَها تغربُ في عينٍ حمئة} (الكهف / ٨٦): أنَّها تغرب في عينٍ من الوحل، ولكن يمكن حملُهُ على الوجدان في بادئ الرَّأي، فنحملُ الآية على ذلك، ونقول: إنَّ الرَّائي يرى كأنَّ الشَّمسَ تغرب في عينٍ حمئة، وليس ذلك في الواقع، كما أنَّ رُكَّابَ البحار يرون أنَّ الشَّمس تغربُ في البحارِ, واللهُ أعلم.

تنبيه: هذه الموادُّ والحواشي مأخوذةٌ مِن الإنباهات المفيدة لسيِّدي الإمام أشرف عليٍّ التَّهانويِّ.

التَّصوُّف: الوقوفُ مع الآداب الشَّرعيَّة؛ ظاهراً: فيرى حكمها مِنَ الظَّاهر في الباطن، وباطناً: فيرى حكمَها من الباطن في

الظَّاهر، فيحصل للمتأدِّبِ بالحُكمَيْنِ كمال[1]. يُنسبُ إليهم غلطاً, ويزعمُ بعضُ المنسوبينَ إليهِم[2]:

[1] وقيل: تصفيةُ القلبِ عن موافقةِ البريَّة، ومفارقةُ الأخلاقِ الطَّبيعيَّة، وإخمادُ صفات البشريَّة، ومُجانبة الدَّعاوى النَّفسانيَّة، ومُنازلة الصِّفات الرُّوحانيَّة، والتَّعلُّق بعلومِ الحقيقة، واستعمال ما هو أَوْلَى على السَّرمديَّة، والنُّصح لجميع الأُمَّة، والوفاءُ للهِ تعالى على الحقيقة، واتِّباع رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في الشَّريعة. (التَّعريفات للجرجانيِّ).

[2] فائدة هامَّة: مِن أهمِّ الأعمالِ الَّتي قام بها الإمامُ التَّهانويُّ رحمه اللهُ في حياتِهِ؛ هو تجديده للتَّصوُّف والسُّلوك، كان النَّاسُ [وهم عليه اليوم] في أمرِ التَّصوُّفِ والسُّلوكِ بينَ إفراطٍ وتَفريطٍ، فطائفةٌ تزعم أنَّ التَّصوُّف والسُّلوكَ مِنَ البدعات المحدثة، ليس له أصلٌ في الكتاب والسُّنَّة، وأُخرى تعتقد أنَّه اسمٌ لبعضِ الكشوفِ والمواجيد والإشراقات. [وإحياء اللَّطائف وأنواع الحركات] الَّتي تعترضُ لسالكِ هذا الطَّريق، وأنَّ هذه الأحوال والتَّجارب النَّفسيَّة هي المقصودة بالدِّيْن، ومَنْ فازَ بها؛ تخلَّص عن ربقة الأحكام الشَّرعيَّة الظَّاهرة، ومَنْ صدرَتْ منه بعض الشَّعوذات والتَّصرُّفات, أو ظهرَت له بعضُ المكاشفات والمواجيد في اليقظة أو المنام: فهو القدوةُ والإمام عندَ الجهلةِ من العامَّة، مهما زاغَتْ عقيدتُهُ أو فسدَتْ أعمالُهُ وأخلاقُهُ.

فقام الإمام التَّهانويُّ رحمه اللهُ بالرَّدِّ على هاتين الفكرتين نظريَّاً وعمليَّاً. أمَّا نظريَّاً: فقد أثبتَ في كتبِهِ وخطبِهِ ومواعظِهِ ومجالسِهِ: أنَّ التَّصوُّف والسُّلوكَ والإحسانَ جزءٌ من أجزاءِ الدِّين، وشُعبة مِن شُعَبِ الإسلام، وأنَّ أحكامَ الكتابِ والسُّنَّة تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلَّق بالأعمال الظَّاهرة الَّتي تصدر عن الأعضاء والجوارح، مثل: الصَّلاة، والصَّوم، وما إلى ذلك من الأحكام الشَّرعيَّة الَّتي بسطها الفقهاءُ في كتبهم.

والقسم الثَّاني من أحكامِ الكتاب والسُّنَّة؛ يتعلَّقُ بالأعمال الباطنة الَّتي مَحَلُّها القلوبُ والأرواحُ، وفيها مأموراتٌ ومنهيَّات:

أمَّا المأمورات؛ فَمثل: الصِّدق، والإخلاص، والخشية، والرَّجاء، والشَّوق، والأنس، والصَّبر، والشُّكر، والتَّواضع، والخشوع، وحبِّ اللهِ ورسولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، والإنابة، والإخبات إليه تعالى، وَمَا إلى ذلك.

وأمَّا المنهيَّات؛ فَمثل: الرِّياء، والسُّمعة، والعجب، والتَّكبُّر، والحقد، والحسد، واليأس والقنوط، وحبِّ المال والجاه، وكثير مِن أمثالها.

فالتَّصوُّف إنَّما يعتني بهذا القسم مِنَ الأحكام الإلهيَّة، كما أنَّ الفقه يعتني بالقسم الأوَّل منها، وإنَّ القرآن والسُّنَّة مليئان بالنُّصوص الواردة في هذا الصَّدد، غير أنَّ الأحكامَ الَّتي تتعلَّق بباطنِ الإنسان؛ لا يمكن امتثالُها عادةً إلَّا بتدريبٍ وتمرين، وتربيةٍ ومِرَاس؛ لأنَّ الأمراض الباطنة مثل الرِّياء والعجب وغيرهما؛ أمراضٌ خفيَّة ربَّما لا يدركُها المريض بنفسه، وإنَّما يحتاج لإدراكها إلى رجلٍ عارفٍ مُحنَّك، يُشرف على حركاتِهِ، وسكناتِهِ، وأعمالِهِ، وخواطرِهِ، وأفكارِهِ، وَوساوسِهِ، وهذا الرَّجل المشرِّف يُسمَّى في التَّصوُّف: شيخاً، والرُّجوع إليه: بَيْعَة.

وأمَّا الكشوفُ والخوارق، والشَّعوذة والتَّصرُّفات، والرُّؤيا والمواجيد: فأثبتَ الشَّيخُ التَّهانويُّ رحمهُ اللهُ أنَّها ليسَتْ مِنَ التَّصوُّف في شيء، لا شكَّ أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى قد أظهرَ بعضَ الخوارقِ على أيدي الصَّحابةِ والأولياء، وَلَا ريبَ أنَّه تعالى قد مَنَّ على بعضِ عبادِهِ بالكشوفِ الصَّادقة، ولكنَّها ليسَتْ مَقصودةً في الدِّيْن، وَلَا هي حُجَّة في الشَّرع، وَلَا شاهدة لصاحبها بالولايةِ والتَّقوى والتَّقرُّب إلى الله تعالى، فإنَّ أمثالَ هذه الكشوفِ والتَّصرُّفات؛ لا يُشترطُ لها الصَّلاح والتَّقوى، بل وَلَا الإسلام والإيمان، فإنَّها ربَّما تحصل بالتَّمرين والممارسة لرجالٍ فَسَقَة كَفَرَة، كما هو مُشاهدٌ مِن أصحابِ ميسميرزم.

فالمقصود في التَّصوُّف؛ إنَّما هو التَّخلُّق بالأخلاقِ الفاضلة, واجتناب الرَّذائل النَّفسيَّة، والفائز النَّاجح في هذا الطَّريق؛ هو الَّذي تحلَّى بهذه الفضائل؛ مع الامتثالِ التَّامِّ للشَّريعة الإسلاميَّة، والاتِّباع الكامل للسُّنَّةِ النَّبويَّة، ثمَّ إنْ أعطاهُ اللهُ تعالى بعدَ ذلك نصيباً مِن فراسة الإيمان، أو حظَّاً مِن الكشوف الصَّادقة؛ فهي مِنَّةٌ زائدةٌ من اللهِ تعالى.

وأمَّا الَّذي حُرِمَ مِنَ الأخلاق الفاضلة واتِّباع السُّنَّةِ النَّبويَّة، ولم يجتنب هذه الرَّذائل النَّفسيَّة؛ فهو بعيدٌ كلَّ البُعدِ عن التَّصوُّف والطَّريقة والولاية والسُّلوك؛ سواءٌ كانَ يطيرُ في الهواء، أو يمشي على وجهِ الماء، أو يرقى في السَّماء.

الاستغناء عن الشَّرع[1], ومُخالفة الطَّريقة الشَّرعيَّة[2], وتجويز العِشقِ الحرام[3], والسَّماع[4] والرَّقص[5] والتَّواجد[1] ونداء الغائبين والأموات, والاستمدادُ منهم, وتصرُّف الأموات والأولياء في العالم.

فهذه الفكرة السَّليمة المعتدلة في أمرِ التَّصوُّف؛ مَبسوطةٌ في شتَّى مؤلَّفاتِ الإمام التَّهانويِّ رحمه الله ، ومواعظه، بدلائلها من الكتاب والسُّنَّة، وشواهدها من سِيَرِ الصَّحابة والأولياء، وحُجَجِهَا من العقلِ السَّليم والتَّجارب النَّفسيَّة، ودفع ما يُثار حولَهَا مِن شُبهاتٍ وتطبيق أعمال الصُّوفيَّة الكبار على الكتاب والسُّنَّة، بما يطمئِنُ القلوبَ ويُثلج الصُّدورَ، وَلَا يدعُ مجالاً للإنكار, إلَّا لمكابرٍ جاهلٍ أو مُعاندٍ مُتجاهِل.

وأمَّا عمليَّاً؛ فقد ردَّ الشَّيخ على هاتين الفكرتين بعملِهِ الموافق للسُّنَّةِ المحمَّديَّة، وتربيةِ مُسترشديه على منهاج الشَّريعة، فكان كلَّما رجع إليه أحد للبيعة؛ أمرَهُ أوَّلاً بأداء واجبِهِ في الشَّريعة، سواءٌ كان مِن حقوقِ اللهِ أو مِن حقوقِ العباد. وَكانَت عنايتُهُ بحقوقِ العباد أكثر، لما شاهدَ حال كثير من النَّاس أنَّهم يواظبون على العبادات ويُكثرونَ مِن ذِكْرِ الله، ولكنَّهُم يُقصِّرونَ فِي حقوقِ العباد، ويُخالفونَ الشَّرعَ في كثيرٍ من المعاملات، وكذلك كان اهتمامُهُ بتعليمِ آدابِ المعاشرة أكثر مِن اهتمامِهِ بتعليمِ الأورادِ والأذكارِ وسائرِ التَّطوُّعات ....ولم تكن عند الشَّيخ التَّهانويِّ رحمه الله نظريَّاتٌ محضةٌ وأفكار خاوية، وإنَّما كانت هذه النَّظريَّات مُتحلِّية في أعماله وحياته، وفي حياةِ مُسترشديه. مِن (مُقدِّمة الانتباهات المفيدة لاشتباهات الجديدة).

[1] مَا نُسِبَ إلى السَّادةِ الصُّوفيَّةِ مِن أنَّهم يستدلُّون بصفاءِ قلوبهم: كذبٌ عليهم, أو هو مُدَّعي المتصوِّفة دونَ الصُّوفيَّة الزُّهَّاد, كيفَ؛ ولم يمضِ في مشايخ التَّصوُّف مَن يستغني عن القرآن والحديث؟! وإنَّما العلم بالتَّعلُّم: لا يحصل العلم إلَّا بالتَّعلُّم, إنَّما العلم مَا جاء عن السَّماء, وهو ما فيه قالَ حَدَّثَنَا, ثمَّ لا يخفى عليك أنَّ الصَّحابةَ رضي اللهُ عنهم مع صفاءِ قلوبِهِم لمْ يستغنوا عن الثَّقلين, ومَن يستغنِ عنهم؛ فهو مِن أهلِ المين والشين, وما سوى مَا يثبت بالثَّقلين أو يُستنبط منهما بالقياس عليهما؛ لا خير فيه ولا زين, بل لا يُسمَّى عِلْمَاً.

قال الإمامانِ الصُّوفيَّانِ؛ البركويُّ وَالنَّابلسيُّ: فظهرَ مِن هذا أنَّ مَا يدَّعيه بعضُ المتصوِّفة في زماننا إذا أنكر عليهم بعض أمورهم المخالف الشَّرع الشَّريف؛ أنَّ حرمةَ ذلك في العلم الظَّاهر, وأنَّا أصحابُ العِلْمِ الباطِنِ, وأنَّه حلالٌ في العِلْمِ الباطن... ونحو هذا من التُّرَّهات كلُّه إلحاد وضلال اهـ. (الحديقة, شرح الطَّريقة).

[2] ومِن مُنكرات هؤلاء: جعلُ الشَّريعةِ مُخالفةً للطَّريقة, وظنُّهم أنَّ مَسلكَ علماءِ ظاهرِ الشَّريعة غيرُ مَسلكِ علماءِ الحقيقة, ومن ثمَّ تراهم يقولون: هذه الصَّلاة أو هذا الورد أو هذا العقل الفلانيُّ ثابتٌ مِمَّن أوتي العِلْمَ اللَّدنيَّ, فيكفينا ذلك وإنْ لم يوافقْهُ ظاهرُ الشَّرع أو ورد مَا يُخالفه فيما هنالك، وكثيراً مَا يتفوَّهونَ بمثل هذا في بحثِ المزامير عند عرضِ الأحاديثِ الصَّحيحة الواردة في حرمتها عليهم, وإلزامهم بأحسن التَّقارير. وهذا وهمٌ فاسدٌ وفهمٌ كاسدٌ, فقد أجمعَ علماءُ الإسلام مِن حَمَلَةِ ألويةِ الشَّرع والمشايخ الكرام على أنَّ كلَّ طريقةٍ مُخالفةٍ للشَّريعةِ مَردودة, وأنَّه لا يستقيم أمرُ التَّصوُّف والولاية إلَّا باتِّباعِ الشَّريعة, وأنَّه لا مُنافاة وَلَا مُباينة بين الشَّريعة والطَّريقة, وكبراء الصُّوفيَّة أبرياء مِن هذه الوسمة القبيحة. (الآثار المرفوعة).

[3] يُنسبُ إليهِم إجازتُهم, بل استحسانُهم العشقَ معَ الأماردِ والنِّساء, وأنَّهم يُسمُّونَهُ العشقَ المجازيَّ, ويقولون: "إنَّ المجازَ قنطرة الحقيقة", وهذا الانتسابُ باطلٌ؛ فقد ردَّ المحقِّقونَ مِنَ المتصوِّفة العشقَ الحرامَ, يقول مولانا الرُّوميُّ في مثنويه:

عشق هاييكز بي رنگي بود در حقيقت عشق نيست ننگي بود

[4] الفريديَّة: ١/٣٧٤

[5] قد أنكرَ فارسَي هذا الميدانِ إجازةَ الرَّقصِ والسَّماع, ومَنْ أجازَهُ واستحسنَهُ مِنَ الصُّوفيَّةِ؛ فَكلامُهُ وعملُهُ مَردودٌ عليه, وباطل كَقول مِن أجازَ الرَّقصَ والسَّماعَ مِن الفقهاء والمحدِّثين, وقال الحلبيُّ في الرهص والوقص: إنَّ طائفةً مِمَّن يدَّعي التَّصوُّف، وهو فيه دَعيٌّ بالتَّصلُّف, قد اتَّخذوا الرَّقصَ واللَّعبَ دَيْدَناً، واعتقدوه تَديُّناً، وخلطُوا العبادة باللَّعِب، وافتروا على اللهِ الكذب، يأخذ بعضهم بيدِ بعض، ويتحلَّقونَ حلقة، ويدورونَ مُحرِّكينَ أيديهم إلى وراء وقُدَّام، ورؤوسهم بالتَّصعيدِ والتَّسفيل، والتَّلوِّي كالهيئة الَّتي يفعلها بعضُ النَّصارى في لعبٍ لهم يُسمُّونه بركضِ الدِّيك، ساءَ مَا يصنعون.

و الإنسانُ لِنَقْصِ علمه قد يستغرقُ في بعض البحورِ الفكريَّةِ الرُّوحيَّةِ؛ كالخوفِ والشَّوقِ والرَّجاء, فيصدرُ عنه أعمالٌ أو أقوالٌ ليسَتْ باختيارِهِ, هو فيها غيرُ مأخوذٍ, وَلَا يجوزُ أن يُقتدَى به فيها[2] وهي الشطحات[3].

ومِن أبرزِ رجالِهِم: الشَّيخ عبد القادر الجيلانيُّ[4], ويُنسب إليهم الشَّيخ مُحيي الدِّين ابن عربيٍّ[1]: كثير منهم يعتقدون فيه الولاية, ويقولون إنَّه الشَّيخ الأكبر, وبعضُهُم؛ لا سيَّما إخواننا السَّلفيَّة يُشنِّعونَ الكلامَ فيه,

---

[1] التَّواجد: استدعاءُ الوجدِ تكلُّفاً بضربِ اختيار، وليس لصاحبه كمال الوجد؛ لأنَّ باب التَّفاعل أكثره لإظهار صفةٍ ليست موجودة، كالتَّغافل والتَّجاهل، وقد أنكره قومٌ لِمَا فيه من التَّكلُّف والتَّصنُّع، وأجازَهُ قومٌ لمن يقصد به تحصيل الوجد. اه (التَّعريفات للجرجانيِّ).

أقولُ: ومن المنكرين؛ الإمامُ القرطبيُّ, حيث قالَ في تفسيره: وأمَّا الرَّقص والتَّواجد؛ فأوَّل مَن أحدثَهُ: أصحابُ السَّامريِّ، لَمَّا اتَّخذَ لهم عجلاً جسداً له خوار؛ قاموا يرقصونَ حواليه ويتواجدون، فهو دِيْنُ الكُفَّار وعُبَّاد العجل. اه ومن المانعين: مولانا رشيد أحمد الجنجوهيُّ في فتاوى رشيديَّة.

تنبيه: وأمَّا قولُ مولانا التَّهانويِّ في بوادر النَّوادر, وقولُ ابنِ كمال باشاه على ما نقلَهُ الشَّاميُّ عنه؛ فلا يدلُّ على جوازِ التَّواجد مُطلقاً, بل هما يريدانِ وجداً (غلبة) يحصل بأسباب اختياريَّة.

[2] منها: ما روى مُسلم عن مثال رجل: "لَلَّهُ أشدُّ فرحاً بتوبة عبدِهِ حين يتوب إليه، مِن أحدكُم كان على راحلتِهِ بأرض فلاة، فانفلتَتْ منه وعليها طعامُهُ وشرابُهُ، فأيس منها، فأتى شجرةً، فاضطجعَ في ظلِّها، قد أيسَ مِن راحلته، فبينا هو كذلك؛ إذا هو بها، قائمةً عنده، فأخذ بخطامها، ثمَّ قالَ مِن شدَّةِ الفرح: اللَّهُمَّ أنتَ عبدي وأنا رَبُّك، أخطأ مِن شدَّة الفرح", وقال أبو ذَرٍّ: ليتني كنتُ شجرةً تعضد. (الطِّيبيُّ على المشكاة).

فائدة مُهمَّة لكلِّ داعٍ: ظهرَ لي بعدَ ممارسة الأحاديثِ وأقوالِ السَّلفِ أنَّ العابدَ الجاهلَ أفضلُ من العالمِ الفاسق بمراتب, وأنَّ اللهَ قد يغفرُ جهالات العبادِ ويجيزهم على جهالتهم جزاء الحسنات, ولا يخفى عليك أنَّ هذا من البشاراتِ, فلا تجعلْها من الكلِّيَّات.

منها: مَا وردَ في الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «أنَّ رجلاً مِن بني إسرائيل سألَ بعضَ بني إسرائيل بأن يسلفَه ألفَ دينار، فدفعها إليه فخرجَ في البحر، فلم يجدْ مركباً، فأخذ خشبةً، فنقرَها، فأدخل فيها ألفَ دينار، فرمى بها في البحر، فخرجَ الرَّجلُ الَّذي كان أسلفَه، فإذا بالخشبة، فأخذها لأهلِهِ حطباً»، فذكر الحديث, فلمَّا نشرَها؛ وجدَ المال, فإنَّ إلقاءَ المالِ في البحرِ لأجلِ أداءِ الدَّيْنِ غيرُ جائز في ظاهرِ الشَّرع؛ إذ قد نهي الله عن إضاعةِ المالِ, لكن تُقبَل منه لحُسنِ سريرتِهِ وصفاءِ نيَّتِهِ.

ومنها: ما روى البخاريُّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "بينما ثلاثةُ نفرٍ يمشون، أخذَهم المطر، فأووا إلى غارٍ في جبل، فانحطَّت على فمِ غارِهِم صخرةٌ من الجبل، فانطبقَت عليهم، فقال بعضُهم لبعض: انظروا أعمالاً عملتموها صالحةً لله، فادعوا اللهَ بها لعلَّه يفرجها عنكم، قال أحدهم: اللَّهُمَّ إنَّه كان لي والدان شيخان كبيران، ولي صبيةٌ صغار، كنتُ أرعى عليهم، فإذا رحتُ عليهم حلبْتُ، فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بَنِيَّ، وإنِّي استأخرتُ ذات يوم، فلم آتِ حتَّى أمسيت، فوجدتهما نامَا، فحلبْتُ كما كنتُ أحلب، فقمتُ عند رؤوسهما أكره أن أوقظَهما، وأكره أن أسقيَ الصِّبية، والصِّبية يتضاغون عندَ قدمي حتَّى طلع الفجر، فإن كنتَ تعلمُ أنِّي فعلته ابتغاءَ وجهِكَ، فافرج لنا فرجةً نرى منها السَّماء، ففرَّجَ اللهُ، فرأوا السَّماء، الحديث ...فإنَّ احترامَ الأبوين إلى هذا الحدِّ وإن كانَ مُستحسناً؛ لكنَّ أذى الصِّبيان وعدم إطعامِهم إلى الفجرِ مع شدَّةِ احتياجِهِم؛ ممنوعٌ جدَّاً, ومع هذا؛ ترى أنَّ اللهَ تعالى قَبِلَ عملَهُ وعاملَهُ مُعاملةَ المحسنين.

[3] وهي في اصطلاحهم عبارة عن كلمات تصدر منهم في حالة الغيبوبة وغلبة شهود الحق تعالى عليهم، بحيث لا يشعرون حينئذ بغير الحق، كقول بعضهم: أنا الحق، وليس في الجبة إلا الله، ونحو ذلك ،وذكر الإمام أبو الحس اليوسي شيخ شيوخنا في حاشيته الكبرى وقد ذكر الشيخ السنوسي في أثنائه الشطحات: لم يقف على لفظ الشطحات فيما رأيت من كتب اللغة كأنها عامية، وتستعمل في اصطلاح التصوف. راجع تاج العروس

[4] فائدة مُهمَّة: ذكرُ بعضِ القصص الموضوعة المنسوبة إليه رحمه الله:

الأولى: قصَّة التَّحريش بين كلبِهِ وأسد ضيفه زنده بيل رحمهما الله, وأكل كلبه أسد الضَّيف, وهذه القصَّة مَوضوعة باطلة, ظالمٌ مَن نَسبَهَا إلى الشَّيخِ رحمه الله تعالى, كيف وقد «نهى رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن التَّحريش بين البهائم»؟ وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «مَن أمسكَ كلباً؛ فإنَّه ينقص كلَّ يومٍ مِن عملِهِ قيراط، إلَّا كلب حرث أو ماشية». (بلوغ المرام للدِّيوبنديِّ).

ويقولون إنَّه الشَّيخُ الأكفَر. لم يثبتْ مذهبُهُ, وفي كتبه كلماتٌ مُشتبهة[2] يُخافُ مِن ظاهرها الكُفر[3], ويُقال إنَّها مَدسوسةٌ عليه أو مُأوَّلة.

وعلى كُلٍّ: يحرمُ النَّظرُ في كتبِهِ[4], والحسين الحلَّاج[5], وَلَا يصحُّ في أمرِهِ ومَذهبِهِ وأمرِ بلدِهِ شيءٌ البتَّة[6], ردَّهُ أكثرُ المشايخ[7]، وقَبِلَهُ بعضُهُم[8].

الثَّانية: تخريبُ جهنَّم.

[1] هو أبو بكر مُحيي الدِّين محمَّد بن عليٍّ بن محمَّد الحاتميِّ الطَّائيِّ الأندلسيِّ، ولد بمرسية سنة ٥٦٠ فطرق بلادَ الشَّام والرُّوم والمشرق، ودخلَ بغداد ومكَّة، وكانت وفاتُهُ سنة ٦٣٨هـ, ودُفِنَ بحيِّ الصَّالحيَّة في مدينة دمشق.

[2] وفي «التَّفسير والمفسِّرون»: ومهما يكن مِن شيء؛ فابنُ عربي مُعقَّد في أفكاره، مُوهِمٌ في ألفاظِهِ وتعابيره، مُشكِلٌ في أكثر مَا يقول. ومع كلِّ هذا؛ فلا أتَّهمُهُ في عقيدتِهِ؛ لجَهلي باصطلاحاتِ القومِ ورموزهم. وكلمةُ الإنصاف فيه -كما أعتقد- قول الحافظ الذَّهبيِّ عنه: "وله توسُّع في الكلام، وذكاء، وقوَّة خاطر، وحافظة وتدقيق في التَّصوُّف، وتآليفه جمَّة في العرفان، ولولا شطحُهُ في الكلام؛ لم يكن به بأس".

[3] ذكر بعض الكلمات مِن كتب ابن عربيٍّ رحمه الله, والَّتي حكمَ العلماءُ بسببها تحريمَ النَّظرِ في كُتبِهِ.

حكمه بإيمانِ فرعونَ وأنَّه ماتَ طاهراً مُطهَّراً, ونجاةُ قومِ نوح, وأنَّ اللهَ مُفتقرٌ إلى خلقِهِ, وأنَّ كلَّ شيءٍ هو ربٌّ وإله، وأنَّ الكونَ هو الرَّبُّ، وأنَّ الهوى ربٌّ أيضاً، وتمجيده لليهوديَّةِ عُبَّادِ العجل، والنَّصارى عُبَّادِ عيسى، والمجوسيَّة عُبَّادِ النَّار، والوثنيَّة عُبَّاد الأصنام، وأنَّه اجتمعَ بالأنبياء، وأنَّه تلقَّى الوحيَ مِنَ اللهِ تعالى،

وقوله بوحدةِ الأديان (حقِّيَّة جميع الأديان)؛ حيثُ يقول: لقد كنتُ قبلَ اليومِ أُنكر صاحبي, إذا لم يكن دينُهُ إلى ديني داني, لقد صارَ قلبي قابلاً كلَّ صورة, فمرعى لغزلان, ودير لرهبان, وبيت لأوثان, وكعبة طائف وألواح توراة, ومصحف قرآن.

أدين بدين الحُبِّ, أنَّى توجَّهت ركائبه فالحُبُّ ديني وإيماني.

وأنَّه يعلم الغيب، والاعتقاد بعقيدةِ التَّثليث، وهي: (حق-رجل-امراة)، وأنَّ أكملَ صورةٍ للهِ هي المراة، وأنَّ الأُنوثةَ صفةُ الإله، نعوذُ باللهِ منها جميعاً.

[4] وللحافظ السُّيوطيِّ رسالةٌ سمَّاها: تنبيهُ الغبيِّ بتبرئةِ ابنِ عربيٍّ, ذكرَ فيها أنَّ النَّاسَ افترقُوا فيه فرقتين: الفرقة المصيبة, تعتقد ولايته، والأُخرى بخلافها. ثمَّ قالَ: والقولُ الفصلُ عندي فيه طريقة لا يرضاها الفرقتان، وهي اعتقادُ ولايتِهِ وتحريمُ النَّظرِ في كتبه, فقد نُقِلَ عنه أنَّه قالَ: نحنُ قومٌ يحرمُ النَّظرُ في كتبنا, وذلكَ أنَّ الصُّوفيَّةَ تواطؤوا على ألفاظٍ اصطلحوا عليها, وأرادوا بها معانٍ غيرَ المعاني المتعارفة منها بين الفقهاء، فَمَنْ حَمَلَهَا على معانيها المتعارفة؛ كَفَرَ، نصَّ على ذلك الغزاليُّ في بعضِ كُتُبِهِ، وقال: إنَّه شبيهٌ بالمتشابه في القرآنِ والسُّنَّة، كالوجهِ واليدِ والعين والاستواء.

وقال العلَّامةُ القاريُّ: ثمَّ اعلَمْ أنَّ مَن اعتقدَ حَقِّيَّةَ عقيدةِ ابنِ عربيٍّ؛ فَكافرٌ بالإجماعِ مِن غيرِ نزاع.

[5] ابن منصور أبو مغيث: توفِّي سنة ٣٠٩ هـ, نشأ بتُستر، وصحبَ سهلاً التُّستريَّ، وصحب ببغداد الجنيد. (سير أعلام النُّبلاء ١٤/ ٣١٤).

[6] (الفهرست): وُيقالُ إنَّه كان رافضيَّاً, ففي (الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل للأندلسيِّ): وطوائف كانُوا من الشِّيعة, ثمَّ غلوا, فقال بعضُهُم بحلولِ الباري تعالى في أجسام خلقِهِ كالحلَّاج وغيره, وفي (الفهرست لابن نديم) ويظهر مذاهب الشِّيعة للملوك.

[7] فأمَّا المتكلِّمون؛ فأكثرُهُم على تكفيرِهِ, وعَلى أنَّه كَانَ على مَذَاهِب الحلوليَّةِ, وَقَبله قومٌ مِن مُتكلِّمي السَّالميَّة بِالْبَصْرَة, ونسبوه إلى حقائقِ معاني الصُّوفِيَّة, وَكَانَ القاضي أبو بكر مُحَمَّد بن الطَّيِّب الأشعريُّ رَحمَه الله نَسَبَهُ إلى معاطاةِ الْحِيَل والمخاريق, وَذكر في كِتَابه الَّذي أبانَ فِيهِ عجزَ الْمُعْتَزلَة عَن تَصْحِيح دَلَائِل النُّبُوَّة على أصولهم مخاريق الحلَّاج ووجوه حيله, وَاخْتلف الْفُقَهَاء أَيْضاً في شَأْنِ الحلَّاج, فتوقَّفَ فِيهِ أبو الْعَبَّاس بن سريح لما استُفتي في دَمِه, وأفتى أبو بكر بن دَاوُد بِجَوَاز قَتله, وَاخْتلف فِيهِ مَشَايِخُ الصُّوفِيَّة, فبرىء مِنْهُ عَمْرو بن عُثْمَان المكِّيُّ وَأَبُو يَعْقُوب الأقطع وَجَمَاعَة مِنْهُم. (الفرق بين الفِرَق وبيان الفرقة النَّاجية. عبد القاهر البغداديُّ).

[8] كأبي العبَّاس بن عطاء, وأبي عبد الله، محمَّد خفيف, وأبي القاسم، غبرهيم بن محمَّد نصر أباذي؛ وأثنوا عليه، وصحَّحُوا له حالَه، وحكوا عنه كلامَه، وجعلوه أحد المحقِّقين؛ حتَّى قال محمَّد بن خفيف: ((الحسين بن منصور عالمٌ ربَّانيٌّ)). قُتِلَ ببغداد بباب الطَّاق.

فصلٌ في ضلالةِ الهداية

((مَا تخالف المنطق والفلسفة ظاهر الشَّريعة أو العقل))

(١) اِدِّعاء قِدَم الهيولى والصُّورة. (٢) إثباتُ العقول العشرة. (٣) قولُهُم: الواحد لا يصدرُ عنه إلَّا الواحد.

(٤) إثباتُ العناصر الأربعة والمواليد الثَّلاثة. (٥) إثباتُ كرة النَّار. (٦) عقيدةُ عدمِ الخرقِ والالتئام في الأفلاك. (٧) كونُ الكواكبِ مركوزةً لا تتحرَّك. (٨) إثباتُ العقلِ المُستفاد وصاحب القوَّة القُدسيَّة.

مَطلبٌ في مَا تخالف الظَّاهريَّة الأشعريَّة

الظَّاهريَّة: منكرو الفقهِ والقياسِ السَّلفيُّونَ[١] والوهابيُّون[٢].

١. جوازُ التَّأويلِ في صفاتِ الله تعالى المتشابهات: ذهبَ مُتأخِّرو الأشاعرةِ إلى جوازِ تأويلها بأقربِ تأويلٍ على الاحتمال؛ لا على الجزمِ واليقين, أمَّا السَّلفيَّة؛ فيحرِّمونَ التَّأويلَ, وهذا استلزمَ مُنازعات كثيرة, والحقُّ أنَّ التَّأويلَ في بعضِ الصِّفاتِ ثابتٌ عن بعضِ الصُّفاة[٣].

٢. التَّنزيه: ذهبَ الجمهورُ إلى وجوبِ نفيِ صفاتٍ تستلزمُ النَّقصَ؛ كَالجسميَّةِ والتَّمكُّن, أمَّا السَّلفيَّة؛ فهم لا يتحاشون عن عدمِ نفيِ تلك الصِّفات, بل يسكتون عنها[١].

(طبقات الصُّوفيَّة). جاء في الحكايات: "أنَّ الحسين بن منصور الحلَّاج – في حال غلبته – تركَ صحبةَ عمرو بن عثمان المكِّيِّ، وأتى إلى الجُنَيد طالباً الصُّحبة, فقالَ له الجُنَيد: أنا لا أجتمع بالمجانين، والصُّحبة تتطلَّبُ كمالَ العقلِ، فإذا لم يتوفَّر ذلك تصرَّفْتَ معي كما تصرَّفْتَ مع سهل بن عبد الله التُّستريِّ وعمراً, فقال له الحسين:– يا شيخ، الصَّحو والسُّكر صفتانِ للعبد، وما دامَ العبدُ محجوباً عن ربِّهِ؛ نفى صفاتِهِ، فقالَ له الجُنَيد:– يا بنَ منصورٍ, أخطأتَ في الصَّحوِ والسُّكْرِ؛ لأنَّ الصَّحوَ بِلَا خلاف عبارة عن صحَّةِ حال العبدِ مع الحقِّ، وذلك لا يدخلُ تحتَ صفةِ العبدِ واكتساب الخلق، وأنا أرى يا بنَ منصورٍ في كلامِكَ فضولاً كثيراً وعباراتٍ لا طائلَ تحتها. (كشف المحجوب للهجويريِّ. طبعة الأزهر. ترجمة محمود أحمد ماضي أبو العزايم).

[١] مِن أبرزِ رجالهم: الشَّيخ ابنُ تيمية[١], وتلميذه ابن القيِّم, ومحمَّد بن عبد الوهاب, وابن حزم الظَّاهريُّ, وناصر الدِّين الألبانيُّ.

[٢] نداءٌ خفيٌّ: الوهابيُّ في عصرنا هذا يُطلق على مَن أنكرَ بدعةً أو ردَّ خرافةً, وبالجملة هو خاتم بيدِ أهلِ البدعةِ والخرافة؛ لانزواءِ مَن يريدونه, ثمَّ اعلَمْ أنَّ ههنا قصَّة تاريخيَّة فيها مِنَ الفوائدِ مَا لَا يَخفى, وهي أنَّ الإنكليز حين استعمروا الهند؛ تصدَّى لهم المسلمون المجاهدون, وكانت أكثرُ فتاويهم وأوامرهم تصدرُ من دار العلوم في ديوبند, وكان في طليعتهم مولانا محمود الحسن, فأرادَ الإنكليزُ إبعادَهم عن الجامعة, وذلكَ بضربِ خاتم الوهابيَّةِ عليهم, وساعدهم على مُرادِهم بعضُ أهلِ البدع في ذلك العصر, وشدَّدَ في الرَّدِّ عليهم بعضُ الغافلين عن السِّياسةِ والدِّيْن من تركيَّة, فكتبَ في الرَّدِّ على الدِّيوبند والدِّيوبنديِّين, وفي زعمه على الوهابيِّين كتاب التَّرديدات الأربعة في الرَّدِّ على الوهابيَّة, وهو كتابٌ جامعٌ, جمعَ فيه أنواعَ الكذبِ والبهتان, واشتُهِرَ في بلادِ الأفغانِ والهندِ وباكستان بأقوى كتابٍ في الرَّدِّ على الوهابيَّة.

ومع الأسف: أنَّ كلَّ مَن كتبَ كتاباً في الرَّدِّ على الوهابيَّة؛ فَمرجعهُ الأصليُّ هو ذلكَ الكتابُ المكذوبُ بِلَا اطِّلاعٍ على أصلِهِ أو مقصدِهِ, ويَا ليتَهُ نظرَ إلى أوَّلِ صفحةٍ منه, حيثُ يعدُّ فيها أكابرَ مشايخنا كرشيد أحمد الجنجوهيِّ؛ رئيس الوهابيَّة, وحيثُ يردُّ ردوداً بِلَا لجام على كتابِ تقويةِ الإيمان للإمامِ شيخ إسماعيل الشَّهيد, وإلى اللهِ المُشتَكَى.

أخا العِلم: إنْ كنتَ تريدُ ردَّاً على كتابٍ أو مَذهب؛ فعليكَ بمراجعةِ مُصنَّفاتِهِ دونَ ما يُكتَبُ مِن مُخالفيهم أو مُوافقيهم.

[٣] وقد مرَّ التَّفصيل.

٣. القرآن: ذهبَ الجمهورُ إلى تقسيمِ كلامِ اللهِ إلى النَّفسيِّ واللَّفظيِّ, وقِدَمُ أحدهما وحدوثُ الآخَر, أمَّا السَّلفيَّةُ؛ فقائلونَ بكلامٍ واحدٍ[٢].

٤. الخبرُ الواحد: ذهبَ الجمهور إلى أنَّ الخبرَ الواحد[٣] الغير المُحتف بالقرائن[٤] لا يُفيد اليقين, نعم يُفيد غلبةَ الظَّنِّ[٥], وذهبَ السَّلفيَّةُ إلى إفادتِهِ اليقين والجزم.

٥. العقلُ والقياسُ والاستحسانُ حُجَّةٌ مظهرة عندنا؛ خلافاً لهم.

٦. السَّفرُ لزيارةِ القبورِ لا سيَّما خير القبور: جائزٌ عند الجمهورِ؛ خلافاً للسَّلفيَّة.

٧. التَّبرُّك بآثارِ الصَّالحين غير الأنبياء: جائزٌ عند الجمهور؛ خلافاً للسَّلفيَّة.

٨. إيصالُ ثوابِ تلاوةِ القرآنِ وسائر الأعمالِ إلى الأمواتِ: جائزٌ عندَ الجمهور؛ خلافاً للسَّلفيَّة.

٩. التَّصوُّف: وهو تَعلُّمُ طريقِ التَّزكية, مَمدوحٌ عندَ الجمهور, نعم: مَن خالفَ الشَّرعَ منهم؛ فعملُهُ مَردود, وقد كان السَّلفُ الصَّالحُ من هذه الأُمَّةِ مُتصوِّفين, منهم ابنُ تيمية رحمه الله, وتلميذُهُ ابن القيِّم, لكنَّ إخوانَنَا السَّلفيُّون يُخالفونَ التَّصوُّفَ بشراشره.

١٠. التَّكفير: السَّلفيَّةُ يُسارعونَ في تكفيرِ مَن سواهم[٦]؛ خلافاً للجمهور[٧], فإنَّهم يتحاشون عن التَّكفير إلَّا بعد الإمعان.

١١. التَّقليد: تقليدُ الأئمَّةِ الأربعةِ جائزٌ عندَ الجمهور, حرامٌ عندهم, نعم يُجوِّزونَ الاتِّباع.

تاريخُ مُعتقداتِ خُراسان والسِّند

---

[١] وقد مرَّ التَّفصيلُ في بحثِ الصِّفات.

[٢] ومرَّ تفصيلُهُ في مباحثِ القرآن, وظهرَ لكَ أنَّ الخلافَ ليس بشديد.

[٣] المراد بخبرِ الواحد: ما ليسَ بمتواتر؛ غريباً كان أو عزيزاً أو مشهوراً.

[٤] قالَ العلَّامةُ الكَشميريُّ: إنَّه [الخبر الواحد] يُفيدُ القطعَ إذا احتفَّ بالقرائن، كخبرِ الصَّحيحينِ على الصَّحيح، بَيْدَ أنَّهُ يكون نظريَّاً. ونسبَ إلى أحمد: أنَّ أخبارَ الآحادِ تُفيدُ القطعَ مُطلقاً. (فيض الباري), لكنْ في إفادةِ خبرِ الصَّحيحَيْنِ اليقين نظر. (النِّبراس)؛ لأنَّ هذا قد أنكرَهُ الشَّيخان: أبو زكريَّا النَّوويُّ وأبو محمَّد بن عبد السَّلام, فقال النَّوويُّ: خالفَ الشَّيخ المحقِّقون والأكثرون وقالوا: يفيد الظَّنَّ مَا لم يتواترْ؛ لأنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُفيدُ إلَّا الظَّنَّ, ولا يلزمُ مِن إجماعِ الأُمَّةِ على العمل بما فيهما إجماعهم على أنَّه مقطوعٌ به من كلامِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم, وقال الشَّيخُ عزُّ الدِّين: هو مبنيٌّ على قولِ المعتزلة: إنَّ الأُمَّةَ إذا عملَتْ بحديثٍ؛ اقتضى ذلك القطع بصحَّتِهِ, قال: وهو مذهبٌ رديءٌ, وقالَ بعضُ المتأخِّرين: قد تكلَّمَ جماعةٌ من الحُفَّاظِ على بعضِ أحاديثهما, فأينَ التَّلقِّي بالقبول؛ وفيهما المتعارض والقطعيُّ لَا تعارضَ فيه؟. (النُّكَت على مقدِّمة ابن الصَّلاح للزَّركشيِّ).

[٥] وهو أخو اليقين, لكن أدون منه, فَمُنكرُهُ ليس بكافر, بل ضالٌّ مُضِلٌّ إنْ لم يكنْ إنكارُهُ عن دليل.

[٦] لا سيَّما مشايخ التَّصوُّف وأُمراء الإسلام؛ فيقولونَ لابن عربيٍّ مثلاً: الشَّيخ الأكفر, ويصدِّقون أكثر الآيات النَّازلة في المشركين على المسلمين قبلَ أن يرتدَّ إليكَ طرفُك.

[٧] فالماتريديَّة والأشاعرة عندهم شرٌّ مِن المجوس, وهم يعدُّونهم مِن المعطِّلة, ويُسمُّون أنفسَهُم أهل السُّنَّةِ فقط, يقول ???????????????????????????

فصلٌ في ذِكْرِ أهمِّ مَا تخالفَ جمهورُ الماتريديَّة جمهورَ الأشعريَّة

1. **معرفةُ اللهِ: ذهبَتِ الأشعريَّةُ إلى أنَّها واجبةٌ بالشَّرع، وذهبَتِ الماتريديَّة إلى وجوبِهَا بالعقل[١].**

2. **كلامُ اللهِ: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى جوازِ سماعِ كلامِ اللهِ النَّفسيِّ، وذهبَ الإمام أبو منصور إلى منعِ ذلك[٢].**

3. **صفة التَّكوين: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى أنَّ التَّكوينَ ليسَ صفةً لله، وذهبت الماتريديَّة إلى أنَّها صفة.**

4. **المشيئة والإرادة: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى جوازِ أنَّها تقتضي المحبَّة[٣]، وذهبَتِ الماتريديَّة إلى أنَّها لا تستلزمُ ذلك؛ يعني أنَّ المحبَّة بمعنى الاستحماد غير الإرادة[٤].**

5. **الاستثناء في الإيمان: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى وجوب ذلك، وذهبت الماتريديَّة إلى منعه[٥].**

---

[١] ويجبُ بمجرَّدِ العقلِ في مدَّةِ الاستدلالِ معرفةُ وجودِهِ تعالى ووحدتِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وكلامِهِ وإرادتِهِ وحدوث العالَم.

قال الشَّيخُ البُوطيُّ: "غير أنَّهم [الماتريديَّة] يفترقونَ بعدَ ذلك عن المعتزلة في أنَّ المعتزلةَ يُقرِّرون بناءً على هذا: أنَّ معرفةَ اللهِ واجبةٌ على الإنسان بحُكمِ العقلِ, أمَّا الماتريديَّة؛ فيقرِّرون أنَّ العقلَ وإنْ أدركَ وجوبَ ذلكَ؛ إلَّا أنَّ الوجوبَ الفعليَّ لا يأتي إلَّا ممَّن يملكُ الإيجابَ, وهو الله عزَّ وجلَّ, وهكذا يلتقي الماتريديَّة والأشاعرة أخيراً على اليقين.

[٢] والظَّاهر في هذه المسألة هو مَا ذهبَ إليه السَّادةُ الأشعريَّة؛ لأنَّ موسى عليه السَّلامُ سمعَ كلامَ اللهِ حقيقةً.

[٣] فيرونَ أنَّ الإرادةَ هي الرِّضا والمحبَّة؛ إذ المحبَّة هي الإرادة والرِّضا, كذلك معناه الإرادة، والإرادة تستلزمُ الرِّضا والمحبَّة، وبهذا تكون الإرادة والمحبَّة والمشيئة والرِّضا والاختيار؛ كلُّها بمعنى واحد، مثلما يكون المعرفة والعلم بمعنى واحد.

وفي هذا يقول الإمامُ البغداديُّ في المسألة السَّادسة: أجمعَ أصحابُنَا أنَّ إرادةَ اللَّه تعالى: مشيئتُهُ واختيارُهُ، وعلى أنَّ إرادته للشَّيءِ كراهيَّته لعدمِ ذلكَ الشَّيء, كما قالوا: إنَّ أمره بالشَّيءِ نهيٌ عن ضِدِّه، وقالوا أيضاً: إنَّ إرادتَهُ صفةٌ أزليَّة قائمة بذاته، وهي إرادة واحدة محيطة بجميعِ مُراداته على وفقِ علمِهِ بها, فما علم منها كونه أراد كونه؛ خيرًا كان أو شرًّا, وما علم أنَّه لا يكون؛ أراد ألَّا يكون. ولا يحدث في العالم شيءٌ لا يريدُهُ اللَّه, ولا ينتفي ما يريده اللَّه, وهذا معنى قول المسلمين: ما شاءَ اللهُ؛ كانَ, وَمَا لمْ يشأ؛ لمْ يكنْ.

[٤] الماتريديَّة يقولون: إنَّه لا محبَّةَ في صفة الإرادة، وإنَّ هذه الإرادة لا تستلزم الرِّضا والمحبَّة؛ إذ الكفرُ غير مرض، وهو مُراد لله تعالى، وإنَّ الإرادة والمشيئة لفظان مُترادفان، كما أنَّ إرادةَ اللَّه صفة أزليَّة ليست حادثة، وهي متعلِّقة بجميع الممكنات تعلُّقَ تخصيص، ويترتَّب على ذلك نفي التَّلازم بين الإرادة والرِّضا والمحبَّة؛ لأنَّ الماتريديَّة يرون أنَّ معنى الرِّضا؛ تركُ الاعتراض على الشَّيء, لا إرادة وقوعِهِ، ومعنى المحبَّة: استحماده تعالى له، والإرادة عامَّة. وبذلك يكون بين الإرادة والرِّضا والمحبَّة عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ.

[٥] يقول الإمامُ الماتريديُّ: الأصل عندنا قطعُ القولِ بالإيمانِ, والتَّسمِّي به بالإطلاق, وتركُ الاستثناء فيه؛ لأنَّ كلَّ معنى في اجتماع وجودِهِ تمام الإيمان عندهم إذا استثنى فيه؛ لم يصحَّ ذلك المعنى؛ نحو أن يقولَ: أشهدُ أن لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ إنْ شاءَ اللَّه، أو: محمَّداً رسولُ الله إن شاءَ اللَّه، وكذلك الشَّهادة بالبعثِ والملائكة والرُّسل والكتب. . . فالعرفُ الظَّاهرُ في الخلق أنَّهم لا يستعملونه –أي: الاستثناء– في موضع الإحاطةِ والعلم، ومَن سمعَ ذلك؛ استعظمَ القول، كَمَن أشارَ إلى محسوسٍ ويستثني.

٦. **إيمانُ المقلِّد: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى عدمِ صحَّتِه[١]، وذهبَتِ الماتريديَّة إلى صحَّةِ إيمانه[٢].**

٧. **الحكمة والتَّعليل: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى نفي لزومِهِمَا في أفعالِ الله، وذهبت الماتريديَّة إلى أنَّ أفعالَهُ تعالى مُعلَّلة بالمصالح والحكم تفضُّلاً على العبادِ, فلا يلزم الاستكمال ولا وجوب الأصلح[٣].**

٨. **التَّكليف بما لا يُطاق: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى جوازِ ذلك، وذهبَتِ الماتريديَّة إلى منعِهِ؛ لعدمِ القدرة أو الشَّرط[٤].**

٩. **الاستطاعة: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى أنَّها تكون مع الفعل، وذهبَتِ الماتريديَّة إلى أنَّها قد تتقدَّم, وقد تكون مع الفعل[٥].**

١٠. **الكَسْب: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى أنَّ أفعالَ العبادِ كسبٌ لهم, وليس لقدرتِهِم أثرٌ في الفعل[٦], وذهبَتِ الماتريديَّة إلى أنَّ قدرةَ العبدِ لها أثرٌ في الفعل دونَ إيجادِهِ[٧].**

١١. **كيفيَّة تأثيرِ السَّببِ في المُسبِّب: ذهبَتِ الأشعريَّة إلى أنَّ السَّببيَّة ليسَت ذاتيَّة، وقالوا: إنَّ العالمَ مثلُ أشياء اجتمعَت في مكانٍ واحد حسبَ الاتِّفاق, وَلَا تسبيب بينها[٨], وقالَتِ الماتريديَّة: إنَّ التَّسبيبَ بينَ الأشياء ثابتٌ, إلَّا أنَّها بخلقِ الباري؛ لا بالتَّوليد أو الإعداد، وإنَّ في الأشياءِ خواصًّا بإذن الله[٩].**

---

[١] يقولُ البغداديُّ: إنَّ مُعتقدَ الحقِّ قد خرجَ باعتقادِهِ عن الكُفر؛ لأنَّ الكُفرَ واعتقادَ الحقِّ في التَّوحيد والنُّبوَّات ضِدَّان لا يجتمعان، غير أنَّه لا يستحقُّ اسمَ المؤمن إلَّا إذا عرفَ الحقَّ في حدوثِ العالَمِ وتوحيدِ صانعه، وفي صحَّةِ النُّبوَّةِ ببعضِ أدلَّتِهِ؛ سواءٌ أحسنَ صاحبها العبارة عن الدَّلالةِ أو لَمْ يُحسنْها. والمتأمِّل للمسألةِ يرى أنَّ الماتريديَّةَ والأشعريَّة يتَّفقانِ على أنَّ المقلِّدَ قد خرجَ بتقليدِهِ عن الكُفْرِ والشِّركِ، لكنَّهما يختلفان في تسميةِ المقلِّدِ مؤمنًا أو لا، فالماتريديَّة يسمُّونَهُ مؤمنًا، بينما يمنع الأشعريَّة ذلك.

[٢] يقول أبو منصور الماتريديُّ: "ليس الشَّرطُ أن يعرفَ كلَّ المسائل بالدَّليلِ العقليِّ، ولكن إذا بنى اعتقادَهُ على قولِ الرَّسول، بعدَ معرفتِهِ بدلالةِ المعجزةِ أنَّه صادقٌ؛ فهذا القدرُ كافٍ لصحَّةِ إيمانِهِ".

[٣] قال الشَّيخُ البوطيُّ: قد علمت أنَّ المعتزلةَ قالوا: إنَّ اللهَ يفعلُ أفعالَهُ مُعلَّلةً بمقاصد وأغراض؛ هي المصالح الَّتي لا بُدَّ أن تدورَ عليها أحكامُ اللهِ عزَّ وجلَّ... وبعد سطورٍ: غيرَ أنَّهم [الماتريديَّة] انفصلُوا عن مذهبِ المعتزلةِ عندما عادوا وقالوا: ولكنَّه سبحانه وتعالى قصدَها غيرَ مُجبرٍ عليها وَلَا مُلزم بها, فلا يُقالُ إنَّه يجبُ عليه فعلُ الصَّلاح أو الأصلح؛ لأنَّه يتنافى مع إرادتِهِ الكُلِّيَّة.

[٤] قال الإمامُ الماتريديُّ: "وأمَّا الأصلُ أنَّ تكليفَ مَن منع عنه الطَّاقة؛ فاسدٌ في العقلِ, وأمَّا مَن ضيع القوَّة؛ فهو حقٌّ أن يُكلَّفَ مثله, ولو كان لا يكلِّف مثله؛ لكانَ لا يُكلِّف إلَّا مَن يطيع, وليس ذلك شرط المحنة وَلَا قوَّة إلَّا بالله". (التَّوحيد)

[٥] القدرةُ شرطُ التَّكليف اتِّفاقاً, (لكن) موجودةٌ (قبلَ الفعلِ عندنا) معشرَ الماتريديَّة (وعند المعتزلة, وَ) موجودةٌ (معه) لا قبلَه (عند الأشعريَّة). (مسلم الثُّبوت مع التَّوضيح).

[٦] وعندَ الأشاعرة: إنَّ أفعالَ العبدِ الاختياريَّة واقعةٌ بقدرةِ اللهِ وحدَها, وليس للعبدِ تأثيرٌ فيها، بل إنَّ اللهَ يوجِدُ في العبدِ قدرةً واختياراً يفعل بهما إذا لم يوجد مانع فالفعلِ مَخلوقٌ لله, والعبدُ مُكتسبٌ له.

[٧] فعندَ الماتريديَّة: يجبُ التَّفريق بينَ المؤثِّر فى أصلِ الفعلِ والمؤثِّر في صفةِ الفعل، فالمؤثِّر في أصلِ الفعل: قدرةُ اللهِ تعالى, والمؤثِّر في صفةِ الفعل: قدرةُ العبدِ, وهو كسبُهُ واختياره.

[٨] فإحراقُ النَّار ليسَ بالتَّسبيب, بل بالعادة وخلقِ الباري، وإنَّ الإحراقَ مُستندٌ إلى الباري بِلَا واسطة, وهكذا في كلِّ شيء.

[٩] وهذا أرجح, وهو الموافق لظاهرِ النُّصوص, قال اللهُ تعالى: {وَانْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَاخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ}, فقد أسندَ

١٢. والوجودُ والوجوبُ عينُ الذَّاتِ عندَ الأشعريِّ[١]؛ خلافاً للماتريديَّة.

١٣. والاسمُ عينُ المُسمى[٢]؛ خلافاً للماتريديَّة.

١٤. والتَّكوينُ عين المُكوَّن[٣]؛ خلافاً للماتريديَّة[٤].

١٥. والبقاءُ هو الوجود المستمرُّ, وليسَتْ صفةً زائدة[٥].

١٦. ويُعرفُ الصَّانعُ حقَّ المعرفة[٦]؛ خلافاً للأشعريَّة[٧].

١٧. والسَّمع والبصر – بلا جارحة – صفةُ غيرِ العلم عندَ الماتريديَّة[٨], وعند الأشعريَّة: داخلانِ في صفةِ العِلْمِ[٩].

١٨. وليسَ إحساسُ الشَّيء علماً, بل آلتُهُ عندَ الماتريديَّة[١٠].

الفعلَ إلى السَّبب في غيرِ ما آية.

[١] قال المولى جامي في الدُّرَّةِ الفاخرة: الظَّاهر مِن مذهبِ الشَّيخ أبي الحسن الأشعريِّ وأبي الحسين البصريِّ من المعتزلة: أنَّ وجودَ الواجب, بل وجود كلِّ شيءٍ عينه ذهناً وخارجاً. (حاشية العطَّار على شرح الجلال المحلي).

[٢] أي: إذا أُريدَ بِهِ المدلول, ولا ينقسمُ كالصِّفات إلى مَا هو عينٌ وإلى مَا هو غيره.

[٣] التَّكوين ليسَ صفةً حقيقيَّةً له، لكنَّه أمرٌ اعتباريٌّ يحصلُ في العقلِ مِن نسبةِ المؤثِّر إلى الأثر، وإضافته إليه، فهو مِن صفاتِ الأفعال، وهي عندَ الأشعريَّةِ حادثةٌ، لا مِن الصِّفات الذَّاتيَّة، والتَّكوين عينُ المكوَّن، والتَّخليق هو القدرةُ باعتبارِ تعلُّقها بالمخلوق، كما أنَّ التَّرزيق هو القدرة باعتبارِ تعلُّقها بإيصالِ الرِّزق.

[٤] تقولُ السَّادة الماتريديَّة: إنَّ التَّكوينَ صفةٌ حقيقيَّةٌ زائدةٌ غير القدرةِ والإرادة؛ إذ هو صفة أزليَّة، وغير المكوَّن الحادث، وقِدمُ التَّكوين لا يستلزمُ قِدمَ المكوَّن، وأمَّا كونُ التَّكوينِ غير المكوَّن؛ لأنَّه لو كان التَّكوينُ عينَ المكوَّن؛ لم يكن مِن اللَّه تعالى شيءٌ يُوجبُ كونَهُ خالقًا للعالم سوى أنَّ ذات الباري أقدمُ مِنَ العالم، وكون ذاته أقدمَ مِن غيره؛ لا يوجب كونه خالقًا. والقول بأنَّ التَّكوينَ عينُ المكوَّن يؤدِّي إلى قِدَمِ العالم، وكونه بنفسِهِ لَا بغيرِهِ، وَمَا لا يحتاج في حصولِهِ إلى غيرِهِ؛ كان قديمًا، فدلَّ ذلك على أنَّ التَّكوينَ غيرُ المكوَّن.

[٥] قال النِّيسابوريُّ الأشعريُّ: ذهبَ القدماءُ مِن أئمَّتِنا إلى أنَّ البقاءَ للباقي زائدة على الذَّات, وأنَّ لله صفةً تُسمَّى: البقاء؛ كالعلمِ والقدرة. والصَّحيح أنَّ البقاءَ ليس بمعنى زائد على الذَّات, ولكنَّ البقاءَ: استمرارُ الوجود. (المغني).

[٦] وفي الفقهِ الأكبر: "نعرفُ اللهَ تعالى حقَّ معرفتِهِ كما وصفَ نفسَهُ في كتابِهِ بجميعِ صفاتِهِ", ومثلُهُ في أصولِ الدِّينِ للغزنويِّ الماتريديِّ. استطرادٌ: لمحمَّد بن قطب الدِّين الأزنيقيِّ – م سنة ٨٨٥ هـ –، رسالةٌ في شرحِ: "سبحانَكَ مَا عرفناكَ حقَّ معرفتك" وبيان موقف النَّاس منها، فمنهُم مَن نسبَ قائلها إلى الكُفر، ومنهم مَن نسبَهُ إلى الخطأ والخطل. (معجم المناهي اللَّفظيَّة).

[٧] لم يُكلَّف جميع الخلق معرفة الله تعالى كما هو؛ لأنَّ ذلك غيرُ مقدورٍ للخلقِ, وأقربُ دليلٍ على ذلك أنَّه تعالى يعلم جميعَ معلوماتِهِ على التَّفصيل, ويعلم أنَّه يخلق جميعَ مخلوقاتِهِ على التَّفصيل, ويعلم جميع مراداتِهِ من الخلق وللخلق, وليس يعلم العبدُ ذلك وَلَا يقدر أن يعلمَ, ولم يكلَّفْ إلَّا أن يعرفَ أنَّه لا إله إلَّا الله, وتكون معرفتُهُ مُستندةً إلى دليلٍ جليٍّ كما وردَ بِهِ التَّنزيل, وإلَّا؛ فتكليفُ ذلكَ شططٌ لا يُستطاع. (نهاية الإقدام في علمِ الكلام). وقد قالَ الصِّدِّيق: «العجزُ عَن دركِ الإدراكِ إدراك، والبحثُ عن كنهِ ذاتِ اللهِ تعالى إشراك». أقولُ: يشكلُ على هذا ما نقل عن أبي حنيفة – رحمه الله – بأنَّه قالَ وهو في جوفِ الكعبةِ: سبحانَكَ مَا عبدناكَ حقَّ عبادتك، ولكن عرفناكَ حقَّ معرفتك. [ومثله مَا مرَّ في الفقهِ الأكبر] ويحتاج إلى الجواب عنه, أقولُ: الجوابُ عن ذلكَ أنَّ مُرادَهُ من نفي حقِّ المعرفة؛ معرفتُهُ بكنهِ ذاتِهِ, ومُرادُ الإمامِ أبي حنيفةَ – رحمه الله – معرفتُهُ حقَّ معرفتِهِ بصفاتِهِ الدَّالَّةِ عليه. (غمز عيون البصائر) للشَّهرستانيِّ المتكلِّم على مذهب الأشعريِّ, كذا في أسماءِ الكتبِ لـ«رياض زادَه».

[٨] واختاره إمامُ الحرمَيْنِ والرَّازيُّ وكثيرٌ من الأشاعرة, وهو الظَّاهرُ مِن نصوصِ القرآن والحديث.

[٩] وليس إدراكُ الشَّمِّ والذَّوقِ والمسِّ صفة غير العلم في شأنه تعالى.

[١٠] وعندَ الشَّيخ أبي الحسن الأشعريِّ: الإحساسُ بالشَّيء علمٌ بِهِ, فالإبصارُ علمٌ بالمبصرات, والسَّماعُ علمٌ بالمسموعات,

١٩. **والعقلُ الَّذي هو مناطُ التَّكليفِ ليسَ علماً ببعضِ الضَّروريَّات**[١].

٢٠. **ودلالةُ المعجزةِ على صدقِ الرَّسولِ قطعيَّةٌ... فيجبُ تصديقُهُ, ويُحرم الكفر والتَّكذيب؛ خلافاً للأشعريَّة**[٢].

٢١. **والحُسْنُ والقُبْحُ بمعنى استحقاقِ المدحِ والثَّواب, والذَّمُّ والعقابُ**[٣] **عقليٌّ, يُعلمُ بِهِ حُكمُ الصَّانعِ, لا بإيجابِ العقلِ, أمَّا كيفيَّة الثَّوابِ وكونه بالجنَّة, وكيفيَّة العقابِ وكونه بالنَّار؛ فَشرعيٌّ**[٤]**؛ خلافاً للأشعريَّة.**

٢٢. **والحُسْنُ والقُبْحُ مدولاً: الأمرُ والنَّهي**[٥]**؛ لحكمةِ الآمرِ النَّاهي، خلافاً للأشعريَّة, وعندهم موجباه.**

وهكذا البواقي (شرح المقاصد).

[١] اختُلِفَ في تفسيرِ العقلِ الَّذي هو مناطُ التَّكليف؛ فقال الشَّيخ أبو الحسن الأشعريُّ: هو العلمُ ببعضِ الضَّروريَّات (المواقف) أي: الكلِّيَّات البديهيَّة, بحيث يتمكَّن من اكتسابِ النَّظريَّات, إذ لو كان غير العلم؛ لصحَّ انفكاكُهُما بأن يوجد عالمٌ لا يعقل, وعاقلٌ لا يعلم, وهو باطل. ولو كان العلمُ بجميعِ الضَّروريَّات؛ لَمَا صدقَ على مَن يفقد بعضَها لِفَقدِ شرطِهَا من التفاتٍ أو تجربةٍ أو تواترٍ أو نحو ذلك, مع أنَّه عاقلٌ اتِّفاقاً, ولو كان العِلمُ بالنَّظريَّات؛ لكانَ مُتأخِّراً عن نفسه؛ لأنَّه مَشروطٌ بكمالِ العقلِ, فيكون مُتأخِّراً عن العقل بمرتبتين, فلا يكون نفسَ العقل. (التَّقرير والتَّحبير). أمَّا عندَ الحنفيَّة؛ فهو نورٌ يضيء به طريق يُبتدَأُ بِهِ مِن حيث يُنتهَى إليه درك الحواس, فيتبدَّى المطلوب للقلب؛ أي: نورٌ يحصل بإشراقِ العقلِ الَّذي أخبرَ النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلام أنَّه مِن أوائلِ المخلوقات, فكما أنَّ العينَ مدركةٌ بالقوَّةِ, فإذا وُجِدَ النُّورُ الحسِّيُّ؛ يخرج إدراكها إلى الفعل, فكذا القلب)؛ أي: النَّفس الإنسانيَّة مع هذا النُّورِ العقليِّ, وقوله: (طريق يُبتدَأ به؛ فابتداءُ دركِ الحواسِّ: ارتسامُ المحسوس في الحاسَّة الظَّاهرة, ونهايتُهُ: ارتسامُهُ في الحواسِّ الباطنة, وحينئذٍ: بدايةُ تصرُّفِ القلبِ فيه بواسطةِ العقلِ بأن يدرك من الشَّاهد أو ينتزع الكلِّيَّات من تلك الجزئيَّات المحسوسة, ولهذا التَّصرُّف مراتب: استعدادُهُ لهذا الانتزاع, ثمَّ علم البديهيَّات على وجهٍ يوصل إلى النَّظريَّات, ثمَّ علم النَّظريَّات منها, ثمَّ استحضارها؛ بحيث لا تغيب, وهذا نهايته, ويُسمَّى: العقل المستفاد, والمرتبة الثَّانية هي مناط التَّكليف). (التَّوضيح على التَّنقيح).

[٢] قالَ الآمديُّ في "الابكار": الَّذي ذهبَ إليه شيخُنا والقاضي والمحقِّقون: أنَّ دلالةَ المعجزة على صدقِ الرَّسولِ ليسَت دلالةً عقليَّة وَلَا سمعيَّة.

[٣] لا نزاعَ في أنَّ الفعلَ حسنٌ أو قبيحٌ عقلاً, بمعنى صفة الكمال والنُّقصان, فإنَّهما عقليَّان بهذا المعنى عند الكافَّة, كما يُقالُ: العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ, أو بمعنى ملاءمةِ الغرضِ الدُّنيويِّ ومنافرته, وهما أيضاً عقليَّانِ, كما يُقالُ: موافقةُ السُّلطانِ الظَّالِم حسن, ومُخالفتُهُ قبيحةٌ, (بل) النِّزاع إنَّما هو في حُسنِ الفعل وقُبحِهِ (بمعنى استحقاق مدحِهِ تعالى وثوابه) (ومقابليهما) (فعندَ الأشاعرة) (شرعيٌّ؛ أي: بجعله) ايا مُتَّصفاً بهما (فقط) لا غير, من غير حكمة وصلوح للفعل, (فما أمرَ به) الشَّارع (حسن, وما نهى عنه قبيح, ولو انعكس الآمرُ) أي: أمرُ الشَّارع (لانعكسَ الآمر) أي: أمرُ الحُسْنِ والقُبْحِ, فيصير ما كانَ حسناً قبيحاً, وبالعكس. (وعندنا) معشرَ الماتريديَّةِ والصُّوفيَّة الكِرام من معظم أهل السُّنَّةِ والجماعة (وعند المعتزلةِ عقليٌّ)؛ أي: لا يتوقَّفُ على الشَّرع, لكن عندنا) مِن متأخِّري الماتريديَّة (لا يستلزم) هذا الحسنُ والقبحُ (حكماً) من اللهِ سبحانه (في العبد, بل يصير موجباً؛ لاستحقاقِ الحكمِ من الحكيمِ الَّذي لا يرجِّح المرجوح), فالحاكمُ هو اللهُ تعالى, والكاشفُ هو الشَّرع, (فما لم يحكم) الله تعالى (ليس هناك حُكْمٌ) أصلاً, فلا يُعاقبُ بتركِ الأحكامِ في زمانِ الفترة, (ومن ههنا: اشترطنَا بلوغ الدَّعوة في) تَعلُّق (التَّكليف), فالكافر الَّذي لم تبلغه الدَّعوة غيرُ مُكلَّفٍ بالإيمان أيضاً, ولا يؤاخذ بكُفرِهِ في الآخرة, وهذا الرَّأي (بخلاف المعتزلةِ والأماميَّةِ والكراميَّةِ والبراهمة). (مُسلم الثُّبوت وشرحه فواتح الرَّحموت باختصار).

[٤] قالَ الشَّيخُ البوطيُّ: وهُم [الماتريديَّة] يتَّفقونَ معَ المعتزلةِ, غيرَ أنَّهم يعودن فيقرِّرون أنَّ معرفةَ العقلِ لتلكَ الصِّفة لا تستوجبُ وحدها أيَّ حكمٍ شرعيٍّ؛ إذ الحاكمُ هو اللهُ وحدَه, وبذلك يتلاقى الماتريديَّة والأشاعرةُ على صراطٍ واحدٍ, وينفردُ المعتزلةُ بالقول بأنَّ حكمَ اللهِ تابعٌ لِلحُسنِ أو القبحِ الذَّاتيَّينِ في الأشياء, ويبقى الخلافُ بين الماتريديَّةِ والأشاعرةِ نظريَّاً مُجرَّداً.

[٥] يعني: أمرُ الشَّارع دالٌّ على حُسنِ المأمور بِهِ, ونهيُهُ دالٌّ على قُبحِهِ؛ لأنَّه حكيمٌ لا يأمر إلَّا بالحسَن, ولا ينهى إلَّا عن القبيح, قال في كشفِ الأسرار؛ شرح أصول البزدويِّ: "اختلفَ أنَّ الحُسنَ مِن موجباتِ الأمرِ أم مِن مدلولاتِهِ, فعندنا هو مِن مَدلولاتِ الأمر, وعندَ الأشعريَّةِ وأصحاب الحديث هو مِن موجباته, وهو بناء على أنَّ الحُسنَ والقبحَ في الأفعالِ الخارجةِ عن الاضطرار؛ هل يُعرفُ بالعقل أم لا؟ فعندهم: لا حظَّ له في ذلك, وإنَّما يعرف بالأمر والنَّهي, فيكون الحُسن ثابتاً بنفسِ الأمرِ, لا أنَّ الأمرَ دليل ومعروف على حُسن

٢٣. والحُسْنُ والقُبْحُ بمعنى كونِ الفعلِ بحالةٍ يدرك العقل اشتماله على عاقبةٍ محمودة, وكونُهُ يدرك به عدم اشتماله على ذلك؛ ليس بخاصٍّ على أفعالِ المُكلَّفين, بل عامٌّ لِمَا يتصوَّر أن يفعلَهُ اللهُ تعالى, لكنْ لحكمتِهِ لا يفعلُ ذلك[١]؛ خلافاً للأشعريَّة, وكلُّ ما صدرَ منه؛ فهو حسنٌ إجماعاً.

٢٤. ولا يجوزُ نسخُ ما لَا يقبل حسنه وقبحه السُّقوط, كوجوبِ الإيمانِ وحُرمةِ الكُفْرِ عند الماتريديَّة؛ خلافاً للأشعريَّة[٢].

٢٥. ويستحيلُ عقلاً اتِّصافُهُ تعالى بالجور, وما لا ينبغي, فلا يجوز تعذيبُ المطيع[٣], وَلَا العفو عن الكافر, وذهبت الأشعريَّةُ إلى جوازِ[٤] ذلك عقلاً[٥].

٢٦. ولا يؤول المتشابهات, ويُفوَّضُ علمُها إلى اللهِ تعالى عندَ الأحناف, وعُزِيَ إلى الإمامِ الشَّافعيِّ جوازُ التَّأويل[٦].

سبق ثبوته بالعقل، وعندنا: لَمَّا كانَ للعقلِ حظٌّ في معرفةِ حُسنِ بعض المشروعات كالإيمان وأصلِ العباداتِ والعدلِ والإحسانِ؛ كان الأمر دليلاً ومعروفاً لما ثبتَ حسنه في العقل, وموجباً لما لم يعرفْ بِهِ, كذا في الميزان. اهـ. وقالَ الإمامُ الغزاليُّ الأشعريُّ: "وأمَّا الأمرُ الشَّرعيُّ؛ فقد ثبتَ أنَّه لا يدلُّ على الحسن، وَلَا النَّهي على القبح, فإنَّه لا معنى للحسن والقبح, بالإضافة إلى ذواتِ الأشياء, بل الحسن مَا أمر به، والقبيح ما نهى عنه، فيكون الحسنُ والقبحُ تابعينِ للأمرِ والنَّهي".

[١] يعني: يمكنُ أنْ تتَّصفَ أفعالُهُ تعالى بالقبحِ والحسنِ بهذا المعنى, وليس بخاصٍّ بأفعالِ المكلَّفين, لكنَّه تعالى لا يفعلُ القبيحَ بهذا المعنى.

[٢] والإجماع على عدمِ الوقوعِ, وهذه المسألة (فرع التَّحسين والتَّقبيح) العقليَّين, فلمَّا قالَ بِهِ الحنفيَّةُ والمعتزلة؛ قالوا: يمنعُ جواز نسخهما, ولَمَّا لمْ يقلْ بِهِ الأشاعرةُ من الشَّافعيَّةِ وغيرهم؛ قالوا: يجوز نسخهما عقلاً. (التَّقرير والتَّحبير لابنِ أمير حاج).

[٣] يقولُ الإمامُ أبو حنيفة: "لا يجوزُ مُطلقًا لَا عقلًا وَلَا شرعًا أنْ يعذِّبَ اللَّهُ تباركَ وتعالى العبدَ الطَّائع؛ إذ لا يجوزُ في بداهةِ العقلِ أن يُعذِّبَ اللَّهُ تباركَ وتعالى المطيعَ". وجاء في المسايرةِ لابنِ الهمام: "القولُ في تجويزِ تعذيبِ المحسنِ عقلًا؛ عدمُهُ, فوقوعُ ذلك منه تعالى مَقطوعٌ بعدمِهِ وفاقًا بالشَّرع".

[٤] أمَّا الأشعريَّة؛ فيذهبونَ إلى جوازِ تعذيبِ اللَّهِ تعالى العبدَ الطَّائعَ وإدخالِهِ النَّارَ عقلاً, وإدخال الكافر الجنَّة, كما أنَّ للهِ تعالى إيلام البهائمِ والأطفال والمجانين؛ لأنَّه عدلٌ في حكمِهِ مُتصرِّفٌ في مُلكِهِ, يقول أبو عذبة: إنَّه لو وقعَ منهُ -سبحانه وتعالى- تعذيبُ العبدِ الطَّائعِ؛ لم يكن ذلكَ منه ظُلمًا وَلَا عدوانًا؛ لأنَّه مُتصرِّفٌ في مُلكِهِ بالتَّعذيبِ وتركه، فله مَا يختار منهما, لكنَّه سبحانه وتعالى جادٌّ في حقِّ العباد بالإحسانِ إليهم بتركِ العقاب.

[٥] وبذلك يظهرُ أنَّ تعذيبَ الطَّائعِ لا يقعُ من اللَّهِ سبحانَهُ وتعالى شرعًا عندَ كلٍّ مِن الماتريديَّةِ والأشاعرة، لكنَّ الأشاعرةَ يُجيزونَ وقوعَ ذلك عقلًا؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى مُتصرِّفٌ في مُلكِهِ. راجع (البريقة).

[٦] (مسألة فيه ما لا يفهم): واستأثرَ اللهُ تعالى بعلمِهِ, وقد خصَّصَ الإمامان فخرُ الإسلامِ وشمسُ الأئمَّةِ المسألةَ بِمَا عدا رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله وأصحابه وسلَّم, وهو الأليقُ والأصوب. (وهو مذهبُ السَّلَف) مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعة, (وقيل): (كلُّه مفهوم) لبعضٍ مِن العلماء, ويُعزى إلى الإمامِ الشَّافعيِّ [وعليه السَّادة الأشعريَّة]: (لنا الوقف على) قولِهِ تعالى: {وما يعلم تأويله (إلا الله)}, فلا يحتمل عطف قولِهِ تعالى: {والرَّاسخون في العلم} عليه؛ لأنَّ الوقفَ على المعطوفِ عليه قبلَ ذكرِ المعطوف في موضعِ الاشتباهِ مُمتنعٌ كما عليه القُرَّاءُ كافَّةً, بل حُفَّاظُ الزَّمانِ يقولون: وقفٌ لازمٌ مُنزلٌ, ومَنِ اعترضَ عليه بأنَّ الوقفَ على بعضِ الجملةِ صحيحٌ كما صحَّ عن رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه وقف على {الحمد لله ربِّ العالمين}؛ فقد غفلَ وخلطَ الموضع الَّذي هو محلُّ الامتناع بغيره الَّذي هو محلُّ الجوازِ, و(قراءة ابن مسعود: إنْ تأويله إلَّا عندَ الله) رواه ابن أبي داود, والاستئنافُ ههنا مُتعيِّن, (وقراءة أُبيِّ وابن عبَّاس: ويقول الرَّاسخون في العلم آمنَّا به) رواه عبد الرَّزَّاق والحاكم, وصحَّحَهُ, كذا في الدُّرر المنثورة. (مسلم الثُّبوت وشرحه فواتح الرحموت).

٢٧. **والرُّؤيا نوعُ مُشاهدة, قد يُشاهد الشَّيء بحقيقتِهِ, وقد يُشاهده بمثالِهِ[١].**

٢٨. **والدَّليل النَّقليُّ يُفيدُ اليقينَ عندَ توارِدِ الأدلَّةِ على معنىً واحدٍ بطرقٍ مُتعدِّدة[٢], وعُزِيَ إلى الأشعريَّةِ عدمُ إفادةِ اليقين[٣].**

٢٩. **والاستطاعةُ صالحةٌ للضِّدَّين[٤] خلافاً للأشعريَّة [٥].**

٣٠. **واختيارُ العبدِ مؤثِّر, فيكسب الأفعال حقيقةً دونَ إيجادِهَا, وعندَ الأشعريَّة: قدرةُ العبدِ مَوهومةٌ[٦].**

٣١. **والإيمانُ لا يزيدُ وَلَا ينقص؛ أي: التَّصديقُ البالغُ حدَّ الجزمِ, وليس مُشكَّكاً مُتفاوتاً, فالتَّفاوتُ في العصرِ الأوَّلِ بحسبِ المؤمنِ بِهِ, وبعدَهُ بحسبِ الكيفيَّاتِ من الإشراقِ واستدامةِ الثَّمراتِ؛ خلافاً للأشعريَّةِ وأهلِ الحديث[٧].**

٣٢. **السَّعادة والشَّقاوة: ترى الماتريديَّة أنَّ السَّعادةَ والشَّقاوةَ تكونانِ في الحال، وليستَا أزليَّتَيْنِ[٨], وأمَّا الأشعريَّة؛ فالسَّعيدُ عندَهم سعيدٌ في الأَزَل، والشَّقيُّ شقيٌّ في الأَزَل، وَلَا يتبدَّلُ السَّعيدُ شقيًّا، أو الشَّقيُّ سعيداً[٩].**

---

[١] وقريبٌ مِن قولِ المعتزلِةِ السَّابقِ في حقيقةِ الرُّؤيا؛ ما يُنسب إلى الأشاعرة, فقد ذكرَ الإيجيُّ, وهو أشعريُّ العقيدة، في كتابِهِ المواقف في علمِ الكلام أنَّ قولَ المعتزلِةِ والأشاعرةِ في الرُّؤيا أنَّها خيالٌ؛ باطلٌ، وإنَّما فرَّقَ بين القولين في التَّعليل فقط. فقالَ: «وأمَّا الرُّؤيا؛ فخيالٌ باطلٌ عندَ المتكلِّمين، أمَّا عندَ المعتزلةِ؛ فَلِفَقدِ شرائطِ الإدراك، مِن المقابلة وانبعاث الشُّعاع، وتوسُّط الهواء، وأمَّا عند الأصحاب؛ إذا لم يشترطوا شيئًا من ذلك؛ فلأنَّهُ خلاف العادة، والنَّوم ضدٌّ للإدراك». اهـ. وقد نسبَ هذا القولَ الألوسيُّ رحمه اللهُ للمتكلِّمين، والأشاعرة من المتكلِّمين فقالَ: «والمنقول عن المتكلِّمين أنَّها خيالاتٌ باطلةٌ, وهو من الغرابة بمكانٍ بعدَ شهادةِ الكتابِ والسُّنَّةِ بصحَّتِها». (الرؤيا عند أهل السُّنَّةِ والجماعة والمخالفين للعتيبيِّ).

[٢] وقد قالَ في "الإتحاف" عن ابن البياضيِّ الحنفيِّ عن الماتريديَّة: "والدَّليل النَّقليُّ يُفيدُ اليقينَ عند توارِدِ الأدلَّةِ على معنىً واحدٍ بطرق مُتعدِّدة وقرائن منضمَّة، واختاره صاحبُ "الأبكار والمقاصد" وكثير من المتقدِّمين" اهـ. أي: منهم. وراجِع "التَّوضيح".

[٣] وذهبَتِ المعتزلةُ وجمهورُ الأشاعرة إلى أنَّها لا تُفيدُ اليقينَ مُطلقًا. (نشر البنود على مراقي السُّعود للشَّنقيطيِّ). **قال العلامة المرجانى : فى قول العقائد النسفية : والعلم الثابت بخبر الرسول يضاهى العلم الثابت بالضرورة فى التيقن والثبات " رد على الاشاعرة والمعتزلة ... شرح المرجانى على العقائد النسفية**

[٤] وله [الإمام الأعظم] رسالةٌ أملَاهَا في نصرةِ قولِ أهلِ السُّنَّةِ إنَّ الاستطاعةَ مع الفعل,ولكنَّه قالَ إنَّها تصلحُ للضِّدَّين.(إيضاح الدَّليل).

[٥] قال الإمامُ الرَّازيُّ: المسألة الرَّابعة, قال أبو الحسن الأشعريُّ: القدرة لا تصلح للضِّدَّين.

[٦] (وعندَ أهلِ الحقلة: قدرة كاسبة, لكن عندَ الأشعريَّةِ ليس معنى ذلك إلَّا وجود قدرة متوهَّمة مع الفعلِ بِلَا مدخليَّة لها أصلاً) في شيءٍ, فعندهم: إذا أرادَ اللهُ تعالى أن يخلقَ في العبدِ فعلاً؛ يخلقُ أوَّلاً صفةً يتوهَّم أوَّل الأمرِ أنَّها قُدرةٌ على شيءٍ, ثمَّ يوجُّهه اللهُ تعالى إلى الفعلِ, ثمَّ يوجدُ الفعلَ, فنسبةُ الفعلِ إليه كَنسبةِ الكتابةِ إلى القلم. (قالوا: ذلكَ كافٍ في صحَّةِ التَّكليف, والحقُّ أنَّه كفؤ للجبرِ, وعند الحنفيَّة: الكسبُ صرفُ القدرةِ المخلوقةِ إلى القصدِ المصمَّم إلى الفعل, فلها تأثيرٌ في القصد المذكور, ويخلق اللهُ تعالى الفعلَ المقصودَ عقيبَ ذلك بالعادة, فقيل: ذلك القصدُ مِنَ الأحوالِ غيرُ مَوجودٍ وَلَا مَعدوم, فليسَ خلقاً, وليسَ الأحداث كالخلق, بل أهون, وقيل: بل موجود). (مسلم الثُّبوت).

[٧] راجِع شرحُ العقائدِ النَّسفيَّة وشرحه النِّبراس,: **وشرح المرجانى على العقائد النسفية** وقد مرَّ البحثُ عليه في مباحثِ الإيمان.

[٨] ترى الماتريديَّة أنَّ السَّعادةَ والشَّقاوةَ تكونان في الحال، وليستَا أزليَّتَيْنِ، وبذلك يكونُ السَّعيد عندَهم هو المؤمن في الحال، ولو ماتَ على الكفر؛ فقد انقلبَ شقيًّا بعدَ أن كانَ سعيداً، والشَّقيُّ هو الكافرُ في الحال، ولو ماتَ على الإيمان؛ فقد انقلبَ سعيداً.

[٩] أمَّا عندَ الأشعريَّة: فَمفهومُ السَّعادة عندَهم هو الموت على الايمان، وذلك باعتبارِ تعلُّقِ علمِ اللَّه تعالى أزلاً بذلك.

والحقُّ أنَّ الخلافَ لفظيٌّ، والفريقانِ مُتَّفقانِ على أنَّه سعيدٌ بإسلامِهِ، لكنَّهم قد اختلفُوا فيما إذا كان قد تبدَّل بإسلامِهِ مِنَ الشَّقاوةِ إلى السَّعادة, أم أنَّه سعيدٌ أزلًا في عِلْمِ اللَّهِ تعالى، وليس هناك تَبدُّلٌ، والكفرُ عرض له[1].

٣٣. وينعمُ الكافرُ في الدُّنيا؛ لعدمِ كونِهَا نقمةً في الحالِ عندَ الماتريديَّة[2], وترى الأشعريَّةُ أنَّ الكافرَ لم ينعمْ عليه لا في الدِّين وَلَا في الدُّنيا[3] وَلَا في الآخرة.

٣٤. بقاء الرِّسالة بعدَ موتِ الرُّسُل: عندَ الماتريديَّة: الرُّسلُ والأنبياءُ يظلُّون كذلك حتَّى بعدَ موتهم. وأمَّا الأشعريَّة: فيرونَ أنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ بعدَ موتِهِم في حُكمِ الرِّسالة، وحكم الشَّيء يقومُ مقامَ أصلِهِ[4].

٣٥. وتوبةُ اليأسِ مَقبولة[5].

٣٦. والأنبياءُ عليهم السَّلامُ مَعصومونَ عن الصَّغائرِ قصداً, وعن الكبائرِ مُطلقاً عند الماتريديَّة[6]؛ خلافاً للأشعريَّةِ, فعندهم: هُم مَعصومونَ عَنِ الكفرِ والكذبِ مُطلقاً, وعن تَعمُّدِ الكبائرِ بعدَ الوحي, أمَّا قبلَهُ؛ فَلَا دليلَ على امتناعِ صدورِهَا, وأمَّا سهواً؛ فجوَّزَهُ الأكثرونَ, وأمَّا الصَّغائر؛ فيجوزُ عمداً عندَ جمهورِهِم, إلَّا مَا يدلُّ على خِسَّةٍ[7].

وكذلك فالشَّقاوةُ عندَهم هي الموت على الكفر. وبذلك يكون السَّعيد عندَهُم سعيداً في الأزل، والشَّقيُّ شقيّاً في الأزل، وَلَا يتبدَّلُ السَّعيدُ شقيّاً، أو الشَّقيُّ سعيداً. **راجع شرح المرجاني على العقائد النسفية**

[1] فقد ذهبَ الماتريديَّةُ إلى أنَّه قد تحوَّلَ بإسلامِهِ مِنَ الشَّقاوةِ إلى السَّعادة، وذلك غيرُ مُخالفٍ لِمَا في علمِ اللَّه أزلاً.

أمَّا الأشعريَّة: فقد ذهبُوا إلى أنَّه سعيد، ولم يتبدَّل حالُهُ مِن حيثُ السَّعادة والشَّقاوة، فهو في حالةِ الكُفرِ كان سعيداً أيضاً؛ تبعاً للخاتمة.

[2] يقول الإمامُ أبو حنيفة: إنَّ الكافرَ مُنعَمٌ عليه في الدُّنيا، حيث خوَّلَهُ اللَّه تبارك وتعالى قوىً ظاهرةً وباطنة، وجعلَ له أموالاً ممتدَّة، فالنِّعمةُ دنيويَّة, والنِّقمة أُخرويَّة.

[3] فإنَّ الحياةَ في حدِّ ذاتها نعمةٌ؛ بشرطِ أن يكونَ الإنسانُ موفَّقاً في طاعةِ اللَّه تعالى، فإذا وجدَت تلك النِّعمة مع فقدِ التَّوفيقِ في المكلَّفِ؛ فليست الحياةُ نعمةً إطلاقاً. ونرى أنَّ الخلافَ بينَ الفريقين في هذه المسألةِ ليسَ خلافاً كبيراً؛ ذلك أنَّ الماتريديَّةَ القائلين بأنَّ الكافرَ مُنعمٌ عليه؛ إنَّما يعنون النِّعَم الَّتي يُعطاها الكافرُ في الدُّنيا حتَّى ولو لم تكن عقباه محمودة. أمَّا الأشاعرةُ الَّذين يقولون بأنَّ الكافرَ غيرُ مُنعمٍ عليه؛ فقد حصروا النِّعمةَ في مجالٍ خاصٍّ؛ إذ قصدوا بالنِّعمةِ مَا يُنعم بِهِ على الإنسان ويكون محمودَ العاقبة، والمتأمِّلِ للمسألةِ؛ يجد أنَّ الفريقَ الأوَّلَ –وهم الماتريديَّة– قد نظرَ إلى النِّعم نظرةً خاصَّةً لمفهومِ النِّعم ذاتِهِ، وبينما نظرَ الفريقُ الثَّاني –وهم الأشاعرة– إلى هذا المفهوم –وهو مفهوم النِّعَم– نظرةً أُخرى.

[4] وبذلك يتَّضحُ أنَّ الفريقين يتَّفقانِ في أصلِ المسألة, وهي أنَّ الرِّسالةَ باقيةٌ إلى الآن، لكنَّ الخلافَ فيما إذا كانت الرِّسالة باقيةً حقيقةً أم في حكمِ الرِّسالة.

[5] وعزاهُ [قبول توبةِ اليأس دونَ ايمانِهِ] إلى مذهبِ الماتريديَّة الشَّيخ عبد السَّلام في شرحِ منظومةِ والدِهِ اللَّقانيِّ, وقالَ: وعندَ الأشاعرةِ لا تُقبلُ حالَ الغرغرةِ توبةٌ وَلَا غيرُها كما قال النَّوويُّ. اهـ. (ردُّ المحتار).

[6] واختارَهُ الأستاذ والنَّوويُّ حيث قالَ: وهو مَذهبُ المحقِّقينَ مِنَ المتكلِّمين.

[7] مأخوذٌ مِن شرحِ العقائدِ النَّسفيَّة (ص١٠٢) باختصار وتصرُّف, ومثلُهُ في المواقف للإيجيِّ, ونقلَ الشَّيخُ ابنُ تيمية في مجموع الفتاوي عن الآمديِّ أنَّه قولُ أكثرِ الأشاعرةِ. أقولُ: فمدارُ الخلافِ في مسألتين؛ الأولى: جوازُ صدورِ الكبائرِ سهواً وقبلَ النُّبوَّةِ عندَ الأشاعرةِ دونَ الماتريديَّة. الثَّانية: جوازُ صدورِ الصَّغيرةِ قصداً عندَ الأشاعرةِ؛ خلافاً للماتريديَّةِ, ويظهر اتِّفاقُهم في امتناعِ صدورِ الكبيرةِ قصداً بعدَ الوحي, وجوازِ صدورِ الصَّغيرةِ سهواً, والَّذي يظهر لهذا العبدِ الضَّعيف؛ أنَّ قولَ الماتريديَّةِ في المسألةِ الأولى راجحٌ, وفيه الاحتياطُ

٣٧.	**والذُّكورةُ شرطُ النُّبوَّةِ عندَ الماتريِّدةِ؛ خلافاً للأشعريَّة**[١].

٣٨.	**والحقُّ عندَ اللهِ واحد**[٢].

٣٩.	**وتصحُّ إمامةُ المفضولِ عندَ الماتريديِّ**[٣]**, ونُسِبَ إلى الشَّيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ أنَّه أباها**[٤].

٤٠.	**والموتُ وجوديٌّ بخلق الخروجِ للرُّوح والإزهاق**[٥].

٤١.	**والأعراض لا تُعادُ في الآخرةِ عندَ الماتريديَّة؛ خلافاً للأشعريِّ**[٦].

٤٢.	**قيل: ومنها: أنَّ الكافرَ لا يُكلَّفُ بنفسِ العباداتِ عندَ الماتريديَّةِ؛ خلافاً للأشعريَّة**[٧].

العظيمُ مع ساداتِ الأنبياءِ, كما أنَّ مَا ذهبَ إليه سادتنا الأشعريَّةُ والجمهورُ في المسألةِ الثَّانيةِ يظهرُ راجحاً وموافقاً لظاهرِ النُّصوصِ, كيف؛ وتأويلُ مئاتٍ من النُّصوصِ الواردةِ في القرآنِ والحديثِ بِلَا ضرورةٍ مُلجئةٍ لا يوافق روحَ الشَّرع؟ وأيُّ ضرورةٍ إلى تأويلِ النُّصوصِ إذا كانَ قولُ جمهورِ الأُمَّةِ جواز صدور الصَّغائر عنهم عليهم السَّلام؟.

[١] وقد ذهبَ الأشعريُّ إلى عدمِ اشتراطِ الذُّكورةِ في النُّبوَّةِ اهـ. (حاشية العطَّار على شرحِ الجلال المحلي). لكن في شرحِ الأشباه قالَ بعضُ المحقِّقين: وأمَّا الأُنثى؛ فَلَا تصلحُ نبيَّةً؛ خلافاً للأشعريَّةِ, قال الغزِّيُّ في شرح منظومةِ قاضي القضاة سراج الدِّين على المشهور بـ"يقول العبد" ومَا نُسِبَ إلى الأشعريِّ مِن جواز نبوَّةِ الأُنثى؛ فلمْ يصحَّ عنه, كيف؛ وقد شرطَ الذُّكورةَ في الخلافةِ الَّتي هي دونَ النُّبوَّةِ؟. (غمز عيون البصائر).

[٢] قال عامَّةُ المعتزلةِ وأكثرُ الأشعريَّة: إنَّ كلَّ مُجتهدٍ مُصيب في الشَّرعيَّات، وهذا بناءً على أنَّ موضعَ الاجتهادِ عندَهم حقوق، وكلُّ مجتهد أدَّى اجتهاده إلى شيءٍ يكون صواباً في حقِّهِ عندَ الله تعالى؛ لا في حقِّ صاحبِهِ.
وعندَ أهلِ الحقِّ: الحقُّ عندَ اللهِ واحد، والاجتهادُ طلب ذلك الحقِّ، فإنْ وجدَهُ يكنْ مُصيباً، وإنْ لمْ يجدْهُ يكنْ مُخطئاً ضرورةً, وذلك؛ لأنَّ الشَّيءَ الواحدَ في زمانٍ واحدٍ في حقِّ شخصٍ واحدٍ بجهةٍ واحدةٍ حلالٌ وحرامٌ صحيحٌ وفاسدٌ من بابِ التَّناقض. (معين الحكَّام لطرابلس).

[٣] ومَا نعلمُ لمن قالَ إنَّ الإمامَة لا تجوز إلَّا لأفضل مَن يوجد حجَّة أصلاً لا من قرآن ولا من سنَّة ولا مِن إجماع وَلَا مِن صحَّةِ عقلٍ وَلَا مِن قياسٍ وَلَا قول صاحب, وما كان هكذا؛ فهو أحقُّ قولٍ بالإطراح. وقد قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه يومَ السَّقيفةِ: قد رضيت لكم أحدَ هذين الرَّجلَيْنِ؛ يعني: أبا عبيدة وعمر, وأبو بكرٍ أفضلُ منهما بِلَا شكٍّ, فما قالَ أحدٌ مِنَ المسلمين إنَّه قالَ مِن ذلك بما لا يحلُّ في الدِّين, ودعت الأنصار إلى بيعةِ سعد بن عبادة, وفي المسلمين عددٌ كثيرٌ كلُّهم أفضلُ منه بلا شكٍّ, فصحَّ بما ذكرنَا إجماعُ جميع الصَّحابةِ رضي اللهُ عنهم على جوازِ إمامةِ المفضول, ثمَّ عبدهم عمر رضي الله عنه إلى ستَّةِ رجال, وَلَا بُدَّ أنَّ لِبَعضِهم على بعضٍ فضلاً, وقد أجمعَ أهلُ الإسلامِ حينئذٍ على أنَّه إنْ بويع أحدهم؛ فهو الإمامُ الواجبة طاعتُهُ, وفي هذا إطباقٌ منهم على جوازِ إمامةِ المفضول, ثمَّ ماتَ عليٌّ رضي اللهُ عنه, فَبُويعَ الحسنُ, ثمَّ سلَّمَ الأمر إلى معاوية, وفي بقايا الصَّحابةِ مَن هو أفضلُ منهما بِلَا خلافٍ مِمَّن أنفقَ قبلَ الفتحِ وقاتلَ, فكلُّهم أوَّلهم عن آخرِهم بايعَ معاويةَ, ورأى إمامتَهُ, وهذا إجماعٌ مُتيقَّنٌ بعدَ إجماع على جوازِ إمامةِ من غيره أفضل. (الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابنِ حزم الأندلسيِّ القرطبيِّ الظَّاهريِّ).

[٤] الفَرقُ بين الفِرَق وبيان الفرقة النَّاجية للبغداديِّ, وشرح المقاصد في عِلْمِ الكلام.

[٥] وصحَّحَ مُحقِّقو أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الموتَ صفةٌ وجوديَّةٌ خُلِقَت ضدَّاً للحياة, ولهذا؛ يظهر كما في الحديث «يوم تتجسَّد المعاني–كما قالَ أهلُ الله تعالى– بصورةِ كبشٍ أملح» (روح المعاني), والموتُ عندَ أصحابِنَا صفةٌ وجوديَّةٌ مُضادَّة ...وقيل: هو عدمُ الحياة, فمعنى خلقِهِ حينئذٍ تقديره أو إزالة الحياة. (تفسير أبي سعود). القائل هو صاحبُ المواقفِ الأشعريُّ.

[٦] اختلف في إعادةِ الأعراضِ الَّتي كانَت قائمةً بالأجسامِ في الدُّنيا, فمَذهبُ الأكثرين أنَّها تُعادُ بأشخاصها الَّتي كانَت قائمةً بالجسمِ حالَ الحياةِ, وإليه مال أبو الحسن الأشعريُّ مِن غيرِ فرقٍ فيها بينَ الأعراض الَّتي يطول بقاءُ نوعِهَا كالبياض, وبينَ غيرها كالأصوات, وسواءٌ كان مقدوراً للعبدِ كالضَّربِ أو لا كالعلمِ والجهل؛ لأنَّ نسبتَها إلى قدرتِهِ تعالى كَنِسبةِ الأعيان, وقد قام دليلٌ على إعادتِهَا, فكذا أعراضُها, وقيل بمنعِ إعادةِ الأعراضِ مُطلقاً كما ذهبَ إليه بعضُ الأشاعرة.

[٧] وأمَّا فروع الدِّين؛ فقالَ الشَّافعيُّ ومالك وأحمد: إنَّهم مُخاطبونَ بها, وخالفت الحنفيَّة (الإبهاج في شرح المنهاج). هذا هو المشهور,

القند في مشربِ ديوبند

فصلٌ في بيانِ بعضِ الفِرَقِ المعاصِرَة

العصرانيَّة[1]:

اتِّجاهٌ يعمدُ إلى تطويعِ أحكامِ الدِّينِ ونصوصِهِ إلى حاجاتِ العصر، وعمدتُهُم في ذلك مَا تؤدِّيه إليه عقولُهُم مِمَّا يعتبرونَهُ مصلحةً يوجب تقديمها بحجَّةِ روحِ الإسلام، ومقاصدِ الدِّين وضروريَّاتِهِ، وجذورهم التَّاريخيَّة ترجعُ إلى المعتزلة[2], وأمَّا موقفُهم في التَّفسير؛ فيشكِّكونَ أحياناً في ظواهرِ الآيات، ويميلونَ إلى أنَّ المعنى الظَّاهر غيرُ مُراد، كما يدعُونَ إلى الاجتهادِ في فهمِ النُّصوص، وعدمِ التَّسليمِ بأقوالِ السَّلَفِ الواردة في تفسير الآيات[3], وأمَّا السُّنَّة؛ فَلَا يتحرَّجونَ مِن ردِّ حديثٍ في الصَّحيحَيْنِ بحجَّةِ مُخالفتِهِ للمعقول[4]، ويترتَّبُ على أقوالِهِم وآرائِهِم: الإعراضُ عن النُّصوصِ المفسِّرة للآيات، وتوهُّمُ خفاءِ الحقِّ على

وليس كما ينبغي, بل هذا عند مشايخِ سمرقند فقط, وَمَنْ سِوَاهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَكْلِيفِهِمْ بِهَا, وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ فِي حَقِّ الْأَدَاءِ والِاعْتِقَادِ أَوْ الِاعْتِقَادِ فَقَطْ, فَالْعِرَاقِيُّونَ يقولون: إنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بالْأَدَاءِ وَالِاعْتِقَادِ كَالشَّافِعِيَّةِ فَيعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِهِمَا, وَالْبُخَارِيُّونَ على أنَّهم مُخَاطَبُونَ بِالِاعْتِقَادِ فقط, والتَّحقيق في أصولِ الفقه كالتَّقرير والتَّحبير٢/٨٨.

[1] وقد تنوَّعَت أسماؤهم وتشكَّلَت عناوينهم, إلَّا أنَّهم اشتهروا في عصرنا بعدَّةِ أسماء، منها: اللِّيبراليُّون، العقلانيُّون، العصرانيُّون، الحداثيُّون، التَّنويريُّون .. ويُقال لهم في الفارسيَّة: روشن فكران ديني ودگر انديشان.

[2] الَّذين عاصروا فترةَ ترجمةِ كتبِ الفلسفةِ اليونانيَّةِ في عهد المأمون، فهذا واصل بنُ عطاء؛ زعمَ أنَّ الخبرَ لا يكون حُجَّةً إلَّا إذا سَلِمَ مِنَ التَّواطؤ! ثمَّ تبلور الفكرُ على يدِ العلَّاف؛ عندما جعلَ الحقَّ في المقاييس العقليَّة، ثمَّ أعلنَ النَّظَّامُ أنَّ الحجَّةَ العقليَّةَ قادرةٌ على نسخِ الأخبار، فاستقرَّ الأمرُ عندَ المعتزلةِ على أنَّ الحجَّةَ تُعرف بالنَّظرِ العقليِّ، وأنَّ الشَّريعة, قرآناً وسُنَّةً, لا يصحُّ الاحتجاجُ بها على إفادةِ العلم. لقد عاشَتِ المعتزلةُ وشيوخُها فتراتٍ ذهبيَّةً في عهد الخليفةِ العبَّاسيِّ المأمون، الَّذي تبنَّى عقائدَهم، وكذا في عهدِ الدَّولةِ البويهيَّةِ الشِّيعيَّةِ الَّتي سيطرَتْ على دولةِ الخلافةِ العبَّاسيَّةِ مَا بينَ عامَي ٣٣٣. ٤٤٧ هـ. ومِن أبرزِ مَا يمكن أن يُقالَ في الجمعِ بين العصرانيِّين والمعتزلةِ الأوائل؛ ما يلي: ١. جعلُ العقلِ نِدّاً للوحي، وتقديمه على النَّصِّ الصَّحيح. ٢. التَّبعيَّة للمذاهبِ والفلسفاتِ الأجنبيَّة. ٣. استباحةُ الخوض في الأمورِ الغيبيَّة. ٤. الاستهانةُ بأحكامِ اللهِ وشرعِهِ. ٥. الجرأةُ على إثارةِ الشُّبهاتِ والآراءِ الشَّاذَّةِ باسمِ التَّسامحِ الدِّينيِّ وحرِّيَّةِ الفكر. ٦ . مَقْتُ أهلِ السُّنَّةِ والتَّهوين مِن شأنهم، فالمعتزلة الأوائل كانُوا يرمونَ السَّلَفَ الصَّالحَ بأنَّهم حشويَّة ومُجسِّمة ونحو ذلك، والمعاصرون يُلَقِّبونَ أهلَ السُّنَّةِ بالأصوليِّين، أو المتشدِّدين.وهُم وإنْ شابهوا المعتزلةَ فيما سبق؛ إلَّا أنَّ المعتزلةَ أفضلُ منهم حالاً، فَفيهم تعظيمٌ للشَّريعة، وعبادة ظاهرة – وإنْ كانُوا لا يخلون مِن زندقة – أمَّا هؤلاءِ فهُم بِلَا دِين، فمن الطَّبيعيِّ أن تجدَ أحدَهم مُحافظاً على صلاةِ الجماعة، فإذا انتهجَ هذا المنهج؛ لا تكاد تراه في المسجد، وتبدأ الآراءُ الغريبةُ تظهر في (اختياراته)! فهو يرى جوازَ إسبالِ الثِّيابِ لغير الخيلاء، وجوازَ كشفِ وجهِ المرأة، وغيرها مِن غرائبِ المسائلِ بدعوى التَّجديد والتَّنوير!.

[3] وقد جمع الشَّيخُ الدُّكتور ناصر العقل مُجملَ آراءِ القومِ في القرآن بما يلي: ١. زعمُهم أنَّ القرآنَ جاءَ نتيجةَ تأمُّلاتٍ باطنيَّة، وانفعالاتٍ نفسيَّة مِنَ النَّبيِّ!. ٢. زعمُهم أنَّ صفةَ الوحيِ قضيَّةٌ غيرُ مَعقولة، وأنَّ العلمَ الحديثَ يُكذِّبها، ويبنونَ على ذلكَ أنَّ القرآنَ بشريٌّ!. ٣. من الممكن أن يشتملَ القرآنُ على أساطير وخرافات، وعليه؛ فأحكامُهُ غيرُ قطعيَّة. ٤. القولُ بمحدوديَّةِ القرآنِ بزمانٍ مُعيَّن. ٥. الجرأةُ على تحريفِ القرآنِ وتأويله خلافَ مَا يدلُّ عليه ظاهرُ الآيات.

[4] ويقول محمَّد أحمد خلف عندَ حديثِ سعد بن أبي وقَّاص؛ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «من اصطبحَ بسبعِ تمرات عجوة؛ لم يضرَّه ذلك اليوم سمٌّ وَلَا سحر». يقول: (فهذا الحديثُ لا يمكن أن يكونَ صحيحاً؛ لأنَّه مُخالفٌ للعلمِ والواقع).
ويقول الأستاذُ المودوديُّ: ??

أهلِ القرونِ المفضَّلة، وتحريفُ النُّصوصِ والآياتِ لكي لا تُصادمَ آراءَهم, والشَّكُّ في نسبةِ الأحاديث إلى رسول الله. وَمِن أبرزِ أعلامِهِم: سيِّد جمال الدِّين الأفغانيُّ[1], ومحمَّد عبده[2]؛ أبرزُ تلميذٍ للأفغانيِّ[3], وأبو الأعلى المودوديُّ.

العلمانيَّة[4]:

مذهبٌ هدَّام مِنَ المذاهبِ السَّيِّئة الَّتي أنتجَتْهَا العقليَّة الأوربيَّة في مقابلِ الأديان، ولا يزال أتباعُها يُقدِّمونها في أثواب برَّاقة مُغرية[5], وقد اجتذبَتْ كثيراً مِن شباب المسلمين[6]، وهذا المذهب يُرَادُ بِهِ فصلُ الدِّين عن الحياة كلِّها وإبعاده عنها, وإقامةُ الحياةِ على غير الدِّين؛ إمَّا بإبعادِهِ قهراً, ومحاربتِهِ علناً[7], وإمَّا بالسَّماحِ بِهِ

---

[1] جمال الدِّين بن صفدر بن عليِّ بن محمَّد الأفغانيُّ، ولدَ في أفغانستان سنةَ (١٢٥٤) هـ، وتوفِّيَ في الآستانة عامَ (١٣١٥) هـ.

[2] وأمَّا محمَّد عبده؛ فهو محمَّد بن عبده بن حسن التُّركمانيُّ المصريُّ، ولدَ سنة (١٨٤٩) م، كان يميل إلى التَّأويلِ العقلانيِّ العصرانيِّ في القرآنِ والسُّنَّة، ويميل أيضاً إلى تقديمِ العقلِ على نصوصِ النَّقل، زَعَمَ أنَّ الإسلامَ يعتمد على الدَّليل العقليِّ.

[3] تعرَّفَ عليه وهو في عمرٍ صغير يبلغ الثَّانية والعشرين، فصادفَت أفكارُ الأفغانيِّ قلباً خالياً فتمكَّنَتْ منه. فأصبحَ عبده يردِّدُها ويبشِّر بها من حوله, فاقَ عبده شيخَه في مسألةِ تطويعِ الإسلامِ وتشكيلِهِ بما يوافق حضارةَ الغربِ وثقافته؛ نظراً لخلفيَّةِ عبده الدِّينيَّة الَّتي افتقدَها الأفغانيُّ. استسلمَ للواقع والتَّبشير بالفكر (العصرانيِّ)، ورأى أنَّ علاجَ مشاكلِ المسلمين وضعفهم سيكونُ في تبنِّي مثل هذا الفكر، إضافةً إلى تضخيمِهِ لدورِ العقلِ على حسابِ النُّصوصِ الشَّرعيَّة (٢). سعى للتَّقريبِ بين الإسلامِ والحضارة الغربيَّة، واتَّخذَ اتِّجاهُهُ هذا أشكالاً مختلفة؛ فظهرَ أحياناً في صورةِ مقالات أو مشاريع أو برامج تدعو إلى إدخالِ العلومِ العصريَّةِ في الجامع الأزهر، وظهر تارةً أُخرى في صورة تفسير لنصوصِ الدِّين مِن قرآن أو حديث، يخالف مَا جرى عليه السَّلَف في تفسيرها، ليقرَّ بها أقصى مَا تحتمله، بل إلى أكثر ممَّا تحتمله في بعضِ الأحيانِ مِن قُربٍ لِقِيَمِ الغربِ وتفكيره؛ لكي يصلَ آخرَ الأمرِ إلى أنَّ الإسلامَ يُسايرُ حضارةَ الغرب، ويتَّفقُ مع أساليب تفكيره ومذاهبه. (العصرانيُّونَ وموقفهم من الإسلام).

[4] لقد انخدعَ النَّاسُ بتمسيةِ العلمانيَّةِ بهذا الاسم، ولا يزال أنصارُها يتبجَّحون بها, ويتطاولون بتعاليمِهَا؛ مُغتَرِّينَ بها؛ حيث وجدَت لها سوقاً رائجةً لدى فئات ممَّن قلَّتْ معرفتُهُم, أو كانَت لهم أهدافٌ شرِّيرةٌ ضدَّ الدِّين لِعَزلِهِ عن قيادةِ البشر, أو التَّحاكم إليه لإحلالِ تعاليمِ عبدةِ الأوثانِ وأصحابِ الأحقادِ محلَّه. وحين أُطلقَتْ هذه التَّسميةُ في أوربَّا؛ كان يُقْصَد بها عندهم حسبَ ترجمتها الصَّحيحة: فصلُ الدِّين عن السِّياسة، أو الفصل الكامل بينه وبين الحياة الاجتماعيَّة، على أساس أنَّه لا يجتمع العِلْمُ مع الدِّين بزعمِهِم، وقد كذبوا في ذلك وقلبوا الحقيقة، فإنَّ الدِّيْنَ والعِلْمَ حميمان, يكمل أحدُهما الآخَر ويُقوِّيه، أمَّا نسبتُهم مذهبهم إلى العلم, فإنَّ الحقيقةَ تدلُّ على أنَّه لا علاقةَ بين العِلم وبين هذه الفكرة الضَّالَّة، بل إنَّ تسميتَها علمانيَّة إنَّما هو بسببِ سوء التَّرجمة من معناها الغربيِّ الَّذي هو الابتعاد عن الدِّين، أو مِن بابِ الخداع والتَّضليل؛ إذْ كان الأوْلى أن تكونَ ترجمتُها وتسميتُها أيضاً هي "اللَّادينيَّة"؛ لأنَّ مَفهومَها الأصليَّ هو هذا, وليس نسبةً إلى العلم. ويُقال إنَّ "عِلْمانيَّة" -بكسر العين وسكون اللَّام- معناها: العِلْم الَّذي هو ضدُّ الجهل، وأمَّا "عَلْمانيَّة" -بفتح العين وسكون اللَّام- فمعناها: العالَم أو الدُّنيا في مقابل الآخِرة، وتأتي علمانيَّة أيضاً بمعنى: دهريّ؛ تفسير كلمة "لائيك" الفرنسيَّة.

[5] وفي حقيقتها السُّمُّ في العسل.

[6] خصوصاً مَن كانَت له صلةٌ مُباشرةٌ بالعِلم الغربيِّ, ومَن قلَّتْ معرفتُهُ بدِينِهِ, أو قَلَّتْ معرفتُهُ بحقيقةِ هذا المذهب, وَمَا يبيِّتُهُ مِن مؤامرت على العقيدة والأخلاق وسائر جوانب الحياة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، بل والسِّياسيَّة، وغيرها.

[7] وكانَت في مرحلتِها الأولى تنظر إلى الدِّيْن على أنَّه أمرٌ شخصيٌّ لا شأنَ للدَّولة به, إلَّا مَا يتعلَّق بجبايةِ الضَّرائبِ للكنيسة، وفي القرنِ التَّاسع عشر؛ بدأ الصِّراع يشتدُّ بين العلمانيِّينَ وبين رجالِ الدِّين الكَنَسيِّ المتقهقِر، إلى أن أُقْصِيَ الدِّين تمامًا، ولم يعد للإيمان بالغيبِ أيُّ مكانةٍ في النُّفوس.

وبضدِّهِ مِنَ الإلحاد[1]، بينما هو حربٌ للتَّديُّن[2]، وهي رِدَّة في حقِّ مَن يعتنقها مهما كان تَعليلُهُ لها, ورغمَ وضوحِ الإلحاد في العلمانيَّة؛ فقد ظهرَ مَن يزعم زوراً وكذباً أنَّه لا مُنافاةَ بينها وبينَ الدِّيْن[3].

التَّشيُّع:

فرقة قبوريَّة[4] تكفيريَّة غالية في محبَّةِ أهلِ البيت وبغضِ الصَّحابة[5]، مؤسِّسُها عبدُ اللهِ بنُ سبأ اليهوديُّ[6].

---

[1] كما هو الحال في الدُّول الغربيَّة الَّتي تُسمِّي هذا الصَّنيعَ حُرِّيَّة وديمقراطيَّة, أو تديُّناً شخصيَّاً.

[2] لأنَّه أقامَ حياتَهَ الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة وسائرَ مُعاملاتِهِ على إقصاءِ الدِّين.

استطراد: كانَ آتاتورك زنديقاً علمانيَّاً يهوديَّ الأصلِ, وهو الَّذي خرَّبَ بنيانَ الخلافةِ الإسلاميَّةِ التُّركيَّة, ومحمَّد عليّ جناح كان رافضيَّاً, وأمان الله خان هو أوَّل مَن أسَّسَ النِّظامَ الغربيَّ العلمانيَّ في أفغانستان.

[3] ولعلَّ الَّذي حملَ بعضَ القائلين بأنَّ العلمانيَّةَ لا تحارب الدِّين؛ ما يرونَه مِن عدم تعرُّض العلمانيِّين لسائرِ أهلِ العبادات؛ بخلافِ النِّظامِ الشُّيوعيِّ، ولكن يجب أن تعرفَ أنَّ أساسَ العلمانيَّةِ لا دينيٌّ، ولعلَّ تركهم لأهلِ العبادات إنَّما هي خطَّة أو فترة مؤقَّتة.

والدِّين الصَّحيح لا يفصلُ السِّياسة والحكمَ بما أنزلَ الله تعالى، ولا يجعل قضيَّةَ التَّديُّن قضيَّة شخصيَّة مزاجيَّة, ولا يُبيح لأيِّ شخصٍ أن يشرِّعَ للنَّاسِ مِن دونِ اللهِ تعالى، بينما العلمانيَّة لم تقمْ في الأساس إلَّا على تكريسِ البُعدِ عن الدِّينِ وإباحةِ الشَّهوات بكلِّ أشكالها, فأيُّ وفاقٍ بينهما؟!.

[4] راجعْ مصباحَ المجتهد.

[5] لا سيَّما العشرة المبشَّرة, وبالأخصِّ عمرين.

[6] يقول بعضُ الشِّيعة إنَّ شخصيَّةَ ابن سبأ أُكذوبةٌ تاريخيَّةٌ روَّجَها بنو أُميَّة, وللتَّحقيقِ أذكرُ بعضَ المثبتين لشخصيَّةِ ابنِ سبأ مِنَ الشِّيعة:

١ – نقلَ القمِّيُّ (ت ٣٠١هـ) في "المقالات والفِرَق" أنَّ عبدَ الله بن سبأ أوَّل مَن أظهرَ الطَّعنَ على أبي بكرٍ وعمر وعثمان والصَّحابة، وتبرَّأ منهم، وادَّعَى أنَّ عليَّاً أمَرَهُ بذلك.

٢ – ويتحدَّث النوبختيُّ (ت ٣١٠هـ) في "فرق الشِّيعة": أنَّه لَمَّا بلغَ ابنَ سبأ نعيُ عليٍّ بالمدائن؛ قالَ للَّذي نعاهُ: كذبْتَ, لو جئتَنَا بدماغِهِ في سبعين صرَّة وأقمْتَ على قتلِهِ سبعينَ عدلاً؛ لعلمْنَا أنَّه لَمْ يمتْ ولَمْ يُقتلْ، وَلَا يموت حتَّى يملكَ الأرض.

٣ – وروى الكشِّيُّ (ت ٣٤٠هـ) في "الرِّجال" بسندِهِ عن محمَّد الباقر: أنَّ عبد الله بن سبأ كان يدَّعي النُّبوَّة، ويزعم أنَّ أميرَ المؤمنين – عليه السَّلام – هو الله، تعالى عن ذلك علوَّاً كبيراً. وهناك أقوالٌ مُشابهة عن جعفر الصَّادق وعليِّ بن الحسين تلعنُ فيها عبد الله بن سبأ في نفسِ الكتاب.

٤– ويذكرُ أبو جعفر الصَّدوق بن بابويه القمِّيُّ (ت ٣٨١هـ) في كتابِهِ مَن لا يحضره الفقيه، موقف ابن سبأ وهو يعترض على عليٍّ رضي الله عنه رفع اليدين إلى السَّماء أثناءَ الدُّعاء.

٥ – وقال أبو جعفر الطُّوسيُّ (ت ٤٦٠هـ) في تهذيبِ الأحكام: إنَّ ابنَ سبأ رجع إلى الكُفرِ وأظهرَ الغلوَّ.

٦ – وذكره ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) في مناقبِ آلِ أبي طالب.٧– والمجلسيُّ (ت ١١١٠هـ) في بحار الأنوار. ٨ – ويرى ابنُ المرتضى (ت ٨٤٠هـ) – وهو من أئمَّةِ الشِّيعة الزَّيديَّة – أنَّ أصلَ التَّشيُّع مرجعه إلى ابن سبأ؛ لأنَّه أوَّل مَن أحدث القول بالنَّصِّ في الإمامة. (تاج العروس لابن المرتضى). ٩– ويرى الأردبيليُّ (ت ١١٠٠هـ) في جامعِ الرُّواةِ أنَّ ابنَ سبأ غالٍ مَلعونٌ يزعمُ ألوهيَّةَ عليٍّ ونبوَّتَه. ١٠– ويقول نعمةُ الله الجزائريُّ (ت ١١١٢هـ) في الأنوار النُّعمانيَّة: (قال عبدُ الله بن سبأ لعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه: أنتَ الإلهُ حقَّاً, فنفاهُ عليٌّ عليه السَّلام إلى المدائن, وقيل إنَّه كانَ يهوديَّاً فأسلمَ, وكان في اليهوديَّةِ يقولُ في يوشع بن نون وفي موسى مثلَ مَا قالَ في عليٍّ). (سؤالٌ حولَ عبد الله بن سبأ, محمَّد مال اللهِ الخالديُّ)

استطرادٌ: الفرزدق (ت ١١٦هـ) هجى في ديوانه أشارف العراق ومَن انضمَّ إلى ثورةِ عبد الرَّحمن بن الأشعث في معركة دير الجماجم، ووصفَهُم بالسَّبئيَّة، حيث قال: ++ كأنَّ على ديرِ الجماجمِ منهُمُ === حصائدُ أو أعجازُ نخلٍ تَقَعَّرا

ومِن أقبحِ عقائدِهم: الاعتقادُ بالإمامةِ الَّذي هو إنكار التَّوحيد[1] وختم النُّبوَّة المستلزم للقولِ بتحريفِ القرآن, والقول بالبداء والرَّجعة والعدل المزعوم. ومِن أَفحشِ أعمالِهم: التَّقيَّة[2] والتَّلبيس[3].

++ تَعَرّفُ همدانيَّة سبئيَّة === وتُكره عينيها على ما تنكَّرا

++ رأته مع القتلى وغيّر بعلها === عليها تراب في دم قد تعفّرا

[1] تعريف عن أئمَّة الشِّيعة الاثني عشر: هم يُبدؤون بـ عليٍّ، ويُثَنُّون بـ الحسن والحسين، ويُربِّعون بـ عليٍّ زين العابدين، وهذا مِن أعظمِ الصَّالحين في عصره، وهو الَّذي قالَ فيه الفرزدق:

++ هذا الَّذي تعرف البطحاءُ وطأتَهُ === والبيتُ يعرفُهُ والحلُّ والحرمُ

++ هذا ابنُ خيرِ عبادِ اللهِ كُلِّهم === هذا التَّقيُّ النَّقيُّ الطَّاهرُ العلمُ

ويُخمِّسون بـ جعفر ابنه، وجعفر إمام معروف، ولكنَّ غلوَّ الشِّيعةِ فيه حرمَ النَّاسَ مِن عِلمِهِ، وإلَّا؛ فإنَّ أبا حنيفةَ رضي الله عنه أدركَه, ويُقالُ: أخذَ عنه العِلم، ويُسدِّسون بـ محمَّد الباقر، وسُمِّي الباقر على وزن (فاعل) مِن بقر، أي: يبقر العِلم ويشقُّه شقَّاً، فكان إماماً في العِلم، ولكنَّ غلوَّ الشِّيعةِ فيه أضاعَ عِلْمَه.[وسابعهُم الكاظم, والثَّامن موسى الرِّضا, ثمَّ عليٌّ التَّقيُّ, ثم عليٌّ النَّقيُّ, ثمَّ الحسنُ العسكريُّ, وكانَ عقيماً لمْ يخلف ولداً, لكن يدَّعي الشِّيعةُ بأنَّ ولدَ له ولدٌ واختفى في سردابٍ في المدينةِ الَّتي بناها المعتصِم: (سُرَّ مَن رأى – سامرَّاء), واسمه محمَّد بن الحسن العسكريُّ، وهو آخِر الأئمَّةِ الاثني عشريَّة الَّذين تؤمن بهم الشِّيعة]. والَّذي يعنينا أنَّ الأئمَّةَ حقَّاً أكثرُهُم صالحونَ مِن ذرِّيَّةِ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولكن غلا هؤلاء فيهم وقالوا بعصمتِهِم، والعصمة لا تثبت إلَّا للأنبياء والرُّسلِ فقط، يقول الخمينيُّ في كتابٍ له اسمُهُ: (الحكومة الإسلاميَّة): وإنَّ مِن أصولِ مذهبِنَا أنَّ لأئمَّتِنَا منزلةً لا ينالها مَلَكٌ مُقرَّب وَلَا نبيٌّ مُرسَل. ويقول عنهم بأنَّ لهم من الخصائص مَا تخضع به لهم جميع ذرَّاتِ الكون، اهـ وروح الله الخمينيُّ هذا؛ يزعم بعض النَّاس أنَّه كان شيعيَّاً تفضيليَّاً قريباً إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعة, مع أنَّه من الرَّوافض, سَابٌّ للصَّحابةِ رضي الله عنهم, مُنكرٌ لإيمانِ نحو الصِّدِّيق والفاروق, قائلٌ بالإمامةِ المنافيةِ لختمِ النُّبوَّة.

[2] روى الكُلينيُّ في الكافي: عن أبي عمر الأعجميِّ قال: قال لي أبو عبد الله: يا أبا عمر, إنَّ تسعةَ أعشارِ الدِّين في التَّقيَّةِ, ولَا دينَ لِمَن لَا تقيَّةَ له, والتَّقيَّة في كلِّ شيء إلَّا في النَّبيذِ والمسح على الخفَّين. قال مجلسي في تخريجه: موثق. فإنْ قيلَ: قال البخاريُّ: قال الحسن: «التَّقيَّة إلى يوم القيامة»؛ فما الفرقُ بينَ أهل السُّنَّةِ والرَّوافض؟ والجواب: إنَّ التَّقيَّةَ عندنا رخصةٌ فقط عندَ ضرورةٍ شديدةٍ؛ بخلافِ الرَّوافضِ, فإنَّهم يجوِّزنها لا عَن ضرورة, وتحقيق ذلك على وجهِ البسط أنَّ التَّقيَّةَ قسمان؛ الأوَّل: في العداوةِ الدِّينيَّة, والحكمُ فيه: وجوب الهجرة إلى محلٍّ يقدرُ فيه على إظهار دينه، ولا يجوز أن يخفيَ دينَه إلَّا أنَّ مَن له عذرٌ في تركِ الهجرةِ يجوزُ له المكثُ مع المخالفِ والموافقة بقدرِ الضَّرورة، لكنَّ إظهار المذهبِ عزيمة، ويجب السَّعي في الحيلةِ للخروجِ والفرارِ بدينه. وَلَا يجوز موافقتُهُم إن كان التَّخويف بفواتِ المنفعةِ أو بلحوقِ المشقَّةِ الَّتي يمكنه تحمُّلها كالحبس مع القوتِ والضَّرب غير المهلك، والقسم الثَّاني: في العداوة الدُّنيويَّة, فقال بعضهم: تجبُ الهجرة لقولِهِ تعالى: {ولا تلقوا بأيديكم إلى التَّهلكة}, وبدليلِ النَّهيِ عن إضاعةِ المال. وقالَ قومٌ: لا تجب؛ إذ الهجرة عن ذلك المقام مصلحةٌ مِنَ المصالح الدُّنيويَّة. هذا كُلُّه على مذهبِ أهلِ السُّنَّة، وبقي قولانِ لفئتَيْنِ مُتباينتَيْنِ, وهم الخوارجُ والشِّيعة. أمَّا الخوارج؛ فذهبوا إلى أنَّه لا تجوز التَّقيَّة بحال، ولهم تشديداتٌ عجيبة.

وأمَّا الشِّيعة؛ فكلامُهُم مضطربٌ في هذا المقام، قال أبو جعفر الطُّوسيُّ: إنَّ ظاهرَ الرِّواياتِ يدلُّ على أنَّها واجبةٌ عندَ الخوفِ على النَّفْس. وقال غيره: إنَّها واجبة عند الخوفِ على المالِ أيضا، ومُستحبَّة لصيانةِ العرض حتَّى يُسنُّ لمن اجتمعَ معَ أهلِ السُّنَّةِ أن يوافقَهُم في صلاتِهِم وصيامِهِم وسائرِ مَا يدينون به. ورووا عن بعضِ أئمَّةِ أهلِ البيتِ: «مَن صلَّى وراءَ سُنِّيٍّ تقيَّةً؛ فكأنَّما صلَّى وراءَ نَبِيٍّ». وفي أفضليَّةِ التَّقيَّةِ مِن سُنِّيٍّ واحد صيانة لمذهبِ الشِّيعة عن الطَّعن خلافٌ أيضاً. وأفتى كثيرٌ منهم بالأفضليَّة، ومنهم مَن ذهب إلى جواز – بل وجوب – إظهار الكُفر لأدنى مخافة أو طمع، ولا يخفى أنَّه من الإفراط بمكان, ففي (نهج البلاغة: باب الحكم / حكمة ٤٥٦) الَّذي هو في زعمِهِم أصحُّ الكتب بعدَ كتابِ الله؛ أنَّ الأميرَ رضي الله تعالى عنه قالَ: «علامةُ الإيمانِ: إيثارُكَ الصِّدقَ حيثُ يضرُّكَ على الكذبِ حيثُ ينفعُك», وأينَ هذا مِن تفسيرِهِم قوله تعالى: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم}؛ بأكثركم تقيَّة؟ مِن «مختصر الاثني عشريَّة» و«تفسير روح المعاني» و«أحكام القرآن» للعلَّامة التَّهانويِّ باختصارٍ وتصرُّف.

[3] ومِن تلبيساتهم: (١) أنَّهم يُسمُّون رجلاً منهم باسمِ رجلٍ مَشهورٍ مِن أهلِ السُّنَّةِ كابنِ جرير الطَّبريِّ مثلاً, فيقولونَ: قالَ ابن جرير في

وسَبُّ السَّلَفِ, والمتعة, ومُخالفة السُّنَّة[1] والجماعة[2], وأكلُ الخمس, وهُم أيادي الكُفَّارِ بين المسلمين في طولِ التَّاريخِ [3].

ومِن أقوى شُبَهِهِم: الاستدلالُ بأحاديثِ الغدير[4] وفَدَك[5] والقرطاس[6].

تصانيفه, ومنها: أنَّهم يشهرون رجلاً منهم بأنَّه سُنِّيٌّ, ثمَّ يستدلُّونَ بأقوالِهِ وكتبِهِ على أهلِ السُّنَّةِ, ومنها: أنَّهم يشهرون رجلاً خفيَّاً منهم بأنَّه سُنِّيٌّ وصارَ الآنَ شيعيَّاً, كما فعلوه بالتِّيجانيِّ, ولذلك قالَ أعرفُ النَّاسِ بهم؛ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية: "الشِّيعةُ أكذبُ الطَّوائف".

[1] مِن أقوالِهِم الفقهيَّة المضحكة في مُخالفةِ السُّنَّة: (١) مَن توضَّأ غاسلاً يديه مِنَ المرفقين إلى الأصابعِ؛ بطل وضوؤه. (٢) مَن وضعَ اليمينَ على اليسارِ في الصَّلاةِ؛ فسدَت صلاتُه. (٣) مَن قالَ في صلاتِهِ: آمين؛ فسدت صلاتُه.

[2] مِن قواعدِهِم الفقهيَّة المضحكة في مخالفة الجماعة: إذا نسيْتَ مذهبَ التَّشيُّعِ؛ فلتعمَلْ بخلافِ مَا تعملُ العامَّة. (أهل السُّنَّةِ والجماعة), فهو مذهب التَّشيُّع!؟.

[3] قال أحدُ المستشرقين: "لولا الصَّفويُّونَ [الرَّوافض] في إيران؛ لَكُنَّا اليومَ في بلجيكا وفرنسا نقرأ القرآنَ كالجزائريِّين", وهذا لأنَّ الصَّفويِّين شغلوا الدَّولةَ العثمانيَّةَ عن استمرارِها في فتحِ بلدان أوروبَّا. انظر الجواهر والدُّرر لمحمَّد خير رمضان يوسف: ٤٦٦.

[4] رواه النَّسائيُّ: لَمَّا دفع النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم من حجَّة الوداع ونزل غدير خم؛ أمرَ بدوحات فقممن ثمَّ قالَ:..... مَن كنتُ وليَّهُ؛ فهذا وليُّهُ, اللَّهُمَّ والِ مَن والاهُ وعادِ مَن عاداه. والجواب: إنَّ المرادَ بالوليِّ؛ هو المحبُّ الودود, بقرينةِ: عادِ مَن عاداه.

[5] هو ما رواه البخاريُّ عن عائشة, أنَّ فاطمةَ – عليها السَّلام – بنت النَّبيِّ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – أرسلَت إلى أبي بكرٍ تسألُهُ ميراثَها مِن رسولِ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – ممَّا أفاءَ اللهُ عليه بالمدينة وفَدَك, وما بقي مِن خمس خيبر, فقالَ أبو بكر: إنَّ رسولَ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم – قال: «لا نورث, مَا تركنا صدقة, إنَّما يأكل آل محمَّد – صلَّى الله عليه وسلَّم – في هذا المال», وإنِّي واللهِ لا أُغيِّرُ شيئاً مِن صدقةِ رسولِ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – عن حالها الَّتي كان عليها في عهدِ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وَلَأعملنَّ فيها بما عمل بِهِ رسولُ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – فأبى أبو بكرٍ أنْ يدفعَ إلى فاطمةَ منها شيئاً, ((فوجدَت فاطمةُ على أبي بكرٍ في ذلك؛ فهجرتْهُ, فلمْ تُكلِّمْهُ حتَّى تُوفِّيَت, وعاشَت بعدَ النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – ستَّة أشهُر, فلمَّا تُوفِّيَت؛ دفنَها زوجُها عليٌّ ليلاً, ولم يؤذن بها أبا بكر وصلَّى عليها, وكان لعليٍّ من النَّاس وجه حياة فاطمة, فلمَّا تُوفِّيَت استنكر عليٌّ وجوه النَّاس, فالتمسَ مُصالحةَ أبي بكرٍ ومُبايعته, ولم يكن يبايع تلك الأشهُر)), فارسل إلى أبي بكرٍ أن ائتِنَا, وَلَا يأتِنَا أحدٌ معك, كراهيةً لمحضرِ عمر, فقالَ عمر: لا واللهِ لا تدخل عليهم وحدَك, فقال أبو بكر: وَمَا عسيتهم أن يفعلوا بي؟ واللهِ لآتينَّهُم, فدخلَ عليهم أبو بكر, فتشهَّدَ عليٌّ فقالَ: إنَّا قد عرفنا فضلَك, وَمَا أعطاكَ الله, ولم ننفس عليك خيراً ساقه اللهُ إليك, ولكنَّك استبددت علينا بالأمر, وكُنَّا نرى لقرابتنا مِن رسولِ الله –صلَّى الله عليه وسلَّم– نصيباً, حتَّى فاضَتْ عينَا أبي بكرٍ, فلمَّا تكلَّمَ أبو بكرٍ؛ قال: والَّذي نفسي بيدِهِ؛ لَقَرابة رسول الله –صلَّى الله عليه وسلَّم– أحبُّ إليَّ أن أصلَ مِن قرابتي, وأمَّا الَّذي شجرَ بيني وبينَكم من هذه الأموال؛ فلم آلُ فيها عن الخير, ولم أتركْ أمراً رأيت رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم– يصنعه فيها إلَّا صنعتُه. فقالَ عليٌّ لأبي بكر: موعدُكَ العشيَّة للبيعة, فلمَّا صلَّى أبو بكر الظُّهر؛ رقى على المنبر, فتشهَّدَ وذكرَ شأن عليٍّ, وتخلُّفه عن البيعة, وعذره بالَّذي اعتذر إليه, ثمَّ استغفرَ, وتشهَّدَ عليٌّ, فعظم حقُّ أبي بكر, وحدَّثَ أنَّه لم يحملْهُ على الَّذى صنعَ نفاسةً على أبي بكر, وَلَا إنكاراً لِلَّذي فضَّلَه اللهُ به, ولكنَّا نرى لنا في هذا الأمرِ نصيباً, فاستبدَّ علينا, فوجدنا فى أنفسنا, فَسُرَّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت. وكان المسلمون إلى عليٍّ قريباً, حين راجع الأمر المعروف .اهـ. والجواب عنها: أنَّ بعضَ الجملات ((ما بين المعكوفين)) مُدرجة مِن قولِ ابنِ الشِّهاب الزُّهريِّ الرَّاوي, وليس مِن قول سيِّدتنا عائشة, قد بحثها سيِّدي العثمانيُّ في تكملة فتح الملهم, ولو سلم؛ فإنَّ الحقَّ كانَ مع أبي بكر؛ لأنَّ عليَّاً رضي الله عنه عمل حين ولي الخلافة بما عمل عُمَران, فلو كان فدك ميراثاً؛ لقسمَهُ عليٌّ بين أولادِهِ وأولادِ العبَّاس, لكنَّه ما فعل باتِّفاقِ أهلِ السُّنَّةِ وأهلِ التَّشيُّع.

[6] رواه البخاريُّ عن ابن عبَّاس –رضي اللهُ عنهما– أنَّه قالَ: يوم الخميس, وما يوم الخميس, ثمَّ بكى حتَّى خضب دمعه الحصباء, فقالَ: اشتدَّ برسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وجعُه يومَ الخميس, فقال: « ائتوني بكتابٍ اكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعدَه أبداً», فتنازعوا ولا ينبغي عندَ نبيٍّ تنازع, فقالوا: هجر رسول الله –صلَّى الله عليه وسلَّم–, قال: «دعوني, فالَّذي أنا فيه خيرٌ ممَّا تدعوني إليه», وأوصى عندَ موتِهِ بثلاث: «أخرجُوا المشركينَ مِن جزيرةِ العرب, وأجيزوا الوفدَ بنحو مَا كنتُ أُجيزهم», ونسيْتُ الثَّالثة. اهـ. يزعم

وقتل عمَّار[1], والثَّقلين[2] والعباء[3], ومَا وقعَ مِنَ المشاجراتِ بينَ الأخيار, واستخلافِ الصِّدِّيقِ الأكبر.

وهم فِرَقٌ شتَّى, فَمِنهُم: الإماميَّة, والإسماعيليَّة, والنُّصيريَّة, والحلوليَّة, والزَّيديَّة: وهُم أقربُهُم إلى السُّنَّة.

حكمهم : من كان منهم منكر القواطع المعلومة من الدين بالضرورة، فكافركمن يعتقد ألوهية علي، أو أن جبريل غلط في الوحي،[4] اوتحريف القرآن أو يقذف السيدة [5]الصديقة [6] قيل : وإذا كان يسب الشيخين

أهلُ التَّشيُّع في هذا الحديث أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أرادَ كتابةَ الخلافةِ لعليٍّ ومنعَهُ عمر ورفعَ صوتَهُ فوقَ صوتِ النَّبيِّ, بل قالَ: "هجر". والجوابُ عنها: أنَّ الكتابَ كان في الوصايا العاديَّةِ دونَ المهمَّات, وكان رأيه عليه السَّلام على الكتابة ثم رجع عن اجتهاده ووافق عمر –كما وافقه فيكثير من مواقع الحياة– والا فقد عاش رسول الله البيوم الاثنين الآتي فلوكان رايه علي الكتابة لكتبه ولما منعه عنها ابو عمر ولا جده ثم ما هو الدليل علي انه كان يكت الخلافة باسم عمر فلو كتبها لكتبها باسم ابي بكر اما رفع الصوت فالجواب أنه من أين يثبت أن عمر أول من رفع الصوت؟ وعلى تقديره فرفع صوته إنما كان على صوت غيره من الحاضرين لا على صوت النبي – صلى الله عليه وسلم – المنهي عنه في الآية، والأول جائز والآية تدل عليه حيث قال {كجهر بعضكم لبعض}، واما طعنهم بقول "هجر" فالجواب عنه أنه من أين يثبت أن قائل هذا القول عمر؟ مع أنه قد وقع في أكثر الروايات «قالوا» بصيغة الجمع «استفهموه» على طريق الإنكار، فإن النبي لا يتكلم بالهذيان البتة وكانوا يعلمون أنه – صلى الله عليه وسلم – ما خط قط بل كان يمتنع صدور هذه الصنعة منه – صلى الله عليه وسلم – لقوله تعالى {وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخط بيمينك} ولذا قالوا فاسئلوه. وتحقيق ذلك أن الهجر في اللغة هو اختلاط الكلام بوجه غير مفهم، وهو على قسمين: قسم لا نزاع لأحد في عروضه للأنبياء عليهم السلام وهو عدم تبيين الكلام لبحة الصوت وغلبة اليبس بالحرارة على اللسان والقسم الآخر جريان الكلام غير المنتظم أو المخالف للمقصود على اللسان وهذا القسم جوزه بعضهم قياسا على النوم، ومنعه آخرون، فلعل القائل بذلك القول أراد القسم الأول؛ يعني أن هذا الكلام خلاف عادته – صلى الله عليه وسلم – فلعلنا لم نفهم كلامه بسبب وجود الضعف في ناطقته، فلا إشكال. (مختصر التحفة الاثني عشرية)

[1] رواه البخاريُّ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ: كُنَّا نحملُ لَبنةً لَبنة، وعمَّار لَبنَتَيْنِ لَبنَتَيْنِ، فرآهُ النَّبيُّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– فينفض التُّراب عنه ويقول: « ويحَ عمَّار, تقتلُهُ الفئةُ الباغية، يدعوهم إلى الجنَّة، ويدعونه إلى النَّار». قال: يقول عمَّار: أعوذُ باللهِ مِنَ الفتن. قال بعضُ أهلِ العِلم: هذا دليلٌ على أنَّ معاوية وأصحابَه بُغاة، وأنَّ قتالَ عليٍّ لهم قتالُ أهلِ العدلِ لأهلِ البغي، لكنَّهم بُغاةٌ مُتأوِّلونَ لا يكفرون ولا يفسقون. (منهاج السُّنَّة). ويُقال إنَّ القاتلَ كان مِن بغاةٍ ستروا في جيش عليٍّ، ولَمَّا أحسُّوا بالصُّلح بينَ الطَّائفتين؛ قتلُوا عمَّاراً لتسعيرِ الحرب, وقد مرَّ البحث فيه في دفعِ شبهات عن سيِّدنا معاوية.

[2] رواه التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ عن جابر بن عبد الله قالَ: رأيْتُ رسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في حُجَّتِهِ يومَ عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب, فسمعتُهُ يقول: يا أيُّها النَّاس, إنِّي قد تركتُ فيكُم ما إنْ أخذتُم بِهِ؛ لن تضلُّوا: كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي. والجواب: أنَّ المرادَ بعترتِهِ هنا: العلماء العاملون؛ إذ هم الَّذين لا يفارقون القرآنَ, أمَّا نحو جاهل وعالم مخلط؛ فأجنبيٌّ مِن هذا المقام, وإنَّما ينظر للأصلِ والعنصرِ عند التَّحلِّي بالفضائلِ والتَّخلِّي عن الرَّذائل, فإذا كان العِلْمُ النَّافع في غير عنصرِهم؛ لزمنَا اتِّباعه كائناً ما كان. (فيض القدير شرح الجامع الصَّغير).

[3] رواه التِّرمذيُّ بسندٍ صحيحٍ عن عمر بن أبي سلمة؛ ربيبِ النَّبيِّ صلَّى الله عيله وسلَّم قالَ: نزلَتْ هذه الآيةُ على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ: {إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا} في بيتِ أُمِّ سلمة, فدعا النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ فاطمةَ وحسناً وحُسيناً, فجلَّلَهُم بكساءٍ, وعليٌّ خلفَ ظهرِهِ, فجلَّلَه بكساءٍ ثمَّ قالَ: اللَّهُمَّ هؤلاءِ أهلُ بيتي, فأذهِبْ عنهُم الرِّجسَ وطهِّرْهُم تطهيرا, قالت أُمُّ سلمة: وأنا معهم يا نبيَّ الله؟ قالَ: أنتِ على مكانِكِ وأنتِ إليَّ خير. اهـ والجواب: أنَّ هذا الدُّعاء كان لِيُدخلَهُم بدعائِهِ في أهلِ بيتِهِ يدلُّ عليه ما زادَ الطَّبرانيُّ بسندٍ حسنٍ أنَّ أُمَّ سلمة قالت: قلتُ: يا رسولَ اللهِ أدخلني معهم، قال: «إنَّك مِن أهلي»؛ لأنَّهم لو كانوا داخلين في الإهلِ؛ لَمَا احتاجَ إلى الدُّعاءِ لإدخالِهم فيه.

[4] أي: بقولهم إنَّ جبريلَ –عليه السَّلام– غلطَ في الوحيِ إلى محمَّد –صلَّى الله عليه وسلَّم– دونَ عليِّ بن أبي طالب رضي اللهُ عنه.

[5] ولو قذفَ سائرَ نسوةِ النَّبيِّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– لا يكفر, ويستحقُّ اللَّعنة.

[6] وهؤلاءِ القومُ خارجون عن مِلَّةِ الإسلام, وأحكامُهم أحكامُ المرتدِّيْنَ, كذا في الظَّهيريَّة.

ويلعنهما او أنكر إمامة أبي بكر الصديق والظاهر انه مبتدع[١]و لابد من الاحتياط في تكفيرالفرقة بتمامها فلعل فيهم الجاهل منها اوالمنكرلها او المؤل.[٢]

الفرقة القرآنيَّة

فرقةٌ أنكرَتْ حجِّيَّةَ الحديث، وادَّعَتِ العملَ بالقرآنِ فحسب, وقالَتْ[٣]: «إنَّ الحديثَ لمْ يبقَ مَحفوظاً؛ لَا لَفظاً وَلَا معنى؛ لأنَّه لمْ يُقيَّدْ بالكتابة[٤]، ولا يُمكنُ للذَّاكرةِ عادةً أن تضبطَ الألفاظَ ضبطاً تامًّاً. ولأنَّهم لَمَّا سمِعُوا شيئاً؛ فهموه حسب أفهامِهم؛ موافقةً لِمرادِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أو غير مُوافقة، والألفاظ غير مَحفوظة، فينقلُ الواحدُ إلى الثَّاني مَا فهمَ هو بنفسِهِ، فلا نستطيعُ أن نقطعَ بكونِ مُرادِهِ مَحفوظاً». ومصدرُ هذه المفسدةِ أنَّهم لم يُمعنوا النَّظرَ في أحوالِ المحدِّثين، وقاسوهُم على أنفسِهم[٥], أمَّا قوَّةُ حِفظِهم؛ فثابتةٌ بوقائع كثيرة متواترة معني[٦] ولا يُخالفُ الفطرةَ[٧], فإنَّ الذَّاكرةَ القويَّةَ لا تستغرب, وإنْ سلم؛ فَمعجزة.

---

[١] وعلى قولِ بعضِهِم: هو مُبتدِعٌ وليس بكافر, والصَّحيح أنَّه كافر، وكذلك مَن أنكرَ خلافةَ عمر –رضي الله عنه– في أصحِّ الأقوال, كذا في الظَّهيريَّة. اهـ. والصَّحيح أنَّه ليس بكافرٍ اهـ. (التَّعليقات). أقولُ: وهو الحقُّ في كِلْتا المسألتَيْنِ؛ لأنَّهما لمْ تثبتَا بنصٍّ صريح.

[٢] إنعامُ الباري.

[٣] نشأت هذه الطَّائفة الزَّائغة في القرن العشرين مِن الميلاد – وقد يوجد يكون إنكار الحديث قد نشأ منذ زمانٍ بعيد – بعد ما استعمرَ الإنكليز والكُفَّارُ بلادَ المسلمين, وتسلَّطُوا عليهم سياسيَّاً واقتصاديَّاً وعلميَّاً، ونشأ في المسلمين رجالٌ أرادوا أن يُطبِّقوا الإسلام على كثيرٍ مِن نظريَّاتهم الفاسدة؛ سواءٌ كان عن طريق التَّحريف للكتاب والسُّنَّةِ، أمثال: سيِّد أحمد خان في الهند، وطه حسين بمصر، وضياءگوك الب في تركيا. فحرَّفَ هؤلاء المتجدِّدون الأحاديثَ؛ حتَّى تبدو موافقةً لِنظريَّاتِ الأجانبِ الإنكليز والملحدين، فكانَ أوَّل مَن رفع لواءَ هذه النَّظريَّة بالهند وقام بها: السَّيِّد أحمد خان وصديقه المولويُّ چراغ عليّ، وهؤلاء لم ينكروا الأحاديث إنكاراً صريحاً، بل كانوا ينكرونَ كلَّ حديثٍ يُخالف هواهم، وإن كان ثابتاً بسندٍ قويٍّ، وربَّما كانُوا يقولون: ينبغي أن لا يكون الحديثُ حجَّةً في هذا العصر ، ... وغير ذلك. ثمَّ سارت هذه النَّظريَّة تحت قيادة عبدِ الله الفكرالويِّ، وهذا هو قائد طائفة سمَّاها: «طائفة قرآنيَّة», وأنكر الأحاديث صريحاً، ثمَّ قامَ بالأمر أسلم الجيراج بوري، وتقدَّم يسيراً، حتَّى تولَّى كبره غلام أحمد برويز، وتقدَّمت هذه الطَّائفة تحت قيادتِهِ تقدُّماً سريعاً. وقد ردَّ عليهم علماءُ الأُمَّةِ، وكتبوا بصددِ الرَّدِّ عليهم كتباً كثيرةً.

انظرْ مُقدِّمة «درس ترمذي» (أمالي شيخنا المحقِّق الشَّيخ محمَّد تقيِّ العثمانيِّ . حفظه الله . على سنن التِّرمذيِّ) و«كتابت حديث» لشيخنا العلَّامة المفتي محمَّد رفيع العثمانيِّ حفظه الله, و«تدوين حديث» للعلَّامة الفذِّ الشَّيخ مناظر أحسن الكيلانيِّ رحمه الله.

[٤] والحكمة من عدمِ الكتابةِ في بداية الأمر: مخافةُ اختلاطِ القرآنِ بالسُّنَّة، فلمَّا جُمِعَ القرآن، وضُبِطَ ضبطاً تامَّاً ولم يبقَ هذا الخوف, وظهرت أهواءُ طوائف زائغة؛ جُمِعَت الأحاديث بكلِّ حزمٍ واحتياط.

[٥] في ضعفِ الحفظِ وقلَّةِ العناية بالحديثِ وعدم التَّورُّع والحيطة.

[٦] فَمِنَ المعروفِ أنَّ سيِّدنا ابنَ عبَّاس رضي الله عنهما حفظَ قصيدةً طويلةً تضمَّنَت مائة بيت من الشِّعر بعدما سمِعَها مرَّةً واحدةً فقط.

وقد سمع الإمامُ البخاريُّ رحمه الله مائة حديثٍ مُنقلبٍ إسناداً ومتناً مِنَ العلماءِ الَّذين عرضوها عليه امتحاناً له؛ فخطَّأ الإمامُ البخاريُّ جميعها، ثمَّ سردَ تلك الأحاديث بعدَ تصحيحها.

وطأطأ الإمامُ التِّرمذيُّ رأسَهُ في السَّفرِ بعدما ذهبَت عيناه، وأخبرَ أنَّ هناكَ شجرةً في الطَّريق، ولم تكن موجودةً حينئذ، ثمَّ ثبتَ بعد التَّحقيق أنَّ خبرَهُ كان صحيحاً.

واختبر كثير من المحدِّثين شيوخهم، فالتمسوا منهم أن يعيدُوا عليهِم الأحاديثَ الَّتي حدَّثوها إيَّاهم قبلَ زمان؛ فأعادُوها عليهِم دونَ أن يقعَ منهم فيها زيادةٌ أو نقصان, ثمَّ إنَّ ما فعلَه المحدِّثون من طرحِ ما رواهُ الضُّعفاءُ وإخراجه عن الأحاديثِ الصَّحيحة؛ يكفي حجَّةً (على كونِ هذه الأحاديث محفوظة).

[٧] لأنَّ أهلَ التَّنويمِ المغناطيسيِّ ربَّما يتصرَّفون في متخيِّلةِ مَعمولهم حتَّى تنكشفَ له أشياءُ غير معلومة، أو تبعد عن ذاكرتِهِ أشياء كان يعلمها. وليس مُرادُنَا أن تَصرُّفَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم مِن هذا القبيل، وإنَّما المقصود أنَّ وقوعَ مثلِ هذه الأشياء غيرُ مُخالفٍ للفطرة.

ثمَّ إنَّهم كانُوا يرغبونَ في أن يُبلِّغُوا الأحاديثَ كما سمعوها[1], وكانُوا يخافونَ مِنَ التَّغيير فيها[2], وكانُوا يروون بكلماتِ التَّرديد[3], فعدمُ تقييدِ الحديثِ كتابةً؛ لم يَكُنْ مُضرَّاً، بل كانَ مُفيداً ومُعيناً على حفظِهم[4], واللهُ تعالى اختارَهُم لهذهِ الخدمة[5].

وإذا أمعنَّا النَّظرَ في الأسانيدِ والمتونِ وكتبِ أسماءِ الرِّجال؛ حصلَتِ الطَّمأنينة على أنَّ الأحاديثَ قد حُفِظَت وَدُوِّنَتْ دونَ أن يقعَ فيها تغييرٌ أو تبديل, وهذا في أخبارِ الآحاد، إذ المتواترةُ لَا مساغَ فيها للشُّبهات[6].

ثمَّ إنَّ الحديثَ الواحدَ ربَّما رواهُ جمعٌ؛ بعضُهم باللَّفظ، وآخرونَ بالمعنى، وتوافقهم في المعنى يدلُّ على أنَّ مَن رواه بالمعنى؛ فإنَّه قد فهمَ الحديث[7].

وَلَئِنْ لم تحفظْ في بعضِ الأحوالِ النَّادرة؛ فإنَّ المقرَّبين مِن أصحابِ المتكلِّم يفهمونَ معاني كلامِهِ بقرائنِ المقامِ والمقالِ مَا لا يفهمُها غيرُهم, فَفَهْمُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم مِنَ القرآنِ والسُّنَّةِ: أوثقُ وأحكمُ بكثيرٍ مِن فهمِ غيرِهِم[8].

ثمَّ إنْ بقيَت شبهة: فإنَّها لا تؤثِّر إلَّا في قطعيَّةِ بعضِ الأحاديثِ، فغايتُها أنَّ مثلَ هذه الأحاديثِ لا تثبتُ بها الأحكامُ القطعيَّة، ولكنَّها لا تقلُّ عن أن تثبتَ بها الأحكامُ الظَّنِّيَّة، والأحكامُ الظَّنِّيَّة جزءٌ مِن أجزاء الدِّين الَّتي يجبُ العملُ بها.

الإسلامُ وَحقوقُ المرأة

النِّساءُ شقائقُ الرِّجالِ في الإسلام, وهي إمَّا أُمٌّ أو أختٌ أو بنتٌ أو زوجة, ولكلٍّ واحدةٍ منهنَّ حقُّها, وأمَّا مَا يردُ مِن الشُّبهاتِ مِن جانبِ المستغربين والمستشرقين على الإسلامِ؛ فَلَهُ أجوبةٌ كثيرةٌ, أذكرُ بعضاً منها

[1] لَمَّا دعا لهم النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بقولِهِ: نضَّرَ اللهُ عبداً سمِعَ مقالتي، فحفِظَها وَوعاها وأدَّاها كما سمِعَهَا, فرغبةً في حيازة هذا الدُّعاءِ النَّبويِّ كانوا يبذلون أقصَى جهدهم بقدرِ الإمكان في أن يُبلِّغُوا الأحاديثَ كما هي.

[2] لَمَّا سمِعُوا النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يقولُ: «مَن كذبَ عليَّ مَا لم أقلْهُ؛ فَلْيتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّار», حتَّى إنَّ بعضَ الصَّحابةِ قد استولى عليهِم هذا الخوفُ إلى حدِّ أنَّهم احترزوا مِن رواية حديثِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم رأساً.

[3] في الأحاديثِ الطَّويلةِ بقولهم: «نحوه »، «أو غير ذلك»، وهذا دليلٌ واضحٌ على شدَّةِ عنايتهم بحفظِ الألفاظ والاحتياط في هذا الباب.

[4] إذ الكتَّابُ يثقونَ بكتاباتِهِم، فتقلُّ رياضةُ ذاكرتِهِم، ومعلومٌ أنَّ المواهبَ الفطريَّةَ إنَّما تتقوَّى بالرِّياضةِ والتَّمرُّن، وقد رأينا رجالاً أُميِّينَ يحسبونَ حساباتٍ طويلة شفاهاً، بخلاف مَن يقرأ ويكتب؛ فإنَّه ربَّما لا يستطيعُ أن يحفظَ شيئاً إلَّا بالكتابة، وهذا أحدُ أسبابِ الضَّعفِ الحادثِ في قوَّةِ الحفظِ اليوم.

[5] وأمَّا الآن؛ فقد استغنينَا عن ذلك المستوى مِن قوَّةِ الذَّاكرةِ في تدوينِ الأحاديثِ والأحكامِ النَّاتجةِ منها. ومن الطَّبيعيِّ أنَّ اللهَ تعالى يخلقُ القوى والآلاتِ حسبَ احتياجِ النَّاس إليها، كما نرى في الاختراعاتِ الحديثة، فإنَّه لَمَّا اشتدَّت الحاجة إليها: خلقَ اللهُ تعالى أذهاناً صالحةً لإنشائها واختراعها.

[6] تتعلَّق بالرِّواية؛ لأنَّها لا يشترط فيها صدقُ الرَّاوي وَلَا ضبطه وَلَا عدالته.

[7] والواقع أنَّ مَن كانَ في قلبِهِ خشية واحتياط؛ فإنَّه يحتاط ويخاف في فهمِ المعنى أيضاً، ولا يطمئنُّ بفهمِهِ إلَّا حينَ ينشرح بذلك صدره.

[8] إذاً كيفَ يُلتفتُ إلى قولِ غيرهم ممَّن يردُّ الأحاديثَ الصَّحيحة زعماً منه بأنَّها مُعارضة للدِّراية الَّتي توصَّلَ إليها بفهمِهِ للقرآن، أو بعقلِهِ المجَرَّد؟.

سرد الاعتراضات:

(١) للأُنثى نصفُ حقِّ الذَّكَرِ في الميراث. (٢) ديةُ المرأةِ نصفُ ديةِ الرَّجل. (٣) لا حقَّ لها في الطَّلاق. (٤) الإسلامُ لا يسمحُ لها في أن تكونَ رئيسةَ الحكومة. (٥) هنَّ ناقصاتُ عقلٍ وَدِينٍ عندَ المسلمين. (٦) لِمَ لا يجوزُ لها أن تتزوَّجَ بأكثر مِن واحد؟.

(٧) في الجنَّة لها زوجٌ واحد مع أنَّ الرَّجل له زوجات كثيرات. (٨) الحجابُ نوعُ اسارة للمرئة من إثارة المرأة للرَّجل. (٩) ليس لها حقُّ العملِ والحرِّيَّة في الخروج في الإسلام. (١٠) الرِّجال قَوَّامونَ على النِّساء في الإسلام, فالإسلامُ دينُ سيادةِ الرَّجل.

والجوابُ الإجماليُّ: أنَّ العبدَ مأمورٌ لإطاعةِ أوامرِ الله, وما أمرَهُ بِهِ وعيَّنه له؛ خيرٌ له, وأنَّ الإسلامَ هو التَّسليمُ لأوامرِ اللهِ, وأنَّ أوَّلَ مُعترضٍ على أمرِ الله هو إبليس عليه اللَّعنة.

والجوابُ التَّفصيليُّ: أنَّ الأحكامَ تدورُ عن حكمة على الاستعدادات, واستعدادُ المرأة يقتضي زوجاً واحداً, وإنَّما نصفُ حقِّها لوجوبِ النَّفقة على الرَّجل.

التَّكفيريَّة

قومٌ إفراطيُّونَ يُكفِّرونَ مَن خالفَهُم بأدنى شُبهة؛ لا سيَّما الأمراء ورجال السِّياسة ومشايخ التَّصوُّف, وله سببان: الجهلُ بمرادِ كلامِ اللهِ على فهمِ السَّلَفِ, والتَّشدُّد في الحُكْم[١].

[١] أوَّل مَن فتحَ بابَ الفتنةِ على هذه الأمَّة قومٌ كانُوا يعدُّونَ أنفسهُم عُبَّاداً وقُرَّاء وزهاداً وعُقلاء, فاعترضوا على ذي النُّورينِ اعتراضاتٍ بِلَا دليل؛ حتَّى انجرَّت مُشاجراتُهُم إلى قَتْلِهِ رضي الله عنه حين قراءةِ القرآن, ثمَّ اعترضُوا على أسدِ اللهِ الغالبِ في تحكيمِهِ الحكمَيْنِ للمصالحةِ بينَهُ وبينَ الأمير معاوية, وحكمُوا؛ برغمِ قلَّةِ علمِهم؛ بكفرهما رضي الله عنهما, وانجرَّت مُشاجراتهم إلى أن قتلُوا جمعاً كثيراً, وقُتِلوا هم بيدِ خيرِ النَّاس في زمنِهِ (الكرَّار), وبعضُ مَن نجى منهم (ابن ملجم المرادي) استطاعَ أن يقتلَ الكرَّارَ حينَ قيامِهِ لصلاةِ الفجر, ثمَّ لمْ يزلْ فكرُهُم موجوداً في أولادِهِم الرُّوحيِّينَ, إلى أن خرجَت طائفةٌ تكفيريَّةٌ منهم من نجد برئاسةِ محمَّد بن عبد الوهاب على الخلافةِ العثمانيَّةِ العليَّةِ, فقتلُوا المسلمينَ في الحَرَم وغيره, وكانت تلك الحركةُ مِن أعظمِ أسبابِ انهدامِ الخلافةِ الإسلاميَّة, وخرجُوا على مُجاهدي الجزائرِ حينما قربَ الفتحُ, فكفَّروهُم, ومنهم مَن خرجَ بالشَّامِ والعراقِ وافغانستان باسمِ الخلافة, وأكثروا في قتل المسلمين, وأثاروا فتنةَ الرَّافضةِ والرُّوس والعرب والعجم على المجاهدين, وكانُوا أعظمَ سببٍ لاتِّفاقِ دولِ الكفرِ والبدعةِ على أهلِ السُّنَّةِ وانهزامِ السُّنَّةِ, هداهم اللهُ إن كانُوا أهلاً لها.

قصَّةٌ وعِبرة: روى البخاريُّ عن جابر بن سمرة؛ قال: شكا أهلُ الكوفةِ سعداً إلى عمر – رضي اللهُ عنه – فعزلَهُ, واستعملَ عليهِم عمَّاراً، فشكُوا حتَّى ذكروا أنَّه لا يُحسن يُصلِّي، فأرسل إليه؛ فقال: يا أبا إسحاق, إنَّ هؤلاءِ يزعمون أنَّك لا تحسن تصلِّي, قال أبو إسحاق: أمَّا أنا؛ واللهِ فإنِّي كنتُ أُصلِّي بهم صلاةَ رسولِ اللهِ – صلَّى الله عليه وسلَّم – مَا أخرمُ عنها، أُصلِّي صلاةَ العشاءِ فأركدُ؟؟ في الأُولَيَيْنِ وأخفُّ في الأُخريَيْنِ, قالَ: ذاكَ الظَّنُّ بكَ يا أبا إسحاق, فأرسلَ معهُ رجلاً أو رجالاً إلى الكوفة، فسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدع مسجداً إلَّا سأل عنه، ويُثنون مَعروفاً، حتَّى دخلَ مسجداً لبني عبس، فقامَ رجلٌ منهُم يُقال له أسامة بن قتادة يُكنَّى أبا سعدة, قال: أمَّا إذ نشدتَنَا؛ فإنَّ سعداً كانَ لا يسيرُ بالسَّريَّةِ، وَلَا يقسمُ بالسَّويَّةِ، وَلَا يعدلُ في القضيَّة, قالَ سعد: أَمَا واللهِ لأدعوَنَّ بثلاث: اللَّهُمَّ إنْ كانَ عبدُكَ هذا كاذباً؛ قامَ رياءً وسمعةً؛ فأطِلْ عمرَه، وأَطِلْ فقرَه، وعرِّضْه بالفتن، وكان بعد إذا سُئِلَ يقول: شيخٌ كبيرٌ مَفتون، أصابتنى دعوةُ سعد. قالَ عبدُ الملك: فأنا رأيتُهُ بعدُ قد سقطَ حاجباهُ على عينيهِ مِنَ الكبر، وإنَّه لَيتعرضُ للجواري في الطُّرُقِ يغمزهُنَّ.

فهذه خاتمةُ مَن اعترضَ على أميرٍ مِن أمراءِ الجهادِ بغيرِ حقٍّ في الدُّنيا, واللهُ أعلمُ بحالِهِ في العقبي.

يقولونَ بظاهرِ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}؛ معَ أنَّ المرادَ منه: الكفرُ الأصغرُ باتِّفاقِ الأُمَّة[1].

---

[1] فقد رُوِيَ عن ابنِ عبَّاس تفسيرُ الآيةِ بالكفرِ الأصغرِ دونَ الأكبر, وهذا الأثرُ وإنْ كانَ ضعيفاً سنداً؛ فهنا قرائنُ تدلُّ على صحَّتِهِ وصحَّةِ إرادةِ هذا المعنى, منها ذهابُ تلاميذِ ابنِ عبَّاس كطاووس إلى هذا القولِ على مَا رواهُ ابن جريرٍ بسندٍ صحيح, ومنها: أنَّ الأثر تلقَّته علماء الأُمَّة, ومنها: وجود نصوص أُخرى تدلُّ على أنَّ الكفرَ قد يُطلقُ وَلَا يُرادُ بِهِ الكُفر المخرجُ عن المِلَّةِ كما في قولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم:"اثنتانِ في النَّاس هما بهم كُفر: الطَّعن في النَّسب، والنِّياحة على الميِّت", وهذه لا تخرج عن الملَّة بلا إشكال، لكنَّ قلَّةَ البضاعةِ من العِلم، وقلَّةَ فهمِ القواعدِ الشَّرعيَّةِ العامَّةِ؛ هي الَّتي توجب هذا الضَّلال، ثمَّ شيءٌ آخَر نضيفُهُ إلى ذلك, وهو سوءُ الإرادةِ الَّتي تستلزمُ سوءَ الفهم؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كانَ يريدُ شيئاً؛ لزم مِن ذلك أن ينتقلَ فهمُهُ إلى مَا يُريدُهُ ثمَّ يُحرِّف النُّصوص على ذلك، وكان مِن القواعدِ المعروفةِ عندَ العلماءِ أنَّهم يقولون: اِستدلَّ ثمَّ اعتقِدْ، وَلَا تعتقدْ ثمَّ تستدلَّ؛ فتضلَّ، فالمهمُّ أنَّ الأسبابَ ثلاثة: الأولى: قلَّة البضاعة مِن العلمِ الشَّرعيِّ. الثَّانية: قلَّة الفقهِ في القواعدِ الشَّرعيَّةِ العامَّة. الثَّالثة: سوءُ الفهمِ المبنيِّ على سوءِ الإرادة ا.هـ "فتنة التَّكفير",
ومن القرائن: أنَّ الأخذَ بعمومِ الآيةِ يلزم منه تكفيرُ المسلمين في أيِّ حادثةٍ لم يعدلوا فيها بين اثنين؛ حتَّى الأب مع أبنائِهِ, بل والرَّجل في نفسِهِ إذا عصى ربَّه؛ لأنَّه لَمَّا عصى ربَّه لم يحكمْ بما أنزلَ اللهُ في نفسِهِ, لأنَّ (مَنْ) وَ(مَا) عامَّة, ومَن لم يعدلْ بين بنيَه داخلٌ في عموم (مَن), ومسألته الَّتي لم يعدل فيها داخلةٌ في عمومِ (ما). فالنُّصوص الدَّالَّة على عدمِ كفرِ مثلِ هذا وكلِّ عاصٍ تكونُ صارفةً للآيةِ من الأكبرِ إلى الأصغر, لأجل هذا؛ أجمعَ العلماءُ على عدمِ الأخذِ بعمومِ هذه الآية، إذ الخوارج هم المتمسِّكونَ بعمومِهَا في تكفيرِ أهلِ المعاصي والذُّنوبِ, ولم يلتفتُوا إلى الصَّوارفِ مِنَ الأدلَّةِ الأُخرى.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: وقد ضلَّت جماعة مِن أهلِ البدعِ مِنَ الخوارجِ والمعتزلةِ في هذا الباب, فاحتجُّوا بآياتٍ مِن كتابِ الله ليسَتْ على ظاهرها, مثل قولِهِ تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} . اهـ. وقالَ: أجمعَ العلماءُ على أنَّ الجورَ في الحكمِ مِنَ الكبائرِ لِمَن تعمَّد ذلك عالماً به. ا.هـ (التَّمهيد). أمَّا ظاهرُ الآيةِ؛ فلم يقل بِهِ أحدٌ مِن أئمَّةِ الفقه المشهورين. بل لم يقلْ بِهِ أحدٌ قَطُّ. ا هـ .(تفسير المنار). وقال الجصَّاص: "وقد تأوَّلَتِ الخوارجُ هذه الآيةَ على تكفيرِ مَن تركَ الحكمَ بما أنزل الله مِن غيرِ جحود. ا هـ .(أحكام القرآن). واحتجَّتِ الخوارج بهذه الآيةِ على أنَّ كلَّ مَن عصى اللهَ تعالى؛ فهو كافرٌ, وقالوا: هي نصٌّ في كلِّ مَن حكمَ بغيرِ ما أنزلَ الله فهو كافر ا.هـ (البحر المحيط) (مأخوذ من البرهان المنير في دحضِ شبهاتِ أهلِ التَّكفيرِ والتَّفجيرِ لعبد العزيزِ بن ريِّس الرَّيِّس).
ومِن أقوى القرائنِ على أنَّ المرادَ مِنَ الآيةِ الكفر الأصغر: قولُهُ تعالى في قصَّة سيِّدنا يوسف ٧: {فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} , قالَ الثَّعلبيُّ والبغويُّ والشَّوكانيُّ والواحديُّ والسَّمعانيُّ والخازنُ وغيرهم: يعني: إنَّ يوسف لم يكنْ يتمكَّن مِن حبسِ أخيه في حكمِ الملك لولا مَا كدنا له بلطفِنَا حتَّى وجدَ السَّبيلَ إلى ذلك، وهو مَا أجرى على ألسنةِ الإخوة أنَّ جزاءَ السَّارق الاسترقاق، فحصلَ مُرادُ يوسف بمشيئةِ الله تعالى.اهـ. وجهُ الدَّلالةِ أنَّ حُكمَ الملكِ كانَ غيرَ سُنَّةِ يعقوب الَّذي أنزلهُ اللهُ, والظَّاهر أنَّ يوسفَ عليه السَّلامُ كان مُظطرَّاً لِأنْ يحكمَ بحكمِ الملكِ, إلَّا أنَّه تعالى ألهمَهُ لِيسألَهم, وهذا وإن كانَ شرعَ مَن قبلنا؛ لكنَّ الكفرَ الأكبرَ لن يصدرَ عن أحدٍ من الأنبياءِ, بل لا يمكن أن يكونَ شيء كفراً في مِلَّةٍ وجائزاً في مِلَّةٍ, نعم لو فسَّرَ الكفرَ في الآيةِ بالأصغر (الإثم)؛ يسهلُ الأمر, فإنَّ كثيراً مِمَّا هو معصيةٌ في دين الإسلامِ كانَ جائزاً في شرعِ مَن قبلنا؛ كَناحِ الأُختِ, فتنبَّهْ فإنَّه دقيقٌ.
ومن القرائنِ: قولُهُ تعالى: {وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (٧٨) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}؛ لأنَّ المفهومَ منهُ أنَّ حُكْمَ داودَ ٧ لم يكنْ مُصيباً, فلو كانَتِ الآيةُ جاريةً على إطلاقِهَا مُطلقاً؛ لصدقَ على سيِّدنا داود ٧ إنْ لمْ يحكمْ بما أنزلَ الله, بل الحكم المنزل مَا صدر عن سليمان, فلا بُدَّ وأن نعتقدَ أنَّ في الآيةِ تخصيصاتٍ, وأنَّها ليسَتْ بجاريةٍ على ظاهرِها كما ذهبَ إليه جمهورُ الأُمَّة.

بعضُ التَّكفيراتِ المشهورةِ في كُتبِنَا الصَّادرة لا عن دليل

١) **تكفيرُ ابنِ صيَّاد[١].**

٢) **تكفيرُ يزيد بن معاوية وإباحةُ لعنِهِ.**

٣) **تكفيرُ رجلٍ مِنَ الأنصارِ خاصمَ الزُّبيرَ في شراجِ الحرَّة، فقالَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: يا زبير اِسقِ ثمَّ أرسلْ, فقالَ: إنَّهُ ابنُ عمَّتِكَ ا هـ[٢].**

٤) **تكفيرُ رجلٍ لم يجلسْ في مجلسِ الرَّسولِ فأدبرَ ذاهباً، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: وأمَّا الآخَرُ فأعرضَ؛ فأعرضَ اللهُ عنه[٣]».**

٥) **تكفيرُ مَن قالَ لكعب: «لو استأذنتَ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في امرأتِكَ كَمَا أذنَ لامرأةِ هلال أن تخدمَه».**

---

١ اختلفَ كلامُ العلماءِ فيه, فقيلَ: هو دَجَّالٌ كبير, وهو المرويُّ عن بعضِ الأصحاب, وقيل: بل دجَّالٌ مِنَ الدَّجاجلةِ, وعليهِ أكثرُ الشُّروح, والَّذي يظهرُ لي أنَّه كانَ مؤمناً تابعيًّاً, وكانَ مُشابهاً بالدَّجَّالِ الكبيرِ صورةً, والتَّفصيل في رسالتي في الموضوعِ بالفارسيَّةِ, أذكرُ نبذةً منها:

١. قال ابنُ الأثير: الَّذي صحَّ عندنا أنَّهُ ليسَ الدَّجَّال، لِمَا ذكرَهُ في هذا الحديث، ولأنَّه توفِّيَ بالمدينةِ مُسلماً، ولحديثِ تميم الدَّاريِّ في الدَّجَّالِ وغيره من أشراطِ السَّاعة، فإنْ كان إسلامُ ابنِ صيَّاد في حياةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَلَهُ صحبة؛ لأنَّه رآه وخاطبَه، وَإنْ كان أسلمَ بعدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَلَا صحبةَ له، والأصحُ أَنَّهُ أسلمَ بعدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (أُسد الغابة).

٢. قالَ الذَّهبيُّ في «تجريدِ أسماءِ الصَّحابة»: أسلمَ, وهو تابعيٌّ رأى رسولَ اللهِ قبلَ البلوغ.

٣. وفي الجملة: لا معنى لذكرِ ابنِ صيَّاد في الصَّحابة؛ لأنَّه إن كان الدَّجَّالَ؛ فليسَ بصحابيٍّ قطعاً؛ لأنَّه يموت كافراً، وإن كان غيره؛ فهو حال لقيه النَّبيّ صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم؛ لم يكن مُسلماً، لكنَّه إن كانَ ماتَ على الإسلام؛ يكون كما قال ابن فتحون على شرطِ كتابِ الاستيعاب. (الإصابة).

٤. وقال ابنُ سعد في طبقاتِهِ: وقد أسلمَ عبدُ الله بن صيَّاد, وحجَّ وغزا مع المسلمين, وأقامَ بالمدينة اهـ. ومثلُهُ في تهذيب الكمال للمزِّيِّ.

٥. وفي «صحيح مسلم» عن أبي سعيد،قال: صحبني ابنُ صيَّاد في طريق مكَّة، فقال: لقد هممتُ أن آخذَ حبلاً وأوثقه إلى شيءٍ فأختنق به ممَّا يقولُ النَّاس لي، أرأيت من خفي عليه حديثُ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم، فكيف يخفى عليكُم يا معشرَ الأنصار، ألم يقلْ إنَّه لا يولدُ له، وقد وُلد لي، ألمْ يقلْ إنَّه لا يدخلُ المدينةَ وَلَا مكَّة، فها أنا من المدينة، وهو ذا أنطلقُ إلى مكَّة، قال: فواللَّهِ مَا زالَ يخبر بهذا حتَّى خفي. قلت: فلعلَّه يكونُ مَكذوباً عليه، ثمَّ قال: واللَّه يا أبا سعيد لأخبرنَّكَ خبراً حقًّاً، إنِّي لَأعرِفُهُ، وأعرفُ والدَهُ وأينَ هوَ السَّاعةَ مِن الأرض. فقلتُ: تبًّاً لكَ سائرَ اليوم.

٦. و«مَنْ صَلَّى صَلاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ الله وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلا تُخْفِرُوا الله فِي ذِمَّتِهِ». (رواهُ البُخاريُّ).

٧. و« إذا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيه: يَا كَافِر، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُما، فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإلاَّ رَجَعَتْ عَلَيْهِ ». مُتَّفقٌ عليه.

٢ ولهذا المقال نسب الرَّجل إلى النِّفاق, وهو مَردودٌ بِمَا روى البخاريُّ بإسنادِهِ عن عروة: "أنَّ الزُّبيرَ كان يُحدِّثُ أنَّه خاصمَ رجلاً من الأنصار, شهدَ بدراً, "وأهل بدرٍ أرفعُ وأعلى مِن أن يظنَّ بهم النِّفاق, بل الأَوْلَى أن يُقالَ: إنَّه شيءٌ أزلَّه الشَّيطان فيه حينما استولى عليه الضَّجرة والغضب, ولم يدرِ مَا يقول, لَا قول صدرَ عن رويَّةٍ واعتقاد. انظرْ: تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة للقاضي البيضاويِّ.

٣ قد سبقَ إلى بعضِ الأوهامِ فضلَّ الرَّجل الأوَّل على سائرهم، وأنَّ الثَّالث محروم. قلتُ: فإن كانَ ذلكَ معلوماً من الخارج؛ فالأمرُ كذلك، أمَّا في الحديث؛ فَلَا دلالة فيه على ذلك؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا الجزاء مِن جنس العمل، كَمَا في قولِهِ: «أنا عندَ ظنِّ عبدي بي ... إلخ» ...، فمَنْ أعرضَ عن ذلك المجلس؛ فإنَّه لم يصب حظَّه مِن هذا المجلس, وحرم عن أجره خاصَّة. (فيض الباري).

٦) **قصَّةُ ثعلبةَ بن حاطب[١] حينَ سألَ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أن يدعوَ له أن يرزقَهُ اللهُ مالاً, فدعا له, فَوُسِّعَ عليه, فانقطعَ عَن الجمعةِ والجماعةِ, ومنعَ الزَّكاةَ. أسانيدها ضعيفة مُخالفة لأصولِ العقائدِ والعقل[٢].**

٧) **تكفيرُ رجلٍ أغضَبَهُ أحدٌ، فاشتدَّ غضبُهُ حتَّى انتفخَ وجهُهُ وتغيَّر، فقالَ النَّبيُّ – صلَّى الله عليه وسلَّم –: «إنِّي لَأعلمُ كلمةً لو قالَها؛ لذهبَ عنه الَّذي يجد», فانطلقَ إليهِ الرَّجلُ فأخبرَهُ بقولِ النَّبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – وقالَ: تعوَّذْ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ, فقال: أَتَرى بي بأساً؟ أَمجنون أنا؟ اِذهبْ[٣].**

---

[١] روى الطَّبرانيُّ وكثيرونَ عن أبي أُمامةَ رضي الله عنه مَا خلاصتُهُ أنَّ ثعلبةَ جاءَ إلى رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم, فألحَّ عليه أن يدعو أن يرزقه مالاً، فقال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "اللَّهُمَّ ارزقهُ مالاً", فاتَّجرَ واشترى غنماً, فبورِكَ له فيها، ونَمَت كما ينمو الدُّودِ, حتَّى ضاقت بها المدينة, فتنحَّى بها, فكانَ يشهدُ الصَّلاةَ بالنَّهارِ مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم, ولا يشهدها باللَّيل, ثمَّ نَمَت، فتنحَّى به فكان لا يشهد جمعةً وَلَا جنازة, ثمَّ إنَّ الله تعالى أمرَ رسولَه أن يأخذَ الصَّدقات، وأنزلَ اللهُ تعالى: {خذ من اموالهم صدقة ..}, فبعثَ رجلين وأمرَهما أنْ يمرَّا على ثعلبةَ بنِ حاطب, فخرجَا فمرَّا بثعلبة، فقال: أرياني كتابَكُما، فنظرَ فيه فقالَ: ما هذا إلَّا جزية, فانطلقا حتَّى قدما المدينةَ, فلمَّا رآهمَا رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم؛ قالَ قبلَ أن يُكلِّمَهما: "ويحَ ثعلبةَ بنِ حاطب"، وأنزلَ الله تعالى: {ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله ...}, فقدمَ ثعلبةُ فقال: يا رسول الله هذه صدقةُ مالي، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "إنَّ الله تعالى قد منعني أن أقبلَ منكَ", قالَ: فجعل يبكي ويحثي التُّرابَ على رأسه، فلم يقبل منه رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم حتَّى مضى, ثمَّ أتى أبا بكرٍ فلم يقبلها, ثمَّ ولي عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه, فأتاهُ فأبى أن يقبلَها, ثمَّ ولي عثمان فهلكَ في خلافةِ عثمان, وفيه نزلَت: {الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات}.

[٢] وفي الحديث إشكالاتٌ تتعلَّق: (١) بسببِ نزولِ الآيات، ظاهر سياق القرآن أنَّه كان في سفر غزوة تبوك، وظاهرها أنَّها نزلَت عقب فرضيَّة الزَّكاة، والمشهور أنَّها فُرضت في السَّنة الثَّانية.

(٢) وبعدمِ قبولِ توبةِ ثعلبة, وظاهر الحديث ولا سيَّما بكائه أنَّها توبةٌ صادقة. (٣) وكان العملُ جارياً على مُعاملةِ المنافقين بظواهرِهِم، وظاهرُ الآياتِ أنَّه يموت على نفاقِهِ، وَلَا يتوبُ عن بُخلِهِ وإعراضِهِ تكويناً. (٤) ويظهر مِنَ القصَّة أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وخليفتَيه عاملوهُ بذلك [بأنَّه مُنافق]؛ لَا بظاهرِ الشَّريعة، [كونه مؤمناً], وهذا لا نظيرَ له في الإسلام. (المنار). (٥) وأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ, وخليفتَيه لم يقبلُوا التَّوبةَ والصَّدقةَ مِن شخصٍ مؤمنٍ تائبٍ باكٍ, وهذا مُخالفٌ لشأنِ مَن هو رحمةٌ للعالمين وَصاحبيه. (٦) ثمَّ لا يخفى أنَّ ثعلبةَ كان صحابيَّاً بدريَّاً, ذكرَهُ في الاستعياب وغيره, وقد جاءَ جبريلُ إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم, فقالَ: "مَا تعدُّونَ أهلَ بدرٍ فيكم؟، قالَ: مِن أفضلِ المسلمينَ أو كلمة نحوَها، فتفكَّر فيه وفي سائرِ مَا وردَ بشأنِ مَن شهدَ بدراً مِنَ الآياتِ والأحاديث.

(٧) وروى مُسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرفوعاً: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي», وَهَل سَبٌّ فوقَ أن نقولَ: إنَّ بعضَهم كانَ مُنافقاً؟!.

(٨) والصَّحابةُ كُلُّهم عُدولٌ, وَلَا نذكرُهُم إلَّا بخيرٍ, وحُبُّهم دين, و«حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ».

(٩) وإنْ رجعْتَ إلى سياقِ الآياتِ؛ تراهُ مُخالِفاً لهذه القصَّة, فإنَّ الضَّمائرَ كلَّها وردَت فيها على صيغةِ الجمع, وَوُرودُ القصَّةِ في رجلٍ واحدٍ يقتضي إفرادَ الضَّمائر, قالَ اللهُ تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥)} إلى آخرِ الآيات.

(١٠) قالَ مولانا محمَّد عبد الباري في تفسيره (فتح الرَّحمن): وقد صنَّفَ مولانا خان بادشاه كتاباً مُستقلَّاً في هذه المسألة. ((التَّنبيه للطَّالب على عدمِ نفاقِ ثعلبة بن حاطب)), وأثبتَ فيه أنَّ كثيراً من المصنِّفينَ قد زلُّوا فيه, وأنَّ هذا إدراجٌ مِن أهلِ التَّشيُّع في كتبِ المسلمين, وأنَّ أبا جارود الرَّافضيَّ الكذَّاب المتوفَّى ١٥٠ –١٦٠ هو مَن أحدثَ هذه العقيدة, ونقلَ عن ابنِ حزمٍ أنَّ مَن يَقُلْ: إنَّ هذه الآياتِ نزلَت في شأنِ ثعلبة؛ فكلامُهُ باطل؛ لأنَّ ثعلبةَ رجلٌ بدريٌّ, وأيضاً كتبَ العلَّامةُ سليم بن عبد الهلاليُّ في المسألةِ كتابَ الشِّهاب الثَّاقب, وتكلَّمَ على القصَّةِ سنداً ومتناً.

[٣] قال في عمدةِ القاري: ولعلَّه كانَ مِن جُفاةِ العرب, أو يُقالُ: لعلَّه كان كافراً أو مُنافقاً, أو شدَّة الغضبِ أخرجتْهُ عن حيِّزِ الاعتدالِ بحيثُ زجرَ النَّاصِحَ له اه. أقول: إذا كانَ في الحديثِ احتمالاتٌ؛ فحمله على ما ليسَ فيه تكفير مُستحسَنٌ بل واجب.

٨) يُحتملُ أن يكونَ منها: تكفيرُ طفلٍ قتلَهُ الخضرُ عليه السَّلام.

ذِكْرُ بعضِ أصنامِ[١] الجاهليَّةِ وأنصابِهَا:

١ (سواع)[٢]. ٢(يعوق)[٣]. ٣ (يغوث) لمذحج وأهلِ حرش. ٤ (ودّ) لكلبٍ بدومةِ الجندَل. ٥ (نسر) لِحميَر.

٦ (مَناة) وكان منصوباً على ساحلِ البحرِ مِن ناحيةِ المشلّل بقديد بينَ المدينة ومكَّة[٤].

٧ (اللّات بالطَّائف)[٥]. ٨ (العُزَّى)[٦]. ٩ (هُبَل) أعظمُ صنمٍ عندَ قُريش في جوفِ الكعبة, وكان مِن عقيق أحمر على صورةِ الإنسان, مكسور اليدِ اليمنى[٧]. ١٠ وَ١١: (إساف ونائلة) مُسِخَا حَجَرَينِ بعدما زنيَا,

[١] روي أنَّ إسماعيلَ بن إبراهيم صلَّى الله عليهما؛ لَمَّا سكنَ مكَّةَ وولد له بها أولادٌ كثير حتَّى ملأوا مكَّةَ ونفوا مَن كان بها من العماليق؛ ضاقَت عليهم مكَّةُ ووقعَت بينَهم الحروب والعداوات, وأخرجَ بعضُهم بعضاً, فتفسَّحوا في البلادِ والتماس المعاش, وكان الَّذي سلخ بهم إلى عبادةِ الأوثانِ والحجارة أنَّه كان لا يظعنُ مِن مكَّةَ ظاعنٌ إلَّا احتملَ معه حجراً من حجارة الحَرَم تعظيماً للحَرَم وصبابة بمكَّة, فحيثما حلُّوا؛ وضعوهُ وطافُوا بِهِ كَطوافِهِم بالكعبة؛ تيمُّناً منهم بها, وصبابة بالحرم, وحُبَّاً بها, وهُم بعد يُعظِّمونَ الكعبةَ ومكَّةَ ويحجُّون ويعتمرون على إرثِ إبراهيم وإسماعيل عليهما السَّلام, ثمَّ سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبُّوا ونسوا ما كانوا عليه, واستبدلوا بدينِ إبراهيم وإسماعيل غيرَه, فعبدوا الأوثانَ وصارُوا إلى ما كانت عليه الأُممُ, فكانَ أوَّل مَن غيَّرَ دينَ إسماعيلَ عليه السَّلام فنصبَ الأوثانَ وسيَّبَ السَّائبةَ ووصلَ الوصيلةَ وبحرَ البحيرةَ وحمى الحامية: عمرو بن ربيعة, فإنَّه مرضَ مرضاً شديداً, فقيلَ له: إنَّ بالبلقاءِ مِنَ الشَّام حمَّة, إنْ أتيتَها؛ برأتَ, فأتاهَا فاستحمَّ بها؛ فبرأ ووجدَ أهلَها يعبدونَ الأصنامَ فقال: ما هذه؟ فقالوا: نستسقي بها المطرَ, ونستنصرُ بها على العدوِّ, فسألهم أن يعطوه منها؛ فَفعلوا, فقدم بها مكَّةَ ونصبَها حولَ الكعبة.

وكان لأهلِ كُلِّ دارٍ مِن مكَّةَ صنمٌ في دارِهم يعبدونَه, فإذا أرادَ أحدُهم السَّفرَ؛ كان آخر مَا يصنع في منزلِهِ أن يتمسَّحَ بِهِ, وإذا قدمَ مِن سفرِهِ؛ كان أوَّل مَا يصنع إذا دخلَ منزلَه؛ أن يتمسَّحَ بِهِ أيضاً.

[٢] وكان أوَّلُ مَن اتَّخذَ تلكَ الأصنامَ مِن ولدِ إسماعيل وغيرهم من النَّاس وسمَّوها بأسمائِهَا على ما بقي فيهم مِن ذكرها حين فارقوا دين إسماعيل: هُذيل بن مدركة, اتَّخذُوا سواعاً, فكان لهم برهاط مِن أرضِ ينبع, وينبع عرض مِن أعراضِ المدينة.

[٣] واتَّخذَت خيوان يعوق, فكانَ بقريةٍ لهم يُقال لها خيوان مِن صنعاء على ليلتين ممَّا يلي مكَّة.

[٤] وكانت العربُ جميعاً تُعظِّمه وتذبح حولَه, وكانت الأوسُ والخزرجُ ومَن ينزلُ المدينةَ ومكَّةَ ومَا قاربَ مِنَ المواضع يُعظِّمونَهَ ويذبحونَ له ويهدونَ له.

[٥] وهي أحدثُ مِن مَنَاة, وكانَت صخرةً مُربَّعةً, وكان يهوديٌّ يلتُّ عندَها السُّويقَ, وكان سدنتُها مِن ثقيف؛ بنو عتاب بن مالك, وكانوا قد بنوا عليها بناءً, وكانت قريش وجميع العرب تُعظِّمُه, وكانت في موضعِ منارةِ مسجدِ الطَّائفِ اليُسرى اليوم.

[٦] وهي أحدثُ مِنَ اللَّاتِ ومَنَاة, وكانَ الَّذي اتَّخذَ العُزَّى ظالم بن أسعد, كانت بوادٍ مِن نخلة الشَّاميَّة يُقال له: حراض, بإزاء الغمير عن يمينِ المصعد إلى العراقِ من مكَّة, وذلك فوقَ ذاتِ عرق إلى البستان بتسعةِ أميال, فبنى عليها بيتاً, وكانوا يسمعونَ فيه الصَّوتَ, وكانت أعظم الأصنام عند قريش, وكانُوا يزورونَهَا ويهدون لها ويتقرَّبون عندَها بالذَّبح.

[٧] أدركتْهُ قريش كذلك, فجعلوا له يداً مِن ذهب, وكان في جوفِ الكعبةِ قدَّامه سبعةُ أقدح مَكتوبٌ في أوَّلِهَا: صريح, والآخَر: ملصق, فإذا شَكُّوا في مولود؛ أهدوا له هديَّة, ثم ضربوا بالقداح, فإنْ خرجَ صريح؛ ألحقوه, وإنْ خرجَ ملصق؛ دفعوه, وقدح على الميِّت وقدح على النِّكاح, وثلاثة لم تفسَّرْ لي على ما كانت, فإذا اختصموا في أمرٍ أو أرادُوا سفراً أو عملاً؛ أتوه فاستقسموا بالقداحِ عندَه, فَمَا خرجَ؛ عملوا به وانتهوا إليه, وعندَهُ ضَرَبَ عبدُ المطَّلب بالقداحِ على ابنِهِ عبدِ اللهِ والدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

فوُضِعَا عندَ الكعبةِ ليتَّعظَ النَّاسُ فلَمَّا طالَ الأمدُ؛ عُبِدَا معَ الأصنام[1]. ١٢ (مَناف). قال: وكان لهم أيضاً مناف, ولا يدري أين هو
الأنصاب[2].

١–١٣: (ذو الخلصة) وكانَ مروةً بيضاءَ مَنقوشة عليها كهيئةِ التَّاج, وكانت بتبالة بين مكَّةَ واليمن[3].

٢–١٤: (سعد): وكانَ لِمالك وملكان ابنَي كنانة بساحلِ جدَّة, وكان صخرةً طويلة.

٣–١٥: (ذو الكِفلَيْن): وكان لِدوس . ٤–١٦: (نهم): وكان لمُزينة. ٥–١٧: (سعير):كان صنماً لعنزة.

١٨: (عميانس) وكان لخولان, يقسمون له مِن أنعامِهم وحروثِهم قسماً بينَه وبينَ اللهِ عزَّ وجلَّ بزعمهم, فَمَا دخلَ في حقِّ اللهِ مِن حقِّ عميانس؛ رَدُّوه عليه, وَمَا دخلَ في حقِّ الصَّنَمِ مِن حقِّ اللهِ الَّذي سَمَّوه له؛ تركوه له.

١٩: (الأقيصر): وكان مِن جرم. قال: كان لقضاعة ولخم وجذام وأهلِ الشَّام, فكانُوا يحجُّونَه ويحلقونَ رؤوسَهم عندَه, فكانَ كلَّما حلقَ رجلٌ منهم رأسَه؛ ألقى معَ كلِّ شعرةٍ قرة (قبضة) مِن دقيق.
٢٠: (الفلس): وكانَ لِطَيِئ صنم, وكانَ أنفاً أحمرَ في وسطِ جبلِهم الَّذي يُقالُ له أجأ, أسود كأنَّه تمثالُ إنسان, وكانُوا يعبدونَه ويهدونَ إليه ويعترون عندَه عتائرَهُم, ولا يأتيه خائفٌ؛ إلَّا أَمِنَ عندَه, ولا يطرد أحدٌ طريدةً فيلجأ بها إليه؛ إلَّا تُرِكَت له ولم تخفر حويته.

٢١: (اليعبوب): صنمٌ لجديلة طيء, وكان لهم صنمٌ أخذتهُ منهم بنو أسد, فتبدَّلوا اليعبوب بعدَه.
٢٢: (باجر): كان لِلأزدِ في الجاهليَّة ومَن جاورَهُم مِن طيء وقضاعة.

---

[1] وكانَ أحدُهما بلصقِ الكعبةِ والآخَر في موضعِ زَمزَم فَنَقَلَت قريش الَّذي كان بلصقِ الكعبةِ إلى الآخَر, فكانوا ينحرونَ ويذبحونَ عندهما...

[2] واستهترَتِ العربُ في عبادةِ الأصنام, فمنهم مَن اتَّخذَ بيتاً, ومنهم مَن اتَّخذَ صنماً, ومَن لم يقدر عليهِ وَلَا على بناءِ بيت؛ نصبَ حجراً أمامَ الحرمِ وأمامَ غيرِهِ ممَّا استحسنَ, ثمَّ طافَ بِهِ كَطوافِهِ بالبيت, وسمَّوها الأنصابَ, فإذا كانت تماثيلَ؛ دعوها الأصنامَ والأوثانَ, وسمَّوا طوافَهم الدُّوار, فكانَ الرَّجل إذا سافرَ فنزلَ منزلاً؛ أخذَ أربعة أحجار فنظرَ إلى أحسنِهَا فاتَّخذَه ربَّاً, وجعلَ ثلاث أثافي لقدره, وإذا ارتحلَ تركَه, فإذا نزلَ منزلاً آخرَ؛ فعلَ مثلَ ذلك.

[3] على مسيرةِ سبعِ ليالٍ من مكَّة, وكانت تُعظِّمُها وتهدى لها خثعم وبجيلة وأزد السَّراة ومَن قاربَهم مِن بطونِ العرب مِن هوازن ومَن كان ببلادِهِم من العرب بتبالة, وذو الخلصةِ اليومَ عتبة بابِ مسجدِ تبالة.

أسامي الأنبياءِ المذكورين في القرآنِ وتراجمُ أسمائِهم[1]:

الاسم	التَّرجمة	تقسيم الاسم بالعبرانيَّة	بالإنجيلزيَّة
آدم	الأرض	آد-ئَم	Adam
إدريس	المُكرِّس- كاتب	آخ – نوخ	Enoch
نوح	هادئ	نوه – ياه	Noah
هود	الرَّفيق	هي – بير	Heber
صالح	ضدَّ الفساد	_	Shelah
لوط	متستِّر	لوط	Lot
إبراهيم	أبٌ رحيم	آب - راهام	Abraham
إسرائيل	مجاهد الله	إسرا - ئيل	Israel
يعقوب	الخليفة	ياعقوبي	
إسحاق	ضَحَّاك	شا-حَّك = شاحاك	Isaac
إسماعيل	يسمع الله	يشيمع - ئيل	Ishmael
يوسف	اللهُ يزيد	يهوه - سف	Joseph
يونس	حمامةُ الله	يهوه – نا	Jonah
أيُّوب	مُستقيم	يو - هوب	Job
شُعَيب	مُتفوِّق	-	Jethro
موسي	مُنقذ	موه –زيز	Moses
هارون	موطنُ القوَّة	آه – ران	Aaron
إلياس	الرَّبُّ إلهي	لاي - جاه	Elijah
يوشع	يَهْوَه هو الخلاص [1]	يوش - هو - ياه	Joshua

[1] اعلَمْ أنَّ أكثرَ أسامي الأنبياءِ عجميَّة, فترجمَتُها بالتَّصريفِ العربيِّ خطأ فاحش, فلا يجوزُ أن نقولَ: إنَّ يعقوبَ مِنَ التَّعقُّب ويوسف مِنَ التَّأسُّف.

اليسع[2]	الرَّبُّ مُخلِّصي	إيلي - ياه - شاع	Elisha	
عيسى	(الله يُخلِّص)	ياه - شوع[3]	Jesus	
ذو الكِفل	قوَّة الله	زيكي - ئيل	Ezekiel	
داود	المحبوب[4]	داي - فود	David	
سليمان	رَجل سلام	شال - موه	Solomon	وشال: اختصارُ شالوم, يعني السَّلام
عزير	مُساعِد	إيزير-ياه	Ezra	
زكريَّا	الله ذُكِر	زاك - آه - راي – ياه	Zachariah	
يحيى	حَنُون	يو – حنَّه	John	

[1] و"يهوه" هو اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ عندَ اليهود, ولذلك تجد فرقةً مِن فرق النَّصارى تسمَّت باسمِ الَّذين زعموا أنَّهُم شاهدوا الرَّبَّ لَمَّا كلَّمَ اللهُ موسى, وهُم (شهود يهوه), ومعنى اسم يوشع قريبٌ مِن اسمِ المسيحِ الآراميِّ (ياه – سوع) أو (يسوع)؛ الَّذي يعني (الله يخلِّص) وأيضاً مِن (شيع – ياه) أو (أشعياء), والَّذي يعني (خلاص الرَّبِّ) وَاليشع: الَّذي يعني (الرَّبَّ هو خلاصي), وتصريفُ فعلِ "الخلاص" في كلِّ هذه الأسماءِ يدلُّ على تَعلُّق بني إسرائيل بالخلاصِ الحقيقيِّ أو الـSalvation الَّذي كانوا ينتظرونه على يدِ مسيّا, وقد وقعَ على يدِ النَّبيِّ محمَّد؛ الذِّي جاء بشريعةٍ تقومُ بكتابٍ يهدي إلى الحقِّ ويخلِّصُ النَّاسَ مِن عبادةِ العبيدِ لعبادةِ ربِّ العباد, وبسيفِهِ ينصرُ الله بِهِ أولياءَه على أعدائِه.

[2] وهو ابنُ عمِّ إلياس, وقد خلفه في تأديةِ الرِّسالةِ لبعلبكَّ.

[3] وعِندَ النَّصارى: هو (يسوع), وكانَ لسان المسيح أراميا, وكان اسمُهُ بالآراميَّةِ القديمةِ (ياشوا), ولَمَّا دخلَتِ النَّصرانيَّةُ اليونانَ سمَّوه (إيسوس), ولَمَّا دخلَت بلادَ العربِ صارَ (عِيسَى).

[4] وسمُّي بالمحبوبِ للرِّوايةِ الثابتةِ عن أنَّ آدمَ رأى مِن ذُرِّيَّتِهِ شابّاً أشقرَ الشَّعرِ وأزرقَ العينِ, فقالَ: يا ربِّ مَن هذا؟ فقالَ الله تعالى: هذا ولدٌ مِن ذُرِّيَّتِكَ, فقالَ آدم: وكم يعيش؟ فقالَ الرَّبُّ: يعيشُ ستِّين عاماً, فقال آدم: أي ربِّ أنسئ لهُ مِن عمري أربعينَ عاماً؛ ففعلَ اللهُ تعالى, فعاشَ نبيُّ اللهِ داود مائة عامٍ تامَّة؛ لأنَّ آدمَ أحبَّه عن غيرِهِ, فسُمِّيَ محبوباً.